

المحاسبة

فن رفيع

تأليف

محمد شوكت التوفيق
المحامي

الناشر

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

١٩٥٩

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مرحبا بالأساتذة والزملاء الأكارم، ..
نتمنى أن يكون جميع الزملاء بخير الحمد لله وان يوفقنا في ما نسعى اليه
بفضل الله علي مدار ثلاث سنوات منذ بداية الانطلاق حاولنا نقدم محتوى
يفيد السادة المحامين وخاصة شباب المحامين في بداية الطريق ..
وان شاء الله نعودكم بمحتوي اقوي من زي قبل
و نتمنى ان يكون جروب مكتبة المحامي مرجع لأي معلومة أو كتاب في اي فرع من فروع القانون

*** لينك جروب مكتبة المحامي ***

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



المحاماة

فن رفيع

تأليف

محمد سوكت التوني

المحامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مرحبا بالأساتذة والزملاء الأكارم، ..
نتمنى أن يكون جميع الزملاء بخير الحمد لله وان يوفقنا في ما نسعى اليه
بفضل الله علي مدار ثلاث سنوات منذ بداية الانطلاق حاولنا نقدم محتوى
يفيد السادة المحامين وخاصة شباب المحامين في بداية الطريق ..
وان شاء الله نعودكم بمحتوي اقوي من زي قبل
و نتمنى ان يكون جروب مكتبة المحامي مرجع لأي معلومة أو كتاب في اي فرع من فروع القانون

*** لينك جروب مكتبة المحامي ***

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



المحاماة فن رفيع

الباب الأول

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



،

أهداء

إلى الذين علموني « ولو حرفاً » في المدرسة وفي الجامعة وما كنت بغير ما علموني شيئاً مذكوراً .

وإلى الذين « عنهم » أخذت دروس الحياة وعبر الزمان فزادوني علماً وزودوني بزاد التجاريب .

وإلى الذين وقعت عليهم إساءاتى قصداً أو بغير قصد وهأنذا أقدم لهم ندمي وأطلب غفرانهم .

وإلى الذين أساءوا إليّ عفواً أو بعمد لقد ساحتهم من قلبي وباختياري .

إلى رجال القضاء الذين جمعني بهم نضال في سبيل الحق .

وإلى المحامين فوجاً وراء فوج الذين أحبوني وأحببتهم .

وإلى الذين عملوا معي بمكثبي من محامين وموظفين فأعانوني على مشقة الطريق الطويل .

وإلى الأجيال القادمة . راجياً لهم حظاً أسعد .

أهمري

كتابي هذا

هدية على قدر مهديها .

فمن طاب له فإن له الشكر على تحيته الصامته . ونجواه الخفية .
ومن برم به ولم يستطبه فليذكر أنه القطعة الكبرى من حياتي . ولعلني ألفتها
وتعبت في مراسه لكي أحتفظ لنفسى بذكري هذه الأعوام الثلاثين ؟

سوكت

٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



- ٧ -

لماذا كتبت هذا الكتاب

انبناه مفاصي : .

في يونيه ١٩٥٥ خطر على بالي فجأة وبلا سبب أننى أهضيت في المحاماة خمسة وعشرين عاماً . فبدأت أذكر أول الطريق . وتحرك الركب . واليوم الأول . والليلة الأولى . . . وتتابع الشريط السينمائي يعرض في مخيلتي حوادث ربع قرن . وما سمعت . وما رأيت . ومن قابلت . . .

وتراكت الذكريات حتى أصبحت كومة عالية .

وفجأة . ولأول مرة سألت نفسي :

بعد أن قضيت خمسة وعشرين عاماً في المحاماة .

وبعد أن قضيت فيها كل يوم من أيام الشباب القوية الجميلة والكهولة العاقلة الناضجة .

وبعد أن مرقت إهاب الليالي الزاهرة من العمر في مقابلة أصحاب الدعاوى . وفي قراءة الملفات وكتابة المذكرات وإعداد الدفاع .

وبعد أن أرقت على ضفاف هذه الليالي نوراً من عيني . واسلت صبيهاً من قلبي . ونثرت مرزقاً من أوتار أعصابي .

بعد هذا كله .

وبعد أن أصبت من المحاماة اسماً ذائعاً . ومالا

ماذا صنعت ؟ وماذا أنتجت ؟ وماذا أفدت ؟ وماذا نال مني المجتمع ؟ !

ولم أجد جواباً على أسئلتى . . . وبدوت كالتلميذ الأبله الخائب حين يفاجئ بأسئلة مدرسه الصارم !

فعدت أتلفت وطال تلفتي . ونشنت تفكيري وأنا أنثر تلك الأكوام العالية من الذكريات .

- ٨ -

وتتابع في ألوان الطيف — أمام عيني الشاردة النظر — شريط سينمائي
من الأشخاص والحوادث .

رجال ونساء . شباب وشيوخ .

متهمون أبرياء .

أبرياء يحكم عليهم .

قتلة وسارقون وزناة . يتسرب من القفص الحديدي بعضهم ويقذف

ببعضهم في ظلمات السجن .

مدعون بالباطل . . ينتصر باطلهم .

أصحاب حقوق مضیعة تعاد إليهم حقوقهم .

شهود صادقون . . يكذبهم القضاء .

وآخرون كاذبون . . . يحكم القضاء بشهاداتهم .

رجال بوليس عادلون ينسب إليهم الظلم .

وآخرون ظالمون لا يؤخذون بظلمهم .

قضاة ترتجف الأقدام بين أيديهم وهم يحكمون . . . لأن ضمائرهم مرهفة

الحساسية .

وآخرون يصدرن الأحكام وكأنهم يقذفون بنكتة ساخرة .

وكلاء نيابة يحققون على ضوء ذبالة شمعة . . . وهم يحترقون بحثاً عن

الحق والعدل .

وآخرون يلذ لهم أن يقوموا بدور الجلاد .

محامون ينصرون الظلم .

وآخرون يموتون في سبيل انتصار حق موكلهم .

أسرار . . . أسرار دفيئة لو أذيعت لغيرت تاريخ أقال وأجبال .

وأباطيل وأوهام أخذت مكان الحقائق الثابتة . . . وآمن بها الناس .

- ٩ -

صراخ وعويل .

هتاف وزغاريد .

عرفان بالجميل .

ونكران وجحود .

في هذه السكومة العالية من ركام الحوادث والأشخاص ذكريات ناعسة
وأخرى مستيقظة . وأشخاص يتوارون . وأشخاص يندفعون لسكى يبرزوا
أمام عيني ...

حوادث واضحة الصور أحاول أن أجعلها تبدو باهتة ... لأننى خجل منها .
وأخرى مظلمة . أجهد أن أبرزها واضحة المعالم مضيئة .
ولكن أين الحق ؟

هل هو ما عرفته ... وأدركته ودافعت عنه ؟ أين هو من هذا كله .
وفي هذا كله ؟ ! وهو الغاية الهادف إليها سعينا وجهادنا ؟ أم هو ما خفى عنى
أو أنكرته أو حاربته بكل قواى ؟ !
هل هو الذى نقلته إلى القضاء منغوماً أو مسطوراً ؟ أم الذى أغفلته ودفعته
بالحجة والبرهان ؟

هل هو الذى تلقيته من صاحبي ؟ أم هو الذى تلقاه زميلي من صاحبه ؟
وأخيراً هل هو الذى حكم به القضاء ؟ أم هو الذى أخفاه القضاء الأكبر ؟ !

لقد خرجت من تلفتى إلى كومة الذكريات البالية . ومن وابل الأسئلة
العديدة المختلطة والحيرة تعصف بعقلي ووجدانى . والسخرية من نفسى فى نفسى .
وعلى شفتى . وفى عيني .

ولم ألبث أن ناجيت نفسى :

« ما أضيع إذن ما مضى من العمر وفات !

— ١٠ —

وما أقل المقبل منه وما أذله . إن لحق بسابقه في الوصف . وفي المضمار !
وما أهون ما بذلنا . وأنقذنا !
وما أتفه ما نلنا وحصلنا !
وما أبحس ما أعطينا أو أخذنا !
أجل ما أهون وما أتفه وما أبحس ما أخذنا وأعطينا . . . نحن المحامين .
فإنني واحد يحتزل في وصفي مجموع المحامين . تجري أعمالنا في فلك واحد .
كأننا أشباح تسير وتعمل وتتكلم ثم تنتهي أعمالنا وأقوالنا إلى شبة من أقلام
القضاة يجري بها قضاء الله .
وتساءلت ألم يكن حتماً أن يجري قضاء الله على أقلام القضاة حتى ولو لم نقم
بما قننا به . . . بل ولو لم يثبت القضاء أو يحون من أقوالنا . وأقوال موكلينا ؟
وهل نكون نحن والقضاة — قد خدمنا العدالة فعلاً ؟
أم أننا جميعاً نخدعون . والله يفعل ما يشاء ؟ !
ولكن ما هي العدالة حقاً ؟ أليس هذا هو السؤال الذي يجب أن يوجه
أولاً ؟ !
أهي أن يعدم هذا القاتل ؟ ألا يمكن أن تكون العدالة في أن يقتل
الذي قُتل ؟
أهي أن يبرئ الذي سفك الدماء ؟ وهل كان من العدالة أن يفلت ؟
وهل هذا السارق الذي سجن هو وحده الذي سرق ؟
أليست الدنيا دائماً مليئة بالسارقين . ألسنا كلنا سارقون . والحياة في عالم
الطبيعة ، وفي عالم الحيوان . وفي عالم الإنسان تسرب من يد إلى يد . وانتقال من
مكان إلى مكان . واغتصاب . وخطف . . . وسرقة باكره . أو بالتحايل الذي
يفقد الإرادة حتى يصبح إكراهاً ؟ !
وهذا الزاني وتلك الزانية اللذان يحا كان وقد يسجنان أو يبرءان أحدهما

- ١١ -

الذنان يزيان . ألسنا كلنا زناة . ولو بالنظرة . ولو بالفكرة . ولو بالتصور . ولو بالرغبة ؟ أليس العالم مليئاً بالزناة منذ بدء الخليقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؟

فلماذا يقتص منها القضاء وحدها ويترك الباقيين ؟

وإذا كان السارق يشترك مع الناس جميعاً في خلة السرقة . والقاتل كأى شخص غير قاتل من بنى الإنسان الذين إذا تهيأ للواحد منهم فرصة القتل وحسب أن القانون لن يطوله فإنه لن يتوانى عن قتل خصمه . وما أكثر خصوم كل إنسان !

إذا كان الزناة ككل الناس الذين يزنون فعلاً أو بالنظرة أو بالفكرة و بالرغبة .

إذا كان الناس جميعاً يشتركون في الخطيئة وفي الجريمة : واحد ارتكبها ويقلت .

وواحد يريد أن يرتكبها . وواحد يرغب في ارتكابها . وواحد ارتكبها فعلاً ... فلماذا العقاب ولماذا الزجر ؟

ألكي يعتبر الناس فيمتنعون عن ارتكابها . فيصفو وجه المجتمع وتستقر أوضاع الحياة . ويطمئن الناس في حياتهم ؟!

وهل امتنع الناس يوماً عن ارتكاب الجريمة ؟

في عصر الجاهلية — وعصور الأنبياء والقديسين — وعصور العلم والنور — وعصر الروحانية . وعصر المادة . في كل هذه العصور كانت الخطيئة « وارتكبت الجريمة » ولم ينفع عقاب ولم يزجر قصاص !

ألم ترغب الكتب السموية في حسن السلوك ؟

ألم تتوعد المرتكبين الخاطئين المجرمين بالعذاب والعقاب وجهنم ذات اللهب المستعر ؟

وعرف الناس وآمنوا أنها كتب من عند الله ورسالات من صاحب

— ١٢ —

الخلقية . وصاحب الآخرة . وصاحب العقاب والانتقام . ومع ذلك سار ركب الناس في قافلة الزمن ... الإنسان ومعه الخطيئة والجريمة جنباً إلى جنب !

إذن فهذا عبث ما صنعنا . وما نصنع . فلا عدالة خدمنا . ولا غيرنا سيخدم العدالة وستظل العدالة دائماً لغزاً . وستظل الجريمة دائماً قائمة وسيظل العقاب ضربة قد تستقر على من لا يستحقها . وقد يفلت منها من يستحقها . وهى فى الحالتين لن تصلح مفسداً . ولن ترجع غاوياً .

وإذن فهذا مجهود ضائع الذى قضيت فيه ربع قرن من الزمان لم يثمر له مجموع خدمة . ولكنه أفادنى إذ كنت كهداد التاكسى : مشوار يساوى ستة قروش ومشوار يساوى عشرين وثالث يساوى جنينهاً أو جنينها ! وقد حصلت على المال فاكتسبت وطعمت وتلذذت وبنيت . ونلت به من أمانى فى الحياة ما طابت به نفسى وقرت به عينى ! .

ولكن ... هل هذا ما طمعت فيه فى أول الرحلة ؟

هل هذا هو الخيال الذى سرت إليه وقد حددت الهدف . ورسمت الطريق ؟

هل هذه هى الثمرة التى أملت فى اجتنائها يوم جلست وراء مكنتى الذى اشتريته بأربعة جنينها ووضعته فى الشقة الأولى من عمارة عباس الأسكندرانى فى شارع حسن الأكبر التى أجرتها بأربعة جنينها . وأنفقت على تأثيثها أربعين جنينها ... ثم نظرت من النافذة إلى القاهرة .. وتحديت فى نظرتى مليوناً ونصف من سكان القاهرة وقتئذ . إذ كنت وحيداً ليس لى فى هذا البلد الكبير لاعم ولا خال ولا أهل ولا صهر ولا نسب ومع ذلك ناديت هذا المليون ونصف من عباد الله إلى مكنتى ليفيدوا من علمى وفنى ! .

لقد آليت على نفسى عندئذ أن أومن برسالتى . وأن أسير على مبادئ الأخلاق التى تعارف عليها الناس . فلا كذب . ولا غش ولا خداع ولا خيانة للأمانة . ولا إسفاف فى التقاضى أو القضايا . ولا مطعم فى مال ليس حلالاً لى . ولا شطط فى أموال الناس ... ثم سرت خمسة وعشرين عاماً لا أظن أننى خالفت

- ١٣ -

مبدأ من هذه المبادئ . بل أخذت نفسى بالشدة والعنف وكنت أكون في حاجة إلى نصف جنيه فأعف عن عشرات الجنيهات . وطرقت أبواب النجاح بعنف وفتحتها وحدي . ومشيت في طريق الشوك وقاسيته . وذقت المرارة والألم والحرمان والأذى ...

ثم هأنذا بعد خمسة وعشرين عاماً أجد نفسى بعد صون المبادئ . وبعد عذاب الجهاد ... عبارة عن تاكسى يسير مشواراً بمبلغ معين . وهو في هذا المشوار يضرب النفير . ويدوس على البنزين ويسرع تارة أخرى ويقف حيناً ويمرّق من سيارات أخرى أحياناً وقد يدهس راجلاً . وقد يتفادى آخر .

هأنذا بعد خمس وعشرين سنة أجدنى قد أخطأت وزلت .. وارتكبت مضطراً حيناً وضالاً عن الحق أحياناً .

كل هذا بمبلغ ثابت أناله عند آخر المشوار والفرق بينى وبين التاكسى أنه لا بد أن ينال أجره آخر المشوار وإلا فالعراك والضرب . . وربما قسم البوليس . أما أنا ففي أغلب الأحيان قد لا أنال الأجر . ولا الحمد ولا الشكر وإنما قد أنال نكران الجليل وجحود المجهود وربما شيئاً قليلاً أو كثيراً من الشتم وشائعات السوء وربما أيضاً إلقاء التهم والشكايات .

إذاً فما أضيع العمر . وما أشد غباوتى طوال هذا العهد الطويل إذ لم أتنبه إلى هذه الحقيقة المؤلمة .. !!

ولو كان في الإمكان الرجوع القهقري لهان الخطب .

ولو كان في الإمكان تعديل الحال لخفت المصيبة .

ولكنه زمن تقضى .. ولا يعود .

وحال طواها الماضي . والماضى لا يرد وديعة . ياله من خائن ظالم !!

لقد تارتق ليالى سهرتها أنثر ذكرياتي عن هذه السنين . وتألّمت حين تصورت ماضى على هذه الصورة اللعينة . ووقت الليل بين سيجارة تشتعل وتنطفئ

- ١٤ -

وهي لا تظنيء لوعتي وحزني على عمرى الضائع . وبين سير في جنح الليل المظلم
البارد بين أشجار كالظلال الثقيلة . وبين وحشة تكاد تحطم كل حياة في كياني
النائر . حتى كان صباح فتمه متناقلا . وصممت على أن أكف قدمي عن السير
إلى المحكمة حتى أفصل في قضيتي التي نشأت من تفكيري في مرور
خسة وعشرين عاماً على اشتغالي بالحمامة . وتأخرت في موعدى عن المحكمة
وأخذت طريقى في شوارع القاهرة سرباً . وسرت في طرقات المدينة التي جثتها
طالباً من أواسط الصعيد فقيراً حيناً . ومكفوف الحاجة حيناً . وثرياً ملىء الجيب
حيناً آخر . فأوتنى وأسعدتنى بالعيش والحب واللذة الروحية والجسدية وأصبحت
هى جزءاً هاماً من حياتى لأنها وعاء الزمن الذى عشته صبياً وشاباً وأصبحت
أنا جزءاً منها . فما المدينة إلا معالمها وسكانها .

سرت في طرقاتها التي ألفت وأحببت السير فيها منذ أن كانت سوارس
والعربات « الكوبيل » « والبيزابيه » « وزينب هانم » إلى الكاديلاك
والكريزلر والأتوبيسات الضخمة .. والطيارات النفاثة .

هذه الطرقات التي كنت أحن شوقاً إليها وأنا أسير في شوارع لندن
وباريس وفيينا وبرلين وروما وجنيف... وأقول أين تراب مصر . أين ذباب مصر؟
حتى هذين اشتقت إليهما ...

كم أصبحت اليوم أبغضها ...

ولم لا ؟ ألم أشهد فيها مصرع ربع قرن من الزمن ضاع سدى . وأهدر
عشاً .. وذهب ذبيح كفاح ضائع . ومال بغيض ؟ !

لقد خدعتنى هذه المدينة حين آوتنى وحين أعطتني النجاح . وكنت أحسب
أننى انتصرت عليها أنا الوحيد الذى تجديتها . فإذا الحقيقة أنها هى التي خدعتنى .
وصورت لى النجاح وقبلت تجديتى .. وهامى ذى تقذف بي في طرقاتها يائساً .
ضائعاً . باكيًا شاباً لن يعود وكفاحاً لن يعوض !!

- ١٥ -

... ووصلت إلى مكنتي الذي عشت فيه كالعش الجميل أحبه حب الطائر لعشه ومهده وحين أنكره لمرض أغلب المرض لكي أعود إليه . وحين أبعده عنه لسفر أو نزهة أختصر اللذات لكي أرجع إليه وإلى شقائى وتعبي فيه فأجد اللذة والراحة . ولكننى رأيتة اليوم بغيضاً . ونفرت منه . واستعذت بالله من موقعه وشكله .

وجلست إلى المكتب . مهد أفكارى ومسرح خيالى . أقلب أوراق الدعاوى وملفات القضايا وكأبما تنساب من بين سطورها ثعابين رقطاع . زرق النياب تنهش فى قلبي ووجدانى ...

وجاءنى الساعى ينبئنى بأن سيدة تريد مقابلتى . فلحقتهما فى أعماقى لعنتى للزمان والمكان . ولعنت معها كل السيدات . ولم ألتفت إلى اسمها وكان طبيعياً أن أعتذر عن مقابلتهما . ولكن يظهر أن سخطى المكتوم وإحاطة الألم بنفسى جعلانى أحيأ لحظائى داخلياً . فلم أنبس بالرفض فأدخلها الساعى فإذا سيدة مكتملة الفتوة والأنوثة تدخل على مشرقة الوجه بالأمل والانسراح وفى يديها طفلان بنت صغيرة حلوة وولد يلعب الذكاء فى عينيه ويفيض الإثنان بالصحة والسرور . وأنا أب أضعف من منظر الأطفال . فنسيت فوراً آلامى وضياع عمرى وتقبلت السيدة وطفليها بقبول وبشاشة هى جزء من طبعى . وما أن استقرت السيدة فى مكانها حتى ابتدأت تحيبنى وتفتن فى الدعوات الصالحة لى وتعبر عن شكرها وامتنانها لله لى إذ هيأت لها حياة صالحة وزوجية موفقة . وبيتاً فيه الزوج المحب والأطفال الأعرء والعيشة الهنية . وأنا لا أذكر أنى لقيتها من قبل حتى كدت أ كذب عينيّ وسمى .. وشيئاً فشيئاً ذكرت اسمها واسم أبيها وتنفقاً من موضوعها فعادت إلى ذاكرتى وعادت بى هذه الذاكرة عشر سنوات إلى الوراء حين كنت فى بيتى فكلمنى أحد عملاى وكان طبيباً حديثاً وكان ذا مال ومن بيت ذى جاه وقد تزوج فتاة حلوة من بيت طيب ولم تمض أشهر على هذا الزواج حتى عرض له سفر طارىء فرحل إلى غيبة أيام ولكنه عاد فى نفس اليوم وفيما هو يمر بسيارته على باب إحدى دور السينما إذ أبصر بزوجته وبجانبها شاب ضابط كان خطيباً لها فى يوم من الأيام قبل زواجها وهما خارجان

- ١٦ -

من السينما يتحدثان . فأخذته النخوة وثارَت في عروقه الغيرة وفاضت ثورته فنادى العسكرى وقبض عليهما أخذاً إلى قسم البوليس . وهناك طلبني لأحضر تحقيق محضر الزنا وأسرعت فقد وجدت أنه في ضيق نفسى ما بعده ضيق . ودخلت قسم البوليس وكان المأمور صديقاً لى فلما علم بحضورى استأنى وتمهل فى ضبط الواقعة . وسمعت قصة الزوج وقصة الزوجة التى أقسمت والصدق فى نبراتها والبراءة فى دموع عينها أنها لم تر خطيبها السابق إلا لحظة أن فاجأها زوجها . وكان عليها أن ترد تحيته فهو خطيبها السابق ومن ذوى قرباها . والزوج مصمم على تحرير المحضر واتهامها وخطيبها بالزنا .

وكان « عملى » الروتينى أن أطلب تحرير المحضر واستمرار الإجراءات .

ولكن « ضميرى » وهو جزء من إنسانيتى أملى على أن أنهى الأمر على خلاف ما أمّل الزوج الثائر فاستأذنت من المأمور وأخذت موكلى الطبيب الثائر . وخرجت به إلى الطريق . إلى المسكان العجيب الذى لا يقف فيه أحد فيما راحل أو عائد . هذا يأخذ طريقه سريعاً إلى قلب المدينة وذاك يدبر عن المدينة إلى خارجها .. إلى ميدان محطة مصر حيث يتدفق آلاف من القاهرة وينصب فيها آلاف .

وتنفس الطبيب نفساً عميقاً . وظن أننى أريد « مقاولته » فأخرج محفظته واغتصب منها جنبيات بيد مرتعشة وقال :

— « إن شئت زدت وإنا ما خلصنى من هذه المصيبة » .

فرددت ماله إلى حافظته ووضعته فى جيبه وسألته فى هدوء .

— أى مصيبة تقصد ؟

— مصيبة المرأة الفاجرة !

— أى امرأة فاجرة تعنى ؟ وكيف تظن أنها خاتك ؟ ألا يجوز أنها صادقة ؟

أليس من المحتمل أن تكون رأته صدفة ؟ أليس جائزاً أنها أرادت أن ترد له خطابات أو تتسلم منه خطابات كأننا قد تبادلنا في أيام الخطبة ؟
 ألا يجوز أنه هددها أن تقابله . وقد تكون أنت أداة التهديد ...
 لماذا لا تكون صديقاً رقيقاً ككل صديق فتقف بجوار زوجتك في هذه المصيبة التي وقعت هي فيها وتحاول أن تعرف ما يسبقها من الأمر .
 لماذا تحاول أن تحطمها وتثبت جريمة مشكوكاً فيها في أوراق يفنى الزمن وهي باقية وصمة عار في جبينها وجبين والديها وأهلها وعائلتها وأولادها وأحفادها من بعد ...

— « هل سبق أن شكوت من سلوكها؟ » .

— « لا » . .

وهدأت أعصابه قليلاً .

— « أنا أفهم أن تضبطها في بيتك أو في بيت يخلوان فيه لبعضهما فيكون اليقين من خيانتها فانسرحها غير آسف عليها أو تقتلها بالرصاص إن شئت ويعفيك القانون .. أما أن تقتلها أدبياً لشك لم يؤيد فهذا ظلم ... يا أخي .. أنا محاميك ومراعاة مصلحتك هي عملي .. ومع ذلك فأنا ناصح لك أن تأخذ زوجتك الآن إلى المنزل فإن اتضح لك صدقها استغفرت ربك . وإن ظهر لك سوء سلوكها فانسرحها في سكن ولك جزاء الإحسان » .

وظهر أنه اقتنع فإن الحديث انساب إليه من موضع أمانته . والناصح له في مصيبتة هو محاميه فنزل من نفسه موضع الاقتناع .

وعاد معي إلى القسم وتنازل عن شكواه دون أن تثبت في محضر وأخذ زوجته وعدت معهما إلى المنزل . وقضينا ساعة من الزمن خلا الزوج فيها بزوجه وإذا به يخرج من خلوتهما إلى التليفون ليحدث الضابط « المتهم » ويشكره ويدعوه إلى المنزل فقد اتضح له أن هذا الضابط قد اكتشف أن أخت الطبيب مخدوعة في زميل له سافل الخلق . دنى الطباع خسيس الأصل . وأنه قد وعدنا

بالزواج فراسلته فأخذ يقرأ خطاباتها على زملائه وهو سكران ويفاخر بمخداها فنار عليه زميله الضابط المتهم اليوم وأخذ خطابات الفتاة منه وطالب زوجة الطبيب ليسلمها الخطابات ويرجوها أن تكشف كامرأة لأخت زوجها عن حقيقة خطيبها وأعطاهها صوراً لهذا الخطيب الفاجر مع عاهرات وكنتم الإثنان الحقيقة حتى كادا يذهبان ضحية الكتمان إلى أن ألحَّ عليها فكشفت الحقيقة . فبكي واستدعى الضابط وعانقه وهو يبكي ولم يخرج الضابط إلا وهو خطيب لأخت الطبيب .

إذن فقد أسعدت قوماً من عباد الله !

وكان في كفن الموسيقى الذي يسعد الناس بالحنانه .

وكنت كالشاعر الذي يسعد بعض الناس . في بعض الأحيان بمزاميره .

وسحر بيانه .

بارقة أمل وإيمان

فرحت بزيارة الزوجة السعيدة .

وكانت فرحتي بلقائها صدمة سعيدة زعزعت الكفر الذي استبد بقلبي وخواطري . الكفر بالحمامة باعتبارها صنعة يكتسب منها الإنسان رزقاً ولا يفيد المجتمع منها شيئاً .

وقد كان يؤلمني أن أعيش في مجتمع إنساني وينقضي أغلب العمر . أجيل العمر . أقوى أيام العمر ولا أكون قد أفدت الإنسانية فائدة أسعد بها . ويسعد الناس بها .

ولكن زيارة هذه الزوجة السعيدة أسلمتني إلى لذة جميلة .. حاولت أن أستجلى كنهها . وأدرك حقيقتها فجلست إلى نافذة ذكرياتي وأخذت أتطلع إلى طريق الذكريات .. تماماً كما يجلس المكروب أو الجبوس يتطلع إلى الطريق

- ١٩ -

ويتسلى بمראى الغادين والرائحين ويفكر في كل واحد من هؤلاء . ويتجاوب على البعد مع هؤلاء المجهولين منه . وتذكرت يوم كنت محبوساً في سجن الأجانب — الجريمة سياسية طبعاً — وأخذت مكاني في نافذة السجن المطلة على مفارق طرق شارع عماد الدين وشارع رمسيس (الملسكة نازلي عندئذ) وأخذت أتحدث بالمناجاة وباللسان مع كل سائر على قدميه أو راكب سيارة أو عربة حنطور أو عربة كارو أو عربة نقل وكل ركاب المترو . . كنت أنجأوب مع كل واحد وواحدة منهم . أتحدث إلى المكروب . وإلى الفرحان . إلى المدين البائس وإلى الغنى السعيد إلى العاشق وإلى الحموم إلى المريض الداخل إلى « عيادة » الأمل وإليه وهو خارج يترنح بين اليأس والرجاء . وإلى الذى يفكر في الجريمة وإلى الذى ارتكبها . إلى القاتل الذى وثب إلى غريمه سريعاً خفيفاً . وإليه وهو عائد يهرب من طيف ضحيته ويدها تفتوران من دمائه .

في هذا العالم المعقد المترنح كالسكران بين الهدى والضلال . عشت أياماً طوالاً وأنا أحدث هؤلاء وأجبرهم على أن يتحدثوا معي وأنصحهم فلا ينتصحنون . تماماً مثل ما فعلت مع هذا الطريق . وعالمه . وناسه . ومجتمعه أطلت من نافذة الذكريات وأحضرت الذين عشت معهم هذه الفترة الطويلة من العمر وأخذت أناجيهم وأحاورهم وأتحدث معهم وأجبرهم على أن يتحدثوا معي . هنا برقت لى بارقة أمل وإيمان .

وأدركت وأنا أنشر ما فى مضاجع ذكرياتى أن هناك آراء ومبادئ وأفكار تقوم من مضاجعها مع القائمين من الناس الذين ناصرتهم وأنقذتهم وأقلت عثراتهم . وكانت هذه الآراء والمبادئ والأفكار حية . قوية . أشد حياة من الناس . وأقوى بنياناً من الأدميين . ولقد كانت الآراء والمبادئ والأفكار دائماً أشد حياة وأقوى . لأن الإنسان فان بطبعه وخلقته أما هذه الآراء فخالدة لأنها قبس من « نور الله » .

الكفر والإيمان :

أدرکت أول ما أدرکت أن الکفر بالشىء هو أول مرتبة من مراتب الإيمان به . ولقد حضرتنى قصة قرأتها فى شبابى . إذ وقف أعرابى وابنته الصبية فى الطريق وإذا بجماعة يحملون رجلاً شيخاً ضعيفاً على محفة فسألت الصبية أباه .

« من هذا الذى يحمله الناس يا أبى ويقف له من الطريق ؟ »

فأجابها أبوها :

« هذا يا ابنتى الفخر الرازى ! »

« ومن الفخر الرازى يا أبتي ؟ »

« أنه يا ابنتى الذى أقام ألف دليل على وجود الله ... »

فأجابت الصبية فور البديهة :

« قاتله الله ... لقد قام فى نفسه ألف شك فى وجود الله ! »

وتأسيت عن كفرى بالحمامة . وبالعدالة فلولا هذا الکفر الذى استبد بعقلى وقلبى وخواطرى ما تقصيت أسباب إيمانى بهما . وما سلكت الطريق إلى هذا الإيمان .

وإنه ليتأسى بهذا كل كافر بشىء ... فإن أنت كفرت ببلادك ونقائصها فلا تحزن فإنك لا شك باحث عن علاج لهذا النقص وقد تصل إلى الدواء . وقد تكون هادياً ومصلاًحاً .

وإن أنت كفرت بالشباب . بالمثل العليا . بالتضحية . بالروحانيات فلا تبتئس فأنت فى منعرج الطريق .. وأنت لاشك آخذ سمتك إلى الإيمان بها ..

العبادة والعمل :

وجاءني بعد ذلك الرأي الذي يقول لي ويخاطبني وكأنه ينهرني :
« ألسنت تعمل ؟ أليس من العمل ما هو خيرٌ ومنه ما هو شر ؟ !
« أليس العمل هو « التروس » التي تسير بها عجلة الإنسانية ...
أليس العمل هو الذي أراده الله — القوة العظيمة الخفية الخالقة المدبرة —
التي يتكئون به المجتمع ويسير نحو رقي مضطرد ...

أليس هو الذي عناه الله سبحانه وتعالى حين قال :

« وما خلقت الإنس والجن إلا ليعبدون »

والعبادة كما يراها المفسرون النابهنون .. هي العمل . إذ أن العمل هو أساس
عمران الكون . وسر سيره وتقدمه .

وأما نتأجج العمل فليس لك يد فيها فإن عملك مترتب على عمل غيرك .
ونتأججه مدبرة بيد المدبر الأكبر ويكفيك أن تعمل وأنت تعتقد أنك تعمل عملاً
صالحاً وتؤدي واجباً .

« قل اعملوا فسيرى الله عملكم »

سيرها إن كانت شراً . أم خيراً . أردتها أنت شراً أم خيراً . أما نتأججها
فلسنت محاسباً عليها .

يكني أنك تعمل وأنت تريد صلاحاً وإصلاحاً وخيراً ... « فإنما الأعمال
بالنيات ولكل امرئ ما نوى » .

ارتحت إلى هذا الخاطر وآمنت به ثم عدت إلى الناس فرأيت صوراً ! :

صورة هذا الشاب الذي تأمرت عليه عائلته إذ ورث مئآت الأطيان ووقف
عليه أبوه مئآت الأطيان وكان قاصراً فلما بلغ أشده وضعوه تحت قوامة أخته التي
زوجته ممن تأتمر بأمرها وأخذت هي وزوجته وأقاربه يلتهمون ثروته التهاماً ..

وجاءني وزوجة جديدة كانت تعمل ممثلة ناشئة في إحدى الملاهي .. وقد استنكر أهله زواجه بها .. وركب رؤوسهم العار منها ولم يركب هذه الرؤوس عار سرقته ونهبه وأكل ماله بالإثم .

جاءني الزوجان وليس معهما أجرة العربة التي أقلتها إلى مكنتي فدفعتها لهما .. وظلت أ كافح معهما السارقين ومن يناصرهم من أصحاب النفوذ خمس سنين .. حتى رددت إليه ماله وعينت الممثلة الناشئة التي استعارت منها العائلة حارسه وناظرةً وقيمة فأحسنت عملها . وزاراني أخيراً فإذا لهما البنت المتزوجة ، والبنت المتعلمة ، والإبن الطالب في الحقوق .. وهم سعداء .

ورأيت صورة الفتاة التي كانت كلما كربها كرب قدمت إلىّ لأفضي على كروبها وأفتح لها باب الأمل ، فقد كانت جميلةً جمالا فائقاً وكلما تزوجت ساء حظها .. إلى أن تزوجت شاباً متعلماً تعليماً عالياً ويمارس صناعة راقية ، ولكنه سكير إلى حد أسامه الإدمان فيه إلى الإباحية .. فهو يجمع في منزله شباناً ومعهم زوجاتهم وأخواتهم وصديقاتهم .. ويتبادلونهم ! وإذا هو يريد أن تفعل مثل ما يفعلن .. وكانت عفة ، طاهرة ، تريد حياة شريفة . فلما أنكرت مسلكه ضربها وحبسها وظلت حبيسة معذبة حتى استطاعت أن تبعث إلىّ برسالة مع صبية ذكية هي إبنة البواب .. وكان الشاب الراقى من قريبه ذوو نفوذ ، فأقت الدنيا وأقعدتها واستعدت أعلام الجهات ، وقتت ومعى وكيل النائب العام وأحد كبار رجال البوليس — وكان من أقارب الشاب رجل من أكبر رجال البوليس عندئذ — وأخرجنا الضحية وهي في حالة يرثى لها من الضعف والعداب .. واكتفينا بتطليقها ، ثم تزوجت من بعد رجلاً كريماً لا يعرف شيئاً عما وقع لها ، ولها منه اليوم بنون وبنات ، وهي تسأل عنى بين حين وآخر .. وإن كان سؤالاً مختصراً في التليفون إلا أنه صوت جميل من عرفان الجميل .. وصورة الرجل الكريم الفاضل العف النزيه الذي كان قد أشرف على الإحالة على المعاش بعد خدمة سنوات طويلة في الحكومة ، فإذا به يبتلئ برئيس إنجليزى كبير يتهمه بالسرقة والاختلاس والتبديد والتزوير — ٢٧ تهمة جنائية ! وتنعقد لجنة تحقيق

- ٢٣ -

يرأسها رئيس نيابة كبير ، وتظل هذه اللجنة - مسيطرة للرجل الإنجليزي الكبير -
تضع الحبل حول عنق هذا الرجل الفاضل النزيه العف عاماً ونصف عام ، ثم
تشكل محكمة عسكرية عليا لحاكمته . . وأترك كل عملي وأظل ماثلاً أمام المحكمة
سنة كاملة ترافعت فيها ٥٢ يوماً وكتبت فيها مذكرات عدد صفحاتها ألف ومائتي
صحيفة !

فلما برىء من جميع هذه التهم كان قد استكمل معاشه . ومات بعد أسبوع
من استكمال المعاش ، مات وهو ضاحك سعيد يدعو لي بالخير والتوفيق . . وعاش
بعده أولاده هانثون ينظرون إلى حين يزورونني - وقد كبروا - كأنتي المنقذ .

* * *

السعادة .. وأين هي ؟

تتابع الصور ، بالثبات ، بل الآلاف ، وخرجت من هذه الصور ، صور
الناس الذين أسعدتهم ، والذين لم أستطع أن أسعدهم لأن قضاء الله كان أغلب ،
وأقوى ، ولكنني كنت راضياً عما قدمت لهم من ذات عقلي ، ونفسي ، وقلبي
ووجداني .

خرجت من هذه الصور بأمر كان له أعظم الأهمية في حياتي :

أنني أسعدت الكثيرين من الناس .

وأنتي أديت واجبي حسب ضميري في كل ما قمت به من عمل .

وكانت هذه النتيجة كافية لتقرر لي مبدأ هو أعظم وأسمى فلسفة خرجت

بها في حياتي .

تلك هي أن السعادة ليست في كثرة المال فعندما أصبح لي مال أصبحت

شقيماً ، بحفظه ، وحل مشاكله .

وليست هي في المجد والشهرة والحياة ، فإن متاعب المجد والشهرة والجاه

من الكثرة والقوة بحيث تقلب نوم الإنسان أرقاً وابتسامته عبوساً ، ولذاته شقاء

- ٢٤ -

وتخلق العداوة والأعداء ، والحسد والحاسدين ، والحقد والحاقدين ، وتظله بغمامة
سوداء من كراهية الناس ، من يعرفه ، ومن لا يعرفه .
وإنما السعادة في أمرين لا ثالث لهما .
أداء الواجب .

وإسعاد الآخرين .

يزينهما إيمان بالله وإيمان بالإنسانية ، وإيمان بالوطن ، وإيمان بالمجتمع ،
وإيمان بالأسرة وإيمان بالأخلاق والمثل العليا .
ولقد تذكرت وأنا أطرح المال والجاه والشهرة والمجد من « كشف »
أسباب السعادة ، وأحل مكانها عاملين روحيين قد لا يكون لهما اعتبار ما عند
أكثر الناس ، وخاصة في عصر المادة ، وحيث أصيب أكثر الناس بسعار المال
والجاه والشهرة والمجد .

تذكرت حديثاً قرأته أو سمعته عن محمد النبي الأمي ، قال صلى الله عليه
وسلم أو كما قال :

« من جعل الدنيا همه ، فرّق الله عليه أمره ، وجعل فقره بين

عينيه ولن يصيبه منها إلا ما كتب الله له . . . ومن جعل الأخرى

همه ، جمع الله عليه أمره ، وجعل غناه في قلبه ، وأتته الدنيا وهي

صاغرة » .

لقد تبدد أ أكثر كفرة بالحمامة ونسخ أغلب حزني على الفترة الطويلة
التي أمضيتها فيها ..

ولكن بقيت أمور لم تحل !

العدالة ودورنا نحن المحامين فيها :

أما المحامي الذي يعرف القاتل والسارق والزاني والآثم ويقول إنهم أبرياء .
والذي يعرف أن صاحبه مبطل كافر ويقول إنه صاحب حق ، فهذا لا شأن

— ٢٥' —

لنا به الآن ، وإنما شأننا معه في فصول هذا الكتاب .

إنما أقصد المحامي الذي يؤدي واجبه بأمانة .

ما دوره في ميزان العدالة اعتدالا أو بخساً ، ترجيحاً أو تفويتاً أو قلباً ؟

أو بمعنى آخر ، أو في سؤال آخر هل يستطيع المحامي دائماً أن ينجي البريء ويرد الحق ، ويعين على الأخذ بنصية الآثم ويكف يد الظالم عن مال المظلومين ؟
نعم ، ولا ..

أما نعم فجزئياً — إذ أن المحامي الفنان المبدع . الذكي المؤمن بما يقول . المتمكن من علمه . المسيطر على تفكيره وتعبيره . والذي تزينه المواهب والأخلاق التي سنينها في هذا الكتاب . هذا المحامي قد يفلح كثيراً في إنارة الطريق بمشعل فنه للقاضي الذي يقضى ويحكم .

ولكن يتفرع من هنا أمر لا بد من بحثه ...

هل نجاح المحامي في مهنته . وبلوغه القصد في قضيته هو تحقيق للعدالة ؟

إنه مؤمن بعدالة ما يدافع عنه !

ولكن أليس يحكم بظاهر الأمر ؟

ألا يجوز أن يكون مخدوعاً ؟

ألا يحتمل أن يكون قد وضحت له أمور واستسر عنه الأهم من تلك الأمور ؟

أجل . ذلك جائز . ومحتمل . لأن المحامي الحق الذي يؤمن بعدالة ما يترافع عنه لا يستمد معرفته من الغيب المستور ولكن من المقروء والمنظور ومن المنقول والمعقول ...

ولكن هناك في عالم الغيب تخفي الحقائق عن الأبصار والبصائر لا يعلمها

إلا علم الغيوب . وهو يقضى — سبحانه -- بما يراه عدلا لا ما نراه نحن عدلا .
ومن آياته سبحانه وتعالى ما جاء بسورة الكهف من قصة موسى والعبد
الصالح إذ أراد الله أن يضرب للناس مثلا يوضح سر أحداث الحياة الدنيا و يبين
للخلق : أن للأحداث وجهان وحكمتان وجه ظاهر وحكمة ظاهرة وأخران
خفيان ...

فضرب مثل السفينة تنقل موسى والعبد الصالح بغير أجر وتفضل أصحابها
عليهما بنقلهما عبر بحرٍ لحيّ لا سبيل إلى خوضه أو عبوره إلا على جارية . فإذا
العبد الصالح يرتكب « جريمة » إتلاف السفينة ويحكم موسى بأنه عمل نكر ، وأنه
جريمة . ويضيق العبد الصالح بتعجله ويهدد موسى . . ويسيران فإذا العبد
الصالح يرى صبيبا جميلا تهفو العين إلى مرآه وتمنوه على تطلقه وإشراق محياه . .
فلا يداعبه أو يلاعبه أو يهديه شيئا جميلا ولكنه يمسكه ويذبجه ويرتكب أشنع
جريمة هي « جريمة القتل العمد » . . بغير حق وضحيته بريئة لم تقترف ذنباً
ولم ترتكب إثماً ويصيح الإنسان من أعماق موسى النبي :

« أقتلت نفساً بغير نفس ؟ »

ويحكم على العبد الصالح بأنه قاتل . وقاتل من الطراز الأول ولا سبيل إلى
أخذه حتى بالرأفة !

ويضيق العبد الصالح مرة أخرى بموسى النبي الذي خفي عليه علم الغيب
وحكمته . . . ولكنه تحت تهديده بالفراق يعاهده أن يسكت وإذا ما بعد حين
في قرية بجبل عليهما أهلها وضنوا ببايوائهما أو إطعامهما وقد أخذ الجوع منهما مأخذ
القتل . وبلغ الظمأ بهما حد الهلاك فإذا بهذا الجحود يقابله العبد الصالح بعمل
صالح إذ يرى جداراً يكاد أن ينقض فيهدمه ثم يعيد بناءه غير ملتئم أجراً .
ويضيق موسى النبي . . ويفضل أن يتلقى التفسير ثم ينطلق مفارقاً صاحبه ...

وكشف العبد الصالح عن الحقيقة الخفية . والحكمة الإلهية المستسرة التي لا يدركها البشر « فأما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا . أما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا فأردنا أن يبدلها ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما . أما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك ثأويل ما لم تستطع عليه صبرا » .

« صدق الله العظيم »

إذن فالحكمة الخفية ليست هي التي تنتهي إليها نظرنا إلى الأمور ولا يثمرها تفكيرنا فيها . ولا التي يتفاعل بها وجداننا ..

فقد نعتقد أن هذا الشاب الذي اتهم بقتل المرأة التي كان يحبها والتي كان قد خطبها ولم تبق إلا أيام لكي يتزوجها قاتل . . ولكنه لم يكن له مصلحة في قتلها . . لم تتمتع عليه . ولا رفضت مطلبه . ولا كرهته . ولا شاع عنها سوء . . ولكن لم يظهر بطل للجريمة غيره . كان عندها . ورؤى خارجا من مسكنها .. واكتشفت جثتها بعد قليل من تركه إياها ..
لقد قضى ببراءته .

فهل قتلت لأن قتلها يحسم شرا عنها أو عنه أو عن آخرين ؟ .
وهل قتلها هو .. بسبب قد يكون شعوره بعد تورطه معها بعجزه كرجل ..
والرجل إذا أحس بعجزه الجنسي اقترب من الجريمة بسرعة وبعي وجنون ..
ما الحق في كل هذا الأمر؟

إن الظاهر الذي يدافع عنه المحامي .. إنه برىء .

ولكنه — كما علمت بعد ذلك — لم يكن بريئا ..

— ٢٨ —

أما فلسفة العدالة قد تسلمنا إلى تيه لاهدى لنا فيه وإلى ضلال لامنقذ لنا منه إلا بالتجاءنا إلى حكمة الله البالغة تلك التي أوضحها بين موسى والعبد الصالح .

وحسب المحامى أن يدافع عن يقين يؤمن به .

وحسب القاضى أن يحكم بما يقرأه فى الأوراق ويسمعه فى التحقيق والمرافعة ويمتلىء به يقينه .

أما العدل .. فهو عند الله فى سمائه .. لا نستطيع الوصول إليه بقولنا القاصرة عن فهم الأمرار العليا ولا يبصائرنا المغمضة عن النظر إلى غيوم الغيب وخفائاه .

أما أن المحامى لا ينجح فى تحقيق العدالة فى قضية ما رغم مواهبه وما أوتى من طبع وسجية ومران فيرجع إلى أن المرجع فى النتائج إلى القضاة وفهمهم واختلافهم فى مراتب الذكاء والعقول . وإلى تباين أعصابهم ووجدانهم . وانفعالهم وشعورهم . فقد يكون الأمر واضحاً لدى أحدهم وهو غامض عند آخر مما سنفصله فى كتابنا هذا .

* * *

ونتهى من هذا إلى أن المحامى عليه فقط أن يؤمن بالقضية التى يدافع عنها . وأن يؤدي واجبه .

وليس له أن ينفعل بالنتائج لأن الحق وديعة عزيزة عند صاحب الحق الأعلى . ولأن النتائج ليست من ثماره وحده . ولكن يشاركه فيها الذى يقضى فى الحق .

* * *

إذن فقد انحلت مشكلتى إذ انتهيت إلى أن المحامى يسعد بعدد من يسعدهم وكذلك بأداء واجبه كاملاً .

وحسبه رضا بتحقيق هذين الأمرين .

* * *

وعندما انتهيت إلى هذا الحل للمشكلة التي كرتني . وأحزنتني وبعثت الحسرة في نفسي على السنين الطويلة التي قضيتها لم أترك الفرصة لهذا الحل تذهب أبديداً . ولم أفلت الفرصة التي أتاحت لي هذه السعادة بعد الشقاء الأليم تتبخر كالدخان في الهواء .. بل تلمست منهما منفذاً إلى إفادة الجموع بأن أكتب كتاباً لم يكتبه أحد قبلي . هو هذا الكتاب . فإن الذين كتبوا وأحسنوا وأجادوا بما لا أصل إليه بقصور باعى فما أنا شيء بالنسبة لهنرى رويير مثلاً .. إنما كتبوا دراسات .. أما أنا فأسطر انفعالات وأحاسيس وذكريات ودراسات نفسية لم أقرأها فقط ولكنني حصلتها أيضاً وأنا في مكتبي — وفي الجلسة . وفي كل خطوة بين ردهات المحاكم .

وعاونتي على ذلك أمران : طبيعة ناقدة فاحصة . وذاكرة لا تنسى .

أما طبيعتي الناقدة الفاحصة فهي علة من علة من على الكثيرة وعيب من عيوب الوفيرة فقد اعتدت من صغري إذا رأيت إنساناً أو حادثاً وضعته تحت مجهري وقلبتني على كل وجه . وأخرجت له أكثر من وصف . وأكثر من تحليل .. وقد أفلته بعد ذلك فلا أفيد منه شيئاً .

وكم رثيت وأرثي لحال صاحب الدعوى الذي ما أن يجلس أمامي في مكتبي حتى أكون قد سلطت عليه مجهري الفاحص فأرى وجهه وكيف يعبر وعما يعبر . ونظرات عينيه ، ونغمات صوته وحركات يديه ، وقد أسرح عن حديثه إلى تفكيري وإلى النتائج التي أصل إليها . وقد أتغابي بعد أن أكون قد انتهيت إلى نتيجة .

وما أنسى لأنسى رجلاً جاءني فأخذ يشرح لي قصة اغتيال حقوقه في ميراث وكيف أن إخوته قد تآمروا على أكل ماله بالباطل وظل يتباكى ويلعن الزمان والدهر والإخوة والظلم ونكران الجميل .

وما راعه بعد ساعة من الزمان وهو يتكلم إلا أن أواجهه بقولي :

« دع هذا التمثيل . وقل لي الحقيقة . ماذا تريد مني ؟ »

« هل تريد أن أعاونك على صحة عقد بيع مزور حررته وبصمته بحتم أمييك؟ »

- ٣٠ -

وحيايى الرجل وخرج صامتا .. وخشيت أن يكون قد حسبنى مجنوناً ..
 وندمت على تسرعى بإظهار الصورة الإيجابية لما انطبع من مجهرى فى يقينى ..
 ولكن ندى زال فى اليوم التالى إذ جاءنى إخوته يوكلوننى فى قضية ضد هذا
 الأخ الذى ظهر أنه أكل تركة أبيه التى تربو على خمسين ألف جنيه بعقود
 مزورة !!.

وكم أرنى لحال القاضى الذى أجلس تحت منصبه ، أو المحامى الذى أرفع
 بصرى إليه فإذا كلاهما موضوع تحت المجهر وبعد قليل أستطيع — فى أغلب
 الأحيان — أن أضع القاضى فى درجته من العلم والذكاء والخبرة والعصبية
 والوجدانية .. وكذلك المحامى .

إن هذه الخبرة التى حصلتها فى مدة تزيد عن الربع قرن وتقرّب من ثلثه
 لجديرة بأن تقدم إلى القارئ من رجال المحاماة والقضاة ومن المبتدئين ومن
 الطلاب ومن جمهرة المتقاضين لتفيدهم فى كثير أو قليل . وأعتقد أن الإخلاص
 والصدق اللذين لعلهما اللبّتان الغالبتان فيما سطرت سيكونان عوناً للكثيرين على
 الأقل من قراء العربية .

والله المستعان

- ٣١ -

فن ... أم صناعة

إن المحاماة فن رفيع .

ومن أدركها فناً فقد ظفر .

ومن اتخذها صناعة فقد فشل ولو أصاب فيها مجداً ومالاً وصيتاً ذائعاً .

وهي إن كانت صناعة — أو مهنة كما يسميها العوام من أهلها — والجاهلون من جمهرة الناس المتأثرون بأخلاق وسلوك بعض المحامين — فهي لا تستحق أن يمارسها ذو كرامة أو ذو علم أو ذو دين وخلق .

فإنها إن كانت كذلك فقد سارت بصاحبها إلى اعتناق الجريمة ومصاحبة الباطل ، وإن ذلك نفسه جريمة !

أما إن كانت فناً .. وفناً رفيعاً فإنها وسيلة لإسعاد الخلق وإلى رفع مستوى المجتمع وتدعيم بناءه وتمكين قواعده . بل إنها طريق من طرق نشر السلام في هذا الكون .

ما هو الفن .

لم يستطع أحد من المتقدمين أو المحدثين أن يضع تعريفاً جامعاً للفن .. ذلك أنهم يعقّدون الكلمة والمعنى عندما يريدون وضع تعريف لها .. وأبسط من التعريف .. الفهم .. وقد يفهم الإنسان أمراً ولكنه لا يستطيع أن يصفه أو يعرفه ، أو يعبر عنه .

والذي نفهمه عن الفن أنه تعبير راق للون من الجمال ينبع من إحساس الفنان وينصب رقيقاً وادعياً إلى إحساس الآخرين .

والمحاماة تعبر عن الحق والعدل .. وليس أجمل من الحق .. ولا أبهى من العدل ..

— ٣٢ —

وهي تعبر بأشرف ما ميز الله به الإنسان عن باقي الحيوانات وهو اللسان .
ولولا اللسان ما كان الإنسان . ولا الحياة الدنيا .. إذ ماذا يكون حال
هذه الدنيا لو كان الإنسان فيها حيواناً أخرس !

لكانت حتماً كلها خرساء .. شوهاء لاجمال فيها ..
وهي تعبر أيضاً بالقلم وحسب القلم شرفاً أنه أداة كل فن جميل ورفيع ،
وأنه الذي علم به الله الإنسان . علمه مالم يعلم .
ولكى تقرب الأمور إلى الأفهام .. وإن كانت القضية ليست عسيرة ،
ولكن الأمثال تلينها وتسيغها ..

كنت أستمع إلى محام .. ذائع الصيت للأسف !
فإذا به يظهر مشوش الملبس .. لا يكاد يستقر طربوشه على رأسه .. ولا
تكاد تنتظم شعرة في رأسه مع شعرة أخرى .. يتكلم بصوت ضخم مدو .
أجش . متقطع الأوتار .. على إلى حد أن أصداه تتضارب شرفيها مع غربيها
فتجعل في السمع قرراً ، وهو يحرك رأسه وعينييه ، ورقبته . ويداه تشوحيان بإشارات
غير مفهومة ولا متسقة مع نغمات صوته ولا معاني كلامه وهو يضرب بشدة على
الطاولة أمامه فتكاد تهتز الأفلاك ويتفزع الدهر .. ثم يروح ويجيء ، ويسجد
ويركع ثم يشب على مقدم قدميه ، وقد تفصد وجهه عرقاً ونضح العرق على بدلته
وهو في حديثه — إن كان مفهوماً — يقلب الحقائق بصورة مزرية ..

فمثلاً يقول « هل معقول أن يمر هذا الشخص من هذا الطريق مع أن هناك
طريقاً آخر يمكنه أن يمر فيه .. لا يمكن أن يمر من هذا الطريق — مستحيل ! —
وما دام لم يمر عليه فهو لم ير المجنى عليه ، وما دام لم يمر فهو لم يقتله حتماً ..
ولماذا لا يمر بالطريق الآخر ما دام هو حر في أن يسير في أيهما ؟ »
ثم يقول .. « وإذا كان هذا المتهم هو القاتل فكيف يضرب المجنى عليه
بسكين .. مع أنه كان يستطيع قتله بطلق نارى ! » .
« لكن .. هذا ما حصل » — كارد وكيل النيابة ..

- ٣٣ -

« وهل يستطيع هذا الشاب الضعيف أن يطعن المجنى عليه وكان عملاقاً
عدة طعنات .. »
ولم لا ؟

كنت أسمع هذا المحامي الذائع الصيت وأنا سارح بخيالي متمثلاً أحمد لطفي
ومرقس حنا ، وقد سمعتهما يترافعان عن ماهر والنقراشي والشيشيني وأنا طالب
في الحقوق .

ثم مرقس فهمي ووهيب دوس وأحمد علوبة وأحمد رشدي ، وقد عرفتهم
وتشرفت بزمايتهم طول مدة اشتغالي بالمحاماة ، فإذا المظهر الجميل ، وإذا الملبس
الأنيق ، وإذا الصوت كخزير الجدول الصافي ، وإذا التعبير الساحر ، وإذا المنطق
الذي قد تناقشه ولكن لا تستنكره أو تسمئز منه .

فقلت : إن المحامين إما فنانون (artists) أو صنّاع (artisans) .
والصنّاع قد يكون ماهرأ أو صانعأ بدائياً كنجار السواقى في الأرياف !
والمحامي الحق هو الفنان أما الصنّاع فهو محام فاشل .

عناصر الفن :

١ - الموهبة :

إن فن المحاماة ككل فن يستلزم موهبة خاصة ، فليس كل إنسان يمكن
أن يكون موسيقياً فناناً . . حقيقة يمكن لأى واحد أن يعزف . . ولكن ليس
كل عازف فناناً ، ولذلك فقد أمكن « أى » شخص أن يكون محامياً ، ولكن
ليس كل محام فناناً .

إذن فالموهبة هى من أهم ما يميز الفنان عن الصانع ، والموهبة هى مجموعة
الأصول الكامنة فى « روح » « وشكل » الفنان بحيث إذا صقلهما العلم والمعرفة
والخبرة لمت وأضاءت ورآها الناس شعائل مضيئة هادئة .
والموهبة سرخفى فى خلقة الإنسان يكشفها العلم والتوجيه ، وقد تظهر
مصادفة .

أما العلم والتوجيه فإن خير مثل لها اعطيه عن فنان هو طه حسين ، فإن طه قد نشأ في القرية وأصيب منذ طفولته في عينيه ، وأضر ، وكان المفروض أن يبقى في البيت ، وأن يحفظ القرآن ، وأن يظل بين والديه ثم إخوته وقد يصل إلى وظيفة إمام ومقرئ جامع من جوامع القرية أو مأذون الشرع فيها .
ولكنه عندما تعلم وتثقف برزت الموهبة التي كشفت عن فنه .

والأديب الألماني الكبير والقصصي العالمي توماس مان ظل إلى ما فوق الأربعين يعمل موظفاً . . . ولم يكتب قصة واحدة . . . ثم مصادفة كتب قصة فاشتهر وذاع صيته ونبه اسمه .

وكذلك الأديب العالمي الدانمركي هانس كريستيان أندرسون ، فإن المصادفة المحض أبرزت مواهبه .

وسيد درويش كان أجيراً . يعمل في دهان المنازل ، ثم غنى ألباً أو فرحاً فإذا صوته يعجب السامعين . . . وإذا به ينتقل من الغناء إلى التلحين ، وبقليل من العلم استطاع أن يقبل الموسيقى المصرية فتصبح من أوتار عوده وقيثارته فناً جميلاً .
وفي الطب ، والهندسة ، والموسيقى ، والتمثيل ، والتصوير ، والنحت . . . كل هذه الفنون تستوجب الموهبة ، وهي السر الخفي الذي يخلق مع الإنسان ، ويظل كامناً حتى يصقله العلم أو تكشفه المصادفة ثم يكمله العلم . وبغير الموهبة لا يمكن أن يكون الإنسان فناً ولو اشتغل في الفن مائة عام .

* * *

٢ - الاستعداد :

الاستعداد هو الإعداد ، والصقل .

الإعداد :

فلا تكفي الموهبة ، فإنها من غير إعداد ومن غير علم تظل دفينية ،

- ٣٥ -

وقد تومض ومضات تحاول الموهبة بها أن تظهر للحياة . . للنور ولكنها لا تسطع إلا كومض النور ثم تحبو .

فالعلم هو الذى يبرز المواهب ويخرجها من ظلمات الأعماق إلى مشارف النور والحياة . وهو الذى يحيلها من صفات غامضة إلى صفات واضحة .

والعلم تعلم وتثقف فليس يكفي أن يدخل الإنسان المدرسة ويخرج منها ظافراً بإجازة علمية ... إن هذا ضرورى جداً ولكنه غير كاف فإن الثقافة علم الكتب وعلم الحياة . ولا يفلح المرء فى خطواته فى الحياة بغير هذين السنين : علم الكتب وعلم الحياة ، واختباراته وتجاربه . .

وعلم الكتب أن تلم بالعلم الذى تتخصص فيه .

والثقافة أن تلم بعدة علوم وتعرف وترتشف من معين معارف تحصلها من الكتب وتحصلها من مخالطة الناس ومجالستهم ومعاملتهم ، وما يقع لك من تجارب .

إن علم الحياة أغلبه مسطور على أسنة الناس وفى تصرفاتهم وفى قسما وجوههم .

ولذلك فإن المحامى الفنان يجب أن يكون معداً إعداداً علمياً كافياً . .

يجب أن يكون متمقاً فى علوم القانون . متمكناً من لغة أجنبية إن لم تكن لغتان فأكثر .

ويجب أن يكون دارساً للفلسفة وعلم النفس والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع وسنرى أنه فى عمله فى حاجة ماسة إلى علوم أخرى كالزراعة والتجارة .

ويجب فوق كل هذا أن يتلقى علوم الحياة . يجب أن يكون اجتماعياً يخاطب الناس فى النوادى والمجتمعات ويتصل بالنشاط ذهنى حيثما وجد . إنه يعمل فى أمور الناس فوجب أن يعرف هؤلاء الناس . يجب أن يختلط بالريف والحضر بالطبقات العليا والطبقات الدنيا لأنه يدافع عن الحياة والحق .

— ٣٦ —

وما أضعف المحامي وبالحديثه وما أشوه فنه حين يكون قليل التجربة في الحياة فقير المعرفة بأحوال الناس تراه كفأر المكتبة قرض الكتب وحفظها . فإذا طبيعتها تتساقط من ذهنه إلى فمه ظلمات فيطلقها من فمه معميّات لا تشع منها الحقيقة ولا يبدو فيها الإخلاص والفهم .

الصقل :

والصقل هو المران والخبرة . وليس هناك من يمارى في أن الجوهرة النفيسة هي حجر غير واضح المعالم حتى تتعهد يد صانع حاذق فيخيلها جوهرة تشع نوراً وتتلألأ على صدور الغواني .

فالفنان كلما تباين أصلاً تراجاً وملاً ثم تلتقط وتنظف وتصهر وتصلح ثم أخيراً تصبح ماسة لألاء وضاعة .

وطريق الصقل والخبرة طويل وشاق . ومما يصرع الفنان أن يتسرع الخطى إلى الإنتاج . واعتداد بالنفس يخرج من حدود الثقة إلى الغرور . ومصرع الفنان في غروره .

بل إن التواضع هو دعامة من دعائم النجاح لأن الخبرة كالعلم لا حدود لبحرها . ولا وصول إلى أعماقها . فكما سبح فيهما المرء وجد موجاً ولم يجد ساحلاً ومهما خاض في أعماقها وجد أعماقاً ولم يجد قاعاً .

وكما كان الفنان متواضعاً كلما سبح وغاص في أعماق الخبرة والعلم . ولذلك فإن المحامي الفنان هو الذي يقضى فترة تمرينه متحملاً صعابها راضياً بهذابها مشوقاً إلى الخبرة والعلم فإن زادها زماناً لم يندم فإذا استقل بعمله كان أول ما يفكر فيه هو أنه لا يزال على أول الطريق وأنه يجب أن يكسب دائماً خبرة وعلماً .

فإذا ظن المحامي أن إجازته العلمية قد أهلتة للعمل والنجاح فما أشد بؤسه وما أسرع إلى الفشل ! وما أبعد عن النجاح !

الخلق :

الخلق خير ما يزين الفنان ويعينه على النجاح والوصول إلى أهدافه .
 ومن الخلق الذي يجب أن يتحلى به الفنان . التفاؤل . الصبر . الإيمان .
 المثابرة . التواضع . الأدب . ضبط النفس . التسامح . الأمانة . الإخلاص .
 شجاعة الرأي . التضحية . الاستقامة .
 فإن كثيرين من الفنانين قد صرعتهم شهواتهم ومال بهم عن الفوز افتقارهم
 إلى عنصر الأخلاق .

وإن الأخلاق لأهم في حياة المحامي الفنان — كما سنرى في تفصيل ذلك —
 من العلم والخبرة ... بل إن المحامي الفنان صاحب الخلق القويم أقرب إلى النجاح
 ممن التوت به أخلاقه إلى منحدر وهاوية ...

ست أقصد بهذا التعميم أن يكون المحامي متزمتاً ، متعصباً ، صلباً غير
 ذى مرونة ، جافى الطبع ، مظلم الرأي ، ولكن أقصد أن يكون مثالياً في حدود
 ضعف الإنسان البشرى كما سنرى .

الغاية :

مما يميز الفنان عن الصانع الغاية التي يهدف إليها .
 فالفنان له هدف ... يسعى إليه ، وينطلق نحوه ويهيء نفسه ويعد عتاده
 للوصول إليه .

أما الصانع فإنه يسير ، ويسير ، ويعمل ، ويكد ولكن ليس له هدف
 ولا غاية .

فإذا كان لكل منهما غاية . بان اختلاف الغايتين وانحماً .
 فالفنان هدفه روحى . فيه سمو وعلاء . وإيثار وغيرية .

- ٣٨ -

أما الصانع فهدفه الرزق والمال والصيت والجاه والأثرة والأنية .

وهي أهداف مادية من اليسير على كل إنسان أن يصل إليها إذا برر الوسيلة وامتطى مطايا دنيثة أو غير دنيثة ولكنها موصلة جيدة للرزق .

كان — وسيظل دائماً مفرق الطرق واضح المعالم ، فالفنان لا يهدف للمال كغاية ، ولكنه يعتبره دائماً ثانوياً يستعمله لكي يعيش ويعيش لكي ينتج ، إن جاء فرحباً به عبداً يؤمر ليطيع ، ومطية تركب لتسير ، وإن غاب وتعسر فسحقاً له ، لن يكون المال أبداً سيداً أمراً للفنان ولا فارساً يمتطى صهوة الفنان لكي يصل به ذليلاً إلى غايته .

أما الصانع والإنسان المسلوب فغايته المال ووسيلته : أى شيء !

فإن نال المال طمع في الأ أكثر وسعى للأوفر وذل للسيد الأمر ورضخ لأوامره وركع أمام قدسيته وعظمته !

وكم يحفظ التاريخ لنا من فنانيين كان عليهم أن يختاروا بين فنونهم وروحانيتهم معتزين بثمار هذه الفنون وبين المال يمزق هذه الثمار ويحيلها باطلاً وملذات ضائعة للمشتريين فأثروا الفقر وخمول الذكر على المجد والغنى والثراء ... ولم يُنصفوا إلا بعد موتهم وبعد أن ذاقوا الحرمان والحاجة وعفرت جباههم المتربة .

أما المسلوبون فقد غنموا صيتاً ومالا وشهرة ثم ماتت كلها بموتهم فما أفادوا ولا استفادوا ...

وليس أوضح في التفرقة بين المحامي الفنان وبين المحامي الصانع صاحب المهنة من مفرق الطرفين ...

فالحمى الصانع يؤثر المال والصيت ويقبل عليهما منهوماً لا يشبع ، لا يهتم بالحق والعدل ولكنه يعمل متعامياً عن المثل العليا في سبيل جمع المال فإذا جمعه واكتنزه ومات مات فقيراً لأنه لم يؤد رسالة وإنما أضر ولم يفد .

أما المحامي الفنان فهو الذى يقف دائماً بجانب الحق والعدل ويستفيد بشرط إن تعارضت مثله العليا مع المال داس بقدميه المال مؤثراً الرضا بالقليل قانعاً بما يسقيه جرعة ماء ويطعمه لقمة خبز عن أن يذل للمال فتضيع إنسانيته . وتتهدم مروءته وفضائله . فإذا مات من بعد فقيراً فقد مات غنياً بما أفاد الآخرين ... إذ أن السعادة وغنى النفس كما انتهينا في الفصول السابقة إنما تنحصر في أمرين :

أداء الواجب .

وإسعاد الآخرين .

وتلك غاية الفنان شاعراً كان أو موسيقياً . أو كاتباً أو مصوراً أو محامياً . ليست غايته المال ولا الصيت ولا المجد .. وإنما غايته أن يبدع ويحلى جمال الروح والحياة والمثل العليا . فإن أصاب مالا أو صيتاً أو مجداً فحباً وكرامة وإن لم يصب فما أسعده إذ أدى واجبه وترك تراثاً يسعد الناس على مر الزمان ..

الحياة فى الفن :

ومما يفرق الفنان أيضاً عن الصانع أن الفنان يعيش فى فنه فهو يؤمن به . وهو يحيا من أجله . وهو يتعصب له . وهو يسعد بتوقيقه . ولا ييأس من نكرانه .

وهو يشقى بهذه الانفعالات كلها ..

أما الصانع فهو لا يعيش لعمله وإنما يعيش لكسبه ورزقه وهو لا يؤمن به ولكنه يؤمن بما يستولد من هذا العمل .

وهو لا يحيا من أجل عمله وإنما يحيا من أجل ما يدره عليه هذا العمل . وهو بعد ذلك متسامح لا يسعد بتوقيقه إلا إن كان جالباً للمال ولا يحزن إن فشل إلا أن يكون أساء على ما فقد من مال .

والمحامي الفنان هو الذى يحيا لفنه ويتعصب له ويؤمن به وهو يشقى بهذا كله . فإن أدى واجبه فى قضية وهو مؤمن بعدالتها ثم خسرناها شقى بهذه النتيجة وكافح من أجلها فإن فاز فقد رضى وإن دام خسرانها آلمه وأذته أحاسيسه .

— ٤٠ —

أما المحامي الصانع فهو يسعد بنجاح قضيته مهما كان رأيه فيها . ومهما كان ضرر صاحب الحق من هذا النجاح مادام قد نال أجره .

وهو إن خسرها سعى إلى إقناع صاحب الدعوى باستئنافها وأصاب مغنا جديداً من الأجر فإن خسر الاستئناف أقنع صاحبه بالطعن بالنقض أو إعادة الدعوى في صورة أخرى .. حتى تكون الدعوى بقرة حلوباً .

العلاقة الإنسانية :

وبما يفرق بين الفنان وبين الصانع أن العلاقة التي تربط الفنان بمن ينتج لهم علاقة إنسانية .. لاهي حيوانية تتحكم فيها الشهوات ، ولا هي مادية .. الغرض منها سلب المال .. وإنما إنسانية فيها إيثار وتضحية .

أما الصانع فعلاقته بالناس علاقة مادية . الغاية منها اكتساب أكبر نصيب من الرزق سواء كان السبيل إشقاء الناس أو تحطيمهم أو أكل لحومهم أحياء ! والمحامي الفنان حين يعمل من أجل المظلومين والبائسين يكون موسياً لهم . مداوياً لجروحهم . ناصحاً . هادياً ولو كان ذلك على حساب كسبه فإنه يؤثر الذين يعمل لهم بالسلامة ويضحى مغانمه من أجل إسعادهم .

أما المحامي الصانع فإنه يتوسل بكل وسيلة لكي ينال أجراً ولو كان في ذلك ضياع حق موكله أو حق خصمه .. أو كان في ذلك خراب بيوت وفقدان حقوق وضياع أعمار .. إنه يضحى بالآخرين من أجل كسبه ..

هذا مقياس التفرقة بين الفنان وبين الصانع .

وهذا هو تطبيقه على المحامي الفنان — والمحامي المتهن لصناعة المحاماة . ولذلك فمن الحق أن نقرر أن المحاماة فن وفن رفيع وأنها إن تكن صناعة أو مهنة فبئس ما امتن المحامي ويا بؤس حاله وضيعه أيامه ولياليه .. أما أن تكون فناً .. فإنها الفن في أجمل مراتبه ومراتبه .

الحماية ورفاهية المجتمع

مشاكل المجتمع كلها تنصب من المتاجر والبيوت والطرق والحقول إلى مكاتب المحامين قبل أن تنصب إلى دور المحاكم ثم تعيش في هذه المكاتب إلى أن تنتهي .. إن كتبت لها نهاية !.

ومن المؤكد أن دور المحامي من أعظم المؤثرات في رفاهية المجتمع أو شقاءه ..

١ - الحياة الزوجية :

لنفرض أن سيدة متزوجة وقع بينها وبين زوجها خلاف طبيعي أن يقع بين زوجين فخرجت الزوجة من بيت زوجها ولم تأخذ طريقها إلى بيت أهلها أو أخذته إلى هذا البيت ثم انخرقت منه إلى مكتب أحد المحامين وشرحت له خلافها مع زوجها فنصحها بأن ترفع دعوى نفقة شاملة للسكن والمأكل والكسوة وحضانة الأولاد ونفقة خادمة وطلب منها الرسوم القضائية وجزءاً من الأتعاب وأمرها ميسور وليس فيهما تعجيز لقدرة سيدة نائرة الأعصاب مغيظة .

وأعد المحامي عريضة الدعوى وأرسلت بواسطة محضر إلى الزوج الآمن الذي كان ينتظر أن يعود إليه الغاضب إلى عشه فإذا به يفاجئ بخصومة لا ترده إلى الدهول فحسب. وإنما تلوى كرامته إلى رد الخصومة فيسارع إلى مكتب محام ويقدم له الإعلان فينصح المحامي فوراً بأن يرفع دعوى طاعة ودعوى أخرى بأحقية في حضانة الأولاد . وتشهد من بعد ذلك المحاكم ألواناً من الخصومة والحقد والمقت والكرامية وقد يتطرف أحد الخصمين فيعتدى بالقول أو بالضرب على الطرف الآخر وقد تأخذ أقارب أحد الزوجين المتخاصمين ثورة طارئة من

غضب أعمى فبترتكب جريمة شروع في قتل أو ضرب يفضى إلى الموت أو إحداث عاهة مستديمة .

وقد يقدم أحد الزوجين المتخاصمين مستنداً فينصح محامى الطرف الآخر بأن يطعن فيه بالتزوير . ويطعن فيه بالتزوير فعلا ويدخل الأمر في نطاق قانون العقوبات وتفتح أبواب السجون كما تفتح منافذ الطرقات والشوارع للأولاد الذين يجرمون من الأم أو يجرمون من الوالد فيتشردون ويتسكعون وينشأون على الحرمان من أجمل وأعظم العواطف الإنسانية وهي عاطفة الحب الأبوى .

هذا مثل لما يصنعه المحامى الذى لا يتقى الله في أسرة هي إحدى دعائم المجتمع . لأن الأمة مجموعة أسر . ولا ريب أن المحاكم الشرعية قد كان لها نصيب كبير مؤثر فعال في إقلاق المجتمع وتفرقه وتفككه وتقطع أواصر الأسرة وازدياد مشاكل الأولاد .

ولو أن هذه السيدة عندما ذهبت إلى مكتب المحامى وهي ناثرة حاول أن يهدىء من ثورتها وينهه من غضبها بالنصيحة الجميلة وبالـكلم الطيب ثم حاول أن يجمع بينها وبين زوجها عندما تهدأ الأعصاب الناثرة لعادت إلى منزل الزوجية واستقرت أسرتها على الوفاق والمودة والرحمة التي عناها الله سبحانه وتعالى إذ قال :

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليهم وجعل بينكم مودة ورحمة » .

إن هذا المثل بسيط في تصوره . أو في الإدلاء به . ولكنه أخطر ما في حياة الأمة المصرية .

فإن النزاع في الأسرة مؤدى حتماً إلى شقاء الزوجين . ومتى شققت الزوجة جعلت منزلها جحيماً للزوج أو انقلبت خائنة لأمانة زوجها ولعرضها وشرف أسرتها .

ومتى غضب الزوج وكره زوجته عاش في بيت هو الجحيم . ومتى عاش

— ٤٣ —

في الجحيم الذي كان مفروضاً أن يكون جنّة ونعيماً فقد اضطرت حياته .
وطاشت سهامه وضاع إنتاجه ففشل وقد يؤدي به الشقاء إلى الثورة والتمرد
والغضب فيصبح خارجاً على القانون .

والأولاد في البيت المضطرب تصيبهم الأمراض الجسمية . والعلل النفسية .
وتتكون فيهم العقدة النفسية التي تجعل منهم في المستقبل شباناً ورجالاً وشابات
مرضى وأعضاء فاسدين في مجتمع يصبح بهم مجتمعاً فاسداً . مليئاً بالحقْد والحسد
والضعيفة والرغبة في الانتقام .

وهذا هو ما نشكوه فعلاً في المجتمع المصري .
بيوت خربة .. سواء كانت محطة خاوية . أو عامرة بسكانها الذين
تجهمهم على الكراهية .

زوجات تعيسات .

أزواج محطون . مرضى .

أولادٌ هم ضحايا للبيت المضطرب والعلاقة الزوجية الفاشلة .

هؤلاء المشردون في الطرقات . المتسولون . الباعة المتجولون . المجرمون
نزلاء سجون الأحداث والسجون العامة كل هؤلاء من ضحايا مكاتب المحامين
وساحات القضاء .

فلو تصورنا النزاعات الزوجية يحسم شرها في مكاتب محامين اتقوا الله .
ونزعوا إلى الفن دون الجنوح إلى اكتساب المال . ويقضى عليها في دور القضاء
بالحسنى وبإعادة المودة .

لوجدنا مجتمعاً صالحاً هو مجموعة أسر مستقرة . متحابّة . بينها رحمة ومودة .

٢ — التاهران :

وقع خصام بين تاجرين كانا شريكين وقد أصابا نجاحاً في تجارتها
فسدما الحاسدون ومشوا بينهما بالوشاية فقام الخلاف وتطور واستفحل فقصد

— ٤٤ —

أحدهما مكتب المحامي الذي أوصى به لأنه من أكثر المحامين معرفة بفنون التحايل على القانون ومشاغبة الخصوم وتعقيد الإجراءات فإذا به ينصحه — والآخر ينتصح — بأن يرفع قضية حراسة وقضية استحقاق ومحاسبة وتصفية للشركة ثم يبلغ النيابة باتهام شريكه بتبديد أموال الشركة وفي الأرجح أنه لا يكون قد بدد شيئاً .

ويسمع الشريك الآخر بقصة ذهاب شريكه إلى المحامي الشهير بفنون المشاغبة والمحاصمة فيهرع إلى محام يعتقد أنه أكثر قدرة من محامي شريكه وما أن يسمع هذا المحامي تفصيلات العلاقة وما ينتويه شريكه ومحاميه من إجراءات قضائية حتى يتفتق ذهنه عن إجراءات جديدة أقوى أثراً وأسرع طريقاً لمقارعة الكيد بالكيد .

ويبدأ الإثنين الشريكان كل منهما يبدل بود صاحبه ومعاونته ومشاركته خصاماً وعراكاً ويصب في مكتب محاميه أوراقاً ومستندات ومصروفات قضائية وأتعاباً يدفعها بسخاء ثمناً لإشفاء غله ورغبة الانتقام . وتنصب المستندات والمصروفات إلى المحاكم وتحدد الجلسات وتتجدد الضغائن بتجدد القضايا والمواعيد واشتداد الخصومة . كلما سمع أحد الخصمين كلاماً مثيراً من محامي خصمه أو من خصمه نفسه وقد يكون الكلام غير مثير ولكنه في ظروف كهذه يصبح وكأنه سهام تراش أو قذائف توجه فتصيب مقتلاً .

ويتحمس كل خصم ويتحمس معه محاميه وفي غمرة الحماسة يضع الحق وتُصطنع أساليب لا تتفق مع الود السابق وتتكسر في القلوب النصال على النصال وتوغر الصدور وتنفر النفوس وتمر الأيام تلاحق الأيام فلا استقر حق ولا عرف صاحب مصير ماله ويوضع المتجر تحت الحراسة ويؤتى بغريب عن صاحبيه ليديره فيعبث ما شاء له الهوى فإذا اكتملت الأيام أعواماً بدأ الملل يتسرب والأمل يفقد والندم يطفو من أعماق النفوس إلى العقل واللسان فإذا أفاق كل منهما وجد أن حقه لا يزال مضيعاً وأدرك أن المال الذي أراد كل منهما أن ينقذه من صاحبه قد

فني وفنيت معه حقبة من العمر وبدّلاها الإثنان من هذوئهما قلقتاً ومن غناها فقراً
ومن دهرها عبوساً وتشاؤماً .

لو أننا تصورنا المحامي الأول وهو مؤمن بفنه مؤمن بالحق والعدالة ومؤمن
بدوره في رفاهية المجتمع وقد نصح موكله بأن يجمع بينه وبين شريكه وحاول أن
يهدىء ثائرات النفوس وأن يحطم نباتات الحقد التي بدأت تنمو في القلوب فإذا
فعل زميله بحامي الشريك الآخر مثلما فعل زميله لتقابل الشريكان وسويت
الأمر وهدأت النفوس وصفت القلوب واستقر المتجر على جال من الود والمعاونة
فازدهر وتقدمت أسباب نجاحه وأخذ سمتته إلى الصعود لا يعرف خسارة
ولا هبوطاً .

٣ - القرية الرهاوية :

عرفت قرية عاشت على الهدوء والتعاون بين أهلها تربطهم بعضهم ببعض
وشأج من القربى والنسب .

وقال واحد من أصحاب القرية كان قد أنرى من تجارة ولنرمز إليه باسم
« محمد » إنه سمع من أبيه أن أربعة قراريط تمكوّن « حوزة نخل » أى غابة
نخيل هى ملك لجدّه وأنه رهنها مقابل قروش معدودات لوالد (غلىّ) واضع اليد
عليها . وأنه مستعد أن يدفع هذه القروش ويسترد « الغابة » مع أنها ذات
تمرٍ مُرٍ لا تمرٍ حلو .

ورفض غلىّ وقال إنه ولد ونشأ تحت ظلال النخيل وهو لا يعرف لها
صاحباً غيره .

وكانت مناقشة استعمال كل منهما فيها ألفاظاً تجرح الثرى المحدث النعمة
وتجرح الثرى الذى نزلت به نوازل الأيام . فقصد الثرى إلى المحامي لاستشارته فرفع
له دعوى بطلب إنهاء الرهن الحيازى مصحوبة بدعوى استهلاك الدين . وضحك
غلىّ ولكنّه سرعان ما عبس وضاق بالأمر حين أبرز محمد عقد رهن بآدى القدم
يرجع تاريخه إلى أكثر من ثلاثين عاماً . واضطر إلى أن يلجأ إلى محام فنصحه

- ٤٦ -

بالطعن في العقد بالتزوير ، وفي المجتمع الصغير - كالقرية - سرعان ما يصبح كل واحد من أهلها متعصباً لرأى من الرأيين . ووجد من يقول بأنه يعرف حكاية الرهن - وقد يكون هؤلاء القائلين صرعى الوهم وخداع الخيلة - ووجد من ينكر هذا الرأى ومنهم كبار في السن يقسمون أنهم ما عرفوا لهذه الغابة صاحباً إلا أبا عليّ وجدّه .

وانفق كل منهم على الدعوى المال . وشد كل فريق أزر صاحبه .

وكان عليّ يوماً وأهله في الغابة . ومر عليهم موكب زفاف وكان فيه محمد يركب حصاناً فاستوقف الموسيقى وأخذ يرقص حصانه على رفرغ الغابة . واستشاط أهل على فسبوه وكانت معركة ذهب ضحيتها عدد من الفريقين . وانتقلت الخصومة من الحاكم المدنية إلى الحاكم الجنائية .

وأصبحت القرية كلُّ طريق فيها كمين . وكل ظلام ستر الجريمة . وكثر القتل والجرحى وقام طلب الثأر بين أهلها . وانتقل العاملون الكادحون من الحقول إلى السجون . وأقفلت أبواب القرية في الليل على التربص والترصد . وانطوت على العبوس والخصام نهراً .

وكنت دائماً أسائل نفسي من الذى أوحى إلى محمد بأن يعد عقداً مزوراً لخدمة الدعوى ؟

وهل عرف محاميه أن العقد مزور أم لم يعرف ؟ وهل نصحه إذ عرف أنه مزور أن لا يقدمه ولا يستعمله ؟

أم أنه فضل المال فضحى في سبيله بالحق . أم أنه كان ضحية لصاحب الدعوى الذى أدخل عليه الغش ولم يكن فطناً إلى حد أن يدرك بعد أمد من الخصومة أمام القضاء أن العقد غير صحيح .

كل هذه أسئلة قد نجد الإجابة عليها وقد لا نجدها ولكن السؤال الذى لا يحتمل إلا إجابة واحدة هو: ألم يكن من واجب المحامى أن يسعى للصالح مقدراً

أن نفقات التقاضي حتما ستزيد على مرور الأيام على قيمة الأرض موضوع النزاع .
هذا إذا لم يكن قد دخل في اعتباره وفي تقديره ما قد يتفرع عن هذه الخصومة
من خصومات .

لو أن هذا المحامي وزميله المحامي الآخر نظراً إلى الخصومة نظرة أسمى من
نظرتيهما إلى المصلحة الخاصة لانفقا على مصالحتهما وقدرا النتائج التي كان يحتمل
وقوعها والتي وقعت بالفعل .

ولو أنهما فعلا لكان أجرهما من الله ومن الناس أكبر كثيراً وأبقى أثراً
وأنتفع لهما مما نالاه .

ولكانت القرية قد ظلت هادئة . تطوى قلوباً تحب ونفوساً تتبأسم
المشاعر ورؤوساً تتعاون على الخير وكان ذلك مجتمعاً فيه رفاهية وسلام .

الخلاف بين الأضوة :

توفي رجل عن تركة كبيرة عبارة عن أرض زراعية وعمارات بالقاهرة
وإحدى عواصم المديرية جمعها بكده وسعيه وعرق جبينه وأخلف من بعده
ذرية كانت في نظره صالحة فعلم شبانها تعليماً عالياً ورّبى فتياتها تربية كاملة .
فلما أن مات أجمع الورثة على أن يتركوا للابن الثاني مهمة إدارة التركة وكان هذا
الاختيار الذي تجاوزوا فيه الابن الأكبر له ما يبرره لأن الابن الأكبر كان يعمل في
الاسكندرية موظفاً كبيراً وكان متزوجاً بسيدة أجنبية ويعيش منعزلاً عن إخوته .
أما الابن الثاني فكان يعمل في الأعمال الحرة وكان عطوفاً على إخوته معروفاً
بخسن السمعة ودماثة الخلق .

ولم يلبث الصفاء بين الإخوة طويلاً وتعجل زوجات الأبناء الدخول الكبير
كما تعجل أزواج البنات نصيب زوجاتهم وألح الجميع في أن ينالوا حقوقهم سريعة
ومشت النيمة والفتنة بين الإخوة كما تمشى دائماً بين حنايا البيوت المصرية

وحاول الأخ الأكبر أن يوقف هذا التيار الخبيث وأن يسد كل ثغرة تفتح ولكن سعيه قد خاب إذ انبرى أحد أزواج البنات بخصومة انبعثت من مكتب أحد المحامين ثم انقسم الأبناء إلى ثلاث فرق - فريق يناصر الإبن الذي يدير الشركة . وفريق يناصر زوج البنت . وفريق محايد يقف موقفاً سلبياً يندفع مرة إلى الخصومة ثم ينثنى إلى التعقل والتريث .

وكان زوج البنت حقوقياً خائباً نال إجازة اليسانس في الحقوق بعد طول ركود في كلية الحقوق ثم اقتنع بوظيفة يكفل له مرتبها وجاهة المظهر وأناقته للملبس واتصل اتصالاً مستمراً بمجتمع المقاهي والنوادي وكان له أصحاب من مختلف الهيئات والبيئات وكان هؤلاء الصحاب - عند ما أثار الخصومة هذا الموظف بين أفراد العائلة المهادنة التي كان يكفي أقل إيراد منها لإرضاء الجميع وضمان العيش الرخاء لهم والشكر على نعمة الله - من المحرضين عليها .

وعند ما اجتمعت الخصومة القضائية بعد عدة قضايا وعدة جلسات تنافرت القلوب وملئت ضعيفة أساسها رغبة كل منهم في الثأر لكرامته وهم يفهمون الكرامة فهماً خاطئاً .

وكان أحد المحامين الموكلين في هذه القضية يدرك معنى الحماية السامي ويعرف أنها عدل وإنصاف وحق . قبل أن تكون ارتزاقاً وكسباً ومعاشاً فبذل سعيه قوياً متواصلاً حتى جمع الإخوة معاً في مكتبه وسرعان ما سالت دموع الندم من عيون الإخوة المتحابين الذين لم يقع بينهم من قبل نفور أو خصام وانفقوا على أن ينهوا الخصومة القضائية بتحكيم وقسمة ووكلوا شفويًا إلى المحامي أن يهيء لهم الأوراق ليمضوها ويوقعوا عليها ليرتبوا كتابة بما اتفقوا عليه شفويًا وفي اليوم التالي وإذ كان المحامي قد أغلق عليه باب مكتبه وأخذ يعد أوراق صلح شريف بين الإخوة الأعباء ، إذا به يتلقى اللوم في محادثات تليفونية من زملائه المحامين الموكلين عن باقي الإخوة وكانت كلها تجرى في لفظ واحد ومعنى واحد هو قطع الرزق إذ كانت الشركة وأصحابها بقرة حلوباً تدر أضرعها كل يوم لبنًا سائغاً

- ٤٩ -

للشار بين ودجاجة سحرية تبيض فجر كل يوم بيضة من ذهب لهؤلاء المحامين .
ونصح المحامي زملاءه ما شاء أن ينصح ولكن كان يضرب في حديد بارد
وينادي من في القبور فإن الرغبة في كسب المال سدت منافذ الاسماع فيهم فلم
يبأس وتابع عمله حتى أنهاء واتصل بالورثة فإذا بعضهم ينكلون عن اتفاقهم :
وبعضهم الآخر يتهربون من محادثته .

وعادت الإنذارات تتوالى منبعثة من مكاتب المحامين وفشل الصلح وخاب
سعيه وزاد أمره سوءاً أن عزله موكله من مباشرة أعماله كمحام .. جزاء أمانته
إذ ظن أنه إما ضالع مع باقي الورثة وإما أنه فقد حماسه للقضية .
وراقب المحامي الأمين الدعاوى عن بعد ، ومرت السنوات ولم ينل أحد
من الورثة إلا فتاتاً من الإيراد وأنقلت ذممهم المالية بالديون للانفاق على القضايا
وبخست القيمة الإيجارية للأرض الزراعية وأهملت العمارات ، واستغل الموظفون
قيام الخلاف واستمراره فعبثوا وسرقوا واختلقوا .

وأخيراً سادت حالتهم وتولاهم الندم فلبجأوا إلى المحامي الأمين مرة أخرى ،
ووضعوا الأمر بين يديه فأنقذ لهم ما أمكن إنقاذه بعد أن أصبحوا هم والتركة
وعلاقة الأخوة حطاماً .

وكان أسوأ من نهايتهم هذه ما سمعه المحامي الأمين من أحد الورثة من
أن بعض أولادهم كانت تجمعهم مدرسة واحدة وأنهم قد نقلوا معهم من البيت إلى
المدرسة خصومات آبائهم وأمهاتهم فتتكروا بعضهم لبعض وتخاصموا هم الآخرون .

إني لأنساءل كم كان يمكن أن يكون حال هذه الأسرة من السعادة
والرفاهية ومن المحبة والوداد لو أن هؤلاء المحامين نظروا إلى التركة والورثة نظرة
سامية وجعلوا مصالحتهم الشخصية هي آخر ما يعمل له حساب .

بين ابن وأبيه :

كان الأب ثرياً بالغ الثراء وكان الإبن وحيدة وقد بذل له من ذات نفسه

ومن ذات ماله مالا سخاء بعده ، وتخرج الإبن في إحدى مدارس الزراعة وأخذ يشتغل مع أبيه في زراعته ، ثم حدث أن توفيت الزوجة وهى أم الإبن وتركت من ورائها ميراثاً ضخماً وأراد الإبن أن ينال نصيبه ليشعر باستقلاله وكرامته كرجل وأراد الأب أن يحافظ على كرامته فيظل ملك الزوجة مع ملكه كسابق العهد ووقع خلاف بين الأبن وبين أبيه وكان لهما محام مؤمن بمبادئ الحماة السامية فنصحهما بأن يوجد حلاً يحفظ للثنتين كرامتهما بأن يوكل الأب الإبن في إدارة الأرض جميعها بما فيها ملكه أو جزء منها أو أن يؤجر له نصيباً كبيراً من الأرض أو ما أشبه ورضى الاثنان ، ولكن جرياً على عادة كثير من المصريين لجأ كل منهما إلى محامى آخر لاستشارته في هذا الحل فأشار كل من المحاميين على صاحبه ببدء الحرب ، فبدأت واستمرت سنين تصدعت فيها العلاقة المقدسة بين الإبن وأبيه وأصبح البيت الواحد يضم عدوين بعد أن كان يضم قلبين حبيبين وأصبح لكل منهما عصابة تنتفع من ورائه حتى سارت الإشاعات بأن الإبن يؤجر على قتل أبيه وأن الأب يؤجر على قتل إبنه ، وتزوج الإبن كريمة ألد أعداء أبيه ، وتزوج الأب في سن الشيخوخة فتاة شابة لى تنجب له إبناً آخر واضطربت الأمور واستفحلت وكان مصيرها سيئاً بالنسبة للثنتين .

* * *

هذه أمثلة ضربتها ، وصور عرضتها ، ولورايت الإسهاب للملات صفحات ومجلدات ، ولكننى أردت أن أبرز من هذه الأمثلة .عانى آلمتى حيناً وساقتنى قسراً إلى التفكير فى أمر ما يتركه الحامى من أثر حسن أو سىء فى رفاهية المجتمع . فإن المجتمع هو مجموعة أفراد وأسر . وهو اقتصاد وعلاقات . فإذا ساء حال الفرد ساءت حال الأسرة واضطرب الاقتصاد وتمزقت العلاقات وشقى المجتمع ، وإن سعد الفرد واستقر حال الأسرة وانتظم اقتصاد الفرد والجماعة وقامت العلاقات بين الأفراد والجماعات على أساس من التعاون والمودة سعد المجتمع . والمجتمع هو الأمة وليس من أمة جرى فيها العدل والحق فى مجراه الطبيعى وسلك فيها الناس مسلك التعاون والتسامح واتفق فيها كل عامل ربّه وراعى ضميره واستلمهم نفسه الأمانة بالخير

إلا سمت وعلا نجمها وأثرت وضربت بسهام في ميدان الحضارة والتقدم . وإني كما قلت لأومن إيماناً راسخاً بأن من أسس الاضطراب في حياة الأمة المصرية عدم الخشية من الله ومن الضمير وعدم الإيمان بالعدل والإنصاف .
إن بطء التقاضي لسبب أيضاً من أسباب ضعف الإيمان بالعدالة في نفوس الناس في مصر .

وإن نظرة المحامين إلى المحاماة نظرة مادية وتعاملهم مع موكلهم وهم أفراد الشعب على أساس المصلحة الخاصة .
كل هذه هي أسباب اضطراب المجتمع المصرى .

إن الطيب إذا غلب مصلحته الشخصية إنما يؤثر في فرد واحد ، وكذلك المهندس ، ولكن المحامى يتصل عمله بالأسرة بما تحوى من زوجة وأولاد وإخوة وآباء وأمهات . والأسرة مختزل للأمة فإذا فسد أمرها تفشى هذا الفساد في سائر كيان الأمة .

وإن عمله لمتصل باقتصاد الأفراد والهيئات ويتوقف حسن المآل أو سوء المصير على اتقاء المحامى ربه أو على تغليب مصلحته الشخصية وإيثاره المنفعة على الحسى .

قد يرى بعض القارئ مبالغة فيما أقرر وأرى من الإنصاف أن أقول إننى هونت من الأمور ولم أبالغ ولعل الذين اكتبوا بالنار التي أصف بعضها وأصور جزءاً من شواظها وهيبها ينصفوننى فيقولون لقد هون من الأمر ولا يقولون إنه مبالغ فيما قص وروى وقرر من الحقائق أو المبادئ . وقد يتساءل البعض كيف يوفق المحامى بين التقليل من المنازعات وبين كسب عيشه وإنى أرى ويرى معى كثيرون من ذوى الخبرة الطويلة في المحاماة أن تقصير الخصومات بالصلح وبالتوفيق وبالنصح الجليل لا يمكن أن يضيع على المحامى حقه في كسبه بل إننى أعتقد أن الشخص الذى يرى أنه قد نال حقه في وقت قصير أو منع عن شرّ يكون دائماً أجزل عطاءً وأرضى بذلاً خاصة بعد أن تهدأ نائرة الخصومة في نفسه ويدرك أى نفع ناله على يد المحامى الأمين .

- ٥٢ -

هذه آراء عثرت عليها في عملي وبمحتها على نار التجربة في سنوات طويلة وحققتها فأمنت بها ، ومع ذلك فإنني أضعها موضع المناقشة وإن كنت أقول وأنا مطمئن غاية الاطمئنان إنني عرفت محامين أمناء ميالين للخير مناعين للشير ناصحين بالمعروف قد أثروا واقتنوا وبارك الله لهم في ما لهم .

كما أنني أدرك أن شباباً وافر العدد يقبل على المحاماة وهو حيران لا يدري أى طريق يسلك وأجد من واجبي وقد أمضيت في المحاماة قرابة ثلاثين عاماً ألا أقول إنى رأيت فيها أو شاهدت أو سمعت فحسب ، وإنما أقول إننى أخطأت فيها وأننى أتقدم بثمرة أخطأى قبل ثمار أعمالى الصالحة لكى أهيب بالمحامين كبارهم وصغارهم وخاصة الشباب الجديد أن أمامهم طريقين عرفهما الناس من قديم الأزل وأوضحت معالمهما الكتب السماوية والشرائع الدنيوية .

هما طريق الخير ، وطريق الشر .

طريق الأمانة ، وطريق الخيانة .

طريق الأثرة والأناية ، وطريق الإيثار .

طريق المال والغنى والثراء من المصدر الحرام .

وطريق الباقيات الصالحات وهى خير عند ربك عقبى وخير ثواباً . فمن شاء لنفسه ولمواطنيه سلام الدنيا وسلام الآخرة فليسلك طريق النور ليتنكب طريق الظلام .

أما من سخر وتولى وضحك واستهزأ فإننى أصلى من أجله وأخشى عليه من يوم الندم حيث لا ينفعه ندمه ولا تكفيره ولا توبته ولا تجديده فى العزاء دموعه ولو جرت مجوراً .

وياويلتا له يوم يقف هو والذى ظلمه أو تسبب له فى ظلم بين يدي العادل الديان مالك يوم الدين وتشهد عليه يدها ولسانه .

وياويلتا له وأنا أدرك سوء حاله إذ لا تزال فى أذنى ذكريات النائمى والنائمات

— ٥٣ —

اللاعنين واللاعنات ممن أصابهم بلاء الخيانة في أنفسهم وفي أموالهم وهم يستعدون
الله على من تسبب في خراب نفوسهم وبيوتهم.

كما أنتى أذكر— والبشر ينطلق على وجهى ، وينير فى قلبى— أولئك الزملاء
الكرام الذين أسعدوا الأفراد فأسعدوا الجماعة ، وأخذوا بالاجتماع إلى حياة رغيدة ،
وعيش طيب .

أولئك لهم جزاء فى الدنيا .

ولهم عند الله جزاء المتقين ، مقعد صدق عند مليك مقتدر .

المحاماة والسلام

لم يعرف الناس حاجتهم إلى السلام كما عرفوه اليوم .
حقيقة إن الخصومة قديمة . والحرب قديمة . وكذلك الرغبة في السلام قديمة .
ولكن اليوم غير الأمس .

اليوم قد تقدم العلم وتكشفت منه آفاق واسعة . حتى أصبح أداة للرفاهية
كما أصبح أداة للخراب والدمار . وهاهي تلك المهلكات النووية تهدد العالم بالقلق
الذي يحطم النفوس والقلوب ويجعل عيش الناس همّاً وتفكيراً وليلمهم سهراً .
وييث فيهم روح التكالب على اللاديات . والسعى إلى الغنم بشراهة ونهم . ويثير
أعصابهم . ويضيق صدورهم ويسلبهم الإيمان والصبر .
كما تهددهم بالفناء وانتهاء هذه الحياة بما تضمن من سرعة التخريب
والموت .

ولقد ضاق الرزق بالدول والممالك فلم يفكر الناس فيها بالتعاش والتعاون
والرضاء بالقليل . والقليل كثير حين ترضى النفوس . وتقنع . ولكنهم فكروا
في أن يأكل كل إنسان لحم أخيه حياً وميتاً !

ولقد تجاوزت الدول المتخاصمة وازدادت اقتراباً بما صنع العلم من طائرات
وآلات لاسلكية . وأصبحت المسافات البعيدة التي كانت تقاس بالآلاف
الكيلو مترات مسافات قريبة تقاس بالدقائق والثوان .

لقد كانت بريطانيا حين تريد أن تغزو دولة ضعيفة تعد أسطولا وجيشاً
يقطع الطريق في أشهر . وتقطع المؤونة إليه البحار واليابسة في أشهر .

أما اليوم فالطائرات تنقل الجنود والمدمرات في ساعات ، والأوامر تصل في
لحظات . والمؤونة والعتاد يتلاحق في اليوم الواحد عدة مرات .

— ٥٥ —

وبذلك اشتبك العالم واشتجر في مصالحه ومنافعه وخصوماته ومطامعه بحيث لم تعد دولة من الدول مهما قل شأنها تستطيع أن تعيش بمنأى عن المحاصمة والعراك .

وتعالت صيحات الخائفين ، وترامت إلى الآفاق صرخات المحذرين المنبهين المبصرين بالأخطار . الداعين إلى كلمة سواء .
وكان أول الصائحين العلماء الذين وضعوا أدوات الدمار والتخريب في الأيدي المرتعشة التي هدمها القلق والخوف والإفناء .

ولست مبالغاً حين أقرر أن كل من تظله السماء أو تقله الأرض قد أصيب بالخوف والجزع وسيطر عليه القلق ، وتهددت حياة البشرية تهديداً جدياً . إذ أصبح الأمر في هذه الحياة كلها — كما يقولون — متوقفاً على خطأ يقع من فرد واحد موكول إليه استعمال آلة من هذه الآلات نتيجة فهم خاطيء لأمر صادر من آلة لاسلكية صماء لا تعقل قد تخطيء وبلا سبب !

ومن العجيب أن كل فرد جازع يدعو للسلام .

ومع ذلك فهو يعمل للحرب .

وكل دولة في قلق تدعو للسلام .

وهي تعمل ليل نهار للحرب ، وتسخر جميع ما تملك من مال وقوى وعقول للحرب .

ونسيت حقوق الله علينا .

ونسيت حقوق الشعوب في أن تحيا في عيشة راضية .

ونسيت حقوق الذين تقدموا بالخير والذين يأتون من بعدنا يترقبون —

وهم في عالم الغيب — منا الخير والبركات .

ومن العجيب أيضاً أن تجتمع الدول في مؤسسة أقيمت للتشاور في صالح

— ٥٦ —

الأعمال ، وقد جمع بينهم ميثاق مكتوب بعد الرضاء الشامل الجامع بينها ...
وتتنكب الدول الميثاق ومبادئه ، وتتحول الاجتماعات التي هيئت أصلاً من أجل
السلام وتنكب الحروب والخصومة إلى حرب كلامية تهيء الطريق إلى حرب
الفناء !

تلك المؤسسة هي هيئة الأمم المتحدة .

ومن العجيب أيضاً أن تصبح الصحافة وهي رسول العقل والعلم والفنون
أداة للحرب لا تقل خطورة وأثراً وخطراً عن الطائرات والغواصات والدبابات
والقنابل النووية .

وكذلك الراديو وهو من أعظم الاختراعات التي وجدت لرفاهية الشعوب
قد أصبح أداة لحرب مستعرة تقتل وتفنى وتدمر وهي التي أسموها الحرب الباردة .

إن الناس يصبحون ويمسون يسمعون أنباء هذه الحرب فتتحطم أعصابهم
وتعصر قلوبهم ويقع كثيرون وكثيرون صرعى الأعصاب وقد تتمزق القلوب
وتنفجر شرايين الرؤوس من أثر هذه الحرب التي يسمونها باردة . وهي في سخونة
البارود والحميم .

ومن العجيب أيضاً أن تُتجارب الدول التي تريد أن تعيش في أمان وتدعو
للتعايش السلمي وإلى الحياد .

وقد كان من حق الأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية على كل مفكر .
وكل قادر على أمر أن يعمل من أجل السلام .

فلنعمل نحن المحامين على السلام ، واقراهه ، بما نستطيع ، وما يسع
الجهد .

• وآية ذلك أن نوفر السلام بين الأفراد

• فنوفره في مجتمع الدول منفردة

ونحن قديرون على ذلك بما قدمنا وأوضحنا ، بأن يكون المحامي رسول

سلام بين المتخاصمين ، وأن يضع ماء على النار المشتعلة بالخصوصة بين
الأفراد ، وأن يهدى الى سبيل المحبة والمودة والائخاء ، وأن يصلح بين
المتخاصمين ، وأن يجمع بين الشئتين المتنافرين •

فإذا استقر السلام في نفوس الأفراد .

استقر في كيان المجتمع .

واستقرت الدولة على حال من السلام .

والدولة التي تشعر بالسلام يظلل أرباضها تدعو للسلام ، وتعمل له ، وتسعى
من أجله ، ولا ترضى بغيره بديلا .

ولا يظن ظان أن هذا حديث خيال .

بل إنه حديث صادق منطقي .

ولا يحسبن من يأخذ الكلام بخفة أن الأمر اليوم للقبيلة الذرية
أو الهيدروجينية في إقرار السلام .

فإنها أكبر خدعة أن يدعى دعاة الخراب أن الاستعداد للحرب هو الذي
يمنع الحرب .

وإنما ندعو إلى التعلق بالروحانيات .

إلى الدين فنرجع إلى الله وإلى أمجاده . وإلى أوامره ونواهيه .

إلى الخلق القويم . إلى الصدق والأمانة . إلى التضحية والإيثار . إلى
التسامح . إلى الدفع بالتي هي أحسن .

إلى التحاب والتعاطف . والتوادد .

فإذا غلبنا الروحانية كانت وسيلتنا أقوى من القنابل على اختلاف أسمائها
والوانها وأنواعها .

ذلك لأن الله أقوى . وأعظم . وأقدر .

ولقد عاد الملحدون في جميع الدول أمام شناعة المدمرات وفضاعة آلات الحرب إلى الدعوة إلى الله . . بعد أن أنكروها أو نسوها أو تيناسوها .
وما أحرانا نحن بلاد الشرق . حيث ولد موسى وعيسى ومحمد ورهط الأنبياء الصالحين إلى اعتناق الروحانية والاستغلال بظلمها الرطب ثم نمضى في ركب التقدم والعلم والمدنية في غير خوف ولا طمع حتى نحقق لشعوبنا السلام .
لعل الغرب من بعدنا يؤمن بما آمننا به ، ويعمل مثل ما عملنا فينتهي إلى السلام .

لنبداً بأنفسنا .

لنبداً كل فرد بنفسه فيملاً أعماقه سلاماً ومحبة وتضحية وإيثاراً .

و بعد حين يصبح المجموع سلاماً .

وتصبح الدولة سلاماً .

ثم يصبح العالم كله سلاماً .

لنبداً بالصغار فنزاع من أيديهم اللعب والدمى التي ترمز لآلات الحرب

والدمار ونقودهم إلى معرفة الله والإيمان به .

ونعلمهم السلام كما نعلمهم الكيمياء والطبيعة والجغرافيا .

ليكن درس التاريخ للصغار درساً في كراهية الحرب وحب السلام .

فنضمن على الأقل أجيالاً قادمة تحب السلام وتحيا من أجله .

لنبداً فوراً قبل أن تسبقنا الأحداث .

ولله الأمر من قبل ومن بعد .

المحاماة والحريات

والحياة السياسية

من أروع وأكمل الأعمال الصالحة التي قامت بها المحاماة في تاريخها الدفاع عن الحريات . وخلق الوعي لفهمها والكفاح في سبيل الحصول عليها . ثم المجاهرة في الاحتفاظ بها .

سواء كانت الحريات العامة أو حريات الأفراد الخاصة .

إن نشأة المحاماة في مصر بمعناها الصحيح صاحبت عهداً مظلماً في تاريخ مصر من ناحية الحكم .

فقد احتلت بريطانيا مصر .

وكان من شأن الاحتلال ومن مستلزماته أن يقتل الحريات العامة وأن يحرم على المصريين حرية الاجتماع وحرية الكلام ، وحرية الكتابة ، وحرية العمل .

كما كان من هم الاحتلال أن يخنق حريات الأفراد ليخلق شعباً ذليلاً يرضخ . ويرضى الهوان . وعاون الاحتلال الحاكم المستبد (الخديوى) الذى شارك في عمليتي قتل الحرية وخنقها ! .

وامتدت الأيدي التي تنفذ للاحتلال مبادئه وللحكم المطلق أساليبه لتقوم بهاتين العمليتين عن عمد وقصد . وهى أيدي أجنبية وأتراك وأرمن ويهود . ومن جميع الملل والنحل والجنسيات . وهؤلاء — وهم موظفو الدولة عندئذ — كانوا يدركون بعقولهم بأنهم يخدمون الاحتلال ويخدمون الحاكم المطلق ويتقاضون أرزاقهم من أيدي هؤلاء فهم لا يخدمون الشعب ولا ينالون منه رزقاً ولذلك عرفوا هدفهم وهو .. الاستبداد .

- ٦٠ -

ولقد أحسنوا وسائلهم .. السجن . والضرب بالسياط . والنفي . والجلد .
ومصادرة الأرزاق والأقوات .

اجتمع الاحتلال والحكم المطلق والموظفون غير المصريين والمصريون —
الذين ضعفت أخلاقهم . وهانت وطنيتهم — على هذا التفكير والتدبير .

ولم يتنفس في وجداناتهم إحساس واحد بالإشفاق .. فهم نوع غير نوع
الشعب . وهم أجناس غير جنسه .

ولذلك فقد اجتمع العقل الإجرامى . مع الإحساس بالكراهية والبغض
فأتمحنوا في الشعب جراحاً ..

وخرس الشعب .. حتى عن أنات التآلم .

وهى طبيعة الشعوب حتى في هذا العصر المتمدين أن تخشى الظلم وتخاف
العذاب وتستكين . وتنام على الأذى وتقيم على الذل .. ولكن إلى حين .. فإن
الفطرة تأبى الظلم وتكرهه .

والشعوب ككل الكائنات الحية تنطوى حتى يظن بها الموت ثم
تنشر لثب .

ولقد كان هذا حال الشعب المصرى في أوائل عهد الاحتلال .

فقد المعين . والنصير . والمدافع .. إلا المحامين فقد وقفوا في المدن والعواصم
والقرى .. وقفوا بجانب أضعف الفقراء من الفلاحين .

فكان إذا أذى فلاح ضعيف أو عامل بسيط لجأ إلى المحامى وأمطر المحامى
النيابة العامة بقرقيات وشكاوى .

وإذا وقع على متهم اعتداء دافع عنه المحامى بأنه قد ارتكبت ضده جريمة
تعذيب ودفع ببطلان الاعتراف أو جعل من التعذيب وسيلة إلى تخفيف الجريمة .

وكان المحامون يتكلمون مترافعين في المحاكم . أو يكتبون شاكين بالبرقيات

- ٦١ -

أو العرائض ويسمع الشعب أصواتهم الشجاعة . الباسلة . فتشتد عزيمته . شيئاً فشيئاً . وتقوى معنويته . قليلاً قليلاً . وترضى نفسه . فإن خير عزاء المظلوم أن ينال من ظالمه ولو .. بالكلام !

وقد تكفل المحامون ببث روح الشجاعة في الشعب ضد الظالم . كما تكفلوا بتعزية المظلومين من أفراد الشعب عما وقع عليهم من ظلم .

أدرك أفراد الشعب — من موقف المحامين — أن الظلم ليس حقاً للحاكم . ولكنه ظلم . وأنه عمل سيء وأنه من الممكن مناهضته . ومقارعته .. أو على الأقل الاحتجاج عليه . وتسميته ظلماً . والتنديد بمرتكبه وتصويره في أبشع صورة . وعرفوا أن هناك شيئاً اسمه العدل . وهو على الأرض يتمثل في القضاء .

هذا في قضايا الأفراد . أما القضايا الوطنية فكان دور المحامين لا يقل قدرأ وقيمة ونتيجة عن قضايا الأفراد .

وكانت أول محادثة هزت مصر والمصريين . بل هزت العالم . هزته بموقف المحامين . تلك هي محادثة قضية دنشواى .

وقف المحامون ينددون بالحتلين . وظمهم . ويتهمون البوليس المصرى بالاستبداد والظلم . ويصورون المتهمين في صورة الضحايا . ويرسمون الضباط الإنجليز بأنهم القتلة الحقيقيون ..

واستمع الفلاح المصرى . والعامل والطالب والتاجر .. وذهلوا .. إذ أنهم سمعوا مصريين يسبون الغازى الفاتح ، المعز المذل ، المحيى المميت ، الرافع الخافض بأنه ظالم ومستبد وسموهم يدافعون عن الفلاحين الفقراء — الذين لم يدفعوا أجراً لهؤلاء المحامين — ويصفونهم بأجمل الأوصاف . وينعونهم بأكرم النعوت ..

هنا لك عرف المصريون أن قتال الظالمين لا يكون بالسلاح فحسب وإنما بالحق . الإيمان به والسعى إليه والدفاع عنه . وأن سلاح الحق ماض وفعال وأنه أقوى في المعركة من السيف والنار .

- ٦٢ -

ولقد أيقن الشعب أن مهمة المحامي هي الدفاع عن المظلومين . ورد عدوان الظالمين وآمن بذلك إيماناً عميقاً وليس أدل على صدق ذلك أنه لما شذ واحد من المحامين — هو المرحوم الهلباوى بك — ولعله كان معذوراً . ولعله كان يريد تخفيف حدة الظالمين .. فدافع عن الضباط المعتدين وترافع ضد المتهمين .. لم يغفر له الشعب هذه الغلطة طول حياته . وأطلق عليه لقب جلاد دنشواى .. على أنه لم يكن عضواً بالمحكمة التي قضت بالعقوبة .. .

نسى الشعب أو تناسى الحكم الذى صدر . أعضاء المحكمة الذين أصدروه . ونسى أو تناسى ظلم الظالمين .

ولكنه لم ينس وقفه المحامى ضد الحرية . والعدل . وفي صف الظلم والظالمين ..

إن هذا الموقف يوضح إيمان الشعب بالمحامين . وبأنهم الدعاة إلى الحق والحرية . وأنهم مقاتلو الاستبداد والمستبدين .

و بعد قرابة ثلاثين عاماً من هذا الحادث وقع حادث آخر في قضية القنابل التي كان بطل التجسس فيها شخص اسمه ابراهيم الفلاح . وكان الشعب يعرف أن القضية قد لفتت في عهد اسماعيل صدقي باشا للايقاع بنفر من كرام المجاهدين على رأسهم الدكتور نجيب اسكندر وعصبة صالحة من العمال .

وكان الشعب يعرف أن ابراهيم الفلاح هو مرشد البوليس وكان مقدماً كتمهم . وترافع عنه الأستاذ عطية الفسخانى . وكان محامياً مقتدراً ولكنه أصبح عالماً على الشر في رأى العامة .. لأنه وقف مع الظالم . وعهد الناس أن يقف المحامى مع المظلوم .

إذن فقد أدرك الشعب قبل أن يقوم الحكم النيابي وقيل أن ينال الدستور وثيقة الحريات أدرك في خرائب المدن . وفي عشش البوص والحطب في القرى .. . وفي كل مكان أن المحامين له هم « حصن الرصاص » من ظلم الظالمين . وبطش

— ٦٣ —

الباطشين . سواء في القضايا العامة أم في القضايا الخاصة .

ولم يخذل المحامون الشعب فكانوا دائماً وعلى مر الأيام . وفي أحلك الأيام
ظلمة وأحفلها بالظلم شجعاناً لا يهابون حاكماً ولا يجبنون أمام قسوته . ولا ينافقون .
ولا يتزلفون .

ولذلك اعتبروا في العاصمة أنهم العدو للاحتلال ورجالهم وللخديوية ثم
السلطين والملوك .

واعتبروا في الأرياف العدو الأول للمديرية ومقتشى الداخلية الإنجليز
وللمأمير وضباط البوليس .

ولو أردنا أن نعدد أو نحصى لما وسعت مواقفهم المشرفة النبيلة المجدات .
وقد أردنا في هذا الكتاب عدداً كبيراً من القضايا العامة وخاصة قضايا
الصحافة والقضايا السياسية التي هاجم فيها المحامون الخديوي عباس . والسلطان
فؤاد والملك فؤاد .. وكذلك الملك فاروق .

ومن الواجب أن نقرر حقيقة وهي أن المحامين وإن عاشوا مكرمين مقدرين
من الشعب إلا أنهم كانوا مكروهين مبغوضين . مضطهدين من الحاكين . وطالما
وقع عليهم الاعتداء نتيجة لقيامهم بواجبهم دون خوف أو وجل .

حقوق العمال :

ومما يجدر ذكره وتسجيله أن المحامين هم الذين قاموا في مصر بحركة العمال
وأنهم هم الذين كونوا النقابات وطالبوا بحقوق العمال وترافعوا عنهم في المحاكم
واكتسبوا لهم حقوقاً كبيرة قبل أن تصدر تشريعات العمال .

ونستطيع أن نقول إنه لولا المحامين لتأخر الوعي العمالي سنوات وسنوات .

ذلك أن المحامين عمال فإن العامل هو الذي يكسب عيشه من عمله لا من

رأس مال معين .

— ٦٤ —

ويجب أن نذكر بالحمد والشكر الأستاذ عمر لطفي بك على تفكيره البكر في شؤون العمال . ومحمد كامل حسين الذي أنشأ أول نقابة عمالية في مصر وأنفق عليها ماله كله وظل يملك زمام العمال في القاهرة ردحاً طويلاً من الزمن .

ونذكر للأستاذة زهير صبرى ورافع محمد رافع وعبد الحلیم رافع وحسنى الشنتناوى — ولا أنسى أن أذكر اسمى تواضعاً فقد كنت مستشاراً عاماً لاتحاد نقابات العمال من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٥ .

ثم جاء نفر كريم من المحامين يقفون وراء كل نقابة ويدافعون عن حقوق العمال .

ومما يذكر للمحامين أيضاً أنهم هم في البرلمان قد كالفوا من أجل قوانين العمال فصدرت متكاملة بعضها وراء بعض حتى أصبح لهم اليوم في عهد حكومة ثورة ٢٣ يوليه نقابات محترمة غنية ولهم ممثلون في مجالس الإدارات . وممثلون في المجلس التشريعى : مجلس الأمة .

* * *

ولا ريب أن موقف المحامين في دفاعهم عن المجاهدين في سبيل حرية مصر سواء كانوا نائرين أم زعماء سياسيين كان له أعظم الأثر في تغذية الحركة الوطنية واستمرارها ، وتقويتها ، واندفاعها أبداً إلى الأمام .

كما أن حرية الصحافة وجدت من المحامين دائماً فيلقاً محارباً منافحاً عنها . لم يتخل عنها لحظة في تاريخ طويل مما جعل الصحفيين : الشجاع منهم يزداد شجاعة والمتردد يقدم . فعاشت الصحافة دائماً شجاعة قوية تحارب وتضرب . تحارب باسماتة ، وتضرب بشدة وهى مرخصة التضحية أزاء نبالة القصد وهى تشعر بالاطمئنان إلى قوة الدفاع عنها .

إن جهاد الصحافة المصرية في مناضلة الاستبداد والاحتلال صفحة مشرفة خالدة ... تستوجب أن تؤلف عنها المؤلفات وأن ترفع التماثيل لزعمائها وقوادها .

فى المجلس النيابية :

البرلمان هو المجلس التشريعى — وهو السلطة التشريعية .
لذلك دخله المحامون ليشرعوا للمجتمع المصرى .
والبرلمان هو حصن الحريات .
وقد دخله المحامون ليواصلوا تحت قبته معركة الحرية .

إذن فلم يكن عجباً أن يكون المحامون دائماً هم الكثرة بالنسبة لباقي طوائف الشعب المصرى وإنما العجب أن لا يقود المحامون البرلمان دائماً . لأنهم ليسوا أهل الكلام فحسب كما يسميهم بعض الجاهلين الظالمين وإنما هم أهل الفكر المنطقى بطبيعة دراساتهم ومرانهم وما يمارسون من فن — وهم أيضاً رجال التشريع وهم المقننون الذين يعرفون مواطن الداء فى القوانين القائمة . كما يعرفون مواضع الحاجة إلى التشريعات الحديثة وهم أيضاً رجال آمنوا بمكافحة الحكومات الفاسدة . وعرفوا كيف يقاتلون من أجل الحرية .
وفى البرلمان ميدان لهم واسع الرخبات . مرتفع الصوت . لأن البرلمان حصن الحريات ومشعل نورها .

* * *

التقاليد البرلمانية :

كان من الحتم وقد قامت الحياة البرلمانية فى مصر على أسس ديموقراطية على نمط مثالى لأحدث الدساتير على الرغم من النقائص والثغرات التى أراد الحاكم المستبد أن يحتفظ بها للنفوذ منها إلى شهواته ومآربه . ولكم نفذ منها كثيراً حتى أضاع قيمة الحياة الدستورية . كان من الحتم أن تصاحب ممارسة الفن البرلمانى تقاليد برلمانية . وسرعان ما انعقد مجلس النواب ١٩٢٤ حتى بدأ نشاط العقل التشريعى ممثلاً فى المحامين بوضع اللأئحة الداخلية ، وتنظيم اللجان ، وتطبيق الدستور تطبيقاً صحيحاً من حيث أعمال اللجان ومناقشات المجلس وإدارة الأسئلة والاستجابات والمناقشات .

وكان المحامون وحدهم هم أصحاب الفضل الأول والأخير في ما أحرزته الحياة النيابية من ابتداء حسن واستمرار ناجح بالنسبة لممارسة الفن البرلماني .

قد يعترض معترض بأن الحياة النيابية لم تنجح ، ومهما كان الأمر في هذا القول صحةً وفساداً فإن مرجع ما يؤخذ على الحياة النيابية إنما هو محاربة الاحتلال لقيام الحياة الدستورية في مصر وعداوة الحاكم المستبد سواء كان — فؤاداً — أو — فاروقاً — لقيام سلطة تحم من سلطته وتجعله يملك ولا يحكم .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شهوة الزعماء للحكم . وهي الشهوة التي صرعت كثيراً من الزعماء الصالحين كما كان فيها مصرع الحياة النيابية في مصر — وهذا على أي حال موضوع آخر . ولا يتعارض مع موضوعنا الحالي وهو أثر المحامين في الحياة النيابية .. لقد وقف المحامون في جميع المجالس النيابية يتكلمون — لا لجرد الرغبة في الكلام — أو لأن صناعتهم التي يحدقونها الكلام . وإنما وقفوا مدافعين عن الحريات العامة . والحريات الخاصة . سواء كانوا معارضين أم مؤيدين واضعين بذلك أقوى الأسس للتقاليد البرلمانية وأبقاها . وأشدها تمكناً وتأصلاً في تاريخ الحياة الدستورية .

الفوائين :

ولما كان أهم مجال للنشاط البرلماني هو التشريع . والتشريع هو عمل من أعمال المحامين . ليس فقط بسبب تخصصهم في علم القانون ولكن بسبب تكوين العقلية القانونية *mentalité juridique* وهي عقلية تتميز مع مرور الزمن بنضوج علم وفن القانون على نارين من دراسة ومن عمل . ومتى اجتمع الدرس نتاج العقول وتراثها من قديم الزمان مع العمل القوي المتواصل حيث تمتزج المشاعر والأحاسيس مع العقل وأحداث الزمن فإن النتيجة الحتمية عقلية تحل المشاكل وتهون العسير . وتزيد الأمل وتدفع نحو المستقبل .

وعلى هذا الأساس أخذ المحامون ينظرون فيما بين أيدي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية من قوانين وهم أصلاً يعرفون أوجه النقص فيها وثغرات الضعف

— ٦٧ —

ولذلك أخذوا منذ سنة ١٩٢٤ يغيرون ويبدلون وينشئون ويقترحون ويساهمون فيما يقترحه غيرهم من النواب أو ما تقترحه الحكومات حتى تغيرت جميع القوانين في مدى ربع قرن ولم يبق منها شيء في النشاط القومي أو المرافق العامة لم توضع له القوانين أو تبديل قوانينه إلى ما هو أحسن .

وليس المجهود قاصراً على اقتراح أو مناقشة مواد القوانين في الجلسات العلنية إنما العمل الجبار هو العمل الخفي عن نظر الجمهور وسمعه... العمل في اللجان حيث تبحث كل كلمة من كل مادة وتقارن بجميع قوانين العالم .
هذه أعمال يجب أن تذكر للمحامين بالفخر والشكر .

شجاعة الرأي :

تخلق المحامون منذ القدم بخلق مميز يكتسب عادة بالعميقة ثم بالمران وقد أصبح على مرور الزمن فطرة في المحامي ... ذلك الخلق هو شجاعة الرأي .

إن المحامي لا يخشى عند أداء واجبه المحكمة أو النيابة أو السلطات الإدارية ولا يثنيه أبداً عن قولة الحق لوم لائم ولا بطش جبار .

وهذه من مميزات المحامي ... بل إنها من الصفات التي تعصف بأعصابه .
وقد نقلها المحامون — إلى دار البرلمان وكان لهم دائماً — سواء كانوا مؤيدين أم معارضين — مواقف تميزها الشجاعة التي لا ترهب المستبد وحده فقط وإنما تشيع روح الشجاعة في الشعب الذي عانى من الظلم ألواناً كادت في كثير من الأحيان تذهب بشجاعته .

وشجاعة الرأي ليست من المميزات الخلقية في الحياة فحسب سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة . وإنما هي سبب قوى للتقدم ودافع من دوافع الرقي والاندفاع نحو الأحسن .

ولولا شجاعة الرأي لتأخر ركب الفكر والفن والسياسة . . وتأخر ركب المدنية أجيالاً وأجيالاً .

لقد كان سعد زغلول وهو رئيس الأمة ورئيس مجلس النواب مارداً.. وكان له من كفاية شخصيته . وعلمه وزعامته ما يروع النفوس . ويلقى الرعب في القلوب ومع ذلك فقد وقف له عبد الرحمن الراجحي المحامي الشاب وأحمد ماهر المحامي الشاب أيضاً . الأول من المعارضين والثاني من المؤيدين بل من الحواريين . وقفأله معارضين بشجاعة ففزت بروح الشعب المعنوية عشرات السنين نحو المستقبل وبعد قرابة ثلاثين سنة وقف كاتب هذا الكتاب يؤبن أحمد ماهر فقال :

« إن مفتاح شخصية أحمد ماهر هو شجاعة الرأي .

وشجاعة الرأي أمضى من شجاعة السلاح في الحروب .. حتى في حروب

السلاح .

إن الجندي بشجاعته يغلب جيشاً فقد الشجاعة ولازمه الجبن وملى قلبه

بالرعب » .

لنذكر هذه العنويات فإنها جزء من تقدم الأمم وبه يكتب تاريخها .

ويحدد مستقبلها ويستنير المظلم من أركان حياتها .

الأدب البرلماني :

فن الكلام يمارس في دور القضاء . . كما يمارس في المحافل السياسية .

ولما كانت مصر قد غبرها دهر بل دهور كمت فيها الأفواه . وألجت

الأسنن بالأحكام العسكرية والقوانين الظالمة لذلك انفرد المحامون وحدهم بممارسة

فن الكلام في دور القضاء .

وعلى ألسنتهم وحدهم كان للغة العربية فن في الكلام . وبرز منهم خطباء

يقفون مع خطباء العالم في محاذاة واحدة ومستوى واحد .

وكم أعجبني المرحوم الأستاذ على أيوب المحامي العظيم — وكان متحدثاً

ومتكلماً وخطيباً ومترافعاً متميزاً بجميع صفات الفنان المبدع — أعجبني حين رثى

مرقص فهى المحامي الخالد فقال « إنه لم يتفوق على زملائه في مصر وحدها ولا في

الدول العربية . ولا في الدول الغربية . . بل إنه يذكر مع شيشرون . وقد

لا يذكر معهما ثالث إلا في مستوى أقل من مستواهما .» .

وإننا لنذكر مع مرقص فهمي — سعد زغلول وأحمد لطفي وأحمد عبد اللطيف ووهيب دوس ومحمد علي علوبة ومحمد كامل حسين والهلباوي وأبو شادي ومرقص حنا وعشرات غيرهم ممن جعلوا المرافعة فناً . وجعلوا من الفن إبداعاً .

هذا حال المحامين عند ما كان مجال الكلام لهم وحدهم في دور المحاكم . فلما جاء دور الثورة : ثورة ١٩١٩ وكانت خطبها ولهبها من أسنة الخطباء .. كان المحامون . . في كل مكان من أرض مصر هم لسان الثورة .

وإن أنسى لا أنسى أيام كانت تهرع القاهرة وضواحيها وزوارها إلى الأزهر لكي يسمعوا الخطباء . . وكان من أمتهم أبو شادي ومحمود بسيوني وابراهيم عبد الهادي — الذي سمي فتى الثورة وخطبها عندئذ — وغيرهم من المحامين . لقد تحدث المحامون إلى الشعب فأيقظوا الراقدين ، وألهبوا المستيقظين ، وأوقدوا نار الملتهمين حماسة فكانت الثورة الرائعة سنة ١٩١٩ ، وكانت الثورات من بعدها .

ولا شك أن خطباء الثورة — وعلى رأسهم المحامون — قد استحدثوا فناً نسميه أدب الثورة الخطابي بحق . كما أن كتاب الثورة سواء الذين كانوا يكتبون في الصحف أو يحررون البيانات والنداءات السياسية قد استحدثوا فناً من حقه أن نسميه أدب الثورة الكتابي .

وإن كان كتاب تاريخ اللغة والأدب يتحدثون عن الخطابة في الجاهلية ، وفي فجر الإسلام ثم في الدول الأموية والعباسية والفاطمية . . كما يؤرخون للنثر في هذه العصور فإن من حق الثورة أن يؤرخ أديها المكتوب وأديها الخطابي ويدرس ويرد إلى التقدير الصحيح له .

ولا شك أن هذا الأدب سيكون — بعد دراسته — قد جعل عصره

- ٧٠ -

عصراً ذهبياً للغة العربية تجاوز حدود مصر إلى العالم العربي كله ، بل إنه دفع اللغة إلى التقدم والمرونة للتعبير عن شتى المعاني والأحاسيس .

الرُدب البرلماني :

ولما أعلن الدستور وانعقد البرلمان كان على المتكلمين في دور المحاكم ، والذين هزوا أعواد المنابر السياسية أن يثبتوا وجودهم تحت القبة الخالدة ، حيث يستمع لهم زملاؤهم وينصت لهم شعب مصر ليدرك مقدار ثماره من ثورته ، وينصت لهم العالم ليعرف مدى صلاحية هذا الشعب للحياة الدستورية . . ويمسك لهم التاريخ قلمه القاسي ليسجل ما يقولون .

كان عليهم أن يعرفوا أن ما يقولونه تحت قبة البرلمان ليس الهدف منه فك رقبة متهم أورد حق مضيع لفرد من الأفراد ولا هو إثارة الجماهير . . وإنما هو نخير الأمة وصلاح المجتمع ، وأنه باق من بعدهم للأجيال ، وأنه خالد في التاريخ ليكون فصلاً مجيداً من كتاب تاريخ هذه الأمة المجيدة التاريخ .

وقد شعر المحامون في مجلس البرلمان بعظم المسؤولية الملقاة على كواهلهم . . فكانوا لها . . كانوا أبطالها وكانوا كاتبها وخلقوا أدباً خطابياً من نوع خاص هو الأدب البرلماني . . فهو مليء بالتعبير القوي ، واللغة السليمة ، والعبارة الواضحة ، ليس فيه حشو مقصود به الإثارة ، ولا تحده حدود ضيقة كفن الأدب القضائي الذي تحده الدعوى وموجباتها .

لم يكن الأدب الذي يخاطب الجماهير لتنفعل وهي أصلاً قابلة للانفعال .

ولم يكن الأدب الذي من شأنه أن يقنع قاضياً أو ثلاثة أو خمسة موحدة تقريباً ثقافتهم وهو محصور في موضوع القضية .

ولكنه كان الأدب الذي يقنع به الخطيب أكثر من مائة مستمع . . مائة مستمع تختلف ثقافتهم وتباين أمرجتهم ، متنوعة عواطفهم ، وهو أدب منقول إلى أسماع الجماهير وعيونهم — فوراً على صفحات الصحف — وهم الحكم الأخير

- ٧١ -

الذى ينعقد ويعجب ولا يرحم وإنه نوع من الأدب عسير، صعب، لا يحسنه إلا موهوب صقلت مواهبه التجربة والمران .

ولقد أحسنه النواب والشيوخ من المحامين، واتقنوه وتفننوا فيه، حتى أصبح مثالا راقياً يبعث على الإعجاب والتقدير، ويصلح للمحاذاة والمحاكاة، كما هو خليق بالدرس والتأدب عليه .

إنه أدب لم يخلق المجد لأمة تأدبت عليه فقط وإنما خلق المجد لدولة بنيت قواعدها الحديثة عليه .

وإنه لأدب خالد . . عند المنصفين .

هذا موجز لفضل المحامين والحاماة على الحريات الخاصة والحريات العامة وعلى الحرية السياسية في مصر وعلى الحياة البرلمانية فيها .

إنه أثر عظيم يستحق أن يخلد في مجلد بل مجلدات، وأحسبني أطمع في أن يكون لهذا الموجز التأثير الذى يحفز رجالا يكتبون عنه ويصنفون الكتب والمجلدات فيه .

المحامة والكفاح الوطني

في سبيل حرية مصر واستقلالها

بعد أن تم للانجليز احتلال مصر بدأت صفحة سوداء لأعمالهم الاستعمارية كما بدأت صفحة بيضاء للكفاح شعب أعزل من السلاح . سلاح الكفاح بجميع أنواعه . فقد كان الشعب محكوماً بحكومة على رأسها عدو لدود له هو الخديو توفيق فكان الشعب بمثابة الجسم الذي لا رأس له . أو بمثابة الجسد الذي يتسرب إليه المرض القتال من رأس متخمة بالميكروبات الفتاكة .

وكان زعماء الرأي والفكر قد نكبوا بعد الثورة العربية فننقوا أو سجنوا أو شردوا أو حوربوا في أرزاقهم .

وكان الجيش قد انحل ولم يبق له من أثر .

وكانت الأداة الحكومية بأيدي الأجانب والأتراك والمرترقة من جميع الأمم ومختلف الملل والعمل .

وكان الشعب يعاني فوق ذل الهزيمة الفقر والمرض والجهل ..

وكان اليأس يرين على النفوس .

وكان طبيعياً في حياة الأمم الأصيلة في الحرية أن لا يظل الحال كذلك .

وكان لا بد للنور أن ينبثق .

وللصوت الحبيس أن ينطلق .

وكان لا بد أن يتحرك الصريع وتدب في أوصاله الحياة .

وقد دبت الحياة فعلا في المارد الصريع — مصر — التي كالت الغزاة

على مر السنين . فكان تاريخها لا تاريخ احتلال مستمر كما يزعم الجهلة المأفونون

- ٧٣ -

وإنما تاريخ كفاح مستمر في سبيل الحرية والاستقلال . وقتال دائم لطرد الغزاة المستعمرين . وتضحيات متوالية بالأرواح والأموال .

دبت الحياة في الصريع أول ما دبت في مدرسة الحقوق وانبثق النور من فضائها . وانطلق الصوت من مئذنتها .

وكان صاحب الصوت الذي انطلق معبراً عن نجوى زملاءه هو صوت الشاب مصطفى كامل وهو الذي كتب إلى أخيه يبرر له رغبته في الالتحاق بمدرسة الحقوق فقال في خطابه المؤرخ ١٢ يولييه سنة ١٨٩١ :

« ولكنني أوئل أن تعود إلى القوى لأدخل مدرسة الحقوق الخديوية فقد عزمت على الانضمام إلى صفوف طلابها لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم .. الخ » .

فلما انضم الشاب الثائر إلى صفوف طلاب مدرسة الحقوق — مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم لقي في هذه الصفوف شباباً تغلّى في عروقه دماء الثورة . من أمثال فؤاد سليم ولطفي السيد وإسماعيل صدقي وأحمد رمزي ومرقس فهمي فتلاقت أرواحهم وقلوبهم وآلامهم وآمالهم .

ولا شك في أن مصطفى كامل — كفرد — ما كان له ككل فرد أن ينهض بمسؤولية أو يصيح بدعوة إلا بمؤازرة رفقاء وإخوان . وقد حدثنا معاصروه أمثال عزيز خانكي وعلوبة وأحمد رمزي ومرقس فهمي بذلك .

كانوا يجتمعون في المدرسة وفي القهاوي وفي «المنادير» والمنتديات ويتحدثون ويتناقشون ويتبادلون آراء الثورة .

وكانوا يتصلون برجال مصر المتقفين أمثال عبد الله النديم ولطيف باشا سليم وإسماعيل باشا صبري .

وإنني أخالف هنا رأي الأستاذ الجليل المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي

— ٧٤ —

في كتابه عن مصطفى كامل ص ٣١ إذ أنه بعد أن سرد ما ران على النفوس من اليأس استنتج أن الفضل في دعوة مصطفى كامل في هذا الجو المظلم :

إنما هو فضل عبقريته .

وعبقريته لا تنكر .. ولكن العبقرية كنوز دفيئة لا بد من أيدي تعمل لإخراجها وصقلها وإبرازها في صورتها البهية ، إن العطاء والعبقرية ليسوا ذاتاً مستقلة عن بيئاتهم وما هم مقودون بأنفسهم وإنما يرتفعون بالمعاضدة والموازنة والمعاونة .

كان النبي محمد فقيراً ، أمياً ، يتيماً ، ولكن نصر الله جاءه على يد المؤمنين الذين التفوا حوله بالرأى والتضحيات والمهاجرين معه ، والأنصار الذين شددوا أزره ومكنوا لدعوته ، والمؤلفة قلوبهم .

كذلك الحال مع مصطفى كامل وجد في مدرسة الحقوق العش الذي يستسق فيه كالعصفور المفرد فلما اجتمعت العصافير صارت شواهين ، وصقوراً ونسوراً .
باجتماعهم في الرأى والعمل .

وليس أدل على ذلك من حادث أول مظاهرة بعد الاحتلال ، وكانت في يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ حين قامت أزمة بين اللورد كرومر والخديو عباس الذي كان قد أقال وزارة مصطفى باشا فهمى فتدخل اللورد كرومر لكي يلطم الخديو الجديد لطمه يظل بعدها صريعاً ، وطلب أن يغير الخديو موقفه ويبقى مصطفى فهمى رئيساً للوزارة ، ووقف الخديو الشاب يدافع عن حقه . .

عندئذ تحمس طلاب الحقوق ، وتحمس معهم طلاب المدارس العليا وراحوا يثيرون الشعب حتى إذا ما كان الخديو يؤدي صلاة الجمعة بمسجد الإمام الحسين رضى الله عنه كانت المظاهرة مصطفة على طول الطريق يقودها طلاب الحقوق الذين شقوا عنان سماء القاهرة لأول مرة في تاريخ الكفاح الوطني منذ الاحتلال البريطاني بهتافاتهم بتأييد الخديو وسقوط الاحتلال .

- ٧٥ -

وأعادوا نفس المظاهرة ، مساء السبت ٢١ يناير سنة ١٨٩٣ عندما حضر الخديو
تمثيل رواية عايدة بالأوبرا .

وتخرج مصطفى كامل في مدرسة الحقوق الفرنسية بجامعة تولوز وعاد إلى مصر
يشغل بالحمامة وهو يقول في خطاب له لشقيقه مؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

« واليوم أحمد الله حمداً كبيراً وأشكره شكراً جزيلاً على فك قيد أسرى
والمن على بإطلاق في ميدان الحرية ، فقد أصبحت حامل شهادة الحقوق ، وعولت
بمشيئة الله على الانتظام في سلك رجال الحمامة لأدافع عن حقوق الأفراد ولوأتيح
لي الخبير وبلغت ما أتمنى لسكنت المدافع عن حقوق الأمة بأسرها أمام العالم
أجمع .. الخ » .

وفي نفس الشهر أدلى بمحديث إلى جريدة (جازيت دي تولوز) التي تصدر
في تولوز عقب ترجمه قال فيه :

« ومتي عدت إلى مصر أنضم في الحال إلى صفوف المحامين لأنى ممن يزدرون
الحكومة المصرية الحاضرة ولا يرون التوظيف فيها أو الاستغلال بظلمها وكيف
لا يكون الأمر كذلك والموظف منفذ لإرادة من اغتصب أئمن وأقدس شيء
لدينا وهو الدستور » .

وعاد إلى مصر فنشرت جريدة المؤيد في عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٤
ما يأتى :

(قررت لجنة انتخاب المحامين قبول حضرة الفاضل الأديب مصطفى أفندى
كامل صاحب جريدة المدرسة والحائز للشهادة النهائية في الحقوق محامياً أمام المحاكم
الابتدائية وهو من نخبة الشبان الأذكياء) .

* * *

بعد ذلك انضم إلى جمهرة صالحه من رجال الحمامة أمثال أحمد لطفى وعمر
الطفى وأبى شادى واسماعيل عاصم واسماعيل الشيمى ومرقس فهمى وطفى السيد
وغيرهم وبدأوا الكفاح وأعدوا عدته من مال وذخيرة فكرية ، وأخذوا يتصلون

- ٧٦ -

بزعماء الرأي والفكر في البلاد وأخذت الخلية يطن فيها أزيز.

إلى أن أصدر اللواء في ١٩٠١ فكان محرروه من المحامين : محمد فريد ومصطفى نجيب وإسماعيل شيمي وويصا واصف ومحمد سالم وفؤاد سليم ومحمود أنيس وعبد القادر حمزة ولطفى جمعة ، ثم تكون نادى المدارس العليا . وكان حصن الجهاد ومنارته ولواءه . وكان رئيسه حقوقياً هو عمر بك لطفى . وكان من أعضائه البارزين مصطفى كامل وعبد الخالق ثروت واسماعيل زهدى وأحمد أمين وبديع قر به ومحمد على دلاور وصالح جودت وفؤاد أنور وأمين الرافعى ومحمد فايز وحاتم يوسف العسكرى ونبيه سلام وعبد المقصود متولى .

حادثة دنشواى :

في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى .

وإنها لحادثة دنشواى .. وكفى !

فانبرى لأول مرة صوت المحاماة على لسان أحمد لطفى ولطفى السيد ومحمد يوسف وأبو شادى يلعنون الاستعمار ويمجدون الحرية . وهم يدافعون عن ضحايا وضعوا فى قفص الاتهام قسراً وظانماً وهم المقتولون وأولياء الدم .

وعلى صوت هؤلاء المحامين تنبه المصريون ، ومسح النائمون عن عيونهم غفلة النوم ، فهبوا يلعنون الاستعمار ويكافحونه ويقاتلون من أجل الخلاص منه .

الحزب الوطنى ١٩٠٧ :

ثم تكون أول حزب فى مصر فكان أغلب أعضائه من المحامين — محمد بك فريد — ويصا واصف — محمد حافظ رمضان — محمود فهمى حسين — إسماعيل بك شيمي — مرقص حنا — محمود أبو النصر — محمد على علوبة — محمد كامل مرتجى — محمود بسيونى — مصطفى النحاس (وكان قاضياً عندئذ) وغيرهم .

وكان لهذا الحزب أول صوت فى الشرق نادى بطلب الحرية والاستقلال

وظل هذا الصوت مدوياً . تنفرع عنه أصوات مدوية إلى أن هبت الشعوب جميعاً حتى فى وسط القارة المظلمة أفريقيا تطالب بالحرية والاستقلال وانهارت الامبراطوريات وتداعت دعامات الاستعمار وثلت العروش . وانكش طغيان الحاكمين أمام جبروت الدعوة إلى الحرية . هذه الدعوة التي بعثها حناجر المحامين منبعثة من رؤوس مدركة لمعنى الحرية وقلوب مؤمنة بقيمة هذه الحرية بالنسبة للحياة والوجود .

محمد فريبر :

وحمل المشعل بعد مصطفى كامل محام آخر هو محمد فريد وفى أيامه تلاقى الطغيان مع دعاة الحرية أمام الحاكم لأول مرة فى قضايا متعددة .

منها قضية الشيخ عبد العزيز جاويش — وكان من المجاهدين الأبطال الأبرار — وكان ميدان جهاده الصحافة . وكان يملك قلماً من نار إذا هجم به أحرق من يهاجمه وأشعل لهباً فى صدور القارئین .

وكان يتولى تحرير جريدة اللواء وكان قد حدث فى السودان فى بلدة تسمى الكاملين أن قامت ثورة بزعامة شيخ يدعى عبد القادر فجردت الحكومة قوة من الجيش نسكت بالزعيم والثائرين وقتلت عدداً كبيراً منهم ثم قدمت متهمين للمحاكمة فقضت المحكمة بإعدام ١٢ شخصاً ومعاقبة ثمانية بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ومنعت الحكومة المصرية نشر النبأ . فلما علم اللواء بالحادثة نشر عنه كلمة بعنوان (دنشواى أخرى فى السودان — ٧٠ مشنوقاً وسجيناً) فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش وقدمته للمحاكمة أمام محكمة عابدين وترافع عنه الأساتذة أحمد بك لطفى وإسماعيل بك شيمى ومحمود بك فهمى حسين (وقد توفى أخيراً وقد عرفناه وقضينا معه سهرات فى النادى الأهلى أمتعنا فيها بالحديث عن ذكريات تلك الأيام الكريمة) .

ترافع المحامون عن أول صحفى يتهم بتهمة خاصة بجرية النشر . وكان

— ٧٨ —

لمرافعاتهم صدى في البلاد . وقد قضى فيها بالبراءة .

وعرف الناس بفضل المحاماة أن للكاتب أن ينشر ما يشاء ويهاجم من
يكون مهما تناهت قوته .

وكم عجب الناس عندئذ لما ذكره المحامون عن حرية النشر وحرية القلم !

قانون المطبوعات :

وكان من أثر مرافعة المحامين وحكم القضاء أن لجأت الحكومة المصرية
التي يديرها الإنجليز المستعمرون إلى إصدار قانون المطبوعات الذي حد من حرية
الصحافة . وجعل صمامات وأكمنة وكامات على أقلام الكتّاب والمحررين أمداً
طويلاً ودهراً دهيراً .

وقامت المظاهرات احتجاجاً على إصدار هذا القانون .

وقدم للمحاكمة من المتظاهرين كثيرون نذكر منهم أحمد حلمى محمود رمزى
نظيم (الزجال المعروف) وعثمان طلعت صبور ومختار طلعت صبور وترافع عنهم
المحامون مرافعات قوية هاجموا فيها القانون ومن أصدره والاحتلال وأساليبه
وشنوا حرباً شعواء على الوزراء الذين يتكلمون باسم الاحتلال . وقضى في القضية
بالبراءة والحبس مع إيقاف التنفيذ ومع النفاذ .

ولكن المهم أن مرافعات المحامين كانت تنشر . وتنشر غضباً عن الحاكمين
فكان الشعب يتلهف على قراءتها ويحفظها عن ظهر قلب .

محاكمة عبد العزيز شواوئس مرة أخرى :

ونشر في سنة ١٩٠٩ الشيخ عبد العزيز شواوئس مقالا في اللواء بمناسبة
ذكرى حادث دنشواى عدتها النيابة قذفاً في حق بطرس باشا غالى رئيس
الحكومة والذي كان رئيساً للمحكمة وفتحى زغلول باشا أحد أعضائها .

وترافع عنه الأستاذة أحمد بك لطفى واسماعيل بك شيمى ومحمود بك بسيونى

— ٧٩ —

وأبدعوا وأجادوا إذ وجهوا كل همهم إلى المحتل والحاكمين باسمه . وقضى بتعريم المتهم ٤٠ جنيناً ثم استأنفت النيابة وكانت المحكمة الاستئنافية برئاسة بوغوص أغديان بك — فقضت بتعديل الحكم إلى الحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ وسخط الناس على الحكم ولكن مرافعات المحامين التي كانت تنشر على الناس وتناقلمها الألسن كانت تشعل النيران حماسة وسخطاً في نفوسهم .

قانونه النفى الإدارى :

ولعل من أثر دفاع المحامين عن المتهمين ونفاذ هذا الصوت إلى آذان وقلوب الجماهير والقضاء أن سنت الحكومة قانون النفى الإدارى وبمقتضاه أصبح للإدارة أن تنفى أى شخص تعتبره خطراً على الأمن العام إلى جهة نائية كالوحدات دون محاكمة ومحامين .

القضايا الصحفية أمام المحاكم الجنائيات :

ولعله أيضاً من أثر دفاع المحامين ابتدائياً واستئنافياً عن المتهمين فى قضايا الرأى أن أصدرت الحكومة قانوناً يجعل القضايا الصحفية من اختصاص محاكم الجنائيات .

فضية مقتل بطرس باشا غالى :

قتل ابراهيم الوردانى بطرس غالى باشا على أثر الاتفاق على مد امتياز شركة قناة السويس وكان قد عرض على الجمعية العمومية . وكان الرأى العام قد هاجم تفریط الحكومة فى أمر قناة السويس .

وكانت أول حادثة قتل سياسى فى تاريخ مصر الحديث .

وكانت الرصاصة التي انطلقت — وإن كنا لا نقر الاغتيال السياسى —

إنما تعبر عن ثورة مكتومة فى صدور المصريين .

وقدم الوردانى ومعه ثمانية من الطلاب والمحامين إلى قاضى الإحالة بتهمة

القتل للأول والاتفاق الجنائى بالنسبة للآخرين .

- ٨٠ -

وتولى الدفاع عنهم الأساتذة أحمد لطفى ومحمود أبو النصر وعبدالعزیز فهمی
وابراهيم الهلباوى وعمر لطفى واسماعيل شیمی ومحمود فهمی حسين ومحمد على علوبة
ومحمود بسيونى وأحمد عبد اللطيف ومصطفى عزت .

فأصدر قاضى الإحالة (محمود غنيم) الحكم الخالد بالألا وجه لإقامة الدعوى
على الثمانية لعدم وجود نص يعاقب على الاتفاق الجنائى .

وحوكم الوردانى وترافع عنه الأساتذة أحمد لطفى وابراهيم الصاوى ومحمود
أبو النصر.

وكانت مرافعاتهم آيات من الوطنية الصادقة ، ومن الأدب القضائى السامى .
ونماذج تبقى على مر الأيام .

وكانت هذه المرافعات تمثل شجاعة المحامين أمام ثورة الحاكمين والمحتملين
وهياج الرأى العام القبطى فى مصر وفى الخارج .

قضية وطنية :

أخرج الشيخ على الغاياتى ديوان شعر بإسم (وطنيتى) وكتب مقدمة له
كل من محمد بك فريد والشيخ عبد العزيز شاوليش فأقيمت على الثلاثة الدعوى
العمومية بتهمة تحميد الجرائم والتحرىض على ارتكابها وإهانة هيئات الحكومة
ولم يكن المؤلف حاضراً ولا محمد بك فريد فترافع عن الشيخ شاوليش الحاضر
أحمد بك لطفى ومحمد على علوبة بك (باشا) . وكانت مرافعتهم رائعة ، مثيرة ،
وآية من آيات الوطنية ، وقضى فى الدعوى غيائياً بالنسبة للشيخ الغاياتى بالحبس
سنة وأما الشيخ شاوليش فقد حكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ ونفذت
العقوبة فوراً .

قضية الدستور فى طنطا :

اصطف الطلبة فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ على إفریز محطة طنطا للاحتفال
بمور الخديو عباس ، وقد ساقهم الحاكمون كالعادة ، ولكن الخديو ورجال

— ٨١ —

حكومته فوجئوا بهتافات الطلبة « تحيي مصر » « ليحيي الدستور » ، وانزعج مدير الغربية (محمد محب باشا) فطرد الطلبة وقبض على بعضهم .

واتهمت الإدارة الأستاذين مصطفى بك الشوربجي ومحمد نبيه سلام بك بتحريض الطلبة .

وفي يوم المحكمة ازدحمت طنطا بالجمهير وفدت عليها لتسمع مرافعة المحامين الذين ترافعوا عن المتهمين وهم أحمد لطفى واسماعيل شيمى بك والشيخ حسن عبد القادر وأحمد وجدى وعلى كمال حبيشه وعبد الفتاح رجائى ، وكانت مرافعات حماسية غذت لهب الوطنية

محاضر محمد بك فريد :

في سنة ١٩١٢ خطب محمد بك فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى وحمل على الحكومة حملة شعواء وطالب بإنشاء الجامعة المصرية وإصدار الدستور كما طالب الشعب بالكفاح وهاجم المعتمد البريطانى .

وقدم للمحاكمة بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وإهانتها وازدراءها .

استفانك سعد زغلول :

وبهذه المناسبة نذكر أن سعد زغلول وقد كان وزيراً للحقانية استقال احتجاجاً على الإجراءات التي اتخذت مع محمد بك فريد .

وترافع المحامون عبد العزيز فهمى باشا ومحمود أبو النصر وأحمد لطفى وأحمد عبد اللطيف ومحمود فهمى حسين .

وكانت مرافعاتهم كلها تدور حول إباحة النقد و اظهار أن كل ما ذكره محمد بك فريد في خطبته ونشرته جريدة اللواء هو آمال الأمة وهو فيض الإحساس الذى يحس به كل مصرى ..

وقضى فى القضية بالحبس .

فضية واكد وطاهر العربي وعبد السلام البرعى :

أتمت النيابة العمومية إمام واكد ومحمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام البرعى بالاتفاق على اغتيال الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء واللورد كيتشنر ومحمد مجدى باشا رئيس محكمة الجنايات ومستر ولبر وجلى رئيس محكمة الجنايات . وقد كان مدبر المؤامرة وناسج بردها هو جورج فليبيدس مأمور ضبط محافظة مصر — وقد قضى بسجنه فيما بعد فى تهم رشوة وابتزاز أموال المعتقلين خمس سنوات — وتلاقى فى السجن مع ضحاياه واعترف بتلقيق التهمة — وقد ترفع عن المتهمين ابراهيم الهلباوى ومصطفى الشوربجى وعبد الوهاب البرعى وكانت مرافعاتهم فاضحة لأساليب فليبيدس والاستعمار .

قيام الحرب وإعلان الأطمم العرفية :

أعقب ذلك خروج الخديو وإعلان حرب ٩١٤ — ٩١٨ . وإعلان الأحكام العرفية . ونزل السواد على البلاد فمن ظلم لطغيان لنفى ومن غضب للأقوات والأرزاق . إلى الاستيلاء على الدواب والمواشى . ومرت على البلاد فترة حالكة الظلام . قسا فيها المحتل وأعوانه على الشعب قسوة كان من نتائجها المباركة — ككل ظلم — أن تهيأت النفوس للثورة . وأحست السلطة العسكرية بما كان يجيش فى نفوس المصريين فاعتقلت عدداً كبيراً منهم ونفتمهم إلى مالطة وإلى غيرها . وفى سنة ١٩١٦ قبض على خمسة من الحاميين من أعضاء الحزب الوطنى واعتقلوا وهم محمد زكى على (باشا) وعبد الرحمن محمد الراعى بك ومصطفى الشوربجى بك وأحمد وفيق وعبد المقصود متولى .

ثورة سنة ١٩١٩ :

ما أن أعلنت الهدنة سنة ١٩١٨ وأذاع الرئيس ولسن مبادئ حق تقرير المصير حتى قامت فى البلاد ثورة بدأت بالمطالبة السامية بالاستقلال وانتهت بثورة دامية . إذ تنفس المصريون أنفاساً كانت شعالييل الثورة . ثورة

الشعب المكبوت ، المظلوم المستعبد الذي ظل يرسف في أغلال الذل والعبودية
 قرابة أربعين عاماً وهو يتألم ويتأوه ويثور. ثم يُضرب فيصمت . حتى كانت الحرب
 العالمية الأولى فظلت المطارق تضرب في عظامه محمّاة . ملتهمية . حتى أضوت جسده .
 ولكنها أيقظت روحه وأشعلت نفسه وألهبت قلبه . فهب من رقدة ذله مارداً
 عملاقاً يحارب بيديه جيشاً مظفراً . كامل العدة . نشوان من خمر الانتصار . يسانده
 سلطان نصيبته على البلاد سلطة الاحتلال فهو مكروه بغيض تنفذ أغراضهما الدنيئة
 قوات الحكومة ورؤساء هذه القوات من الإنجليز .
 ومع ذلك فقد حارب الشعب الثائر وهو أعزل .

وهزت بسأله شعوب الشرق فقامت من رقدتها وصحت من غفوتها
 واحتذت مثاله وشاربت من أجل الحرية .

وظانه على رأس الثورة المصرية المحاصره :

... لقد قصد المعتمد البريطاني ثلاثة من رجالات مصر يمثلون آمالها ويتكلمون
 باسمها هم سعد زغلول الحامى وعبد العزيز فهمى الحامى وعلى شعراوى .
 وكان من وراء هذه الحركة الرسمية حركات تهيئة وإعداد ظلت زمناً ، أثناء
 الحرب ، وبعد انتهائها ، وكان قوامها الحامون فى نادى المدارس العليا ، وفى
 المنتديات والأسمار ، بل وفى المقاهى .

فقد عرفت من مصادر ثقة أن ماهر والنقراشى وشفيق منصور وحسن
 الشيشينى وعبد الحامى الببلى وغيرهم كانوا يجتمعون فى قهوة اسبلنديد بميدان
 الأوبرا وكانوا يعدون للثورة . وفى الأرياف كان يجتمع الحامون والمدرسون
 والأعيان النابهن المثقفون يهيئون للثورة ويمهدون لقيامها .

فلما هزأ المعتمد البريطانى بمطالب المصريين ممثلة فيما طلبه الثلاثة الأقطاب
 الخالدون — يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ — وأنكر على مصر حقها تألف الوفد

- ٨٤ -

المصرى . وسرعان ما وقع أفراد الشعب وجميع طبقاته العرائض بالتوكيلات له ليكون متحدتاً رسمياً عن البلاد .

وهذه الفكرة فكرة توقيع توكيلات من جميع المصريين فكرة المحامين . ونفذها المحامون في مصر بأسرها من أسوان إلى الإسكندرية .

وقبض على سعد زغلول وحمد الباسل ومحمد محمود واسماعيل صدق من أعضاء الوفد ونفوا إلى مالطة .. فقامت البلاد بقلب واحد وعقل واحد وأمل واحد هو أن تحيا عزيزة حرة كريمة .. أو تموت حرة كريمة .

قامت المظاهرات ، وحطم الثائرون كل شيء : محطات السكك الحديدية والترام ، الفوانيس ، دور الحكومة .

حطموا كل ماتقع عليه أيديهم إعلاناً - بغير شعور - عن سخط مكتوم ، وثورة تضطرم . وقتل من المتظاهرين قوم كثيرون ، فقد كانوا عزلاً وكان خصوصهم مسلحين .

وقاد المحامون الثورة في كل بقعة من بقاع مصر الثائرة ..

وأخيراً رضخ المحتلون أمام قوة الثورة العزلاء ، وأفرج عن سعد زغلول ورفاقه وتكون الوفد المصرى للسفر إلى باريس للاتصال بمؤتمر السلام الذى كان منعقداً آنئذ لوضع معاهدة الصلح والسلام ، وكان من المحامين فيه أغلبية وهم :

سعد زغلول

إسماعيل صدق (حقوقى وإن لم يشتغل بالمحاماة) .

عبد العزيز فهمى و كان نقيب المحامين سنة ١٩١٨ و سنة ١٩١٩

أحمد لطفى

محمد على علوبة

مصطفى النحاس

حسين واصف

محمود أبو النصر

(كان حقوقياً)

و بصا واصف

عزيز منسى

إضراب المحامين :

عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ونفيهم إلى مالطة الذى ذكرناه سالفاً أعلن المحامون الإضراب وطلبوا نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين ، وظلوا مضربين ، وكان إضرابهم يشعل نيران الثورة لأن أعمالهم متصلة بالجمهور ، وتعطلت المحاكم وكاد المحتلون أن يجنّبوا إلى أن عادوا في إبريل سنة ١٩١٩ ليقوموا بأعمال هي أنبل الأعمال الإنسانية .

فلقد قبض على كثيرين وقدموا للمحاكمات . وكانت المحاكم العسكرية عندئذ مجازر لاتعرف رحمة ولا عدلاً ولا قانوناً .

ولم يكن يقف في وجه هذه المحاكم إلا المحامون المصريون .

وقفوا في قضية ديرمواس التي حكم فيها بإعدام ٥١ شخصاً منهم المثقفون والمتعلمون — ونفذ حكم الإعدام في ١٤ منهم وخفف بالنسبة للباقيين — بالأشغال الشاقة والسجن مدداً متفاوتة على أكثر من أربعين شخصاً .

وفي قضية مأمور بندر أسيوط (المرحوم محمد كامل محمد) الذي حكم بإعدامه .
وفي قضية الواسطي .

وفي قضية شلش (مركز ديروط) .

وفي صنبو — وقد هجم فيها المتظاهرون على باخرة نيلية كانت تقل جنوداً من الإنجليز إلى أسيوط .

وفي قضية ملوى — وكان على رأس الذين حوكموا أحمد لطفى الحامى (محافظ الاسكندرية رحمه الله) .

وفي قضية المنيا وكان على رأس الذين حوكموا الأستاذان رياض الجمل الحامى وأحمد حتاتة الحامى الشرعى .

— ٨٦ —

وأحمد أنيس المدرس بمدرسة أبي قرقاص وكان مدرسي وقد حضرت محاكمته وكان والدي (مصطفى التونى عمدة اتليدم) شاهد نفي فيها فلما أدى شهادته رفعت عليه الدعوى العمومية .

ثم برىء .

وقضية فاقوس .

وقضية رشيد .

وقضية قليوب .

ومئات من القضايا بالقاهرة .

ومئات في الاسكندرية .

وقضايا أسيوط — وحوكم فيها محمود بسيونى (نقيب المحامين) .

و بنى سويف .

وكوم امبو .

في مئات المحاكم العسكرية حضر المحامون آلاف القضايا يترافعون بدمهم وأعصابهم بلا أجر وإنما احتساباً لوجه الله ووجه الوطن .

وقفوا لا يردون الاتهام فقط وإنما يلهبون الشعور ويقوون العزائم ويشحذون الهمم ويهونون من التضحيات في سبيل البلاد .

وإننا لنذكر منهم :

محمد أبو شادى — محمد يوسف — توفيق دوس — وهيب دوس —
 أحمد رشدى — عبد الرحمن الرافعى — أحمد لطفى — الهلباوى — محمود بسيونى
 غبريال سعد — نجيب براده — أحمد الديوانى — حافظ رمضان — أحمد مصطفى
 عبد السلام جمعه — على نجيب — اسماعيل حمزة — عاذر جبران — سيد زكى
 (نابغة محامى المنيا والصعيد) — محمد حسن — محمد نجيب الغرابلى — عبد الرحمن الرافعى

محمد حامد جودة — عبد الفتاح الشلقانى — عبد الفتاح رجائى — يوسف الجندى
 — صبرى أبو علم — عبد الفتاح الطويل — أحمد مرسى بدر — محمد كامل
 الأسيوطى — إبراهيم مختار — عبد الله الحديدى — على أيوب — محمد صادق
 العوايسى — محمد مغازى البرقوقي — إبراهيم رياض — راغب اسكندر —
 عبد العزيز فهم — محمد عبد الوهاب البرعى — عمر عمر — محمد نبيه العجيزى —
 محمد لطفى جمعه — محمود صبرى — ميخائيل غالى — عبد اللطيف أحمد —
 عبد المجيد نافع — عباس شريف وغيرهم من كرام المحامين .

قضية عبد الرحمن فرهمى :

يقول الأستاذ الكبير المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « ثورة
 سنة ١٩١٩ » الجزء الثانى إن حكومة محمد سعيد باشا كانت قد اتفقت مع السلطة
 العسكرية على إيقاف المحاكمات العسكرية وإحالة جميع القضايا على القضاء العادى
 المصرى لنظرها . وكان اتفاقاً أوحته من ناحية الوطنية المصرية كما أوحته الرغبة فى
 إيجاد جو من حسن التفاهم .

ولكن السلطة العسكرية لم تلبث أقل من عام حتى رجعت عن هذا الاتفاق
 لأنها رأت أن القضاء المصرى هو قضاء وطنى وأنه لن يرضى رغبتها فى القسوة
 على المتهمين والحكم عليهم جزافاً بأحكام قاسية لأن قضاء المحاكم العسكرية لم
 يكن الهدف منه إجراء العدالة ولكن كان الهدف هو تخويف الوطنيين الثأرين
 وبث الرعب فى قلوبهم .

وكانت أول قضية تعرض بعد نقض هذا الاتفاق هى القضية التى سميت
 قضية المؤامرة الكبرى .

وكان المتهم الأول فيها هو عبد الرحمن بك فهمى الذى كان رئيس اللجنة
 المركزية للوفد بالقاهرة — وهو عم على ماهر (باشا) والدكتور أحمد ماهر ، وكان
 من الرجال الوطنيين المكافئين .

وكان معه نخبة من الشبان الذين كان لبعضهم أثر في الحركة الوطنية في مبدئها واستمر هذا الأثر والمساهمة الجدية زمناً طويلاً بعد ذلك وهم إبراهيم عبد الهادى باشا الذى تولى رئاسة الوزارة فى مصر ومحمد لطفى المسلمى الذى أصبح محامياً ثم توفى فى شرح شبابه وحامد المليجى الذى اشتغل بالصحافة حيناً طويلاً ومحمد يوسف الذى قبيع بعد خروجه فى وظيفة متواضعة هو ومحمود عبد السلام — الذى لا يزال موظفاً بجمارك الإسكندرية إلى الآن — وحسنى الشنتناوى الذى اشتغل بالحمامة بعد تخرجه بقضايا العمال ثم بالوظائف الهامة فى وزارة الداخلية ثم عاد إلى الحمامة وتوفيق صليب الذى اشتغل أيضاً بالصحافة والوظائف الهامة وكان دائماً مشتركاً فى الحياة السياسية فى مصر وكامل جرجس عبد الشهيد الذى دخل سلك القضاء ووصل إلى وظيفة مستشار وهو من خيرة رجال القضاء وكذلك كامل أحمد ثابت المستشار وعبد الحليم عابدين الذى اشتغل بالوظائف العامة ثم عاد للاشتغال بالحمامة وكان دائماً من رجالات مصر الصادقين فى وطنيتهم وفى الخدمة العامة ومحمد عبد الرحمن الجدبلى الذى عمل سكرتيراً لسعد زغلول ثم مصطفى النحاس ثم عين فى وظائف حكومية كبرى وكان دائماً مسائراً للحياة السياسية فى مصر وله فيها أثر وإن كان خفياً إلا أنه عظيم ومؤثر .

ودكتور محمد حمى الجيار الذى اشتغل بالطب والأعمال الحرة ثم كان أكثر من مرة عضواً بمجلس النواب وكان كالعهد به دائماً نائباً شجاعاً قوياً .

ومحمد المصيلحى الذى قنع هو الآخر بوظيفة متواضعة فى مجلس النواب إلى أن أحيل إلى المعاش ومحمد الميرغنى وهو من طلاب الأزهر ثم اشتغل نجاراً بالمنيا ثم رشح نفسه فى انتخابات سنة ١٩٥٠ ولكن الجمهور كان قد نسيه .

وياقوت عبد النبى الذى اشتغل بالصحافة والحياة العامة والتجارة بالإسكندرية ومحمد حسن البشبيشى الذى اشتغل محامياً .

وأما عبد العزيز حسن هندى وكان طالباً وصالح حسن شلبي وحافظ محمود

— ٨٩ —

عواد وكان مزارعاً وعاذر غبريال ومحمد ابراهيم سليمان وأنيس سليمان فلا نعرف عن مصيرهم شيئاً... لهم التحية على عظمتهم في كفاحهم وتضحياتهم وتواضعهم فيما نالوا من جزاء .

اتهم هؤلاء بأنهم كونوا مؤامرة للاغتيالات وطبع وتوزيع المنشورات .

واهتزت البلاد من أجلهم فقد كانوا من صفوة شباب مصر ورجى لهم بمحاميين من إنجلترا منهم مستر متشل أنس وظهر في هذه المؤامرة أول خائن مصرى وهو عبد الظاهر السالمونى واصطف للدفاع عنهم جمع من محامى مصر .

وبذل هؤلاء المحامون الانجليز والمصريون مجهودا جبارا خلال المحاكمة التى استغرقت ثلاثة أشهر .

وقضى بعدها ببراءة ثلاثة وإعدام سبعة . واستبدل الإعدام بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وبعقوبات مختلفة تتراوح بين ٢٠ سنة . وثلاث سنوات . مع جلد والغرامة على كل منهم .

وتتبع الناس في مصر هذه القضية بإحساسهم ووجدانهم . وكان يباع من جرائم النظام والأفكار والأخبار مئات الألوف يومياً .

وفي هذه القضية ظهر المحبرون القضائيون للصحف لأول مرة .

اضتجاج نقابة المحامين :

وقعت إبان الثورة حوادث كثيرة . وكان المحامون سابقين للحضور مع المتهمين فيها وفي أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٩ منع المحامون من الحضور مع المتهمين في التحقيقات فأصدرت نقابة المحامين احتجاجاً شديد اللهجة على ذلك في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ وكان نقيها عبد العزيز فهمى باشا .

لجنة ملنر :

وعقد المحامون الجمعية العمومية في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على أثر علمهم بحضور لجنة ملنر التي تألفت للتحقيق في حوادث مصر ولحاولة التفاهم وقاطعها المصريون جميعاً مقاطعة كانت وستظل المثل الأعلى لاحتجاج أمة متعاونة متحدة متكاتفه — عزلاء — ضد المحتل القوى المسلح الظافر .

وقررت الجمعية العمومية للمحامين الاحتجاج على حضور لجنة ملنر ودعت إلى مقاطعتها .

فلما حضرت اللجنة قرر المحامون الإضراب أسبوعاً احتجاجاً على حضورها يبدأ يوم ١٧ ديسمبر — وهو ذكرى الاحتلال المشؤوم — وانتخب في هذا الاجتماع مرقس حنا نقيباً للمحامين ومحمد أبو شادي وكيلًا .

فضايا أخرى :

ألقي عريان يوسف سعد ، طالب الطب ، قنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء . ووقف مكانه لكي يعرف الكافة أنه قبلى ألقي قنبلة على رئيس الوزراء القبلى واعترف حتى يمنع شقاقاً بين المسلمين وبين الأقباط لو هرب .

وألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، وقبض على عبد القادر شحاته (من أعيان ديروط) ، وكان طالباً عندئذ بالمدرسة الإلهامية ، ومعه طالب زميله اسمه عباس حلمي .

انعقاد الجمعية التشريعية :

انعقدت الجمعية التشريعية في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ وكانت معطلة منذ سنة ١٤٠٠ : . وكان انعقادها في منزل سعد زغلول (بيت الأمة) .

- ٩١ -

وكان يمثل المحامين فيها الأساتذة : سعد زغلول ، حسين هلال بك ، زكريا نامق بك ، منصور يوسف باشا ، كامل صدق بك ، محمد علوبة باشا .

وكان لهذا الاجتماع أثر كبير في تقوية روح الثورة لأنها كانت البرلمان الشرعى للبلاد ، وكان يمثلها بما لا تمكن معه الممارسة والمناقشة .

الاعتراف على نسيم باشا :

اعتدى شاب اسمه ابراهيم حسن مسعود وكان موظفاً بمصلحة الصحة على توفيق نسيم باشا باللقاء قبلة على سيارته في يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠ وحوكم أمام محكمة عسكرية وحضر معه جمع من المحامين ، وقضى بإعدامه .

مُشروع ملنر :

تفاوض الوفد مع لجنة ملنر بطلب من اللجنة ، وكان الوفد قد صدم في باريس من اعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر واعتراف مؤتمر الصلح بها في مايو سنة ١٩١٩ .

وعاد بعض أعضاء الوفد بمشروع قدمته لجنة ملنر ليعرض على الأمة ، واشترك المحامون في بحثه وإعلان رأيهم ، وكان رأيهم العامل الأكبر في رفض هذا المشروع الذي كان مجحفاً بحق البلاد .

١٩٢١ وما بعدها :

استمر المحامون مشاركين مواطنيهم في الثورة مقدمين آراءهم ، متفرغين للدعاية والنضال ، حتى ان كثيرين منهم كانوا قد هجروا أعمالهم ومكاتبهم متفرغين للجهاد الوطنى يوم كان الجزء الوحيد هو رضاء الله وراحة الضمير .

— ٩٢ —

وقبض على سعد زغلول ومعه من المحامين مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

ونفوا إلى جزائر سيشل في المحيط الهندي بالقرب من مدغشقر ، وتآلف وفد جديد كان قوامه من المحامين : ويصا واصف بك ، مرقس حنا باشا واعتقلوا . فتآلف وفد جديد كان من أعضائه المحامين : سلامة ميخائيل بك ، محمد نجيب الغرابي باشا .

ثم انضم لهم في سنة ١٩٢٣ في الاعتقال راغب اسكندر بك .

وضع الدستور :

على أثر صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي صدر من جانب واحد هو إنجلترا لاستحالة الاتفاق مع المصريين تآلفت لجنة لوضع دستور وكان جل أعضائها من المحامين :

منصور يوسف باشا ، محمد علي علوبة باشا ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمي باشا ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى ، توفيق دوس بك .

* * *

ومهما قيل في دستور سنة ١٩٢٣ فإنه كان دستوراً نموذجياً وضع على أحدث المبادئ الدستورية ، وقد وقع به مسخ بعد ذلك في عهد توفيق نسيم ؛ ولكن الذى لا جدال فيه أن أثر المحامين كان واضحاً في ما تضمنه من اكتساب الشعب لحقوق لم تكن له ومن ضمان للحريات .

على أن إعلان الدستور لم يوقف الثورة بل استمرت كما استمرت حوادث الاغتيالات والاعتداءات . وألف ثروت باشا الوزارة ، وهو صاحب الفضل في إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وضبطت مؤامرة لقتله اتهم فيها بعض الشبان وقدموا

— ٩٣ —

لمحكمة العسكرية البريطانية ، ثم تعددت حوادث الاغتيال حتى احتجت عليها الحكومة البريطانية .

وفي ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢ قبض على أعضاء الوفد المصرى ومنهم من المحامين ويصا واصف بك ومرقس خنا بك .

وشكلت لمحاكمتهم محكمة عسكرية ، وأنكر المتهمون الكرام على المحكمة اختصاصها ورفضوا الرد على أسئلتها .
كما رفضوا الدفاع عن أنفسهم .

وقضى بإعدامهم ... وهتفوا بحياة مصر وهم يسمعون حكم الإعدام .

ثم اعتقلت السلطة العسكرية بعد ذلك أعضاء الوفد الآخرين ومنهم من المحامين محمد نجيب الغرابي .

وفد لوزان :

انعقد مؤتمر لوزان للنظر في شؤون الشرق ، واتفق على إيفاد وفد خاص بهذا المؤتمر مكون من ممثلين للوفد وممثلين للحزب الوطنى .

وكان منهم من المحامين الأساتذة : أحمد لطفى بك ، حافظ رمضان بك ، أحمد وجدى بك ، سلامة ميخائيل بك ، عبد الحليم البيلى ، حسين هلال بك ، وقدموا للمؤتمر مذكرات قانونية وسياسية لاشك أن قلم المحامين هو الذى أنشأها وكانت آية من آيات القوة الوطنية كما كانت آية من آيات البحث القانونى والسياسى .

وزارة نسيم باشا :

وتولت الحكم بعد ذلك وزارة نسيم باشا وتجددت حوادث الثورة من مظاهرات لاغتيالات .

- ٩٤ -

وقبض على أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطني .

وكان من المحامين الذين قبض عليهم :

الأساتذة محمد نجيب الغرابلي باشا ، راغب اسكندر ، عبد المقصود متولى ،
أحمد و فيق ، عبد القادر حمزة .

ثم سقطت وزارة توفيق نسيم .

وجاءت وزارة يحيى إبراهيم . وأفرج عن سعد زغلول وجميع المعتقلين .

ولكن نشأت في هذا الوقت قضية سميت قضية المؤامرة السياسية ، وكان
من المتهمين فيها محمد شافعي البنا (عليه رحمة الله) و خليل نظير (الزجال المشهور)
وسيد محمد .

وبالرغم مما ترفع به المحامون مفندين الأدلة الكاذبة للاتهام فقد قضى بإعدام
ثلاثة وسجن الباقين لمدد تتراوح بين أشغال شاقة مؤبدة وثلاث سنوات .

وقد ظهر في قضية ماهر والنقراشي (١٩٢٦) ان هذه المؤامرة التي قضى فيها
بالإعدام والأشغال الشاقة كانت ملفقة !

البرلمان الأول :

أجريت الانتخابات الأولى وظهر أن المواطنين في الأرياف والمدن لم ينسوا
للمحامين نصيبهم الوافر من الجهاد كما أنهم أدركوا أنه ليس كالمحامين المدافعين
عن الحق نواب يحملون شرف النيابة عن الأمة ويدافعون عن حقوقها في المحكمة
السياسية الكبرى - وهي البرلمان - فنجح عدد وافر من المحامين
نذكر منهم :

محمود بسيوني وحافظ عابدين وحسن عبد القادر وأحمد مصطفى ومحمد محمود
خليل وعبد الفتاح رجائي وإبراهيم مهنا وعلي عبد الرازق وعثمان محمد والشيخ محمد
عز العرب في الشيوخ .

- ٩٥ -

ومرقد حنا ومحمد أبو شادى وشفيق منصور وأحمد ماهر وعبد الحليم البيلى
وجعفر فخرى وعزیز أنطون ومصطفى الخادم وسلامه ميخائيل وأحمد سابق وحامد
الشواربى ومحمد يوسف ومحمد كامل مرتبى وعبد العظيم الهادى رسلان
وعبد المجيد نافع وحسين هلال ومحمد توفيق خليل وأحمد رمزى وعبد الرحمن
الرافعى ومحمد طاهر عبد اللطيف وويصا واصف وإبراهيم على نصير ومحمد شوقى
الخطيب ومحمد نجيب الغرابلى ويوسف الجندى وعبد الخالق عطية وأحمد
عصمت ومحمد مغازى البرقوقى ومصطفى النحاس وراغب اسكندر وعبد العظيم
الشقنقىرى ومحمد صبرى أبو علم وأحمد فهمى إبراهيم وعبد السلام فهمى جمعه
وإسماعيل حمزه وسعد الأنصارى ومحمد صدق وعلى نجيب ومحمد عبد اللطيف
سعودى وأحمد خشبه ومحمد حامد جوده وإبراهيم ممتاز ومحمد كامل حسن
الأسيوطى ومكرم عبید والشيخ عبد الرازق القاضى .

وظل المحامون يناولون دائماً الأغلبية فى البرلمان المصرى على تتابع الأيام .

نال الوفد فى الانتخابات أغلبية ساحقة . وتولى سعد زغلول رئاسة الحكومة .
وكان عليه أن يختار وزراءه . وكان التقليد إلى هذا الوقت سائداً على أن يكون
اختيار الوزراء من كبار موظفى الدولة ووكلاء الوزارات والمحافظين والمديرين
ومستشارى محكمة الاستئناف .

وكان على سعد زغلول وهو زعيم الحركة الشعبية أن يشرك الشعب فى حكم
نفسه فأراد أن يجمع بين قديم من التقاليد وجديد منها فاختار من الوزراء السابقين
محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا .

واختار من بين المجاهدين حسن حسيب باشا ومحمد فتح الله بركات باشا
وواصف غالى ثم اختار ثلاثة من المحامين — مرقد حنا باشا المحامى ونقيب
المحامين — ومصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الغرابلى افندى .

وولى الغرابلى افندى المحامى بطنطا .. وزارة العدل فكان فى ذلك تكريم
للمحامين واعتراف بفضلهم .

- ٩٦ -

تولى سعد زغلول الحكم وأصبحت البلاد كلها سعيدة أى تدين بمبدأ سعد سواء كان ذلك عن عقيدة أم عن اندماج لا شعورى فى الكتلة الفائزة المنتصرة أم زلنى إلى أصحاب السلطان — السلطان الشعبى والسلطان الحكومى .

ولكن بقيت مع ذلك قلة تعارض داخل البرلمان وعلى رأسها عبد الرحمن الرافعى المحامى ومحمد شوقى الخطيب المحامى وقلة تعارض خارج البرلمان وعلى رأسها جريدة السياسة ومحروها — نذكر منهم الدكتور محمد حسين هيكل — ومحمود عزمى المحاميين .

وكان للمعارضين فى البرلمان وقفات تذكر بالشكر والتقدير و عرفان الجليل ومواجهة الأغلبية الساحقة بشجاعة وقوة مع نبيل فى الهدف .

أما المعارضون فى جريدة السياسة فكانوا أشد حدة . وأكثر هجوماً حتى ضاق بهم سعد زغلول وهو الصحفي والمحامى والزعيم المدافع عن الحريات دفاعاً بعث به إلى المعتقل مرتين وبعث بزملائه إلى المنفى والاعتقال والسجن . وهو الزعيم الدستورى الذى عاش يدافع عن كفالة الحريات . فأرسل بجريدة السياسة إلى محكمة الجنايات لمحاكمة محرريها على آرائهم .

وكان عذره أن النقد شئ والافتراء شئ آخر . وأن النقد مباح لكن الشتم غير مباح .

وأنا وإن كنت طوال حياتى أدين بمبدأ سعد وعملت تحت لوائه واتصلت به شخصياً . ولا زلت أعتبره من أعظم الزعماء الذين ظهوروا فى العالم بشخصه وكفائته ومواهبه ، وبما قاد به أمته فى أحلك الظروف وأقساها . إلا إننى آخذ عليه أنه ذكر نفسه . ومجده وعظمته فضايقه أن يوجه إليه نقد . وضاق بهذا النقد فأخطأ بمحاكمة كتاب ومفكرين وسياسيين على آرائهم مهما كان فيها من شطط .

فإن سعد زغلول مهما كان عزيزاً . ومهما كان عظيماً فإن الحرية أعز وأعظم .

ووجدت السياسة من يدافع عنها . ومن يهاجم سعد زغلول في أوج مجده
وفي عنفوان قوته وسلطانه وكان على رأس هؤلاء الأساتذة محمد علي علوبة بك
وتوفيق دوس بك وابراهيم الهلباوى بك وكامل البندارى بك وقد قضى بالبراءة
من بعد .

وهذا انتصار المحامين الذين لم يخشوا يوماً موقفاً يخشى فيه من بطش
السلطان أو محاربة الأرزاق .

قضية مقتل السرदार :

قتل السرदार لى ستاك — وكان مقتله بعد فشل مفاوضات سعد زغلول
ورامسى ماكدونلد رئيس حزب العمال الذى كان قد ولى الوزارة لأول مرة في
تاريخ بريطانيا وتركزت اتجاهات متعددة في جهات متفرقة تهدف إلى هدف
واحد وهو إحداث حدث .

فالقصر يريد أن يتخلص من سعد زغلول ووزارته و برلمان الأمة وما يجرونه
على سلطانه من وبال التهوين والانتقاص . وكان فؤاد سليل عائلة تعتقد أن
مصر غنيمة غنمها جدهم محمد علي فلا يطيقون صبراً على مزاحمة الشعب لهم في
سلطانهم وسلطاتهم .

وكان سعد زغلول يمثل فعلاً إرادة الشعب تجاه القصر الحاكم .

وكان شخصياً يكره فؤاداً ويحتقره .

وكان الانجليز قد برموا برماً شديداً بسعد زغلول وهو يمثل السلطة الشعبية
في الحكم وهم يريدون حكماً يؤيد الاحتلال .

وكانت أمانى الانجليز أن يبسطوا بالحياة الدستورية ويعودوا إلى سابق
سلطانهم .

وكان رجال الوفد أيضاً — ومعهم الأمة — قد لحقهم خيبة أمل من جراء

— ٩٨ —

فشل مفاوضات سعد زغلول ورمزي ماكدونالد .

ووقعت حادثة قتل لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى .

واستطاع البوليس بمرشديه وجواسيسه وهم — للأسف — من شباب الثورة ومن كان لهم يد فى الاغتيالات السابقة أن يكشفوا سر مقتل لى ستاك وقدموا للمحاكمة الآتين :

عبد الفتاح عنایت المحامى الآن — وكان طالباً بمدرسة الحقوق .

وعبد الحميد عنایت الطالب بمدرسة المعلمين العليا .

وابراهيم موسى الخراط بالعنابر .

ومحمود راشد المهندس بالتنظيم .

وعلى ابراهيم محمد البراد بالعنابر .

راغب حسن النجار بمصلحة التليفونات .

الدكتور شفيق منصور المحامى .

محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف .

محمود صالح سائق سيارة .

ونظرت قضيتهم فى مارس سنة ١٩٢٥ . وصدر الحكم فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥

باعدام الجميع ما عدا محمود صالح السائق . ثم استبدل الحكم بالنسبة لعبد الفتاح عنایت بالأشغال الشاقة المؤبدة — وقد قضاها المسكين جميعها وخرج فى

سنة ١٩٤٤

وكان المحامون عنهم قد وصلوا إلى القمة فى مرافعاتهم وطنيةً وفناً وعلى

رأسهم أحمد لطفى وابراهيم الهلباوى .

- ٩٩ -

قضية ماهر والنقراشي :

كان من أثر قضية مقتل السردار وتنحية وزارة سعد زغلول عن الحكم واضطهاد الوفديين . والتنكيل بالشعب من القصر . ومن الانجليز ومن الحكومة التي قامت لتخدم الجهتين وتخدم البلاد في رأيها بتحطيم سعد زغلول وأعدائه !

كان من أثر ذلك أن وجهت التهمة إلى أقطاب من رجال الوفد هم أحمد ماهر ومحمود النقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم الببلي — ومعهم محمد فهمي على ومحمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله من العمال بتدبير حوادث القتل والاشترك فيها .

ولا ريب أن هؤلاء كانوا من المتزعمين الحركة الوطنية وحركة التأمير منذ حادثة الورداني — وهم من الذين أوفدوا في بعثات إلى أوروبا با قبيل الحرب العالمية الأولى وكانت أوروبا عندئذ فوارة فياضة بمحركات النهاست وبثورات المطالبة بالحرية . والسعى إلى نيل الحرية من أي طريق وبأية وسيلة . فلما عادوا إلى بلادهم عادوا ومعهم هذه الحماسة . وهذه الآراء .

غير أن البوليس السري وكان على رأسه ضباط من الانجليز لا ذمة لهم ولا ضمير . كانوا قد زيفوا الشهود والأدلة . ولذلك وجد المحامون مجالاً للدفاع والفتك بهذا التزيف .

ولعل هذه القضية من أروع ما عرض فيه المحامون فنونهم . وكان هؤلاء هم مرقص حنا باشا وأحمد لطفي بك ووهيب دوس بك ومصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد بك ومحمد يوسف بك وسلامة ميخائيل بك ونجيب الغرابلي باشا ومصطفى الشوربجي بك والأستاذ زهير صبري المحامي الثائر والأستاذ ابراهيم رياض وقضى فيها براءة الجميع ما عدا محمد فهمي على الذي قضى بإعدامه رحمه الله رحمة واسعة .

انقلاب صرفي باشا :

كان اتجاه الملك فؤاد واتجاه الانجليز يسير في طريق واحد وهو تحطيم الحياة الدستورية .

وكان هذا الاتجاه يجد نصراء له من زعماء مصريين بعضهم حسن النية كالمرحوم محمد محمود باشا الذي كان يعتقد أن حكم الوفد - حكم الرعاع - قد أشاع الفوضى في البلاد وأنه لا بد من « مستبد عادل » لينجو بالبلاد من الفوضى إلى النظام والتعمير والإصلاح . واستعمله المرعضان القصر والانجليز لمحاب القبط . ولكنه سرعان ما أدرك الحقيقة فتصادم مع الجبهتين وتنحى عن الحكم .

وقد حدثت في حكمه أحداث ومظاهرات . وكان للمحاميين نصيب الأسد في الدفاع عن الحريات .

وجاءت وزارة عدلى باشا تمهيداً للانتخابات . ثم جاءت وزارة النحاس باشا نتيجة لفوز الوفد في الانتخابات .

وفأوض النحاس باشا الانجليز وفشلت المفاوضات . وهنا عاودت الجبهتان المرعضان شهوتهما فسرعان ما أقيل النحاس باشا وقبل اسماعيل صدقي باشا الحكم . وقد كان صدقي باشا ميّيت النية فبطش بالدستور وخنق الحريات وأقام حكماً دكتاتورياً . وقابل الشعب هذا الحكم المطلق بمقاومة تعتبر مثلاً للمقاومة الشعبية .

وكان لا بد لهذا الاحتكاك من نتيجة حتمية وهي القضايا .

نشأت قضايا صحفية لما وقفت الصحف المصرية تقابل الدكتاتورية بأقلام من نار .

وحوكم الأستاذ الأديب الكبير عباس محمود العقاد .

وحوكم الأستاذ الصحفي الكبير محمد توفيق دياب .

- ١٠١ -

وحوكم الأستاذ الصحفي الكبير محمد التابعي .

كما حوكم الأساتذة أحمد شفيق وحسين شفيق ومحمود رمزي نظيم والأستاذ عبد الحلیم محمود علی (وهو الآن من كبار رجال الأعمال) وغيرهم عشرات .
وكان المحامون دائماً بجانبهم في التحقيقات وفي المحاكم .

وكان من هؤلاء المحامين الأساتذة مكرم عبيد ويوسف الجندي وصبري أبو علم وزهير صبري ومحمود غنام ومحمد صلاح الدين وحسن النحاس ورافع محمد رافع وعبد الحلیم رافع ، ومحمد شوكت التوني .

وظل هؤلاء المحامون يدافعون عن المتهمين طوال سنوات حكم صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا إلى وزارة نسيم باشا الأخيرة .

ثم نشأت قضايا عمال العنابر الأبطال وقضايا الطلبة .. طلبة الجامعة المصرية والجامعة الأزهرية .

وفي الأرياف كان المحامون في كل بلد يقفون بجانب المتهمين الثائرين على الحكم المطلق .

ثم قضية القنابل التي كان متهماً فيها الدكتور نجيب اسكندر وآخرين بأنهم تأمروا على القتل وإلقاء القنابل وكان بطل الجاسوسية فيها إبراهيم الفلاح . وفيها ظهرت طائفة من نوابغ المحامين غير من سبق ذكرهم أمثال الأستاذ لطفى جمعه ومحمد عرفه ومحمد أمين عامر .

وفي هذه القضية تصادم المحامون مع محكمة الجنايات برئاسة المرحوم محمد نور بك وانسحبوا فأحيلوا على التأديب وترافع عنهم المرحوم مرقس فهمى بك وكانت مرافعته ومذكراته مثلاً أعلا للأدب القضائي .

— ١٠٢ —

قضية القنابل الثانية :

ثم ظهرت قضية القنابل الثانية التي كان متهماً فيها عبد القادر بك مختار وآخرين بأنهم تأمروا على قتل بعض الشخصيات وإلقاء القنابل وتدمير المنشآت وترافع عنهم من ذكرنا وكذلك محمد على علوبة باشا .

الشروع في قتل صدقي باشا :

واتهم محمد طه أبو زيد بمحاولة قتل صدقي باشا ولكن المحامين لم يتخلوا عنه في حين تخلى عنه والده وتبرأ منه نفاقاً ورءاءً .

قضية الخطابات المزورة :

نشرت الصحف خطابات حكومية تدل على سوء الإدارة المصرية وارتابها الجرائم ، فاتهمت الحكومة صحيفة البلاغ وتحمل المسؤولية الأستاذ المرحوم عزيز ميرهم المحامي ومن كبار المجاهدين .

وترافع عنه المحامون الذين ذكرناهم . وكان يرأس المحكمة القاضي العظيم الذي كان مثلاً أعلواً للانسان ذى الخلق القويم محمود غالب باشا — وقضى فيها بالبراءة وحكم فيها على شاهد الإثبات بالعقوبة .

قضية نزاهة المسلم :

نسب إلى صدقي باشا وإبراهيم فهمي كريم وزير الأشغال أموراً تمس نزاهة الحكم لاتصالها بالمقاولين دانتارو وأحمد عبود باشا ونشرت السياسة والبلاغ وغيرها من الصحف هذه الاتهامات ورأت النيابة تقديم المرحومين حفي محمد ومحمد حسين هيكل للمحاكمة وترافع عنهما الهلباوى بك وعلوبة باشا وكامل البندارى . وكانت مرافعاتهم من القوة والشجاعة بحيث هزت رأى العام الذى لم يأبه بعد ذلك الحكم الغرامة الذى قضت به المحكمة .

- ١٠٣ -

قضايا أخرى :

منها قضايا الطلبة ثورة ١٩٣٥ . وقد وقف المحامون جميعاً من مختلف الأحزاب يدافعون عن الطلبة دفاعاً حاراً مجيداً .

وانتهى الأمر بعقد معاهدة ١٩٣٦ وتولى الوفد برئاسة النحاس (باشا) الحكم وسار فترة سيرة طيبة ثم بدأت روحٌ فاشية تسرى في الوفد وثار الطلبة وثار الشعب .. وقبض على كثيرين فوجدوا المحامين بجانبهم يدافعون عنهم .

ثم أقيل النحاس باشا وجاء عهد آخر . حكم فيه محمد محمود باشا وحسن صبرى وعلى ماهر وحسين سرى . . وثار الشعب ووقف المحامون بجانب الثوار في محاكمتهم .

الحرب العالمية الثانية :

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وازدحمت مصر بالجيوش من بلاد العالم المختلفة . ووقعت حوادث . واتهامات . ثم فرضت قوانين التمييز والتسعيرة وغيرها من القوانين التي رأى المشرع أنها لازمة للأمن . وشكلت المحاكم العسكرية في ظل الأحكام العسكرية .

وكثر الاتهامات . وزاد المتهمون . ووقف المحامون يدافعون عن التهم الباطلة والإجراءات التعسفية .

ثورة الجامعة :

يتميز الزمن بين ١٩٤٠ ، ١٩٥٢ بقيام ثورة فكرية في الجامعة المصرية التي سميت بعد ذلك جامعة فؤاد الأول ثم جامعة القاهرة وفي جامعة فاروق التي سميت جامعة الأسكندرية ثم جامعة ابراهيم التي سميت جامعة عين شمس .

وانقلبت الثورة الفكرية إلى ثورة محطة .

— ١٠٤ —

وقد برزت تيارات مختلفة في هذا الوقت فقويت جماعة الإخوان المسلمين واعتنق كثير من الشبان المبادئ الشيوعية . وتحزب آخرون لمختلف الأحزاب السياسية في مصر .

وكانت هذه الثورة التي تشكلت ألواناً وصوراً وتقطعت على الزمن حوادث متقاربة أو متباعدة تعبر عن كبت الحريات . وضيق الصدور بالاحتلال العسكري . وتبرم الشعب بويلات الحرب .

وسيق الطلاب والعمال وآخرون من طبقات الشعب المختلفة إلى السجون . وإلى ساحات المحاكم .

وتزاحم المحامون — بمختلف آراءهم وعقائدهم ومذاهبهم السياسية — على منصة الدفاع يرفعون أصواتهم بالحق . فيطلبون العدل ويثورون على الظلم .

ووقعت حوادث قتل هامة وخطيرة .

قتل حكمدار العاصمة .

قتل أمين عثمان باشا وزير المالية .

قتل ماهر

وقتل النقراشي

وشرع في قتل ابراهيم عبد الهادي .

وألقيت القنابل على الأمنيين .

واستنكر الناس هذه الجرائم . وكرهوا مرتكبيها .

ولكن هؤلاء القتالين وجدوا من المحامين نقرأ كريماً يتطوع للدفاع عنهم في الموقف النكد .

وقامت الثورة في ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ :

وحوكم أشخاص كان الشعب يكره بعضهم . ويختلف الناس في بعضهم .

— ١٠٥ —

ويؤازر بعضهم طبقات من الشعب ولكنهم جميعاً وجدوا من يدافع عنهم أمام
محاكم الشعب ومحاكم الثورة في الوقت الذي حسب الناس أن الثورة تضيق
بالدفاع عن هؤلاء . ولكن الثورة لم تضيق ذرعاً بالمحامين . ولا برمت بموقفهم

• انها صفحات مجد وفخار للمحاماة والمحامين •

وجب على أن أذكرها • وأثبتها في هذا الكتاب لعلها تجد من يخلدها في
كتاب خاص تسطر لها صفحاته الخلود والمجد •• ثم الشكر من أمة عارفة
باجمیل •

- ١٠٦ -

علم المحامي

إن المحامي بغير علم كساع إلى الهيجاء بغير سلاح .

إنه سلاحه الذي بغيره لا يعمل . ولا ينتج ولا يظفر ولا ينفع .

وهو السلاح الأول في الحياة اليوم .. وقبل اليوم . وسبحان « الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم » .

والعلم الذي يتطلبه فن المحاماة من المحامي علم واسع لا يقتصر على فرع واحد هو علم القانون وإنما يتعداه إلى فروع أخرى متعددة متنوعة منه .

وإنني لأتمثل الآن أفراداً عديدين من القضاة والمحامين كانوا في غزارة المحيط في علم القانون ثم فشلوا سواء في القضاء أو المحاماة ذلك لأنهم كانوا على علم بالقانون وليسوا على علم بالعلوم الأخرى التي تتصل بالحياة مع أن فن القضاء وفن المحاماة موضوعهما الحياة : أحداثها . وأشخاصها . وعلاقات الحوادث بالأشخاص ومعاملات الناس بعضهم ببعض .

والمعاملات تتصل بكل فروع الحياة . وتستلزم الإمام بأكثر عدد ممكن من العلوم .

ويخطيء من يظن أنه على عاتق الخبراء الفنيين يقع عبء إمداد القضاة والمحامين بالمعلومات اللازمة لكل قضية . هذا خطأ فاحش ويقع فيه كثير من أفذاذ المحامين والقضاة . لأن المحامي هو الذي يصور الدعوى فإن لم يكن يفهمها فهماً دقيقاً فإن تصويره يكون قاصراً ويكون تعبيره — أى دفاعه — عبثاً وهواً . والقاضي هو الذي يفصل بين زعمين أو بين حقين فإن لم يكن قد فهم موضوع الحقين كان حكمه أبتى . مشوهاً لا يمت للحقيقة بصلة أو نسب .

وقديماً قال عمر بن الخطاب من وصيته المشهورة للقضاة « الفهم... الفهم... » .

حضرت مرة قضية — في صدر شبابي — أمام محكمة الاستئناف . وكان موضوعها زراعة وتوريد قصب السكر . ولاحظت أن المحامي — خصمى —

— ١٠٧ —

وأعضاء هيئة المحكمة لا يعرفون جميعاً شيئاً عن القصب من حيث زراعته ولا توريده وحلا لشيطان شبابي أن يعبث — وأنا ربيب زراعة القصب — فقامت وألقيت محاضرة فنية . منمقة ، منطقية عن زراعة القصب وتوريده وصناعته وكانت مبنية على المغالطة .. وارتج على المحامي خصمى وارتبك وأخذ يقول جزافاً خليطاً من معلومات لا صلة لها بالموضوع وأدرك المستشارون أنني أقول حقاً وأن زميلي غير مدرك للموضوع .. فحكوا المصلحتي .. !

ولازلت نادماً على ما فعلت .. وإن كنت أفدت منها تجربة انتفعت منها طوال مدة عملي .. وذلك أنني لما وجدت قضايا التزوير كثيرة وافرة . كما وجدت أن القضاة يعتمدون على تقارير الخبراء . ووجدت أيضاً أن كثيرين من الخبراء لا يضيرهم أن ينحرفوا عن الحقيقة لقاء أى شيء : مقابل مال أو نتيجة مجاملة ! وكم ضاعت حقوق بسبب أحكام صدرت على أساس تقارير مثل هؤلاء المنحرفين أو الجاهلين المتعلمين !

عكفت أدرس كل ما كتب عن التزوير سواء باللغة العربية — كمؤلفات الأستاذ هواويني — أو باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية . وكنت أجتهد في حضور عمليات المضاهاة مع الأستاذ محمد على سعودى . وهو أشهر خبير خطوط ظهر في مصر — وإن كانت له أخطاء هو الآخر — وصرت أطبق ما تعلمته على تقارير الخبراء وكنت أناقشها ... وكثيراً ما انتصرت على هذه التقارير .

وولت مرة في قضية كان من أهم أركانها الفصل في حقيقة آثار مصرية قديمة . وقال عالم كبير إنها كنوز سليمان .. وقال عالم كبير آخر من أشهر علماء الآثار إنها لا تساوى قروشاً !

وحاولت أن أدرس علم الآثار !

ووجدت أنني غارق في بحر لجى لا ساحل له . ولما أعددت المراجع وجدت ألف كتاب باللغات الأجنبية وليس من كتاب باللغة العربية .

— ١٠٨ —

ومجزت فاقترضت على دراسة طريقة معرفة عصور الآثار . . وقد نجحت وطبقتها على موضوع القضية . . فإذا بكنوز سليمان عبارة عن فخار وشقف مما يوجد على سطح الأرض في كل قرية مصرية !

وقضى بالبراءة على أساس العلم القليل الذي تعلمته . . ولا زلت أذكر مناقشتي للعالم الكبير وكيف كنت أضيق عليه الخناق فيصرخ :
« وإيش عرفك بالآثار . . ده علم واسع عليك » .

ومن العجيب أنني حزت إعجاب المحكمة أكثر ما حازها العالم الكبير !
واضطرت في قضية سينائية إلى دراسة كل ما يتعلق بصناعة السينما .

وعرضت قضية بين مقالول كهرباء وشركة كهربائية كبيرة . وتقدمت أكثر من عشر تقارير من علماء الكهرباء . وقصدت إلى أحد أقاربي وكان أستاذ الكهرباء في كلية الهندسة . . وقلت له :

« علمني الكهرباء »

فضحك ضحكاً لا زلت أذكره إلى الآن ...

ورددت على ضحكه قائلاً :

« لست هازلاً . . فإنني تلميذ مخلص مطيع . . إعطني المبادئ » .

واخترت منه عشرين درساً في الكهرباء .

ثم عرضت عليه موضوع القضية وأخذت — على أساس المبادئ التي تعلمتها — أناقشه في كل صغيرة وكبيرة .

ثم وقفت بعدها أترافع وأناقش تقارير الخبراء مرجعاً مناقشتي إلى مصادر علمية .

- ١٠٩ -

ولا زلت أذكر أحد أساتذة الكهرباء وكان حاضراً جلسة المرافعة .. حين أمسك بذراعي وأنا خارج من غرفة الجلسة قائلاً « اللي كتب لك الكلام ده أستاذ بارع .. يا ترى دفعت كم؟ » .

واعتربت من هذه العبارة إنني نجحت ! وإن كانت القضية قد اتهمت صلحاً لعجز المحكمة عن فهمها !

واحتدمت مرة المناقشة بيني وبين أحد الخبراء المنتدبين — وكان موظفاً كبيراً جداً في وزارة الأشغال — حول موضوع خلط البنزين (بالسبرتو) وقد أكد للمحكمة أن هذا غير معروف علمياً . . . وعندئذ أبرزت له قوانين صدرت في بلجيكا وغيرها من بلدان أوروبا تنظم طريقة خلط البنزين بالكحول لإدارة الآلات !

وفي قضية قتل بالسّم اضطرت للسهر شهراً وأنا أقرأ عن السموم وعن الثعابين والعقارب . . . وانهيت إلى أن المجنى عليه قد توفي من لدغة ثعبان لأن السم في الدم لا في الأمعاء . . . وكان الأطباء الشرعيين مبهورين من معلوماتي .

وجاءني قاض عزيز علىّ يقول :

« أماى قضية تتعلق بأعضاء جسم المرأة . . . وقد تخبطت تقارير كبار أطباء أمراض النساء . . . فماذا أعمل ؟

« هل أستدعى طبيباً أجنبياً كبيراً له مؤلف عظيم في هذا الموضوع ؟ » .

ورددت عليه :

« بل ادرس علم أمراض النساء !

وضحك أيضاً . . . وانصرف . . . وبعد أيام رأيتَه قد اشترى عدداً من الكتب التي تبحث في هذا العلم وأخذ يستعمل التليفون يستفسر من زملائه الأطباء عن معنى كثير من الاصطلاحات الطبية .

- ١١٠ -

ثم أصدر حكماً كان موضع إعجاب المحامين من الطرفين !

وجاءني بعدها يقول :

« يارب لا تعرض عليّ قضية خاصة بالذرة أحسن تنصحنى بدراسة الذرة خصوصاً وأن إينشتين مات ! »

وصحبت مرة أحد الخبراء الكبار المشهورين في معاينة أرض زراعية كانت موضع خلاف بين شخصيتين كبيرتين وكان البنك العقاري طرفاً فيها . . وكان الخلاف على عدة فدادين ومنازل وحديقة وأخذ الخبير يطبق الحدود على الخريطة فإذا الحدود تغيرت معالمها والخرائط تغيرت . فلما عجز لم يبدى عجزه ولكنه أخذ يعالج الأمر بطريقة هندسية وأكثر من استعمال المصطلحات الهندسية الفنية . وسكت . ثم عدت إلى دارى وحصلت على بعض كتب في الهندسة المساحية وأخذت أدرسها . . وعدت السنين القهقرى وذاكرت النظريات الهندسية وحفظتها عن ظهر قلب . ثم اجتمعنا للمناقشة . . وأخذت أناقشه وأخطؤه . . . حتى اعترف بأن الطريقة الهندسية عقيمة ويجب إجراء المعاينة من جديد . . . وحضرنا المعاينة وقدم تقريراً خاطئاً . . . استطعت أن أخطئه أمام المحكمة واعتقد أن القضية لم تنتهى إلى الآن رغم مرور أكثر من خمس عشر سنة !

من هذا خرجت بنتيجة لا أعتقد أنها موضع مناقشة وهى أنه يجب على المحامى أن يدرس علوماً كثيرة :

علم القانون .

الأدب .

اللغات .

علم الاجتماع .

علم النفس .

— ١١١ —

علم الجنس .

علم الزراعة .

علم الاقتصاد والمحاسبة .

علم الطب الشرعي .

علوم الموسيقى . والسينما . والتصوير .

وغيرها مما يعترضه في حياته العملية كالمهندسة . هندسة المساحة والمباني والكهرباء والطيران والآثار . والخطوط . والتاريخ والجغرافية والاقتصاد .. الخ .

وليس معنى هذا أن يستحضر المحامي كتب هذه العلوم جميعها وينكب عليها يدرسها ويحفظها ! فهذا عبث . . ولا طائل تحته وإنما يعد نفسه . ويهين مجهوده لدراسة كل ما يتعلق بموضوع قضيته . ولا يعتمد على الخبراء ولا تقارير الفنيين فإنه عندئذ يكون كالآلة تعمل صماء من غير تفكير ولا تعبير .

ولكن هناك علوماً يجب أن يداوم المحامي درسها ، كالقانون . فإن ما تعلمه في الكلية — كما قلنا ونكرر القول — ليس إلا مبادئ عامة وعلى المحامي أن يتوسع بتخصيص أوقات معينة لقراءة كل مؤلف جديد في كل فرع جديد من فروع القانون سواء باللغة العربية في مصر أو البلاد العربية أو في البلاد الأوربية والأمريكية .

ثم يغتنم فرصة كل قضية فيدرس ما يتعلق بها من القانون دراسة وافية تشمل كل ما كتب عنها من جديد أو قديم . . . وإني أؤكد له أنه سيجد دائماً جديداً . وأن أفقه سيتسع . وأنه بعد مضي سنوات سيكون مستعداً لتعرف كل موضوع في كل مرجع .

ويوسفني أن أقرر أنه لا غنى للمحامي — ولا القاضي بالمؤلفات العربية في

— ١١٢ —

القانون عن المؤلفات الأجنبية . . فإن المؤلفات القانونية العربية أغلبها رسائل دكتوراه أو مذكرات وضعت للطلاب . وليست موسوعات تحصى كل كبيرة وصغيرة .

ومما يؤسف له أن الاعتماد على هذه المراجع العربية قد هبط بمستوى مذكرات المحامين . وأسباب الأحكام .

ولعل مرد ذلك إلى ضعف الأجيال الأخيرة في اللغتين الفرنسية والانجليزية .

وإنه من نافلة القول أن نقرر أن من أهم ما يعين المحامي — أو القاضي — هو إتقان هاتين اللغتين .

إن السكليات بدراستها الحالية تفقد الطالب ما تعلمه منهما في المدارس الثانوية . وعلى طالب الحقوق أن يداوم الدرس والقراءة في هاتين اللغتين طوال مدة دراسته — ولا ينفك بعد تخرجه يداوم الدراسة أيضاً وحسبه أن يتقنهما في عشر سنوات عند ما يكون لم يتجاوز السابعة والعشرين إذا فرضنا أنه التحق بالجامعة في سن السابعة عشر .

ولا زلت أذكر حين التحقنا بالجامعة المصرية في أول افتتاحها في سنة ١٩٢٥ وكيف أقيمت علينا المحاضرات باللغة الفرنسية حتى أنه كانت تلقى علينا محاضرات عن أصل اشتقاق اللغة العربية .. باللغة الفرنسية وكان يلقبها — الأستاذ الإيطالي كازانوفا — ولا زلت أذكر كيف أضربنا . وصرخنا وضربنا الأرض بأرجلنا .. ثم يأسنا وانصرف كل منا إلى مدرس فرنسي وآخر انجليزي . وكانت النتيجة في آخر العام أن الطلبة الذين درسوا اللغة الفرنسية سنتين في التعليم الثانوي قد تفوقوا على خريجي مدارس الفرير والجزويت !

ولا زلت أيضاً أذكر بالاحترام والتقدير أحد كبار رجال القضاء الوطني عندما عين قاضياً بالمحاكم المختلطة كيف حمل كراريسه وكتبته إلى مدرسة برلنيس . وبدأ يدرس كطالب صغير .

- ١١٣ -

أيها الطالب الحقوقي :

إن إجازة الليسانس التي ستحملها لا توازي قروشاً بغير إتقان لغة أجنبية على الأقل !

فحاول أن تجعلها تساوى الكثير وادرس الفرنسية والإنجليزية ..

وأنت أيها المحامي :

لم يفت الوقت إبدأ كطالب صغير وادرس اللغات من جديد . واعتصم بقوة الإرادة والصبر .

إن سعد زغلول تعلم الفرنسية وهو في الأربعين . ودرس الألمانية وهو في الخمسين ودرس الإنجليزية وهو في الستين .

وعباس العقاد الكاتب العظيم درس الإنجليزية وحده ودرس الفرنسية وهو في الأربعين ..

وطه حسين درس الفرنسية بعد أن نال إجازة الدكتوراه من الجامعة المصرية . وزكى مبارك الأديب المعروف — رحمه الله — درس الفرنسية ... في مدرسة بجوار الأزهر ..

ولي قريب درس الفرنسية في الحقل ... ثم التحق وهو في الثلاثين بمدرسة الحقوق الفرنسية ونال إجازتها وانتقل من الحقل إلى سكرتيرية الحقوق .

منذ عام واحد نصحت محامياً شاباً أن يدرس الفرنسية في مدرسة اللبسيه الليلية فداوم على ذلك بضعة أشهر ثم تقدم لامتحان وزارة الخارجية وفاز نتيجة دراسته أشهر ! و بدأ مستقبه الذي أرجو أن يكون باهراً ..

* * *

أما علم الاجتماع Sociologie فهو علم المجتمع الذي يعيش فيه المحامي . ويتفاعل معه و يتفاعل بأحاسيسه ويدافع عن حوادثه وأفراده . ولعله من نافلة القول أن نقرر أن دراسة هذا العلم توجد رابطة بين المحامي وبين المجتمع وأن

— ١١٤ —

إهمال دراسته تجعل الرابطة بينهما مقطوعة وكأنه يعيش غريباً عنه اللهم إلا ما يربطه به من سبب العيش فيه ونتيجة للغرائز والفترة .

الأدب :

إن الأدب هو أسنى مراتب التفكير والإحساس والشعور والخيال ثم التعبير عن هذا كله تعبيراً صحيحاً . سليماً . مقبولاً . سائغاً . مطرباً . معجباً . ولما كان الإنسان عبارة عن تفكير وإحساس وخيال ثم تعبير . ولا يحسب أحد أن الأدب عبارة عن كلمات وسطور وكتب تقرأ . وتحفظ وتكرر .

إنما الأدب تفكير وتصور . وإحساس وشعور . وخيال وانفعال قبل أن يكون لغة تقرأ أو ينطق بها اللسان . فأنت إذا قرأت قصة لكاتب كبير . أو قرأت قصيدة لشاعر مبدع . لا تحس فقط بالمتعة واللذة الروحية وإنما تنفعل بها فتفكر فيها . وتفكر فيما عسى أن تداعى به خواطرك .

دخلت مرة على أمير الشعراء أحمد شوقي في كرمة ابن هانيء فوجدت بيده صحيفة مصرية إقليمية . فضحكت وقلت له « أضيع أمير الشعراء وقته الثمين الذي يوزن بأعلا النفائس في قراءة مثل هذه الصحيفة ؟ » .

فنظر إلى بعينه الرجراجتين وقال بصوته الخفيف الهامس :

« لقد تعودت أن أستفيد مما أقرأ إن لم يكن بما تضمنه فعلى الأقل بما يثيره من تداعى خواطرى وخيالى » .

وإنها لحكمة حقاً . خالدة يقيناً . إذ أن من أهم ما يفيد العقل من القراءة غير الانتفاع بالمعلومات التي توسع مداركه ومعارفه هو ما يثيره فيه من تفكير . وإحساس . وما يتداعى بها من آراء وأفكار .

فالأدب صور من الحياة . والحياة واسعة على عينيك . مترامية على أذنيك .

- ١١٥ -

فيها خفاء عن أحاسيسك وشعورك . فهذه الصورة التي يسطرها غيرك تعطي لك عيوناً أكثر . وآذاناً أوفر وتكشف لك عما استسر عليك من أحداث وانفعالات وأحاسيس . . وتقدم لك بلداناً لم ترها . وأشخاصاً لم تقابلهم . وأحاديث لم تسمع بها من قبل .

والأدب بعد ذلك كله . بعد هذا النفع الجزيل . وهذه الذات والمتع الروحانية يمدك بمحصول وافر من العبارات والألفاظ التي تتطابق ومقتضى الحال . إن أى إنسان يستطيع أن يتحدث عن المرأة العاهرة بأنها عاهرة . أو مومس ولكن واحداً فقط عبر عن هؤلاء أجمل وأرق تعبير حين قال أناتول فرانس «لسن متزوجات . ولسن عذارى» .

ومن اليسر على أى محام أن يذكر خصمه بأنه نصاب مخادع . محتمل يسعى لاغتتيال حقوق الناس .

ولكنه عسير عليه أن يقول مثلاً : « إن خصمى — أرشده الله — قد ملك عليه حب المال كل سبيل فسلك إليه أى سبيل ! » .

إن جمال التعبير هو الذى يميز بين قائل وبين قائل . ويعلى من قدر متكلم . وينيل الخطيب بغيته إذ يملك لا الآذان فقط وإنما قلوب السامعين ويأسر ألبابهم ويسيطر على نفوسهم .

أما التعبير العادى أو سوء التعبير . . فهو الذى يقذف بالأحجار والشتائم والسخط على كثير من الخطباء والمتكلمين والكاتبين ، ولعل أشمل وأجمع وصف لما نحاول أن نشرحه هو التعبير القديم القائل :
« إن من البيان لسحراً » .

أى أن بعض ما نتحدث به شفتان ويلقيه لسان ليفعل فى السامع فعل السحر فهو يسكره وينتشى منه . ويجعله يغيب عن عالم إلى عالم آخر من المتعة واللذة والزاحة .

- ١١٦ -

وليس هناك إنسان أكثر من المحامي حاجة إلى سحر التعبير . وعفته .
ومهذبه . مع أداء المعنى الكامل . فإنه بالتعبير الجميل الساحر يأسر القاضي . ويقيد
أذنيه وقلبه وعقله قيد لسانه . وهو يؤثر في زميله المحامي . وفي خصمه . وفي موكله
وفي الجماهير ..

وإن أنسى لا أنسى ما سمعته من أحد أقرابي الذين أنفقوا أيامهم وأمواهم
في التقاضي إذ قال « والله إن صوت المحامي في أذني أحب إليّ من نغمات العود
والسكان » !

وإن إدمان قراءة الأدب وتحصيل المحامي لوافر من الكلمات والعبارات
لا تؤثر فقط في سامعيه وتقر به من النجاح وإنما تمنع عنه شر التردد . والفاأفة .
والثأثة . وتطبيع الجمل انتظاراً لكلمة يعبر عنها أو عبارة تؤدي المعنى . وهذا
ما يحدث غالباً بين المحامين الذين سلبوا ميزة الطلاقة وذلاقة اللسان .

قد يكون المحامي يبغى معنى فتقلب الكلمة التي بحث وراء غيرها فلم تسعفه
فنطقها للحاجة أو انفلتت منه .. قد تقلب المعنى وتغم عليه الأمر .

وإن المحامي المتمكن من أدب الكلام يشعر باعتزاز ووثوق . تجده منطلقاً
هادئاً . أما العبيّ المحصور فإن أعصابه تتأثر دائماً بعجزه عن التعبير فهو يثور
ويسرع به الغضب . ويضطر إلى التكرار حتى يملّ . كما يضطر رغماً عنه إلى
استعمال يديه رافعاً وخافضاً ومطوّحاً شمالاً ويميناً . وإلى استعمال عينيه وحاجبيه .
وقسمات وجهه وفمه .. بل إلى استعمال جسده مائلاً معوجاً متقدماً .. متأخراً ..
ذلك لأن ما نغى أعماقه يود أن ينطلق لكن آلة التعبير عاجزة معطلة !

تحذير لا يبر منه :

أظنني في حاجة إلى التنبيه والتحذير من الخلط بين محاولة التقعر في أسلوب
المرافعة وبين النثر الفني الرائق السلس... إن الأول صنعة جافية عن الذوق . أما الثاني

- ١١٧ -

ففن وطبع وصناعة . وهو الذي قيل فيه إنه « كلام يدخل الآذان بلا استئذان »
يجد فيه السمع والفؤاد راحة .

أما محاولة الإلقاء بشكل تمثيلي وبألفاظ عربية فصحية فليس من الأدب في
شيء ولكنه تقعر وتنطع ينفر السامعين ويشرد بالآذان والأذهان بعيداً عن
الهدف المقصود .

وأعرف محامين يتكلمون باللغة العربية الفصحى ثم يأتون إلى غرفة المحامين
فيعيدون المرافعة على أسماعنا — وذلك دليل الإعجاب بأنفسهم . والغرور بما
يصنعون — ولو علموا أنهم سخرية السامعين سواء في الجلسة أم في غرفة المحامين
لكفوا أنفسهم شر السخرية .

إن مجازاة الطبع ، وترك الطبيعة على سجيتها خير من الافتعال والاصطناع .
ولقد يترافع المحامي باللغة العامية في بعض الأحيان ولكنه يكون فناً وساحراً .
وخير المرافعات هي التي لا يحاول المحامي فيها أن يلتزم العامية إطلاقاً ولا
الفصحى إطلاقاً ولكنه على طبيعته وسجيته يوائم بين المعنى والعبارة ، فإن كانت
العبارة تؤدي المعنى أداءً موسيقياً لطيفاً وهي عامية فلا بأس من استعمالها وإن كانت
الفصحى تؤديه فأكرم وأكرم .

وههم سائق :

أتى ربح من الزمن كان الأدب والتبريز فيه من مفاخر المحامي . وكان
القاضي الأديب موضع التقدير والإعجاب .

ثم جاء وقت أصبح فيه المحامي يُعبّر بأنه أديب وإذا أريد أن ينتقص
من قدر القاضي نسب إليه أنه أديب ! ولعل سبب تغير نظرة أهل العصر الأخير
إلى الأديب هو :

أولاً — انصراف بعض المحامين إلى الصحافة أو الأدب كفن آخر يرتزق

— ١١٨ —

منه فأصبح لا هو محامى ولا هو أديب . ومن هذا الفشل شاع سوء الظن بالمحامى الأديب .

ثانياً — لأن بعض القضاة كانوا يتقعون في أسلوبهم بشكل جعلهم هدفًا لتندر القارئين بأدبهم ومن هنا بدأ انتقاص أقدار القضاة الأدباء .

ثالثاً — لأن الجهل قد فشا وأصبحت العناية بالأسلوب والأدب عيباً إذ أقبل القراء على الصحف والمجلات الأسبوعية والكتب الرخيصة التي تثير الغرائز الجنسية وما أظننى أقول مجباً إذا قررت أن الجيل الحاضر بأكمله وهم دون ثلاثين لا يعرفون مؤلفات العقاد وطه حسين والملازنى ومحمد السباعى والشاعر شكرى والمنفلوطى والزيات وإبراهيم هلال والبشرى وأدهم وأحمد أمين ومصطفى عبدالرازق ولطفى السيد ولطفى جمعة وغيرهم من القدامى ولا يعرفون من شعر شوقى وحافظ إلا ما حفظوه فى المدارس أو ما تغنيه أم كلثوم ! ..

بل إننى أقرر — والأسف ملء جوانحى — أنهم يسخرون من أسلوب طه حسين والعقاد . حتى لأحسب أن جيلنا أصبح غريباً عن هذا الجيل مع أننا لازلنا فى منتصف العمر . إذ كيف أوفق بين إعجابى الذى لا حد له بأسلوب العقاد وطه حسين والملازنى وبين استنكار هؤلاء له ؟ !

أما أعلام الأدب القديم .. الجاحظ وابن المقفع والشريف الرضى وغيرهم من الكتاب . والمتنبى والبحتري وابن الرومى والمعرى .. الخ إلى آخر هؤلاء الشعراء الخالدين . فهؤلاء أسماؤهم عبارة عن نكت ! وألغاز ومعميات ! بالنسبة للجيل الحديث .

رحم الله زماناً كان يحبس الواحد منا نفسه لى يحفظ ديوان شعر بأكمله !

بل رحم الله أياماً تملكنا العار لأن زملاءنا ورفاقنا من طلاب الأزهر كانوا يحفظون ألفية ابن مالك فحفظناها لكيلا نكون أقل منهم مرتبة فى العلم !

على المحامى أن يقرأ من الأدب العالمى . . الأدب العربى والأدب المصرى

— ١١٩ —

الحديث وأدب الشام سوريا ولبنان والعراق وشمال أفريقيا . والأدب الأوربي والأدب الهندي والروسي والإيراني .

يقرأ دائماً المجلات الراقية بالفرنسية والانجليزية — سواء كانت انجليزية أو أمريكية — وإن استطاع أن يقرأ بلغات أخرى ليقراً . . إنه سيجد عسراً بادىء الأمر ولكنه سيجد لذة ومتعة لا تعادلها لذات الجسد ومتعة الغرائز .

ليقرأ وليعلم أنه يدخر فإذا انطلق مترافعاً واثته العبارات . وتدافعت الألفاظ والجل . وانساب الكلام كالنهر المتدفق . أو كالينبوع المنبثق .

وإن أراد أن يكتب مذكرة وضعها في قالب جميل محبب إلى القارئ لا مملول ولا مرذول .

وليعلم أن الحق في حاجة دائمة لأن يقدم في إطار جميل وأن يزوّق بثوب نظيف رائق يسر الناظرين . وأن أى حق مهما كان واضحاً إن تقدم صاحبه في ثوب خلق أو في إطار حقير كان ذلك ادعى للنفور منه . وقد ينتهي به الأمر إلى الضياع . فإن الذين يقضون في الحقوق بشرّ يتأثرون بالجمال وينفرون من القبح . ويستطيّبون العذوبة . ويبعضون الجفوة والخشونة .

وأحسب أن كثيراً من القراء . . من المحامين سيقولون هروباً من المشقة التي أذعهم إليها . وتسلاً بعيداً عن نطاق الإخلاص الذي أناشدهم التعاق به . . سيقولون هذا كلام خيالي غير عملي . . على الأقل « أين الوقت ؟ » الذي يتسع للقضايا والمكتب والحكمة ؟!

نعم إن الوقت متوفر . . والاعتراض مرفوض .

وحسب المحامي أن يجرب أن ينظم وقته فلا يضيعه في الحكمة تسكعاً ولا في المكتب ثرثرة مع الزبائن ولا في المقاهي تسلية رخيصة . ويجدد مواعيد مقابلاته . ثم يمتنع عن اللهو ستة أيام في الأسبوع . ويجانب المقاهي . . وبعد ذلك ليقل لى هل هناك وقت أم لا ؟!

- ١٢٠ -

العلوم الأخرى :

قلنا إن المحامي في حاجة إلى دراسة كل ما يعترضه في عمله متصلاً بأي علم من العلوم . وقلنا إن هناك علوماً يجب أن يدرسها سواء كانت قد اعترضته أم لا . كالقانون والأدب وعلم الاجتماع . ونزيد الآن الطب الشرعي .

الطب السَّرعي :

ومن تحصيل الحاصل أن ندلل على أهمية هذا العلم في القضايا الجنائية .
ويكفي للتدليل على ذلك أن نقرر أنه قد يتوقف مصير روح إنسانية على حقيقة طبية معينة .

فمثلاً .. كان الجنى عليه قد وجد قتيلاً في زراعة أحد الأعيان . وكان بينهما خصومات . . وتألبت الأدلة على المتهم . . الخسومة ثابتة . الدافع على ارتكاب الجريمة موجود . الجثة في حقله . وجد مع الجثة قطعة من ثوب المتهم . ووجد ثوب المتهم ممزقاً تمزيقاً يوائم المزقة التي وجدت بجانب الجثة .
وكانت القضية مغلقة . . . ووالد المتهم يبكي ويؤكد أنه بريء .

وقرأ المحامي المعاينة . وتقرير الطب الشرعي فوقعت عينه ووجدانه وعقله على ظاهرة غريبة . . . لم يكن بمكان الجثة أثر دماء مع أنه مصاب بأعيرة نارية مزقت أحشاءه وجرح طويل نافذ من سكين منزوعة . . . فأين ذهب الدماء ؟

قد يكون التزيف فعلاً داخلياً أي داخل الجثة . ولكن الطب الشرعي لم يثبت وجود هذه الدماء . وكتب الطب الشرعي تقول إن جروح الأعيرة النارية والسكين المنزوعة يكون تزيفها خارجياً . . .

كما أن المحامي قد وجد أنه ليس في مكان الجثة أثر لحركات الجنى عليه وهو ينزع النزاع الأخير . والمعروف طبيياً أن القتل قد يحفر حفرة بيديه إذا لم تكن الإصابة في القلب أو المخ .

- ١٢١ -

وكتّم المحامى ملاحظاته ثم أوحى له ما ثار في نفسه من شك شكاً آخر في الثوب وما تمزق منه . وطلب من المحكمة « يوم المحاكمة » الحرز الذى يحتفظ فيه بالثوب والقطعة المطابقة . . .

وفي سخرية سمحت المحكمة بفض الحرز . . . فوجد عجباً : وجد أن التمزيق مستوى الأطراف فهو مقصود بمقص أو مقطوع بموس حلاقة . . . والمفروض أن المزقة قد انتزعها القتل جذباً من ثوب المتهم بعد إصابته فلا بد أن تكون غير متساوية الأطراف . . .

وتقدم المحامى بهذا الدفاع الذى أفاده به علم الطب الشرعى ودراسته له . . . وبرىء المتهم البرىء !

والأمثلة على ذلك لا حصر لها . وكلها تفيد أن التعمق في دراسة الطب الشرعى من خير الوسائل التى يتذرع بها المحامى في دفاعه . والقاضى في أحكامه .
ومما يذكر أن كتب الطب الشرعى المنشورة باللغة العربية لا تزال تسرد المبادئ التى سردت منذ خمسين سنة بينا استطاعوا في أمريكا التوصل إلى معرفة الجناة من أثر إطار السيارة إذ عرفوا عمر وماركة السيارة وموديلها . . . ثم أصحابها . . . !

علم النفس :

علم النفس علم قديم حديث . فقد عرفه الأقدمون أمثال أفلاطون وأرسطو . وكان نوعاً من الفلسفة التى كانت تشمل علوماً كثيرة في العصور القديمة والوسطى ومنها علم الفلك وعلم الطبيعة والكيمياء . هذه العلوم التى انفصلت عن الفلسفة (الأم) فيما بين القرنين السادس والسابع عشر وظل علم النفس متعلقاً بأمه الفاسفة حتى القرن التاسع عشر .

— ١٢٢ —

وقد تعرض فلاسفة العرب لعلم النفس أمثال ابن سينا وابن رشد والفارابي وابن القيم الجوزية ولكن بصور فلسفية .

وإنما يرجع الفضل في كشفه كعلم مستقل إلى العلماء الألمان الذين كانوا يتفقهون ويتعمقون في علوم التشريح والأحياء أمثال هنريك ريبير وجوستاف تيودور فينخنر وهرمان فون هيلمهولتز وإدوارد هيرنج . ولذلك صح ما يقال إنه « حيث انتهى علماء التشريح بدأ علماء النفس » .

وبالتحديد ولد علم النفس كعلم مستقل بين سنتي ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ ومن وقتها أصبح هذا العلم أخطر العلوم اتصالاً بالإنسان فالطب وعلم التشريح والكيمياء تتعلق بماديات الجنس وعلم النفس يتعلق بالعواطف والوجدانات والسلوك والأخلاق . . . بالنفس والوجدان والشعور والإحساس .

وأنشئت له كراسي الأستاذية بالجامعات . وصنفت فيه الكتب وضرب فيه بسهولة غاية في الإبداع والابتداع . ومنحت فيه الإجازات الدراسية العالية . ثم انشق عنه علم الإجرام بعد أن كان أبحاثاً وآراء ومبادئ لا تخضع لموازن علمية دقيقة .

ثم أصبح علم النفس متنوع الآفاق في الناحية العاطفية والناحية الجنسية . وفي علم الاجتماع . وأخيراً في الحياة اليومية . ثم أصبح ركناً أساسياً من أركان القضاء من حيث المتهم والشاهد والقاضي والمحامي ووكيل النيابة والمحقق والمترافع ورجل البوليس ورجال السجون .

وأصبح علم النفس في جلسة المحاكمة من أهم ما يدرس ويدرس ويبحث ويلقن . . . (ومع ذلك فإن علم النفس هذا لا يزال واقفاً عند الأبواب الخارجية لدور المحاكم في مصر . لا يدرسه المحامون ولا القضاة ولا وكلاء النيابة . . . ولا تطبقه الأحكام ، ولا تستسيغ سماعه الاذان سواء بالنسبة للمتهم أو بالنسبة للشاهد !) .

— ١٢٣ —

وأذكر أنني درست علم النفس في كلية الآداب عند إنشائها على يد أستاذ جليل من جامعة السربون — مسميولالاند — وأغرمت به وظلت أقرأ فيه وعنه إلى وقتنا هذا... وبدأت أدرس علم الإجرام Criminologie بتوسع مع زميلي وصديقي الدكتور العالم السعيد مصطفى السعيد سنة ١٩٣٠ عندما كنا زميلين في النيابة العمومية .

ومع ذلك لم أستطع أن أجعل له أثراً إلا في مكنتي أما في المحكمة فلم يسمح لي القضاء إلا نادراً أن أتحدث عنه أو أفيد منه .

وأذكر أنني كنت أترافع أمام محكمة الجنايات سنة ١٩٣٢ في قضية جنائية عاطفية وبدأت أتحدث عن نظريات علم النفس التي تخضع لها القضية وإذا برئيس الجلسة وكان رجلاً مؤدباً لبقاً يبتسم ابتسامة الهزء والسخرية ويقول : « خيلنا في موضوع القضية يا أستاذ » ! ولم أستطع — من باب الحياء — أن أقول له إن هذا هو موضوع القضية ! وحاولت جاهداً أن أحاور وأراوغ لكني أسمع المستشارين ولكنهم اعتبروا أنني أتهرب من موضوع القضية . واني أتفلسف .

وأذكر مرة أخرى أنني وكلت عن متهم موظف ببني سويف شرع في قتل شخص لا تربطه به رابطة ولا سابق معرفة ومن ثم ولا سابق ضغينة وقد سيطر على المحكمة رأى بأن الدافع أسباب نسوية فإن زوجة المجني عليه كانت جميلة وكان المجني عليه والمتهم جارئين .

وحاولت أن أطبق علم النفس . . . ففشلت فشلا كان مشار السخرية والضحك .

وبعد سنوات طلبت مني إحدى المجلات الأسبوعية أن التي إليها بصفحة عن جريمة ترافعت فيها فكشفت هذه القضية . وإذا بالأستاذ الجليل محمد فتحى المستشار السابق وأستاذ علم النفس بالدراسات العليا بالجامعات المصرية ينبرى متحدثاً عن هذه الجريمة في أربع مقالات في جريدة المصرى اليومية وكل مقالة منها شغلت صفحتين كاملتين .

— ١٢٤ —

وكانت القضية نموذجاً لعقدة أوديب . وقد نشرتها فى كتاب « فى موكب الخاطئين » الذى يظهر بعد هذا الكتاب .

وعند نشر هذه المقالات فقط أدركت أننى لم أخطئ ، وأنا أتراجع وأننى لم أكن لأستحق السخرية والزراية بدفاعى .

ثم أننى وقفت مرة فى مجلس النواب أطلب تعيين إخصائى نفسى فى كل سجن وكل إصلاحية للأحداث وإذا بأعضاء مجلس النواب — وكانت أرائى دائماً موضع تقديرهم واحترامهم — يضحجون من مبالغتى فيما طلبت وكان على رأسهم دكتور فى القانون ! ولو أن مدير السجن عندئذ جاملنى ووضع فى الميزانية درجة لطبيب نفسى فى سجن مصر .

إن المحامى والقاضى ووكيل النيابة فى حاجة إلى التعمق فى دراسة علم النفس بجميع فروعه . علم النفس التجريبي . والتحليلي . وعلم النفس الإجرامى . وعلم النفس الاجتماعى .

وإنى أقولها بصراحة أنه أولى بالمحامى الذى لا يعرف علم النفس أن يبحث له عن عمل آخر .

إن أول ما يتلقاه المحامى من صاحب الدعوى — جنائية كانت أو مدنية أو إدارية — وهو قادم إليه أشياء كثيرة فى رأسه وقلبه ونفسه وعلى لسانه . والوقوف على حقائق القضية يستدعى حتماً دراسة الموكل أولاً .

والمحامى مقصر فى حق نفسه وحق موكله وحق العدالة إن جعل من نفسه « صوت سيده » يأخذ ما يقوله الموكل ثم يودعه ملف الدعوى . فذلك أكبر الخطر .. يجب أولاً أن يعرف الحقيقة . وعندئذ إن كان موكله على باطل وجب أن يردّه بالنصيحة أو يوجهه الوجهة التى تفيده فليس أظلم من المحامى الذى يعين ظالماً على ظلمه فهو عندئذ تاجر يتاجر بمظالم الناس . هذا من الناحية المدنية أما من الناحية الجنائية فأمر آخر نتناوله فيما بعد .

وإن كان على حق وجب أن يعرف الحق كاملاً ليستعد لمعركة الحق والباطل إذ أن الباطل عادة يكون قد أعد سلاحه خير إعداد وقد يكون صاحب الدعوى عاجز التفكير . عاجز النطق . ولكن بعلم النفس وحده تستطيع أن تزيل مجزه . وقد يكون صاحب الدعوى مخدوعاً في حقه . وأغلب أصحاب الدعاوى يتوهمون أموراً تثبت في رؤوسهم على مر الأيام حقائق ويسيرون في ظلها مؤمنين بها . وبعلم النفس وحده تستطيع أن تعرف الحقيقة وتعرفه بالحقيقة .

أما صاحب الدعوى الجنائية فهو إما كاذب أو صادق — وفي أغلب الأحيان يكون كاذباً لأن الكذب سلاح من أسلحة الدفاع عن النفس والدفاع عن النفس غريزة من غرائز الإنسان . فهو معذور إن كذب خصوصاً وإن الكذب قد يبدأ بوهم يظل يتضخم حتى يصبح في رأى صاحبه حقيقة .

وإن كان كاذباً وهو مجترىء مرتكب وجب أن تصل إلى أسباب ارتكابه ودفن دانه فقد تصل من هذا الطريق إلى إقناع القضاء بأنه ضحية تعالج بالرفق .

وإن كان صادقاً وجب أن تحارب من أجله حرباً لا هوادة فيها .

والمتهم بجرىمة يجب دائماً أن يجد من يقف بجواره .

وقد كنت في حياتى العملية أمتنع عن قبول المرافعة في القضايا التي يكون فيها المجرم واضح الجرم . ولكننى اكتشفت أخيراً بتجارىبى أن كل متهم بعد ارتكابه جريمته يكون ضحية هذا الجرم سواء بسواء كالجنى عليه . فإن تأنيب الضمير وعذاب السجن والقلق على المصير وانقطاعه عن الحرية وعن عائلته وأولاده كلها رزايا و بلايا . ومن كان في مثل هذا الموقف التكد وجب أن يقف بجواره المحامى لعله يستطيع أن يخفف من عقوبته . فإن لم يخفف فيكفيه أن كان لمدة ما موضع الاطمئنان والراحة من نفس المتهم . وحاله حال الشاعر الذى قال :

إن تكن منى تكن أحسن المنى ' وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

- ١٢٦ -

إن الأمل آخر ما يتعزى به البأس . فليكن المحامى هو هذا الأمل مع
البأس المتهم .

وعلم النفس مع القضاء أزم . فالقضاة بشر فيهم الذكى وفيهم قليل الذكاء .
وفيهم الغضوب . وفيهم الهادىء . وفيهم العصبي المزاج وفيهم الدموى المزاج .
وفيهم المتوتر الأعصاب وفيهم المتراخى الأعصاب وفيهم الذى يرى العقوبة انتقاماً
وفيهم الذى يراها زجراً وعظة وفيهم الذى يطبق القانون دون الرحمة . وفيهم من
ينزع إلى الرحمة رغم أنف القانون .

وحين يواجه المحامى قضائه يجب أن يعرف من أى لون هم .

كنت إذا حضرت جلسة من الجلسات المدنية أو الجنائية ويحرضنى زملائى
على طلب قضيتى أعتذر لهم إذ قد لا يكون لى سابقة معرفة بالقضاة وفى فترة
جلوسى أستطيع أن أدرك أى لون هم هؤلاء القضاة وعندئذ أوجه لهم الحديث
بما يجعل التفاهم طيباً وهادئاً ويجعلنى أقرب إليهم من ناحية الراحة إلى الاستماع إلى .

وسياتى بحث هذه العلوم وآثارها متتابعاً فى هذا الكتاب .

خلق المحامي

إن المحامي كإنسان يعيش في مجتمع راق . ويؤدي خدمة تسكاد تكون عامة . وله رسالة سامية في فن رفيع سام يجب أن يكون على خلق عظيم .

والخلق مبادئ متفق عليها . كأن يكون الإنسان صادقاً . مهذباً ودوداً لا يرتكب إثماً . وأن يكون واسع الصدر مؤثراً غير أناني . كريماً سخياً . . . إلى آخر ما اصطلاح عليه المجتمع من سجايا وشمائل .

وإنه لمن نافلة القول أن نسرّد الصفات الحميدة التي يجب أن يتحلى بها الإنسان فقد سبقني الكتب السموية وأحاديث الأنبياء وأمثالهم . كما سبقني الشعراء والكتاب والفلاسفة والعلماء .

ولكنني أريد أن أسرد صفاتاً يجب أن تبرز في حياة المحامي وأعتقد أنها بالإضافة إلى ألوان الأخلاق الأخرى كفيلة بتوقيفه في فنه وهي النبالة . والأمانة . والشجاعة . والانفعال الصادق .

شجاعة المحامي :

إذا كان الإنسان يتميز عن باقي الخلوقات بالعقل :

فإن الإنسان يتميز عن غيره من الناس بالعلم .

ويعتبر المتعلم عن غيره من المتعلمين بالثقافة .

فإذا تساوى مثقفان حكمت بينهما صفة هامة .. هي صفة الشجاعة .

وشجاعة الرأي أسمى ألوان الشجاعة . فإن الجندي الذي يحارب . والقائد الذي يقود المعركة قد تكون شجاعتهما اندفاع اليأس أو المضطر أو الذي لا اختيار له . ولكن الرجل المنفرد الذي يواجه العالم برأيه . والذي يقف بمبادئه وحده

— ١٢٨ —

في وجه شعب بأكمله . ويحابه الظالمين . والحاكمين القادرين المستبدين بظلمهم
ويحارب طغيانهم بقلمه أو لسانه . . .

إنه شجاع وليس يائساً ولا مضطراً .
وهو مختار لموقفه .

وشجاعته أساسها إيمانه بفكرته .

ويعرف أن نتيجتها التضحية .

ويدرك أن هدفها سعادة الآخرين .

ولقد حارب الأنبياء والرسل الأوهام والخرافات والضلالات . كما حاربوا
القوى المسلحة . والطغيان المسعور والحاكمين المستبدين . . . بالقول . . . وشجاعة
الرأى .

ويوم وقف موسى في وجه فرعون مصر . . . لم يكن يملك رمحاً ولا سيفاً .

ويوم أعلن عيسى بن مريم دعوته . . . واليهود والرومان يذبحون أتباعه .
ويتبعون خطاه للظفر به كان عاطل الكف من رمح ومن سيف .

ويوم وقف محمد يعلن قريشاً والعرب كافة بأن أصنامهم أحجار وأوهام .
وأنهم يعبدون ما لا ينفع ولا يضر وثار عليه قريش بالأذى وعلى أتباعه بالضرب
والتعذيب والإحراق . . . وقف يحاربهم سنوات طويلة بشجاعة رأيه .

كذلك كان حال قادة الرأى والفكر والفلسفة الذين ظلوا ينقلون خطوة
المدنية من ظلام الجهل إلى نور العلم واليقين . ومن ظلم الاستبداد إلى أفياء الحرية
والنعيم . . . كان سلاحهم شجاعة الرأى . والاستعداد للتضحية وبذل النفس . . .

وفي علم النفس الاجتماعى الحديث تعتبر من مقومات الشخصية صفة
شجاعة الرأى .

وليس أحوج لشجاعة الرأى من المحامى لأنه يكافح الظلم ويجهاد الطغيان

- ١٢٩ -

— طغيان الباطل — ويدافع عن حق . ويظهر عدلا . والحق والعدل دائماً مضطهدان منكران لأن الحياة صفتها عدل وظلم ...

ولقد كانت المحاماة — على مر التاريخ — من الفنون التي ناصر أصحابها الحرية : حزية الأفراد . وحرية الشعوب . وهم الذين قادوا الحركات الثورية .

وعندما يطالع القارئ الصفحات التي أثبتناها من تاريخ مصر الحديث يستطيع أن يدرك أثر المحامين في مكافحة الاستعمار البريطاني . ومناهضة طغيان عائلة محمد علي . وفي قيام ثورة ١٩١٩ وما تلاها من ثورات مستمرة حتى تسلم الجيش قيادة الثورة .

ويستطيع متابع صفحات التاريخ أن يدرك كيف كانت شجاعة المحامين في مهاجمة المستعمرين والحاكمين دون خوف . وبين جدران المحاكم كأصوات النواقيس دقت للجرية . فأسمعت الصم . وأيقظت النائم . وأوحت بالشجاعة للجبنة والمتردد لا في مصر وحدها ولكن في الشرق بأجمعه .

ويستطيع الذي يعن النظر فيما قلناه سابقاً في هذا الكتاب من أن شجاعة المحامين في محاكم صعيد مصر وريفها وشمالها مناصرين للفلاحين المستضعفين وصغار العمال البائسين قد ثبتت الشجاعة في نفوس هؤلاء الذين كانوا يضربون بالسياط بلا سبب . ويعتبرون ضريهم بالسياط شرفاً ! فتمردوا على جلادهم ورفعوا هاماتهم وفؤوسهم وبنادقهم وخناجرهم في وجوه الطاغين المستبدين .

إن شجاعة المحامين أيقظت أمماً . وأثارت شعوباً . وخلقت وعياً . وأنبئت أشجار الحرية بأسقة ثابتة ولم يصبها الزمن ولا المستبد إلا بالخدوش . والجروح التي لا تلبث أن تلتئم .

وشجاعة الرأي على مدى الأيام هي عنصر خلود وبقاء .

وليس أدل على ذلك من موقف إميل زولا في دفاعه عن الضابط دريفوس . لم يكن إميل زولا محامياً . ولكنه كان كاتباً عظيماً « من الخالدين » ومع ذلك

— ١٣٠ —

فقد اتخذ موقف الدفاع بشجاعة خلدهته أ كثر ما خلدهته كتبه وخلده فنه وأدبه .
ولو أنك اليوم سألت أحداً من المتقنين أن يذكر لك شيئاً عن زولا لبادر إلى
ذكر موقفه من قضية دريفوس ... ولعله لا يعرف سوى ذلك . فإن كان يعرف
فقد قدمه على كل أعماله وتأليفه الخالدة ...

* * *

وشجاعة المحامي ليست سهلة دائماً . بل إنها عسر ليس فيه يسر فقد يتعرض
لغضب القادرين وبطش الطغاة . فشجاعته في مواجهة الظالمين تستلزم منه خلقاً
قويًا . وإيماناً أكيداً وثيقاً . بل تستلزم منه شجاعة أمام نفسه . فقد يكون ضعيف
الجسد عليلًا . وقد يكون فقيرًا . وقد يكون ذا عيال .. وعليه أن يتسلح بالشجاعة
أمام نفسه . فإذا غلبها على خوفها وتقديرها للمصير . وأقنعها بحلاوة التضحية .
وعذوبة الفداء تقدم لمواجهة الباطل بسلاحه وشكته .

إن شجاعة المحامي ميدانها — بعد نفسه — أمام صاحب الدعوى فإن
عليه أن يواجهه بالحقيقة سافرة . وإن في هذا الأمر لمشقة — وإن حسب بعض
الناس أنه هين سهل .

فإنني أعرف محامياً كان يباشر قضايا لرجل ثرى . كبير النفوذ في المجتمع
والسياسة والاقتصاد . وكان هذا الثرى بخيلاً . كاذبًا . مخادعاً يهوى أكل حقوق
الناس باطلاً وظلمًا .

وكان المحامي — عندئذ — فقيراً في حاجة إلى ما ينال من مال الثرى
الكبير .. وكان بطبيعته شجاع الرأي فكان يرد تصرفات هذا الثرى إلى الحق
فإن مجل نصحه بالسخاء . وإن كذب صوّبه نحو الصدق . وإن خادع وخاتل
فتح له باب الأمانة . وإن حاول أكل الناس بالباطل بصّره بالحق وعواقب
الظلم ...

وضاق به الثرى . ونصحه وأفهمه مهمته وهي أن يضع تصرفاته في قالب
القانوني فقط .. فرد عليه المحامي قائلاً « أتعني أنك إن سرقت بررت لك السرقة

— ١٣١ —

وإن خنت حلت الخيانة أمانة . وإن ظلمت وضعت الظلم في إطار من الحق والعدل؟ .

« نعم هذا هو المطلوب من المحامي !

فأجابه

« أى أنك تريد أن تشتري ذمتي وديني وخلقى بمالك؟

« كل الناس يفعلون ذلك !

« ولسكنى لن أفعله . . إن قبلتني ملاكاً يطارد شياطين نفسك فأنا

ملاكك أما إن شئت أن تجعلني شيطانك القانوني .. فالله الغني !

« مع السلامة !

وكان هذا الحديث نهاية العلاقة بينهما .

وأعرف أن هذا المحامي قد لقي مشقة كبيرة في التضحية بمبلغ ضخم من المال يأتيه مقدراً في تواريخ مقدره .

ومع ذلك فإنني أعرف أنه لم يندم . بل إنه كان فرحان جدلان . . لقد كان سعيداً بانتصاره بشجاعته وخلقته على مال الثرى الكبير وإغرائه .

وأعرف محامياً شاباً وكله بعض الفقراء البائسين في قضية موضوعها اغتصاب الملك فؤاد لأراضٍ ومبانٍ موقوفة عليهم . مع انعدام الصلة بينهم وبين الملك فؤاد . وقد رفع المحامي الدعوى ووجه الاتهامات إلى الملك وإلى إدارة الخزانة الملكية سنوات رغم جميع التهديدات . وكافة الإجراءات المفهومة المعهودة .

ثم تابع دعواه ضد الملك الملك فاروق — وكان قد كبر سنًا وقدراً وشرح للوزارة مرات .. وكانت هذه القضية هي الحائل بينه وبين منصب الوزارة .. حتى جاءت الثورة وفاز المحامي بتضحيته .. وأعرف أنه لم يندم على أنه لم يصبح وزيراً ولم يأس على تضحيته . .

— ١٣٢ —

وأعرف محامياً كان عضواً في حزب سياسي . وكانت خصومته بين حزب به
وبين حزب آخر . واضطهد الحزب الذي هو في الحسب الحزب الآخر . وكان
المحامي يدافع عن المغلوبين على أمرهم . المضطهدين والمعذبين . والمسجونين منهم
وغضب رئيس حزب به واستدعاه مؤنباً قائلاً :

« ألا تعرف أنك عضو في حزب سياسي ؟

« أعرف

« أتعرف أنك عضو مرموق .. وأن حزبك يجاهد لتعيينك وزيراً ؟

« أعرف

« وهل تعرف أنك بتصرفاتك الحقاء تفقد مستقبلك وتعرقل مساعينا ؟

« أعرف

« وهل تعرف أنه من خرق الرأي أن تبرز تصرفات حزبك في صورة

الظلم أمام المحاكم ؟

« أعرف

« إذن ما دمت تعرف ذلك كله فلماذا تصنعه ؟ لقد حسبتك غير مدرك

لتصرفاتك ؟ !

« أعرفه وأصنعه عامداً لأنني أنصر حقاً على باطل . . ولأنني محام فنان

أعرف واجبي .. وهو أن أكفح الظلم أينما كان وأياً كان مصدره . فإن شئت

أن تقضى على محاولاتي فأمسك عن الضرب والإهانة والاعتقال ! »

وثار رئيس الحزب وصاح

« وأترك أمور البلاد الفوضى . ! ؟

« لا — بل تقدم الجاني إلى المحكمة !

« لكي يفلت من العقاب بمرافعات أمثالك ؟

— ١٣٣ —

« إنه القضاء !

« قضاء ضعيف !

« ألغِ المحاكم »

وأصر الرجال كل منهما على رأيه — وكانا صديقين — وكان المحامي يحب رئيس حزبه حباً جماً وقد جعله دائماً مثله الأعلى ، ولكنه تعرض لسخطه ولكراهيته ومقته وقد الأمل في الوزارة !

وأعرف مع ذلك أنه كان راضياً ، لم يأس ولم يندم .

شجاعة المحامي في المحكمة :

بعد شجاعة المحامي أمام نفسه . وأمام موكله . وبعد تقديره لكل ما يناله من تضحيات في سبيل أداء واجبه ، عليه أن يواجه المحكمة ، والمحكمة عبارة عن قاض أو ثلاث قضاة وثلاثة مستشارين أو خمسة .

والقضاة والمستشارون في جميع بلاد العالم — وبصرف النظر عن قدسية مناصبهم — هم بشر — فيهم المؤدب وفيهم قاسي اللفظ وفيهم الذكي وفيهم عكسه ، وفيهم التقى الورع وفيهم من تخف عنده تلك المقادير ، وفيهم الشجاع وفيهم من ينجو بحب السلامة عن مواطن الخوف والفرع .

وعلى المحامي أن يواجه هؤلاء بعقليتهم وطباعهم وأخلاقهم . يواجههم بعلمه ، ومرانه ، وفنه ، ومرونته . . وأيضاً بشجاعته . إنها ليست أصلاً معركة بين المحامي وبين القاضى . ولكنها معركة بين المحامي وبين عقلية القاضى التي يعنى أن يدخل إليها الفهم . وبينه وبين نفسية القاضى يريد أن يقنعها . وبينه وبين مزاجه وطباعه يعمل على إراحتها وجذبها نحوه .

كل هذا يتطلب شجاعة . وخاصة إذا كان القاضى قد كون عقيدة . أو مال به الرأى إلى الجهة العكسية . أو أحس بالخوف . أو مال إلى الجمالة ..

— ١٣٤ —

عندئذٍ وجب على المحامي أن يعد قوسه ليريش سهم شجاعته . ولا يخشى بطشاً أو بغضاً . أو انفعالاً أو غضباً .

وللأسف إن أكثر من يعاني ذلك المحامي الذي يمارس عمله أمام محكمة جزئية أو محكمة كلية أو محكمة جنابات واحدة .. في الأرياف .

فإن رضاء القاضى وغضبه لها حساب أكبر حساب في نجاح المحامى أو فشله . .

وقد درج صغار النفوس من المحامين أن يتربصوا بالقاضى الجديد و يصطنعوا معه أساليب الزلفى وطرائق النفاق ثم يحرصون على إرضائه ولو على حساب الحق . أو بتضحية حقوق العباد .

غير أن كثيرين من المحامين — وعرفت منهم فقراء كثيرين — لا يبالون بسخط القاضى أو رضاه و يؤدون واجبهم فى طريق مستقيم غير ذى عوج مهما نالهم من السخط وآثار الغضب .

ويقتضى الإنصاف أن أقرر للحقيقة أن كثيرين من القضاة بعد مرور فترة من الزمن يحسون باحترام المحامى الشجاع واحتقار المحامى المستضعف المتزلف .

وكم حدثنى زملاء من القضاة والمستشارين عن حوادث وقعت بينهم وبين هذين النوعين من المحامين . ولعلنى لم أسمع فى حياتى القضائية قاضياً ساخطاً على محام شجاع أو مثنياً على محام مستضعف .

فرو بين الشجاعة وبين التهور :

. ولا بدّ من أن ننبه إلى وجوب التفريق بين شجاعة الرأى وبين التهور . والحق وسرعة الغضب . والتهمج . والصفاقة . والوقاحة .

فرو بين الشجاعة وبين كل هذه الصفات وهذه الطباع .

— ١٣٥ —

بل إن الشجاعة صفة عكسية لهذه الصفات .

ولا يمكن أن يكون الإنسان شجاعاً وهو صفيق أو وقح أو متهمج . فإنه عندئذ لا يكون شجاعاً ولكنه يكون أحق أخرق . فإن الشجاع قاهر لنفسه أولاً . وقهر النفس مبني على الإيمان . والمؤمن برسائته وفنه يكون دائماً مؤدباً . واسع الصدر . هادئ الأعصاب . متواضعاً « يغضى حياءً ويُغضى من مهابتة » . أستطرد من هذا إلى تحذير المحامين من هذه الصفات البغيضة . البغيضة إلى القضاة . وإلى الجماهير وإلى الزملاء .

وقد أصبحنا اليوم نرى أن المحامي الذي يمثل لنفسه شخصية يقلدها . يختارها عادة شخصية المحامي المتهمج الوقح . الغضوب الضيق الصدر .

فهو إذا ترفع رفع صوته . وسخر بزميله . وشم خصمه .

وهو إذا طلب من القاضي طلباً ولم يوافق على ما طلب احتج بصوت عال . وضرب بيده المنضدة ونطق في غضب بالعبارات النابية . والكلمات القاسية المؤلمة . .

ويحسب كثيرون من هؤلاء أنهم بذلك يفرضون إرادتهم على القضاة . وأنهم يرضون الجماهير . ويظنون أن الجماهير تتوارد وتتوافد على المحامي نكبير الصوت . الذي يغضب ويصرخ ويعتدى على القضاة وعلى زملاءه . وهذا وهم باطل . إنه ظن خائب . بل إنه الفشل : الفشل الذريع الذي لا يرجي لصاحبه فلاحاً .

وإني لأسأل هؤلاء هل يجب أحدهم من أخيه أو من ابنه أو حتى من أبيه أو من صديقه أن يصرخ في وجهه أو أن يسبه أو يعتدى عليه إذا خاطبه أو جادله ؟

وإني لأسأله لو أنه رأى هذا المنظر في الطريق بين اثنين من السوق هل يرتاح إليه ويرضى عنه ؟

- ١٣٦ -

لا شك أن المحامي الصارخ الشتام نكير الصوت المتهجم الضيق الصدر لا يرضى من صديقه أو ابنه أو أبيه أو أخيه أن يعامله بالطريقة التي يعامل بها زميله أو قاضيه فكيف يتصور أن زميله سيرضى وأن القاضي سيتقبل ذلك؟

بل إنه لا يرضيه إلا أن يكون من يعامله مؤدباً مهذباً رقيق الصوت واسع الصدر .

وإنها حقاً لفكرة خاطئة أن يظن ظان أن الوقاحة ترهب . وأن الصفاقة تخيف . إنهما إنما تغريان برد الشر . وتثيران السخط وتسببان الاشمئزاز . فهل ترى يهدف المحامي الذي نعينه إلى هذه النتيجة : أى أن يكون مبعوضاً مكروهاً .

فإن حسب أن الجمهور يخلط بين الشجاعة وبين هذه الصفات الذميمة فهو مخطيء لأن أفراد الجمهور حين يسمعون إنما يسمعون كبشر يغضبهم ما يغضب البشر عامة ويرضينهم ما يرضى الناس كافة .

ولقد جاء هذا التقليد السخيف وهذا الظن الخاطئ من ظهور بعض شخصيات من المحامين أفلحوا في إذاعة فكرة التهجم والوقاحة عنهم . فتدفق عليهم في غفلة الزمن طبقة من السوق والمجرمين وسفلة القوم فراج سوقهم وما كان ليروج . ولكن أحداً من المثقفين أو المتعلمين لم يقصد إلى هذه المسكاتب إلا في حالة واحدة : إذا أراد أحدهم أن ينال من خصمه في جلسة المرافعة دون أن يكون قصده كسب حق أو فوز بمطلب مضيع . وبذلك أصبح المحامي الشتام المتهجم عبارة عن «بلطجي» يستأجر لكي يضرب بلسانه فيسيل الدماء ويصرع الخصوم ! وإنما لمنزلة دنيا لا يحسد الواحد منهم حتى نفسه عليها إن لم يجد من يحسده عليها .

ولقد اشتهر عن هؤلاء الذين نقصدهم مقت رجال القضاء وكرهية زملائهم وتندر أصحاب الدعاوى عليهم حتى الذين يقصدونهم لأغراض في نفوسهم . حتى كسدت تجارتهم وبارت بضاعتهم وباءوا بالخسران المبين .

— ١٣٧ —

ولا أحسب أن أحداً من المحامين يطمع في هذه المنزلة . ويهدف إلى هذه النتيجة !

ويقتضيني الإنصاف للتاريخ والحق أن أقرر أنني طالما ترددت على دور المحاكم المختلطة فكنت أرى عجباً وأسمع طرباً . فقد كانت أواصر الزمالة وثيقة العرى بين المحامين . كما كان الاحترام والتقدير متبادلين بين القضاة وبين المحامين . ولعل من أندر الحوادث أن وقعت مشادة بين قاض وبين محام . وإن أنسى لا أنسى أنني لم أسمع في هذه الدور البائدة لغواً ولا تأثيماً . بل كانت كأنها الحراب المقدس أو المسجد الذي يملؤه خشوع المصلين .

يا ليتنا كسبنا شيئاً من هذه الأخلاق !

إنني اليوم لا ألعتها لأنها مثلت حيناً ذل المصري في بلاده . ولكنني ألعتها لأننا لم نستطع أن نستفيد من التقاليد التي كانت سائدة بين جدرانها .

* * *

كما يقتضيني الإنصاف أن أقرر للحقيقة والتاريخ وأن أقفى بعد ذكر المحاكم المختلطة بما رأيت وسمعت في المحاكم الشرعية الملغاة . وقد اشتغلت أمامها أكثر من عشرين عاماً .. لقد كانت مسرحاً لتبادل الكلمات القاسية والعبارات النابية . وكان يندر أن تمر قضية واحدة دون مشادة بين المحامي وبين القاضي . أو بين المحامي وزميله . أو بين المحامي وبين خصمه . أو بين الخصمين !

ولكم كنت أسائل نفسي هل هؤلاء هم الذين تأدبوا بأدب الإسلام الذي نهى عن الفحش والسب والغمز واللمز . واستنكر الصوت الصارخ . والذي أمر بحسن المعاملة وأدب الحديث وأدب الزيارة وأدب المعاملة ؟ !

وبعد ذلك أرى لزماً علىّ للاحق أيضاً وللتاريخ أن أقرر أن فن الحماية الوطنية (أو الأهلية) كما كانت تسمى سار زمناً طويلاً على حسن العلاقة .

— ١٣٨ —

ومارس أدب المناقشة ، وأدب المرافعة في سموّ كان يتطور دائماً من حسن إلى أحسن . وكانت علاقة المحامين بالقضاة من أحسن العلاقات كما كانت علاقة المحامين بعضهم ببعض علاقة أخوة . ومودة . ومحبة .

وإن أنسى ما أنسى اجتماعات غرفة المحامين بمحكمة مصر — بميدان باب الخلق — وما كان يجري فيها من أحاديث ومناقشات لم تخرج أبداً عن مناقشات الزملاء الأحباء . ولقد كانت تفرق بينهم أيامئذ خصومات سياسية حادة . ومع ذلك لم يقع بينهم حادث مكدر أو اعتداء مستنكر . بل إنهم كانوا يمثلون فيها عائلة محترمة يوقر فيها الصغير الكبير . ويجب الكبير الصغير . وينصحه ويهديه . ويجب الزملاء كل منهم لزميله ما يجب لنفسه ! .

عهد انقضى ...

وزمن انطوى ...

أجد من واجبي وقد عشت في هذه الغرفة أطول أيام العمر وأجمله أن أبعث إلى هذه الأيام الزاهرة الباهرة تحية من قلبي . وأحسب أنها تحية من قلب كل محام عاصر هذا الزمن .

ثم أستطرد إلى ذكر محامي العشر سنوات الأخيرة . وهم خريجو كليات الحقوق في الخمس عشر سنة الأخيرة . وهؤلاء قضوا فترة في الجامعات من أسوأ أيام مصر في تاريخها كله .

فقد عانت مصر من قيام الحرب العالمية الثانية الويلات . تضخمت مآليتها حتى أصبح الغلاء فيها لا يطاق .

واجتمع في مدنها وقراها جماهير من جنود أهل الأرض كلها . وتصادمت السياسات المختلفة . وحكم الإنجليز واضطهد الوطنيون . ووضعت القوانين المقيدة لتحريرات المختلفة . وطغنا الملك السابق وانتشرت الرشوة وفسأ الفساد في جميع المرافق الحكومية والشعبية . وأظلمت الأنوار ورخص للدعارة علناً .

وكان من أثر هذا كله أن تحملت أعصاب الناس في مصر أكثر مما تطيق وأصبح الحمل ثقيلًا يؤود حملة كاهل أى شعب فما بالكم بشعب مصر الذى لم يكن بعد قد تذوق إلا القليل من الحرية بعد الثورة والاضطهاد .

وكان من أثر تلف أعصاب الناس أن ثار شباب مصر ثورة حطمت كل شىء . . ضرب طلاب الجامعة بعضهم بعضاً بالعصى والسياط . وأطلقوا النيران . وألقوا القنابل . واعتدوا على أساتذتهم . ثم تخرجوا وحلوا معهم أعصابهم . التالفة . وأخلاقهم الثائرة . والموازن الختلة التى توزن بها أقدار الناس خسفًا . حملوا هذا كله إلى المحاكم فتميزت عندئذ المحاماة بسوء العلاقة بين الزملاء بعضهم ببعض . وسوء العلاقة بينهم وبين رجال القضاء والنيابة . وزاد الطين بلة أنهم رأوا ازدهارًا فى سبيل الرزق فقتلوا ولم يتعاونوا . وتحاربوا ولم يتسابقوا .

وغاضت المودة بين الزملاء . واتسم جو المحاكم بطابع من آثار المعارك . وأختفت الحياة الضاحكة الباسمة من مقاعد المحامين .

ولهذا السبب أكثر من أى سبب آخر فكرت فى تأليف هذا الكتاب .

فإلى محامى العشر سنوات الأخيرة ألفت النظر إلى صدق نصائحي وإخلاصي بما أثبتت فى هذه الصفحات . فإننى أكتبها وقد تمتعت بالحمامة ثمانية وعشرين عامًا . لذة . وفنًا . ونضالا . ومالا . ولم يعد لى مطمع فيها إلا أن ترقى — هى المحاماة — لا أنا فقد عرفت نصيبي منها وقنعت به وحمدت الله عليه ألف ألف حمد .

— ١٤٠ —

شجاعة المحامى أمام خصمه :

إن للمحامى خصماً فى كل قضية .

و بعدد قضاياه يكون عدد خصومه .

وهؤلاء الخصوم منهم القوى ومنهم الضعيف ، والغنى والفقير . وصاحب النفوذ والسطوة والذى لا سلطان له ولا حيلة . وفيهم أيضاً الشرير والخير . والغضوب والحليم .

وإنه ليواجه هؤلاء جميعاً بما لا يرضيهم سواء كانوا منصفين أو غير منصفين . فإن المنصف يعتبر المحامى معتدياً على حقه . والمبطل يعتبر المحامى عقبة كأداء فى سبيل تحقيق أطماعه .

وما يذكر للمحاميين المصريين بالفخر أنهم لم يتهموا فى القضايا العامة أو ذات الألوان السياسية بطش حاكم ولا تنكيل مستبد . ولا سطوة طاغية . وإنما هاجموا كل مارد و حاربوا كل جبار بقلوب لا تعرف الخوف .

ولكن الذى يستوجب الفخر أكثر إن المحامين فى ريف مصر لم يقيموا وزناً لسلطان رجال الإدارة والبوليس فى زمن كان هؤلاء أكف المحتلين وسواعد الطغاة المستبدين يأمرونهم بالظلم ويحمون جرائمهم . وكان المحامون لهؤلاء بالمرصاد وفى سبيل نصره أضعف أهل الأرض : أولئك الفلاحين المستضعفين .

وكان رجال البوليس والإدارة عند الظن بهم لا يتورعون عن محاولة الإيقاع بالمحاميين ، وتعطيل مصالحهم ، والتنكيل بهم أو بأهليهم . ومع ذلك فقد صمدوا ، وثبتوا ، وكانوا مثلاً رائعاً للشجاعة والإقدام . وعدم المبالاة بالثمن الذى يدفعونه أو التضحية التى يقدمونها .

كما يذكر لهم بالفخر أنهم فى المناطق النائية من صعيد مصر كانوا يترافعون فى القضايا الجنائية ضد قوم ذوى عصبية وارتكاب الجرائم فى تقديرهم لا قيمة

- ١٤١ -

له ولا حساب عنه . ومع ذلك فقد أدوا واجبهم دون خوف أو فزع . ولم ينههم عن أداء هذا الواجب توقي النتائج ولا النجاة بأعمارهم .

وقد حدثني محام فاضل أنه دعى للمرافعة في عاصمة من كبرى مديريات الصعيد ، وكان له صهر موظف في هذه المديرية . وكان موكلوه قوماً ضعافاً يعيشون على رفرق أملاك خصومهم الأثداء الفاتكين . وعز على هؤلاء أن يحضر محام من القاهرة لإثبات التهمة ضدّهم فبيتوا النية على الاعتداء عليه ، والتي بخبر هذه النية في أذن قريبه . وفزع هذا القريب وسارع إلى « سعادة » المدير ورجاه أن يحمي قريبه المحامي الكبير وفزع المدير وسارع يطلب المحامي ويحذره ويرسم له خطة حمايته وهي تتلخص في مرافقة ضابط بوليس له حتى في غرفة النوم ! ووضع طا بوراً من العساكر على باب غرفته في الفندق على أن يرافق هؤلاء جميعاً المحامي في ذهابه إلى المحكمة وفي قاعة الجلسة وعند إياها منها إلى أن يركب القطار ثم بعد ركوب القطار إلى عاصمة المديرية التالية .

وضحك المحامي الكبير وشكر المدير اهتمامه ورجاه أن يعفيه من هذه الحماية لأنها لو تمت لكانت بمثابة قتله سواء بسواء . ولكن المدير — وكان يعرف بطش أولئك الخصوم — أفهمه أنه هو المسؤول عن حياته وأن بقاءه في المديرية بل في وظيفته مرهون بوقوع مثل هذه الجريمة وخاصة بعد أن علم بأنبائها ورجح وقوعها . وحاول المحامي ... ولكنه كان يضرب في حديد بارد ويخدش صفحة صخور صماء . فترك المديرية وسارع إلى حمل متاعه إلى فندق آخر . ثم تركه بعد أن أودع متاعه فيه وقصد إلى مكتب زميل له صحبه إلى نادي العاصمة حيث كان يجتمع عادة عدد من أفراد عائلة خصومه . ثم تركه بعد حين متردداً على كل مقهى في العاصمة وانتهى به وبزميله المدهوش الذي لا يعرف لهذا التنقل من سبب إلى .. بقعة المومسات وكان كثير من أشرار عائلة خصومه تكاد تكون هذه البقعة مقراً لهم ومستقراً لجرائمهم ... وشرباً وصرخاً ، وعربداً .

وتسامع خصومه بما قامت به المديرية من احتياطات . . فشلت كلها لهروب

- ١٤٢ -

الضحية . كما تسامعوا بما قام به المحامي الكبير من إعلان عن نفسه في كل مكان في العاصمة . وكان ذلك بمثابة تحدى لهم ..

وفي الصباح كان المدير يكاد يموت هلعاً . وقد قامت المديرية على ساقبيها تبحث عن المحامي ولا سبيل إلى العثور عليه إذ أنه بعد أن أمضى أغلب الليل في الأماكن التي عددناها قصد إلى منزل زميله . وفي الصباح استقل عربة حنطور وكشف غطاءها وقصد إلى المحكمة ومعه زميله الذي أطلعه أخيراً على الحقيقة فتحمس لموقفه . وفي المحكمة انهال بلسانه على خصومه فأذاقهم نكالا ، وأسأل جراحهم ثم بقي إلى آخر الجلسة . إلى أن سمع صدور الأحكام وكان بعضها يقضى بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثم قصد إلى المحطة في عربة حنطور مكشوفة الغطاء . وفي المحطة وجد زعيم هذه العائلة ينتظره لسكى يعتذر له عما أشيع ، ويكذب ما بلغه ، ويؤكد له أنه موضع الاحترام والتقدير .

وكان ذلك نتيجة الشجاعة الفائقة التي أبداهها المحامي .

إلى هؤلاء العظام من الرعيل الرائد الذين وضعوا مبادئ الشجاعة ، وصانوها ، وكرموها ، ثم تركوها تحفماً . ومشقاً ومثلاً عليا .. نبعث بتحية من أعماق قلوبنا : تحية التقدير والإجلال .

ولعل خير تحية يبعث بها الجيل الحالى من المحامين إلى أولئك الراحلين الخالدين هي أن ينهجوا نهجهم ويحتدوا مثالهم ، فيصونوا صفة الشجاعة ويكرموها ، ثم يورثوها لمن بعدهم تحفة ومشقاً ومثلاً أعلا .

- ١٤٣ -

أمانة المحامي

إذا قلت الأمانة قال الناس جميعاً إنها تاج الفضائل ، هم بها مؤمنون .
لا يناقشون في شأنها ولا يمارون .

فإذا استعرضت أعمالهم وجدت قليلاً منهم يفعلون .

فهى صفة عرفها الناس . وآمنوا بها بألسنتهم . ولكن الحياة بمادياتها
ومغرياتها جعلتهم يتعاضون عنها ويعرضون . ويتعللون — فى انحرافهم —
بالأسباب والعلات . قوية كانت أو ضعيفة .

والحياة — حياة الإنسان — عبارة عن صراع بين المثل العليا — وهى
المظهر العالى للأخلاق التى سنتها الشرائع السماوية وأقرتها شرائع الناس وتقاليدهم
— وبين الشهوات والمطامع .. — هدفه تحقيق المصالح !

ومن أهم ميادين الصراع بين الأخلاق وبين الشهوات وتحقيق المصالح :

الرَّصَانَةُ .

فكل إنسان يعرفها ويؤمن بها ، وهو يتمنى فى سريره أن يكون أميناً .
ولكن الأمانة تجربة قاسية لأن الشهوات والمطامع لها بالمرصاد ، قليل من الناس
من يتمسكون بها ويصرعون شهواتهم . والأكثر من تصرعهم الشهوات فتضيع
فى صرعهم الأمانة .

ولقد صدق الله العظيم حين رسم الأمانة كصفة هى أسمى الصفات الطيبة ،
وصور قوتها وضخامتها ، ثم رثى لبنى الإنسان لأنهم يضعفون عن حملها حين قال
سبحانه وتعالى :

(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها
وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) .

ولقد كانت الأمانة هى الصفة الأولى التى أنعم بها الله على نبيه الكريم محمد

— ١٤٤ —

في صباه وشبابه ليرفعه بهذه الصفة في أعين مواطنيه وأهليه حتى إذا ما تهيأ لنزول الرسالة عليه كان مكفوفاً لها مقتدرًا .

ولذلك صنع محمد صنعاً جميلاً في معاملاته وتجارته حتى أطلق عليه العرب من قریش وسواها لقب « الأمين » فكانت هذه الصفة بمثابة التقدمة من الله إلى عباده الضالين المضلين . المشركين . الغارقين في المفاصد والآثام . فأجلبوا في محمد الأمانة ، وسموه بها ، ولقبوه بصفقتها .. حتى هؤلاء قدروا الأمانة قدرها !

ولو كانت هناك صفة أجل لأنعم بها الله على محمد اليتيم الفقير الأمي الذي هياها لجل رسالة خالدة : تحطم الأوثان التي في الكعبة والتي في صدور العرب . وتغير من حالهم ، وتبدل شؤونهم وتقاليدهم ، وتقلب مجتمعهم رأساً على عقب . فكان يصح أن يقال عنه « القوى » أو « الغنى » أو « العالم » . ولكن الله سبحانه وتعالى لم يشهره في مستهل حياته بمثل هذه الصفات وإنما منحه صفة واحدة قامت عليها قوته في الدعوة التي زلزلت عقائدهم وتقاليدهم . وراحت ترتزل بالحق والصدق عقائد أهل الأرض وتقاليدهم ، وتدعوهم إلى دين جديد قويم ... تلك هي الأمانة .

ولقد ذكر الله الأمانة في عشرات المواضع في القرآن ووصف بها رسوله الثلاث فأما عيسى فكان أميناً حتى وهو في المهد ، وظل أميناً حتى رفع إلى السماء ناجياً من شرور الأرض وقد لعن الله يهوذا « الخائن » وجعله موضع سخط العالم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

أما موسى عليه السلام فقال في شأنه على لسان إحدى بناتي الرجل الصالح اللتين رفق بهما موسى وحننا عليهما ، ورحم الأنوثة الضعيفة فيهما ، وسلك معهما مسلك الرجل العف « قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » .

أما يوسف الصديق — النبي الكريم فقد جعله أميناً على عرض العزيز رغم الإغراء العنيف حتى قارن بين الأمانة وحفظها وبين عذاب السجن فقال « رب إن السجن أحب إلي مما بدعونني إليه » .

— ١٤٥ —

حتى إذا ما تكشف خلقه النبيل وأمانته ولى منصباً أول الصفات التي يتصف بها من يتولاه الأمانة إذ جعل وزيراً لمالية مصر في عهد قحط وهو يقول « اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم » .

وقال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون واعلموا أن أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم) وقال تعالى أيضاً (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) .

أما عن النبي « الأمين » فقد أوصى المسلمين بالأمانة في أحاديث لا عداد لها .

عن أنس قال : خطبنا رسول الله فقال :

« لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له » .

وعن أبي ذر قال « قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال فضرب بيده على منكبي ثم قال :

« يا أبا ذر : إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحمقها وأدى الذي عليه فيها » .

وجاء في البخاري « جاء رجل يسأل رسول الله : متى تقوم الساعة ؟ فقال له إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » .

وفي البخاري أيضاً قال رسول الله « إذا جمع الله بين الأولين والآخرين يوم القيامة يرفع لكل غادر لواء يعرف به » .

وقال أبو داود « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول) والغلول هو المال المختلس من مال الجماعة الذي ينفق .

وقال الله تعالى في كتابه الكريم :

— ١٤٦ —

(ومن ينظر يأتي بما غل يوم القيامة ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون).

وفي الطبراني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العامل إذا استعمل فأخذ الحق وأعطى الحق لم يزل كالمجاهد في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته » .

* * *

هذه هي الأمانة في الكتب السموية وفي سنة محمد . وفي شريعة موسى وعيسى .

وهي الأمانة التي لا يجدها أحد من أهل الأرض ولا من أهل الكتاب .

وهي الأمانة التي يخافها الإنسان وهو كاره ثم من بعد خيانتها يندم . ولست أعرف إنساناً خان الأمانة . ورضى عن خيانتها .

وهي صفة تتجلى آثارها في المنعويات والمحافظة عليها كأن يكون الإنسان أميناً على أداء واجبه كما تتجلى في الماديات كالمحافظة على ما يؤتمن عليه من أموال وعروض .

وقد يكون الإنسان أميناً ولا فضل له في أمانته فهي ليست طبيعية فيه . أو مستحبة لديه ولكنه مجبر على أن يكون أميناً لتسلط أضواء الرقابة عليه أو خوفاً من العقاب .

وهذا أضعف أنواع الأمانة .

ولكنه قد يكون أميناً بطبعه وبخلقه .

ويكون الفرق بين الشخصين الأمينين أن الأمين بطبعه لا يتأثر من رفع الرقابة عنه وانعدام مساءلته عما يقترف . ولا تغريه الخفية . ولا تؤثر فيه المغريات .

— ١٤٧ —

أما الأمين صنعة واضطراباً فسرعان ما ينقلب على عقبيه حين ترفع عنه الرقابة أو تنعدم محاسبته أو تقوى عليه المؤثرات المغريات .

وقد يكون الأمين فقيراً معوزاً . ومع ذلك يعف ويخشي الله .

وقد يكون غنياً يتحرم من الخيانة ويتأثم من اقترافها .

وقد يكون خائن الأمانة محتاجاً مضطراً .

كما قد يكون غنياً في غير حاجة . ولا هو مضطر .

وقد تكون الأعمال التي لا رقابة لأحد على القائم بها امتحاناً لأمانته .

ومن الأعمال التي ينفرد فيها الإنسان بالأمانة إن شاء صانها وإن شاء خانها

الأعمال الحرة كالحمامة والطب لانعدام الرقابة إلا رقابة الله والضمير .

فإن صاحب الدعوى يجتمع بالمحامي في خلوة . ثم يخلو المحامي بنفسه يناضل

ويكافح رغباتها وأوامرها حتى ينتصر أو ينهزم فيصبح أميناً أو خائناً للأمانة .

وليس أيسر على المحامي أن ينحرف . . فإن إنكاره تسلم مال أى مقدار

منه أمر هين . وإن كلمة يقولها عرضاً — وهو قاصد — قد تضيع معها

الألوف .

ولكن ليس أشد عسراً . وأكبر ثقلاً من حمل الأمانة ومجاهدة رغبات

النفس وإيثار الحسنى على ما في النفس من حاجات .

وكم يكون الإغراء ملحاً . شديداً في إلحاحه .

وكم تكون الحاجة مسعورة .

عرفت محامياً أودع لديه مبلغ كبير من المال لكي يودعه بدوره في دعوى

شفعة . . وكان موضع ثقة صاحب المال فلم يأخذ إيصالاً عليه بإيداع المبلغ .

— ١٤٨ —

وعرفت محامياً آخر أودع لديه مثل هذا المبلغ لنفس الغرض وفي نفس القضية . . وحرر على نفسه إيصالاً بالإيداع .

وحدث أن مات صاحب المال الأول .

وحدث أيضاً أن مات صاحب المال الثاني .

أما المحامي الثاني فقد تصنع الحزن والألم وسبق الشمس إلى زيارة منزل المتوفى وقدم التعزية بمزوجة بالدمع ثم نصح أولاده وزوجه أن يتحفظوا على أوراق المرحوم فقد كانت معاملاته متعددة . وحذرهم من ضياع ورقة واحدة لأن الآلاف قد تضيع إذا ضاعت ورقة صغيرة تثبت هذه الآلاف . وظل يرهبهم ويخيفهم حتى جمعوا له الأوراق جميعها وأودعوها لديه . . أمانة ! وانفرد هو بالأوراق يبحث عن « الأمانة » ! وهي إيصال المال المودع فمزقه وحرقه ! ! وراح يضحك منتصراً ! ! ثم سلم الأوراق بعد ذلك إلى الورثة وقد ناله الشكر والثناء والدعاء منهم ! وهم لا يدرون شيئاً عن الإيصال الذي سرقه واختلسه !

أما الأول فقد كان موقفه عجيباً . . فقد كان المودع لا وراث له من الأبناء أو الإخوة ولم يكن له زوجة فظل يبحث أشهر عن الورثة حتى جاءوه . وكان في أشد حالات الضيق المالى . كانت زوجته تضع مولوداً . وأولاده مطالبين بالرسوم المدرسية . ووالده في عسر متوقع عليه حجز ومحدد يوم لبيع منقولاته . ولكنه أدرك قيمة الأمانة . وعرف ما قاله الله عنها . وما بعث به الرسل من الإغراء بها . . فصارحهم بما هو مودع لديه من مال .

ولقد ذهلوا . . وفي غمرة فرحتهم تنازلوا عن دعوى الشفعة وظفروا بالمال وأجزلوا المحامي الجزاء بما كفاه حاجته إلى المال فتسد أجر العملية والرسوم للمدرسية وتسدد الدين ورفع الحجز .

فتدبروا بأهل الذكر !

— ١٤٩ —

ألوان الأمانة :

إن أمانة المحامي لها ألوان . ومواقع وظروف .

فإنه مطالب بالأمانة لربه .

والأمانة لفته .

والأمانة لموكليه .

والأمانة للقضاء .

والأمانة لخصومه .

أمانة محور به :

إن الله غني عن عباده . ولكنه يطالب الإنس والجن أن يعبدوه . ويطلب من الناس أن يقرضوه قرصاً حسناً . أما ما يطلبه من العبادة فليس هو القيام والسجود والركوع في أوقات الصلاة الخمس ، وإنما هو السعي والعمل والإخلاص فيما يسعى إليه ، وإفادة الخلق وإسعادهم . أما القرض الحسن فهو أيضاً العمل الصالح للآخرين لوجه الله وحده — حتى لو لم ينل جزاءه من الخلق — وهو الأمر الغالب فإن جزاءه عند الله يؤدي له وفاءً لقرض حسن لم يقرضه الناس وإنما أقرضه الله رب الناس .

إذن فأمانة المحامي محور به تتألف من عنصرين :

(١) أن يعمل ويعمل بإخلاص لفائدة المجتمع . لا لمال ولا مجد ولا شهرة وإنما لرفاهية المجتمع وسعادته .

وليس معنى هذا أن يعمل فيلسوفاً متصوفاً . وإنما يجعل الغاية هي إسعاد المجتمع والمال وسيلته ثم يأتي الأجر في سعيه في المرتبة الثانية . لا أن يكون المال هو الغاية وهو كل شيء !

— ١٥٠ —

(٢) أن يكون ملحوظاً فيه أنه قرض حسن لله . فلا يشتط على الناس فيما يقدر من أتعاب وأن لا يأس ويثور. ويطيش حين يأكلون حقه . بل يستعمل حقوقه في رفق . وهو مطمئن إلى أن ماله مدخر عند موزع الأرزاق ومقسم الحظوظ .

* * *

ولا يظن ظان أن هذه دعوة خيالية . أو أنها نزعة فلسفية . بل إنها دعوة عملية أدعو إليها ثمرة تجارب طويلة قاربت الثلاثين عاماً .

ولعلني كنت من أقل المحامين مطالبة بأتعابي وأكثرهم إسرافاً في ترك حقوق التي تفنن المصريون في ججودها ونكرانها .

ولكنني مع ذلك كنت ولا زلت أكثر الناس أسفاً على ما اتخذت في بعض الأحيان من إجراءات تتبع الموكلين لإرغامهم على دفع أتعابي .

ولعلني أستطيع أن أعدد آلاف المرات التي غوضني الله فيها خيراً من حيث لا أحتسب ولا أترب !

* * *

أمامته نحو فنه :

إن المحاماة علم ، وفن ، وخلق ، وعمل (أى صناعة ولا أحب أن أذكر كلمة صناعة لطول ما ابتذل هذا التعبير) .

فأمامته نحو فنه من ناحية العلم أن يداوم على الاستسقاء من ينابيعه ، فلا يكتبني بما تعلم في كلية الحقوق . فإنها مبادئ عامة . وسطور قاصرة . وإنما عليه أن يتعمق في كل ما يعرض له من موضوعات . فإذا وكل في قضية — أبسط قضية — فلا يفتي فيها ارتجالاً ولا يكتب عريضتها ارتجالاً ويسرع إلى المرافعة بالحكمة اعتماداً على معلوماته القانونية المختزنة واستناداً إلى معلومات الموكل .

— ١٥١ —

وإنما يقرأ كل ما يتعلق بالقضية من مباحث قانونية وأحكام صدرت وبحوث كتبت ونشرت فلعله يصادف جديداً مفيداً .

وأذكر أنتى في صدر شبابى وكنت في قضية عن شخص مجبور عليه ومحكوم له بنفقة شهرية على الحارس على أملاكه وناظر وقفه قدرها ١٧ جنيهاً شهرياً . ثم جاءت مطلقة وبيدها أحكام نفقة تبلغ قيمتها ١٨٠٠ جنيه وحجزت على قيمة نفقته الشهرية تحت يد ناظر الوقف والحارس . وتواطىء معها الأخير على دفع المبلغ كله لها وأصبح المحجور عليه وزوجه وأولاده بلا ماء ولا طعام ولا سكن ! وكان يملك حوالى ألف فدان !

والقانون كما هو معروف يسمح بالحجز لدين النفقة على النفقة المفروضة ! أى أن الحجز صحيح وقانونى .

ولكن عقلى لم يقتنع ووجدانى لم يجد فى ذلك راحة . . فرحت أبحث وأتقب . . ومن العجب أنتى وجدت الفرج فى الشريعة الإسلامية وفى القانون الفرنسى وفى قضاء المحاكم الفرنسية والإنجليزية . وجدت أن العقل القانونى السليم يقسم النفقات المتجمدة إلى نفقات معيشة ونفقات مفروضة للأقارب كالزوجة — ويقسمها أيضاً من حيث الزمن — إلى ما هو قبل الحكم بالنفقة وما بعدها — وجعل لكل حالة نسبة معينة بحيث يخرج للمحكوم له بالنفقة والمحكوم عليه فضلة من المال ليعيش بها .

وعرضت بحثى على الأستاذ حسن الهضيبي — وكان القاضى الجزئى . . وكان قاضياً ممتازاً مستيقظ الضمير رغم جفوة مظهره فسره البحث إلى حد إعلان الرضاء والثناء علناً بالجلسة . وقضى فى الدعوى بحكم رائع . ولو أنتى اكتفيت بنص القانون لما عاوت فى تحقيق عدل ولا الوفاء بأمانة فى . .

هذا من ناحية العلم . . الدرس المستمر ومحاولة الاطلاع على كل جديد .

وأذكر أن القضاء المستعجل كان قد استحدث فى السنوات الأولى لاشتغالى

- ١٥٢ -

بالمحاماة. وقد كان هذا القضاء جديداً على المحامين الأهلين (الوطنيين) ولم يكن جديداً على القضاء المختلط. وقد فوجئنا بتعيين قاض شاب كان شغلة نشاط فدرس وتعلم بسرعة.. وجاء إلى الجلسة عالماً أمام جهلاء! وكانت مناقشاته بالنسبة لنا كأنها معميات.. حتى استطاع أن يسخر حتى بكبار المحامين! — وهو الأستاذ محمد علي رشدي الذي ارتقى إلى مستشار بالنقض ثم وكيل لوزارة العدل ثم إلى وزير وهو الآن محام.

واتفقنا نحن عصابة من المحامين الشبان أن نستقصى موارد القضاء المستعجل وسرعان ما عثرنا عليها في أحكام المحاكم المختلطة بمراجعها الفرنسية. فعكفنا على دراستها عكوفاً عنيفاً.. ثم تقدمنا إلى محكمة القضاء المستعجل.. بل إلى القاضى المستعجل المستعد. الدارس المتفقه. وأصبحت مباراة بين فريقين.. بل كانت المرافعات كفاحاً بين جبابرة! وبمضى الوقت وصلت العدوى الطيبة إلى باقي المحامين ثم إلى من توالوا على القضاء المستعجل من فطاحل القضاة أمثال محمد علي راتب ونجيب أحمد والسيد على السيد وفؤاد جابر ويحيى مسعود وغيرهم.. حتى أصبحت أحكام القضاء المستعجل اليوم مثلاً أعلا للاقعة والإحكام والسمو الفنى..

وهذا ما وقع للمحامين عند إلغاء المحاكم المختلطة وانتقال القضاء التجارى إلى المحاكم الوطنية.

وهذا أيضاً ما وقع عند إنشاء القضاء الإدارى..

لولا تسابق القضاة والمحامين نحو ارتشاف مناهل العلم من مواردها السليمة لما خطا القضاء والمحاماة بخطى الجبارة إلى السمو والارتقاء.

هذا من حيث العلم.

أما من حيث الخلق. فإنه وإن كان من العسير تعريف ما هي مبادئ

- ١٥٣ -

الأخلاق التي يطبقها المشتغل بفن المحاماة . فقد تشعبت وجهات النظر إلى حدّ أن كل تصرف يمكن أن يرده صاحبه إلى الأخلاق ظالماً ! فإن المحامي الذي يقبل قضية مهما كانت مبطلّة .. وقد ينجح في باطله يحق له أن يقول — ظالماً — « هكذا يريد الله » ! مع أن الله عادل لا يجب الظلم ولا الظالمين . وقد يؤذى المحامي خصمه .. ويقول « ولكنني أفدت موكلتي » ! وقد ينصحه نصيحة لا يبغى من ورائها إلا الكسب المادى ومع ذلك تفلح على الأقل في إرضاء شهوة الانتقام وشهوة العناد وشهوة المقاضاة عند موكله . . فيقول « إن صاحب الأمر راضى ومستريح » ! وقد يشتط في طلب أتعابه ويهرق موكله ثم يقول « لقد عصرت أعصابي وأرهقت عقلي وحملت جسدي ما لا قبل له على حمله فمن حتى أن أنال جرى » !

أصبح حقاً من العسير أن نضع مبادئ موحدة ثابتة . إلا في حدود عامة . غامضة . كأن يقال أن يتقى المحامي ربه وإتقاء الله أمر في يد المحامي . أو أن يراجع ضميره — وهنا العثرة الكبرى — فيجب أن يكون هناك ضمير أولاً . وضمير حساس حتى إذا ما روجع أفتى خير الفتاوى .

غير أننا لو حسنت نياتنا لم نجد عسراً فإن الأمر أيسر من أن نعقده بالمناقشات الفلسفية ويكفي أن يضع المحامي المبادئ الآتية :

أن لا يندع صاحب الدعوى . فإن كانت قضية مبطلّة صارحه بذلك وحسم شره عن نفسه وعن الناس بالنصيحة . وذلك بعد دراسة مستفيضة بحيث يجعل نفسه قاضياً ويحكم في الدعوى . وأن لا يشارك في ظلم : ظلم موكله بأن لا يسايره في الظلم ، وظلم خصمه ، وظلم الحقيقة .

وأن لا يشجع المبادئ التي تتنافى مع الأخلاق .

فإنني عرفت محامياً قضى قرابة ثمانية وعشرين عاماً في المحاماة لم يحضر في قضية هتك عرض أو إدارة منزل للدعارة السرية (إلا مرة واحدة ذكرتها في

— ١٥٤ —

كتاب موكب الخاطئين. وكان الحق فيها مخفياً وراء حجب وظلام. وأراد الله أن ينكشف (أو قضايا العاهرات اللاتي كن مرخصاً لمن بالدعارة العلنية ولا قضية تسعيرة. وأعرفه وقد رد أتعاباً باهظة في قضايا مدنية وتجارية حين كان يبين له أن موكله فيها ظالم مخادع.

وقد يرى بعض الذين ينظرون إلى الأمر من ناحية الإسراف في سوء الظن أو يحسبون أن مثل هذا الحديث مجرد خيال أنه قول نظري لا يمكن أن يكون عملياً. إذ كيف تُترك مثل هذه القضايا الأخلاقية بلا مدافع.

ولكنني أقول لهم إن لهذه الدعوة التي أدعو إليها — على فوائدها الظاهرة — فائدة خفية للمجتمع الذي نعيش فيه.

ذلك أن من أهم العناصر المفقودة في مجتمعنا المصري أن الجرائم لا يعاقب عليها الرأي العام، فإن مرتكب الجريمة أياً كان نوعها يزف إلى المحاكمة في زفة ويخرج من المحاكمة بزفة سواء زفة زغاريد أو زفة عويل وصراخ رثاء له.

فإذا خرج من السجن توالى عليه الوفود بالتهنئة والتبريك! وكل فرد في المجتمع لا يفكر في إشعاره باستنكار سلوكه!

هذا إذا وقع في يد القضاء فإذا لم يقع أو كانت جريمة ليست مما يعاقب عليها القانون عامله المجتمع بالتقدير والاحترام مثل الرجل الصالح!

كنا في سامر عام وكنا نتحدث عن رجل كبير متهم في ذمته فهو يرتشى. وهو متهم في عرضه الشخصي وفي عرض عائلته وفي أعراض الناس. واشترك جميع من في السامر في سرد الحقائق ووصف الوقائع وبدت العبارات الاستنكارية قذائف ملتهبة. وعلى حين فجأة أقبل هذا الرجل الكبير الملوث المتهم. فإذا جميع من في السامر يقفون احتراماً له ويكاد كل منهم ينحني في تحيته.

— ١٥٥ —

وقلت في نفسي لو أن هذا الكبير الملوث قدم على السامر فلم يحرك أحد له قدماً ولا يداً ولا عيناً لأحس بعقوبة كبرى توقع عليه .

ومثل آخر :

لقد عاشت صحافتنا قرابة ربع قرن وهي تنشر أخبار الشبان الفاسدين والشابات الخليعات تحت عنوان أبناء الذوات وأخبار المجتمع وتذكرهم بالإعجاب والتقدير ... وحتى الاستنكار والتشهير كان يحمل معنى الإعلان فإذا قالت صحيفة أن فلاناً شاب مبذر مسرف يركب سيارة جديدة ويراقص الفتيات ويخدعهن فرّت إليه أسراب الطباء لأن الشهرة لها أثر السحر في نفوس الطائشات . وإذا قيل عن فتاة أنها تبذل عشيقها كالثوب أو كالحذاء كل صباح أو كل مساء قرأنا في العدد التالي أن قرانها قد تم على فلان الثرى المعروف بإبن الأصول والحسب والنسب !

وإذا قيل إن طلاقاً قد وقع لأن الزوجة قد ضبظت في حالة مربية مع عشيق لها .. قرأنا بعد أيام — وقبل انتهاء العدة — أنها خطبت إلى فلان .. وهو في الأغلب غير العشيق !

بل كم سمعنا ورأينا سيدة من عائلة كبيرة تعلق صورة معبودها في غرفة الاستقبال على يمين زوجها وأولادها !

.. إذن فالمجتمع المصرى لا يتخذ لنفسه موقف القاضى والسجان الذى يقضى بالعقوبة وينفذها .. وغالباً لا تطول يد القانون كثيرين من المرتكبين حين يكونون كباراً — كبار الأسماء صغار الشخصية والنفوس — بينا المجتمعات الأجنبية توقع أقسى العقوبات .. فالصحف لا تذكر الأسماء المشبوهة . والنوادى تغلق في وجوههم، والجيران يقفلون الأبواب والنوافذ أمامهم . والرؤوس تُلوى إزدراءً حين يقبلون أو يعضون . ويحذر الآباء أبناءهم من أبناء أولئك المنبوذين ومن مخالطتهم .

إنها عقوبات .. وقد تكون أقسى من عقوبات المحاكم والسجون !

- ١٥٦ -

وفي هذا عبرة .

وفيه درس وعظة .

وفيه تحذير للمتوردين في ارتكاب الجرائم والأخطاء الأخلاقية .

ودور المحامين في هذا الشأن كبير عظيم ذو أثر فعال .

فلو أن المختلسين . والمرتشين . والمعذبين . وهاتكي الأعراض . والمتاجرين بالإثم والسحت في أرزاق الشعب لم يجدوا المحامين المدافعين عنهم إلا تكليفاً من الحاكم — إذا كانوا حقاً مجرمين لا ينصرف حديثي عن الأبرياء منهم — فذلك ما يستطيع إدراكه المحامي بعد إطلاعه على ملف القضية — نال كل منهم عقوبته قبل أن توقعها عليه المحكمة .

وعندئذ يكون قد وضعت أول لبنة في بناء مجتمع يعاقب . . وينفذ العقوبة .

أكتب هذا وأمامي فيلم طوله سنوات طوال منذ قيام الحرب العالمية الثانية إلى الآن يمثل ما فعله التجار بأفراد الشعب .. تجار الفواكه والخضروات واللحوم والشاي والخبز . إلى آخر الأتقيات التي تبهظ ميزانية الفقير والمتوسط .. ثم لا أجد أحداً من هؤلاء يرعوى . ولا يزدجر . . وأرى أن على المحامين يقع العبء الأكبر في استمرار هؤلاء في خسفهم وشططهم .

وتدليلاً على ذلك نردد ما يقال في الصعيد حين يعتزم أحدهم قتل غريمه (والله لأقتله وأشد ... المحامي دا ديته ٥٠٠ جنيه للمحامي ...) .

هذه عبارات لها دلالتها . . فإن مما يبيث الشجاعة في نفس القاتل أنه يعتقد أن في إمكانه أن يفلت بمؤازرة المحامي . وكذلك التجار فإنهم يرتكبون وسندهم أن لهم محامياً بارعاً يستطيع أن يناقش في وزن الرغيف وفي التسعيرة وفي اللحم المشفى والقطع الممتازة وفي استحضار الشهود الذين يشهدون بكذب المبلغ

— ١٥٧ —

أو بوجود ضغائن سابقة . . أو الذى يؤثر بنفوذه السياسى أو الشخصى فى القضاء — ولوهماً — ليحيل العقوبة المنفذة إلى عقوبة مع وقف النفاذ . . الخ .

* * *

هذا كلام صحيح وسليم . وياليت المحامون يتدبرونه مقدرين أثرهم فى السمو بمستوى المجتمع .

كما أرجو أن تتدبره الصحافة التى هى — أصلاً وفرضاً — المعبرة عن إرادة الشعب حتى قيل — وبحق إنها السلطة الرابعة فى الدولة — والتى أصبحت للأسف تهدف إلى الرواج وإلى الإعلانات . . فقط !

* * *

ثانياً — وعلى المحامى أن يرضى بالقليل بادىء ذى بدء ولا يحلم بالثروة . فإن مصارع الرجال فى تغلب شهوة المال على روحانية القلب ورضا النفس . والقناعة . إن من جعل المال همّه فرّق الله عليه أمره وجعله يجرى لاهتاً متعباً وراء سراب . . فكلما جمع طمع . وكلما ظفر سُعر .

ومن قنع فإن الله يجعل القليل فى يده كثيراً . والضئيل وفيراً .

وليعلم كل محام أن رزقه سيأتيه سواء طمع فيه أو قنع دونه .

وما رأيت فتناً يصرع صاحبه المال فيرديه موارد التهلكة كالحمامة والطب . ولم أر كالمحامى والطبيب إذا قنع كلاهما بالربح الحلال فإنه يجرى صعداً فى مراقى النجاح . وقد يتأخر به الزمن قليلاً أو كثيراً ولكنه حتماً إذا واصل السعى وصل إلى القمة وكان المال نهراً يجرى . . ولكن تحت قدميه !

أعرف أطباء ومحامين أحبوا المال فخدعوا مرضاهم وموكليهم . وكذبوا . وانفقوا . ونالوا المال ! ولكن سرعان ما انكشف الستر عن خداعهم وانفض

— ١٥٨ —

الناس عنهم . وذاعت عنهم قالة السوء . ونزع الله ما بين يديهم منه في قمار أو حب غانية عابثة !

وأعرف منهم من جعل فنه همه فعمل ودرس وتعب وصدق وحالف الاستقامة والزهادة . وأبطأ المال عليهم طويلاً . وإذا السيرة الحميدة ترفعهم إلى أعلا الذراري وإذا الناس يقبلون عليهم أفواجاً ومن كل صوب حتى استوكفوا الغيث من الرزق الحلال .

الأمثلة وفيرة كثيرة لا اعداد لها ولو أردنا تعدادها لما وسعتها الكتب والمجلدات ..

ولكنها حقيقة واضحة ، ومن جلس مثلي على تل من السنين يستعرض الماضي الطويل وجد العجب . ومن كان أقدم مني عهداً وأحد بصيرة ، وألمع ذكاء يستطيع أن يرى أكثر وأوضح . ويحكي أعذب وأحسن .

يجب أن يوطن المحامي نفسه على أن يرضى ويشكر :

فالرضا والحمد أساسان من أساس الراحة النفسية . والراحة النفسية أساس من أساس العمل المنتج . والعمل المنتج هو مطية النجاح .

كنت أسمع . وأنا أكسب في الشهر ثلاثين جنيهاً كثيراً من زملائي المحامين يعددون ما يكسبه بعض المحامين بالآلاف . ولست أنسى يوم زارني زميل وصديق . وجار في المكتب هو محام شرعي . كان يعجب بي وباجتهادي إعجاباً فيه كثير من الإسراف . وقد جاء يبنئني بأن زميلاً قديماً ليس على كفاية ما قد وكل في قضية بعشرة آلاف جنيه وهي قضية شرعية — وإن كان محامياً أهلياً — وقد جاء يشاركه الجهود أو يطلب منه كل الجهود لقاء أتعاب على شرط أن لا يذكر اسم المحامي الشرعي .

وقارن بين دخل هذا المحامي (رحمه الله وغفر له) الذي كان كل ما يمتاز به أنه متسلق . وملتصق بشخصية سياسية كبيرة . وبين دخلي المتواضع من قضايا

- ١٥٩ -

أكثر تواضعاً — كما قارن بين مواهبي وبين مواهبه . وبين اجتهادى وبين كسله .

وتأملت — كإنسان بشرى — لحظات ، ولكننى فى الليل — وحدى — قارنت بين نفسى وبين زملائى الذين كانوا فى سلك القضاء . وكان مرتبهم عندئذ ٢٠ جنيهاً . . وكان منهم من هو أكفأ منى ومن كان يسبقنى فى ترتيب إجازة الليسانس .. فوجدت أننى أسبقهم بعشرة جنيهات . وارتحت ورضيت ، وأقبلت على عملى بروح عالية .

ثم عقب ذلك ببضعة أيام وكلت فى قضية جنحة — قدرت أتعابها بعشرة جنيهات — خمسة مقدماً وخمسة مؤخراً — وعقب أن سرت فى حضور التحقيق وفى المحاكمة أشهر وكل المتهم الزميل الكبير المشهور ودفع له ٢٠٠ جنيه مقدماً . وتأجلت القضية عدة مرات لحضوره ولم يحضر . ولم يفضب المتهم . لأنه فهم أن دور المحامى من وراء المحكمة لا من أمامها . ثم ترافعت وحدى وصدر الحكم بالبراءة . واستأنفت النيابة فقصد المتهم المحامى الكبير ودفع إليه مؤخر الأتعاب وكذلك مقدم الأتعاب للاستئناف .. فى حين ظل يدفع لى مؤخر أتعابى الخمسة جنيهات تقطيراً . . جنيهاً جنيهاً !

وحدث فى الاستئناف أن غاب المحامى عدة جلسات ثم حضر وترافع خمس دقائق بعبارات غامضة عامة تصلح لكل قضية . كان يقول (هذه قضية الجحود . جحود الإنسان لمن أحسن إليه .. الخ) .

ثم فجأة قال « وسأترك المرافعة لزميلى » . فترافعت وتأييد الحكم . ودفع الموكل للمحامى الكبير مؤخر أتعابه فى نفس اليوم .

ولم أظفر أنا بأتعابى إلى اليوم بعد مرور حوالى سبعة وعشرين عاماً !

فى ذلك اليوم تملكنى الغيظ ، وتمردت نفسى ، وثررت سخطاً .

ثم تذكرت فجأة أن ممثل النيابة فى نفس الجلسة كان زميلى .. وكان زميلاً

— ١٦٠ —

فاضلاً موهوباً . وكان مرتبه سبعة عشرة جنياً ! فعاودنى الرضاء . وامتلات
نفسى قناعة وحمدت الله .

إن الرضاء بما قسم الله مريح للأعصاب . مثير للهمة . يعد العقل والجسد
لمتعة العمل والسعى والظفر .

ثالثاً — ثم على المحامى أنه لا يكثر بأقوال الناس :

فإنه ليحلو لكثير من الناس أن يتحدثوا عن غيرهم سواء كانوا يعرفونهم
أم يجهلونهم . واهل المقاهى والندوات لم يُبق عليها زاخرة عامرة إلا مبادلة الحديث
عن الناس .

وعادة يكون الحديث بالسوء .

وأغلب الأحيان يكون نصيب الناجحين . الذين أصابوا شهرة ومجداً ومالا
نصيب الأسد من أحاديث الناس بالسوء عنهم .

وهذه عادة الجالسين ! والجالسون دائماً هم الفاشلون ! أما العاملون منهم فهم
الذين يتحركون سعياً وجهاداً . انتقالاً وترحالاً .

والجالسون دائماً الفاشلون حاقدون حاسدون . ولو كتموا الثعابين التى تنهش
فى إيمانهم لأفنتهم . فهم ينفسون عن أنفسهم بنفقات السم فى شكل أحاديث .
حتى يستريحوا ! ولكن ما استراح أبداً حاسد أو حقود !

فإذا سمعت حديث سوء عن نفسك فراجع نفسك وحاسبها فإن وجدت
بعض القول صحيحاً فلا تقم وحاول أن تصلح نفسك . واستفد من أحاديث
السوء . وإن خرجت من محاسبة نفسك سليماً أبيض الصفحة فلا تهتم ولا تتميز
غيظاً . واعلم أنها ضريبة النجاح !

وأذكر وقد أصبت بعض النجاح فى المحاماة وتحركت ألسن الجالسين
الفاشلين بذى أن سمعت أن أقوالاً تحكى عنى ومنها أنتى « سكير » ولم أكن فى

— ١٦١ —

حياتي كذلك — على الأقل لأنني متعود منذ طفولتي والنمر تتلف جهازى الهضمي والعصبي . . وحاسبت نفسي فتذكرت أنني في إحدى حفلات نقابة المحامين قد تناولت كأساً علناً .. ثم تذكرت أنني كنت أجالس مع زملاء لي الزميل الظريف المغفور له عباس شريف وكان محدثاً لبقاً لا يُبل مجلسه ولكنه كان — غفر الله له — يدمن الشراب . فعاهدت نفسي ألا أشرب أبداً في مكان عام . وأما مجلس عباس شريف فلم أستطع الانقطاع عنه .. حتى توفي إلى رحمة الله .

ويوم سمعت لفظاً حول إسبى مقروناً بعلاقات نسائية .. تزوجت !

وأعتقد أن محاسبة نفسي في الحالتين أفادتني كثيراً .

أما ما عدا هذا فلا أذكر أنني أكرتت لقول قائل . أو تشنيع مفتر بل أنني طالما تحملت تضييحات دون أن أحاول حتى الدفاع !

رابعاً — ألا يكثرُ للنتائج :

إن المشرع حين منع المحامي من مشاركة موكله في نتائج الفصل في النزاع كان على حق . وتمثّل حالة نفسية هامة حين شرع ذلك المنع . فإن اهتمام المحامي يجب أن ينصرف إلى العمل لا إلى النتائج . وعليه أن يبذل قصارى جهده في أداء الواجب أما ما يحققه من كسب أو خسارة فلا يعتد به وإلا أصبح صاحب حاجة . وصاحب الحاجة متحمس يفقد في حماسه اتزانه . وتختل موازين الأمور في تقديره . ويخطيء أكثر مما يصيب

ويجب ألا ينسى المحامي أنه إذا نظر إلى ميزانية المكسب والخسارة كان غمه فاتكاً حين يخسر . وقد يخيب أمله أيضاً في المكسب لقلته فهو في الحالين مضرور .

أما إذا اهتم بأداء الواجب فحسب فإنه يكون منصرفاً إلى عمله في هدوء أعصاب وسعة صدر . وبتفكير رائق .

- ١٦٢ -

وهنا يستطيع أن ينتج . وأن يحسن . وأن يسترخ ضميره .
 وكم حزنت حين رأيت محامين يكاد الانهيار يصيبهم من جراء الأحكام
 التي تصدر على غير ما يؤملون ! وتراهم يأسين . ساخطين . شتامين .
 ولو أنني لا أستطيع أن أنكر أن نتائج العمل الفني تهم الفنان . ولكن
 ما قيمة النتيجة إذا كان هو مقتنعاً بكال العمل في ذاته ! ؟

إن كثيرين من الرسامين الخالدين لم يستطيعوا أن يظفروا في حياتهم ببيع
 لوحة واحدة . ومع ذلك أنتجوا وافتننوا . وبرزوا . وصوروا العبقريّة صوراً
 ورسوماً وأشكالاً . . . وذاع صيتهم بعد موتهم . ولحقهم الخلود وهم في قبورهم .
 إذن والمحامي فنان .. ولست أحب أن أدعوه أن ينال المجد بعد الموت .
 إنما أمثل له لكي لا يأس على فشل عمل فني هو يعتقد أنه عمل فني كامل . وكل
 ما عليه أن يراجع نفسه فإن أصرّ بينه وبين نفسه على أنه أدى واجبه كاملاً تابع
 مجهوده في درجات التقاضي اللاحقة . وإن كان قد عثر على ثغرة أو نقص عليه
 أن يعوضهما ويسدّهما .

ولا يستطيع أن يدرك المحامي دائماً أى مؤثرات أثرت على القضاة والمستشارين .
 وأى اتجاه اتجهوا إليه بالقضية .

وكثيراً ما كان لي رأى في بعض القضايا وحكم بعكس هذا الرأى ثم قرأت
 الحكم فبدأ لي خطئى وبدأ صواب الحكم .

ولقد ترافعت مرة في قضية جنائية وكان الشهود جميعاً بما فيهم الطبيب قد
 أكدوا أن الجنى عليه نطق باتهام أحد المتهمين . وجاء تقرير الطبيب الشرعى
 الاستشارى المقدم من الدفاع عن المتهم ينفي إمكان أن ينطق مع الإصابات التي
 برأسه . وجاء الطبيب الشرعى الحكومى لكي يرجح الموقف برأى . فخارى
 زميله الثانى فيما ارتأى . وصدر الحكم مؤيداً ذلك . وتضايقت حقاً .

— ١٦٣ —

ثم مضت الأيام وتقابلت مع أحد السادة المستشارين فسألني ضاحكاً : « هوه نطق
والا ما نطقش؟! »

فأجبتة :

« والله نطق .. وأهو كل شيء راح لحاله ! »

فأجابني بهدوء :

« إحنا عارفين إنه نطق . ولكن القصاص .. اثنين في اثنين (يقصد أن
القتلي كانا اثنين . واللذين حكم عليهما كانا اثنين) وللأسف أنهم جميعاً كانوا
أبناء عمومة » .

وقد فهمت أن العوامل الإنسانية قضت ألا يخرج البيت فيحكم على الأب
والولدين . فاعتمد المستشارون على ظاهر التقرير وبرأوا الأب اكتفاء بالأشغال
الشاقة المؤبدة للولدين .

وارتحت عند هذا التفسير بل وافقت عليه . وقلت لو أننى مكان محكمة
الجنايات ما حكمت بأفضل من هذا الحكم .

ولو أننى لم أسمع هذا الحديث من الزميل الفاضل لظلت متألماً!

وأذكر في قضية مقتل سيدة فنانة مشهورة أن كان إثنان من المتهمين في
موقف واحد والأدلة ضدها واحدة وظروفهما واحدة . وكان دفاعهما واحداً . .
ثم صدر الحكم بالأشغال الشاقة على أحدها وبرىء الثانى وحكم على آخرين
بمدد متفاوتة . وقابلت رئيس المحكمة (المرحوم الأستاذ سيد مصطفى الذى كان
أخيراً رئيساً لمحكمة النقض ثم وزيراً للعدل ثم محامياً) فقال لى :

« هيه . الحكم عجيبك؟ » .

« جداً بس عايز أفهم سبب تبرئة فلان .. والحكم على أخيه وما معنى
التفرقة بينهما؟ مع أن موقفهما واحد؟! »

— ١٦٤ —

فقال رحمه الله بطريقته اللطيفة :

« يا أخى مش كفاية أخ واحد . . . فى مرّة (. . .) ! »

وأدركت المعنى الإنسانى الذى تدفق على صفحات الحكم فغيّر النتائج !

والأمثلة على ذلك كثيرة . لا حصر لها .

فأما — أنه يبتعد عن مواطن الشبهات :

أحب أن لا أكون واعظاً يقف على منصة الوعظ فى كنيسة .

ولا خطيباً يقف على منبر الجامع فى يوم الجمعة :

فأنادى بأن يكون المحامى قديساً . لا يشرب ولا يقامر ولا يأتنس بالملاح .

فقد يكون هذا متعذراً أو مستحيلاً وخاصة أيام الشباب . وطوبى لمن عصمه الله

نسبياً . أما العصمة كلها فليست لمخلوق بشرى ضعيف .

ولا أحب أن يفهم قارئ أن الكاتب يدعى لنفسه العصمة . . فما أكثر

أخطأى وما أوفر زلاتى !

ولكن ما أَدْعُو إليه هو القصد فى كل الأمور أولاً . وثانياً أن يبتعد المحامى

عن مواطن الشبهات . فالمحامى سمعة وله عرض فى فنه وعمله فإذا خُذشت السمعة

وتمزق جانب من عرضه الفنى . فقد ألحق ذلك به ضرراً بليغاً .

فإن من قُدِّر عليه أن يشرب كأساً ، ففى بيته أو فى بيوت أصحابه . ومن

قُدِّر عليه أن يلعب ورقاً — وهو أخطر ما يُمنى به المحامى — فلا أقل من أن

يستتر عن عيون الناس وللتسلية الوقتية ، ومن شاء أن يستمتع برفقة حبيب جميل

فليتوارى وراء الجدران . فإنها أصون للسِر . وأحفظ للسمعة والعرض .

وإن أراد صوتاً وتقياً أعانه الله على التقوى .

الأمانة لموكليه :

هي أقوى أنواع الأمانة لأنه لن يكون أميناً لربه ولا لفنه ولا للقضاء ولا لخصمه إلا إذا كان أميناً على موكله . وحق موكله .

وأمانته نحو موكله تقتضى منه :

(١) أن يصدقه القول . وأن يحضه النصيح . فيهديه إلى جانب الحق ويحتمه مواطن الباطل . فيبعث بذلك الطمأنينة إلى نفسه إن سار في دعواه . ويحسر عنه الخسارة وضياع المال والوقت والأعصاب إن أقعده عن السير في دعوى فاشلة .

(٢) أن لا يرهقه بالأتعاب . فيكون ميزان عدل في تقديره . ولا يعامل الفقير كالغنى . ولا المأزوم كالموسع عليه في الرزق .

(٣) أن يكون كاتماً لسره . فإن السر الذى يلقى به الموكل إلى أذن المحامى هو أغلا الأمانات . وأنفس الودائع .

وقد يكون فى كلمة عابرة أو نكتة غير مقصودة ما يفشى السر ويوخم العواقب .

وقد يكون السر يصلح حديثاً يسر السامعين . وقد يكون موضوع حادثة طريفة تسلى المتسامرين وفى إذاعته ضياع مصالح أو تهدم بيوت .

أذكر أننا كنا نجلس فى غرفة المحامين وأخذ زميل ثرثار يتحدث عن « نساء اليوم » وذكر فتاة عرفها بأوصاف وألقاب لأبيها . وكيف وقع لها كذا وكذا . . وكان ضمن الجالسين محام نقل هذا الحديث إلى سامر آخر وفى هذا السامر الأخير استمع خطيبها إلى قصة خطيبته وفسخ الخطبة . وقامت بين الطرفين قضايا ، ودل الخطيب على حقه فى الفسخ واسترداد الهدايا والمهر بما ذاع واستشهد بالمحامين القائل والناقل !

— ١٦٦ —

(٤) أن لا يزعج موكله أو يثير الرعب في نفسه . وكذلك لا يطمئنه بإسراف . بل يكون صادقاً إلى أكبر حد حتى يعرف الموكل حقيقة موقفه .. فإن هو أزعجه أساء إليه وقد يؤثر ذلك في حياته . وهو إن طمأنه بإسراف قد تأتي النتائج مفاجئة مخيبة للأمل فتؤثر تأثيراً سيئاً . . وفي الحالتين لا بد أن يهون المحامي في نظره !

(٥) أن يعامله برفق وأدب . . وأن يجعله يحس أنه إنسان كامل الحقوق في غير إسراف أيضاً . ومن غير تذلل ولا إراقة لكرامته . وليذكر المحامي أنه فنان يحترم الناس — موضوع فنه — ولكن لا يذل لهم .

(٦) أن يبسر له الوصول إلى حقه بعد كسب دعواه . فإن شر ما يبنى به صاحب الدعوى بعد أن يكسبها أن يستولى محاميه على المال ثم يساومه على أتعبه . . .

يجب ألا يمد المحامي يده إلى مال الموكل سواء كان مودعاً أصلاً عنده أو تسلمه تنفيذاً للحكم أو الصلح .

فإن خطر امتداد اليد إلى الأمانة نتيجة حاجة ملحة يمتد كالحريق إلى علاقة الطرفين فيتلفها ويتركها رامداً . وقد يحترق أحدهما كأثر لهذه المخاطرة .

أمانة المحامي نحو القضاء :

أن يؤدي واجبه بشكل محترم . فلا صراخ ولا ضرب على المنضدة . وبصوت هادئ . وفي أدب . مؤمناً بقداسة القضاء — بصرف النظر عن شخص القاضي — وأن يكون صادقاً . معاوناً للعدالة بإخلاص . وأن لا يكذب في مستند أو استشهاد بمرجع من المؤلفات القانونية أو حكم قضائي . وأن يجعل لحجة خصمه التقدير وأن يناقشها . ويرد عليها . وأن لا يحاول تعطيل الفصل في الدعوى بالأعذار المختلفة أو بالغياب . وأن يقدم مستنداته ومذكراته في مواعيدها . وأن يصون لسانه فلا يطلقه في سمعة القاضي الذي خذله وخاصة أمام الموكل .

— ١٦٧ —

أمانة المحامي نحو خصومه :

وأمانته نحو خصومه لا تقل قيمتها عن أمانته نحو موكله . لأن خيانة الأمانة نحو خصومه فيها الإضرار بالناس . والإضرار بالناس إحدى الكبيرتين اللتين لا يغفرها الله — الشرك بالله والإضرار بالناس .

وهو حين يكون أميناً لخصمه لا يفترى عليه . ولا يفري به موكله . ولا يستعدى قوة موكله على ضعف خصمه . ولا يسبه أو يذكر عيباً فيه أو ليس فيه .

وَألا يصطنع الأقوال أو المستندات نكائية به . بل عليه أن يحرص موكله على إنهاء الدعوى صلحاً إن أمكن .

وَأن يترفق بخصمه إن كان يطلب أجلاً للوفاء . وينصفه في بعض ما يزعم إن كان على حق .

هذه هي وجوه الأمانة . وهي أعظم ما يتحلى به المحامي . . وإنه لحليف النجاح إن اتبها ولو لم يكن موهوباً ولا فذاً ولا نابعة .

بل إنني أعرف محامين نجحوا وأصابوا صيتاً وشهرة وهم عاطلون من المواهب وكان أساس نجاحهم أمانتهم .

ليكن دعاء المحامي دائماً :

« رب اكتبنا دائماً من الأمانة . وأحينا أمانة . وأمتنا أمانة » .

« رب إنك تعلم شر أنفسنا . تعلم وغيرك لا يعلم » .

انفعال المحامي

من الأقوال الخالدة . والراسية في ذاكرتي منذ سنوات طويلة ما كتبه جامبتا . الكاتب الفرنسي الخالد عن المحامي الفرنسي الخالد أيضاً (لاشو) .
وأجل ما كتبه عنه هو ما صور فيه انفعال المحامي لاشو بظروف موكلية عامة . وكل موكل خاصة .

فقال « إن لاشو كان ينفعل بآلام موكلية وعذابهم . وكان انفعاله صادقاً فإذا صور هذا الانفعال في مرافعاته استطاع أن ينقل إلى آذان القضاة ووجدانهم ما يحس به هؤلاء المعذبون في الأرض من قسوة الحياة . وشدة وطأتها . وما يعانون من ظلم المجتمع . وذلك كله في صوت كزئير الأسد وهزيم الريح حيناً . ومثل خرير الجدول العذب حيناً آخر » .

« إن لاشو قد هبط بذكائه وعلمه إلى حياة أولئك البائسين ممن يدافع عنهم . أولئك الذين قست عليهم الحياة . واشتط وعنف في تعذيبهم المجتمع . وتأنق في ابتلائهم القدر . هبط إلى الأنفاق المظلمة ثم رفع معه هذه الأرواح الضالة إلى عالم النور لكي يؤدي لهم رسالة الرحمة بهم في ساحات القضاء .. » .

لقد وضع جامبتا دستوراً جميلاً للمحامي من حيث لم يدرى ولم يقصد . وضع هذا الدستور الخالد وهو يتحدث عن محام خالد . وما أحرانا أنا نفكر فيما قال جامبتا . وفيما كان عليه لاشو .

إن المحامي يعيش حياته في ظل محرق من عذابات الناس . ويسبح في بحر الجيِّ من دموع أساهم . وليس مثله إنسان يغوص في محيط الأحزان لأنه لا يلتقي في الحياة إلا بكل مبتلى معذب . أو خائف فزع مروع . سواء كان صاحب حق مضيع . أو مساق إلى السجن أو المشنقة !

- ١٦٩ -

وصاحب الحق المضيع يتألم ويتعذب بضيق حقه كما يتعذب المتهم خوف سجنه المظلم أو شنقه المنهى لحياة يحسب أن له الحق في أن يجيها لنفسه أو ضمناً لغيره من أهله وذويه ومحبيه .

إن صاحب الحق يشعر بضيق الأمان حين يرى حقه مضيعاً . لأن الناس قد آمنوا بأن المال دائماً هو حصن الأمان .. حين فرغت قلوبهم من الإيمان بالله . وقليل من الناس من يتخذ عدة كفاحه في الحياة وجنته من مصائب الدنيا إيمانه الوثيق بالله !

وعندما يضيع الأمان من قلب الإنسان لا يجد أمامه إلا العذاب .. كالحائف من السجن والمتشبت بالحياة .

الانفعال :

الانفعال هو الاحتراق الداخلي الذي يحترق فيه العقل والقلب والنفس والوجدان ثم تسهر نتيجة لهذا الاحتراق الآلة التي تفكر وتعتبر .

والإنسان العادي ينفعل في كل تصرفاته . غير أن المحامي لا يعمل في فنه كإنسان عادي لأنه يؤمن دائماً بأن وظيفته في الحياة أن يكون مصداً للآلام ودرعاً للمتألمين . فإحساسه بالألم مضاعف .

ولقد نصحت أول اشتغالي بالحمامة — بما يُنصح به كل مبتدئ — بأن لا يأخذ عمله « جداً » فلا أتألم ولا أغضب ولا أثور . فإذا قضى بحكم ضد رأبي أو ضد موكلتي فلا أهتم ولا أغتم .

وهي نصيحة تقليدية ينصحها القدامى للمحدثين المبتدئين لكي يهونوا عليهم ثقل العبء .

ولكنها نصيحة مرذولة ..

— ١٧٠ —

وهي نصيحة صاحب الصنعة لا صاحب الفن .

إذ كيف يبدى الحامى روائع فنه إذا لم يحس . إذا لم ينفعل . إذا لم يهتز
وجدانه بحق موكله؟!!

إن من أهم أسس نجاح الحامى أن ينقل انفعاله إلى القضاة . فإذا لم يكن
منفعلاً بالحق الذى يدافع عنه كان كالألة السماء التى تتكلم فينطلق كلامها جافاً ،
ميتاً لا روح فيه ، وعند ما تصل إلى القاضى الذى هو أيضاً عبارة عن نفس وقلب
وعقل ووجدان ترتد عنه ، وتطيش فى الهواء .

إن الفن لا يتحرك ، ولا ينتج ولا يبدع إلا بالإحساس والانفعال .

وفن الحمامة كذلك ، بل إنه أكثر من ذلك ، لأن فن الشاعر والسكران
مقروء على ورق صامت ، وفن الرسام غير ناطق ولكن فن الموسيقى ، والمعنى
والممثل فن ناطق . كيف يبعث اللذة الروحية ذلك الموسيقى بموسيقاه إن كان
يؤديها وهو والآلة التى فى يده سواء؟! . كيف يلحن الملحن أغانيه وهو يكتب
« نوتة » سوداء الخطوط . ميمية العاطفة؟

كيف يهزك الصوت الذى يعنى إذا لم يحس صاحبه بالعواطف التى تبعث
بها حنجرتة ولسانه؟

إن الموسيقى الفنان الخالد هو الذى بكى قبل أن يبكى لحنه . والذى أن قبل
أن تئن أوتاره ، والذى غمرت السعادة نفسه قبل أن تغمر مثانيه .

والمعنى الفنان الخالد هو الذى يشعر بالألم واللذة .

والممثل الفنان الخالد هو الذى ينسى شخصه ويعيش فى إهاب الشخصية التى
يمثلها ويتمزق قلبه ندماً حين يكون من يمثله خاطئاً حتى ينفعل الجمهور بما يرى
ويسمع منه فيبكي من أجله أو يلعن خطيئته .

وفى التاريخ ، وسيظل دائماً فى التاريخ ، الفنان المغمور ، والموسيقى الفاشل

— ١٧١ —

والكاتب الفاشل والشاعر الذي ينظم ولا يشعر فيفشل ويخجل ذكره ويفنى شعره ، والممثل الذي يبكيك حين تراه وتسمعه ويبكيك بعد ثلاثي عشرات السنين حين تذكره .

وقد قال أوسكار وايلد مرة في إحدى رواياته - ولعلها صورة دوريان جراي- إن الممثل الخاطئ المنغمس في الرذيلة يُحسن أداء أدوار الفضيلة ويجيدها لأنه يعبر بتمثيله عما كان يجب أن يكون هو عليه من خلق .

والحمى وهو فنان : فنه الحق ، والدفاع عنه ، ورد الظلم ، وإسعاد الناس والمجتمع بروائع فنه ، يكون محامياً فاشلاً إذا لم يحس بالآلام الذين يدافع عنهم أو عن حقوقهم ، ويكون فناناً مبدعاً خالداً حين ينفعل بآلامهم وأمانهم .

كم سمعت محامياً يقول « هؤلاء الموكلون — عليهم اللعنة . إنهم جاحدون لا يستحقون أن يثور الحمى من أجلهم !

وكم رأيت محامين يضحكون من ثورة زميل لهم لأن المحكمة لم تصل إلى فهم دفاعه وتقدير فنه .

وأذكر مرة كنا في غرفة المحامين وكان بيننا زميل فاضل هو الأستاذ عبده حسن الزيات — وهو أديب كبير وذو خلق متين وكان يشكو من حكم صدر ضد موكله ، وكان حديثه يقطر ألماً . وإذا بزملائنا يضحكون منه بعد انصرافه . ويسخرون من اتهامه بصدور حكم ضده . ويترحمون على أعصابه .

ولعلمي لم أره في غرفة المحامين كثيراً من بعد ذلك .

وإنه من المحامين الذين كان يرجى لهم في المحاماة أمجاد ولكنه آثر الانزواء والانطواء لشدة انفعاله وسمو عواطفه .

— ١٧٢ —

انفعال وانفعال :

وأرجو ألا نخلط بين الانفعال الصادق وهو الاحتراق الداخلي الذي يشترك فيه العقل والوجدان والذي يولد الطاقة التي يتصرف بها المحامي . والذي يبدأ احتراقه من إيمانه بحق موكله .

يجب ألا نخلط بين هذا الانفعال . وبين انفعال الغضب . فإن الانفعال الأول هو أسمى ما يميز المحامي الفنان المخلص لفنه . ولفنه فقط . أما الانفعال الآخر فهو سورة الغضب التي ندعو المحامي أن يتوقاها وأن يتعد عنها لأنها من أهم أسباب فشله . وهي من موارد تهلكته وضياع حق موكله . لأن المحامي إذا غضب لم يستطع أن يسيطر على تفكيره أو إحساسه . وأصبح صوتاً يعلو لا فناً يصور . وأضحى منفرداً لا تستمع إليه إذن . ووجد خصمه فرصة للنفوذ منها وعن طريقها إلى كسب دعواه .

إن الانفعال الصادق يتميز بالسيطرة على الأعصاب . وضبط النفس حتى يؤدي مهمته على أتم وجه .

كما نحذر أيضاً من الخلط بين هذا الانفعال الذي نقصده وبين تأثر المحامي بحديث موكله والطريقة التي يفضي بها إلى المحامي بما يمضه ويشكو منه .

فإن المحامي إذا صدق موكله انحرف إلى وجهة دون الحق . ولم يفسد المحامي تأثره بأقوال موكله وتمثيله — وقد يكون غير صادق — وكثيراً ما يكون كذلك . وعادة يكون الموكل متوهماً حقه بصورة مضخمة إن كان له حقاً أو متوهماً وجوده من تأثير الإيحاء الذاتي .

ومن العجيب أن آلافاً ممن يبدأون دعاوهم وهم يعرفون أنهم مبطون يصبحون على مر الأيام معتقدين أنهم أصحاب حق !

ولذلك قيل لو أنصف الناس استراح القاضي .

— ١٧٣ —

أى أنه لو حاسب كل إنسان نفسه وراجعها فيما يدعيه هو وفيما يدعيه خصمه لاستبان أموراً كثيرة ولأدرك إن كان مبطلاً أو على حق .

فالخطر إذن أن ينفعل المحامى نتيجة لتصديقه موكله . فيصبح متعصباً . والتعصب ذميم . يضل العقل ، ويعمى البصيرة .

كما أن المحامى يكون فى خطر إذا صدق دفاع المتهم وهو عادة يؤكد براءته ويؤكد أن التهمة ملفقة . وعادة يخترع خصومات وهمية هى التى دفعت بالمجنى عليه إلى اتهامه كأن يقول متهم بسرقة أو نصب على سيدة أنها كانت على علاقة غرامية به وأنها تدعى عليه ذلك انتقاماً لهجره إياها . .

وقد يكون هذا القول مجرد افتراء فإذا نقله المحامى متعصباً إلى المحكمة كان مرتكباً جريمة أخلاقية لا تتفق وفنه القويم .

أو أن يقول للمتهم لحاميه إن بينه وبين العمدة أو ضابط البوليس أو وكيل النيابة خصومات شخصية . والناس يتفننون فى خلق هذه الأكاذيب . ويندفع المحامى بانياً دفاعه على تجريح العمدة ورجل البوليس أو وكيل النيابة . بعد تجريح الشهود . ويكون بذلك متعصباً أعماه التعصب عن الحق ، ولعله لو انصرف إلى الحقائق لكان مفيداً ودفاعه مجدياً .

ومن هنا نشأت عادة مهاجمة المحامين لرجال البوليس وإصاق التلفيق بهم ، والادعاء عليهم بالكذب وشهادة الزور .

وإنتى أعتقد أن هذه العادة — عادة مهاجمة رجال البوليس — عادة غير سليمة . وأريد أن أقول شائنة . فهى شائنة لأن فيها ظلاماً لكثير من رجال البوليس الشرفاء الذين يؤدون واجبهم بإخلاص وأمانة .

حقيقة إن هناك رجالاً منهم يلفقون . والكثير منهم يلفقون وهم واثقون أن المتهم مرتكب حقيقة . ولكن لما كانت الأدلة عليه ضعيفة متهاقنة فهم

— ١٧٤ —

يؤكدونها ويؤيدونها . وهو عيب فعلا . والقليل منهم كباقي البشر قد يتأثر
بضعفينة أو كراهية . أو يكون مدفوعاً بمعاملة .

ولذلك وجب أن تهتمهم حيث يكون الاتهام صادقا ونعف عن الاتهام
حين لا يكون صادقا .

والعجيب أن المحاكم أصبحت تعتبر مهاجمة الدفاع للبوليس أمراً تقليدياً .
وعادة ثابتة . ولازمة من مستلزمات « المهنة » ! وبذلك ضاع كثير من الاتهام
الصحيح في غمرة الاتهامات غير الصحيحة .

أذكر مرات كُفجت فيها زملائي الذين كان صالحهم كصالحى فى القضية .
وكانوا يترافعون على أساس إتهام البوليس بالتلفيق وخاصة فى قضايا المخدرات .
حتى إذا ما وقفت للدلاء بمرافعتى بدأتها بالثناء على مجهود رجال البوليس ثم
قدمت الأوجه التى أراها جديرة بتبرئة موكلى .

وكما كنت أشعر بضيق زملائي كنت ألس راحة المحكمة .

كنت أدافع فى قضية أمام محكمة عسكرية من محاكم الحدود . وكان من
الأدلة التى قدمها الإتهام ضد المتهمين شهادة قصاصى الأثر من رجال الهجانة .
وقام زملائي المحامون بوجهون الاتهام إلى هؤلاء . يرمونهم بالتلفيق . ثم أخذوا
يكذبون فراستهم ويعتبرونها خرافة .

فلما جاء دورى أنشيت على قصاصى الأثر وعلى سلاح الهجانة وقدمت أسفى
لزملائي واعتذارى لمخالفتى إياهم فى الرأى الخاص بحقيقة فراسة هؤلاء . وضربت
ما حضرنى من الأمثلة فى تاريخ الأدب العربى . ثم فرضت صحة ما وصلوا إليه .
وأوضحت أنه لاقيمة له بالنسبة لموضوع الإتهام وقلت: « لنفرض أن آثار المهر بين .
ومحرزى السلاح وصلت إلى النجع وإلى دور هؤلاء فأين الدليل على أنهم هم
هربوا سلاحاً أو مخدرات » ؟!

— ١٧٥ —

وبدا الارتياح على وجوه الضباط — القضاة — وبعد انتهاء الجلسة دعاني الرئيس وشكرني وفهمت منه أنه مدير سلاح الهجانة وأنه مدرس علم قص الأثر!

إذن فواجب المحامي أن لا يأخذ كلام موكله حجة ويتعصب له . وإنما يتقصاه . ويبحثه ويناقشه . حتى تتضح له الحقائق التي إن بني عليها دفاعه استوجبت احترام سامعيه وتقدير قضائه .

وعلى ذلك نحذر المحامي من أن ينفعل الانفعال الأعمى بما يسرد موكله وبالطريقة التي يسردها به .

وكم من مرة بكّت امرأة وقالت مظلومة وهي جانية آثمة . فليعرف المحامي معنى الدموع وأنها ليست دائماً دموع المظلومات وإنما هي عادة دموع الآثام النادمات . فإن الندم يُجرى الدموع من المآقي بأسرع وأقوى مما تجريها آلام الظلم .

إذا استمع المحامي إلى صاحب الدعوى أو المتهم أو أهل المتهم ومحض هذه الأقوال ثم قرأ الأقوال الصامتة ، وحدثها وحدثته ، ثم أيقن بصحتها وآمن بصدقها عندئذ يحدث انفعال المحامي الفنان . الانفعال الصادق الذي يسير به في طريقه نحو الهدف : وهو الحق . وهو بانفعاله الصادق سيؤثر حتماً في قضاة قضيته لأن المعروف أن ما يخرج من القلب يدخل مباشرة إلى القلب . — أما المحامي الذي لم ينفعل بحق موكله فإنه يصبح ممثلاً يلقي كلمات المؤلف صنعة ومصيره الفشل ، وكذلك الذي يؤمن بحق موكله ولكن لا ينفعل به ، إنه صاحب صنعة يؤدي ما يسميه واجباً وليس للأمر عنده أهمية أكثر من أن يقبض مقدماً! ثم يقبض مؤخراً أو لا يقبضه ! وليست هذه هي رسالة المحامي ، ولا هي غايته ، ولا هدفه ، ولا لذلك وجدت المحاماة . إنما نشأت لغاية أسمى . وهدف أنبل !

- ١٧٦ -

انفعال المحامي بآلام المجتمع :

يجب أن يكون المحامي على صلة بالمجتمع الذي يعيش فيه . ويدافع عن أفراده
ويجب أن ينفعل بآلام هؤلاء وبؤس حالهم ، وإلا كان ممثلاً فاشلاً .

كنت أنتظر قضيتي في إحدى محاكم الجنايات بمدينة الصعيد الأعلى .
وكانت تنظر أمانى قضية متهم فيها شاب بقتل أخته لسوء سمعتها وكان فارح
الطول . وكان في أجمل أيام عمره ، وسيماً ، قوياً . وأخذت أنظر إليه وأنا أرتى
لهؤلاء البائسين ضحايا المجتمع الذي يأخذ بالشائعات ، ثم يعير الذي يسكت على
الإثم المبني على كلمة آثمة قد يكون نطق بها لسان حاقد مغيظ .

هذا المجتمع الذي لا يرحم . والذي يضطر مثل هذا الشاب الذي قد يكون
أصلاً كريم الخلق مستقيماً جاداً مجدداً يشق طريقه في الحياة ، والذي قد لا يكون
فكر لحظة في حياته أن يقتل دجاجة ، المجتمع الذي يضطر مثل هذا الشاب أن
يتجرد من إنسانيته ويقتل في قلبه عاطفة الأخوة ويمسك بأخته التي شاركها
أحشاءً واحدة وثندياً واحداً وطالما لعباً معاً وتحاضناً ، وكم كان يحلم بأن يزفها إلى
عريس كفاء . وأن يجهز لها أثاثها ويقم لها فرحاً . ولكنه بالعكس يمسك بها
ويذبجها بيده ويطاوعه قلبه ، وترضى نفسه !

كنت منفعلاً ببؤس هؤلاء الضحايا لأننى مثلهم صعيدى وفلاح ونشأت
في بيئة ومجتمع لا يرحمان ! ولا يتسامحان ! ثم تلفت منصتاً إلى المحامي المدافع عنه
فوجدته يتحدث في هدوء وتراخ ، وكأنه يقص نكتة بألمحة سميحة ! ثم انتهى
طالباً استعمال الرأفة بغير تقديم أسباب لهذا الطلب !

وكان رئيس المحكمة قاهرياً لم ينفعل بآلام مجتمع الصعيد فنادى المتهم في
القفس الحديدى قائلاً له :

« يا ولد : مش حرام تقتل أختك مع أن الطيب الشرعى أثبت أنها

عذراء ! »

— ١٧٧ —

ثم أبدى تعجبه مما وقع عليها من ظلم .. ولم يجب المتهم . وقامت أمه ..
وأما وهي امرأة عجوز وقالت للرئيس « العرض « واعر » يا بيه ..

ورد عليها الرئيس :

« يا ستي بنتك كانت عذراء .. الطيب الشرعى أثبت ذلك » .

وهي ترد ولا تفهم ما معنى الطيب الشرعى :

« لا يا بيه بنتي كانت تستاهل ... العرض واعر »

وأدركت أن في رأس الرئيس فكرة أن يعطى درساً لمثل هؤلاء الناس
الذين يقضون على الأرواح البريئة لمجرد الإشاعة .. ولم أفق من انفعالي إلا وأنا
واقف أقول :

« أنا منضم لزميلي في الدفاع ..

وبدأت بعد ذلك أقول :

« إن مثل هذا الشاب الذى يقدر العرض كما يقدره أفراد المجتمع الذى
يعيش فيه والذى عبرت عنه الأم بأنه « واعر » أى قاس ... مثل هذا الشاب
يكفيه أن يسمع كلمة تمس عرضه حتى يذهب عقله . ويفقد أعصابه . فليس لديه
ما يفكره بالطيب الشرعى ولم يبق عنده بقية من عقل تميز بين الحقيقة والإشاعة .. »

واستمرت ساعة أرتى لمثل هذا الشاب . وأبكى الضحايا والقتلة فهم في
البؤس سواء .. وسمعت بكاء ونحيباً بين السامعين .

وخرجت من الجلسة وأنا لا زلت في ذروة الانفعال .. وإذا المحامون زملائي
يتدافعون ورأى وهم أيضاً منفعلون .

وفى القطار ونحن عائدون إلى القاهرة قضيت السهرة مع المستشارين نتحدث
في هذه القضية . وكانوا قد أصدروا حكماً مخففاً وقال لى الرئيس :

— ١٧٨ —

« على كل حال أنت ربنا أرسلك لهذا الشاب فقد كدت تبكينها . وقد تصورنا أنا وزملائي أنك كنت تترفع عن نفسك وأدركنا أنك لو كنت مكانه لفعلت مثل ما فعل ! »

فقلت له :

« للأسف هذا صحيح ! »

هذا مثل صارخ لانفعال المحامي بالمجتمع الذي يعيش فيه البأسون والضحايا الذين يترفع عنهم والذين عناهم جامبتا حين تحدث عن لاشو وهو يهبط إلى أرقتهم الحقيرة وإلى مخابئهم المظلمة وينفعل ببؤسهم وآلامهم .

نبالة المحامي والمحاماة

سمعت في إحدى الجلسات محامياً في صدد الدفاع عن موكله يذكر خصمه بنعوت وأوصاف مزذولة . وكان أقسى ما نعته به أنه أعور العين أعرج وأنه جبار في خصومته لأن كل ذى عاهة جبار .

وتطلعت إلى وجه الخصم الذي رُفِي بهذه الشتائم فوجدته قد انهار وأغضى ببصره إلى الأرض وأحسست بإنسانيته تهتز ألاماً ورأيته كأنما جراحاً قد انبثق منها الدم وسال على وجهه في صورة انفعالات وأحاسيس .

وفكرت فيما أفاد المحامي من إصابة خصمه هذه الإصابات المصمية ولو أن دفاعه خلا منها لما نقص شيء من أركان هذا الدفاع ولا وهنت قوته .

وسمعت يوماً محامياً يدافع عن متهم سارق دخل منزلاً في غسق الليل وُضبط متلبساً فإذا به يتهم صاحبة البيت في عرضها ويوجد صلة وهمية تربط ما بين هذه السيدة الطاهرة الآمنة في بيتها وبين الطارق السارق .

وكان هذا الحديث مؤلماً إلى حد أن بدا الاشمئزاز على القاضى الذى يسمع . ولكن لا شك ولا مرأء في أن الأمر لم يخلو من تصديق بعض الحاضرين .

وفكرت في أن هذا المحامى يعلم علم اليقين أن ما زعم كذب لا أساس له وأنه وإن كان بذلك الإفتراء يحاول أن ينقذ المتهم الذى يدافع عنه من تهمة ثابتة عليه إلا أنه كان غافلاً عن أنه بمحاولته تبرئة سارق قد ارتكب هو نفسه جريمة ضد إنسان برىء . ولو أنه أتى نظرة إنسانية على تلك السيدة البريئة ورآها وهى واقفة خلفه وقد جللها العار واصفر وجهها من أثر انفعال الغيظ والقهر والكمد . ورأى زوجها وهو على ثقته بزوجته وعلى يقينه من كذب هذا الافتراء قد تلجج الشك فى نفسه كأثر من آثار الضعف الإنسانى . ورأى أولاد هذه السيدة ومنهم اليافع الذى يؤذيه أن يسمع عن أمه هذا الاتهام البغيض ويؤذيه أكثر أنه لا يملك الدفاع

- ١٨٠ -

عن أعظم عرض يقدمه لأن يده لا تطول المحامي وهو في موقف الدفاع .

لو ألقى المحامي هذه النظرة الإنسانية واستشف عدد من أصحاب بسهمه المسموم وأثر إصاباته في نفوس هؤلاء الأبرياء لأدرك أية جريمة قد ارتكب ! ولوجد أن كفتي الميزان قد اختلفتا بين وزن رغبته في تبرئة موكله وبين ارتكابه جريمة أشنع من تلك التي يدافع عنها . ولجلجل وانهار !

وحضرت مراراً قضايا متهم فيها خادمت بسرقات من بيوت مخدمين فيلجأ المحامون إلى التشكيك في التهمة بمحاولة إثارة الظنون حول علاقات آئمة بين الأزواج وهؤلاء الخادمت ومحاولة تبرير الاتهام بغيره الزوجات من العلاقات الآئمة المزعومة .

ورأيت كيف يغلب الأسى على هذه العائلات الآئمة يصيبها الاتهام في شرف الزوج وكرامة الزوجة . وكم تصورت ما يخالج نفوس الزوجات من الشك بعد ذلك في أزواجهن وما يفسرن به كل حركة قد تصدر بريئة ولكنها على ضوء الاتهام الذي وجه تصبح آئمة . وقد ينتهي الأمر في كثير من الأحيان إلى تهدم أعشاش الزوجية الآئمة المطمئنة .

بعثت فيّ هذه الأمثلة وغيرها التي شاهدها وسمعتها متفرقة وفي أزمان متباينة بعثت فيّ التفكير في موقف المحامي من خصوم موكله .

هل يكون خصماً نبيلاً ويتصرف تصرف الخضم الشريف الذي يفهم من معاني الحياة العامة أن فيها خصومات واختلافات في وجهات النظر ولكن حسن السلوك أوجب كما أوجب التشريع السماوي أن يكون الإنسان شريفاً في خصومته شريفاً في صداقته .

لقد بدأت الخصومة منذ بدء الخليقة وتشكلت أسلحتها بصور مختلفة وتلونت بألوان متباينة مع العصور المتعاقبة . فكان انسان الغاب إذا خاصم ضرب

- ١٨١ -

وقتل . ثم عرف الناس المجتمع والقوانين وتهذبت طباعهم فتهذبت خصوماتهم وطرق محاصمتهم . ثم عرفوا الاحتكام إلى القضاء ومقارعة الحجبة بالحجة والدليل بالدليل وأصبح المحامى هو المتولى الهجوم والدفاع فى حرب الحجبة والإقناع . وكانت المحاماة مهنة الشرفاء يتولونها دفاعاً عن الضعفاء والفقراء . وكان أزهى عصور المدنية هو عصر الفروسية الذى كان يتبارى فيه الفرسان فى سباق الخصومات الشريفة حتى عرف فى هذا الوقت مايسمونهم بالصوص الشرفاء . ودلالة ذلك أن حتى اللصوصية وهى جريمة قد وجدت من يرتكبها وهو شريف القصد نبيل الهدف .

ما أجدى أن تكون المحاماة هى فن الفروسية من ناحية نبليها وشرف مقصدها !

١ - مرقف المحامى من خصمه :

يجب ألا يناله بكلمة قذف أو بعبارة نابية أو بتعيره بعاهة فيه أو بإثارة الشكوك نحو سلوكه أو محاولة الاساءة إليه بوصف أو بنعت يكرهه وتكرهه كل أذن عن نفسها فإن بعض الألفاظ والعبارات والاختلافات قد تكون أشد أذى من فقدان الحق فى ذاته .

وعمل المحامى يتصل بأدب التعبير وأدب التعبير متصل اتصالاً وثيقاً بأدب النفس فما أجل أن يذكر المحامى خصمه بجميع النعوت الجميلة ويحفظ له ألقابه ويحفظ له كرامته فى الوقت الذى يفند فيه حججه ويدحض أسانيده ويهدم القائم من بنيان مزاعمه .

وإنتى لا أستطيع أن أفلت هذه المناسبة دون أن أوكد أن أكثر من عرقهم من كبار المحامين الذين كبروا وعلموا لم يعلوا بعلمهم ولا بفنهم وحدها ولكن بأدبهم وسمو خلقهم فى معاملة خصومهم فأذكر « أحمد لطفى — مرقس حنا — مرقس فهمى — ثم أذكر أستاذى « محمد على علوبة » وادوار قصيرى — وأحمد رشدى — ووهيب دوس » .

- ١٨٢ -

ولا أنسى من الأحياء عبد الرحمن الرافعى — على بدوى — محمود جنيدية وغيرهم من لا تحضرنى أسماؤهم الآن .

هؤلاء كانوا دائماً فى الصفوف الممتازة من المحاماة فى عصورها وكانوا ولا زالوا يمثلون عصر الفروسية بنبالته وشرفه .

ولا أستطيع أيضاً أن أنهى هذا الفصل قبل أن أثبت قول الله سبحانه وتعالى فى الآية الشريفة .

« وادفع بالتي هي أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم »
صدق الله العظيم

وظاهر أن عمل المحامى هو دفع وأن الله يوصى المحامى وغيره بأن يدفعوا بالتي هي أحسن وما الحسنى فى هذا المقام إلا أدب التعبير ونبيل الخصومة وشرف التعبير والتصرف . وهنئذ لمن فاز برضاء الله متقيماً إياه سبحانه وتعالى فى عباده .

كما يحضرنى أيضاً قول المسيح عليه السلام :

« أحبوا أعداءكم وصلوا من أجلهم » .

ولا ريب أن المرء عندما يجب عدوه لا يصطنع معه إلا أسلوب الود وهو نبيل وشرف .

٢ - نجمة الملهوف :

كل صاحب قضية مهما صغرت ملهوف . وهو عندما يقصد مكتب المحامى يحس كأنه يأوى إلى حصن يحميه ويرد عنه غوائل الأحداث والزمن ويصد عنه نبال أعدائه . وقد وجب أن يجد هذا الملهوف من مكتب المحامى نفس المعنى الذى جال بخاطره وهدف إليه .

ويؤسفنى أن أقول إنه وإن كانت بعض مكاتب المحامين الذين فهموا المحاماة فناً جميلاً وميداناً للفروسية النبيلة تمثل للقاصدين هذا المعنى فإن كثيراً من

- ١٨٣ -

المكاتب لا يرى أصحابها في صاحب الدعوى الملهوف الذي يلجأ إلى رحابهم ويحتجى بجناهم إلا قنيصة يحاولون الإمساك بها ويجهدون لاستغلالها وامتصاص آخر قطرة من دماءها . ويبذلون كل مجهود ليحولوا دون إفلاتها من بين أيديهم بالحق أو بالباطل . فإذا كانت القضية خاسرة فإنهم يؤكدون كسبها . وإن كانت متداعية وصفوها بأنها مضمونة . وإن كانت سهلة جعلوها صعبة يعوزها الجهود الكبير . وبذلك يضاعفون لهفة الملهوف ويزيدون ضيقه ويشيرون كره به .

وتحضرني حكاية مضحكة — رواها لي أحد قدامى المحامين من أنه قد جاءه رجل ومعه إعلان حضور لمحاضراته طبقاً للمادة ٣٧٨

ويقص المحامي الكبير ، أنه عندما قرأ الإعلان ونظر إلى الموكل وجده في حالة فرح فأخذ يضرب كفاً على كف ويقول :

« جزاهم الله ! ألا يكتفون بمادة أو اثنتين أو عشرة فيطبّقون عليك ٣٧٨ مادة مرة واحدة دون رحمة بك وشفقة على شيخوختك ! لا حول ولا قوة إلا بالله ! .. يا منجى يارب ! » .

ويستمر المحامي في قصته قائلاً :

إن الموكل قد اشتد فرجه وزاد هلعه وأخرج من جيبيه حافظة نقوده واستل منها مائة جنيه وسامها للمحامي مقبلاً يده مسترحماً إياه راجياً منه أن يحضر بنفسه ، وقد رد عليه المحامي في إشفاق يحذّره من الحضور إلى المحكمة لئلا يقبض عليه إذا حكم عليه بالسجن . ويستمر أيضاً المحامي يقول إن الرجل لم يحضر الجلسة وحكم بغرامة المخالفة ودفعها المحامي من جيبيه ثم زف البشرية إلى الموكل ببراءته وقبض المؤخر مائة جنيه أخرى !!!

هذا مثل مضحك ونسكننا سقناه لأنه معبر عن حالة واقعة وصورة ظاهرة واضحة لما قد يصنعه المحامي بموكله . ولا أنسى أنني وأنا محام صغير ذهبت مع بعض موكل إلى محامين كبيرين في ليلتين متتاليتين لنعرض على كل منهما قضية

جنايئة كبيرة رغب موكلتي في توكيلهما معي ضماناً لكسب الدعوى .

أما الأول فبعد أن استمع إلى موضوع القضية طلب مهلة لدراستها ثم أخذ يدير حديثاً جميلاً عن أحكام القضاء والقدر وعن إرادة الله النافذة . وكان حديثاً شيقاً أخذ بألباب أصحاب الدعوى حتى بث في نفوسهم الطمأنينة وأنزل في قلوبهم السكينه وبعث فيهم الأمل المزوج بالرضاء بقضاء الله .

أما الآخر فقد جمع — بعد أن سمع موضوع الدعوى — كل مصائب الدنيا وكروبها وصبها على رأس المتهمين وأولياء المتهمين وأخذ يهتول في الأمر ويبعث الرعب في نفوسهم ويعظم من البلاء المحتمل وقوعه نتيجة لعدم استعداد أعضاء دائرة الجنايات لتفهم مثل هذه القضايا العويصة إن لم يكن هناك مجهود كبير يبذله المحامي ، ثم طالب في هذا الجو القاتم بأتعاب مغالى فيها . وضر بنا له موعداً في الغد وخرجنا وأولياء المتهمين تمتلئ نفوسهم ياساً . أما أنا فأخذت أقارن بين الرجلين وخرجت بنتيجة لا تزال تعيش في ذهني من وقتها إلى الآن . وهي أن الصدق في تقدير الظروف والعدل في تقدير الأتعاب دعامتان قويتان في السياسة التي يجب أن يتبعها المحامي في معاملة أصحاب الدعاوى .

إن المبالغة لا تتفق مع الصدق الذي يجب أن يتحلى به المحامي لأنها نوع من الكذب ، والكذب رذيلة لا تتفق وشرف المحامي ونبلته . وإنها أى المبالغة لا تعيش طويلاً فالناس سرعان ما يكشفون الحقيقة بعد أن تهدأ نفوسهم من أثر المبالغة فينظرون إلى المحامي نظرة لا تتصل من قريب أو بعيد بالاحترام والتبجيل . وإن بعضهم قد يتأثر نفسياً أو جسمياً بالهزة التي تنتج عن حديث المبالغة .

أما المحامي الصادق فإن أول ما ينال من أجر هو احترام موكليه وتقديرهم ومهما وقع بعد ذلك من خسران الدعوى أو جحود الموكلين وعدم إنصافهم إياه من الناحية المادية فإنه يظل دائماً فائزاً باحترامهم وتقديرهم وثقتهم .

فالمحامي الذي يكسب كل يوم الاحترام والتقدير والثقة يكتنز بعد فترة من الزمن كنزاً لا يفنى :

وهنا مختلف رأيه :

فرأى يقول بأن من يسلك هذا السبيل قد يبطل عليه الكسب المادى وقد ينفر منه الناس فيقعده ملوماً محسوراً .

ورأى يقول إن المال وسيلة وليس غاية وهو إن جاء عن طريق شريف يكون محبباً ، وإن جاء من طريق ليس شريفاً كان بغيضاً . وسيئاً في وسيلته وسريعاً في ضياعه . وهو على أى حال ليس هدفاً ولا غاية إلا عند الذين يصابون بمرض جمع المال وهو مرض كرهه ولا يجد حتى من الصابين به من يتحدث عنه بتقدير وإعجاب .

والمال أيضاً غاد ورائح ولا يكون في وجوده لصاحبه حسنة إلا إذا آمن صاحبه بأنه آت عن طريق شريف . وإذا ضاع كان ندم صاحبه عليه أقل من ندمه على طريقة كسبه !

أما الباقيات الصالحات فهي خير عند الله وعند الناس ثواباً وذكرأ وهى خير عقي .

وإننى لا أنفلس ولا أعطى صوراً خيالية أو أتعلق بمثل عليا تعجبني صورها فتضلني عن الحقيقة «العملية» . وإنما أومن بعد تجربة طويلة مع نفسى ومع زملاء عاشرونى أن رأس مال المحامى الشريف لا يدر عليه ذكرأ طيباً فقط وإنما يدر عليه أخلاف الرزق ويوسع له فى كسبه نتيجة للثقة به والإيمان بنزاهته وصدقه وإخلاصه .

فمن أراد المال ولا تثريب عليه فليسلك السبيل المؤدى إليه وإلى الذكر الطيب أيضاً وبالإخلاص والصدق والأمانة وهذا الطريق قد يطول قليلاً ولكنه فى النهاية يصل بصاحبه إلى الكسب المادى علاوة على الكسب الأدبى والروحى وهنئاً لمن جمع بين الحسنيين .

وإننى أومن إيماناً ثبته الزمن وأرسته التجاريب وهو ثمرة تفكير ودراسة

— ١٨٦ —

وإيمانٍ بالله وبالمثل العليا أن المال الحرام لا يبقى ولا يبقى ما اختلط به من مال حلال وأن صاحبه منتهٍ حتماً إلى شر حال . ومثله كالذي ذكر في القرآن في قوله سبحانه وتعالى « ودخل جنته وهو ظالم لنفسه وقال ما أظن أن تبديد هذه أبداً » .

ثم قال وقوله الحق : « وأحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها ويقول يا ليتني لم أشرك بربى أحداً . ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله وما كان منتصراً . هنالك الولاية لله الحق هو خير ثواباً وخير عقاباً . واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيماً تذروود الرياح وكان الله على كل شيء مقتدرًا . المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً » صدق الله العظيم .
ولكم رأيت من محامين أتقياء طاهرين بارك الله لهم في ما لهم وإن كان قليلاً بالستر وباستغنائهم عن الناس تحسبهم أغنياء وكأنهم ملكوا الدنيا جميعها .

وكم رأيت محامين كسبوا مالا وفيراً واقتنوا من عروض الدنيا كثيراً ثم أحيط بثمرهم فاتمها نهاية سيئة مؤلمة .

فإذا أردت صلاح دينك ودنياك أيها الزميل المحامي ، فكن أميناً في تقدير ظروف الدعوى فإن وجدتها قضية خاسرة فلا تظلم الذي جاءك تحذوه الثقة بك والأمل فيك والاستسلام إلى أمانتك وقل له إنها قضية خاسرة واخسر الأتعاب التي كنت تؤمل فيها واكسب رضا ربك إذ اتقيته في عبادته . ورضا ضميرك ورضا الناس من بعد . وأقول من بعد لأنني واثق أن هذا الذي ترده عن السير في القضية الخاسرة يلجأ إلى غيرك ثم يخسر قضيته ويخسر ماله ووقته وأعصابه . فيتذكر نصيحتك ويذكر فضلك عليه ويقارن بينك وبين الذي أسلكه طريق الخسارة وينتهي إلى تقديرك واحترامك فيلجأ إليك مرة أخرى ويدفع إليك الناس مزكياً إياك عندهم .

إن جزاءك أيها المحامي الصالح يأتي لك من عند ربك وعند الناس وهو مهما أبطيء آت إليك لا ريب في ذلك .

الثقة بالنفس والغرور

إن من أهم مقومات الشخصية ثقة المرء بنفسه . فإنها تضفي عليه مظهراً يوحى للناس باحترامه وتقديره . ويدفعهم إلى التعامل معه والثوق به . وتحيطه بهالة من القوة بحيث ينصت له السامع إذا تكلم ، ويخشاه إن غضب ، ويؤمن بكلامه ويصدق حديثه .

وهي أيضاً من دعائم النجاح فإنها إذا تمكنت من المرء تحت تردده وخوفه ، وأغرته بالإقدام والشجاعة ، وعاونته على اقتحام الصعاب ، وثبتت أقدامه بالصبر حين تُترزعع الحوادث وجدانه .

ولما كانت حاجة المرء إلى الثقة بنفسه تكبر وتضوّل بمقدار معاملته للناس أو بعده عنهم . وتعرضه للعمل العام أو انزوائه بعيداً عن الأضواء والأنظار .

ولما كان المحامي يعمل في زحمة الحياة . يعامل الناس ويعاملونه . وعلى قدر نجاحه في المعاملة يكون نجاحه في فنه .

فهو إذن أحوج الناس إلى الثقة بنفسه .

لمست في المحامين الشبان الذين قضوا مدة تمرينهم بمكثبي أنهم يتهيئون الوقوف أمام القضاة . ويحاولون في الأيام الأولى التخلص مما يركن إليهم من قضايا .

وقد خططت لنفسى طريقة في تمرين المحامين — أعتقد أنها أفلحت إلى حد كبير وإلى حد افتخارى بهم — ومنهم الآن كثيرون من المستشارين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة والقضاة والمحامين والموظفين الإداريين وكلهم لامعون .

وهذه الطريقة أفصلها في باب « المحامي في مكتبه » . غير أنني ألمح لها

— ١٨٨ —

تلميحا فأقول إنني وجدت أن خير علاج لتردد المحامين المتمرنين وخير دواء لتهميهم الوقوف أمام القضاء أن أسلك معهم الطريق الذي اتبعته مع أولهم .

أعطيته قضية هامة وسألته أن يقرأها . فقرأها وعرضها عليّ .

فأبنت له وجه النقص في دراسته إياها فعاد إلى دراستها ثم جاءني بصورة أوسع ، فنبهته إلى البحث القانوني فيها فبحثه وجاء يتحدث عنها فخوراً .

فأفهمته أن هناك جوانب لا تزال غامضة . . .

واستمرت الدراسة والامتحان أياماً حتى عرفت أن القضية قد نضجت في عقله وفي نفسه ووجدانه .

ثم قلت له :

« إنك بعد غد ستقف أمام القاضى وستترافع . . .

أرجو من الآن أن تقارن بين موقفك وبين موقفه :

إنه لم يقرأ القضية بعد لأن مهمة القاضى عادة أن يقرأها لكي يحكم فيها بعد أن يستمع إلى الخصمين .

وأما أنت فقد قرأتها وبحثتها وحفظتها وأصبحت بالنسبة لك كأي شيء سهل .

إن لدى القاضى عشرات القضايا بعد غد .

أما أنت فإن لديك قضية واحدة .

وفرق بين من يدرس عشر قضايا ومن يدرس قضية واحدة .

إنك بعد غد ستقف كالمارد بين يديك السلاح معد مجهز مهياً .

وأحسست بأنني قد ملأته ثقة بنفسه . وفي يوم الجلسة دلفت إلى الصفوف الأخيرة وجلست مترقباً . فإذا به يقف مندصب القامة مرفوع الهامة يتحدث في

- ١٨٩ -

وثوق . وفي ثبات وكان رئيس الدائرة مجادلاً ممن يحبون المناقشة فصمت لأنه أحس أن المحامي الشاب متمكن من قضيته .

وانتهى المحامي الشاب من مرافعته وخرج فلمحني وإذا بوجهه يسألني في صمت ماذا رأيت :

فقلت له :

« لقد أجدت إلى حد أن كل من سمعك اعتقد أنك محام قديم وقدير ... » .
وفعلت هذه العبارة فعل السحر فيه . وهو اليوم من ألمع رجال القضاء .

* * *

ومنذ سنوات رأيت محامياً شاباً يترافع في هدوء وثبات . وقد لانت قضيته في عقله وعلى لسانه فنأديته بعد أن انتهى من مرافعته وأثنت عليه وشجعتته . وقد كان عند حسن ظني فقد تقدم سريعاً وأصبح اليوم نجحاً لامعاً في المحاماة .

* * *

وبالعكس أجد كل يوم محامين قد فقدوا الثقة في أنفسهم فهم يترافعون كأنهم يؤدون حملاً ثقيلًا يكاد ينقض ظهورهم ، وسرعان ما يرتج عليهم . وحين يناقشهم القضاة يبين أنهم ينهارون وحين يقاطعهم زملاؤهم يثورون ثورة الخائف لأن الواثق لا يثور . وعندما يمس أحد زملائهم بعبارة في موضوع القضية يتلقفونها ويكررونها كما يتلمس اليأس الغريق قشة عائمة لعلها تنجيه من ابتلاع اليم .

هؤلاء الذين فقدوا ثقتهم بأنفسهم كثيرون .

وهم فاشلون أو هم في طر يقهم إلى الفشل .

وفقدان الثقة بالنفس مرض نفسي يعالج وينجع فيه العلاج بل إن العلاج يحسمه ويجعله نسيماً منسياً .

وأول توجيهه إلى كل محام يحس عدم الثقة في نفسه أن يحضّر دعواه

- ١٩٠ -

تحضيراً كاملاً وأن يصبر على القراءة والبحث . وأن يجعل القضية التي بين يديه كأنها رسالة لنيل الدكتوراه فلا يترك شاردة فيها إلا ويجمعها في عقله ووجدانه . وأن يكتب دفاعه فيها قبل أن يترافع — كما بينت في موضع آخر من هذا الكتاب .

وعليه — حتماً مقضياً — أن لا يحضر في أى قضية حتى لو كان مصيرها التأجيل إلا وهو متمكن منها .

فإذا كان متمكناً من قضيته غلبت الثقة بالنفس ما ينتابه من ضعف أو تردد أو خوف . وبدا في الجلسة هادئاً ذلك لأنه مطمئن . ومطمئن لأنه متمكن ومستعد .

كن مستعداً :

من المبادئ التي يتلقنها الكشاف عبارة « كن مستعداً » . والكشف طريقة لبث روح الإقدام والشجاعة والثقة بالنفس والاعتماد على النفس والتعاون ومساعدة الغير .

وهي مبادئ تقرب من مبادئ المحاماة كثيراً .

وإن المبادئ التي يلقيها الكشاف ويضعها في شارته دائماً هي دعوة إلى النجاح : « كن مستعداً » .

فإن الإنسان إن كان مستعداً كان شجاعاً . وكان متمكناً . وكان واثقاً من نفسه . وكان متهيئاً للفوز والتغلب على الصعوبات .

وأنا أقولها للمحامى : « كن مستعداً » .

فإن كان المحامى مستعداً في قضيته كان ثابتاً وهادئاً ، ولا سبيل إلى غمزه أو التغلب عليه بإثارة أعصابه .

- ١٩١ -

وإذا كان المحامى دائماً مستعداً فإنه يوماً بعد يوم ، وفوزاً بعد فوزٍ يكتسب ثقته بنفسه ، فإنه مران ينتهى حتماً إلى خلة أصيلة .

فاجر الثقة :

ولا خوف على فاقدى ثقمتهم بأنفسهم فإنها صفة تكتسب ، وإذا أضاف المحامى إلى استعداده ، إيمانه بالله ، وبأن مصير كل شىء إلى قدر الله ، فليس كسبه أو خسارته القضية متوقفين فقط على مجهوده أو على تقدير القاضى وإنما على قدر الله .

وأضاف أيضاً أن رزقه ليس محدوداً مرسوماً بالقضية التى يتراجع فيها وإنما متوقف أيضاً على قدر الله .

و إذا أضاف أيضاً إيمانه بفته فإنه يكتبى — مستريحاً — بأدائه لواجبه بصرف النظر عن النتائج .

وأضاف أيضاً إيمانه بعدالة قضيته فليس بمضعف للثقة بالنفس كأن يتراجع المحامى عن قضية هو مؤمن بأنها خاسرة .

وإذا أضاف أيضاً إيجاد علاقة الاحترام والود بينه وبين الذين يتعامل معهم كالقاضى ووكيل النيابة والمحامين زملاءه وكتبة المحامين وكتبة المحاكم وحتى السعاة فإنه يشعر بأنه يؤدى واجبه فى جو محبب إلى نفسه . وفى ميدان سهل وليس وعراً وهذا الشعور ينمى فيه الثقة بنفسه .

الغرور :

وعكس الثقة بالنفس وظيفها الآخر السبىء ليس فقط انعدام الثقة بالنفس وإنما الغرور .

فإن آفة النجاح . . على مدى الأزمان وفى كل عمل وفن — هو الغرور .

- ١٩٢ -

وقد يأتي الغرور من الجهل كما يأتي نتيجة اشتداد ثقة الإنسان بنفسه واعتداده بمواهبه والإسراف في تقدير علمه أو مهارته أو ذكائه مما يبعث فيه شعوراً زائداً بالأناية . وهذا الشعور يعكس مواهب الآخرين وأقدارهم فيجعلها ضئيلة .

وعندئذ تعمي البصائر . وتعمي القلوب التي في الصدور ويضل للغرور الطريق .

و يبدو عليه سيماء ذلك الداء : من تعال وصلف وكبرياء . فإذا نظر أو تكلم أو أوماً كان معبراً عن أنانيته وعن تحقيره للآخرين .

والجماعات تحس بأعماق النفوس . وتنعكس في إحساسها إحساسات الغير فإذا أحست بغرور الشخص الذي تتعامل معه كرهته .

والحامي إذا كان مغروراً كرهه القضاة والمحامون وجميع أفراد المجتمع الذي يعمل فيه .

وإذا أحاطته الكراهية هاجمه الفشل وهرب منه النجاح .

ليس أقتل للمواهب من الغرور الذي ينتج البغضاء .. وليس ينجو من آفة الغرور إلا من تنبه وتذكر وألقى السمع وهو شهيد .

إن الناس يترصدون للمغرور ولإخطائه . ولا يعفرون له الصغائر والهفوات بل يكبرونها ويضخمونها ويجعلون منها جرائم يعاقبونه هم عليها !

* * *

ولللأسف إن المحامي الذي يبدأ في ارتقاء سلم النجاح يحيطه عادة الناس بالإعجاب والثناء .

فإن كان سيء التكوين . ضعيف النفس . ضعيف القلب . ضعيف التقدير متهافت الإيمان بالله وبالعلم وبالمجتمع اغتاله الغرور .

وإن كان متين التكوين ذا نفس أمانة بالخير . كبير القلب . وطيد الإيمان بالله والعلم والمجتمع قاوم نفسه وألزمها مكانها ، وقال لها « على رسلك !

— ١٩٣ —

أين أنت وأين أنا من الأنبياء والرسل وزعماء الفكر ونبغاء العلم . وقادة الأمم ؟
أين أنا من هؤلاء ؟

إنني ذرة ضائعة في وسط كرة أرضية تحمل آلاف الملايين من البشر
يتجددون جيلا بعد جيل .

والكرة الأرضية قطعة صغيرة من السديم . في الفضاء !

وهذه الحيات كلها إلى فناء . .

عندئذ يدرك أنه وإن كان حتى نابغة لكنه ليس شيئاً منقطع النظير .

فالحامون كالعلماء والسياسيين والفنانين يذهبون ويحيثون يولدون ويموتون .

يتكررون . ويتكاملون . ومن يأتي بعد الحاضرين خير من السابقين .

إذا أدرك المحامي ذلك وألزم نفسه مكانها انتصر . ودرج دائماً في سلم

الارتقاء .

إنني أكتب هذا الحديث وأمام ناظري شريط سينمائي للحامين سموا وعلوا

ثم انطفأوا وفشلوا بسبب الغرور . ولا زال زملاؤهم من الحامين والقضاة
يذكرونهم بكل حديث سيء . ويروون عنهم كل أمر بغيض .

إن المحامي المغرور يعكس ضوءاً خانقاً على القضاة وعلى زملائه ويملاً مكانه

بالضيق والبرم فلا يجامله أحد ولا ينصت إليه أحد ولا تنفذ كلماته إلى نفس أو
قلب إلا وهي شوهاء .

فلنحذر الغرور . . فإنه آفة المجد وهو سم النجاح . وفيه مصرع الأذكياء

الناهين .

— ١٩٤ —

التملق

ويجدر بنا أن نحذر من آفة خلقية أخرى . لها وجودها ومظاهرها في وسط المحاماة . . . وهي التملق !

يحدث أن تقع مناقشة بين القاضى وبين أحد المحامين ويتبادل فيها الإثنان الآراء . وكثيراً ما يلتفت القاضى إلى المحامين سواء بنظرة غير مقصودة أو بنظر استنجاد . . . أو نظرة سخرية بالمحامى الذى يجادله .

ويحدث أن يلقي القاضى نكتة تصيب أحد أفراد الجمهور أو تصيب أحد المحامين .

كما يحدث أن يلقي القاضى موعظة أو حكمة أو مثلاً .

وهنا تجدد نفراً من المحامين ينصرون القاضى على زميلهم . . . بالباطل . وتجدهم يضحكون للنكتة ويفقهون كأنها فريدة النكت . وخالصة الفكاهة . ويهزون رؤوسهم ويمرحون ألسنتهم تقديراً للموعظة والحكمة والمثل كأنما هي تنزيل من التنزيل والذكر الحكيم !

وإذا وقع خلاف شديد بين القاضى وبين محام ورفعت الجلسة ودخل القاضى غرفة المداولة وهو ثائر ساخط . . لا بد أن تجد بعض المحامين قد اندفعوا يؤججون نار الثورة . مدافعين عن موقف القاضى . مبدئين سخطهم على المحامى . لقد كرهت هذا النوع من المحامين . ولا زلت أكرهه وكرهه غيرى . لأنه جدير بالكراهية والتحقيق .

فهو يعبر عن خلق غير قويم . ويمثل رأياً منافقاً غير منصف . ويصور شخصيات نفعية . متملقة . مدهانة تسيء إلى المحاماة . وتصمها بالفساد .

كما أننى كرهت ذلك النوع من المحامين وخاصة فى الأرياف — ومنهم فى

— ١٩٥ —

القاهرة والمدن الكبرى أيضاً — وهم الذين يسعون إلى تملق القضاة والسير في ركابهم . وجعل أنفسهم تابعين . ينقلون أسرار زملاءهم ويشون بهم . وذلك كله استجلاً بأرضاء القضاة . بغية معاونتهم على كسب قضاياهم . أو إذاعة لأبناء اتصالمهم بالقضاة لكي يتهافت عليهم أصحاب الدعاوى على أساس أنهم أصحاب القضاة .

هذا نوع من المحامين ضعيف الخلق . لا يثق بنفسه ولا بعلمه ولا بفنه . لا يؤدي واجبه وإنما يسعى للرزق . لا يحقق مُثلاً علياً . ولكن يستجلب المال أياً كان مشرعه أو مشروعيته !

وعكس هؤلاء محامون آخرون يتعالون على القضاة . وينفرون منهم . ويغتابونهم . ويطلقون لسنّتهم فيهم . يعددون أخطاءهم . ويتحدثون عن نقائصهم . . وقد تمتد ألسنتهم لى عائلاتهم وأخبار منازلهم !

كلا الاثنين مذموم . مكروه .

وكلاهما فاشل وذو نسب في الفاشلين عريق .

وخير المحامين من يكون منصفاً للقاضي . يعامله كزميل . ويقدره لقداسة منصبه . يدارى عوراته ويستر أخطائه ويسعى له بالنصيحة إن استطاع . ويعمل على التآليف بين القضاة وبين زملائه . يترفع عن الملق . ولا يتصف بالصلف والغرور والكبرياء .

إذا وقعت بين القاضي وبين زميل له موقعة كان هو فيها عنصر التهدة . والساعى إلى إصلاح ذات البين .

يعامل القاضي في بلده كضيف يجب له الاحترام . وإن كان الضيف غير جدير بالاحترام فهو جدير بالانصراف عنه .

لا يتعصب للمحامين ضد القضاة ولا يتعصب للقضاة ضد المحامين وإنما يكون الصديق للطرفين بالنصيحة السديدة . وبالسعى للخير .

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>





المحامي في المحكمة

الباب الثاني

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



- ١٩٩ -

المحامي في المحكمة

يقضى المحامي عادة في المحكمة وقتاً أطول مما يقضيه في بيته أو في مكتبه فهو يعيش فيها نصف يومه والنصف الآخر موزع بين مكتبه وبيته .

وهو بذلك يقضى - بتعبير صحيح - حياته في المحكمة لأنه معلق الفؤاد بها مشغول الذهن بشؤونها حتى في الفترة التي يبعد فيها عنها .

إنه يفكر فيما يقول فيها وما قال ، وكيف يتصرف أو كيف يتصرف ، وكيف يخاصم مدافعاً أو مهاجماً أو كيف خاصم .

إنه يقضى وقته كله موجهاً كل تفكيره . وحواسه . ومشاعره نحو هذا البناء الذي يعني أكثر من طوب وحجر . يعني العدالة التي يعيش بها الناس ولا يطيقون الحياة بغير وجودها . . تلك التي صورها الفنان القديم امرأة معصوبة العينين تمسك بيد سيفاً وبالأخرى ميزاناً .

ما أروع الرمز ،

وأكمل التصوير ،

وأدق التعبير !

إنها معصوبة العينين لا ترى الناس فلا تميز بينهم . لا تجور على عدو بغيبض . ولا تحابي صديقاً أثيراً . ولا يميل فؤادها عن طريق عينيها إلى التعصب حباً أو كرهاً . وهي ممسكة بسيف الحق تقطع به الباطل وتعاقب به الجريمة وترفعه عن رقاب المظلومين . وميزانها ككل ميزان ذو كفتين . واحدة للحق وأخرى للباطل .

ولكنها للأسف إن كانت لا ترى فهي تسمع . . وما لا يتسرب من العينين قد يتسرب عن سبيل الأذنين . والقلب يحب عن طريق الأذن كما يحب عن طريق العين . والنفس تكره وتصد وتبغض بتأثير رنين الصوت كما تفعل عن طريق الرؤية وبريق البصر .

— ٢٠٠ —

يا ليت الفنان وجد طريقة لا تسمع بها العدالة إلا صوت الحقيقة ! فإنها إذ تسمع صوت البشرية التي قد تموت وقد تخدع بما تسمع سواء بتأثير براءة القول أو جمال الصوت أو قوة المنطق وخفة الروح أو عن طريق العكس . فإن مشاعر النفس يركبها الغم من فهامة التعبير ونكر الصوت وضعف المنطق وثقل ظل المتكلم . وقد يلوى التأثير بهذه الانفعالات مجرى العدالة عن طريق الحق .

رحم الله — محمد شرمي بك — الذي كان قاضياً بمحكمة مصر وكان مشهوراً بنكته التي يطلقها وهو عابس فإذا هي كالتذيفة تصيب وتصمى وتضحك حتى من تصيب .

زارنا مرة في غرفة المحامين وصرح لنا في حدة وعبوس إن خفة دم المحامي أو ثقل دمه لها أثر كبير في تقدير العقوبة لا من حيث البراءة والإدانة ولكن من حيث الحد الأدنى والحد الأقصى وما بينهما .

* * *

وهو قول حق حتى وإن أنكره الكثيرون .
إذن فعالم المحامي الواسع الأطراف هو المحكمة .
إنه يواجه فيها القاضي — والنائب المحقق والنائب المترافع . والكاتب .
والحضر . والساعي .

كما يواجه فيها زملاءه القدامى والجدد — والخصوم وأصحاب الدعاوى . .
فكيف يعيش في هذا الخضم ؟ وكيف يواجه هذا العالم المختلف الألوان والأذواق
والمعارف والنفوس والمشاعر والعقول ؟

إنه عالم مترامي الحدود كالبحر . سامق كالجبال . عميق كالوادي السحيق .
جبار كالعاصفة . رقيق كأوراق الورد . لطيف كالنسيم .
إنه جمع المتناقضات .

وإنه يحتاج إلى شخصية تجمع في كيانها القدرة على احتمال المتناقضات
وتكييفها لكي تكون المواجهة متكافئة ويكون الصراع عادلاً !

- ٢٠١ -

ما أصعب مهمة المحامي !

وما أقسى ما يلاقي من الناس ومن الأحداث .

وما أسهل مأموريته لو عرف كيف يتسلح وكيف يتحصن . وكيف يتقى .

القاضي :

إن القاضي إنسان بشري .

والناس يختلفون ذكاء وعقلا ويتباينون في إحساساتهم ومشاعرهم .
ويتفردون شيعاً في نظراتهم للأمور وتقديرهم للحوادث .

والقاضي إنسان يجري عليه ما يجري على سائر الناس . ويتصف بما يتصفون
به ويعلو ويهبط كما يعلون في مداركهم وأفهامهم ويهبطون .

نظرت قضية أمام محكمة جنابات مصر برئاسة المرحوم محمد نور بك -
وكان قاضياً ممتازاً ولكنه يميل إلى الشدة فيما يأخذ به نواصي الناس من عقوبة
وكانت نظريته أن العقوبة مقياس الجريمة ! . وكان المتهم قد شرع في قتل أمه .
وكان عاملاً بسيطاً تشاجر معها واتهمها أنها تنغص حياته وترهقه مالياً وتوقع بينه
و بين زوجته .

فنظر إليه المستشار نور بك متعجباً وقد تلون وجهه بالدهشة والاستنكار قائلاً:

« فيه واحد في الدنيا يضرب أمه ؟

أتم آدميين والا وحوش ؟ »

وظل يبدي علامات الاستنكار والاشمئزاز والمحامي يترافع غارقاً في أمواج
هذا الاستنكار والاشمئزاز رغم أن الأم قد جاءت تشهد فأبدت تسامحها لولدها
وصفحها عنه ولكن المحكمة قضت بسجنه ثلاث سنوات !

وفي الأسبوع التالي نظرت قضية مشابهة أمام دائرة رأسها الأستاذ يس

— ٢٠٢ —

أحمد بك (باشا فيما بعد) وكان قاضياً يؤمن بأن الرحمة فوق القانون فلما جاءت
الأم تشهد سألها المستشار دون أن يبدو منها ما يوجب السؤال :

« أنت ساحتية يا ست ؟

« وردت :

« أيوه يا أفندي .

« ساحتية من قلبك ؟

« أيوه يا أفندي .

ونظر القاضى إلى المحامى وإلى النيابة وإلى الجمهور وعبر عما يخالج نفسه وكأنه
يحدث نفسه :

« إحتنا لو حكنا على الولد ده نكون قد ضربنا الأم مرة أخرى . وأقسى
من أول مرة . إن قلب الأم دائماً مسامح .

ثم التفت إلى الولد وقال له :

سنسأحك هذه المرة لسبب بسيط وهو أن عقابك عند الله سيكون أشد .
لكن عقابك عندنا سيضر أمك . . الله يهديك يا ابني « .

ولم يترافع المحامى .

وقضت المحكمة بأشهر !

أنظر إلى التباين في الشعور . وإلى الاختلاف في المشاعر . وإلى التفرقة في
التقدير؟! إن كلاً من القاضيين كان مثالا عالياً في قضائه .

إن ضرب الأم والشروع في قتلها جريمة خلقية . وفيها مخالفة لأوامر الله في
كل دين وفي كل كتاب مقدس فالقاضى الأول معذور في اشمئزازه واستنكاره .
والقاضى الثانى عادل في رحمته ولطفه .

ونظرت مرة قضية في إحدى محاكم الجنايات وكان المتهم قد قتل أخته

- ٢٠٣ -

دفعاً للعار فقد أشيع أنها حامل . . فلما شرحت جثتها تبين للطبيب الشرعى أنها عذراء لم تمس .

وتملكث الثورة نفس رئيس المحكمة . . هذه البريئة بأى ذنب قتلت ؟ وهل حياة الناس من الهوان إلى حد القتل لجرد الإشاعة وكانت ثورته ظاهرة في مناقشته للشهود ومنهم الأم التي كانت تحاول الدفاع عن إبنها بتثبيت الجرم على القتيلة وإظهار مدى ما لحقهم من عار . وكان عنيفاً في مناقشته للمحامي . . ثم قضى بالسجن اثني عشر عاماً .

وفي الدور التالي تغيرت هيئة المحكمة . وجاءت هيئة أخرى ونظرت قضية متشابهة تمام المواجهة وأخذ وكيل النيابة يستغل تقرير الطبيب الشرعى في المطالبة بأقصى العقوبة فإذا برئيس الدائرة يقاطعه .

« وهل كان على المتهم أن يستصحب معه طبيباً شرعياً ليسكت المعيرين له بسوء سلوك أخته ؟ » .

وتابع وكيل النيابة مرافعته في تلثم ثم بدأ المحامى يترافع مرافعة تقليدية . وشرذ الرئيس عن السماع ثم إذا به يتكلم وكأنه يهمس . .

« كلا الإثنين مظلوم تلك ظلمها أخوها . وهذا ظلمته السنة السوء . . الله يرحمها ويجازى الذين يرمون المحصنات بالسوء » .

وقضت المحكمة بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات .

إن القضية الواحدة اختلف فيها تقدير قاضيين من خيرة القضاة . كل منهما تأثر وجدانه بمشاعر مختلفة . وكل منهما قدر بميزان نظرتة للحياة وللناس والظروف .

وهكذا نستطيع أن تدرك أن كل قاضى له وهو يجلس على كرسيه شخصية مختلفة عن شخصية زملائه . « ولو شئنا لجعلنا كم أمة واحدة » صدق الله العظيم .

— ٢٠٤ —

ولذلك وجب أن يدرس المحامي قاضيه قبل أن يتراجع ...
ودراسته لقاضيه في أهميتها كدراسته لقضيته .

القاضي الذكي :

فإذا كان القاضي ذكياً وجب أن تدرس ذكائه ... فإن أكثر القضاة
الأذكياء يدركون المسائل وشك الملح بالبصر . ولكن بعضهم قد يسرف في
السرعة فيحسب أنه قد أدرك وعرف وفهم وإذا به يصبح كالعالم لا يستطيع
أن تنفذ إلى إقناعه .

ما الحيلة فيه ؟

كانت القضية المنظورة قضية موظف قضى في خدمة دائرة زراعية كبرى
أربعين عاماً ويطلب تعويضاً عن فصله ومكافأة عن خدمته — ولم يكن قانون
عقد العمل الفردي قد صدر — ولكن المحاكم كانت تقضى في مثل هذه القضية
على أساس العدالة — وهي عنصر كالتشريع للقاضي أن يقضى بمقتضاه — وكان
محامي الدائرة لطيفاً لبقاً — رحمه الله — المرحوم أنطون جرجس أنطون فإذا به
يبرز استقالة مكتوبة وينهى مرافعته بالتساؤل تساؤل المنكر أو المستنكر .

« يستقيل ثم يأتي يطلب تعويضاً ؟ ! إنه لعجب أي عجب ؟ ! »

وكان القاضي ذكياً . ولكنه مسرف في نتائج ذكائه فإذا به يكتب الحكم
وكان المحامي عن المدعى المفصول يعرف أمر الاستقالة فالتفت إلى القاضي وأراد
أن يتكلم ولكن القاضي الذكي قاطعه بعنف .

« خلاص يا أستاذ .. القضية انتهت .. هي مسألة كلام بس ؟ ! »

وثار المحامي لكرامته وزاد من ثورته توعد شبابيه النائر فاندفع يمتج والقاضي

- ٢٠٥ -

يكيل له الإهانة وهو يرد الإهانة يمثلها حتى أصبحت معركة !

وانسحب المحامي ...

وللقضية بقية تأتى بعد .

إن هذا القاضى الذى يسمع فى الجلسة شرح الخصوم فى عجلة ويخذه وثوقه من نفسه ويحسب أنه فهم الموضوع . هو قاض ذكى يريد أن يحسم الخصومات بسرعة ولكن أمثاله يختلفون أيضاً . فمنهم الواثق من نفسه . المعتز برأيه . ولكنه رغم ذلك منطقي التفكير . مرن تستطيع أن ترحزحه عن رأيه .. ولكن بالحيلة . والمرونة . والصبر . وسعة الصدر .

فى المثل السابق الذى ذكرناه كان المحامى شاباً ولم تحركه الأيام والحوادث بعد ولذلك ثار واحتج وانسحب بعد ن وضح فى سرعة وعجلة وجهة نظره قائلاً : « لكن تاريخ الاستقالة قديم وقد رفضت هذه الاستقالة واشتغل بعد تاريخها أربعة أعوام خرى » .

وأعتقد أن هذه الجملة ضاعت فى ضجيج المشادة وفى أصوات الغضب المتبادلة .

ولم ينصرف المحامى بل بقى فى الجلسة متحفظاً لمعركة أخرى مع القاضى . وأدرك القاضى الذكى أنه أخطأ فى إظهار رأيه وأنه تسرع فى تكوين فكرته فى الدعوى وأخذته كرامة الغضب فلم يتراجع مرة واحدة .. ولكنه وضع القلم وعرض الصلح ، فلما رفض محامى المدعى عليه معتمداً على الاستقالة تراجع القاضى صائحاً :

« أين الاستقالة ؟ »

وقدمها المحامى وركز القاضى نظره على التاريخ فوجده سابقاً على الفصل من الخدمة بأربع سنوات فاحتد وغضب ووجه الحديث إلى محامى المدعى عليه .

— ٢٠٦ —

« ولكن الاستقالة لا يتفق تاريخها مع تاريخ الفصل من الخدمة . . ومعنى ذلك أنها سحبت أو رفضت فليس لها الأثر القانوني » .
وارتج على المحامي ، ثم اضطر لقبول الصلح .

نفس المحامي ، وقع له مثل هذا الحادث بعد سنوات . بعد أن عركته الحياة . وفهم الناس . وفهم كيف يتعامل معهم . وكان قد أخذ يطبق علم النفس على الجلسة ومن فيها وكان القاضي يمسك بمخالصة مختومة بختم مورث المدعى وفيها يقر بتخالفه عن ثمن الأقطان المبيعة إلى المدعى عليه وأنه قبض باقي الثمن البالغ قدره ثلاثة آلاف جنيه .

قرأ الرئيس المخالصة ثم نظر إلى المحامي شذراً ونظرته تعبر عن ضيقه وبرمه بأولئك الذين يفترون على الناس الكذب ويضحون وقت القضاء بدعواهم الكيدية ثم صالح :

« الحكم آخر الجلسة » .

ولكن المحامي الصبور . الواسع الصدر بعد أن صقلته التجارب رد في ابتسامته وهدوء :

« لى رجاء من المحكمة أن تستمع إلىّ دقيقة واحدة قبل حجز القضية للحكم ! »

ورد الرئيس متبرماً :

« تفضل » .

ثم التفت إلى عضو اليمين متحدثاً فسكت المحامي قليلاً ثم قال :

« أطعم في شيء آخر غير الدقيقة المسموح لى بها ! »

فسأله الرئيس وقد كف عن الكلام :

« إيه كان ؟ »

— ٢٠٧ —

« أن تفضل المحكمة بالاستماع إلى أثناء هذه الدقيقة ؟ »

ثم خلع المحامي ساعته ونظر فيها — وعندئذ نظر القضاة جميعاً إلى ساعاتهم نتيجة الإيحاء وابتسم الرئيس وعاد يقول :

« تفضل »

وهنا بدا الضيق على محامي المدعى عليه فأخذ يصيح فرد عليه محامي المدعى في هدوء :

« ألا يكون زميلي الفاضل كريماً بقدر كرم المحكمة فيعطيني نفس الدقيقة كفرصة أخيرة ؟ »

وخجل الزميل وسكت !

وهنا أخرج المحامي من جيبه عدسة مكبرة وقدمها إلى المحكمة وقال :

« إذا تفضلت المحكمة وضعت هذا المنظار على الختم ! »

ولم يتحرك رئيس الدائرة وإنما تناوله عضو اليمين ووضعه على الختم وانتظر فقال المحامي :

« أرجو قراءة التاريخ المحفور على الختم وهو ١٣٥٢ هجرية وهو يوافق ١٩٣٧ ميلادية » .

ودقق القاضي عضو اليمين النظر وتبين التاريخ ثم قال :

— « مضبوط . »

— « إن التاريخ الميلادي لاحق لتاريخ وفاة مورث المدعين .. ومعنى ذلك أن الختم صنع بعد الوفاة ولكن صانعه قد وضع التاريخ الحقيقي لأنه مضطر لإثباته في دفتر الأختام بنفس التاريخ واعتقد المدعى عليه أن أحداً لن يتنبه إلى جريمته » .

وهنا أمسك رئيس الدائرة بالمنظار وخص الختم ثم اقتنع . ونظر إلى محامي

— ٢٠٨ —

المدعى عليه نظرات من نار . وكان محامى المدعى قد أدى واجبه فى هدوء فأدخل
ساعته فى جيبه وجميع أوراقه وجلس هادئاً وكان محامى المدعى عليه قد تداول
فى هذه الأثناء مع موكله ثم صاح مضطرباً :

« أرجو استبعاد هذا المستند مع التفضل بتأجيل القضية لتقديم مستندات
أخرى قاطعة فى الدعوى » .

وهنا تداول الرئيس مع الأعضاء ثم أخذ يكتب الحكم دون إرجاء إلى آخر
الجلسة . .

إن القاضى واحد فى القضيتين — من حيث النوع — القاضى الذكى
الألمى المرن الذى يفهم بسرعة ولكنه يرجع إلى الحق سريعاً ..

والحمى واحد فى القضيتين ولكنه فى المرة الأولى كان ناعم الأنفاز فى فنه
فكاد يضيق حق موكله بمشادته وسرعة غضبه . أما فى المرة الثانية فقد كانت
أقدامه قد ثبتت وتضلع فى فنه وتمسك من نفسه وأصبح قادراً على مشاعره
وعواطفه . وتغلب فيه ضبط النفس والهدوء والصبر والمرونة على الاندفاع
والغضب والثورة وضيق الصدر .

هذا القاضى فخر للقضاء دائماً ...

ولكنه يخطئ . ويخطئ كثيراً . وغالباً ما يتبين له الخطأ عند كتابته
الأحكام وخاصة الجنائية . وصلاحه يكون بأن يقرن الذكاء بالقراءة والصبر على
القراءة . والصبر على الاستماع .

ولكن المعاونة الحقيقية لمثل هذا القاضى هى التى تصدر من الحمى . وهى
لا تكون تعاوناً إذا صحبها ضيق الصدر وسرعة الغضب والثورة للكرامة المزعومة .
ولكنها تنتج أجمل الأثر وأعظمه حين يتناولها الحمى بالابتسام . وضبط النفس .
واغتنام أية فرصة ليلقى بنكتة لطيفة أو بتعبير أنيق أو بمدح غير متكلف
ولا ممجوج لحسن إدراك القاضى وذكائه أو برجاء لطيف بأسلوب رائق لا تذلل
فيه ولا توسل . وليعلم الحمى الغضوب التأثير قليل الأناة أن الضحية هو صاحب

— ٢٠٩ —

الدعوى . صاحب الأمانة التي استودعه إياها . ولا ذنب على القاضى فإنه اقتنع بالرأى حسب الظاهر وليس مكلفاً بأن يبحث عن البواطن الخفية إلا من أوتى حظاً فائقاً من الإلهام . وهذه ندره في العالم كله لا في مصر وحدها .

القاضى الزكى الصلب الرأى :

وهناك النوع الثانى من القضاة الأذكياء . وهو القاضى الأملى الذى يقتنع بأنه فهم الحقيقة وعرف أين موطن الحق فيتمسك برأيه وهو يعتقد أن دفاع المحامى إن هو إلا كلام محامين ، وقد عالجتنا هذا الموضوع كلام المحامين فى موطن آخر من هذا الكتاب .

ومهمة المحامى مع هذا القاضى هو محك فنه . وهو قد يفشل — وهذا هو الأغلب — ولكنه قد يفلح . وهو فى الحالين إذا أدى واجبه دون يأس يستريح ويخلى نفسه من المسئولية وهذا بالنسبة لعمله نجاح لا شك فيه .

كان المحامى يتراعى عن متهم بإحراز مخدرات أمام محكمة الجنايات . وكان يدفع ببطالان التفتيش والقبض لأن الضابط نظر من نافذة فرأى المتهم يبيع مخدراً وهو يريد أن يقول إن مجرد نظر الضابط من النافذة هو أمر باطل أوجد حالة تلبس . . وكان يشرح والدائرة مقتنعة بإدانة المتهم فإذا بالمحامى يغضب ويلتفت إلينا ويهمس وإيما بصوت عال .

« ما فيش فايده ما حدش عايز يفهم » .

ثم التفت إلى المحكمة وأنهى مرافعته بعبارة قاسية فيها ذكر للأمانة التي فى عنق القاضى والمسئولية أمام الله .. الخ وكان تأثير مرافعة المحامى سيئاً ونبرات صوته أسوأ أترأ حتى بالنسبة لزملائه . وقضى بالإدانة فى غير موجب .

ووقف محام آخر يتراعى فى قضية بضخمة تتهم فيها النيابة متهمين ذوى شخصيات مهمة بأنهم حاولوا تهريب أموال إلى الخارج وأنهم شرعوا فى قتل ضابط البوليس .

— ٢١٠ —

والواقعة على حقيقتها أن البوليس قد دس لهؤلاء الناس من يساومهم على تهريب ٣٠ ألف جنيه لأحد الأمراء المصريين السابقين وأراد هؤلاء أن يرتكبوا جريمة نصب فيأخذون المبلغ ولا يهربونه وهم واثقون بأن هذا الأمير السابق لن يبلغ عنهم لأن عمله نفسه جريمة يعاقب عليها القانون عقاباً صارماً . وأخطأ البوليس إذ حمل الضابط وهو حديث برتبة ملازم مبلغ ٣٠ ألف جنيه نقداً وهو مبلغ مزعج لحامله أياً كان ولو كان مليونيراً . وكان الضابط وهو يحمل هذا المبلغ متوتر الأعصاب خشية أن يحدث له حادث ويضيع منه المبلغ وهو في وكر الجريمة . فعندما بدأ يتناول الشاي وهو متوجس خييل إليه أن بالشاي مادة مخدرة — لأن عقله كان يبحث مثل هذا الاحتمال من قبل — فما أن رشف رشفتين من فنجان الشاي حتى وضعه ثم وقف شاهراً مسدسه . وعندئذ دخل تابع السيد صاحب البيت وكبير المتهمين وهو رجل ذو مكانة فأخذ هذا التابع بمنظر شاب يحمل مسدساً . ولم يكن الضابط يرتدى حلته الرسمية . فشهر التابع سلاحه أيضاً وأطلق الضابط رصاصة أصابت التابع وأطلق التابع رصاصة أصابت الضابط . ولكن النيابة والضابط صوراً الحادث بأن التابع وصاحب الدار وباقي المتهمين اتفقوا على قتل الضابط وشرع التابع في قتله فعلاً .

والحامي يذهب في دفاعه إلى تصوير الحادث التصوير المنطقي الطبيعي .. إذ ليس من مصلحة المتهمين أن يقتلوا أحداً في أرقى حي من أحياء القاهرة وفي عمارة كبيرة مسكونة .. وإنما الغرض هو أخذ النقود وهم لم يفشلوا بعد . وقد كان الثابت من الوقائع توجس الضابط وإبداء شكوكه في الشاي الذي ظهر أن ليس به مخدراً من تقرير الطب الشرعي . وقد اعترف الضابط صراحة كما قرروا جميعاً بأن صاحب الدار كان يصيح مستنكراً شهر المسدس ويقول « ليه ؟ ليه ؟ ليه دا كله ؟ » .

كل الظروف قاطعة في أن العملية ليست عملية شروع في قتل وإنما عملية نصب .

— ٢١١ —

وكل الظروف مستمدة من الأوراق ومن المنطق ومن علم النفس تؤكد أن سبب القضية كلها هو توتر أعصاب الضابط وتوجهه وخوفه واندفاعه .

وكان رئيس الجلسة مستشاراً ذكياً أليماً ولكنه صلب من العسير أن ترحزحه عن رأيه . علاوة على ما منحه الله من ميزة السخرية فهو إن ضاقت به سبل المجادلة مع المحامي لجأ إلى النكتة والسخرية فأضاع أثر الدفاع .

وكان المحامي يعرف فيه ذلك فرتب دفاعه أولاً وقبل الجلسة على أساس أن هذا المستشار رئيس الدائرة قد يتجه بفطرته وذكائه إلى فهم الحقيقة — وهي فعلاً جد عسيرة — ثم رتب دفاعه أيضاً على أساس الاحتمال الثاني وهو اقتناع الرئيس برأى النيابة . ولم يفاجأ المحامي في الجلسة بأن رأى المحكمة قد تكون على الاحتمال الثاني . وعرف المحامي أن مهمته أصبحت صعبة . فحاول أن يوجد جواً من الجدلية تصبح السخرية فيه غير مستساغة ثم وضع تصوير النيابة — الذي اقتنعت به المحكمة — موضع المناقشة ولكن في احترام للرأى . محاولاً أن لا يسمه بسخرية أو تشنيع أو تسفيه حتى إذا ما أراح المستشار الذكي المقتنع بدأ يقول إن هناك ثغرات في هذا الاحتمال . وتحدث عن جزئيات بسيطة وكلما أراد المستشار أن يناقشه في إحدى الجزئيات تركها فوراً متحدثاً عن غيرها لكي لا يدخل في جدل معه قد يتطور . ثم يعود إليها .

وأحسب أن هذه الطريقة قد استلزمت من المحامي مجهوداً عصبياً ضخماً ومرهقاً . فقد كان هادئاً إلى درجة عجيبة . واسع الصدر . مرناً . لبقاً في تعبيره . مجاملاً لهيئة المحكمة وللنيابة وللضابط . وفي هذا الجو المهيأ من التعاون استطاع أن يدلى بجميع آراء مفصلة . حتى حسب السامعون وحسب المحامي أنه قد نفذ إلى يقين القاضي .

وانتهى من مرافقته وهو مرتاح لأنه أدى واجبه . وبالرغم من صدور الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة وهو حكم لا يتفق مع رأيه فإنه لم تُسكرب نفسه

- ٢١٢ -

إذ أحس بأنه أدى واجبه ورفع عن كاهله المسئولية .

والقاضي في مثل هذه الحالة مقتنع بأنه غير مخطيء . لأسباب . . منها أنه يثق في ذكائه وطول مرانته ثقة كبيرة تبرر له اقتناعه . ومنها أنه ممن يعتقدون « كلام المحامين » إنما هو كلام صنعة مهما كانت قيمة المحامي الذي يترافع أمامه . ومنها أنه يعتقد أن العقاب الصارم إنما شرع للزجر ولصون المجتمع — وأن التساهل ولو إرضاء للقانون إنما هو على حساب الأمن — أمن الدولة والمجتمع — ولهذا حديث آخر في مكان آخر في هذا الباب وهو « القاضي بين العدالة والقانون . والقاضي بين الشدة والرفقة » .

ولكن نفس المحامي قد نجح مرة سابقة مع قاضي أشد صلابة من هذا القاضي في قضية ضرب أحدث عاهة مستديمة وموضوعها أن صبياً يعمل لدى أحد أصحاب تأجير العجل (البسكليت) والكلوبات وهي المصابيح التي تضاء بالغاز أصيب في عينه إصابة أبلغ عنها أولاً أنها وقعت قضاء وقدراً إذ كان الصبي يركب عجلة ويحمل عليها كلوباً فوق فأصيبت عينه بإحدى الحدائد البارزة في الكلوب فضاعت . وبعد أيام تردد على الصبي في المستشفى عم له يعمل كاتباً عمومياً يكتب العرائض . . ويخلق الجرائم ويزيف الدفاع . فترآى له أن يتهم صاحب المحل استنزافاً للمال منه فتقدم بعريضة باسم والده يتهم فيها صاحب المحل على أساس أنه ضربه بالكلوب وهو يركب معه العجلة فأصابه في عينه . وعرضت القضية على المحكمة بوضعها الأخير . وسمع الشهود . وبدا أن رئيس الدائرة — وكان ذكياً صارماً — قد اقتنع . وكان المحامي يريد الاستشهاد بالمرضين على تردد العم ويريد استكتاب العم بعد استجوابه لمعرفة من الذي كتب الشكوى اللاحقة ويريد أن يستحضر الطبيب الشرعي لمناقشته في كيفية حصول الحادث . . ولكن رئيس المحكمة رفض بعنف كل هذه الطلبات وأخذ ينظر القضية ولم يعترض المحامي ولا أبدى إمتعاضاً أو استياء ولكنه في سماحة ورضاء وهدوء سائر المحكمة في سيرها بالقضية حتى انتهت المحكمة من سماع

- ٢١٣ -

الشهود وترافع وكيل النيابة وأخذ المحامي يترافع كأن شيئاً لم يحدث . وكأنه مطمئن إلى عدالة المحكمة وحسن تقديرها وكأن ليس له طلبات ونجاة قطع مرافعته وخاطب الرئيس الذي كان قد هدأت نائرتة وارتاح إلى مسلك المحامي مع المحكمة ، ولعله قدّر صبره وسعة صدره وعدم اشتباكه معه في مناقشة تحدث آلاف المرات يومياً بين القضاة وبين المحامين بخصوص طلبات لتحقيق أوجه الدفاع . قال :

« سيدى الرئيس :

أنا أخاطبك وحدك بهذا الحديث .

لقد طلبت طلبات . ورفضت المحكمة طلباتى . ورضيت أنا بما رأيت المحكمة . ولكننى أرجوك أن تنظر إلى وجه المتهم . وأن تلقى نظرة أخرى على وجه أهله وذويه .. أترام راضين وقد رضيت أنا لأننى أعرف مقدار عدلكم ؟ أترام مطمئنين وأنا المطمئن إلى كفايتكم وحسن تقديركم ؟ إن العلانية شرعت من أجل هؤلاء لا من أجلنا نحن المحامين .

إن ضمانات الدفاع وحرية وضعته في القانون من أجلهم ..

إن اشتراط تسبيب الأحكام إنما شرط لى يطمنواهم .

إن أول حرف في كلمة العدالة هو اطمئنان المتهم .

فهل ترضون أن ينزعج المتهم وأن تزول ثقته بكم ... حتى لو حكتم أخيراً

ببراءته ..

إنها نفوس إنسانية تتعذب وتطرق عليها مطارق من حديد محمى من الخوف

والجزع فهل لرحمتكم أن تسعفهم بالأمن من الخوف فتحققوا دفاعهم ؟ » .

أطرق الرئيس منذ ابتداء المحامي يتكلم . وأحس المحامى أن كلامه ينفذ إلى

أعماق نفسه الخيرة ثم رفع رأسه حين انتهى وقال :

« أرجو أن تملى طلباتك لتثبت في محضر الجلسة » .

وأملى المحامى طلباته . وقبلت المحكمة تحقيقها كلها .

— ٢١٤ —

و بعد أن حُفقت ظهرت الحقائق ... وقضت المحكمة بالبراءة . ولم يفتها
أن تستدعي المحامي الشاب إلى الغرفة المقدسة « غرفة المداولة » وقد أثنت عليه
بكلمات جميلة وانتهى الرئيس معه وهو يقول :
« لقد أعطيتنا أيها الشاب درساً فاتناً أن نتعلمه في سنوات طوال .. »

* * *

إن صبر المحامي . وسعة صدره وهدوء أعصابه ولين كلامه ورقة تعبيره .
وحزمه في معالجة ما يثور بينه وبين المحكمة في أدب وتواضع ومحافظه على كرامة
المحكمة تؤدي إلى أعظم النتائج وأوفر الثمرات وخاصة مع القاضى الذكى سواء كان
صَلب الرأى أم كان مرناً ليناً وإن أهم مجهود يبذله المحامي — ويكون غالباً
مجهوداً مشعراً — هو الذى يبذله مع القاضى الذكى فإنه على فضله وعلى ما ميزه الله
به من ذكاء هو النعمة الكبرى لكل إنسان... أخطر أنواع القضاة على العدالة .
وعلى حقوق الناس إذ أن عقله يكون مستعداً دائماً للفهم . مهيباً للادراك ..
ولكنه يفهم غالباً الصورة الأولى ويدرك اللمحة الأولى .. وغالباً ما يكون الحق
خفياً لا يناله اليقين ولا تصل إليه البصيرة إلا بعد بحث وتمحيص وجهد .
وغالباً ما يعتمد القاضى الذكى على سرعة فهمه فيهجر القراءة والاطلاع : وغالباً
ما يقع فى الخطأ .

فهمة المحامي مع هذا القاضى هو أن يأخذ سبيله إلى وجدانه وعقله بهوادة
ولين وصبر ويمشى معه بهذه الوسائل إلى مواضع الحق . وكثيراً ما يجد المحامي
مَشَقَّة معه لأن الذكاء يكون عادة مصحوباً بثقة بالنفس والثقة بالنفس كما أن
لها مساوئها فهى تصد صاحبها عن الاستماع والانتصاح وقد ترتفع به إلى الغرور .
وأفة القضاء الغرور — كما هو آفة كلُّ حُسن .

غير أن مثل هذا القاضى لو قرأ واستمع . وأنصت . وصبر كان مثلاً
أعلا . وفى تاريخ قضائنا كثيرون من هذا الطراز رأيناهم وعرفناهم .
وأعتقد أن الفارق بين القاضى الذكى الذى يقرأ ويتعب فى الاطلاع

- ٢١٥ -

والاستماع وبين القاضى الذكى الذى يعجبه ذكاؤه فلا يزيده بالاطلاع هو
الضمير ..

والضمير هو الإحساس العاتب المئوب الذى مهتز دائماً فى وجدان الإنسان .
ويراقبه ويحاسبه .

القاضى المتوسط :

القضاة كسائر البشر . ويجرى على فطرتهم مايجرى على جميع الناس . فمنهم
الذكى ومنهم المتوسط الذكاء ومنهم الذى عطل من نعمة الفهم الصحيح .
ولا يعين النظام القضائى فى مصر أن يكون أفراده درجات . فإن الله خلق
الخلق درجات فى الفهم . وفى كل مجتمع وكل قضاء فى العالم يوجد هذا التفاوت .
وهنا تبرز عوامل هامة لها حسابها فى ميزان العدالة إذ أنه يوجد القاضى
المتوسط الذى يدرك أنه متوسط الذكاء ويعرف قدر فهمه فتكون نتيجة إدراكه
أن يعوض ما يدركه من نقص بالدرس والتحصيل والقراءة . فهو يقرأ ملف
الدعوى ويفحص مستنداتها ويرجع إلى المراجع القانونية . ويعيد القراءة ويكررها
وهنا يتفوق هذا القاضى على نفسه . — أى على ضعفه — ويتفوق على زميله
القاضى الذكى الذى لا يقرأ . ويصبح قاضياً نموذجياً .

وأعرف قاضياً كان يعمل فى مستهل حياته فى وظيفة قضائية ثم عين قاضياً
فكان يبدو عليه فى الجلسة التعب من بقاء الفهم ولم يلبث أن أصبحت أحكامه
نموذجاً للعدل والإحكام . ثم جمعنى به مجلس فإذا به يشكو لى جهله فقد كان قد
فرغ من قراءة كتاب فى القانون المدنى للدكتور السنهورى وبان له — لتواضعه —
أنه كان جاهلاً ! ثم أخذ يسرف على نفسه فى قراءة المراجع والاطلاع على
الأحكام السابقة ولم يكن يترك ملف قضية حتى يقرأه مرات ... وأتعبه الجهود
الجبار وأضعف مقاومته للأمراض فأصيب بأنواع شتى منها ولكنه كان يداوم
مجهوده رغم مرضه وانتهى به الأمر أن أصبح عالماً من أعلام القضاء فى مصر .

— ٢١٦ —

.. لقد كان ذا ضمير حي حساس !

وإني لأرسل إليه تحية من أعماق ... هو وأمثاله .. تحية تقدير وإعجاب ..
كما أدعوه — ولأمثاله — أن يحسن الله جزاءهم على ما ضيعوا من شباب
وصحة وسعادة في سبيل إحقاق الحق ورد الظلم . وحسر الأذى عن عباد الله .

ومهمة المحامي مع هذا القاضي سهلة . هينة في طريقة أدائها لأن لديه الاستعداد
للاستماع والاعتناق ولكنها مهمة عظيمة لأن فيها هداية وقيادة فإن حسنت النية
وطاب القصد وكان مجهود المحامي في خدمة قضيته صادقاً ومثمرراً . سهل الطريق
أمام القاضي وتلاقى الإنسان أخيراً على الخير . وأنتج مجهودهما وتعاونهما عدلاً
بالنسبة للقضية . وذخيرة علم بالنسبة للقانون ومبادئ القضاء .

أما إذا ساءت نية المحامي وضل قصده فأشار إلى مراجع غير صادقة . ولفق
المبادئ القانونية من اختراعه وضم قضايا ليس لها صلة غير وثيقة أو منتجة . وأنخم
الملف مستندات بعيدة عن موضوع القضية أو قريبة منها بحيث لا تؤثر فيها —
أتعب القاضي وصعب أمامه الأمور وضيق عليه المسالك . وسهل بعد ذلك أن
يضل ...

القاضي الثالث :

ليس عيباً — كما قلنا ونكرر القول — أن يكون بين القضاة كما هو الحال
بين المحامين وبين باقي الطوائف عاطل من حلّي الفهم .

وإنه من الظلم أن نتعاضى عن ذكر هذا النوع خشية العتاب .. فإن التعاضى
عنه نفاق . ولكن الجهر به عمل حسن لإصلاح حال القضاء .

وإنه من الإنصاف أن نقول إن القضاء في الزمن الغابر الذي لم نحضره أو
حضرنا جزءاً منه كانت الأقلية فيه من الأذكىاء المجدين . وكانوا متفوقين ومنتجين

— ٢١٧ —

وكانت الأثرية من شوائب عهود الاحتلال والمحسوبيات وإيثار أبناء الأسر التركية وعائلات الذوات بالمناصب الفاخرة . أما اليوم وقد فتح الباب لأبناء الفلاحين والطبقات المتوسطة فقد أصبحت الأغلبية من الأذكى والأقلية ممن نحن بصدد الحديث عنهم ولعلمهم نتيجة لأحد أمرين :

إما محسوبيات السياسة سواء في عهود الأحزاب أم في غيرها .

وإما الاعتماد على تقدير إجازة الليسانس وحدها .

فأما المحسوبيات فإنها لا ترى بعين التقدير لمن تريد خدمته . ولا شك أن من يدخل من هذا الباب باب الرجاء والمحسوبة يكون واثقاً من ضعف حاله مادام قد ضل الدخول من باب الكفاية والتجأ إلى الوساطة . . وليس شراً من الوساطة للضعفاء في وسط القضاء .

وأما الاعتماد على تقدير درجات إجازة الليسانس فإنها في بعض الأحيان تأخذ بيد الطالب المغلق الذهن الذي انكب على الكتب يحفظها عن ظهر قلب ثم يصب ما حفظه على أوراق الامتحان فينال أعلا الدرجات . ولكنه يكون عاجز الفهم ضعيف الإدراك . كل ميزاته أنه يحفظ العلوم صماً . ولا يستسيغها فهماً . وأقول إن هؤلاء قلة نادرة فإن أكثر الناجحين بتفوق أو امتياز يكون نصيبهم من الذكاء كبيراً . ويكون استعدادهم للدرس عظيماً .

ولكنها قلة موجودة ولا سبيل إلى إنكارها أو التغاضي عنها .

وعلاج ذلك مذكور في موطن آخر من هذا الكتاب .

ومهمة المحامي مع هذا القاضي من أصعب المهام .

لأن المحامي سرعان ما يكشف ضعف القاضي . ويحاول . وإذا به يدرك أنه فاشل وفشله يمس كرامته كحجام أمام نفسه وأمام موكله . كما أن فشله معناه ضياع حق . وليس أشد نكراً على نفس الحر من أن يرى حقاً مضيقاً بين يديه وهو لا يستطيع إنقاذه .

— ٢١٨ —

وكثيراً جداً ما يكون القاضى الضعيف صريع التعويض : تعويض شعوره بالضعف بالخطأ ومحاولة استغلال قوته إزاء ضعف مكانة المحامى منه — وهنا غالباً يقع الاشتباك كما يقع تماماً فى حالة ما إذا كان المحامى ضعيفاً سقيم الفهم وكان القاضى ذكياً دارساً لقضاياها .

فمن التناقض يقع الاشتباك .

ولعل النصيحة الوحيدة التى أقدمها للمحامى فى مثل هذه الحالة أن يودى واجبه كاملاً وأن يحاول محاولة الإنقاذ كاملة . وأن ينبه إلى مواطن الخطر ويدق ناقوس بشدة ثم يترك الأمر لله . ولا يحاول أن يظهر القاضى بمظهر الضعف فإن ذلك مسيء إلى سمعة القضاء عامة ومثيراً لضغينة القاضى . بل إن الصبر والهدوء واللباقة وحسن الأدب قد تؤدى جميعها إلى التفاهم مع القاضى وقد يؤدى التفاهم إلى الفهم . وقد يؤدى الفهم إلى الحق .

ولكن الغيظ والغضب والصراخ وضرب المنضدة باليد والتحرش بالقاضى والمجاهرة بالإساءة إليه . . كل هذا ضار بسمعة القضاء . وبعلاقة المحاماة بالقضاء . ومثير لحفيظة القاضى . ودفعاً له إلى سلوك السبيل الخاطئ . وهو فى الوقت نفسه غير منتج إلا الثمر المرّ والنتائج السيئة . وغير مفيد للحق : حق صاحب الدعوى الذى لا ذنب له فى ضعف إدراك القاضى وفى عجز المحامى عن أداء واجبه كما يجب دون النظر إلى النتائج التى قد يستشفها من المقدمات .

* * *

ألوان أخرى للقضاء :

ليس القضاء فقط هم الأذكياء . وأنصاف الأذكياء والضعفاء . وليسوا هم الذين يقرأون ويتعبون فى الاطلاع على الكتب والمبادئ القانونية والبحوث

- ٢١٩ -

الفقهية ، والاطلاع كذلك على ملفات الدعاوى بتدقيق وإمعان وليسوا هم الذين لا يقرأون ولا يتعبون ولا ينصّبون . . وإنما هناك ألوان أخرى نذكرها فيما يلي :

القاضي الذي يتأثر بمسلك المحامي :

النفس البشرية تتأثر بما يقع عليها من اعتداء واضح أو خفي ونفس القاضي نفس بشرية ليس لها امتياز في فطرة الله التي سواها عليها . والاعتداء قد يكون بالجهر بالكلام وقد يكون بالإشارة أو بتعبير العين أو أعضاء الجسم .

فالقاضي قد يستثقل ظل المحامي ويكرهه ... لأنه فعلاً ثقيل الظل .

وقد يبغضه لأنه لم يعرفه فظن فيه تكبراً وصلفاً واستعلاءً .

وقد يكره منه عدم استعداده في دعواه .

وقد يستاء من تعبير — قد يكون عابراً ومن أثر حماس المرافعة .

وقد تكون طريقة المحامي في الكلام بطيئة أو سريعة بشكل يبعث

الضيق والملل .

وقد يكون صوته جهيراً وخشناً بحيث يثقل على السمع كأنه طلقات تصمى

وتصيب وتجرح !

وقد يكون رفيع الصوت خائره لا يسمع وإن سمع فكان صوته يصدر من

قبر مكتوم .

وقد يكون شكل المحامي وصورته وخلقته مما يبعث الكراهية والمقت .

ومن الأشكال ماتبعث وهي جامدة أسوأ الأحاسيس . بل قد تثير الشعور .

وقد يكون ملبس المحامي مثيراً للنفس فهو إما أن يكون مرتدياً ما ينفر من

ألوان غير منسجمة . وإما أن يكون غير مهندم بشكل يثير الاشمئزاز وعدم الاحترام .

— ٢٢٠ —

قد يثير هذا كله القاضى من المحامى . والمحامى لا يدري ! لأن موقفه فى رأيه سليم وطبيعى وهو على أى حال لا ذنب له فيه .

وقد يثور القاضى من تعبيرات قاسية وألفاظ لا تحمل . ومعاملة لا تتفق والكرامة التى يحسها القاضى ويجب أن تتوفر له .

وقد يثور من موقف مغالطة ظاهرة أو من استنتاج صارخ فى سخافته . أو من محاولة التحرش به أو الرغبة فى الاشتباك معه .

وقد يثور نتيجة مناقشة تختلف فيها وجهات النظر .

قد يثور القاضى من هذا كله ومن غيره فهل يجوز أن يكون لثورته أثر فى حكمه .. حكمه الذى يتأثر صاحب الدعوى وحده بنتيجته فهو له نعمة أو نقمة . مغرم أو خسارة . سعادة أو كارثة . . . !؟

إن بعض القضاة يتأثرون فى أحكامهم نتيجة لثورتهم وخاصة فى القضايا التى تتأرجح بين القبول وبين الرفض . . . والتى تتأرجح فيها الوقائع بين الإدانة وبين البراءة . وفى القضايا الجنائية حتى فى تدرج العقوبة .

وبعض القضاة — يزنيهم نبيل . ويحميهم ضمير حتى لا يتأثرون ولو أعتدى عليهم .

حضر محامى فى يومين متتاليين أمام قاضيين . الأول كان متجهماً فى جلسته ضيق الصدر . متبرماً بالمحاميين إذا أطلوا أو تنكبوا طريق المنطق السوى . أو حاولوا المبالغة . وكان ذكياً . ألعياً . بل إنه كان من أقدر وأكفأ القضاة الذين عرفتهم المحاكم المصرية وقد وصل إلى عضوية محكمة النقض ثم كان له عمل آخر بعد الإحالة على المعاش بعيد عن القضاء ولكن ذاع به صيته ثم أُبتلى — خفف الله عنه البلاء — وطلب المحامى ضم محضر تبديد وأوراق أخرى موجودة بالمديرية . وطلب مناقشة الصراف والاستماع إلى شهود نفي ... وكانت القضية ملفقة ولكن

— ٢٢١ —

أحسن تليفيها فقد حجز الصراف غيبياً على مواشٍ زعم أنها ملك المتهم — ولم يكن يملك مواشى إطلاقاً — وحدد الصراف يوماً للبيع ثم أجله يوماً آخر ثم يوماً ثالثاً ورابعاً ثم أثبت عدم تقديم المتهم للمواشى وحرر محضر تبديد .

وكان القاضى ذكياً فأدرك مما قرأ وما سمع أن تبديداً لم يقع . وأن القضية ملفقة ولكن المحامى لم يكن قد أدرك إحساس القاضى وهو خفى لم يعبر عنه بكلمة ولا وصل إلى أعماقه فعرف سره المكنون . فثار وصم على طلب التأجيل لتحقيق دفاعه والقاضى يصم على سماع المرافعة ، واشتدت ثورة المحامى إذ يقن من مسلك القاضى أن الظلم واقع حتماً على المتهم البرىء الذى يعرف هو سر اتهمه فأراد أن ينهى الأمر بمعركة بينه وبين القاضى يكون من المحتمل معها أن يوجل القاضى القضية . ولكن القاضى كان قد صم أيضاً على خوض المعركة مع المحامى فتبادلا أعنف الألفاظ والتعابير وتدخل الحامون ولكن القاضى كان مصمماً وأنهى المرافعة فى القضية بقوله :

« لا يسمح ضميرى أن أصادر مرافعة المحامى عن المتهم ولكن حيث أنك قد امتنعت عن المرافعة فإننى مكثف بمذكرة سبق أن كتبتها أنت بدفاع المتهم .. الحكم آخر الجلسة » .

وانصرف المحامى يلعن !

وانزوى المتهم متيقناً من الحكم بإدانته .

وترك أهله — وكانوا كثرة — غرفة الجلسة وراء المحامى ساخطين على القاضى موافقين على مسلك المحامى يستعدون للسكفالة مؤملين فى الاستئناف !
وفزع المحامى حين جاءه من أنباء بأن القاضى العادل قد قضى بالبراءة !

عندئذ . . تعلم المحامى درساً يذكره إلى اليوم . وهو أن ضمير القاضى هو الحصانة المتهمين والحامين . وهو الحصن المسكين للعدالة . . وأن الخصومة

— ٢٢٢ —

بين القاضى وبين المحامى لا تؤثر فى مصير صاحب الحق ما دام ضمير القاضى يقظاً

وظل المحامى قرابة ثلث قرن يقص على المحامين الذين يتمرنون بمكتبه وخاصة عند ما يلتحقون بوظائف القضاء هذه القصة ويفخر بها ويحذر من القصة التالية . .

كانت القضية مستعجلة بطلب صرف مبلغ مودع تحت يد بنك مصر .

وكان الطلب مقدماً من وكيل السيدة المودع باسمها المبلغ .

وكان المبلغ ضخماً .

وكانت السيدة صاحبة المبلغ قاصراً وقد بلغت سن الرشد وأصبح لها أن تصرف بنفسها أو بوكيلها ما لها فى البنوك .

ولكنها كانت بلهاء ومن سكان أقصى الصعيد وقد طلب ذوها امتداد الوصاية أو الحجر ورُفض الطالبان .

ولكن أهلها كانوا قد استأنفوا هذا القرار وكان محمداً للاستئناف جلسة تبقى على نظرها أربعة أيام .

وكان وكيلها الذى يريد صرف مالها كله بالتوكيل هو زوج أمها !

وكان ثابتاً من المستندات أنه أضع ٦٩ فداناً كان يملكها وأضع لزوجته ٤ فداناً .

وكان الثابت من الأوراق أيضاً أن الوصى عليها وهو ابن أخيها — كان فاضلاً نزيهاً بدليل أنه كان يودع لها جميع إيرادها من أطيانها وينفق عليها من ماله .

كانت الحقيقة ظاهرة — زوج الأم المسرف المتلاف المضيع لماله ولمال غيره يطمع فى مال بنت زوجته وقد اغتم لذلك فرصة بلوغها سن الرشد سنناً لا فعلاً .

- ٢٢٣ -

وأهل السيدة يحرصون على هذا المال ويريدون حفظه لها . والحفاظة عليه لمصلحتها فقط .

وتدخل هؤلاء في الدعوى بوكالة المحامى الذى طلب التأجيل أسبوعاً للاستعداد ولتقديم مستندات . . ورفض القاضى الطلب !

وكان قاضياً ذكياً وكفأ . . . ولكنه كان عصبياً وشديد الثقة بنفسه . ومتسلطاً لا يطيق مناقشة ويحرص على مخاصمة المحامين وتسفيه أقوالهم ! سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم في قضية واحدة .

وأبان المحامى للقاضى خطورة الدعوى . . ولكن القاضى بدأ عراكه المعتاد مع المحامى في صورة جدل قانونى وعندئذ طلب المحامى طلبين :

الطلب الأول : رفع دعوى فرعية بطلب وضع الأموال تحت حراسة بنك مصر لحين الفصل فى الاستئناف . . وأظهر الخطر . كما أظهر مصلحة الخصم الثالث وهو الوصى على هذه السيدة وهو طالب الحجر وهى مصلحة ظاهر أنها لحفظ مال البلهاء .

والطلب الثانى هو استحضار صاحبة المال لمناقشتها .

ولكن القاضى رفض الطلب الثانى مع ضم الدعوى الفرعية إلى الدعوى الأصلية وصمم على سماع المرافعة .

وكان أهل السيدة المذكورة قد همسوا من قبل فى أذن المحامى أن رجلا كبيراً من رجال القضاء ومن أهل المنطقة أصلاً يناصر زوج الأم وقد كان سبباً فى رفض طلب الحجر واستمرار الوصاية بوساطته وأنه قد أوصى القاضى .

ولم يكن المحامى قد صدق هذا القول ، ولكنه تعنت القاضى جعله يشك ! وأثار شكه ثأرتة فدخل مع القاضى فى معركة .

- ٢٢٤ -

وكان القاضى — كما ذكرنا — متسلطاً لا يتصور أن محامياً يناقش قاضياً
وبعنف فكال للمحامى الصاع صاعين ، وزاد المحامى هذا الموقف عنفاً . . .
وكانت معركة حامية وتدخل المحامون .

وفي زحمة تدخلهم — والقاضى فى ثورة غضبه نطق بالحكم دون سماع
مرافعات أو مداولة وهو يقضى بصرف المبلغ فوراً وبنسخة الحكم الأصلية ورفض
دعوى الحراسة وإلزام رافعها بالمصروفات و ١٠ ج أتعاب محاماة . . . وكان
ذلك فى وقت الأزمة التى بدأت فى سنة ١٩٣٠

وكان الوقت — لحسن الحظ — مبكراً فرفع المحامى إستثناءً تحدد له
اليوم الثالث . . وأعلن بنك مصر فى يومها .

وذهب الرجل الطامع فى اليوم التالى إلى بنك مصر للصرف بنسخة الحكم
الأصلية فرفض البنك إذ كان أعلن بالاستئناف الذى نظر فى اليوم التالى . . وفى
هدوء أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها بإلغاء الحكم الابتدائى وقبلت دعوى
الحراسة وعينت بنك مصر حارساً لإدارة الأموال لحين الفصل فى دعوى الحجر .
وبعد يومين نظر استئناف الحجر وقضى فيه بتوقيع الحجر وعين ابن الأخت الوصى
السابق قيماً وحفظت المسكينة أموالها التى كادت تضيع نتيجة غضبه قاضٍ سريع
الغضب من محامى كان أيضاً سريع الغضب !

من هذين المثلين تستطيع أن تدرك أن القاضى إنسان يحس ويشعر ويكره
ويحب وأنه يغضب ويثور فمن عصم الله حماه ضميره أن يسرع به الغضب إلى
الخطأ . أما من كان فى كرسي القضاء إنساناً بشرياً عادياً كان غضبه رائده إلى
الإنتقام والتشفى من المحامى وسوء تصرفه .

وقد يكون هذا التشفى فى باطنه مصرعاً لحق إنسان لم يفضب وهو صاحب
الحق . ولا ذنب له فيما أتاه المحامى .

ولقد وجب إذن على المحامى أن يمهد الفرصة للقاضى لى يقضى قضاءه

- ٢٢٥ -

وهو هادئ الأعصاب . فيؤدى واجبه في راحة دون إثارة أو غضب . حتى لو كان غضوباً يمكن الحيلة المحامى وسعة صدره وصبره أن ياطف من غضبه ويعيده إلى الحلم .

والأصل أن لا يكون الإنسان غضوباً . ولكن ما الحيلة إذا كان القاضى غضوباً وكان سريع التأثر؟ هنا تظهر مقدرة المحامى فإن تحكمه في أعصابه . وجنوحه إلى المسألة . ومعالجة الموقف بالعقل والتروى والاستعانة بعلمه بالنفس البشرية ومن أين يؤتى لها . وفي أى موضع تغمز . وكيف تعالج وتروض وأسترضى فترضى .

عرفت قاضياً كان آية في الذكاء . وكان متمكناً من فنه . وكان قد اشتغل زمناً في المحاماة اشتغالا جدياً فكان العمل في القضاء هيناً عليه — في نظره — ولكنه كان سريع الغضب دائم الخصام مع المحامين .

وكان قاضياً لمحكمة جزئية كبرى . وكنت أشتغل أمامها في مستهل حياتى كثيراً فأدركت أن هذا القاضى يحتاج إلى دراسة فكنت أبقى في جلسته من أولها إلى آخرها سواء كان لدى من القضايا ما يستحق البقاء أو أنها كانت للتأجيل أو لم يكن لدى قضايا أصلاً .

فأدركت أول ما أدركت أن هذا القاضى لا يجب طلب القضايا قبل دورها . وأن مطالبته بذلك تثير أعصابه فوراً فإذا تكررت كان معنى ذلك أن يبقى مغضباً إلى آخر الجلسة فقررت ونفذت ألا أطلب منه قضية قبل دورها . ومع مرور الوقت لاحظت أنى أحضر فى أول الجلسة ثم أنتظر ساعة ويحيىء الدور على قضيتى الثانية ثم أنتظر مدة أخرى وهكذا إلى أن تكون آخر قضية لى آخر الجلسة . ولفت نظره أنى لا أطلب قضاياى وهى كثيرة ولم تكن لى به علاقة إطلاقاً فإذا به يفاجئنى يوماً وقد حضرت فى قضيتين متتاليتين بسؤاله عما إذا كان لدى قضايا أخرى فلما أجبتة «نعم» سألتى عن أرقامها فذكرتها له فإذا به يطلبها واحداً أخرى . وكان حدثاً تحدث عنه المحامون طويلاً إذ وقع عقب تخصم مع محام جاء يطلب قضية قبل دورها !

— ٢٢٦ —

ولاحظت أيضاً أنه يكره التأجيل وخاصة إذا تكرر أو كانت القضية بسيطة
خفيفة الحجم أو القيمة لا تستحق تأجيلاً ، فعملت على أن أستوفي اطلاعي قبل
الجلسة وأن لا أطلب التأجيل إلا مضطراً . وارتاح إلى مسلكي هذا... حتى أنه
في مرة وهو يجادل محامياً بعنف ويرفض التأجيل التفت إليّ باسمًا وكان قلماً
يبنسم وقال :

« يا أستاذ ... علم إخوانك إزاي يحضروا قضاياهم زيك ويستغنوا عن
طلب التأجيل » .

وكانت لفتة أخرجتني وظن معها المحامون أن لي به صلة وثيقة مع أنتي لم
أكن قد بادلتها في حياتي تحية أو كلمة !

ولاحظت أيضاً أنه لا يطبق طلب شهود نفي — ولعل مرد ذلك أنه كان
محامياً واعتقد مع مرور الزمن أن شهود النفي مجلوبون في أغلب الأحيان مأجورون
أو مجاملون . وليس هذا بصحيح دائماً ولكنه قد غلب عليه هذا الاعتقاد . .
فكنت أفاجئه بالتنازل عن سماع شهود النفي وقد يكونون حاضرين ولم يكن ذلك
على حساب الدعوى ولكنني كنت أنخير الشهود الذين لا فائدة منهم أو أكتفي
بما هو مدون في الأوراق من أقوال لهم . وكان يرتاح راحة تامة حين يسع تنازلي
عن شهود نفي حتى سألني مرة في قضية اتهام إقراض مال بربا فاحش عما إذا
كان لدى شهود نفي وكان لي زميل سابق في القضية أعلن عشرين شاهد نفي
وطلب التأجيل أكثر من مرة لإعادة إعلانهم . وكان بعضهم موظفين قد نقلوا
إلى أسيوط وإلى اسكندرية وإلى دمياط ومن العسير إحضارهم فلما أجبته :

« نحن متنازلون عن سماع شهود نفي » .

خانه لسانه فصاح :

« برافو » .

ونظر القضية في عشر دقائق وقضى فيها بالبراءة فوراً .

— ٢٢٧ —

وعرفت أنه يكره دعاوى الاسترداد كراهيته للمنكر الذي نهت عنه الكتب السماوية فكنت أنحرز في رفع أى دعوى استرداد أمامه إلا أن يكون الحق فيها ظاهراً من المستندات . فكان يقضى فيها دون إحالة على التحقيق !

وأدركت أنه يمل الاستماع أكثر من خمس دقائق فكنت أحضّر دفاعى مركزاً في مرافعة لا تزيد عن ذلك . وكثيراً ما كنت أحضر دفاعى سواء في القضايا المدنية أو الجنائية مكتوباً في مذكرة وأترافع دقائق قصيرة ثم أختم مرافعتى قائلاً :

« أما التفاصيل فمتضمنها هذه المذكرة إن شاءت المحكمة تفضلت بالاطلاع عليها » .

وسرعان ما تبين عليه الراحة ويحتطف المذكرة ثم يدسها في الملف . . .
ويصدر الحكم في آخر الجلسة .

وكان من الواضح أنه يكره المرافعة بصوت عال فكنت أخافت من صوتى ولا أضرب المنضدة بيدي . فكان إذا ترافعت ابتسم . ونادراً ما كان يبتسم . . .

وتحدث الزملاء المحامون عن قرابتي لهذا القاضى . . وصدقتى به وكنت أنا من أواسط الصعيد وهو من الشرقية ولم أكن إلى أن نقل إلى محكمة عابدين قد قابلته في حياتى .

ولكننى فوجئت — بعد أن انتقل إلى محكمة مصر الكلية بزيارته لى مع بعض أقاربه لتوكيلي في قضية . وأفاض على من التثناء ما كنت أعرف سببه مقدماً .

ولعله عند ما انتقل من دنيانا — رحمه الله — كان مغضوباً عليه من المحامين جميعاً إلا من شخصى الضعيف .

— ٢٢٨ —

فقد عرفت فيه نقائصه — ومن ذا الذي يخلو من النقائص — فعالجتها فيه من ناحيتي فاستقام أمره وكان في نظري من خيرة القضاة .

لست أريد أن أسترسل في ضرب الأمثلة . وإنما أبغى فقط أن أعطي صوراً تتيح لي أن أتحدث بوضوح عن رأيي في فن المحامى . وفن المحامى ميدانه الحكمة . والحكمة هي القاضى . ولا يمكن أن يكون المحامى كاملاً إلا إذا تكامل مع القاضى . ولا يمكن أن يكون فناناً إلا إذا انعمل بموضوعه وبقاضيه . وانفعل القاضى به وبمرافعته .

ولا أحب أن يؤخذ حديثي على أنه تقدير أو انتقاص . ومدح أو تشهير . فإنما للحق وللحق أكتب . وإن في كشف العيوب إغراءً بإصلاحها . وسعيًا إلى استكمال نقصها .

وبهذه المناسبة أقول :

الغضب :

قرأت كل ما استطعت أن أقرأ عن عيوب الغضب وجمال الحلم وسعة الصدر وكظم الغيظ ووعيت ما ورد في الكتب السموية . وفي أقوال الحكماء والشعراء . وما سطرته تجاريب الفلاسفة .

ثم ما تضمنته كتب علم النفس الحديث . فوجدتها كلها متفقة على الحض على ضبط النفس واصطناع الحلم . ونبذ الغضب وإطفاء ثورته . وتبديد سورتته . ثم قارنت بين الناس فوجدت النجاح والفشل في حياتهم متوقفين دائماً وبنسبة كبرى على طبع الغضب أو الحلم فيهم .

— ٢٢٩ —

وما كرهت من نفسى شيئاً إلا سرعة الغضب التي خلقت بها وزادتها الأيام
حدة والأحداث وعلل المعدة والمصارين .

وما تمنيت لو عادت حياتي من جديد إلا أن يمنحني الله طبع الحلم
وخلق الصبر .

وقد طبقت على نفسى كل رياضة روحية أو نفسية حتى أتخلص من سرعة
الغضب . فأفلحت في ذلك أمام المحكمة ... ولكنني فشلت في مكنتي ... ثم
ظلت فاشلاً في بيتي حتى رزقت أولاداً أردت أن أجنبهم سوء ما ابتليت به
فأفلحت عندئذ فقط في بيتي .

ولذلك فإننى أهيب بالقضاة والمحامين وأدعوهم إلى الحلم وسعة الصدر
وأحذرهم من سرعة الغيظ والغضب . . وأختصر في قولي أن المحامى الغضوب
فاشل والقاضى الغضوب فاشل . .

قاضى القانون وقاضى الموضوع :

إن كلاً من هذين صورة من القضاة تحدث عنها الذين كتبوا في هذا الباب
في جميع البلاد المتمدينة . وإن لكل أنصاراً فيقول أنصار القاضى الأول إن القانون
هو ما اتفق المجتمع على تطبيقه فلماذا نضيق فيه أو نتوسع ؟ لماذا نجعله خادماً وهو
سيد . لماذا نغزله ثم ننتقض بعد حين ما غزلناه ؟ لماذا يتعب المشرع في التفكير
فيه ، والبحث في مواده ، ثم إصداره ليعلم به الناس ثم نعود فنسخه لعواطفنا .
ونسخ من ججوده — ونحن الذى نسميه ججوداً — نحن الذين وضعناه ! !

إن كان القانون حسناً فليطبق بحذافيره .

وإن لم يكن حسناً فلنغيّره . والتغيير من عمل المشرع لا من عمل القاضى .

ويقول قاضى القانون — فى جداله — إن المجتمع يصنع القانون ليصنع مجتمعاً

- ٢٣٠ -

صالحاً . وأنا أطبق القانون لأنفذ رغبة المجتمع في خلق هذا المجتمع الصالح فما لعواطني وشجوني؟ وما لآرائى ومبادئى؟! ... أنا لست المجتمع ولكنى أداته فقط . أنا لست مسيطراً ومهيمناً على المجتمع وإنما أنا أمثله . وأقضى بما وضع لى من مبادئ فإذا أدخلت آرائى الخاصة — وعواطفى — ودستت شخصيتى كنت قد خرجت عن وظيفتى وأحلت لنفسى ما هو حرام على!

ويقول خصومه — خصوم قاضى القانون — والقانون فقط — إن القانون ليس نصاً وإنما هو معنى .

إنه ليس كائناً جامداً . ولكنه كائن حى . وكل كائن حى يمور بالعواطف والأحاسيس . وإلا أعتبر من عالم الموت . وليس القانون سيدياً ولكنه خادم للمجتمع . وهو ليس حقيقة مطلقة . فالحقيقة دائماً نسبية .

وإن القانون قبل وبعد كل شىء قد وضع ، وفى ذهن المشرع حالات معينة .. قد يكون وافرأ عديدها . ولكن الحياة أوسع وأبعد وأعظم من أن تخضع حوادثها اليومية لقانون واحد ..

وإن القاضى حين يخضع القانون لمشاعره وأحاسيسه إنما يجرى على سنة الطبيعة فما فى الدنيا شىء إلا وهو خاضع لمشاعر الإنسان وأحاسيسه وإلا كنا نتقلب فى هذه الدنيا فى ربوع من العدم! وتعامل فى واد لا يضم إلا الأموات! والقاضى وهو يحكم إنما يحكم بعقله وأحاسيسه ومشاعره فى عقول وأحاسيس ومشاعر الذين يقضى فى شأنهم ..

والقاضى حين « يستخدم » القانون لا يغيره وإنما يوائم بين مبادئه وروحه وبين القضايا التى يحكم فيها . فهو ليس قانوناً حسناً وقانوناً غير حسن وإنما هو قاض ماهر ومرن وقاض جامد غير ماهر .

وأخيراً وليس آخراً إن القانون وضع لخدمة المجتمع . وإنما لخدمة العدالة فى المجتمع . وقد يكون المجتمع جاهلاً أو قاسياً أو ميالاً للشر أو منحلاً .. ولكن

- ٢٣١ -

العدالة دائماً هي العدالة لأنها قبس من إرادة الله . ورحمته .

* * *

وهكذا اشتد على مدى الأزمان الجدل حول القاضي هل يطبق القانون . تطبيقاً حرفياً لا دخل للشعور والعواطف فيه . أم أن يحكم بالعدل . ومن العدل . الرحمة . بل قيل إن الرحمة فوق العدل . وهم يقصدون أن الرحمة فوق القانون . لأن العدل مزيج من الحق والرحمة . والعدل أسمى قوانين السماء والأرض ولا يمكن أن يعا عليه شيء . فهو دائماً أعلا من أي عالٍ وسام .

إن صورة قاضي القانون صورة صارمة . جافة . لا حياة فيها . فهو يحفظ القانون ويطبقه تطبيقاً حرفياً وما أقساه يوم حكم في قضية رفعتها ابنة تطالب بميراثها في أبيها . وهي فقيرة وزوجة لرجل فقير . ولها أولاد يتعلمون في كنف الفقر . وكان الميراث عمارة تدر ريعاً طيباً .

وأما الورثة فأخرون من أبناء زوجة أخرى أما المدعية المطالبة بحقها فيما ترك أبوها فهي من زوجة توفيت من زمن وتزوج أبوها زوجة ثانية استحوذت على لبه وأنجبت له أولاداً فاشتري أرضاً بإسم زوجته الثانية وسجل عقدها . وأقام العمارة بإسمها وسجلها بإسمها فلما توفي كان الموقف محمداً ، العمارة يعرف الناس جميعاً أنها ملك الرجل الذي توفي لأنه كان تاجراً وذا مال . ولكنها مسجلة ومكلفة باسم زوجته . ولا دليل على الصورية ولا أثر لشبهة التصرف في مرض الموت أو في حالة فقد الأهلية ..

الحقيقة واضحة للناس أجمعين .

ولكن المستندات صريحة .

والقانون بجانب المستندات !

إن الابنة المطالبة لن يزيد نصيبها عن $\frac{1}{8}$ التركة . ولكن زوج أبيها وأخوتها يدخلون عليها بهذا الثمن ويفضلون لها أن تبقى في فقرها وأن ينعموا هم بما ترك لهم أبوهم وحدهم . . .

- ٢٣٢ -

إن هذه القضية قد عرضت آلاف المرات على القضاء . واختلف فيها
القضاة . فإن قاضي القانون يحكم بالمستندات وعلى أساسها .

أما قاضي الموضوع فيقول لأسخرن القانون للهدف الأخير وهو الحق . إن
الحق هو أن تنال الوراثة نصيبها . فيحاول أن يحيل الدعوى إلى التحقيق لسماع
شهود يشهدون بأن المسال مال المورث وأنه أراد أن يؤثر وارثاً دون وارث . . .
ويقضى للمطالبة بميراثها . وهو مطمئن الضمير مرتاح البال .

* * *

ومثل آخر : كانت التهمة إحراز قطعة أفيون . وكان المتهم ذا عيال سبعة
وزوجة وكان موظفاً قد بقي له عام ويحال على المعاش .

أما الإحراز فتثبت من أن البوليس قد عثر على المخدر في غرفة نومه . وفي
منديله وفي درج دولابه !

ولكن كان الحكم بالحبس عليه معناه ضياع وظيفته ، وتشرد أولاده ،
وضياع معاشه . إنه مثل حكم الإعدام تماماً !

إن قاضي القانون يحكم بالعقوبة بلا تردد لأن القانون هو القانون .. ولأن
الأدلة متوافرة !

أما قاضي الموضوع فيتلمس ثغرة فالاعتراف حتى إن وجد يكون قد أخذ
غصباً والإحراز ليس متوافراً فمن الجائز أن تكون دست قطعة الأفيون . ويحكم
بالبراءة .

* * *

مثل آخر : قضية اتهم فيها موظف ظروفه تشابه ظروف زميله السالف
الذكر فقد ضبط متلبساً بسرقة أوراق وأدوات مكتبية من أموال الحكومة .
وشهد عليه زملاؤه جميعاً . ولم يجحد هو أية واقعة نسبت إليه .

— ٢٣٣ —

وقد شهدت قضيتين في زمنين مختلفين في محكمة واحدة هي محكمة الأزبكية أما قاضي الموضوع فكان القاضي الذكي الظريف المرحوم سليم « بك » زكي الذي نظر القضية وهو متبرم ضيق الصدر بالنيابة وبمحاى المتهم والشهود . ولم نستطع أن نعرف مصدر ضيقه وتبرمه حتى انتهى من نظر القضية فنأدى الشهود وأوقفهم صفاً ... ثم نظر إلى وكيل النيابة ووجه الحديث إليهم جميعاً .

« بدمتكم مين مننا إحنا كلنا يا موظفي الحكومة ما بياخدشى ورق ونشاف وأقلام رصاص من أموال الدولة ؟! .. »

ثم نظر إلى المتهم وقال له :

« روح يا إبني براءة وز بنا يعين على الأسباب ... »

وأوصى النيابة ألا تستأنف .

وفي نفس المكان وبعد سنوات طوال نظرت نفس القضية بمتهم آخر ومسروقات أخرى ... ورق كربون وزجاجة حبر . وجاء الشهود وشهدوا وترافع المحامى وقال كلاماً جميلاً ... وصدر الحكم بمحبس المتهم شهراً مع النفاذ !

وفي محكمة أخرى اتهم عدة أشخاص بأنهم فسقوا في زميل لهم بالرضا وسنه أقل من السن القانونى وكان المتهمون صنّاعاً وعمالاً ومن بينهم طالب بالبيكالوريا .

وكان القاضى من خيرة رجال القضاء — وهو كاتب ممتاز ومفكر مبدع — وكانت ظروف القضية تنطق بأنها تلبس وكلها اعترافات .

وكان على المحامى عبء ثقيل ... فالتهمة قدرة . وثابتة . ولكن هذا الشاب الطالب كان أمل عائلة مكونة من أم ترملت وهى فى ميعة الشباب فنذرت حياتها لهذا الشاب ولأخوات له تزوج بعضهم وإحداهن مخطوبة .. ولو حكم على هذا الشاب قضت الأم نجبها فقد كان قلبها عليلاً ولتأثرت رابطة الخطوبة

- ٢٣٤ -

بالنسبة لأخته . كما كان أزواج أخواته الأخريات من رجال الصعيد الذين يطلقون لأنفه من هذه القضية سبياً .

وترافع المحامي وهو يأنس... وصدر الحكم بإدانة الجميع وتوقيع أقصى العقوبة عليهم جميعاً .. أما الطالب فقد قضى ببراءته وأتم دراسته .. وأصبح اليوم شاباً نافعاً ومواطناً صالحاً .

ونفس القضية بظروف أخرى ومتهمين آخرين عرضت على قاض آخر وكان الطالب بالسنة الثانية بكلية الحقوق .. وطبق القاضى القانون .. وقضى بحبس المتهم واستوفى المتهم العقوبة وأقفلت فى وجهه أبواب الجامعة . وفتحت له الشوارع أبوابها وهو اليوم من أشهر الصعاليك !

قاضى القسوة :

هبط إلينا ذكره مع التاريخ . وتحدث عنه القضاة الأقدمون والحامون القدماى . بل تحدث عنه أهل مصر جميعاً وخلقوا عنه القصص . وافتننوا حتى وصفوا جلسته وحديثه وطريقة إنصاته ، وكيف كان يضع طربوشه حين يحكم بالإعدام وحين يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ...

إنه مجدى باشا !

وحدثنا من حدثنا أنه كان يؤمن بالعقوبة القاسية لإصلاح المجتمع وقطع دابر الجرائم حتى لو كانت على حساب بعض الأبرياء .

كان من يقتل يحكم بإعدامه ، مهما كانت دوافع القتل وظروف الجريمة . وكان من يسرق بإكراه أو بسلاح عقوبته الأشغال الشاقة مهما كان الشك فى أمره .

وكذلك كانت عقوباته مثلاً يحكى ويذكر .

وكم بين قضاة الدنيا كثيرون هم مجدى باشا . بصور وأسماء أخرى !

- ٢٣٥ -

إنهم يؤمنون بأن العقوبة عبارة عن انتقام للمجنى عليه والمجتمع من ناحية . وهي من الناحية الهامة زجر للذين لم يرتكبوا بعد . وكلما كانت العقوبة قاسية كان الخوف منها زاجراً لمن يفكر فيها . مانعاً من ارتكابها والإقدام عليها . ومتى فكر المجرمون وخافوا إمتنعت الجرائم أو قلت وصلاح المجتمع . وإنها رسالة القاضي أن يزجر وأن يُخيف وأن يمنع الجرائم وأن يصلح عن هذا الطريق المجتمع الذي يعيش فيه ومن أجله .

وعرفنا قضاة لا يؤمنون إلا بالبراءة حين تتوافر أسبابها ثم بأقصى العقوبة حين يقتنعون بإدانة المتهم !

وليس بين البراءة وبين أقصى العقوبة درجات .

حدثني قاض فاضل ممن يؤمنون بهذا المبدأ قائلاً :

« إذا زرعت زرعاً وطاب بعضه وخبث بعضه ألسنت تقلع الخبيث وتنمى الطيب ؟ أترك تترك أرضك وحرثك وسمادك لزراع لا يؤتى ثمراً . ولا ترجى منه فائدة ؟

ليس المجتمع هو حديقتك فيها الزرع المثمر الطيب . وفيها النبات الخبيث العاقر الذي لاتدنو قطفه . أما الطيب فيُسقى ويرعى أما الخبيث فيجثث ويلقى به في مهب الرياح لتذروه . أو ليكنسه الكانس دون رحمة أو يحرقه الحارق دون شفقة . »

وهي نظرية وُجد لها أنصار من فجر التاريخ . وكان هؤلاء الأنصار كثرة في العصور القديمة حتى هبطت الأديان السموية فوق السيد المسيح يحطم هذا المبدأ ويدعو إلى الرحمة والشفقة ويذكر الناس بأعظم الحقائق التي وجدت وستظل موجودة دائماً . وهي أن الناس هم أبناء الخطيئة فهم دائماً يخطئون ولا عصمة من الخطأ لإنسان بشري - لأنه ضعيف - والله وحده العصمة جميعاً .
جاء له - سلام الله عليه - بحاطة إسمها مادلين وقيل له لقد زنت .

— ٢٣٦ —

وكانت عقوبة الزنا في ذلك المجتمع الرجم بالحجر حتى تموت فنظر إليها ثم نظر إليهم .. ثم تولى عنهم وهو يقول :

« من كان منكم بلا خطيئة فليرجعها بحجر » .

فأغضى الحاضرون وهم يتمثلون خطاياهم .

ثم جاء الإسلام بشريعته الغراء التي جمعت بين أعظم القوانين والمبادئ التي تنظم المجتمع وبين أعظم صور الرحمة وهي في الحض على الرحمة تجعل منها مثوبة وزلنى إلى الله .

فمن آياته سبحانه وتعالى :

« وإذا عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ومن عفا وأصلح فأجره على الله » .
 « يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى فمن عفا له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » (البقرة) .
 « وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إن الله لا يحب الظالمين » (الشورى) .

« ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً » .

* * *

والنظرية الإسلامية في العقاب نظرية عادلة فهي تقصد إلى استقرار الأمن وتأخذ الجاني بعد ثبوت الجرم عليه بما يتناسب مع جرمه دون إسراف أو تهاون . ثم تستدرك ذلك بالحض على العفو والتسامح وتجعل من العفو والتسامح ثواباً عند الله للعافي والمتسامح .

وفي هذا المبدأ صلاح المجتمع لأن العفو أو الرحمة في العقوبة تفتح باباً للود بين المسيء والمساء إليه كما أنها تغلق باباً للضغائن والشرور .

— ٢٣٧ —

وهي في الحض على العفو تريح المساء إليه بأمل عريض في رحمة الله .
وإثابته بنعيم وجنات .

وهي أيضاً تريح المساء إليه بأن عقاب الحياة الدنيا لا يغني عن عقاب الآخرة .
يوم ينصب الميزان العالى وتوزن الحسنات والسيئات ويجازى المسمى الجزء الأعظم .
فنظريّة العقاب بدأت باستعمال القسوة ثم ليّنتها المبادئ السماوية وأجرت
في أوصالها الصلبة رقة من رحمة وتسامح .

ثم وضعت القوانين بعد الثورات الفكرية وظهور نظريات حقوق الإنسان
فنظر إلى العقاب نظرة جديدة أساسها المبادئ الإنسانية المستمدة من المبادئ
السماوية . نظرة إلى المجرم باعتباره إنساناً يخطئ تحت ضغط ظروف متنوعة مختلفة .
فليس كل الخاطئين سواء . ولذلك وضع العقاب بين يدي القاضى بحد أدنى وحد
أعلا وله بين الحدين ما شاء .

فما عذر القاضى الذى يتمسك بالحد الأعلا؟ وخاصة بعد ما ترك له اختيار
العقوبة بين حدّين ؟ !

إن نظرية القانون في جعل العقوبة بين حدّين إنما هي دعوة للقاضى
الآ يكون قاسياً إلا حيث تكون القسوة واجبة ثم يكون رحيماً حينما تكون
الرحمة مسعفة . وله في الرحمة درجات .

ثم نشأت علوم النفس وازدهرت وتفرع عنها علم الإجرام .

وأسرف الرواد الأوائل مبهورين بالنظرية مسحورين بما كشفوا من عوامل النفس
في ارتكاب الجرائم حتى انتهى الأمر بالمسرفين إلى أن جعلوا من كل مجرم غير
مسؤول سواء على أساس أنواع الجنون المختلفة ، أو نتيجة للعقد النفسية . واختلال
الأعصاب .

— ٢٣٨ —

ولكن العلماء — على مر الوقت — بحثوا النظريات في هدوء واتهموا إلى الحد من هذا الإسراف فالجرم معذور في حالات وغير معذور في حالات أخرى. ولم تضع النظريات الحديثة في علم النفس أبوابه وعلم الإجرام بمصنفاته التي لا أعداد لها حداً للخلاف بل إنها أوجدت خلافاً جديداً يدور حول « الفرد » و « المجتمع » .

نظرية الفرد والمجتمع :

يقول العلماء من أنصار الفرد في علم الجريمة والعقاب إنه إن ثبت أن المجرم — أو المتهم — أو المرتكب الجريمة ملثث العقل بأي نوع من أنواع الجنون أو ضعيف العقل أو ضعيف الإدراك . أو أنه ارتكب ما ارتكب حلال العقدة نفسية استقرت في عقله الباطن منذ الطفولة ولا ذنب له في استكثانها ولا يد له في ظهورها ... أو أنه ارتكب ما نسب إليه تنفيساً عن ضيق نفسى انتابه زمناً وظل يلح عليه إلحاحاً يشبهونه بضرب المطارق . أو أنه فعل فعلته نتيجة هزة عصبية وقتية أو دفينية نتيجة حادث في الحرب أو في غيرها .. فإنه لا يكون مسؤولاً ومن ثم فعقابه منتفى لأن المسؤولية هي أساس العقاب .

إنهم يعتبرون الفرد وحدة حية له حق في الحياة إن لم يكن قد ارتكب عن قصد وإدراك تامين . وقلما يكون ذلك . وأن الذنب إنما يقع على البيئة أو المجتمع أو الحادث ...

ويرد العلماء من أنصار المجتمع قائلين إن المجتمع أفضل من الفرد . وأعظم وأحق بالرعاية . لأنه هو الباقي أما الفرد فإنه كائن مصيره الفناء دائماً وبلا استثناء . ومهمة المحاكم هي إقرار الطمأنينة والأمن في المجتمع ولو على حساب الفرد . وإذا طبقنا النظرية الفردية اتهمنا إلى أن كل قاتل هو في الحقيقة مجنون لحظة ارتكاب الجريمة وإلا لما ارتكبها لأن العقل دائماً هو الفرمة فإذا فسدت أو بطلت الفرمة لحظة كان الجنون حتماً ومعنى ذلك ترك القاتلين أحراراً أو عقابهم بمقوبات ضئيلة لا تزجر ولا يرعوى منها ضال .

- ٢٣٩ -

وكذلك إذا أبحنا في جرائم السرقة وهتك الأعراض والضرب والإيذاء تطبيق هذه النظريات كانت النتيجة إباحة الفساد وإشاعة الفوضى . .

وهم يقولون إنها نظريات صحيحة بالنسبة للفرد . ولكن هذا الفرد المريض أو الشاذ أو الملتاث أو ضحية العقد النفسية أو الحوادث التي تتلف الأعصاب هو عنصر فاسد ويجب استنصاله أو حجزه بعيداً عن المجتمع لحسم شره وإخافة غيره .

وظهر نوع ثالث من العلماء يقول إن مجال الرأفة بالجرمين الذين تنطبق عليهم نظريات علم النفس وعلم الإجرام والأمراض العصبية إنما يكون في السجون حيث يفحص المعاقبون ويحاول المجتمع بأدواته من العلوم أن يعالج من يستطيع علاجه حتى يعود إلى المجتمع عضواً صالحاً بعد أن تركه عضواً فاسداً .

ورأى أن هذا الخلاف سيظل قائماً بين أنصار المجتمع وأنصار الفرد إذ أن هذه النظريات قد امتدت إلى مجالات أوسع وأخطر... إلى السياسة وطريقة الحكم . وإلى التعليم . وإلى الاقتصاد . وإلى التجارة وإلى الحرب .

والحل الوحيد الذي لا ثانٍ له . . . هو القاضى الصالح ! ادفع إلى منصة القضاء القاضى الصالح وارك له التقدير والحكم !

واتسكن مهمة المجتمع من قبل ذلك مراقبة النشء سواء في المنزل أو المدرسة أو الشارع ومحاولة إصلاحهم . ثم تلتف المذنبين بعد ذلك وفحصهم ثم علاج من يمكن علاجه وحبس من استعصى علاجه حتى لا يكون جرثومة في المجتمع تتولد منه جرائم !

ولكن كيف يكون القاضى صالحاً ؟ . .

إنها مهمة شاقة . وهي في الوقت نفسه سهلة !

إنها العلم والمران والصبر وحسن التقدير والذوق . والتوجيه !

القاضي الضعيف :

ليس القاضي الضعيف هو الضعيف في مادته العلمية . أو في تجاربه في الحياة أو هو الذي لا يقرأ وإن قرأ لا يفهم كثيراً أو يفهم قليلاً . . . أو القاضي الذي يحقد ويضعن فإن أثاره المتهم بكلمة أو الحمى بإشارة أو عبارة نسي موجبات العدل والضمير وقسا . . .

هؤلاء حقيقة قضاة ضعاف وخطرون .. ولكن أخطر منهم القاضي الضعيف الخلق الذي يجامل . ويقبل الرجاء . ويخاف . يخاف من الحاكم السياسي . ويخاف الرأي العام . ويخشى معقبات الحكم من المتهمين وأهل المتهمين .
وأشهد أمام الله أن هذا النوع قلة نادرة في مصر .

وحيلة الحمى مع هؤلاء قاصرة مهما بذل . وحسبه أن يتحمل قضاءهم بشجاعة وصبر وهدوء وأن يتابع واجبه في مراحل التداعى بأدب وشجاعة وصبر وهدوء أيضاً . ويكفيه أنه أدى واجبه وأداه حسناً . أما النتيجة فمتروكة لله الذي لا تخفى عليه خافية في السرائر وهو القائل سبحانه وتعالى « يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون » (المائدة) .

« فلا تتبعوا الهوى أن لا تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما يعملون خبيراً » .

كما أن هذا القاضي متروك إلى المجتمع الذي لا ينتهي حديثه عن القاضي الصالح والقاضي غير الصالح فإن أسنة الناس تجرى في كل وقت وفي كل مكان وعلى مر الأزمان بسير الطيبين من القضاة . وغير الطيبين .

— ٢٤١ —

وهذه عقوبة لا نظير لها .

كما أنه متروك للحاكم الاستثنائي تغيير من أحكامه وتبدل .
وهو متروك أيضاً لرقابة ومحاسبة وزارة العدل — وإن كانت يدها لا تطوله دائماً أو لا تطوله إلا بعد زمن يكون فيه قد ضاعت حقوق وخربت بيوت وسجن أبرياء . وبريء مذنبون .

* * *

وإن هناك أيضاً نوعاً من القضاة الضعفاء تأثيره في المجتمع أشد خطراً وأسوأ أثراً . ذلكم هو القاضى يشك ويشك كثيراً . ولا يأخذ إلا بجماع الأدلة من شهود ، لقرائن ، لتقرير الطب الشرعى .. الخ . فإذا تداعى واحد من هؤلاء مال إلى البراءة . هذا بالإضافة إلى قلة محصول هذا النوع من القضاة من عادات الأقاليم المختلفة فإن لإقليم أسيوط مثلاً عادات غير إقليم المنوفية .

ولذلك فقد ظلت جرائم النار مثلاً قائمة وستظل قائمة ما دامت فرصة الإفلات من العقوبة بسبب شك القاضى قائمة . طبعاً هذا بالإضافة إلى طول إجراءات التقاضى وبطئها مما يجعل وليّ الدم يثب إلى أخذ ثأره الذى أبطأت به المحاكم ورفضت — عند الحكم بالبراءة للشك — فى الأخذ به .

ولعلنى لا أكون مبالغاً إذا قررت بأن أهل الصعيد وهم أكثر الناس إسرافاً فى الثأر لقتلاهم قد يدفعهم جهلهم إلى القلق على قضايهم . وبسبب تراخى النيابة والقضاء فى نظر قضايا القتل بسرعة بحيث يتم التحقيق فى أيام قليلة ثم تظل القضية مدفونة فى أدراج النيابة بسبب إستيفاء بسيط أو انتظاراً لتقرير الطب الشرعى أو لعملية عرض أو لورود صحيفة السوابق ثم تقدم إلى غرفة الاتهام وتؤجل للاطلاع أو لسبب من الأسباب المعروفة المشهورة . ثم ترسل إلى سكرتارية محكمة الاستئناف فى انتظار تحديد جلسة وقد لا تحدد الجلسة إلا بعد سنة وأكثر ثم تؤجل مرة وأخرى وهكذا .

ثم إذا نظرت ثأر الشك فى نفوس المستشارين بسبب أن أحد الشهود قال

بأن المجنى عليه انهم أحد المتهمين بقتله قبل أن يلفظ النفس الأخير — ثم جاء آخر وقال إنه مات دون أن ينطق .. أو بسبب أن أحد الشهود قرر أن المتهم أطلق على القتل طلقاً من بندقية رصاص ثم اتضح أن القتل مات بإصابة من مقذوف خرطوش . أو أن أحد الشهود قرر أن الضربة التي تلقاها المجنى عليه كانت بحرف الفأس واتضح أن الضربة كانت بظهر الفأس (خرسه) .. الخ .

ولقد ترفع يوماً محام أمام محكمة جنائيات الفيوم عن أولياء الدم وكان قد هاله أن يرى اختلافات في مكان القتل . وفي ملابس المتهمين وعددهم وفي أشياء كثيرة . فبدأ مرافعته بأن قال « بأن كل قضية لها (متن) و (حواشي) » .

وكان رئيس الدائرة من هذا النوع الضعيف فضحك طويلاً — على أن القضية كانت قضية قتل شابين شقيقين في سن الواحدة والعشرين — وأخذ يستفسر عن معنى المتن والحواشي وعرف المحامي أنه ساخر فصبر وشرح معنى المتن والحاشية .

ثم بدأ يقول لاشك « أن المجنى عليهما قد قتلا » وقبل أن يستطرد ضحك الرئيس مرة أخرى قائلاً مستنكراً « وهو حد قال إنهم ماماتوش » فصبر المحامي واستطرد « وأن القتل جاء على أثر خصومة حادة بينهما وبين المتهمين . وأن بعض الشهود رأوهم في محل الحادث وأن بعضهم قرر أنه رأهم يطلقون النار .. وبعضهم رأهم وهم يفرون هاربين وقد ضبطت بنادق مطلقة حديثاً بمنازلتهم ولم يثبتوا مكان وجودهم وقت الحادث .. كل هذه الحقائق هي متن القضية ، أما الحواشي فهي لون الملابس ، أنواع البنادق ، تحديد مكان الحادث بالضبط .. هذه هي الحواشي والعبارة بالمتن لا بالحاشية » .

ولكن رئيس المحكمة ظل ساخراً .. ثم قضى بالبراءة .. وبعد أربعة أيام قتل من أهل المتهمين أربعة !

* * *

هذا النوع قد عنيتُ بالحديث عنه لا لكشف أمره أمام المحامين وتبصير

- ٢٤٣ -

للمحامين بشأنه ولكن لتبصيره هو وتحذير القضاة عامة من أن يصبحوا كذلك في بلد يندر أن يقرر شاهد فيه الحق . ولما في الشهادة نفسها من عوامل خارجة عن إرادة الشاهد . كما سنبين فيما بعد وفي موضع آخر .

إن جرائم القتل يجب أن تحقق وينتهي تحقيقها في أيام معدودات قليلة ويجب أن تقدم إلى غرفة الاتهام بحيث تفصل فيها من أول جلسة ثم تحال إلى محكمة الجنايات لتنظر في أول دور .

ويجب اختيار مستشاري محكمة الجنايات بعناية لأن جرائم القتل في ريف مصر وصعيدها كثيرة وتافهة الأسباب ويمكن القضاء عليها بسهولة .

ويجب أن لا يكون الطعن بالنقض في جرائم القتل قاصراً على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو بطلان الإجراءات . وإنما يجب أن يكون درجة استثنائية .

أما حيلة المحامي مع هذا النوع من القضاة فهو المقاتلة عن أولياء الدم في صبر وأنانة وقوة وعزم لتحديد المعالم الصحيحة للجريمة وإبراز نقاط القوة والضعف مع العناية بالرد على كل ثغرة .

أما بالنسبة لمحامي المتهمين فإن هذا النوع من القضاة يكونون عوناً لهم دائماً .

* * *

هذه أنواع القضاة والتبصر في أمرهم نافع للقضاة والمحامين على السواء . وقد عنيت بالحديث عنهم حديثاً سافراً قد يراه بعض القارئ جريئاً أو اقتحاماً على ما يجب أن يحيط قدسية القضاء من سياج منيع .

ولكن الحق دائماً أغلب . وهو أعز من البشر لأنه باق خالد أما البشر فإنهم قانون .

وأعتقد أن مثل هذا الحديث هو مرآة يرى فيها القضاة أنفسهم من وجهة

— ٢٤٤ —

نظر محام منصف لامصلحة له إلا إثبات خلاصة تجاربه في معركة طال أمدها واتسع مجالها في عشرات السنين . وهو لا يهدف من ورأيها إلا إلى المصلحة العامة .

* * *

المحامون

إن المحامي لا يلتقي في المحكمة بالقضاة فحسب ولكنه يلتقي دائماً بزملائه المحامين . وهم الذين يعيش معهم عمره كله . ولذلك فقد وجب أن يضع المادة الأولى في دستور حياته ، لا دستور عمله فقط ، أن يكون ذا علاقة ودية معهم جميعاً . فيحبهم ويصنع معهم ما يحببهم فيه . وقد كان ولا يزال الحب هو أول دعامة وأقوى أساس لحياة سعيدة في مجتمع سعيد .

وإن المحامي الذي يرتبط مع زملائه برابطة من الود والتفاهم والتعاون ليعيش حياته ناعماً . سعيداً . ناجحاً في عمله . أما المحامي الذي يجعل علاقته بزملائه علاقة نخاسة ومقاتلة ، خالية من روح الرياضة والود والتعاون فإن الأمر ينتهي به إلى كراهية زملائه . وإلى مقتهم إياه . فهو يعيش حياته مفكراً ومدبراً الإيقاع بخصومه من المحامين . ومفكراً ومدبراً في رد عدوانهم وصد خصوماتهم . وإنها لحياة الجحيم ! .

إن أداء الواجب في المحاماة كأداء الواجب في كل عمل متصل بالجمهور من السهل القيام به إذا لان بالود والتفاهم والتعاون وإنه ليعتقد ويصبح عسيراً إذا قام على الخاصمة والتنافر والمقت والبغضاء .

ولا تعارض إطلاقاً بين أداء الواجب على أكمل وجه وبين حسن العلاقة مع الناس . بل إن حسن العلاقة هو الشرط الأول والأساس الأول للنجاح في أداء الواجب .

ولقد عرفت المحاماة والمحامين ثلث قرن فرأيت في أول العهد الود بين المحامين . إذا انتهوا من عملهم بغرف الجلسات إنسابوا أفراداً وجماعات إلى غرفة

— ٢٤٤ —

نظر محام منصف لامصلحة له إلا إثبات خلاصة تجاربه في معركة طال أمدها واتسع مجالها في عشرات السنين . وهو لا يهدف من ورأيها إلا إلى المصلحة العامة .

* * *

المحامون

إن المحامي لا يلتقي في المحكمة بالقضاة فحسب ولكنه يلتقي دائماً بزملائه المحامين . وهم الذين يعيش معهم عمره كله . ولذلك فقد وجب أن يضع المادة الأولى في دستور حياته ، لا دستور عمله فقط ، أن يكون ذا علاقة ودية معهم جميعاً . فيحبهم ويصنع معهم ما يحببهم فيه . وقد كان ولا يزال الحب هو أول دعامة وأقوى أساس لحياة سعيدة في مجتمع سعيد .

وإن المحامي الذي يرتبط مع زملائه برابطة من الود والتفاهم والتعاون ليعيش حياته ناعماً . سعيداً . ناجحاً في عمله . أما المحامي الذي يجعل علاقته بزملائه علاقة نخاسة ومقاتلة ، خالية من روح الرياضة والود والتعاون فإن الأمر ينتهي به إلى كراهية زملائه . وإلى مقتهم إياه . فهو يعيش حياته مفكراً ومدبراً الإيقاع بخصومه من المحامين . ومفكراً ومدبراً في رد عدوانهم وصد خصوماتهم . وإنها حياة الجحيم !

إن أداء الواجب في المحاماة كأداء الواجب في كل عمل متصل بالجمهور من السهل القيام به إذا لان بالود والتفاهم والتعاون وإنه ليعتقد ويصبح عسيراً إذا قام على الخاصمة والتنافر والمقت والبغضاء .

ولا تعارض إطلاقاً بين أداء الواجب على أكمل وجه وبين حسن العلاقة مع الناس . بل إن حسن العلاقة هو الشرط الأول والأساس الأول للنجاح في أداء الواجب .

ولقد عرفت المحاماة والمحامين ثلث قرن فرأيت في أول العهد الود بين المحامين . إذا اتهموا من عملهم بغرف الجلسات إنسابوا أفراداً وجماعات إلى غرفة

— ٢٤٥ —

المحاميين وهناك عقدوا اجتماعات يظل عليها الحب . وتجري بينهم أحاديث كلها المرحة والسرور وتبادل القصص والنكات وتقارض الثناء والمدح وتبادل الرأي في الأحداث الجارية وتبادل النصيحة والمشورة في القضايا وفي المسائل العامة وفي الشئون الخاصة . وكان يجمعهم في القاهرة نادى يموج بهم ويخز بمسراتهم .

وكان هذا حال المحامين في المدن غير القاهرة يجتمعون بعد انتهاء أعمالهم فيسمرّون ويقطعون الوقت في ندوات للمرحة والأدب والسياسة يرفرف عليها الود والمحبة والتعاون .

ثم رأيتها — المحاماة — في السنوات الأخيرة فاذا نادى المحامين مقفر لا تطأه قدم ! وإذا غرفة المحامين بمحكمة القاهرة — باب الخلق — زاخرة بمحاميين مقاطعين بعضهم بعضاً . يخشى بعضهم الحديث مع بعض . فاذا تحدثوا تعاركوا وتخاصموا وإذا سمروا تشاتموا وأظهر بعضهم سوءات بعض بما في ذلك من الافتراء والتشنيع . لا توقير لكبير في السن أو في العلم . ولا اعتراف من الحدث بحق القُدّامى في التقدير والاحترام . ولا ودّ من الكبير للصغير أو حنوّ عليه .

وإن أنس ما أنس حديثاً جرى على مسمعى بين جماعة من شباب المحامين بغرفة محامى الجيزة ضاقوا بأحد كبار رجال القضاء السابقين — وكان محامياً طوال عمره — وهو رجل فاضل محترم كان له سابقة في الجهاد السياسى ، وسبب ضيقهم به أنه كان يتردد على المحكمة في قضايا جنح ، ولعله كان يسلى شيخوخته بالحضور في هذه القضايا فإنهم بعد أن استعرضوا آراءهم فيه — على أساس مزاحمته لهم في الرزق ! — اقترح أحدهم أن يضربوه لو حضر إلى المحكمة !

* * *

أساس العلة :

أساس العلة الضاربة بالسوس في عظام المحامين الآن هي الآتى :

أولاً — نشأة المحامين الشبان في جو مضطرب . ففي سنة ١٩٣٩ بدأت

— ٢٤٦ —

البلاد تعاني إضطراباً جرته الحرب العظمى الثانية علينا اضطراباً سياسياً إذ أعلنت الأحكام العسكرية على البلاد وحلت فيها جيوش العالم ترتع وترتكب الآثام . وتنفق باسراف فنشأت تجارات بعضها سافل أشاع الفساد بين الناس . وفسد أيضاً نظام الحكم ووقعت الفتنة بين السياسيين . وكان على رأس البلاد ملك شاب مجنون جعل ملك مصر قوائمه الدعارة والفساد . واضطربت الأحوال المالية فأصبح هناك ثراء فاحش وفقير مدقع . وغلت أسعار المعيشة . . . ونشأ الشبان في هذا الجو المضطرب بين مبادئ اقتصادية وسياسية متنافرة . كاذب بعضها ونفاق بعضها الآخر . . . وتحطمت أمام أعينهم المثل العليا . . فنشأوا مهترى الأعصاب لا يؤمنون بشيء . كافرين بكل شيء . . . حتى الذين اعتنقوا المبادئ الدينية — اعتنقوها باسراف وفي جنون أسلمهم إلى العمى والضلال . . حتى قتلوا النفس التي حرم الله !

إن الشبان الذين هم في سن الثلاثين الآن وأقل لم يروا مصر إلا تحت الأحكام العسكرية كل أمر فيها مدبر بحكم عسكري وقانون عسكري . ولم يروا الحرية . . ولم يذوقوا رحيقها وحلاوتها . ولا تمتعوا بالنفس العميق في ظلها . . . لذلك نشأوا مضطربين . مهترى الأعصاب . ثائرين . غضوبين . متعصبين لا يعرفون التسامح ولا حياة التعاون . ضربوا بعضهم بعضاً في الجامعة بالعصى وبالسياط . اعتدوا على أساتذتهم كالدكتور العالم الجليل طه حسين مثلاً . . ثم لما انتقلوا بعد انتهاء دراساتهم إلى الحياة العامة نقلوا ضلالهم وعمامهم معهم . . إنهم ضحايا ولسكنهم لا يجدون من يأخذ بأيديهم . فإبهم عندما سعوا لأرزاقهم وجدوا الأرزاق مقدورة إلى أضيق الحدود . ووجدوا حرباً شعواء معلنه على الحقوقيين فقد استطاع مثلاً خريجو كلية التجارة السيطرة الكاملة على وزارة المالية ووزارة التجارة فسدوا الأبواب في وجوه الحقوقيين . كما سدوا أبواب البنوك والشركات أيضاً في وجوههم فقد أصبح التجاريون سادة البنوك والشركات . ولا تستنفد منهم وزارة العدل إلا عدداً ضئيلاً . وبذلك سدت أبواب الرزق في الأعمال الحرة وفي الوظائف الحكومية في وجه الثلاثة آلاف شاب الذين يتخرجون كل عام

— ٢٤٧ —

من كليات الحقوق الثلاث بالجامعات الثلاث !

لم يبق أمام هؤلاء إلا الحمامة . فدخلوها يأسين في بحرها الخضم . يأسين من مستقبلهم فيها . فضاقت صدورهم كأرزاقهم واسودت الدنيا أمام أعينهم فلم يصبحوا يرون أملاً أو يحسون حباً أو عاطفة . . . اختلت في موازينهم القيم والأقدار . وفقدوا سيطرتهم على أعصابهم . . وأصبحت حياتهم معركة قاسية من أجل الرزق محدودة الآفاق معدومة الآمال . مضية المثل العليا . نساء الحال سوءاً يحز في النفس ويورثها الأسى !

ثانياً — وثاني العلل تبدأ من حيث انتهينا إذ أن الحمامة أصبحت مهنة ارتزاق وليست فناً يمارسه فنان أصيل . وفي هذا ضياع لكيان الحمامة في تقدير المحامي الذي يعمل فيها ليعيش منها .
إن الفن تضحية والرزق اكتساب .

وفي الفن لا يخوض الفنان معركة . ولكنه ينتج سعيداً بإنتاجه راضياً بنتائجه . وفي معركة الرزق خصام وقاتل . ووصولية يُضحى فيها بالقيم الأخلاقية . وإهداف إلى غاية : هي المال الذي يصبح للأسف على ممر الأيام معبوداً لا يرى معبود غيره !

يستعمل المحامي في هذه المعركة كل سلاح . . وأى سلاح ! لا يهم أن يكون متفقاً مع الأخلاق أم غير متفق ولا متسق مع شرف الفن . ومن هذه الأسلحة محاولة اجتذاب العملاء بشتى الطرق أى الطرق ! ومنها مخاصمة الزملاء ومحاولة الإيقاع بهم والحط من شأنهم وإثارة الممارك في داخل قاعات الجلسات وخارجها . ومنها مخاصمة رجال القضاء لأى سبب من اختلاف وجهات النظر أو عدم إجابة طلب ولو كان تافهاً .

والحق أقول إن من أهم ما دفعنى إلى كتابة هذا الكتاب هو هذا المصير السيء للحمامة والمحامين . ولعله كتاب الرثاء للحمامة !

على أنى هنا أحاول أن أعرض لما يجب أن يكون عليه المحامي حتى يفيق

— ٢٤٨ —

النائم وبسنيقظ الغافل ويعود الخاطيء إلى حظيرة الصلاح والصواب . ويرجع الفنان إلى معبده إن كان فناً أصيلاً وأما الأغلبية التي لا تصلح للمحاماة فإنني أقدم العزاء فيها واقتراحات لإصلاح حالها !

عزرة المحامي بزملة :

إن أول دعامة لهذه العلاقة هي الأدب . . .
وأقصد من لفظ الأدب المعنيين . أدب النفس وأدب الدرس .

أدب النفس :

عندما فكرت في أبواب هذا الكتاب وقضيت الأيام والليالي حالمًا مفكرًا فيما عسى أن أكتب وما عسى أن أترك كانت فكرة أدب المحامي تراحم كل فكرة أخرى وتحاول إزاحتها عن طريق فكري وإلقائها بعيداً عن خيالي .

وكانت هذه الفكرة إذا استبدت وتحكمت على فكري وخيالي برزت صورة واحدة لا تتغير . تلك هي صورة محامين تناهوا في الأدب وحسن الأخلاق وجمال الشيم . وسمو السلوك وكنت كلما استعرضتهم وجدتهم أمراء المحاماة في مصر في تاريخها كله .

لقد سمعت أحمد لطفى ومرقس حنا فأعجبت بأدبهما وأنا طالب في كلية الحقوق ولم تتح لي الفرصة لكي أعمل معهما ولكنني سمعت من كبار المحامين أحاديث عنهما وعن أدبهما وسمو أخلاقهما .

وعرفت وعاشرت وصادقت محمد على علوبة وشقيقه أحمد على علوبة ووهيب دوس ومرقس فهمى وأحمد رشدى وعبد الرحمن الرفعى وإدوار قصيرى ومحمود جنديه وعلى بدوى وعلى أيوب وغيرهم .

فأرأيت أرق منهم طبعاً . ولا أحسن معاملة لزملائهم وللقضاة ولا أعلا أدباً من أدبهم في التعبير وفي السلوك . وهم هم أمراء المحاماة في تاريخها كله .

— ٢٤٩ —

كنت محامياً ناشئاً ورحت أسمع مرقس فهمي في محكمة الموسيقى في مرافعة له في قضية مخدرات وكان القاضي شاباً غصوباً متسرعاً يعتز بجأه أبيه فإذا القاضي يرفض التأجيل . وإذا مرقس فهمي — هذا المارد العملاق الذي دان له المحامون بالزعامة طول حياته ومن بعد مماته وكان أيضاً صاحب حظوة لدى الحكام عندئذ — إذا به يلين ويبتسم ويقول « أنا لا زلت أرجو » وإذا بالقاضي يغضب وتتلاحق العبارات من فمه والإشارات من يديه كلها إهانة لمرقس فهمي وتصغير من شأنه . ومرقس يقف كالطود لا يهتز ولا يغضب ولكنه صامت . وهو في صمته مبين ! حتى إذا ما استنفذ القاضي عباراته تكلم مرقس هادئاً يقول :

« حق وحقك ليس هنا موضع تصفيتهما . . . وإنما هنا حق المتهم فلا زلت بلسان المتهم أرجو أن تتاح له الفرصة للدفاع » .

وهنا انفجر القاضي مرة أخرى وكان من عباراته :

« انت فاكر نفسك إيه ؟ » .

فرد مرقس هادئاً :

« أنا فاكر نفسي محامى . . . لكن يظهر أنني لم أعد كذلك في نظر المحكمة ، فإذا أذنت لي انصرفت حتى أستطيع معرفة ما إذا كنت لا أزال محامياً أم لا ؟ »

وظل مرقس يستأذن في الانصراف . . . حتى صرفه القاضي بكلمة جافة فانصرف . وكنا نحن الشبان قد بلغ بنا الغضب نهايته لأن الإهانات كانت موجهة إلى الحمامة فثرنا وتشابكنا مع القاضي ورفع الجلسة ودخل غرفته واندفعنا نحن إلى مرقس في غرفة المحامين فوجدناه ضاحكاً وأراد أحد المحامين أن يسرى عنه فقال :

« هذه إحدى متاعب المهنة » .

فرد مرقس سريعاً :

« بل إنها من مفاخرها . . . لقد قال الله سبحانه وتعالى « والسكاظمين

- ٢٥٠ -

الغيظ « . وما أحرى المحامى أن يكظم غيظه دائماً . . . نحن ندافع عن قوم لا ذنب لهم في غضب القاضى أو غضب المحامى . . . فللقاضى أن يغضب كما يشاء فإن الله يتولاه جزائه أما المحامى فليس له أن يغضب » .

وحضرت مرة المرحوم الأستاذ محمد على علوبة يترافع فى قضية تستوجب أن يشتم فيها خصمه فهى قضية سيدة ثرية فاحشة الثراء أرادت من زوجها أن يسرحها بإحسان فاشتراط أن يسرحها فى مقابل مالى ضخم متعدد النواحي فمن كيبالات لأموال نقدية لعمارات . . الخ .

وظل محمد على علوبة ست ساعات يترافع وأقسم أنه أذاق خصمه من كل كأس عشرة جرعات ولكنه لم يتفوه طوال مرافعته بكلمة نابية . ولا جارحة . ولا وجه سباً ولا شتماً لخصمه بل إنه كان يتحدث عنه فى كل مرة من آلاف المرات بإسمة مسبقاً بكلمة حضرة مشفوعاً بلقبه العلمى ولقبه المدنى .

وما سمعت من محمد على علوبة وهو يخاطب زملاءه وتلاميذ تلاميذه إلا بقوله « حضرة الأستاذ » يا حضرة الأستاذ . . . يا سيدى الأستاذ . يا سيدى القاضى . الخ .

وقد عاصرت وعاشرت هؤلاء الذين ذكرتهم عهداً طويلاً فآريت واحداً منهم قد أساء إلى زميل له ولا صرخ فى وجهه ولا ذكر خصماً له بعبب أو سب . . وإبنى لأذكر والدموع فى عينى مناقشة وقعت بين المرحوم إدوار قصيرى وبين الأستاذ محمود فهمى جنديى وخيل لكل منهما أنه أساء إلى الآخر فإذا إدوار يبكى كالطفل وإذا جنديى يهجم عليه مقبلاً رأسه با كياً بدموع غزيرة !

هؤلاء هم المحامون فى أسى صور الأدب النفسى . يؤدون واجبهم دون أن يعتدوا على قدس القضاء . مهما كان القاضى . ولا أن يعاركوا زملاءهم ودون أن ينالوا من خصومهم بعبارات نابية أو تعبيرات جافية .

هؤلاء المحامون الصالحون الذين يحسنون السلوك . ويتميزون بالمعاملة الطيبة .

— ٢٥١ —

لسانهم عف وتعبيرهم ظرف . ومرافعاتهم كأنعام المثنى والمثالث .

هؤلاء هم أهل الفن الرفيع . يلمسون برishtهم على اللوحة فتبرز صور خالدة .
ويحركون أصابعهم على المعزف فتنسب أنعام تُعجب وتُطرب وتذهب في
الألحان الخالدات . ويكتبون بأقلامهم فتنتطبغ أنوار نفوسهم الوضاعة على الأوراق
سطوراً من الإلهام العالی

وإننى لأعجب لمحامٍ ناشئ يجد أمامه هذه الأمثلة السامية الحيّة ويرى
فيهم النبوغ ويمس بما يحيط بهم من هالات التقدير وآيات الاحترام . ولا يجد
مشقة في أن يقتنع بأنهم هم الناجحون حتى من الناحية المادية ثم ينحرف عن
احتذاء طريقتهم وترسم خطاهم ويتنكب ما يصنعون إلى مالا يصنعون وإلى
ما يصنع غيرهم من الفاشلين !

ممرسة الجباب :

حضرت عهداً للمحاماة كان المحامون أمام المحاكم المختلطة مثالا للأدب
وحسن المعاملة هذا بصرف النظر عما فعل كثير من المحامين الأجانب إذ استغلوا
المتقاضين المصريين استغلالاً سيئاً . ولكنهم والحق يقال في الحكمة فلما كنت
تراهم يمارسون فنهم إلا في حدود الأدب وحسن السلوك سواء مع القضاة أم مع
بعضهم البعض .

أما أمام المحاكم الشرعية فقلما كنت تجد قضية تمر دون مناقشة حادة
ومعركة قد تشتد فتصبح صورة سيئة للمعارك البذيئة سواء بين المحامين وبين
القضاة . أو بين المحامين بعضهم البعض .

ولقد عاصرت المحاكم الشرعية ربع قرن من الزمان فكان الأسى يملأ
جوانحي دائماً من معاملة المحامين بعضهم لبعض . بالرغم من أنني أشهد أنني عرفت
منهم ومن القضاة الشرعيين فقهاء نبغاء أجلوا جوانب الشريعة الفراء فأحسنوا .

— ٢٥٢ —

ولعل مرد ذلك إلى أن المحاماة بدأت أمام المحاكم الشرعية قبل أن توجد المحاكم (الأهلية - والوطنية) .

وإن الذين بدأوا يمارسون المحاماة أمامها كانوا عصابات من المرتزقة ثم دخل فيهم عنصر رجال الأزهر ووجدوا أن شهرة المحامي لا تضيع إلا إذا كان ذا حيلة ودهاء ، وذا التواء . وأنه شتام سبب يخيف خصومه ويرعبهم . ولما بدأ خريجو مدرسة القضاء الشرعي وكلية الشريعة بعد نظامها الجديد يظهرون أمام المحاكم كان التقليد قد أصبح متمكن الحلقات عسر النكسر وكان الوقت متأخراً على الإصلاح فاتته المحاكم الشرعية ولم يكن المحامون قد استطاعوا أن يغيروا طريقة السلف الصالح ! . أما المحاماة الأهلية أو الوطنية فقد عاصرتها في وقت كان رجالها الأزهريون غير المؤهلين قد اندثروا ولم يبق منهم إلا فرائد وقلائد (أمثال الهلباوى بك ومحمد بك يوسف ومحمد بك أبو شادي والشيخ حسن عبد القادر) وكانوا من الظرف والأدب بحيث لا يمكن أن يعطوا صورة صحيحة للعهد القديم . ذلك العهد الذي كانت فيه المحاماة تقوم على غير أساس من العلم أو الفن وإنما كانت تقوم على الحيلة . والصراع والخداع . وهي وإن كانت لم تصل أبداً إلى مستوى المحاماة الشرعية لأسباب كثيرة منها أن مدرسة الحقوق سرعان ما لحقت هذا الركب بمؤهلين مثقفين ثقافات أجنبية وعربية فائقة . علاوة على اتساع أفق العمل أمام المحاكم الأهلية كان يجعل المحاماة تقوم على أدب اللسان وفصاحة البيان أكثر مما تقوم على الشتم والقذف . وقد كان رجالها دائماً مرموقين لعظم الخدمات التي يؤدونها للناس أمام المحاكم الجنائية والمدنية . ولأنهم كانوا المتصدرين للخدمة العامة والجهاد ضد الاستعمار البريطاني وطغيان الحاكمين حتى إذا ما كثر خريجو مدرسة الحقوق ثم كلية الحقوق من بعد كانوا أبناء خيرة العائلات حتى أن أربابهم المادية كانت تغريهم بالعمل بها دون الاشتغال بالوظائف ثم انفردوا حيناً بتولى مناصب الوزارة فأغرام ذلك بالظهور بالظهور اللائق إهدافاً إلى التقدم وذبوع الخبر الحسن عنهم وشائعة الاستعداد الطيب .

— ٢٥٣ —

وكان لكثير من هؤلاء الأثر الأكبر في رفع مستوى المحاماة وتقريبها إلى أن تكون فناً رفيعاً وكانت قد بدأت مدرسة جديدة هي مدرسة الشتم والسباب ولعل منشأ هذه المدرسة جاء نتيجة لكثرة المحامين وضيق رزق المحامين عن ذي قبل فاشتدت المنافسة في السوق واعتبرت المحاماة صناعة أو مهنة تدر ربحاً . وفي سوق المنافسة يحل للمتنافسون طرقاً ما كانوا ليجلوها لو كانت المنافسة ضيقة الجنبات .

وكانت كثرة المحامين هي إحدى نتائج إباحة الانتساب سواء منذ ثلاثين عاماً أو منذ عشر سنوات ونيل كثيرين من الموظفين إجازة الليسانس وهم الذين تركوا وظائفهم الصغيرة ليكسبوا أضعاف مرتباتهم — وكانت كثرتهم داعية إلى وجود كثيرين ممن لا يصلحون بطبيعة تكوينهم وخلقتهم لممارسة هذا الفن فاتخذوها مهنة كما قلنا واصطنعوا لها أساليب المهن .

ثم زاد الإقبال على التعليم وأصبح دخول كلية الحقوق من الضرورات التي يلجأ إليها من لا يجد سبيلاً آخر وأصبحت المحاماة هي أيضاً المخرج من دنيا البطالة والتعطل .

وقد كان بعض المحامين الذين قست الطبيعة عليهم فخرتهم نعمة الفهم ونعمة التعبير كما جاء بعضهم ناقصي التكوين الخلقى ونفوسهم منطوية على عقد نفسية هم الذين أنشأوا هذه المدرسة ليقوموا — دون أن يشعروا — بعملية تعويض عن النقائص التي هي فيهم وساعد على ذلك أن كثرة المحامين وتزاحمهم على الرزق ومحادعة بعضهم للناس في قضاياهم ومحاولاة التضليل من بعضهم للقضاء جعل نظرة المجتمع إليهم تهبط حتى أنه لم يصبح لقب المحامي بالملفت للنظر ولا المستوجب للاحترام .

ولعل مدرسة السباب قد لاقت رواجاً عند عامة الشعب فإن منظر المحامي وهو يصرخ بأعلا صوته ويضرب بقبضته الطاولة التي أمامه ويسب خصمه ومحامي خصمه فإذا وقعت بينه وبين القاضي مناقشة لم يتورع عن الاعتداء على القاضي .

— ٢٥٤ —

إن هذا المنظر قد أغرى عامة الناس بالإعجاب بالحمى الشتام الصارخ . المولود . المعتدى .

كما زاد البلوى استشرأب تعديل القانون بحماية الحمى أثناء مرافعته من اتخاذ أى إجراء ضده وتكوين مجالس التأديب بحيث أصبحت كثرة من المحامين وقلة من رجال القضاء ، ومجاملة المحامين وهم قضاة التأديب لزملائهم الذين يقدمون للتأديب .

كما أن النظام القائم في وزارة العدل من الاهتمام بكل شكوى وما يجره التحقيق من إيجاد متاعب للقاضي وإيداع كل شكوى بملقه جعل القاضي يحاول أن يتفادى أخذ المحامين الشتامين أو المعتدين بالحزم الواجب .

وكان من نتيجة هذا كله أن استفحل الخطب واستشرى الداء . وأصبح المثل الأعلى للمحامي اليوم — للأسف — أن يكون ذا صوت صارخ وذا قبضة ضاربة شتاماً سباباً معتدياً أو محاولاً الإعتداء لأنفه الأمور وبغير سبب في كثير من الأحيان .

ولقد رأيت أموراً تبعث الأسى . . . مرة كنت أحضر في قضية في إحدى المحاكم الجزئية ومن عاداتي أن لا أطلب قضيتي إذ كنت أحاول جاهداً أن أفرق قضاياي على الأيام بحيث لا أحضر في محكمتين في يوم واحد . وكان ذلك على أثر نصيحة من المرحوم إبراهيم الهلباوى بك فقد ذكر لي أنه في حياته في المحاماة لم يحضر في يوم من الأيام في أكثر من قضية واحدة .

وما اعتدت عليه أيضاً أن أظل في الجلسة مستمعاً منتفعاً حتى يأتي دور قضيتي لأستمع إلى أكثر عدد من القضايا وأدرس أكبر عدد من المحامين كما أحاول دراسة القاضي من أى لون هو . . ثم أخيراً خشية أن أطلب قضيتي فأضايق القاضي وقد يكون سائراً على نظام معين أو أتضايق منه إذا رفض طلبي فلا أقبل على الحضور أمامه بنفس راضية .

وقد كان القاضي من الزملاء الذين قضوا فترة التمرين في مكنتي فأراد أن

- ٢٥٥ -

يجملني وسألني عن رقم قضيتي وما كدت أذكر الرقم حتى صاح أكثر من محام محتجين . وكان موقفاً نكداً فقد أصر القاضي على نظر قضيتي واستمر صياح الاحتجاج وكنت خجلاً من أن أخذل القاضي بأن أرضى بالبقاء حتى دوري كما كنت خجلاً من موقف شبان حديثين من محام قديم وتدخل أخيراً محام قديم بل أقدم مني وصاح فيهم زاجراً مؤكداً لهم أنني منذ أكثر من عشرين سنة كنت أكرم إذا حضرت هذه المحكمة ثم أسمعهم قارصاً من الكلم واضطرت أن أشكر القاضي ثم أرجوه أن يعفيني من فضله لأن ما وقع من زملائي جعلني أصم على عدم الحضور مرة أخرى أمام محكمة جزئية وقد بررت بوعدي إلا في القليل النادر .

والغريب أن أحداً منهم لم يعتذر ولم يأسف !

وتذكرت عندئذ كيف كانت الحمايلة بيننا في العهود السالفة وكيف كنا نرعى حق القدامى من الزملاء ونبجلهم كما نبجل أساتذتنا ومعلمينا .

وكنت أترافع مرة في قضية يطلب فيها صاحب عقار إخلاء عدة دكاكين بسبب رغبته في هدم العقار وإعادة بنائه وكان محامي المدعى يقول إن القانون قد نص على التعويض في حالة عدم البناء فقلت في مرافعتي « قد يكون المدعى مغامراً بقيمة التعويض » فإذا بزيميلي ينفجر في قائلنا :

« لا تقل هذا عن موكلتي إنه أحسن منك » !

وسكت لأن الإهانة فادحة وبلا مبرر ولم يطل سكوتي فقد تأرت لي المحكمة قضاتها ومحاموها وجهورها .

ولست أدري إلى الآن لم شتمني هذا الزميل . وما هو التعبير الذي كان يمكن أن يكون أليق من تعبيرى عن عدم مبالاته بالتعويض ؟ !

ولسكنها الرغبة في الاعتداء ... هي ميسم هذا الجيل من المحامين .

الحماطة كما أسلفت هي فن الإقناع . ولا يكون الإقناع بالثتم والقذف والصراخ

— ٢٥٦ —

لأن هذه عدة الجاهل والحماة هي أرفع فنون الكلام . والكلام نوع من الغناء يجب أن يبعث الطرب . وما أسوأه حين يبعث الفرع والضيق !

والحماة فن يمارسه صاحبه ليصنع صنماً جميلاً لا ليكتسب مالاً فقط فالمل في عالم الفنون في المرتبة التالية لتحقيق الرغبة الفنية . ولا يمارس الفن بالصنع البقيح أبداً .

الآراء :

من أهم ما يمارس به فن الحماة التعبير . والتعبير الجميل — كتابة أو كلاماً — هو الكلام الذي ينطق به صاحبه ليعبر عن رأى فيقع من السامع موضع القبول وينزل منه منزل الاقتناع .

ولا يكون التعبير جميلاً إلا إذا كان ثمرة إطلاع واسع ودرس متعب ومران وفهم للنفس البشرية .

واللسان وهو آلة التعبير يحتاج إلى أمرين: اتصال بالعقل المفكر ثم انطلاق . وقد تكون الفكرة بدیعة لكن الانطلاق سيء . وقد يكون الانطلاق حسناً ولكن التفكير قبيح .

ولذلك وجب أن يدرس الحامى قضيته دراسة وافية ثم يبرزها في صورة كلامية أو كتابية جميلة ولا يتأتى هذا إلا إذا كان الحامى متصفاً بصفات خاصة تجعله متمكناً من قوة التعبير .

أما الصفات الخاصة فهي الصفات الطبيعية . والصفات المكتسبة .

الصفات الطبيعية

الشخصية :

عنى علماء علم النفس وعلم النفس الاجتماعى بالذات بالتحدث عن الشخصية

وقد قرأت كتباً كثيرة عن الشخصية Personality أوردتها فيما يلي :

(Social Psychology) — James Melvin Reinhardt 1938

أستاذ علم الاجتماع في جامعة نيراسكا .

Human Personality and the Environment — Camlel, Charles 1934.

The Physical Basis of Personality Stockard, Charles — 1930.

How we Become Personalities Robbs-Merril 1926.

Physique and Character; Ekrethmer (translated 1925).

Occupational Interests and Personality Requirements of Women in Business and Profession (Manson Grace 1931).

Personality and Sucess in Teaching Reese, Webster Paul 928.

وغيرها من الكتب والمجلات العلمية التي أرجو أن يرجع إليها القارئ أو يعين الوقت على تصنيف فيها .

وقد خرجت من هذه القراءات بعد تطبيقها على مشاهداتي وتجاربي بأن ما يميز المحامي عن المحامي كما يميز أى إنسان عن إنسان آخر هي شخصيته .

والشخصية مجموعة صفات عضوية وفكرية وأخلاقية .

وهذه الصفات جميعها تتكون من أثر انتساب الإنسان إلى جنس معين . وبيئة جغرافية معينة ونتيجة الوراثة المباشرة من والديه أو غير المباشرة من جدوده وأسلافه .

وهي تتأثر من معيشتة وغذائه ورياضته وتعليمه وثقافته .

والذي يعنينا في هذا الباب هي شخصية المحامي .

ويهمنى أن أثبت أن كل نقص في الناحية الخلقية ممكن جداً وهين جداً تعويضه حتى تستكمل الشخصية مقوماتها .

الصفة الخلقية :

إن كان المحامي طويلاً مليئاً وسيم الوجه كان له إحدى مقومات الشخصية .

فإن لم يكن كذلك فلا عليه فإن الطبيعة دائماً تحسّن وتجمّل بالصنعة والتعويض .

فإن كان قصيراً أو دميم الوجه أو نحيفاً فإن ذلك يُكَمَّل بالمميزات الذهنية والفكرية كما يجمّل بالمظهر الحسن كتنظافة المظهر ووجهة الملبس .

وإن النقص الذي يبتلى به المحامي من حيث شكله لا بلاء فيه ولا ينتقص من شخصيته إذا هو عوّضه بالمميزات التي ذكرناها وعوّضها بالأدب وحسن السلوك ورقة الطبع وخفة الروح فإن التعويض دائماً دفع إلى النجاح أكثر مما تدفع للمميزات الطبيعية المعطلة .

فهذا محامى طوال فارع مليء الجسم يملأ العين هيبة . وله وجه صبوح جميل يقف ليتكلم فإذا به غبيّ . محصور اللسان أو أنه جاهل بقضيته أو بآدى العجز عن فهمها . أو أنه إذا امتُحن في مشكلة قانونية طارئة بدا جاهلاً . فإذا بدرت بادرة من القاضى أو النائب أو خصمه المحامى بدا شرساً . بذىء اللسان . وقح الحركات .

.. هذا المحامى لا ينفعه طوله ولا عرضه ولا صباحة وجهه .

وهذا محامى قصير القامة دميم الوجه إذا تكلم كان مبيناً وإذا شرح موضوعه كان ملماً بدقائق قضيته . فاهماً لما يجب أن يقال وما لا يجب أن يقال . يقف حين يجب الوقوف . ويتدفق حين يلزم التدفق . إذا صادف الحديث موجباً للنكتة جرت على لسانه لطيفة رقيقة في غير فحش ولا تصنع . وإذا ثارت مناقشة بينه وبين القاضى أو النائب أو خصمه المحامى كان هادئ الأعصاب . متسامحاً . عاطفي الرد ، قوياً حاسماً وإنما في لطف وعفة قول .

هذا محام قد أكل شخصيته فعوّض نقص خلقته الطبيعية بمميزات ذهنية ودراسية وأخلاقية .

إذن فأول مميزات الشخصية هي الشكل الطبيعي . ولكن هذا الشكل من السهل تعويضه فتصبح هذه المميزات طاغية على النقص بحيث تغنيه وتلافيه .

الرؤىفة :

يظن بعض الناس أن من مميزات الفنان أن يكون مهوش الشياح مشوش الشعر غير منتظم الملبس وليس فيما يرتدى ويظهر به انسجام من حيث التكوين أو التلوين . وهذا ما نفته الطبيعة دائماً . وما نفاه العلماء الباحثون .

أما الطبيعة فقد كست بالجمال ما يحجب العين فيه وتطيب النفس بالاحساس به فإذا أنت بصرت بشجرة من أشجار السنط ذات الفروع السوداء الجافة والأكام البارزة الحادة عليها غبرة تعلوها قفرة كانت قذى فى العين وسخطاً وضيقاً فى النفس أما إذا أقيمت ببصرك على شجرة البوسيانس ذات الأوراق الخضراء المظلة وذات الزهر الأحمر . أو إذا بصرت بحوض من الورد القانى أو زهر البنفسج نسيت هموم الدنيا كلها فى ذلك المنظر الحسن .

وإذا أنت أبصرت بحدأة سوداء وبجانها عصفور من العصافير التى لونها الله فأبدع فى تكوينها تشاءمت من منظر الحدأة وأقبلت على العصفور تود لو ضمته إلى صدرك وقبلته .

وكذلك الحال فى المقارنة بين الفرس الجميل الأصيل وبين سيد قشقة أو الجاموسة .

بل كذلك الحال بين الطاووس وبين الغراب .

أو بين الغزال وبين ابن آوى أو الثعلب .

وإنه لأمر واضح أن الطبيعة قد كست بالأناقة مخلوقات وحرمت منها مخلوقات أخرى .

أما العلماء فإنهم يعتبرون أن من مميزات الشخصية أن يكون الإنسان أنيقاً فى مظهره وفى ملبسه ونفوا نقيماً باتاً الزعم الذى يزعمه الشواذ من الفنانين أن من مميزات الفنانين أن يكونوا خليطاً عجيباً أقرب إلى المهرجين المضحكين .

— ٢٦٠ —

وإن العين حين ترى جسماً قبيحاً قد تغتفر النفس لصاحبه قبيحه لأنه لا ذنب له ولا يد له فيما هو عليه من قبح أما إذا وقعت العين على منظر رجل قدر فإنها لا تعذره فإن الفقر نفسه لا يعتبر عذراً فإن أفقر الناس إن كان يملك ثوباً واحداً فإنه يستطيع أن يجعله ثوباً واحداً نظيفاً .

والأناقة ليست هي الاسراف في التزين ولا لبس أغلا الأنواع . وإنما هي في تخير الثياب النظيفة المنسجمة التي تتناسب ألوانها بحيث ترتاح العين إلى مرآها . ولكنها لا تلفت النظر ولا تنير الاستنكار .

وأناقة المحامي لا تقتصر على ثيابه فحسب . وإنما تتعدى إلى ثوبه الأسود ذى الفراء الأبيض فإنه من المستنكر أن يكون المحامي أنيقاً ثم يضطر إلى لبس « الروب » فاذا به ممزق أو قذر أو قصير أو فضفاض فان هذا المنظر يثير الضحك أو السخط .

وكذلك من الأنافة أن يعنى المحامي بحلاقة شعر وجهه فلا يكون بارزاً . وكذلك شعر رأسه ومن أعجب ما قرأت من أقوال بعض الكتاب في فرنسا أن المحامي يجب عليه أن يراعى انسجام ملبسه من الخلف فلا تكون سترته قصيرة ولا « مكسرة » ولا أن يكون سرواله (بنطلونه) ضيقاً أو متسعاً أو مرتفعاً عن كعبه ..

كما أنه يجب أن يعنى بأن يكون شعر رأسه منتظماً من الخلف ذلك لأنه يستدير الجمهور الذى يراه من الخلف ولا يراه من الأمام .

* * *

العلم والثقافة :

من مقومات الشخصية أن يكون الإنسان متعلماً ومثقفاً — والعلم هو ما يحصله الإنسان في دور العلم أو من الكتب أما الثقافة فهي التي يلم بها الإنسان .

— ٢٦١ —

كعضو في المجتمع من العلوم والفنون المختلفة .
ولهذا باب مستقل من هذا الكتاب .

سلامة التفكير :

لا يكفي أن يكون مظهر الإنسان أقرب إلى الكمال ولا أن يكون متعلماً ومثقفاً حتى تكتمل له الشخصية وإنما يجب أن يكون سليم التفكير منطقياً .

استمعت مرة إلى محام كبير يترافع عن متهم باختلاس أموال خاصة بشركة تجارية فإذا به يركز كل همه في أن هذه الشركة تضرب فيها القوضى . ويسودها عدم النظام وهذا ما يغري بالسرقة والاختلاس وضرب مثلاً بيت شعر مشهور :

ومن رعى غنماً في أرض مسبعة ونام عنها تولى رعيها الأسد

وهو يقصد أنه بعد ذلك لا يسأل اللص عن سرقة إذا لم يحسن صاحب المال حراسته .

وهذا كلام يقال ولكنه يدل على سقم التفكير .

وإنه قد يقال في باب العذر وقسوة الإغراء ولكن أن يقال في رفع المسؤولية فهذا سقم في التفكير يضيع من شخصية الإنسان و بالتالي من شخصية المحامي .

وإنك لتناقش شخصاً في موضوع فإذا بجوابه دائماً « وإيه يعني » و « فيها إيه ؟ » « وزى بعضه » « وليكن » إلى آخر هذه العبارات التي تسوى بين كل نقيضين . .

ومثل ذلك مثل المحامي الذي يترافع عن متهم بالقتل فيقول « وماذا في هذه الجريمة ؟ ألم يكن محتوماً على القتل أن يموت ؟ وهو مقدر عليه أن يقضى نجه في ساعة معينة وفي مكان معين ؟ !

— ٢٦٢ —

أو من يترافع عن سارق فيقول « كيف لا يسرق هذا المتهم وهو ذو عيال وليس معه ما يعولهم به » .

أو أن هذا المتهم يستحق قبل مخدومه مالا فإن أخذ جزءاً من هذا المال فلا يعد ذلك سرقة .

كل هذا القول لا يتفق والمنطق السليم فإن المنطق هو تطابق الأسباب والمسببات والمقدمات والنتائج . والخروج من قواعد المنطق يعتبر سقماً في التفكير . وهو بغيض إلى السمع . ومن ثم فإنه مضعف للشخصية .

ومن أروع ما قرأت من المرافعات ما قاله محام فرنسي كان يترافع عن عالم من العلماء قد ارتكب جريمة خلقية .

قال :

« إن المتهم قد ارتكب الجريمة .

والجريمة يستنكرها المجتمع من الفرد العادي . ولكنه يستبشعها من رجل مثقف ارتفع بثقافته وعلمه إلى مستوى العلماء . وقد سخط الناس على المتهم لأنهم وضعوه في مستوى أخلاق عالٍ يتناسب مع علمه وذيوع صيته .

ولكن ما كان أحراهم أن ينظروا إليه كأنسان .. فإن العالم والزعيم والقائد والعبقري والمخترع . ما هم إلا ناس يتساوون في ضعف بشرتهم مع أوساط الناس . فهم يحبون ويشتهون ثم يقعون في كثير من الأحيان صرعى لهذه الشهوات . لهذه المطارق التي لا ترحم . لهذا الوحش الذي يعيش في أعماقنا وقد نقله مرة ثم يغلبنا مرات .

ما كان أحرى بالذين يصرخون قائلين « أعالم مشهور ويرتكب هذه الجريمة الخلقية ؟ » أن يصرخوا مشفقين « حتى هذا العالم العظيم يقع ضحية لغرائزه ؟ ما أبشع الغرائز .. ! »

— ٢٦٣ —

أحتى العلماء يخطئون . . ؟!

فإذا أخطأ العلماء وجب أن نقول إنها أخطاء العلماء . . يجب أن نؤاخذهم عليها بشيء كثير من التسامح . والاعتذار والرحمة .
لقد أعطينا من علمهم كثيراً ووجب أن نعطيهم من تسامحنا كثيراً ومن رحمتنا أكثر . . » .

* * *

لقد كان لهذا المنطق السليم أثره في نفوس الجموع التي جاءت مستنكرة . فعلة العالم الذي ارتكب جريمة . فإذا هم يخرجون باكين على سوء حاله . . ولقد تأثر القضاة وقضوا عليه بأقل عقوبة مع توجيه أرق الكلمات إليه .

وليس أسمى من مرافعة المحامي الذي يكون سليم التفكير منطقياً فلا يجادل في قضية ثابتة الأركان وانحمة الأدلة فلا ينتقص ضوء النهار ويسميها ظلاماً وإنيما ينفذ مباشرة إلى الأعذار وأسباب الرأفة والتخفيف . إنه يفيد موكله ويريح أسماع وأعصاب وضمائر القضاة .

كان محاميان يترافعان معاً عن متهم في قضية هتك عرض صبي . . وقد وضح من الوقائع ومن الكشف الطبي أن الصبي كان ضحية إعتداء فعلاً . . ووقف المحامي الكبير يترافع وقوام مرافعته أن هذه الأصابة مفتعلة وأنها كيدية وأنها صنعت للانتقام والذي صنعها هو أبوه .

وبدا الضيق على القاضي فليس من سلامة التفكير أن يقدم والد على إصابة ابنه في موضع عفته . و بجرمة سيظل عارها بلا حقه وذلك للكيد نلصم له !

ووقف المحامي الآخر يعتذر لزميله إن كان يخالفه الرأي فإنها عقائد وآراء . ثم التفت إلى المحكمة وقال « إنني أعتقد أنه لم يخلق الأب الذي يصيب

— ٢٦٤ —

إبنة هذه الإصابة فإن كان قد خلق فهو لا يكون وحشاً وإنما أدنى وأدنا من الوحوش .

إن الاعتداء قد وقع على الصبي .

ولكن بمن ؟

هذا هو السؤال الذي يجب أن يُبحث في هذه القضية . . وعندئذ يظهر الوالد كمستغل للحادث لا مفتعل له .

وارتاح القاضى إلى هذا القول . وبدا الفرق واضحاً بين التفكيرين التفكير السقيم . والتفكير السليم .

صحة النطق :

صحة النطق أمر حيوى بالنسبة لمرافعة المحامى . ولكن قد تظهر الخرج والأدلة واللفظ الأنيق على لسان خاطيء النطق سواء من حيث النقص الطبيعى فالسين تُنطق ثاء أو شيناً . والراء تنطق غيناً والقاف تنطق كافاً . أو من حيث مخرج الألفاظ أو التطويل أو التقصير أو الترخيم والغن . وهذه عيوب تزول بالمران . وقد كتبنا فى ذلك باباً تالياً .

الصوت :

لو يعلم المحامى ذو الصوت الأجهش الذى يصرخ به أن القضاة الذين يواجهونه بالسمع والمحاميين الذين يحاذونه قد تولاهم النفور منه . وأن السخط قد شرد الأسماع من الاستماع إليه والأذهان من تفهم ما يقول لحاول أن يصمت !

إن الصوت الجميل منحة وهبة . والمحامى أحوج الناس بعد المغنين إلى الصوت الجميل كالممثلين تماماً .

وإن نصف نجاح المحامى ونصف فشله يرجعان إلى صوته .

— ٢٦٥ —

ولقد سمعت أحد أقاربي وأنا صغير — وكان ممن يهوون التقاضي سمعته يقول :

« إن صوت المحامي في أذني أجمل من صوت العود » .

والصوت إن لم يُمنحه المحامي بطبيعته فإنه يستطيع أن يتحكم فيه بالدرس والمران ثم بالسيطرة عليه .

وهذا أمر معروف فإن الغناء والتمثيل يستلزمان مراناً ودراسة للصوت والمران الطويل . والدراسة العلمية والعملية قد تهذب الصوت وقد تخلق صوتاً مقبولاً وقد أمكن التغلب، على هذا النقص دائماً .

إن تحكم المحامي في صوته مهما كان قبيحاً يعالج جزءاً كبيراً من المشكلة ولكن الذي ألاحظه أن المحامي ينساق وراء طبيعته فيعلو بصوته ويصرخ ويوجهه كقذائف تصيب طيشاً ولا تصيب الهدف .

وما أجمل أن يخافت المحامي بصوته ويلوّنه كما يشاء .

الإلقاء :

الإلقاء علم وفن يحتاجه الشخص العادي في حياته لأنه جزء من حياته لا من عمله فقط . جزء من صلته بالمجتمع . وهو لازم كأزم اللوازم للمدرس والمحاضر . والممثل والمغني . وللخطيب . ولعضو البرلمان . وللمحامي وللنائب المترافع .

ومع أن الإلقاء يدرس في الجامعات في البلاد المتعدنية ، وله معاهد منتشرة إلا أنه في مصر لا وجود له إلا في معهد التمثيل .

وإن المحامي ليبدأ حياته العملية وهو لا يعرف شيئاً مطلقاً عن علم أو فن الإلقاء وكذلك وكيل النيابة ومعظم الممثلين والمغنين وكل الخطباء والمحاضرين والمدرسين وأعضاء المجالس النيابية !

— ٢٦٦ —

وهذا ما جعل فن الكلام في مصر إرتجالاً . وجعل المبرزين قلة نادرة ممن وهبوا أو اكتسبوا بتجاريتهم بعض قواعد الإلقاء الصحيح .

وإنني أطالب بعدم منح أى أستاذ في جامعة أو مدرس أو وكيل نيابة أو محامى أو ممثل أو معنى حق الاشتغال إلا بعد نيله إجازة في الإلقاء .

إن اللغة العربية لغة نغم وجرس ، وألفاظها موسيقية . ويساعدها على ذلك التشكيل . ولكنها تصبح قبيحة إذا أسىء إلقاؤها .

ولعل ما يُبقى على بقية من مقرئ القرآن أنهم قد تلقوا ترتيبه على أساس قواعد وبعد مران طويل .

وإن ما يلاحظ على المقرئين الجدد الذين يتعلمون على الراديو وعلى السماع أنهم يهبطون بمستوى القراءة لهذا الكتاب الكريم المنعوم الآيات والسور .

إن المحامى بغير إلقاء حسن إنما هو صوت يطيش أحياناً ويصيب أحياناً . والطيش فيه أكثر !

المحصل اللغوى :

إن القضايا هي ضور من أحداث الحياة . وهذه الأحداث فيها من الألوان مالا حصر له ولا عدد . وإن المحامى ليضيق بالتعبير إن كان محصوله من اللغة قليلاً ويصبح بعد زمن وكل دفاع يخرج على لسانه بصورة واحدة .

أما المحامى الذى يطلع كثيراً فإن محصوله اللغوى يكون وافراً ويصبح عدة له يستعملها بأشكال وألوان وسيطرة وهنا يبرز فنه كاملاً جميلاً رفيعاً .

أما المحامى الذى قلّ محصوله من اللغة فإنك تراه عاجزاً عن التعبير . محصوراً في حدود ضيقة قد تواتيه الفكرة ولا تواتيه العبارة فيستعاض عن ذلك بإشارات من يديه ومن رأسه ومن حاجبيه ومن عينيه . ثم يرفع صوته ليغضى بكل هذا عجزه عن التعبير الصادق .

— ٢٦٧ —

ولما كانت المحاماة هي فن الإقناع . وفن الدفاع . وكانت وسيلة هذا الفن هي الكلام أو الكتابة .

ولما كانت اللغة هي أداة الكلام وهي أداة الكتابة فقد لزم لزوما ما فيه مرء ولا مناقشة أن يكون محصول المحامي منها وافرأ فإن قلّ محصولة منها فقد قلّ حظها في النجاح وظل في مكانه لا يترقى ولا يتقدم ولا يعلو حتى ينتهي به الأمر أن يصبح صانعاً صاحب مهنة وليس فنانياً .

وقد كان الأدب القضائي هو ميزة المحامي المفوّه الفنان — ولا يزال — كما كان هذا الأدب هو ميزة القاضي ووكيل النيابة .

وأنت إذا استعرضت المحامين منذ نهضة المحاماة وهي حوالى مولد هذا القرن وجدت فرسانها هم أدياء ممتازون وقد امتازوا في المحاماة بأدبهم .

نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر سعد زغلول ، الهلباوى ، أباشادى ، محمود أبو النصر ، حافظ رمضان ، محمود بسيونى ، لطفى السيد ، مرقس فهمى ، محمد على علوبة ، مكرم عبيد ، توفيق دوس ، وهيب دوس ، أحمد لطفى ، مرقس حنا ، أحمد عبد اللطيف ، عبد الرحمن الرافعى ، لطفى جمعه ، أحمد رشدى ، صبرى أبو علم ، على أيوب ، يوسف الجندى ، محمود كامل ، أحمد عبد الكريم أبو شقة ، محمد عبد الله ، على بدوى ، محمد نجيب الغرابلى ، أحمد رمزى ، محمد حسين هيكل ، عزيز خانكى ، عبده الزيات ، حسن ذو الفقار ، أحمد وفيق ، محمد عبد الله عنان ، حسن الجداوى ، محمد إحسان ، عبد القادر حمزة ، صالح جودت ، حسين عفيف ، عبد الحميد نافع ، فكرى أباطه ، أحمد نجيب الهلالى ، محمد العشماوى ، فتحى رضوان ، عبده أبو شقة ، محمد أمين عامر وغيرهم .

هؤلاء أدياء تميزوا في المحاماة بأدبهم ولو تخصصوا في الأدب لانتجوا العجب . وخلدت لهم آيات بينات . ولولا عنايتهم باللغة وبآدابها لكانوا كالمثات غيرهم .

— ٢٦٨ —

ولست أقصد باللغة تلك الكلمات والعبارات التي تساق سوقاً لها ضجيج وليس لها معنى . وإنما أقصد حسن استعمال اللغة بإنتقاء العبارات . واختيار التعبيرات .

وإنني لأحس بثقلٍ على سمعي حين أسمع محامياً يترافع باللغة العربية الفصحى ويكررها ألفاظاً عربية لا تنبض بالحياة ، ولا يشعر السامع بروح فيها ولا عاطفة ، ولا تطابق بينها وبين موضوع المرافعة ، فمثلاً سمعت محامياً يترافع مرة عن موظف فآفته درجة في التنسيق وهو يقول :

« لِمَا صدر قانون التنسيق وهو كتاب ضخّم من حكمة المشرع الحصيف وعنوان لعدالة طالما نشدها الموظفون فلم يعثروا عليها في الأرض . وصفحة من الصفحات الخالدات للحق التشريعي — لما صدر هذا القانون تنفس الموظفون الصعداء . وقالوا إن الحكومة قد رجعت إلى الحق والحق أحق أن يتبع ، قل جاء الحق وزهق الباطل » .

وكانت مرافعته موضع السخرية والضحك .. وإن كان قد خرج مليء الأعطاف بالزهو ... فقد حسب أنه كان يترافع باللغة العربية الفصحى ؟

لا . . . إن اللغة هي جمال التعبير وحسن الأداء واختيار الألفاظ والعبارات المطابقة لمقتضى الدعوى .

وقد ظلت اللغة العربية الجميلة بحسن التعبير وجمال الأداء تزدهى في عصر ذهبي للمحاماة حتى هبطت فأصبحت لغة عامية . ليست هي الدليل على قصور اللغة العربية عن التعبير والأداء . ولكنها دليل على هبوط مستوى الأدب القضائي الخطابي والكتابي ونزوله إلى لغة العاجزين التي يعبر بها العامة .

ولست بهذا من أنصار الفصحى وأعداء العامية ، كما حلا لبعض الكتاب أن يسموها بعد أن جعلوها قضية يدور حولها الجدل وتثور من أجلها الخصومة . وإنما أنا أعتقد أن العربية الراقية هي لغة الأدب ولاة العلم ولغة الفن وهي المزيج

— ٢٦٩ —

من العربية الرقيقة المعبرة والعامية التي عاشت مدى السنين وأثبتت جدارتها للتعبير فإننا باستعمال بعض الألفاظ العامية الحية إنما نجدد بها شباب اللغة وكذلك باستعمال بعض الألفاظ الأجنبية .

ولست أنسى كلمة قرأتها للمرحوم الأديب الكبير إبراهيم المازني حين قارن بين كلمة فقط وكلمة فحسب وبين كلمة « بس » العامية وفضل استعمال الأخيرة وتمنى لو أنها حلت محل الكلمتين التالفتين فقط وفحسب . فكلمة بس كلمة حية نابضة بالحياة لطيفة . وقد أثبتت وجودها زمنًا طويلا .

ولست أدري ما الضرر أن نستعمل الكلمات الأجنبية التي تعرب والتي أدخلت في جميع اللغات الأجنبية الأخرى فمثلا ماتت كلمة المسرة أو الأرزيز وعاشت كلمة التليفون وهي كلمة تستعمل بنطقها في كل لغة أجنبية . وكذلك كلمة سينما عاشت وماتت كلمة خيالة كما عاشت كلمة كمبيالة . وشيك . وبورصة .. الخ .

* * *

المرطبات :

يحسب بعض المحامين الذين نقلوا عن بعض الأقدمين أن استعمال الأيدي للتعبير . والتحرك بالجسد وتلوين الوجه بألوان من البسط والقبض ورفع الحواجب وإغماض العيون . . نوعاً من التعبير الذي يؤثر في الرأي والسماع .

وهو تفكير خاطيء فليست المحاماة تمثيلا . وحتى التمثيل قدخلا اليوم من الحركات المفتعلة وأصبح الممثل كلما كان أقرب إلى الحركة الإنسانية الطبيعية كلما كان أقرب إلى النجاح والتأثير .

وليس أبسط في باب الإقناع من محاولة تصور صديق لك يحاول أن يقنعك وهو جالس معك وعلى مقربة منك فيشوح بذراعيه حتى يكاد يققأ عينك أو يصدم وجهك ثم يميل ذات اليمين تارة وذات اليسار تارة أخرى ويظل يرفع حاجباً ويخفض آخر ويضم شفتيه ثم يفرجهما . . ثم يروح سائراً ويعود غادياً .

- ٢٧٠ -

هل تظن أنك مقبل على الاستماع إليه أو تستسيغ منه هذا الوضع في الحديث أو تطيق الصبر عليه؟!

كذلك القاضي لا يقبل على الاستماع ولا يستسيغ أن يرى هذه الأوضاع البهلوانية فإنه نافر من الرؤية . نافر الأذن من الاستماع!

إن خير ما يُنصح به أن يترك الانسان نفسه على سجيته . ويطلقها على طبيعتها فلا يتكلف حركة ولا يحاول أن يكون ممثلاً .. فإن الممثل كثير الحركات والذي يميل وينثنى وينطوى ممثل فاشل .

فإذا كان من طبعك هذا فحاول أن ترد نفسك إلى السكون والوقار . وإلى الطبيعي من الأوضاع ولعل كثيرين من المحامين ومن المحاضرين ومن الممثلين ومن الخطباء لا يعرفون لازمات لهم من الحركات وتعبيرات الأيدي والوجه وإنه من الخير كل الخير أن يختبر الواحد نفسه أمام مرآة بين حين وحين .

ولقد شاهدت المحامين في مصر وفي كثير من بلدان أوروبا وكفرنسا وانجلترا وألمانيا وتركيا والنمسا وإيطاليا وبلجيكا فوجدت دائماً أعظم المحامين أقلهم حركات وتعبيرات . وأضعفهم أكثرهم إنثناء وانطواء وارتفاعاً وانخفاضاً . ولعل أثبت المحامين في مرافعاتهم هم المحامون الانجليز والألمان .

وإنه مما يُنصح به المحامي أن يحاول أن يسجل على مسجل مرافعة له ثم يستمع إليها فإنه سيرى أخطاء كثيرة يدركها هو ويستطيع بالمران أن يتلافها . كما أنه يستطيع أن يلتقط صوراً سينمائية (٨ ملم أو ١٦ ملم) ويشاهد حركاته فإنه سيكشف أن له لوازم لا لزوم لها وهي تشوّه مرافعاته .

الفراصة وعلم النفس :

أعتقد أن دراسة علم النفس من أزم العلوم للمحامي وللقاضى وللنائب والأسرة القضائية كلها وقد أفردت لذلك باباً في هذا الكتاب .

- ٢٧١ -

ولكن الذى يعنى هنا هو تطبيق علم النفس فى المرافعة ومحاولة تنمية الفراسة .

والفراسة هى الدراسة العاجلة للشخصيات التى فى جلسة المرافعة واستنباط أقرب الآراء فىهم . والفراسة نوع من الذكاء والمران على تفهم أحوال الناس وصفاتهم وأمزجتهم .

دخل محام قاعة الجلسة فإذا بقضيته ينادى عليها وكان ينوى طلب المرافعة ولكنه وجد القاضى يتلفت بحثاً عن شىء وينظر إليه ويمسك القلم ويقر به من الورق .. ويبدو عليه شىء من القلق . فأدرك بسرعة أنه لا يريد نظر القضية لأمر هام ولم يدرك ذلك زميل له وأراد أن يمتحن الموقف فطلب التأجيل وإذا بالقاضى يتهلل وينكب على الأوراق يكتب قرار التأجيل ولكنه قد رفع رأسه مرة أخرى منزجماً من صوت الزميل الذى يعارض فى التأجيل . ووقعت المناقشة واحتدمت وصارت صراعاً وكادت تنتهى بمعركة بين القاضى وبين المحامى .. ثم توسط المحامون وانتهت القضية بعد نصف ساعة إلى التأجيل . لا بد أنه كان وراء القاضى أمر تبينه المحامى المتفرس ولم يتبينه المحامى الآخر .

ودخل محام مرة أخرى غرفة المداولة ليستأذن فى تأجيل قضية سبق أن تأجلت مرات فأدرك من جو المحكمة أنها لا تميل إلى التأجيل لأنها أصدرت حكمها بإلغاء الحكم الابتدائى وبراءة المتهم فى المداولة قبل الجلسة . وذلك من تبادل القضاة الثلاثة النظرات ومحاولتهم عدم التعبير عن شعورهم بكلمة أو حركة من وجوههم فقلب الحديث فجأة إلى الرجاء فى أن تنظر القضية اليوم ولا لزوم لتأجيلها وكان للمفاجأة أثرها قهلت وجوههم وابتسموا وأحسنوا لقاءه ... وقد كان .. ونظرت القضية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ..

هاتان صورتان من فراسة المحامى . وللقضاة أحاديث قديمة عن فراساتهم . وللمحاميين قصص وفيرة عن ذكائهم وسرعة إدراكهم .

- ٢٧٢ -

ولقد وقع لحام حادث كاد يصبح ورطة شديدة له لولا فراسته فقد وكل عن متهمين في قضية مخدرات وراح ليرافع في أمر حبسهم وسأل على باب غرفة المداولة عن القاضى المنوب لنظر المعارضات فذكر اسمه . وما أن ذكر اسمه حتى تلتفت أهل المتهمين بعضهم إلى بعض مبتسمين ولم يكن إسم القاضى يبعث الأمل في الإفراج ومن ثمّ فهو لا يقتضى الابتسام . وعند ما دخل على القاضى وجده قد قرأ أسماء المتهمين ثم أغلق الدوسيه وابتدر الحامى صارخاً :

« انفضل يا أستاذ ترافع » .

ولكن الحامى أدرك أن القاضى قد أخذ رأيه في القضية أو حدثه أحد عنها أو أوصاه بها واعتقد أهل المتهمين أن جاءهم الفرج لكون هذا القاضى بالذات هو الذى ينظر المعارضة . ونوى القاضى أن يلقنهم درساً برفض المعارضة . لذلك طلب الحامى التأجيل ولو ليوم واحد . وهنا انتهت عليه لكزات أهل المتهمين يستحثونه في أصوات خافتة على المرافعة .. كأنها فرصة !

ورأى الحامى أن القاضى قد ارتاح لطلبه فكرره في حزم وسرعان ما هدأت نائرة القاضى وقرر التأجيل إلى اليوم التالى . . . وخرج معزولاً من التوكيل ملوماً غارقاً في لجة من التأنيب والتعنيف من أهل المتهمين . . . وكان سروره بصدق فراسته عزاءً له عن إرجاع مقدم الأتعاب وما أصابه من بلوى جهلهم .

ولكنه فوجيء في المساء بزيارتين . . الأولى من القاضى إذ جاء يشكره وهو يحسب أنه أدرك الحرج الذى أوقعه فيه صديق جاهل جاء يستشيره في موضوع القضية ولما عرف رأيه وهو يعرف أنه قاضى المعارضات في اليوم التالى طمان أهل المتهمين . ولكن الحامى فسّر الأمر له فزاد سروره وضاعف شكره . ثم أفهمه أنه أساء إلى صديقه إساءة بالغة جزاء له على ما صنع وأنه قاطعه ومنعه من زيارته .

وبعد انصرافه بقليل جاء أهل المتهمين ومعهم الصديق الجاهل يرجونه قبول القضية من جديد ولكنه رفض إلا إذا تحقق شرط هو مضاعفة الأتعاب !

— ٢٧٣ —

وقد تم ذلك وأفرج عن المتهمين بأقل مجهود مع القاضى الآخر .

إن المحامى الذى يذهب ليلقى مرافعة فقط دون أن يتحسس بدكاهه وناظره
وإحساسه ووجدانه الجوّ الذى تنظر فيه القضية . . مدنية أو جنائية . . إنما هو
محام يؤدى عملاً آلياً ولا يؤمل له فلاح .

وأقول القضايا المدنية وأفهم أن يرد على الخاطر السؤال الحتمى وما دخل
الفراسة فى القضايا المدنية ؟

ولرد على هذا السؤال أضرب أمثلة :

حضر محامى أمام دائرة فى محكمة الاستئناف فلاحظ أن المستشارين جميعاً من
أهل القاهرة . ولا يعرفون عن الزراعة إلا قليلاً . وكانت القضية تدور حول شركة
لتوريد قصب إلى شركة السكر ولاحظ أن الرئيس والعضوين وكانوا من خيرة
المستشارين يتداولون طويلاً ثم انتهى الرئيس إلى طلب مذكرات فى القضية قبل
المرافعة ووافق محامى المستأنف عليه على ذلك . ولكن محامى المستأنف قال
للمحكمة :

« إن هذه القضية خاصة بعملية زراعية ثم عملية تجارية . ثم شركة تدور
بين الصفة المدنية والصفة التجارية ويستحسن أن أشرح العملية نفسها لأنها عملية
معقدة قلما تفهم إلا بالممارسة » .

وهنا قاطعه رئيس الجلسة قائلاً :

« فعلاً يا أستاذ إحنا قرأنا القضية فلم نفهم فى موضوع التعاقد شيئاً تفضل
أشرح لنا العملية دون ذكر للقضية التى أمامنا .

وأخذ المحامى يشرح العملية : زراعة القصب وتعهد المزارعين لشخص
بتوريد القصب باسمه إلى الشركة سواء كانوا زارعين أم غير زارعين — لأن
تعهد القصب تُعطى عنه سلفة من شركة السكر — وسواء كانوا شركاء له فى
الزراعة أم مستقلين .. الخ .

— ٢٧٤ —

وفهم المستشارون العملية . ثم استمعوا إلى وجهات نظر الخصوم . . ثم أنهوها صلحاً في نفس الجلسة !

وقف محام أمام قضاة ثلاثة في قضية يطلب فيها طرد مستأجر من العين المؤجرة فأدرك — إذ كان يعرفهم — أنهم من عائلات تقوم باستئجار الأراضي من الدوائر الكبيرة وتأجيرها . وأدرك أن عواطف المحكمة ليست معه فركز همه في المرافعة على أن النشاط الاقتصادي والزراعي قائم على الوسيط الذي يستأجر أرضاً ثم يؤجرها للمزارعين . ولولا هذا الوسيط لتوقف جزء كبير من النشاطين الاقتصادي والزراعي .

ثم خلس إلى وجوب حماية هذا الوسيط لأنه مدين للمؤجر الأصلي . ولا يستطيع الوفاء لدائنه إلا إذا وفاه مدينوه وهم المزارعون . فمسئوليته كبيرة إذ أنه مجازف بالتأمين الذي يدفعه للمؤجرين له . مجازف بصعود وهبوط أسعار المحاصيل . مجازف بما قد يوفيه سلفاً إلى المؤجرين . وليس من العدل أن يترك نهياً للمزارعين المستأجرين منه .

وظل يضرب على هذه النغمة طويلاً ثم خلس إلى تعداد ملاحظة المستأجر المطلوب فسخ العقد وطرده وأنه سبق للمؤجر أن تسامح معه مرة ومرة وقدم على ذلك أدلة كتابية .

وظهر الارتياح على أعضاء المحكمة ، وتحولت عواطفهم موالية للمدعى ، وقضوا له بطلباته .

ولولم يدرك المحامي ما أدرك واكتفى بتقديم عقد الإيجار ثم الدليل على التأخر لوجدت المحكمة سبيلاً من دفاع المدعى عليه لرفض الدعوى أو تأجيلها تيسيراً للمستأجر ، وميلاً بعواطفهم باعتبار أهلهم في نفس الوضع .

* * *

وقف محام يترافع في قضية إبطال تصرف صادر من والد لبعض ورثته دون

— ٢٧٥ —

البعض . وكان يعرف أن رئيس المحكمة قد تصرف له أبوه من زمن بما ميزه على إخوته . ولما كانت قضايا إبطال التصرفات شائكة فمنها ما قد يعتبر وصية أو هبة أو عقد صحيح منجز أو أنه عقد باطل لصدوره في مرض الموت الخ . فسرعان ما غير أساس دفاعه بحيث جعله يختلف عن أساس التصرف الخاص بوالد القاضى وأخذ يدافع عن هذا النوع من التصرف وكيف أن ظروفه تجعله عادلا . . وكان له ما أراد فقضى له .

وكان محام آخر يترافع في دعوى استرداد منقولات ذات قيمة كبيرة ، وكان ينظر القضية قاض معروف عنه الاعتدال ثم فوجيء المحامى في جلسة المرافعة بوجود قاض آخر حل محل الأول ، وكان مشهوراً بأنه ضد قضايا الاسترداد لأنه كان محامياً من قبل ويعتقد أنها كلها قضايا كيدية فكان يصدر الأحكام فيها بجلسة المرافعة بالرغم دائماً ، فبدأ المحامى يذم دعاوى الاسترداد وينعتها بأنها في أغلبها قضايا كيدية ، وأنه حرم على نفسه دائماً المرافعة في قضية استرداد . ولولا إقتناعه بأن القضية الحالية من القضايا النادرة الصحيحة في قضايا الاسترداد التي هى دائماً قضايا يقصد منها اغتيال حقوق العباد . . لولا اقتناعه ما ترافع فيها ! وانصت القاضى واستراحت أعصابه وأخذ يحقق المستندات والأدلة ، واقتنع بوجهة النظر وقضى فيها لصالح المسترد ولعلمها القضية الوحيدة التي قضى فيها هذا القاضى بمثل هذا الحكم .

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتوافرة ، ومردها أن القاضى المدنى إنسان يعيش في نفس البيئة وفي نفس المجتمع وهو ككل إنسان بشرى يتأثر بمعلوماته ومشاهداته وتجاربه ، وقد يكون هذا التأثير مفيداً في بعض الأحيان وقد يكون ضاراً .

ولا منقذ للموقف إلا ذكاء المحامى وفراسته .

— ٢٧٦ —

أما القضايا الجنائية فالفراسة فيها مجالها أوسع بكثير من القضايا المدنية ، لأن القاضى يكون رأيه ثم حكمه على أساس اعتقاده ويقينه من استنتاجاته وفهمه للحوادث ، فهى قضايا تتأثر بالأحاساس والعاطفة أكثر من القضايا المدنية التى هى قضايا مستندات وأوراق وقانون وعرف يصل إلى قوة القانون .

والفراسة مزيج من الذكاء وتفهم النفس البشرية .

ولعلها أصبحت فرعاً من علم النفس الحديث ، أو هى تطبيق قواعد ومبادئ وقوانين علم النفس الحديث .

ولعلنا لا نعدو الواقع أبداً إذا قررنا أن اشتغال المحامى والقاضى ووكيل النيابة بأعمالهم دون دراسة لعلم النفس وتطبيقاته هو اشتغال فيه العبث أكثر من الجد ، وأنه مضيع لكثير من الحقائق وكثير من الحقوق .

إن علم النفس أصبح لازماً لكل من يعمل فى مسالك الحياة ودروبها .
ولست أريد أن أضرب الأمثال بالنسبة للأعمال الكبيرة والمهن والفنون .
ولكننى أنزل إلى حد أن أعطى صورة عن قيمة علم النفس فى أقل المهن قيمة ..
ماسح الأحذية الذى يمر عليك بالمقهى ويعرض عليك مسح حذائك . إذا تفرست فى جماعة من هؤلاء وأنت جالس على مقهاك وجدت منهم من يقبل عليك فى تكاسل ومنهم من يمر بك عابساً . ومنهم من كأنه يأمرك بالطاعة . ومنهم من كأنه يريد أن يعتدى عليك .. ومنهم من يقبل عليك نشيطاً خفيفاً وينظر إلى حذائك فإن وجده لامعاً حياك منصرفاً دون أن يكلمك ، أو من إذا رآك تطلب حاجة من الجرسون أو من بائع خفّ إلى تلبية نداءك .. ومنهم من يعلم أنك تبحث عن صديق لك اعتاد أن يجالسك فيهرع إليك دون أن تسأله لكن يدلك على مكانه أو يثبتك بأنه انصرف . أو يسألك إن كنت منصرفاً إن

— ٢٧٧ —

كنت تبغى ترك رسالة لصديقك أو أصدقائك .

وأذكر من هؤلاء شاباً لعله كان قد درس نفسية الجمهور وتعمق فيها فإذا به يفرض أن لا يسمح لك حذائك إلا بأربعة قروش أى أربعة أضعاف الأجر العادى . وذاع عنه هذا الأجر . . والجمهور الذى يجلس على المقاهى هو جمهور الطبقة المتوسطة الذى يحاول دائماً أن يتساحى إلى الطبقة التى تلوه . ولذلك يميل إلى الغالى من الأجور والأثمان . . فتهافت عليه الزبائن معللين ذلك بأنه يتقن مسح الأحذية . . ولكنهم وجدوه قد أعد لنفسه خطّ هجوم آخر على نفسيات هؤلاء الناس فقد كان يسمح بمزاجه . . أى أنه يسمح لمن يشاء ويرفض من يشاء ، إنه كان يختار زبائنه . . فإذا زبائن المقهى يتقربون إليه ويتظفرون معه . ويحاول كل واحد أن يكون من المقربين الأثيرين عنده .

ولعل بائع الطعمية « فى الصناديق » الذى كان يسمى « الحلوجى » كان قد درس نفسيات الجمهور فإذا به يخضع القاهرة وزوارها لأوامره فى دكانه الصغير فهو يعمل ساعتين من النهار فقط . وهو يبيع لمن يستظرفه ويرفض من لا يعجبه . وهو يبيع بالقدر الذى يقدره هو فإذا طلبت طعمية بعشرة قروش قال لك لن أعطيك إلا بقرشين . . وتهافت الناس على هذا الممنوع الذى يكاد يكون محظوراً عليهم . . وتدافعوا عليه بالمنالك .

هذان مثلان عن أبسط المهن لكى يقيس القارىء عليهما ما هو أكبر وأعظم .

ولقد أصبح مقياس نجاح كل عامل ورئيس ومرووس ، وصاحب مهنة أو صاحب فن إنما يرجع إلى فهمه لنفسية من يعمل معه ، ومن الناس من وهب الذكاء والفراصة فأصبح يدرك إدراكاً غامضاً — ليس علمياً — طبائع البشر خليفه النجاح والتقدم . ومن الناس من عطل من هذه الميزة ولم يدرس طبائع البشر فهو فاشل وذو نسب فى الفاشلين عريق .

* * *

أحب أن أعرض صوراً من فهم طبائع البشر وأثره في حياة الإنسان اليومي ولكن الصور وفيرة ومتداخلة بحيث لا يكفيها كتاب . ونحن هنا بصدد عمل المحامي وعلاقته بعلم النفس ، ولسنا نريد أن نستطرد فيختلط القصد . ولكننا بغير خروج عن الموضوع ولا توسع سنجد أنفسنا متصلين بالحياة في كل مكان . وفي كل وقت — وكما قال هنري روبرت نقيب محامي فرنسا ومؤلف كتاب المحامي (إن تشعب مسالك الحياة ، وتنوع النشاط الحيوي واتساع مجال الأعمال في العصر الحاضر قد أخرج المعيشة من بساطتها وأوجد في المعاملات الاجتماعية وعلاقات الناس بعضهم ببعض حقوقاً والتزامات . وخلق مشاكل لم تكن موجودة وجعل موقف القضاة والمحامين أشد حرجاً وأوجب للدقة والفهم) .

وأزيد على ما قاله هنري روبرت إن الحياة تلد كل يوم جديداً ، وكل جديد يثير الإشكالات ، وليس للإشكالات بين الناس إلا القضاء ، وليس السبيل إلى القضاء إلا عمل المحامي ، فعمل المحامي وثيق الصلة بكل شيء في الحياة .

* * *

علم النفس في المحكمة :

استعرضنا بعض صور للقضاة ، وبعض صور للمحامين .

ورأينا وسنرى أن النوع ليس واحداً ، فليس كل القضاة على غرار واحد ، وليس وكلاء النيابة طرازاً واحداً ، وليس كل المحامين على فطرة واحدة .. وإنما لكل واحد من هؤلاء مزاجه ، وأخلاقه ، وثقافته ، وتأثير ورائته وأثر تر بيته وبيئته . بل إن كل شاهد في المحكمة يكاد يختلف عن الشاهد الآخر ، لأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الناس مختلفة أشكالهم ، متباينة أخلاقهم وأمزجتهم .

وهؤلاء جميعاً - قضاة ونواباً ومحامين وشهوداً - يعيشون - على اختلافهم - في عالمين . . عالم العلانية ، وعالم السر . وعادة ودواماً تجرد الاختلاف بين العالمين .

— ٢٧٩ —

إنك تجد القاضي منصتاً إليك . متطلعاً إلى وجهك يتابعك باتجاهه وينظراته
وتحسب أنه يسير بسمعه معك وأنه يطوف بتفكيره وخياله في مطافك .

فهل أنت واثق من هذا ؟

إنه ينظر إليك ويستمع إليك ، ويقبل عليك ، فهل فكرت مرة أنه في
أعماقه يلعنك ؟ !

وأنه يزدريك ، وأنه يكرهك ويشمئز من كلامك ؟

إن له عالمه — عالم الأسرار — لا تستطيع أن تنفذ إليه ، أو تصل إلى أعماقه
إلا بعلم النفس .

إن وكيل النيابة الذي يبتسم لك ويحييك إلى ما تطلب .

والمحامي الذي يذكر زمالتك له بالتبجيل والتقدير والاحترام .

والشاهد الذي يحييك بسذاجة وفي هدوء أوفى ثورة .

أتعرف إن كان الواحد من هؤلاء يخدعك أم أنه يصفيك الرأي والود ؟

إنك أيها المحامي مضطر إلى مواجهة هذه الشخصيات المتباينة المختلفة لتعرف

كل واحد على حقيقته — حقيقته الظاهرة وحقيقته المستترة الخفية .

وبالقراءة والدراسة ، والمران وتفهم طبائع البشر عن طريق علم النفس

تستطيع أن تدرك شيئاً من النجاح .

وأقول شيئاً من النجاح لأن عالم الأسرار لا يعرفه إلا الله ، ورحم الله الشاعر

اسماعيل صبري حين قال :

يا عالم الأسرار حسبي محنة علمي بأنك عالم الأسرار

ولقد صدق جامبتا حين كان يصف لاشو محامي فرنسا انخلالد حين قال عنه

ضمن ما قال :

— ٢٨٠ —

« لله دره ما أعرفه بأسرار النفس البشرية ! » .

* * *

ولقد عرف الناس علم النفس منذ الأزل ، عرفوه معنى واستنتاجاً وذكاء ،
وعبروا عنه بالنفس ، وعالجه القصاصيون منذ عرفت القصة ، ولمسه الشعراء منذ
هفت بالشعر أفئدتهم ووجداناتهم .

ثم عرفوه كعلم مستقل فى أواخر القرن الماضى ، وفى أوائل هذا القرن
وضعوا أسسه ، وأما فى العصر الحاضر فقد أصبح بعد الذرة أهم علم يعنى به العلماء .
- لقد أصبح علم النفس زميلاً ، وصديقاً ، ومساعداً ، وعدة للمحامى والطبيب
والمدرس والتاجر والموظف ، وكل من يعيش فى مجتمع عامل دؤوب ينتج ويستهلك
ويتعامل .

بل إن الإنسان قد أصبح فى حاجة إلى علم النفس بالنسبة لنفسه هو وعائلته
وأولاده وخدمه ، لأنه العلم الذى يغوص فى الأعماق ليصحح الظواهر .
وقد قلنا ونكرر إن علم النفس يجب أن يدرسه المحامى ، ويتابع دراسته ،
ويطبقه ويستغله ، وينتفع منه لفائدته له فى فنه ، وفى نفسه ، وفيمن يتعامل معه .

* * *

وبواسطة علم النفس يدرس المحامى القاضى والمستشار ، يدرسه لحظة لحظة ،
ويميل معه حيث مال ، بالحق وللحق .

ويدرس وكيل النيابة المحقق أو المترافع ، ويدرس زميله ، ويدرس الشاهد
ويدرس الموظف والخبير والحضر والساعى . . وموكله .

الشهود :

يتميز الشاهد المصرى للأسف الشديد بأنه جبان ومجامل ومتعصب وضحية
لتربية مختلة مختلطة وصريع أمراض وعقد نفسية .

— ٢٨١ —

فهو جبان لا يتقدم إلا — في النادر — متطوعاً لأداء الشهادة ، وإنما يُستحضر ويُجلب ويؤتى به قسراً ، أو على الأقل هو مؤثر لحب السلامة يردد بلسانه أو بينه وبين نفسه « وأنا مالي » .

فإذا كانت هذه حاله ، وهذه نفسيته ، فلا تؤمل فيه خيراً . إنه يعد نفسه لكي يقول ويشهد بما لا يحمله مسؤولية أمام المدعى أو المدعى عليه ، والمجنى عليه والمتهم .

إن البوليس إذا وقعت حادثة ما يحاول أن يوجد الشهود ، ويبذل كل مجهوده ، وكل إمكانياته ، وكل ذكائه للحصول على الشهود وقلماً ينجح إلا بالمشقة ، والتخويف والتهديد والترغيب .

ومن النادر جداً أن يتقدم الشاهد متطوعاً إلا في حالة حوادث المرور .

وسبب استثناء حوادث المرور أن الشاهد يكون عادة منفعلاً في لحظة الحادث إما متعصباً للمجنى عليه حاقداً على المتهم وإما انتصاراً لتبرئة المتهم ، ولعل انفعال الشاهد الفرد يكون عادة نتيجة انفعال الجمهور الذي يحيط بالحادث .. ومع ذلك فلا أقل من خمسين في المائة من الشهود الذين يشاهدون حادث المرور ينصرفون دون أن يتطوعوا للشهادة إما جنوحاً إلى حب السلامة وإما تجنباً لما يتصورون أنهم ملاقونه من عنت رجال البوليس ومعاملتهم إياه ، وضياح الوقت سواء في البوليس أو في المحكمة .

وفيما عدا حوادث المرور ينذر جداً أن يتقدم شاهد بمعلومات عن حادث . حقيقة إن هناك شهوداً يرسلون عادة خطابات إلى البوليس تتضمن معلومات وغالباً ما تكون هذه الخطابات متضمنة حقائق توصل إلى حل القضية .

لكن للأسف إن جميع هذه الخطابات مجهولة الراسل . وأقول « جميع » الخطابات ، لأن الشخص الذي يريد الظهور بشخصه وبإسمه لا يكون في حاجة إلى كتابة خطابات .

وإرسال هذه الخطابات المجهولة هو مظهر الجبن .

— ٢٨٢ —

الشاهد جبان .. وقد أسلفنا مظاهر جبنه .

ولكن ما هي أسباب هذا الجبن؟ هي :

١ — تربية اجتماعية سيئة عاونت فيها السنون . وتمهدها الظالمون .
وسقاها العنت والتعذيب ونمت في تربة من الجهل والفقر .

٢ — سوء معاملة رجال السلطة التنفيذية لأفراد الشعب إذ أنهم ينظرون إليهم نظرة الصائد للطير .. لا نظرة الراعي للرعية .

إن معاملة رجال السلطة التنفيذية : من بوليس لإدارة لرى لزراعة لبريد لتلغراف لسكة حديد لمستشفيات لمدارس ... كلها هي معاملة القبطان الذي يحمل في سفينته شحنة من العبيد !

٣ — فقدان ثقة رجال النيابة والقضاء والمحامين في الشهود .

فإن الشاهد يقف عادة كلمتهم أمام وكيل النيابة . إلا إذا كان ذا حيثية !
ويا ويلتنا له إذا تلغم أو تناقض أو كان ناسياً وأراد أن يقرر الحقيقة بما يفسد مجرى التحقيق . عندئذ ينهال عليه التأنيب والزجر .

وكذلك الحال في المحكمة فإنها تعامله معاملة وكيل النيابة . وأما المحامي فإنه يصب سوط تعذيبه على الشاهد وقد يمتلئ له من الوقائع الغير صحيحة ما يلبسه ثياباً من عار .

٤ — انتقام الخصوم من الشاهد الذي يقرر الحقيقة . أو أهلهم . وتعتبر الشهادة من مشيرات العداة والبغضاء .

كل هذه الأسباب . وغيرها . جعلت من الشاهد شخصاً جباناً .

فإن لم يكن جباناً باستتاره واختفائه وتهربه من تقرير الحقيقة . فإنه يكون مجاملاً ومجاملاً في الباطل .

وإنه لما يحزن أن يكون من الأمثال الشعبية السائرة أن للصديق على صديقه شهادة زور . وما من قضية مدنية أو جنائية إلا وتعثر فيها بشهود عديدين طلب منهم المدعى أو المدعى عليه أو المتهم التبرع والتطوع بالشهادة وليس أسرع من إجابة هذا الطلب الذى يتنافى مع الدين والأخلاق .

فإن لم يكن مجاملاً فهو محترف يؤجر للشهادة . . وفى كل قرية وكل حى فى المدينة وأمام كل محكمة . . من السهولة أن تعثر بشاهد محترف تلقنه الشهادة فيحفظها ويؤديها باتقان لا يجاريه فيها شاهد الحقيقة .

وإن لم يكن هؤلاء فهو شاهد متعصب يمسه موضوع الشهادة فى قرابة أو صداقة أو فى مواطنيه فيتقدم للشهادة لىكى يؤدي بعض الحقيقة المشوب بالتعصب والإسراف فى الإضافة والزيادة والحشو . أو يؤدي الشهادة الكاذبة فى حماسة وعصبية .

وأخيراً قد لا يكون أحداً من هؤلاء . . ولكنه مريض إما معقد النفس أى ذو عقد نفسية . فهو مثلاً حاقداً على كل امرأة لأن امرأة أساءت إليه وهو طفل كزوجة الأب . أو يكره رجالاً من نوع معين . أو ذوى هيئة مميزة أو ذوى مهنة أو صناعة خاصة . وذلك نتيجة لحادثة فى الصغر مع رجل من نفس الشكل أو الصناعة أو النوع .

عرفت شخصاً يتطوع للشهادة فى حوادث السيارات والترام . . وقد حاورته بينى وبينه فعرفت منه أنه قلما يكون حاضراً وقت الحوادث ولكنه يقرأه فى الصحف فيعرف موضوعه ثم يتقدم للشهادة . وقد ظلت أحاوره حتى عرفت أنه أصيب وهو صغير فى حادث تصادم سيارة بترام !

وعرفت شخصاً شهد فى قضية خلقية — هتك عرض — وكان قاسياً فى أداء شهادته على المتهم وجاءنى بعد حين يوكئنى فى قضية فأخذت أحاوره حتى اعترف بأنه شهد زوراً ثم اتضح لى أنه لما كان تلميذاً كان خيعة اعتداء من مدرس ! ومن أظرف ما سمعته ورأيتة فى هذا الصدد ما سمعته من صديق ظريف سألته

— ٢٨٤ —

عرضاً أين كان في صباحه فأجابني :

— « في المحكمة »

— « خير إن شاء الله »

— « لا .. أبداً كنت شاهداً .. في قضية نشل »

وسألته عن الحادث الذي جعله يهتم .. وهو الذي لا يهتم بشيء ما . فشرح لي الموضوع وإذا به — لهول ما صعقتني — يعترف بأنه لم يره هذا الحادث ولكنه كان موجوداً في الأوتوبيس فقط .

« وهل تشهدت بأنك رأيت الحادث ؟ »

« نعم »

« ولماذا ؟ لماذا تشهد دون أن ترى ؟ . أليس من المحتمل أن يكون المتهم

مظلوماً ؟ .

« جازي ! »

« إذن .. لم ؟ »

وأنت . وبان عليه الجسد . ثم بدا نادماً . معذب الضمير ..

وبدا لي أنه لا بد أن يكون ضحية نشل وهو صغير . ولكنني استبعدت الفكرة ! إذ كيف ينشل وهو صبي صغير ثم أخذت أحاوره ضاحكاً مهوناً عليه الأمر بغية الوصول إلى العقدة ..

« لازم واحد نشل منك مصروفك وأنت عيل صغير ! »

وصمت ثم غرق في خيال الماضي .. وأخيراً قال :

« ياريت .. تعرف أيه اللي حصل لي وأنا صغير .. حكاية تذكرتها الآن

فقط ! »

ثم قصص على قصة طريفة . . . لقد كان قادماً من الأرياف ليلتحق بالمدرسة الابتدائية . وكان فرحان جزلان لأنه سينتقل من القرية إلى المدينة وسيرى السينما التي يتحدث عنها أخوته وأبناء عمومته . وسيركب الترام ، ويأكل السميط . وقد التحق بالمدرسة وأخذ والده ليشتري له الملابس الجديدة من محلات موروم بالعتبة الخضراء .. وفي ميدان العتبة اكتشف والده أن نشالاً قد سرق ماله وكان مبلغاً كبيراً . فثار وقصد قسم الموسيقى فأبلغ البوليس .. ثم خرج أشد حزناً لأن القسم لم يحقق له أملاً أو يقدم له عزاء ... وعلى باب القسم سأله الطفل الذى هو الكبير الآن :

« مش حانشتري الهدوم يا أبوى ؟ »

وهنا تفجر الوالد الجاهل ثورة . وانفث غضبه على رأس الطفل :

« ما هو وشك الوحش اللي ضيع الفلوس . لولا هدومك الزفت ما كانتش انتشلت الفلوس ... » وبكى الطفل . . . فانهاى عليه الوالد ضرباً . . . فى الشارع . وأمام القسم والتف الناس يخلصون الصبي من بين يديه . . . وهنا كشفت العقدة . وشرحتها له . فبكى . . . وضجكت .

ولعله لم يعد إلى الشهادة ضد أى نشال بعد ذلك .

وقد يكون شخصاً مريضاً يحقد على شخص صحيح قوى . أو فقيراً يحقد على غنى أو فاشلاً يحقد على ناجح . وأذكر حادثين شخصيين لأستطيع الفكك من ذكراهما .

الحادث الأول خاص بوالدى . وقد كان عمدة . وكان رحمة الله عليه متعلماً ومثقفاً ومطعماً . وكان يلتهب وطنية متأثراً بالثورة التي ألهبها مصطفى كامل فلما كانت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الأحكام العرفية . وفرض على القرى جمع السلاح والغلال والجمال والحخير والمتطوعين ! اضطر إلى مجارة السلطة العسكرية الحاكمة . ولكنه كان متألماً لهذه المجارة فاتتهى إلى طريقة لطيفة لخداع السلطة وأخذ يبعث بأهل قريته إلى القرى المجاورة يشترى السلاح القديم الخرب . . .

- ٢٨٦ -

ويحزره في زكائب ويحمله على جمال تكون قافلة ويرسلها إلى المركز .. ويقف
مفتش الداخلية الانجليزي معجباً به . وبما حل .

كما كان يستأجر العمال العائدين من القاهرة إلى بلاد الصعيد أو الذاهبين
إلى القاهرة لكي يذهبوا « متطوعين » تفدية لأهل قريته .. وهكذا . ولكن
حدث خلاف بينه وبين بعض أقاربه فقدموا شكاوى ضده للسلطة العسكرية
تكشف عن هذه الأسرار .

وكان رحمة الله عليه لامعاً في هذا الوقت في المنطقة المحيطة بقزيتنا . وكان
الحديث عنه على كل لسان عن نواحٍ كثيرة . وكلها نواحٍ ممتازة تضيف عليه
هالة من المجد المحلي .

فلما بدأت السلطة العسكرية تحقق كان المفروض أن لا يتقدم شاهد واحد
لإثبات التهمة عليه .. وإذا به وبنا جميعاً نفاجىء بسيل من الشهود يقررون وقائع
لم يكن لها أى ظل من الحقيقة .. بل أن منهم من كان يعترف بأنه شاركه في
الجرائم ! ولم يكن أحد من هؤلاء يحمل ضغينة معينة لوالدى أو لعائلتي . ولكنهم
فجأة وجدوا فرصة للنيل من النجم اللامع ولكن الله كان لهؤلاء جميعاً بالمرصاد .
ونجا أبى بأعجوبة ! ..

ومن وقتها وأنا لا أنسى الشهود المتطوعين الذين يشهدون حقداً على
المتألمين ..

أما ما يتعلق بي .. فقد قامت الثورة . وكنت من أول المرشحين بها ثم
جرى معي تحقيق عن كسبي .

وكنت أحسب أنه يجري معي كما يجري مع جميع أعضاء مجلس البرلمان
السابقين .. والموظفين .

ولكنني عرفت بعد انتهاء التحقيق ، وثبوت كسبي الحلال مما دعا اللجنة

— ٢٨٧ —

إلى توجيه الثناء إلى . . . عرفت أن أكثر من ثلثائة خطاب مجهول وصلت للجنة تتضمن وقائع . . . لله وللتاريخ أو أكد أن واقعة منها لم تقع . ولا أعتقد أن لى ثلثائة عدو . أو ثلث هذا العدد . فقد كرهت العداوة . وسعيت دائماً لحب الناس أجمعين . ولكن هذا لم يمنع ثلثائة شخص أن يحضوني بمقدمهم !

نظرة القضاء للشهود :

وأقصد بالقضاء المحاكم والنيابة العمومية .

وملاحظاتي على نظرة القضاء للشهود عديدة ومتشعبة وأهمها ما يأتي :

١ — التفريق في التقدير بين شاهد الإثبات وشاهد النفي .

فالأول مصدق حتى يتعثر تعثراً لا تقيمه المساندة والمعاونة ، ولكنه إلى أن يسقط متعثراً مخطئاً متناقضاً تجده مقدرًا محترمًا ، يُنصت إليه ويُحصى من المحامين ، وبشجع .

أما الثاني فهو مفروض فيه إبتداءً وانتهاءً أنه كاذب . إن تلجلج إنهالت عليه الضربات حتى يقع ، وإن تناقض في مسألة جزئية تافهة أمطر وأبلا من الأسئلة حتى يبدو كاذباً مفضوحاً .

وقلما . . . بل نادراً ما يؤخذ بأقوال شاهد النفي . وقليلًا ما يجرح شاهد الإثبات !

لماذا هذا التفريق ؟

أأن الأول جاء به البوليس وقدمته النيابة والثاني جاء به المتهم البائس ؟ !

إن كلاهما من نوع واحد ، وجنسية واحدة ، وطبقة واحدة .

— ٢٨٨ —

إن هذا التفريق له أصل قديم . وعراقة في حياتنا القضائية . ولكنه كان وسيظل مظهراً من التفريق في اتجاه العدالة ، بل إنه مناقضة للقاعدة القانونية المعترف بها كمبدأ كريم نبيل ، والغير مطبقة عملاً وهي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

يجب أن يؤمن رجال القضاء — أعضاء نيابة وقضاة — بأنه مهما كان الجرم ثابتاً على المتهم : فإن الاحتمال الضئيل أن يكون بريئاً كفيلاً بحمايته ، وقد توصل كلمة بسيطة في آخر القضية إلى براءته ، فلا يكونون فكرة سريعة ثم يتجهون سمتها ، ويسيروا في طريقها ، فإن الحياد الذهني في القضاء من أهم أسس العدالة .

والحياد الذهني أقصد به عدم التأثر بأى دليل نحو أو عكس النتيجة — وهي الحكم — حتى تنتهي القضية بكلمها . فإذا اعتنق بالقضاة ورجال النيابة هذا المذهب — مذهب الحياد الذهني — كان أول واجبه أن يجعلوا شاهد الإثبات وشاهد النفي في نظرهم وسمعتهم ويقينهم متساويين ، في كفتين متوازيتين .

ولست أحس في عملي بحجل بقدر ما تخجلني نظرات القاضي ووكيل النيابة حين أذكر لها أن للمتهم الذي أدافع عنه شهود نفي ! حتى أصبحت لا أقدمهم إلا مضطراً .

٢ — العناية بالحواش :

لون الملابس ، بعد المسافة ، نور أو ظلام ، كان واقفاً في مواجهتك أم وراءك .

هل ضرب بمصا أم بخيزرانه ، هل كان الضرب ببندقية رصاص أم خرطوش . هل كان يسرع أم يمشى ببطء . الخ .

كل هذه الأسئلة عبث . لأن الذاكرة لا تستطيع أن تعي كل هذه

— ٢٨٩ —

التفصيلات ، وهى بين شاهد وآخر لا بد أن تتناقض لأن الذاكرة تخضع لأمر نفسي ووجدانية عميقة وكثيرة ، ولا يد للشاهد أو الجنى عليه أو المتهم فيها .

ومن أطرف ما قرأت في كتاب عن علم النفس « أنه قد حدث أثناء انعقاد إحدى جلسات المحاكم في أمريكا أن دخل جماعة من الناس وأحدثوا ضجة وصخب وفوضى وانها لوا ضرباً فيمن في قاعة الجلسة ، ثم طلب أحد علماء النفس من القضاة وكلاء النيابة والمحامين وموظفي المحكمة والمتفرجين أن يصف كل منهم الواقعة . فاختلفت الأقوال ، ولم يطابق قول أحد منها قول أحد آخر !

إنها حادثة بسيطة ، وحديثة . ووقعت في زمان ومكان محدودين ، وكان الحاضرون من المثقفين ومن يطبقون القانون . ومع ذلك وقع الاختلاف ، فما بالناس بأولئك الفلاحين أو العمال الذين تتأثر ذاكرة كل منهم بوقع الحادث في نفسه ، فإن منهم من يستنكر الحادث فيتضخم في مخيلته ، ومنهم من يسره الحادث فيأخذ مناظره في خفة ، ومنهم من لا يهيمه الحادث في كثير أو قليل فهو لا يكاد ينطبع في مخيلته . ومنهم الحاد البصر ومنهم كليله ، ومنهم الذكي ومنهم العجى ، ومنهم الذى يستطيع أن يربط بين مخيلته وتعبيره ، ومنهم من لا يستطيع ، ومنهم الواقعى ومنهم الخيالى . . الخ .

فليكن القصد رائدنا في التفصيلات التافهة ، والحواشى .

ولنعمل على أن نكون عقيدتنا من المسائل القوية ، الهامة ، العميقة . على أساس من علم النفس والفراسة ، ودراسة الظروف والبيئة فإنها أمور تقوم على أساس من العلم . أما الاعتماد على الإنسان بضعفه وأكاذيبه وأحقاده فإنه أسلوب عهود غبرت واندثرت وطلع على ظلامها نور العلم فجعلها تاريخاً وتاريخاً مظالم .

(٣) إزعاج الشاهد :

المفروض أن الشاهد يكون منزجاً قلقاً وهو يواجه النيابة العمومية أو القضاء ، فإن لهذين المكانين قداسة توجب الخشوع ، ورهبة تبعث الخوف ، يستوى في هذا المتعلم والجاهل ، ذوو المراتب العالية ، وأوساط الناس .

- ٢٩٠ -

وحتى رجال القضاء أنفسهم والحامون يضطربون حين يدعون إلى المشول أمام القضاء أو النيابة العمومية .

ويزداد الخشوع والخوف نزولاً من طبقة إلى طبقة حتى إذا ما كانت الطبقة الفقيرة كان الخشوع بالغاً والاضطراب في ذروته .

والخوف يضيع وحده أغلب ما في رأس الشاهد وما في ذاكرته ومخيلته . والاضطراب يُعجز اللسان عن قوة التعبير ، ويفسد جماله ورونقه .

فالواجب أن يعمل رجال القضاء على إضاعة الخوف وتبديد الاضطراب بتصرفات طيبة إنسانية . وكلمات يشعر منها الشاهد أنه لا يحاكم وإنما تُطلب معونته ومساعدته لخدمة العدالة وفي سبيل الحق .

ومهما أخطأ الشاهد أو تلعثم أو أراد أن يستر حقيقة فالواجب أن يُمهده بالسكلم الطيب والتوجيه الإنساني لكي يتذكر ويقرر الحقيقة فعساه أن يفعل . أما السخط والشخط والسخرية والتأنيب فهي تصرفات تزيد من الاضطراب والخوف ، وتضطر الشاهد أن يختصر ويخفي — على الأقل تقصيراً للوقت — واستعجالاً للخلاص .

* * *

يجب أن يقدر للشاهد قدره كإنسان . ويعطى من الاحترام ما يجب إعطاؤه لكل إنسان لم يقترف إثماً أو بالأصح لم يثبت عليه جرم .

يجب أن يؤدي شهادته وهو جالس ، فإن الواقف مُتَعَبٌ عادةً ، وغير مستريح . وعلماء النفس يفرقون بين الجلوس والاسترخاء في راحة العقل والنفس وبين الوقوف .

٤ - ويتفرع من هذا الموضوع موضوع المساواة بين الشهود في التقدير والمعاملة مهما تباينت طبقاتهم الاجتماعية فليس أذل للشاهد — وهو متكرم متبرع — من أن يجد نفسه في منزلة أدنى من غيره .

- ٢٩١ -

وكل إنسان مهما كان ضئيلاً ومتواضعاً في طبقة الاجتماعية لا يعترف بحق
أى إنسان — مهما عظم قدره — في أن يُميز عليه في المعاملة .

وللمصريين مثل مشهور يقول « كلنا أولاد تسعة ! » أى أن كل واحد
وُلد لحل تسعة أشهر وهو مثل قريب المعنى إلى العقول البسيطة التي لا تستطيع
أن تقول إن الله خلقنا جميعاً متساوين لا فضل لإنسان على إنسان إلا بالتقوى .
أى بالسلوك الطيب ، والعمل الصالح ، واتباع ما أمر الله باتباعه والالتفاء عما نهى
عنه الله .

* * *

أولئك هم الشهود وأنواعهم .

وهذه فكرة رجال القضاء عنهم وتصرفهم معهم ونظرتهم إليهم .

فما موقفك أنت أيها المحامى البائس ، الغارق في متلاطم هذه الأمواج
الشخصية والجسدية والنفسية والعقلية ؟

ما أصعب المهمة !

وما أعبس العلاج !

وما أشد ظلام الطريق !

وما أكثر العقبات !

* * *

هنا . وهنا خاصة يتجلى فن المحامى .

وهنا يجد علمه وعلم النفس وعلم طبائع البشر ميداناً يصول فيه ويجول
ويحقق المعجزات .

هنا يسعفه ذكاؤه وفراسته .

هنا تسنده تجاربه .

— ٢٩٢ —

فإن عليه أن يدرس الشاهد من أقواله في الخضر ، ومن نظراته إليه ، ومن بيئته ، ومن درجة تعليمه ودرجة ذكائه ، ومن صحته الجسمية والنفسية ، ومن أهميته في القضية . ثم يجاوره كالمبارز يأتيه من جميع النواحي ، ويفمره في مواضع الضعف ويثيره من مواضع القوة .

وليعلم المحامي أن الشاهد أهم ما يرتكز عليه القضاء في أحكامه ، وقديماً قالوا « شاهدك قاتلك » ، أي أن القاضي ليس هو الذي يقتل أو يحكم وإنما الشهود هم الذين يفعلون .

فهمة المحامي مع الشاهد من أهم ما يؤدي به واجبه ومن أعظم ما يتجلى فيه فنه .

وليس ممكناً أن نُفصل التوجيه ، ولكننا نعم وعلى المحامي بعد أن يكتسب كل ما سردنا ويتسلح بكل ما ذكرنا من أسلحة عقلية ونفسية وعلمية أن يعامل كل شاهد معاملة خاصة فإن الناس مختلفون باختلاف بصماتهم .

إن نفوسهم لا تتشابه وعقلياتهم لا تتماثل ، وظروفهم أبدأ متباينة .

ادرس الشاهد . وأعد له ما استطعت من قوة .

ولا تأخذ الأمر باليسر والخفة فإن كلمة واحدة من فم شاهد قد تقضى على مجهودك كله كما قد تصيب لك الهدف .

المحامي والنيابة العمومية

يقابل المحامي النيابة العمومية ممثلةً في رجالها في مكانين : في جلسة التحقيق ، وفي جلسة المرافعة . ولرجال النيابة صفتان مختلفتان في كل من الموضوعين .

أما في جلسة التحقيق فإن رجل النيابة ولتسميته النائب — هو نائب الهيئة الاجتماعية يبدأ محضر تحقيقه والمفروض أن هدفه الأول والأخير هو أن يبحث عن الحقيقة ، وأن ينتهي بنهاية محضره إلى الحق ، هل الجريمة صحيحة أم أنها كاذبة ، وهل المتهم مجرم أم أنه بريء ! ؟

فهو إذن رجل محايد لا يميل إلى ناحية الاتهام حتى تبين له الحقيقة فيحاول أن يوفر الأركان ، وأن ينقل بالأدلة على كاهل المتهم ، فإن بانته من الحقيقة براءة المتهم المسائل أمامه وجب عليه أن يبحث عن المتهم الحقيقي وأن يعمل على توفير أدلة البراءة بالنسبة للمتهم الذي وضح له أنه بريء .

ولذلك أعطى وكيل النيابة حق التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى وحفظ التحقيقات بجميع أنواعها : حفظ لعدم الصحة ، لعدم الجنائية ، لعدم كفاية الأدلة ، لعدم الأهمية فيما عدا الجنائيات .

وأعطى لرئيس النيابة حق حفظ الجنائيات ، وللنائب العام أن يلغى هذه القرارات ، وللنائب العام وحده حق حفظ أي جريمة دون تعقيب على رأيه ولو كانت جريمة قتل ، وهو وحده في الدولة الذي يملك هذا الحق ولا يملكه الملك في الدول الملكية ولا رئيس الجمهورية في الدول الجمهورية .

ولذلك فإن وظيفة رجل النيابة من أهم وظائف الدولة .

هذا بالنسبة لعمله في التحقيق ، أما في جلسة المرافعة فإنه يمثل الاتهام ويشير إلى المتهم بأصبع الهيئة الاجتماعية طالباً القصاص . فهو الخصم الوحيد

للمحامي في جلسة المرافعة إن صح أنه ليس خصماً ولا صديقاً في جلسة التحقيق وإنما هو حامل مُصباح ديوجينيس باحثاً عن الحق .

وإلّا اجتماع هاتين الصفتين المتعارضتين في شخص رجل النيابة في مصر ، هو الذي جعله — في أغلب الأحيان — يميل إلى الاتهام ويجري وراء أدلته غير كَلِيف بالبحث عن أدلة البراءة ، ولذلك رأى المشرع أن يلجأ إلى نظام قاضي التحقيق ولسكنه عاد فألغاه إلا في حالات استثنائية .

ولعل خروج رجل النيابة عن حياده إلى الميل إلى الاتهام من ناحية وتعصب المحامين لتمهيمهم ومحاولة الإفلات بهم من ناحية أخرى ، جعل العلاقة في أغلب الأحيان بين الفريقين علاقات يشوبها النفور ويسودها الاشتباك ، ولم يؤدي اختلاف الرأي بين الفريقين إلى الخصامة .

في جلسة التحقيق

يجلس وكيل النيابة إلى منصة التحقيق ويستأذن المحامي في الدخول عليه ليجلس إلى جواره ممثلاً للدفاع ، وكل منهما يريد أن يؤدي واجبه وأداء الواجب فرض خلقي وديني كما أنه فرض من فروض العمل .

وأداء الواجب من أهم الأسس التي يقوم عليها مجتمع ناجح آمن مستقر . فإن مال الفرد عن أداء الواجب حرصاً على الفوز ببغيمته بأية وسيلة وبأى طريق ، ولغاية شخصية كان أداء الواجب وصولية .

والوصولية التي يعبر عنها المثل المكيفللى المشهور « الغاية تبرر الوسيلة » إن صحت — من باب الفرض الجدلى — في السياسة أو في الأعمال المسالية فهي لا تصح في الشؤون القضائية التي تتعلق بأرواح وحرّيات وكرامات الأفراد الذين فرض المجتمع على نفسه وفرضت الدولة على نفسها أن تمهيمهم من كل عبث وسوء .

— ٢٩٥ —

وأداء الواجب يتشكل بصور مختلفة باختلاف أخلاق ونفسية وعقلية كل من المحامي ووكيل النيابة ، وبتقضيها الإنصاف أن نقرر حقيقة لا تقبل الجدل وهو أن المحامي يهمله أن يكون عمله سهلاً ميسراً لأنه يتعلق بحق غيره ، كما أنه يمس حرية شخص وضعت مسؤوليتها في عنقه ، فهو حريص عند أداء واجبه على أن تكون علاقته بوكيل النيابة المحقق علاقة طيبة صافية من كل رغبة في الخصومة . لذلك يدفعه حرصه هذا على إبداء لطفه ولينه ورقته إن كان بطبعه كذلك أو تطبعاً إن لم يكن ذلك من سجيته .

وقد تصدى لهذا الموضوع أستاذ المحاماة الكبير مرقص فهمي في مذكرته ودفاعه أمام محكمة النقض في قضية تأديب بعض المحامين سنة ١٩٣١ حين حلل نفسية المحامي واعتياده أن يتقدم إلى القضاء راجياً ملتسماً مسترحماً مستعطفاً ، فيصبح مع مرور الزمن من خلقه أن يكون في تصرفه وفي لغته وفي طريقة أداءه لطيفاً مرناً لا تميل به الرغبة إلى الاعتداء أو إلى الجفاء والغلظة . وهذا حق لأن عمل الإنسان يطبعه دائماً ويطبع سلوكه ومقوماته بمسحور معين .

وتقضيها الشجاعة في الرأي أن نقرر أيضاً أن عضو النيابة يتخرج من كلية الحقوق ويلتحق بالنيابة وهو قليل التجارب لم يتمرس بحياة المجتمع ولم يلحق دروساً في معاملة الناس . وإذا به ، وهو في باكورة سن الشباب ، يشغل وظيفة سلطانها الأمر والنهي . وفيها سلطان قد تكون حدوده واسعة المدى مطلقة الحدود في مصائر الناس إحصاراً أو صرفاً وحسباً وإطلاقاً وتبرئة واتهاماً ، فتمتلئ نفسه من هذا السلطان الذي لم تهذب التجارب ولم تشدبه أحداث الزمان ولم تنهه من حدته قسوة الحياة ، تمتلئ نفسه غروراً ويعكس هذا الغرور وما يصحبه من سلطان حالة نفسية تظهر في صورة مؤلمة إلى حد كبير وهي صورة عدم احترام المحامي أو المتهمين أو الشهود أو المجنى عليهم مهما كانت أقدارهم في الحياة .

حقيقة إن عضو النيابة بعد مرور فترة من الزمن كافية بأن تصقله فيها التجربة وتترك الحياة يتغير ويدرك من أقدار الناس ما كان لا يعلم ، ومن

- ٢٩٦ -

واجبات السلوك ما كان عنه غافلاً هذا إن كان مستعداً من ناحية عقلية وتربيته ويثبته لأن يثقلن دروس التجارب أما إن كان لا يُسمع بآثار التربية الطيبة أو الوراثة أو البيئة أو ليس عنده الاستعداد الخلقى لأن يلين ويرق ، فإنه يظل سادراً في غلوائه .

واللوسط القضائي فكاهة قديمة في هذا الصدد هي إن معاون النيابة عند ما يعين في منصبه يخال نفسه النائب العمومي بسلطاته وجاهه ، حتى إذا ما ترقى إلى منصب مساعد نيابة هبط إلى تحيل نفسه الأفوكاتو العمومي حتى إذا ما ارتقى إلى منصب وكيل النيابة حسب نفسه رئيس النيابة . أما إذا ترقى إلى منصب رئيس النيابة فعلاً ، فهو يعرف عندئذ ، وعندئذ فقط أنه رئيس نيابة لا أكثر ولا أقل . فإذا ما تولى منصب الأفوكاتو العمومي تواضع حتى حسبته وكيلاً للنيابة من الدرجة الثانية ، أما إذا شغل منصب النائب العام ، فإنك تراه وكأنما هو معاون نيابة !

ولقد قابلت مرة وكيلاً للنيابة في غرفته وكان شاباً حديثاً وقد حيينته فلم يرد التسمية ، وتحدثت معه وأنا واقف فلم يفكر بعد أن عرفني وعرف أنني محام قديم أن يدعوني للجلوس ، ورد على وهو يقلب عينيه في أوراق بين يديه رداً مبتسراً جافاً وتركته وكان لي عمل مع المحامي العام وكان زميلي فاسترسلنا في الحديث حتى سألتني أين كنت فقلت له :

« كنت في نيابة كذا وقد قابلت هناك النائب العام وقد لقيني لقاء خشناً جافاً » وكان صديقي الأفوكاتو العمومي يعلم ما بيني وبين النائب العام من ود واحترام متبادلين فتولته الدهشة ، وأجاب في حدة أن النائب العام في مكتبه لم يبارحه وهو رجل مؤدب لا يلقى الناس ولا يلقاك خاصة بجفاء ولا خشونة . وصممت على قولي وصمم على قوله حتى حسب أن ما أقول هو الحقيقة ، فأخذني من يدي وقصدنا مكتب النائب العام وقص عليه ما ذكرته له وقبل أن يجيب النائب العام أحبت أنا في هدوء :

- ٢٩١ -

وكل إنسان مهما كان ضئيلاً ومتواضعاً في طبقة الاجتماعية لا يعترف بحق
أى إنسان — مهما عظم قدره — في أن يُميز عليه في المعاملة .

وللمصريين مثل مشهور يقول « كلنا أولاد تسعة ! » أى أن كل واحد
وُلد لحل تسعة أشهر وهو مثل قريب المعنى إلى العقول البسيطة التي لا تستطيع
أن تقول إن الله خلقنا جميعاً متساوين لا فضل لإنسان على إنسان إلا بالتقوى .
أى بالسلوك الطيب ، والعمل الصالح ، واتباع ما أمر الله باتباعه والالتقاء عما نهى
عنه الله .

* * *

أولئك هم الشهود وأنواعهم .

وهذه فكرة رجال القضاء عنهم وتصرفهم معهم ونظرتهم إليهم .

فما موقفك أنت أيها المحامى البائس ، الغارق في متلاطم هذه الأمواج
الشخصية والجسدية والنفسية والعقلية ؟

ما أصعب المهمة !

وما أعبس العلاج !

وما أشد ظلام الطريق !

وما أكثر العقبات !

* * *

هنا . وهنا خاصة يتجلى فن المحامى .

وهنا يجد علمه وعلم النفس وعلم طبائع البشر ميداناً يصول فيه ويجول
ويحقق المعجزات .

هنا يسعفه ذكاؤه وفراسته .

هنا تسنده تجاربه .

- ٢٩٢ -

فإن عليه أن يدرس الشاهد من أقواله في المحضر ، ومن نظرته إليه ، ومن بيئته ، ومن درجة تعليمه ودرجة ذكائه ، ومن صحته الجسمية والنفسية ، ومن أهميته في القضية . ثم يجاوره كالمبارز يأتيه من جميع النواحي ، ويغمزه في مواضع الضعف ويشيره من مواضع القوة .

وليعلم المحامي أن الشاهد أهم ما يركز عليه القضاء في أحكامه ، وقديماً قالوا « شاهدك قاتلك » ، أى أن القاضى ليس هو الذى يقتل أو يحكم وإنما الشهود هم الذين يفعلون .

فهمة المحامي مع الشاهد من أهم ما يؤدي به واجبه ومن أعظم ما يتجلى فيه فنه .

وليس ممكناً أن نفضل التوجيه ، ولكننا نعمم وعلى المحامي بعد أن يكتسب كل ما سردنا ويتسلح بكل ما ذكرنا من أسلحة عقلية ونفسية وعلمية أن يعامل كل شاهد معاملة خاصة فإن الناس مختلفون كاختلاف بصماتهم .

إن نفوسهم لا تتشابه وعقلياتهم لا تتماثل ، وظروفهم أبدأ متباينة .

ادرس الشاهد . وأعد له ما استطعت من قوة .

ولا تأخذ الأمر باليسر والخفة فإن كلمة واحدة من فم شاهد قد تقضى على مجهودك كله كما قد تصيب لك الهدف .

المحامي والنيابة العمومية

يقابل المحامي النيابة العمومية ممثلةً في رجالها في مكانين : في جلسة التحقيق ، وفي جلسة المرافعة . ولرجال النيابة صفتان مختلفتان في كل من الموضوعين .

أما في جلسة التحقيق فإن رجل النيابة ولتسميته النائب — هو نائب الهيئة الاجتماعية يبدأ محضر تحقيقه والمفروض أن هدفه الأول والأخير هو أن يبحث عن الحقيقة ، وأن ينتهي بنهاية محضره إلى الحق ، هل الجريمة صحيحة أم أنها كاذبة ، وهل المتهم مجرم أم أنه بريء ؟ !

فهو إذن رجل محايد لا يميل إلى ناحية الاتهام حتى تبين له الحقيقة فيحاول أن يوفر الأركان ، وأن يتقل بالأدلة على كاهل المتهم ، فإن بانث له من الحقيقة براءة المتهم المسائل أمامه وجب عليه أن يبحث عن المتهم الحقيقي وأن يعمل على توفير أدلة البراءة بالنسبة للمتهم الذي وضح له أنه بريء .

ولذلك أُعطي وكيل النيابة حق التقرير بألا وجه لإقامة الدعوى وحفظ التحقيقات بجميع أنواعها : حفظ لعدم الصحة ، لعدم الجناية ، لعدم كفاية الأدلة ، لعدم الأهمية فيما عدا الجنايات .

وأعطى لرئيس النيابة حق حفظ الجنايات ، وللنائب العام أن يلغى هذه القرارات ، وللنائب العام وحده حق حفظ أي جريمة دون تعقيب على رأيه ولو كانت جريمة قتل ، وهو وحده في الدولة الذي يملك هذا الحق ولا يملكه للملك في الدول الملكية ولا رئيس الجمهورية في الدول الجمهورية .

ولذلك فإن وظيفة رجل النيابة من أهم وظائف الدولة .

هذا بالنسبة لعمله في التحقيق ، أما في جلسة المرافعة فإنه يمثل الاتهام ويشير إلى المتهم بأصبع الهيئة الاجتماعية طالباً القصاص . فهو الخصم الوحيد

للمحامي في جلسة المرافعة إن صح أنه ليس خصماً ولا صديقاً في جلسة التحقيق وإنما هو حامل مُصباح ديوجينيس باحثاً عن الحق .

وإمّا اجتماع هاتين الصفتين المتعارضتين في شخص رجل النيابة في مصر ، هو الذي جعله — في أغلب الأحيان — يميل إلى الاتهام ويجرى وراء أدلته غير كَلِيف بالبحث عن أدلة البراءة ، ولذلك رأى المشرع أن يلجأ إلى نظام قاضي التحقيق ولسكنه عاد فألغاه إلا في حالات استثنائية .

ولعل خروج رجل النيابة عن حياده إلى الميل إلى الاتهام من ناحية وتعصب المحامين لتمهيمهم ومحاولة الإفلات بهم من ناحية أخرى ، جعل العلاقة في أغلب الأحيان بين الفريقين علاقات يشوبها النفور ويسودها الاشتباك ، ولم يؤدي اختلاف الرأي بين الفريقين إلى الخصامة .

في جلسة التحقيق

يجلس وكيل النيابة إلى منصة التحقيق ويستأذن المحامي في الدخول عليه ليجلس إلى جواره ممثلاً للدفاع ، وكل منهما يريد أن يؤدي واجبه وأداء الواجب فرض خلقي وديني كما أنه فرض من فروض العمل .

وأداء الواجب من أهم الأسس التي يقوم عليها مجتمع ناجح آمن مستقر . فإن مال الفرد عن أداء الواجب حرصاً على الفوز ببغيمته بأية وسيلة وبأى طريق ، ولغاية شخصية كان أداء الواجب وصولية .

والوصولية التي يعبر عنها المثل المكيفللى المشهور « الغاية تبرر الوسيلة » إن صحت — من باب الفرض الجدلى — في السياسة أو في الأعمال المسالية فهي لا تصح في الشؤون القضائية التي تتعلق بأرواح وحرّيات وكرامات الأفراد الذين فرض المجتمع على نفسه وفرضت الدولة على نفسها أن تمهيمهم من كل عبث وسوء .

— ٢٩٥ —

وأداء الواجب يتشكل بصور مختلفة باختلاف أخلاق ونفسية وعقلية كل من المحامي ووكيل النيابة ، وبتقضيها الإنصاف أن نقرر حقيقة لا تقبل الجدل وهو أن المحامي يهمله أن يكون عمله سهلاً ميسراً لأنه يتعلق بحق غيره ، كما أنه يمس حرية شخص وضعت مسؤوليتها في عنقه ، فهو حريص عند أداء واجبه على أن تكون علاقته بوكيل النيابة المحقق علاقة طيبة صافية من كل رغبة في الخصومة . لذلك يدفعه حرصه هذا على إبداء لطفه ولينه ورقته إن كان بطبعه كذلك أو تطبعاً إن لم يكن ذلك من سجيته .

وقد تصدى لهذا الموضوع أستاذ المحاماة الكبير مرقص فهمي في مذكرته ودفاعه أمام محكمة النقض في قضية تأديب بعض المحامين سنة ١٩٣١ حين حلل نفسية المحامي واعتياده أن يتقدم إلى القضاء راجياً ملتسماً مسترحماً مستعطفاً ، فيصبح مع مرور الزمن من خلقه أن يكون في تصرفه وفي لغته وفي طريقة أداءه لطيفاً مرناً لا تميل به الرغبة إلى الاعتداء أو إلى الجفاء والغلظة . وهذا حق لأن عمل الإنسان يطبعه دائماً ويطبع سلوكه ومقوماته بمسحور معين .

وتقضيها الشجاعة في الرأي أن نقرر أيضاً أن عضو النيابة يتخرج من كلية الحقوق ويلتحق بالنيابة وهو قليل التجاريب لم يتمرس بحياة المجتمع ولم يلحق دروساً في معاملة الناس . وإذا به ، وهو في باكورة سن الشباب ، يشغل وظيفة سلطانها الأمر والنهي . وفيها سلطان قد تكون حدوده واسعة المدى مطلقة الحدود في مصائر الناس إحصاراً أو صرفاً وحسباً وإطلاقاً وتبرئة واتهاماً ، فتمتلىء نفسه من هذا السلطان الذي لم تهذب التجاريب ولم تشذبه أحداث الزمان ولم تنهه من حدته قسوة الحياة ، تمتلىء نفسه غروراً ويعكس هذا الغرور وما يصحبه من سلطان حالة نفسية تظهر في صورة مؤلمة إلى حد كبير وهي صورة عدم احترام المحامي أو المتهمين أو الشهود أو المجنى عليهم مهما كانت أقدارهم في الحياة .

حقيقة إن عضو النيابة بعد مرور فترة من الزمن كافية بأن تصقله فيها التجربة وتتركه الحياة يتغير ويدرك من أقدار الناس ما كان لا يعلم ، ومن

- ٢٩٦ -

واجبات السلوك ما كان عنه غافلاً هذا إن كان مستعداً من ناحية عقلية وتربيته ويثبته لأن يثقلن دروس التجارب أما إن كان لا يُسمع بأثار التربية الطيبة أو الوراثة أو البيئة أو ليس عنده الاستعداد الخلقى لأن يلين ويرق ، فإنه يظل سادراً في غلوائه .

وللوسط القضائي فكاهة قديمة في هذا الصدد هي إن معاون النيابة عند ما يعين في منصبه يخال نفسه النائب العمومي بسلطاته وجاهه ، حتى إذا ما ترقى إلى منصب مساعد نيابة هبط إلى تحيل نفسه الأفوكاتو العمومي حتى إذا ما ارتقى إلى منصب وكيل النيابة حسب نفسه رئيس النيابة . أما إذا ترقى إلى منصب رئيس النيابة فعلاً ، فهو يعرف عندئذ ، وعندئذ فقط أنه رئيس نيابة لا أكثر ولا أقل . فإذا ما تولى منصب الأفوكاتو العمومي تواضع حتى حسبته وكيلاً للنيابة من الدرجة الثانية ، أما إذا شغل منصب النائب العام ، فإنك تراه وكأنما هو معاون نيابة !

ولقد قابلت مرة وكيلاً للنيابة في غرفته وكان شاباً حديثاً وقد حيينته فلم يرد التخية ، وتحدثت معه وأنا واقف فلم يفكر بعد أن عرفني وعرف أنني محام قديم أن يدعوني للجلوس ، ورد على وهو يقلب عينيه في أوراق بين يديه رداً مبتسراً جافاً وتركته وكان لي عمل مع المحامي العام وكان زميلي فاسترسلنا في الحديث حتى سألتني أين كنت فقلت له :

« كنت في نيابة كذا وقد قابلت هناك النائب العام وقد لقيني لقاء خشناً جافاً » وكان صديقي الأفوكاتو العمومي يعلم ما بيني وبين النائب العام من ود واحترام متبادلين فتولته الدهشة ، وأجاب في حدة أن النائب العام في مكتبه لم يبارحه وهو رجل مؤدب لا يلقى الناس ولا يلقاك خاصة بجهاء ولا خشونة . وصممت على قولي وصمم على قوله حتى حسب أن ما أقول هو الحقيقة ، فأخذني من يدي وقصدنا مكتب النائب العام وقص عليه ما ذكرته له وقبل أن يجيب النائب العام أحببت أنا في هدوء :

— ٢٩٧ —

« إنني لم أذكر لك اسم سيادة النائب العام إنما كنت أقصد النائب العام
لنيابة « كذا » فضحك الإثنان واستفسرا عن جلية الأمر وذكرت لهما ما وقع وأنا
ضاحك ولست بشاك راجياً منهما ألا يعتبرا ما أقصه عليهما شكوى ، ثم تحدثنا
طويلاً عن فكاهات وحوادث وقعت مثل هذا الحادث .

موقف المحامي

يجب عندما يدخل المحامي غرفة التحقيق على وكيل النيابة أن يوطن نفسه
على أنه لن يجد الطريق سهلاً ميسراً ممهداً لمهمته . وعليه أن يتذرع بالصبر والأناة
وسعة الصدر والحيلة لكي يؤدي واجبه على الوجه الذي يبغيه ويرجوه . ويحصل
الخلاف عادة عند ما يريد المحامي أن يوجه سؤالاً إلى شاهد أو أن يعترض على
توجيه سؤال للمتهم أو عندما يطلب سماع شهود أو ضم أوراق .

توجيه الأسئلة :

ليعلم المحامي أن رغبته في توجيه أسئلة إلى الشهود تصدم وكيل النيابة —
إلا إذا كان مثالياً — لأنها تشعره بأنه أدى واجبه ناقصاً إذ أن وكيل النيابة هو
الذي يبدأ توجيه الأسئلة ويظل يوجهها حتى يستنفد ما عنده من أمور يسأل
عنها الشاهد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكون وكيل النيابة عادة قد
كوّن فكرة عن مضمون شهادة الشاهد ، فإن كان قد أدى شهادته بما يثبت
التهمة على المتهم صعب عليه أن تفسد أسئلة المحامي ما بنته أقوال الشاهد ، وإن
كان قد أدى شهادته لمصلحة المتهم ، فهو يعتقد أنه قد فرغ منه وأفسد شهادته
بحيث لا يريد أن تعود صالحة من أثر أسئلة المحامي فهو عادة يرفض توجيه
السؤال أو يضيق به ويتبرم منه .

وهنا يكون للمحامي موقف من اثنين : فإما أنه متمكن من نفسه واثق من
نتيجة سؤاله ، وإما أنه من النوع الذي يلقي الأسئلة لجرد إلقاءها غير مقدر لقيمتها
أو لأثرها في توجيه الاتهام .

— ٢٩٨ —

فإن كان الأول الواثق من سؤاله فعليه أن يتمسك بكل سؤال لأنه حق المتهم وحق العدالة ، فإن رضح وترك السؤال إرضاء لوكيل النيابة فهو مرتكب لخطيئة في حق العدالة وفي حق موكله مضيعاً للأمانة التي في عنقه مفرطاً في أداء واجبه .

لكنه وهو الفنان الذكي المدرك لطبائع البشر يجب أن يصطنع الحيلة واللطف حتى يستنفذ الوسائل وعندئذ يجب عليه بكل رقة وأدب أن يطلب من وكيل النيابة إثبات نص سؤاله وله — أى وكيل النيابة — أن يرفض توجيهه وذلك حتى يستند كتابة في دفاعه أمام المحكمة على ثبوت توجيه السؤال .

فإذا أصر وكيل النيابة على عدم إثبات نص السؤال وهذا عادة مستبعد ، فعليه أن يبادر بإثبات ما وقع كتابة وتقديمه لنفس وكيل النيابة لإرفاقه بالمحضر . عندئذ تكون ذمته قد برئت ويكون قد صان الأمانة وأدى واجبه ولم يحدث بينه وبين المحقق حدثاً .

أما إن كان من النوع الثاني الذي لا يعرف كيف يوجه السؤال ولا متى يوجهه ولا إلى أية غاية يهدف من توجيهه ولا أثر لهذا السؤال في مركز موكله ، فخير له أن يبدأ في مراجعة نفسه ليعرف أنه قليل الزاد من فن المحاماة ، ولا يدخلن اليأس قلبه فإنه ليأخذ عبرة من هذه التجربة الفاشلة ، ثم يجب عليه أن يحاول دراسة فن المحاماة وعلم المحاماة ، وفي المكتب الفرنسية والإنجليزية أحاديث طويلة عن فن توجيه السؤال وبما اشتهر به المحامون الإنجليز حسن توجيه الأسئلة وإبداءهم فيما يسمونه الـ cross examination أى طريقة الاستجواب .

ومن الإرشادات التي يصح أن نذكرها أن على المحامي أن يعرف موضوع قضيته وأن يرسم أركان الجريمة وأن يمسك كل ركن من أركانها ليوفر براءة موكله بطريق الأسئلة . وأن يحدد نقط الضعف في كل ركن ونقط القوة . وأن يعد كل هذا في ورقة مكتوبة وأن يعد أسئلة معينة من شأنها أن تهدم نواحي قوية أو تزيد

— ٢٩٩ —

أو توسع النغرات الضعيفة ثم يتربص الشاهد ويدرس نفسيته دراسة عاجلة ويعمل بسرعة في تطبيق ما استنتجته من نفسية الشاهد واتجاهه وميوله على ما فهمه من القضية من الوقائع وما أعده من أسئلة له أن يعدل فيها ويشطب منها ويزيد عليها ما يقتضيه فهمه للشاهد وينصت جيداً إلى أسئلة وكيل النيابة لهله من قبيل تتابع الأفكار أن ينشئ سؤالاً على أساس سؤال وكيل النيابة أو إجابة الشاهد .

وعليه أن يحذر من توجيه سؤال سبق لوكيل النيابة أن سألته ، فإن كان سؤال النيابة وإجابة الشاهد لم يشبعها رغبته في استجلاء نقطة معينة فعليه أن يحوّر السؤال تحويراً لفظياً حتى لا يصطدم به وكيل النيابة .

ومن أهم الأمور التي ينبغي للمحامي في الاستفادة من شاهد ألا يوجه أسئلة مباشرة إلى الشاهد بصورة توحى بالجواب بل عليه أن يوجه أسئلة فرعية لا يستطيع أن يفهم الشاهد منها اتجاهه إلى فكرة معينة حتى إذا ما وجه السؤال الهام لم يستطع الشاهد أن يضل في إجابته .

فمثلاً إذا أراد أن يسأل عن الأداة التي ارتكب بها المتهم الحادث ، فلا يوجه سؤالاً كالآتي : هل رأيت البندقية في يد المتهم ؟ وإنما يسأله أولاً ، ما هو الوقت الذي رأيت فيه المتهم ؟ وما هي المسافة التي كان عليها المتهم منك ؟ وكم شخصاً رأيت ؟ . وهل كان هناك أفراد آخرون مع المتهم أو بالقرب منه ؟ وهل كان الوقت يسمح برؤية المتهم ؟ وهل استطعت أن تميز وجهه ؟ وهل كان المتهم يقف جامداً أم كان يسير أم كان يجري ؟ هل كان المتهم يمسك عصا في يده اليمنى ؟ أو ماذا كان يمسك إذن ؟ وما طول ماسورة البندقية ؟ وما وصف مؤخرتها ؟ وهل هي مما يطلق بالخرطوش أم بالرصاص ؟ هل هي ذات فوهتين أم فوهة واحدة ؟

إن توجيه الأسئلة ومناقشة الشهود فن ، وفن تلازمه الصنعة والمران ، وهو فن

- ٣٠٠ -

يستطيع أن يكتسبه المحامي بالدراسة والتدريب إن كانت الموهبة مفقودة أصلاً . وإتقان هذا الفن ليس من الصعوبة في شيء إذا وطن المحامي نفسه على إتقانه ، والأمير يستلزم الذكاء أولاً - ثم يستلزم دراسة نفسية للشاهد يتمها المحامي في دقائق . متبعاً أداء الشهادة بحيث يستطيع في الفترة التي يدلي فيها الشاهد بشهادته أن يدرك إن كان عصبى المزاج أو أنه بارد الأعصاب وإن كان متجلداً أم أنه صلب وهل هو على درجة من المران على أداء الشهادة أم أنه جديد عليها ، وهل من المستطاع أن ينهار ، وما المدة التي يستغرقها . وهل يفلح معه الاستفزاز والإثارة أم تصلح معه الملاينة ؟ وهل هو ممن يجدى معهم المدح والثناء ، أم التخويف والتحويل ؟

فإذا استطاع المحامي أن يدرس الشاهد في الفترة التي يدلي فيها بشهادته ثم الفترة التي يناقشه فيها وكيل النيابة وهما فترتان طويلتان ، وحتماً كافيهما لوضوح شخصيته ونفسيته ومدى استعداده .

عندئذ يُعدّ بالتخطيط على ورقة أمامه الأسلوب الذي يصح استعماله معه ، والأسلوب الاحتياطي ، وثالث للضرورة القصوى .

وبعد ذلك يبدأ ترتيب الأسئلة التي يكون قد أعدها مكتوبة ، سواء من الأوراق ، أو من واقع الموضوع أو من نتيجة إدلاء الشاهد بأقواله أو نتيجة لمناقشة وكيل النيابة .

ويجب كما قلنا أن تكون الأسئلة في الصميم منهيبة إلى ثمرة مفيدة في التحقيق .

ويكون لكل سؤال مهم منتج لإخراج ، أي عدة أسئلة تمهيدية .

على أن تكون هذه الأسئلة مبنية على الدراسة النفسية التي تمت .

فمثلاً حدث في إحدى القضايا الكبيرة أن كان الشاهد عنيفاً ، شرساً و متمكناً من شهادته ، ولكنه بدا المحامي أنه يكذب ، وأنه يستطيع أن ينال الحقيقة

- ٣٠١ -

منه ، ووجب البحث عن نقطة الضعف فيه ، وكان في كل مناسبة ، وبين جملة
وجملة أخرى يكرر أنه رجل شريف ، ومحترم ، وأنه في مجبوحه من العيش ،
فسلط عليه المحامي أسئلة كثيرة وفيرة كلها تشعر بالشك في ذمته وأنه مأجور وأن
جهة عليا قد اشترت ذمته دون أن يكون في ظاهر الكلام ما يدل على ذلك .

سئل :

- ما هي أملاكك ؟

• وأجاب .

ثم سئل :

- متى اشتريتها ؟

• وأجاب .

- ما هي مواردك الأخرى ؟

• وأجاب .

• ثم وجه إليه سؤال مختلق ولعب المحامي بأوراق في يده .

س : ولكن الثابت أنك مدين ؟

• وقاطعه الشاهد .

ج : وماله هو في حد مش مدين ؟

س : لكن الثابت أنك سددت ديونك !

• وهذا ثار وانفعل وأقلت زمامه ثم أدلى بأقوال متناقضة ، ومتداخلة وثبتت

الأقوال وفيها الدليل على أنه كان كاذباً ، وأخذ كل من وكيل النيابة والمحامي

في مناقشته فظهرت الحقيقة .

الفرو بين الشاهد في المحكمة وفي النيابة :

هناك فارق كبير بين الشاهد وهو يؤدي شهادته في المحكمة وبينه هو نفسه

وهو يؤديها أمام النيابة .

— ٣٠٢ —

ففي المحكمة جمهور والجمهور له تأثيره ، وله جوه .
 أما في النيابة فإنه في غرفة خالية إلا من بضعة أشخاص .
 وفي المحكمة هيبية من المكان ومن قدسية القضاء ، أما في النيابة فإن
 الشاهد عادة يشعر أنه في حى الاتهام الذى يستعين به .
 وفي المحكمة خوف من أن يظهر الشاهد كاذباً فيحكم عليه بالعقوبة .
 وليس في النيابة خوف من ذلك .
 وفي المحكمة يكون المحامى أكثر حرية فى المناقشة ، وفي النيابة يعترضه
 وكيل النيابة حماية للشاهد .
 وفي المحكمة يكون القضاة مستعدين لكل كلمة وكل فرصة لاستجلاء الحقيقة ،
 فليس المحامى وحده له بالمرصاد .
 وهناك فرق بين الشاهد نفسه فى المحكمة وبينه فى النيابة .
 فإنه فى المحكمة يكون من ناحية مرتبطاً بما أدلى به فى النيابة .
 ومن ناحية أخرى يكون عادة من العسير على الشاهد أن يذكر كل ما قاله
 فى النيابة فيتعثر سواء كان صادقاً أم كاذباً .
 فيجب على المحامى أن يراعى الموقفين . فإن الشاهد فى النيابة منشىء ، أما
 فى المحكمة فهو معيد ومكرر ومقرر وفرق بين الحالتين ، وفرصة المحامى تختلف
 فى الموقفين ، وعلى ذكائه وفنه يتوقف نجاحه أو فشله .

طاب التحفيوه :

على المحامى أن يكون قريباً من يد كاتب التحقيق وأن يساير بنظره كل
 كلمة يسطرها الكاتب فى محضر التحقيق فإن الطبيعة تأبى أن يكون الكاتب
 دقيقاً إلى حد إثبات كل كلمة .

— ٢٩٩ —

أو توسع الثغرات الضعيفة ثم يتربص الشاهد ويدرس نفسيته دراسة عاجلة ويعمل بسرعة في تطبيق ما استنتجته من نفسية الشاهد واتجاهه وميوله على ما فهمه من القضية من الوقائع وما أعده من أسئلة له أن يعدل فيها ويشطب منها ويزيد عليها ما يقتضيه فهمه للشاهد وينصت جيداً إلى أسئلة وكيل النيابة لهله من قبيل تتابع الأفكار أن ينشئ سؤالاً على أساس سؤال وكيل النيابة أو إجابة الشاهد .

وعليه أن يحذر من توجيه سؤال سبق لوكيل النيابة أن سألته ، فإن كان سؤال النيابة وإجابة الشاهد لم يشبعها رغبته في استجلاء نقطة معينة فعليه أن يحوّر السؤال تحويراً لفظياً حتى لا يصطدم به وكيل النيابة .

ومن أهم الأمور التي ينبغي للمحامي في الاستفادة من شاهد ألا يوجه أسئلة مباشرة إلى الشاهد بصورة توحى بالجواب بل عليه أن يوجه أسئلة فرعية لا يستطيع أن يفهم الشاهد منها اتجاهه إلى فكرة معينة حتى إذا ما وجه السؤال الهام لم يستطع الشاهد أن يضل في إجابته .

فمثلاً إذا أراد أن يسأل عن الأداة التي ارتكب بها المتهم الحادث ، فلا يوجه سؤالاً كالآتي : هل رأيت البندقية في يد المتهم ؟ وإنما يسأله أولاً ، ما هو الوقت الذي رأيت فيه المتهم ؟ وما هي المسافة التي كان عليها المتهم منك ؟ وكم شخصاً رأيت ؟ . وهل كان هناك أفراد آخرون مع المتهم أو بالقرب منه ؟ وهل كان الوقت يسمح برؤية المتهم ؟ وهل استطعت أن تميز وجهه ؟ وهل كان المتهم يقف جامداً أم كان يسير أم كان يجري ؟ هل كان المتهم يمسك عصا في يده اليمنى ؟ أو ماذا كان يمسك إذن ؟ وما طول ماسورة البندقية ؟ وما وصف مؤخرتها ؟ وهل هي مما يطلق بالخرطوش أم بالرصاص ؟ هل هي ذات فوهتين أم فوهة واحدة ؟

إن توجيه الأسئلة ومناقشة الشهود فن ، وفن تلمزه الصنعة والمران ، وهو فن

- ٣٠٠ -

يستطيع أن يكتسبه المحامى بالدراسة والتمرين إن كانت الموهبة مفقودة أصلاً . وإتقان هذا الفن ليس من الصعوبة فى شىء إذا وطن المحامى نفسه على إتقانه ، والأمـر يستلزم الذكاء أولاً — ثم يستلزم دراسة نفسية للشاهد يتمها المحامى فى دقائق . متتبعاً أداء الشهادة بحيث يستطيع فى الفترة التى يدلى فيها الشاهد بشهادته أن يدرك إن كان عصبى المزاج أو أنه بارد الأعصاب وإن كان متجلدأً أم أنه صلب وهل هو على درجة من المران على أداء الشهادة أم أنه جديد عليها ، وهل من المستطاع أن ينهار ، وما المدة التى يستغرقها . وهل يفلح معه الاستفزاز والإثارة أم تصلح معه الملاينة ؟ وهل هو ممن يجدى معهم المدح والثناء ، أم التخويف والتحويل ؟

فإذا استطاع المحامى أن يدرس الشاهد فى الفترة التى يدلى فيها بشهادته ثم الفترة التى يناقشه فيها وكيل النيابة وهما فترتان طويلتان ، وحتماً كافيهما لوضوح شخصيته ونفسيته ومدى استعداده .

عندئذ يُعدّ بالتخطيط على ورقة أمامه الأسلوب الذى يصح استعماله معه ، والأسلوب الاحتياطى ، وثالث للضرورة القصوى .

وبعد ذلك يبدأ ترتيب الأسئلة التى يكون قد أعدها مكتوبة ، سواء من الأوراق ، أو من واقع الموضوع أو من نتيجة إدلاء الشاهد بأقواله أو نتيجة لمناقشة وكيل النيابة .

ويجب كما قلنا أن تكون الأسئلة فى الصميم منهيبة إلى ثمرة مفيدة فى التحقيق .

ويكون لكل سؤال مهم منتج لإخراج ، أى عدة أسئلة تمهيدية .

على أن تكون هذه الأسئلة مبنية على الدراسة النفسية التى تمت .

فمثلاً حدث فى إحدى القضايا الكبيرة أن كان الشاهد عنيفاً ، شرساً ومتمكناً من شهادته ، ولكنه بدا للمحامى أنه يكذب ، وأنه يستطيع أن ينال الحقيقة

- ٣٠١ -

منه ، ووجب البحث عن نقطة الضعف فيه ، وكان في كل مناسبة ، وبين جملة
وجملة أخرى يكرر أنه رجل شريف ، ومحترم ، وأنه في مجبوحه من العيش ،
فسلط عليه المحامي أسئلة كثيرة وفيرة كلها تشعر بالشك في ذمته وأنه مأجور وأن
جهة عليا قد اشترت ذمته دون أن يكون في ظاهر الكلام ما يدل على ذلك .

سئل :

- ما هي أملاكك ؟

• وأجاب .

ثم سئل :

- متى اشتريتها ؟

• وأجاب .

- ما هي مواردك الأخرى ؟

• وأجاب .

• ثم وجه إليه سؤال مختلق ولعب المحامي بأوراق في يده .

س : ولكن الثابت أنك مدين ؟

• وقاطعه الشاهد .

ج : وماله هو في حد مش مدين ؟

س : لكن الثابت أنك سددت ديونك !

• وهنا ثار وانفعل وأقلت زمامه ثم أدلى بأقوال متناقضة ، ومتداخلة وثبتت

الأقوال وفيها الدليل على أنه كان كاذباً ، وأخذ كل من وكيل النيابة والمحامي

• في مناقشته فظهرت الحقيقة .

الفرو بين الشاهد في المحكمة وفي النيابة :

• هناك فارق كبير بين الشاهد وهو يؤدي شهادته في المحكمة وبينه هو نفسه

• وهو يؤديها أمام النيابة .

- ٣٠٢ -

ففي المحكمة جمهور والجمهور له تأثيره ، وله جوه .
 أما في النيابة فإنه في غرفة خالية إلا من بضعة أشخاص .
 وفي المحكمة هيبية من المكان ومن قدسية القضاء ، أما في النيابة فإن
 الشاهد عادة يشعر أنه في حى الاتهام الذى يستعين به .
 وفي المحكمة خوف من أن يظهر الشاهد كاذباً فيحكم عليه بالعقوبة .
 وليس في النيابة خوف من ذلك .
 وفي المحكمة يكون المحامى أكثر حرية فى المناقشة ، وفي النيابة يعترضه
 وكيل النيابة حماية للشاهد .
 وفي المحكمة يكون القضاة مستعدين لكل كلمة وكل فرصة لاستجلاء الحقيقة ،
 فليس المحامى وحده له بالمرصاد .
 وهناك فرق بين الشاهد نفسه فى المحكمة وبينه فى النيابة .
 فإنه فى المحكمة يكون من ناحية مرتبطاً بما أدلى به فى النيابة .
 ومن ناحية أخرى يكون عادة من العسير على الشاهد أن يذكر كل ما قاله
 فى النيابة فيتعثر سواء كان صادقاً أم كاذباً .
 فيجب على المحامى أن يراعى الموقفين . فإن الشاهد فى النيابة منشىء ، أما
 فى المحكمة فهو معيد ومكرر ومقرر وفرق بين الحالتين ، وفرصة المحامى تختلف
 فى الموقفين ، وعلى ذكائه وفنه يتوقف نجاحه أو فشله .

طاب التحفيوه :

على المحامى أن يكون قريباً من يد كاتب التحقيق وأن يساير بنظره كل
 كلمة يسطرها الكاتب فى محضر التحقيق فإن الطبيعة تأبى أن يكون الكاتب
 دقيقاً إلى حد إثبات كل كلمة .

— ٣٠٣ —

والذي لاحظناه أن الكتاب في بعض الأحيان يغير اللفظ العامي باللفظ العربي . وكثيراً ما يخطئ بما يقبل المعنى . كما أنه لسرعة الحديث وبطء الكتابة يترك بعض العبارات والجل ، وإنه لكسل من بعض الكتبة يفضلون معه الإيجاز . وقد يكون في إغفال كلمة لا جملة أو ترك عبارة من باب الاختصار ضياع للحق ومسوخ للحقيقة .

بل قد حدث أن قصد الكتاب تغيير الحقيقة عمداً .

فإن كل طائفة — أى طائفة — فيها الصالح وفيها الشرير ، وفيها النزيه وفيها من له غرض .

لذلك وجب على المحامي أن يلاحظ ما تسطره يد الكتاب في الأوراق ويراجعه إذا أغفل أو أخطأ ، أو ارتكب جريمة .

وليس في هذا قدحاً في طائفة وإنما هو تقرير للواقع ، وقد يكون الواقع مرّاً ولكنه واقع وحاصل فعلاً .

إلا أن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن ما يقع من البعض عمداً قليل وقليل جداً ، ولكن الكثير منهم أمناء على التحقيق يطوون صدورهم عليه رغم بؤس حالهم من ناحية كثرة العمل وقلة الجزاء .

ويجب أن ينظر في إنصافهم برفع مستواهم المادى والثقافى ، ويزاد عددهم بحيث لا يكون كاتب التحقيق كاتباً لأى فرع آخر من أعمال النيابة .

المحامى والنيابة فى المحكمة :

عادة يشغل وكيل النيابة فى جلسة الجنح ، والجنح المستأنفة فى الانتهاء من محاضر التلبس والتحقيق والشكاوى الإدارية أثناء نظر القضايا ، فعمله فى المحكمة روتينى يقتضيه حكم القانون .

وهذا أمر يؤسف له حقاً لأنه صاحب الدعوى العمومية ، وموجه الاتهام

— ٣٠٤ —

وغالباً ما يكون القاضي يرى القضية لأول مرة . وكثيراً ما يكون على غير علم بما في أوراق التحقيق .

وكان على وكيل النيابة أن يكون متيقظاً لكل صغيرة وكبيرة في الدعوى .
ولكن الروتين قضى على النيابة أن تلتزم الصمت .

وبهذا استراح المحامون من النيابة العمومية حتى أصبح وكيل النيابة لا يحرك ساكناً حتى ولو وقعت مغالطات . وينفرد المحامي بالقاضي يتصارعان إن كان القاضي قد قرأ أوراق الدعوى قبل الجلسة . أو كوّن رأياً مما جرى أمامه على السنة الشهود .
أما في محكمة الجنايات فإن للنياية دوراً هاماً لأن أعضاءها مطالبون بالمرافعة .
وللأسف أيضاً أن وكيل النيابة لا يهتم بمرافعته إلا في حالتين : الأولى إذا كان هو محقق القضية فإنه عندئذ يحرص على أن يظفر بالإدانة . والثانية إذا كانت القضية هامة واهتمت بها الصحف .

أما إذا كانت القضية عادية فإنه يلقي مرافعته بطريقة روتينية لا تظهر مملّة فقط ، ومنفرة لحسب ، وإنما تفقد عادة المعركة قيمتها — وأقصد معركة المحاماة والنيابة .

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى وجوب اهتمام أعضاء النيابة بالمرافعة في محاكم الجنايات . . مهما كانت القضية صغيرة أو تافهة ، لأن لمرافعة النيابة تأثيراً في الجمهور الذي يدرك من الاهتمام بها مقدار حرص أمناء الدعوى العمومية على الحق والعدل والأمن . ومنها يدرك الجمهور أيضاً أن أداة العدالة مهتمة بكل قضية : تحقيقاً ومرافعة .

ولا يفوتن أولياء الأمر — في هذا الشأن — قيمة تأثر الجمهور في ساحات المحاكم وانفعاله فإن لذلك صدى دائماً في خارج المحكمة — في الشارع . في البيوت . في النوادي وفي المجتمعات ... حيث تسرد أخبار الجرائم والمحاكمات .

* * *

- ٣٠٥ -

واقدر كان لوكلاء النيابة في زمن مضي شهرة بالمرافعة ذائعة .
 أما البراعة في التحقيق فكان نطاق الشهرة فيها لا يتعدى المحامين ،
 والموظفين الإداريين ورجال البوليس .
 أما المرافعة فهي أمام الجمهور .

وقد فقد وكلاء النيابة الرغبة في الظهور بمظهر المترافعين .

ولذلك أسباب .. أولها عدم اهتمام شباب المحققين بالأدب العربي والآداب
 الأجنبية وعدم إقبالهم على الاستزادة من الفنون . فنادر عدد المستعدين للخطابة
 القضائية .

وثانيها عدم التدريب على الإلقاء وقد طالبنا بإيجاد معاهد للإلقاء . وخاصة
 للحقوقيين .

وثالثها توزيع قضايا المرافعة على المحدثين من أعضاء النيابة كأن الأمر ليس
 بذى أهمية .

والواجب على رؤساء النيابة أن يختصوا هم بالمرافعة في قضايا معينة ثم توزيع
 الباقي على الوكلاء حسب أهمية القضية .. ولا تتريب أن يحضر الجلسة أكثر من
 وكيل نيابة واحد .

بعد هذا نعود للمحامي وهو يواجه وكيل النيابة النابه . اليقظ . فنحذره منه
 لأنه سواء كان محقق القضية أو قارئها فإنه عادة يكون ملماً بنواحي القوة والنقص
 وهو لا يتوانى عن اغتنام فرصة ضعف المحامي في نقطة معينة فيهاجمه . ويشير
 حفيظة المحكمة على معالطاته — إن غالط .

وأول حقيقة يجب أن نضعها أمام أعين المحامين ، وأعين وكلاء النيابة أن
 الخصومة بين الطرفين هي خصومة شريفة ، بل أنها ليست خصومة . وإنما هي
 سباق شجاعة وقوة نحو هدف واحد ... هو الحق .

— ٣٠٦ —

لقد قيلت هذه العبارة ملايين المرات .
 وإنه ليأذ المحامين ولوكلاء النيابة أن يردوها في كل مناسبة .
 ولكن الواقع أن قليلا منهم يؤمنون بها .
 كل منهم يحسب أن صاحبه يريد أن يظفر ، فالحمى يظفر بأتباعه وإعجاب
 الناس ووكيل النيابة يظفر بتقدير رؤسائه .
 وهذا كفر بالعدالة لا يعتذر .
 إن الحمى إذا كان هدفه الأتعاب فقط كان صانعا مرتزقا .
 ووكيل النيابة إن كان هدفه هو تقدير رؤسائه والترقية ودرجة الكفاءة
 كان موظفا يؤدي عملا ويعدد أياما ويقبض راتباً .
 وإنما يجب أن يؤمن كل منهم بحقيقة هذه الكلمة «العدالة» .
 ويجب أن يؤمن كل منهم بصاحبه فلا يحسبن وكيل النيابة أن الحمى
 صانع مرتزق . ولا يحسبن الحمى أن وكيل النيابة موظف يؤدي عملا حكومياً قد
 استؤجر عليه .
 يجب أن يؤمن وكيل النيابة أن الحمى يؤدي عملا إنسانياً شريفاً .
 ويجب أن يفرض الحمى أن وكيل النيابة هو يد المجتمع قد أعدها شريفة
 نزيهة لتعاون على البطش بالآثمين . والأخذ بيد الأبرياء بعيداً عن القصاص .
 فإذا آمن كل منهما بصاحبه كانت المعركة سباقاً نحو الحق وكانت الخصومة
 تكاملاً للعدالة .
 ولكن للأسف إن الطائفتين قد اقتتلا . وثار بينهما الخصومة . وأصبح
 كل منهما يُسرّ لصاحبه مكائد وحيلا . محاولاً أن يوقع به وأن يجعله سخرية
 المحكمة والجمهور ..
 ومن هنا كانت المعارك التي تنور بين الطائفتين .. وخاصة في القضايا الهامة
 التي تنشر أخبارها الصحف .

— ٣٠٧ —

إن لذلك أثراً لا يكاد يدرك مداه الاثنان.. وهو تعصب الجمهور فإن الجمهور يترك قاعة الجلسة وبعضه ناظم على وكيل النيابة مزعزع الإيمان به وبعдалته . وبمهمته السامية . وبعضه ناظم على المحامين مردداً أنهم عصبة تضليل ..

إن أول فرض يفرض على الإثنين أن يتحدث كل منهما عن صاحبه بعبارات التوقير والاحترام والتقدير فإن ذلك يخلق جوّاً من الصفاء بين نفسيهما وجوّاً من تقدير الجمهور لهما معاً .

وثاني فرض أن يستبعد كل منهما السخرية بعمل صاحبه ومسلكه وموقفه إلا في الحدود اللطيفة فعلاً التي تكون معبرة عن الحقيقة في قالب من خفة الروح . ذلك لأن السخرية اللاذعة ذات التعبير القاسي أشد جرحاً من الشتائم السافرة .

وثالث فرض أن يبدي كل منهما التقدير لعمل صاحبه ... وبالحق . لا بعبارات المجاملات التقليدية التي أصبحت ممجوجة وثقيلة على السمع . فمثلاً يقوم المحامي ويقول « إن واجب الدفاع أن يتقدم بالشكر للنيابة على ما قامت به من تحقيق دقيق » .

ثم يثنى بأن يطعن في ذمة المحقق ويتهمه بالتزوير والتلفيق .. !
إنه قول غير صالح .

ولكن المحامي حين يشكر النيابة يجب أن يشكرها على وقائع معينة فيقول مثلاً :

« ولقد طلب المتهم أن تسمع النيابة شهوداً على واقعة وجوده في محطة السكة الحديدية في وقت ارتكاب الجريمة في غرب البلد . فسارع حضرة وكيل النيابة باستدعاء الشهود فوراً دون انتظار لطلبهم بواسطة البوليس بالطريق المعتاد ، وجاء الشهود من حقولهم ومن منازلهم فقرروا جميعاً صحة قول المتهم .. ولو رفضت

- ٣٠٨ -

النيابة إحضارهم أو طلبتهم بالطريق العادى لفقدت شهادتهم قيمتها . لذلك يرى الدفاع عن المتهم أن يشكر النيابة على إدراكها لسمو رسالتها .

وأن يقول وكيل النيابة :

« إن الدفاع عن المتهم قد أثار بحثاً قانونياً آية في الطرافة وهو: هل المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه حين كان في حقله وجاءه الجنى عليه وأهله يطلبون منه تسليم الأرض لاعتقادهم أن المحكمة قضت لهم بأحقيتهم لها ..

إنه بحث طريف حقاً ولكن النيابة دون أن تدعى أنها تستطيع أن تصل إلى ما وصل إليه علم الدفاع و بلاغته ترد على ذلك بأنه كان على المتهم أن يلجأ إلى رجال الأمن ليجمعوا وضع يده حتى تحكم المحكمة نهائياً في الدعوى وينفذ الحكم بالطريق القانونى » .

* * *

هذان مثلان لتبادل الجملات الصادقة لا الجملات الزائفة التي أصبحت ثقيلة على السمع . لأن المجاملة الكاذبة دائماً تبعث رد فعل سيء أما محسن التقدير — ولو بين الخصوم وما هم بخصوم كما قلنا — فإنها تثير التعاطف وتذهب العسر وتبعد العنت والسكيد .

وفرض آخر مفروض على كل من المحامى ووكيل النيابة هو أن يكون كل منهما مسيطراً على أعصابه .

ولقد رأينا من وكلاء النيابة من كانوا كالجبال الصلبة النابتة الراسية . وفي ظروف من أخرج ما يمر على الإنسان العادى . وكان الواحد منهم منفرداً ووجهة الدفاع جبهة من الفطاحل . وخاصة في القضايا السياسية أيام الكفاح في سبيل الحرية والدستور .

أما اليوم فقلما تعثر بوكيل نيابة مترافع . مترافع كما يجب على أمين الدعوى العمومية .

— ٣٠٩ —

وإنه لخطر على أدب المرافعة أن يبدأ هذا النوع من وكلاء النيابة ينقرض .
وإنها لخدمة جلييلة للقضاء وللأدب القضائي لو عني القائمون بالأمر بهذه الناحية
الجميلة الجليلة .

إن صورة الصراع بين المحامين ومرافعاتهم الشائقة وبين رجال النيابة
ومرافعتهم الممتازة هو صراع الجبارة . جبارة القانون والأدب . صراع غايته
سامية . ووسيلتها فن رفيع . وهو مدرسة يتلقى فيها المحدثون أعلا الدروس وأتمها .
وإنه لمن المؤلم أن يحبو منار هذه المدرسة التقليدية السامية الرسالة ، الفاتحة
الثمرات . .

* * *

يحدث أن يخطيء وكيل النيابة في الوقائع أو القانون .

• وليس من الصواب في شيء أن يهاجم المحامي زميله وكيل النيابة هجوماً
سافراً مدلاً على خطئه بألفاظ ساخرة أو جادة . . فإن فن المحاماة فن رفيع
لا يستغل الضعف ولا الخطأ لكي يسيل جروحاً وعلى المحامي أن يرد الخطأ إلى
الصواب في عبارة لطيفة . . مهوناً من قيمة الخطأ في الوقت الذي يحسمه بالنسبة
للقضية . مستغلاً الأدب الراقى واللفظ اللطيف في تصويب الخطأ . . فإن ذلك
يريح أعصاب القضاة الذين يستذكرون دائماً أن تمتلىء آذانهم بالشتائم والفضائح .
ولو كانت فضائح أخطاء . كما أنها تلين قسوة وكيل النيابة وتقربه من التفاهم
وترده عن التعنت وتنهيه من غلوائه .

كما أنها تترك أحسن الأثر في نفوس الجماهير . . حقيقة إن أغلبية هذه الجماهير
تسر لسامع الشتائم وتستهوئها عبارات الفضائح . وكم يعجب الجمهور بالمحامي
الشتام السباب . الذي يصرخ . ويضرب المنضدة بيده . أو بكلمات يديه . .
ولكنه الإعجاب الدائم للجماهير بأدب الفضائح . وأخبار حياة الظلام . وبالرقص
الخليع . وبالأغاني المائعة وبكل ما يرضى الغرائز الحيوانية !

— ٣١٠ —

أما الجمهور المثقف . الذى يقود . ولا يُقاد . والذى يؤثر ولا يتأثر فهو الذى يعجب بالأدب الراقى . والفن العالى والموسيقى الحاملة والغناء الذى يملأ الروح طرباً والرقص الذى يرفع الرأى إلى سماء من الشعارية .
هذا الجمهور الراقى هو الذى يشتمز من الشتائم .. والصراخ والضرب باليد على طاولة المرافعة .

وعلى رأس هذا الجمهور . . القضاة . وهم الذين يقولون كلمتهم فى تحقيق العدالة نتيجة لراحة آذانهم وارتياح نفوسهم لا بانزعاج آذانهم وارتياح نفوسهم !
* * *

لسنا نعنى مطلقاً أن يكون هدوء المحامى . واتساع صدره . وقوة احتماله . واصطناع الأدب اللفظى والنفسى . هو التخاذل والضعف
لسنا نعنى مطلقاً أن يفقد المحامى انفعاله ويصبح لوح ثلج ! أو ينسخ شجاعته فيقصّر فى نصرته للحق الذى يدافع عنه .

كلا . . لا نعنى ذلك إطلاقاً وإلا فقد دعونا إلى باطل وقصدنا سخفاً . وإنما ندعو إليه لأنه الإطار الذى تبرز فيه شجاعة المحامى بأسمى صورها . والقاعدة الراسية التى يشعل عليها انفعاله فتضىء نوراً بغير شواظ حارقة ولا رماد متكاثف !
ومن أروع ما قرأت ما كتبه جمبنا يصف المحامى الخالد الذكر « لاشو » فى مثل هذا الموقف إذ قال :

« كان يجلس بهيئته التى يزدها الهدوء وقاراً وروعة . مغضياً ببصره حتى تحسبه راقداً . . وقد ينام حتى لتحسبه فى سبات . فإن رفع جفنيه فىلى قطعة من خشب أو قلم يقرضهما بمطواة فى يده . . يستمع إلى الرصاص يطلقه النائب العام إلى صدر موكله . وإلى السهوم يرشها منطلقه البليغ بالأدلة الكفيلة بأن تأخذ برقبته إلى الجيولتين . وكأنه يتحدث عن إنسان لا يعنيه أمره .. حتى إذا ما وقف

— ٣١١ —

يؤدي واجب الدفاع أدركت أنه في غفوته كأنه يجمع الرصاص والمهمل ليردها .
 في قوة إلى جسد الإتهام الذي لا يلبث أن يخرج صريعاً تحت طلقات صوته العذب
 الذي يشبه الغناء وقتاً وكأنه هزيم الرعد حيناً .. كان يتفعل بحق موكله . وظروفه
 وآلامه ولكن لم يكن يصصره الغضب . ولا يخرج عن صوابه لحظة فإن الذي
 يبكي والذي يثير الإشفاق والذي يجذب الأسماع ويأخذ بلب القضاة .. لا يغضب
 ولا يخرج عن صوابه . وإنما يظل طوال ساعات مرافعته ممسكاً بأوتار أعصابه
 مستيقظ العقل عف اللسان ... » .

* * *

ما أجمل المحامي في روائه الأسود . يدافع عن الحق . ويصارع من أجل
 العدالة . إذا زانه اللفظ الجميل الرقيق . والأدب الساحر . والروح الخفيفة . وضبط
 النفس . والسيطرة على أعصابه . ومحاولة جذب السامعين . واكتساب الأعداء
 إلى جانبه . إن صح أن النيابة من أعدائه !

إن الإنسان عامة — والمحامي خاصة — ليظفر بالأدب والخلق السامى
 وعدم الغضب أضعاف ما ينال بالشمم والتهور والغضب وفقدان الأعصاب .
 وإن جزءاً كبيراً من نجاح المحامي يعود إلى حسن علاقته بالقضاة ووكلاء
 النيابة . . علاقة العمل لا علاقة التودد إليهم والتقرب منهم والزلفي إليهم فإن
 هؤلاء — القضاة ووكلاء النيابة — بشر والإنسان يعجب دائماً بالأدب المصون
 بالكرامة . ويحترم قلة الأدب والوقاحة والصفاقة — كما يحترم بالمساواة التامة
 الأدب المصنوع المبتذل بالملق والتزلف والهوان .

- ٣١٢ -

الموظفون

يشارك عمل المحامي بعمل آخرين غير من ذكرنا . وهم موظفو المحاكم والنيابات والمحضرين . ولا أنسى السعاة .

وهؤلاء الموظفون يعانون كثيراً من المشقة في أعمالهم جسمياً ونفسياً .

فالكاتب منهم سواء كان كاتب جلسة أو تحصيل أو تنفيذ أو تحقيق يعمل عمل عشرة وعليه مسؤولية جسيمة فأعصابهم مرهقة مرهقة من أثر الإجهاد .

وهم ينالون عادة مرتبات لا توازي ما يجهدون فيه أنفسهم من عمل ومسؤولية وهي مرتبات لا تكاد تسعفهم في حاجياتهم الضرورية ولا يمكن أن تسد مطالب عيشهم . فهم في حالة نفسية تجعلهم يضيقون بهملمهم ذرعاً كما يضيقون بالناس .

وهم أيضاً يكرهون أعمالهم فليس فيها ما يحب . والعمل إن لم يبعث لذة في نفس العامل ينقلب بعد حين بغيضاً ممقوتاً .

والقاعدة أن العامل إذا كره عمله ثقلت عليه وطأته . وناء تحته هيكله وثار أعصابه وانفلت الزمام من يديه .

وهم أيضاً في الغالب طلاب علم اضطرتهم الظروف إلى اختصار دراستهم من ثلثها أو نصفها فهم إن رأوا زملاء لهم يعملون في القضاء أو النيابة أو المحاماة حزن الأمر في نفوسهم فازدادوا للعمل كرهاً وكرهوا تبعاً له هؤلاء الزملاء . هذا ولا شك أن فيهم موظفين متفانين في عملهم يمتازون بالأدب والرقّة . وإن أنسى ما أنسى أنني ارتبطت مع كثيرين جداً من الكتبة في المحاكم والنيابة والمحضرين بصداقة جميلة وطيدة أعتز بها .

والمحامي مضطر أن يعامل هؤلاء المرهقين . المتعبين . المعذبين نفسياً وجسماً .

- ٣١٣ -

والحامي—للأسف— غالباً ما ينظر إلى هؤلاء نظرة المتعالى إلى من هو أدنى .
فإذا تصادمت كراهية الموظفين مع معاملة المحامين لهم وُجد الخصاص وكثر
الشقاق .

ولقد جاء إلى يوماً أحد المحامين الشبان غاضباً نائراً وذكّر لي أن أحد الكتبة
بالحكمة قد أهانه . وعرفت منه القصة وأدركت أنه كان ينتظر من الكاتب أن
يقف له عند ما يحدثه . فإذا حدثه كان حديثه أدباً ورقة . وأن يجيبه كما يجيب وكيل
النيابة أو القاضى . ولقد صنع الكاتب عكس ما كان ينتظر الحامي فوق التصادم
والحامي مصمم على تقديم شكوى إلى رؤسائه .

وتركت الحامي حتى هدأ ثم أفهمته أن هذا الموظف واحد من هؤلاء
المكدودين للعذبين . وشرحت له ظروفهم . ثم أكدت له أن كثيرين منهم
من أبناء العائلات الطيبة . التوى بهم القصد وانحرف بهم الزمن . وأجبرتهم
الظروف القاسية — التي تقسو على كل إنسان— أن يقبلوا هذه الأعمال المكانية .
وقلت له إن من أصهارى شاباً نجل وزير سابق وكان نائباً عاماً اضطر أن يعمل
كاتباً في النيابة .

وإذا كان منهم من يتصف بصفات سيئة فقد يكون لهم العذر وقد لا يكون .
ولكن المعاملة الطيبة من ناحيتك تستطيع أن تغلب بها على الشراسة من
ناحية بعضهم فإن الإنسان استطاع أن يروض الوحوش الكاسرة فهل يعجز عن
ترويض المنحرفين من الناس ؟ !

وفي اليوم التالى قصدت معه إلى الكاتب المتمرد وعاملته بلطف وأفهمته
أننى قادم إليه لازالة سوء التفاهم والاعتذار إن كان زميلى قد أخطأ فى حقه فإذا
بهذا الشاب الموظف يذوب خجلاً ورقة وظرفاً ويعتذر مدة طويلة . وأصبح بعد
ذلك مستعداً لخدمة المكتب ومن أصدقائه الحميمين .

ولعلنى لا أكون مبالغاً إذا قلت إنه فى قرابة ثلاثين عاماً ما لم يقع بينى

- ٣١٤ -

وبين أحد من موظفي المحاكم أى خلاف وذلك لسبب واحد وهو أننى اعتبرت كلام من الكتائب والمخضرم إنساناً له حق أن يعامل معاملة الأدميين .

ولعل من أسباب هذه الفكرة منى عن هؤلاء الموظفين أننى نشأت فى بيت أبى الذى كان عمدة وكان رئيساً لمحكمة الخط وقد كان لهذه المحكمة كتبة عرفتهم فى صباى وعرفت فيهم الأدب والأخلاق . وكان منهم شعراء وكتاب وخطباء وكان أبى يعاملهم كأنهم أولاده . ومنهم من لاتزال الصلة بينى وبينهم إلى الآن صلة صداقة كريمة جميلة .

تحذير :

أنا لا أقصد من هذا أن يكون المحامى ضعيفاً أو متخاذلاً مع الموظفين أو مضحياً بكرامته . بل يجب أن يكون المحامى مستعداً دائماً لأن ينزلهم منزلة زملاء الأدميين . ولكن حذار أن يهبط عن ذلك . وحذار من أن يترك حقه إن أسىء إليه فليس التلطف ضعفاً . ولا المعاملة الحسنة مدعاة للتهاون فى حقوق الناس .

كما أحذر من عقد معاملات أو تطور العلاقة إلى ما تتطور إليه العلاقات بين الشبان إلى سهر أو لعب أو عبث فإن لذلك معقبات سيئة .

فإننى أعرف بعض المحامين يتفقون مع بعض كتبة المحاكم والنيابة «لجلب» الزبائن بنسب معينة .

وأعرف بعض المحامين ينقادون إلى الشيطان فى عقد صداقات مع بعض موظفي المحاكم والنيابات . وينتهى الأمر عادة إلى إشكالات . وليس معنى هذا أننى أحذر من عقد صداقات لله بريئة لا يتعدى معها الطرفان الحدود المعقولة للعلاقات الطيبة .

وإننى لا أنسى أن أحذر أيضاً من الإسراف فى استقلال المحامى الموظف .

- ٣١٥ -

أو العكس فقد جاني مرة أحد كتبة النيابة — وكان كاتب تحقيق وكنت عندئذ أحضر كثيراً في تحقيقات النيابة يعرض على عرضاً غريباً وهو أن يغير في إجابات المتهمين والشهود لمصلحة من أحضر معهم التحقيق ... لقاء أجر معين . وطمأنني بأن فلاناً وفلاناً وفلاناً من المحامين قد عقدوا معه مثل هذا الاتفاق وطمأنني أكثر بأنه على دراية تامة بما يفيد من الأقوال وما يضر وأنه يستطيع بكل مهارة وسرعة أن يقلب المعنى ! واعتذرت له بلطف وقضيت له حاجته بلائمن .

وقد سمعت مرة بعد ذلك في تحقيق جنائية أنه يجعل الإجابة لا وهي نعم ويحرف القول بحيث ينقلب المعنى أو يشوبه الغموض !

ثم علمت من أحد وكلاء النيابة النابهين أنه اكتشف أمره مرة ! وقد توفى غفر الله له ذنوبه .

* * *

ولست أنسى بعد هؤلاء السعاة والفراشين فإن بعضهم يؤدي خدمات طيبة للمحامين . وبعضهم يصبح « كالحانوتي » صفاقة وتسولا . والأولون جديرون بعطف المحامي ومعونته والآخرون لا يستحقون عطفاً ولا معونة .

ولعلني لا أستطيع أن أنتهي من أمر هؤلاء دون أن أقرر أننا عرفنا في محاكم القاهرة من النقص للاستئناف للمحكمة الابتدائية للجزئيات ... عرفنا جيلاً من هؤلاء السعاة كان ممتازاً بخلقهم وأدبه وبدأ ينقرض . ولسكن كنت أسر بلقائهم ويسرون هم بلقائي ... بعضهم بمقابل وبعضهم بغير مقابل ... حتى أصبحوا فيما بعد أصدقاء لي .. وإنني فخور بهم حقاً

* * *

- ٣١٦ -

غرفة المحامين

ما أجل غرفة المحامين !

يأوى إليها المحامى قبل أن يباشر عمله منتظراً دور قضيته فهو يفكر في أرجائها فيما عسى أن يقول وما عسى أن يقال .
فهى مهد أفكاره .

ويأوى إليها حين ينتهى من عمله لىكى يريح أعصابه . ويجمع أنفاسه .
ويحاسب نفسه عما قال وعما قيل له .

فهى منوى راحته . ومرتع تأملاته .

ويأوى إليها ليسمر مع زملائه . فيستمع إلى المحامى الكبير المثقف ،
المحبوب ويفيد مما ينسمع منه ويناقشه فيما تلجلج في نفسه أو قلبه أو عقله من آراء
وعواطف . ويشكوله ما يلاقى . ويستنصحه فيما أشكل عليه من أمر .

إنه يأوى إليها كى يضحك ويعبث مع زملائه وينسى هموم الحياة . وهم نفسه .
وهوم فنه وعمله . ويرفع بينه وبين المتاعب حجاباً وسجقاً ويجعل من هذه الغرفة
الجامدة جنة من المتعة النفسية والروحية ..

وفى هذه الغرفة قد يستمع إلى زميل له حين يشكو وحين يتألم وقد يعاونه
ولو بالنصيحة والكلمات اللطيبات ..

إننى أعنى غرفة المحامين فى كل محكمة حيث تجعل هذه الغرفة الصغيرة من
المحامين عائلة واحدة إنمحت من قلوب أفرادها الأحقاد والخصومات . وتضفى على
حياتهم لونا من ورديات الحياة وتظللهم بمظلة من المودة والرحمة والتعاون .

أتحدث عن غرفة المحامين فى كل محكمة ... ولكن خيالى أبدأ يهوى إلى
غرفة المحامين بمحكمة مصر — محكمة القاهرة — بسرأى منصور باشا بميدان باب
الخلق — أحمد ماهر حالياً — التى كلما دخلتها أو ذكرتها راجعت الصبا
فذكرت أزماناً فيها المسرة ، وفيها الآلام التى حالت مع الأيام إلى ذكريات

- ٣١٧ -

لا تؤلم وإنما يتلذذ الفكر بذكرها وتطيب النفس من رباها وذكرت زملاء
وخلاناً كانوا متعة وروحاً وريحاناً . منهم من قضى نحبه وترك وراءه آثاراً روحية
باقية على المقاعد والطاولات ومنهم من ترك الحماسة عن شيخوخة ولا تزال ذكره
باقية وأحاديثه تتردد ونكاته تُروى . ومنهم من لا يزال باقياً ولكنه يبتعد عن
الغرفة لأنها هيش الآن في زمن من الصبا والشباب لا يؤمن كثير من أهله بحقوق
الأقدمين ولا يقدرونهم قدرهم ولا يبذلون لهم ودأ ولا احتراماً . ولا عرفاناً بجميل
السابقين .

كم سياسة عامة رسمت في غرفة المحامين .

كم أمور جدية تمت فيها .

كم أحداث وطنية نبتت بين جدرانها .

كم مشكلات اجتماعية حلت تحت سقفها .

كم نكات وقصص . كم قصائد وثمرات فن وأدب .

كم مناقشة فلسفية .

كم تصحيح التاريخ .

كم وكم وكم .. وقع في غرفة المحامين . . القائمة في الركن الشرقي البحري

من سراى منصور باشا بباب الخلق !

وكم أذكر كيف كان يجتمع المحامون وقد اختلفت أديانهم . وتباينت

عقائدهم السياسية . وتنافرت أحزابهم .

وكيف كانوا يتناقشون ويشورون ويحدثون ويمطر بعضهم بعضاً نكاتاً

وشتائم وهم يجرعون الشاي والقهوة ويدفع بعضهم لبعض ثمن ما يتنساولون ثم

ينصرفون إخواناً متحابين متضامنين .. بل كأنهم أشقاء هبطوا من صلب واحد

وليس بينهم ما يستوجب الخصومة والحقد .

أذكر هذا ثم ألقى عليها نظرة اليوم فأجد فيها شباناً لا يعرف بعضهم

— ٣١٨ —

بعضاً . ولا يحاول أحد منهم أن يتعارف على أحد آخر . إذا كانت مناقشته انبرت الأيدي للضرب والقذف . الركن الأيمن فيها يسب الركن الأيسر . إذا تسكلم واحد انبرى له عشرة يسفهمون آراءه .. !

ما الذي غير حالك يا دار المحامين وسامرهم وحصنهم وملهاتهم ؟

ما الذي محى بشاشتك ؟

وما الذي حال المودة فيك تنكراً وعداء ؟ !

إن الذي فعل بك ذلك — الزمن — « لم يمحو من قلبي الهوى ومحاك »
كما قال الشاعر .

يا له من قاس لا يرحم !

ما ضره لو أنبت شبابك اليوم على ما كان قد أزرى نبات شبابك بالأمس ؟

لقد تفرقت رابطة المحامين . وتقطعت بينهم وشائج المودة والصدقة . .

وإنه لعيش كقطعة من الجحيم حين يعيش المحامون كل يوم مع بعضهم

البعض وهم متنافرون . متخاصمون .

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

لذلك وجب عليهم أن يغيروا ما بأنفسهم فيجتمعون على الخير . ويعملون

على إحياء تقاليد المحاماة التي كانت قائمة ودرست وليحاول كل محام أن يتعرف بزميله

وأن يتسامح معه . وأن يعتبره صديقاً . وأن يعاونه . وأن يمحو من قلبه الأحقاد

والحسد . وأن يتخلص من سعار المال . وأن ينظر إلى المحاماة نظرة عالية سامية

عندئذ يكون الأمل أن تعود غرفة المحامين إلى ما كانت عليه ويتجدد

شبابها بتجدد الأجيال التي تدلف إليها وتأوى إلى مقاعدها وتترك تاريجاً وآثاراً

روحية باقية ..



الباب الثاني

المحامي في مكتبه

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



- ٣٢١ -

المحامي في مكتبه

يا ترى كم مرة طاف بخاطر المحامي طائف من الفكر في غرفته التي يجلس فيها زوالاً من النهار وحقبة من الليل ؟!

أتراه فكر مرة أنها محراب صلاته للعدل .

وأنها خلوته للاتصال بربه وضميره . يقدم لها فيها حساباً عما صنعت يدها ، وانفعل به وجدانه ودير عقله ، وجاشت نفسه .

وأنها مرسمه الذي يبذع فيه فنه في تصوير تحف للحق والكفاح ضد الظالمين ونصرة المظلومين .

وأنها جنته التي يطوف عليه فيها ولدان وحوار عين يسقونه شراب السعادة في كؤوس من رضا الضمير .

وأنها واحته التي يرف عليها ظل وثمر وجنى . ظل من أداء الواجب وثمر من راحة البال وجنى من نعمة الله .

وأنها ميدان قتاله حيث ينوش الباطل بسهام من الرأى والشعور والعلم وكل ما آتاه الله من فضل المعرفة والذكاء .

* * *

إنها غرفة ذات جدران وأبواب ونوافذ يملأها أثاث ورياش . . تبدو كأية غرفة أخرى ولسكنها في الواقع محراب يؤدي فيه الواجب على أكل وأجمل صورة . وقد ترتكب فيه الجرائم التي تحطم قلوباً وتذك ثروات . وتنسف نفوساً وتورث الموت والفقر وفقدان الحرية .

إنها سماء تخلق فيها الروح في سبيل مثل أعلا . مزدريه المادة بكل ألوانها

- ٣٣٢ -

وجميع أطرافها . . كما تكون سوقاً تعقد فيها الصفقات . وتجري المساومات .
ويكون فيها المال هو الغاية . وهو الهدف بصرف النظر عن الوسيلة مشروعة أو غير
مشروعة وسواء كان الكسب حلالاً أم أنه حرام بحكم الشرع . وحكم المجتمع .

هل سأل المحامي نفسه كم أمانة وضعت في عنقه لحفظها . . أو خانها !
كم مال أؤتمن عليه فصانه . . أم أكله بالإثم !
كم سر طوى في ضلوعه فكتمه في أعماقه أم أذاعه وأشاعه بئمن أو
بغيرئمن !
كم عرض أودع في حضائنه فخرسه حتى من العين الزانية أم مزقه وولغ فيه
كحيوان !
كم رشوة عرضت في صورة مال أو جاه أو إغراء فاحتقرها وازدراها
ونبذها . . أم قبلها . . وباع ضميره للشيطان في مقابل عرض زائل أو لذة فانية !
كم تهديد هوجم به فصمد له . وصدّه بشجاعة وجسارة أم خار ضعفاً .
وضعف خوراً ولاذ بحب السلامة !
كم تضحية اقتضاها منه فنه فبذلها من ذات نفسه ومن ذات ماله أم أنه
ضن بها مؤثراً شح النفس وبخل الكف مردداً أن الجود يفقر والإقدام قتال !
كم صرخة دوت بالألم فعرض لها نفسه وقلبه وروحه تذيها وتجعلها نداء
إنسان مظلوم لإنسان شهم . أم أنه عرض لها بسخريته واستهانته وعدم مبالاته
فجعلها تدوى أنيناً وتنزف جراحاً !
كم حاكم ظالم اعترضه . وكم صاحب جاه تصدى له فسما بشجاعته ونبله
وقوة نفسه فوق ظلم الظالم وإغراء البازل أم رضخ للظالم ولصاحب الجاه خوفاً
وزلقاً ! . .

— ٣٢٣ —

كم سئحت له الفرصة للانتقام والتشفي فداست أحقادها وازدرى ضغينة نفسه
وارتفع إلى عليا ذرى الروحانية . روحانية أداء الواجب . أم انساق مع الهوى
فانتقم وشفى غليله وقال اهدئي يا نفس فمن لا يظلم الناس يُظلم .

كم نابتة النوائب وتآزمت عليه الأمور والمشاكل وسدت في وجهه منافذ
الفرج فتوجه إلى ربه واعتصم بالصبر ولم يذل لشهوة خيانة الأمانة . أم ألقى بذكر
ربه وراء قلبه . واستعجل الفرج ولم يحتمل مشقة الصبر ولم يتذرع بشجاعة المقاومة .
ومدّ يده فأصاب الفرج وأصاب الناس بالبلوى !

* * *

كم وكم وكم !؟

لو سألت مجام نفسه هذه الأسئلة . أو بعضها لوجد أنه قد سوى حسابها عن
مكسب أو خسارة وأمسك بيمينه كتابه أو بيساره !

وإن كان العزاء الوحيد لمن ألقى السمع وهو شهيد أننا أبناء الخطيئة . وأن
العصمة لله وحده أننا خلقنا لنخطيء . والشقي من وعظ بنفسه فلم يتعظ . والسعيد
من أدرك خطيئته فتاب وأناب وعزم على أن لا يعود . هنالك الفرج الأكبر .
والراحة العظمى .

إن من لم يخطيء بعد يستطيع بعزم حديد . وإيمان شديد أن يتنكب الخطأ .
ومن أخطأ فإن باب الرحمة واسع . فأوسع ما في الوجود وما وراء الوجود
رحمة الله بالخاطئين المستغفرين التائبين .

ولا يبرنّ بذهن ظان أو متوهم أن كاتب هذا الكتاب يزعم لنفسه الكمال
أو نصفه .. فإنني أقول وأكرر أنني من أخطائي قبل صلاحى كتبت هذا
الكتاب تكفيراً عما وقع منى . وتبصرة للقارئ لعلمهم يذكرون ويعقلون .
فيتحصنون أو يتوبون !

* * *

- ٣٢٤ -

المكتب

اختياره وتنظيمه

البلد :

أول ما يجب على المحامي عند ما يشرع في اتخاذ مكتب عمله هو انتقاء المكان .. أي البلد الذي يجعله مقره .

ولقد كانت المدن فيما سلف مهوى أفئدة المحامين إذ كان المحامي يقصد إلى إقليمه فيبدأ فيه عمله لأنه أعرف الناس بأهله وعاداته . وكان الكسب عادياً ، وفي الابتداء على الأقل مضموناً .

ولكن حدث أن تزاخم المحامون على القاهرة .

فإن المتخرج في كلية الحقوق قد أمضى سنوات في أحضان القاهرة الدافئة و بين أذرعها البضة التي تفيض بمعين من اللذات فلا يستطيع فراقها . ولا يطيق البعد عنها خاصة إذا عقد مقارنة بينها وبين مركز المحكمة الجزئية أو الكلية في ريف مصر .

حقيقة إن الفارق بين القاهرة وبين مدن الريف وحواضره الكبيرة أو الصغيرة واسع ، شاسع بعكس البلاد الأوربية أو الأمريكية .

ولكن فن المحاماة يوجد في البيئة الملائمة ، ولا يوجد في القاهرة عند الابتداء على الأقل .

إن المحامي الناشئ يستسهل الطريق في مبدئه . فهاهي إلا شقة يدفع إيجارها لمدة ثلاثة شهور ويوثتها معجلاً أو نسيئاً ويافطة يكتبها خطاط مبدع ووكيل يلتقط من أي مكتب أو من ساحة المحكمة أو يصنع صنفاً محلياً خاصاً ! ثم يبدأ عمله .

وهو لا يدرك للأسف أن المحاماة طريقها وعروضها وطويل . فيه مفاوز مهلكة . وفيه حفر مردية . فيه عقبات وصعوبات يشيب من هولها الولدان .

- ٣٢٥ -

ومن هذه العقبات : العقبة المادية ، ومنها عدم التوفيق السريع في التعرف بأصحاب الدعاوى .

مما لا شك فيه أن المحاماة لا تعطى سريعاً ، إنما يلزمها وقت طويل فشهرة المحامى تأتي بالتسامع ، والتسامع يلزمه الوقت ، والعمل الدؤوب ، والكدح .

فإذا طال الوقت على المحامى لزمه المال ينفقه . فإن لم يكن ذا إيراد وقع في الضيق ، فإن كان ممن أعطى خلقاً متيناً صبر ، وطوى الصدر على الإيمان ، وطوى البطن على حرمان ، راضياً بالقليل ، وإن كان من الذين يملكون الصبر ، ويميل منهم الصبر وقع في المحذور . وهنا تكون البداية هي النهاية ، وما أسوأها خاتمة ! يخطئ على أمل ، ثم يبعث الأمل فيزيد الخطأ . وتصبح حياته معقدة بالمشكلات والأخطاء .

والأصوب أن يلجأ المحامى المبتدأ إلى طريق من اثنين إما أن يبدأ في الأرياف حيث النفقات أقل ، وحيث التسامع يسرى في أقصر أمد ، والنجاح أسرع خطى ، وحيث يستطيع أن يجد وقتاً للدراسة المستمرة ، كما يجد فسحة لإرجاء وقت فراغه بهواية مثمرة كالزراعة أو أى عمل آخر .

والطريق الثانى أن يلتصق بالمكتب الذى قضى تمرينه فيه . ويكون هذا الالتصاق عن طريق الاجتهاد والدأب والأمانة والتفانى في العمل والإخلاص في أداء واجبه ، وعندئذ يتلهف المكتب على استبقائه حتى إذا ما أكمل الزمن اللازم ، واتسعت دائرة معارفه ، واعترف له أصحاب القضايا بالمميزات العالمية والفنية والخلقية استطاع أن يستقل بعمله ، ولعله يكون قد وفر مالا يعينه أيضاً .

المطلوب :

إذا استقل المحامى بمكتبه سواء في الأرياف أو في المدن الكبرى كان عليه أن يختار الحى الذى يقيم فيه مكتبه . ويجب أن يكون حياً نظيفاً ، ولا يحاول أن يختاره بقرب السوق أو شوارع التجارة .

— ٣٢٦ —

فإذا اختار الحى وجب أن ينتقى البناء ، فلا يكون عمارة مهدمة ، ولا في وسط القهاوى والمحلات الصناعية .

وكم يحزنى أن يفتح بعض المحامين أمكنة كالدكاكين ، وخاصة في الأرياف . فإنه منظر مؤذى أن يرى الرأى لافتة محام فوق دكان كدكاكين العرضالجية . ومن المؤسف ، والحزن أن يكتب تحت اسم المحامى المرفوع على الدكان « المحامى أمام محكمة النقض » أو « القاضى بالمحاكم الوطنية سابقاً » .

إن بائع الأحذية — إذا كان ذا ذوق سليم — يختار الحى ، ويختار العمارة و « يخرج » واجهة محله إخراجاً جميلاً رائعاً للعيون .

وأي بائع الأحذية من المحامى الذى يعرض فناً وعلماً وذكاءً ؟

أليس من الحتم أن « يخرج » مكتبه في صورة بهيمة ، تستوجب على الأقل الاحترام ؟

التأنيث :

عند ما أنصح المحامى أن يؤثث مكتبه أثاثاً حسناً لا أقصد أن يكون فاخراً وإنما أقصد أن يكون نظيفاً ، منظماً منسقاً .

ولا أقصد أيضاً أنه إذا أحسن تأنيثه يكون مدعاة « لرفع مستوى الأتعاب » وإنما أقصد أن الحالة النفسية لها تأثيرها في عمل العامل بله الفنان . فكلمة استراح الإنسان إلى المنظر الحسن وأحاطه الذوق السليم كان إنتاجه خيراً ، وصدوره أوسع . وجلده على العمل أقوى .

كما أن حالة صاحب الدعوى النفسية تتأثر بالرؤية الأولى حيث يكون انعكاس الشكل مؤثراً تأثيراً سريعاً ومباشراً في نفس صاحب النظرة .

وأذكر أن أحد موكلى . وكان أجنبياً مثقفاً استنصحنى أن أدله على محام كبير لمباشرة قضية شرعية ضخمة . ودلته على أكبر إسم لامع عندئذ في محيط القضاء الشرعى ، وحددت ميعاداً مع الزميل الكبير .

- ٣٢٧ -

وتداولت مع الأجنبي الكبير على تقدير الأتعاب واتفقنا على ألف جنيه .
وأعد الرجل ٥٠٠ جنيه النصيب المقدم ، وذهبتنا إلى مكتب المحامي الكبير .
وتتبعنا العنوان سؤالاً واسترشاداً إذ لم أكن قد ذهبت إليه من قبل . وأخذت
حارة تسلمنا إلى شارع وشارع يقذفنا إلى حارة حتى وصلنا إلى حي من أحياء القبور
ثم دخلنا البناء فإذا دار قديمة متداعية ودخلنا المكتب فإذا أرائك محطمة وعليها
غطاء قديم متسخ يثور منه الغبار لأية لمسة . وتأفف الرجل الكبير ، وامتلاً وجهه
اشمئزاً واستنكاراً وحاول أن يجد مكاناً نظيفاً يجلس عليه فلم يستطع وفضل أن
يتكلم وهو واقف مبتعداً عن موضوع القضية ، متحدثاً عن مقابلة أخرى لكي
تكون معه المستندات ومعه أيضاً بعض شركائه . وفيما نحن نتحدث دخل
فراش قذر الوجه واليدين . متسخ الجلابب يحمل «صينية» مربة . تراكت عليها
بمع قديمة . وعليها فناجيل قهوة يجرع الانسان السم ولا يجرع منها القهوة أو
السلسيل ! واعتذرتنا واستأذنا وخرجنا .

ولم ينطق الرجل . بل لاذ بصمته وأمر سائقه بالسير إلى مكتب الأستاذ
(...) المحامي المختلط . ودخلنا مكتبه فإذا به متحف أبداعته يد فنان بارع الذوق ...
ونظر إلى الأجنبي الكبير نظرة ذات معنى ومن بعدها لم أره مرة واحدة !

مكتبه المحامي :

تحدثنا عن الموقع والبلد والعمارة . وتحدثنا عن الأثاث . وبقى أن نتحدث
عن الركن السامى فى مكتب المحامي .

إنه ركن العلم ، والروحانية .. إنها مكتبة المحامي .

إنها الصديق المقيد الذى لا يمدك بالشر وإنما يمدك بالخير دائماً ... وأنت
الذى تشكل ما يعطيه إياك فيما أن تجعله خيراً وإما أن تجعله شراً يؤذى ويضر .

إنها الصديق الجواد الذى لا يرضن عليك بما تريد .

— ٣٢٨ —

إنها الصديق السمع الذي يعطيك ولا يأخذ منك ولا يستقضيك إلا كسوة
محترمة . ومكاناً لا تُقأ يرقد فيه حتى تناديه ! .

إنها الصديق الذي لا يعرف الجحود .

ولا يعرف المن .

ولا يحسدك .

ولا يحقد عليك .

إنها الصديق الذي لا يمل عشرتك ، ولا يبغض جوارك طالما أحببت عشرته
ورضيت صحبته وجواره .

إنها مجموعة الكتب التي تمثل جبروت العقل ، ومشعل المدنية ، وذكاء
الإنسان ، وتعبه وجهده وسهره وعرقه ودموعه ..

فليتنصرف همّ المحامي إلى تكوين مكتبته بحيث لا أكون مسرفاً إذا طالبت
بأن يرصد عشر إيراده (١٠٪) يبدأ به ويكمل منه مكتبته باستمرار . لا يتوقف
ولا يحسب أن نهر العلم ينقطع عن الجريان . فإن الشمس في صبيحة كل يوم تقدم
جديداً من العلم والمعرفة .

وعلى المحامي أن يجمع القوانين كلما صدر قانون أضافه إلى مجموعته . ويستحسن
أن يضيف إليها أعداد من الوقائع الرسمية ثم يجمع مجلة المحاماة والمجلات الأخرى
ويجدها سنة بسنة ، ثم مجموعات الأحكام كالجدول العشري ومجموعات محكمة
النقض والمحكمة الإدارية ووزارة العدل .

وكل الكتب العربية التي صدرت ، وما فاتته منها يجب أن يحصل عليه
من المكتبات ، ومن المزادات .

ولا يستهين بإنتاج السلف الصالح أمثال فتحي زغلول وأبو هيف وأحمد أمين
وعبد السلام ذهني .

— ٣٢٩ —

ويعمل ما في وسعه أيضاً للحصول على القديم من مجموعات أحكام المحاكم
المختلطة والشرعية ، ومؤلفات المحامين مثل لوزينا بك والقضاة المختلط .

ويجب وجوداً أن يحصل على موسوعة كالبتدكت الفرنسية ومجموعة سيرى
وكذلك كتابين على الأقل من فقه كل قانون باللغة الفرنسية ، ويستكملها بالجديد
باستمرار مهنا بلغت الشقة وكان الثمن !

وليعلم المحامي أن الكتب التي تصدر باللغة العربية لا غناء فيها . وأنها في
أغلبها رسائل دكتوراه أو مذكرات للطلبة ، وإن العلم الحقيقي في المؤلفات الفرنسية
الضخمة الجبارة والموسوعات .

ولقد هممت أن أولف كتاباً عن الملكية الفنية وعلامات الاختراع والعلامات
التجارية فبدأت أطلب قائمة بأسماء الكتب ثم رجعت إلى البانديكت .. فكذت
أيأس إذ أنني وجدت البانديكت وهي مطبوعة ١٩٠٥ قد حوت ألف صحيفة بالخط
الدقيق جداً عن الملكية الفنية !

أما قائمة الكتب فلا تقل عن ألف كتاب !

بينما لم يصدر بالعربية إلا بضع صفحات في كتب شرح القانون المدني .

وإنني في هذه المناسبة لا أستطيع أن أحبس نفسي عن تحية أساتذتي
أبو هيف ، وأحمد أمين وكامل مرسى والسهورى ، ومن أساتذة الشريعة
— الشيخ زيد وأحمد إبراهيم على ما بذلوا من جهد وما أمروا وأنتجوا من مؤلفات
تقف والمؤلفات الفرنسية رأساً برأس وهامة بهامة !

كما أنني أبعث بالتحية إلى أساتذة الحقوق والقضاء والمحامين ورجال النيابة
الذين يريقون ماء شبابهم سطوراً في المؤلفات الحديثة .

* * *

وليزت المحامي مكتبته . ويصنفها ، ويرقم كتبها ويجعلها دائماً في مظهر لائق
جذاب نظيف ..

— ٣٣٠ —

وليجعلها بكل صدق وإخلاص صديقه الوفي المحبوب . . فإنها هي التي
تضمن له الامتياز والتقدم والسمعة والوصول دائماً إلى ذروة النجاح .
وليكن دائم الرغبة فيها . لا يجعلها جثثاً هامدة ، ولكن يتخذها خلة
ومحدثه وسميره وناصحه .

وليكن التجاؤه إليها في كل صغيرة وكبيرة . ولا يحسبن أن عقله أو قلبه قد
وعيا شيئاً لا مزيد عليه .

ولكن يجب أن يحذر أن يكون كما قيل ، كالحمار يحمل أسفاراً فإن الخطر
كل الخطر أن يصبح مطية للكتب فيقول : قال فلان ... وقال فلان ... فإنه
بعد حين يصبح باهت الشخصية ، منعدم الرأي .

وليعلم أن الكتب والدراسة مهمتهما أن يخلقاً له « العقلية القانونية
mentalité juridique » ، وعليه هو أن يبرز الرأي ويدافع عنه .

وقد حدثني من حدثني من أفاضل الناس أن المرحوم عبد العزيز فهمي —
العالم الخالد في القضاء والقانون ، كان إذ تكونت عقليته القانونية في سنوات
طوال من الاطلاع لا يرجع إلى المراجع إلا بقدر محدود ولذلك فقد أبدع في
ابتكار الأحكام والمبادئ القانونية ، وكذلك المرحوم المحامي الخالد مرقس فهمي .
لنجعل من الكتب أصدقاء هادين لا أسياداً طاغين .

الموظفون :

بعد أن يختار المحامي البلد . والحى . والدار . والأثاث . . . يكون قد انتهى
من الأشكال المادية . وبقي اختيار الإنسان . الإنسان الذي يعاونه . ويسنده .
ويستطيع أن يمهده له سبيل العمل الهادي . . . النزيه . والذي في مكتبته أن يعطل
نجاحه ، ويجعل سبيله مليئاً بالمصاعب والأشواك بل في قدرته أن يصصره ويرديه .
إن موظفي المكتب عادة من أرباع وأنصاف المتعلمين . والممتاز منهم من

— ٣٤١ —

اتسعت تجاربه وتمرن على عمله . وعرف طريقه واضحاً في معاملة الزبائن وفي ترويض موظفي المحاكم ، واسترضائهم حتى يتيسر له العمل .

إن كثيراً من المحامين يعتمدون على هؤلاء الموظفين — وكلاء أو كتبة — في الاتفاق مع الموكلين . وفي تحضير الدعاوى وإعداد المستندات . وفي هذا خطر أكبر الخطر .

إن موظفي المكتب — كما قلنا — من غير المتعلمين . يعملون عادة في هذه الصناعة إما بطريق المصادفة وإما بعد أن يكونوا قد جربوا عدة أعمال ففشلوا فيها ولم يجدوا إلا هذه الصناعة التي تحتاج إلى علم وفن . وهي — في نظرهم — لا يلزمها إلا بعض اللباقة والدرحة ، وحسن تصريف الأمور .

أى أن لقمة العيش هي التي دفعهم وحدها إلى هذا السبيل . ولم يدفعهم إليها رغبة كما يرغب الضابط مثلاً في عمله ليذود عن بلده ويحافظ على الأمن ويشبع رغبته أو أهدافه في مطاردة الجريمة . . أو على الأقل للتمتع بمظهر وظيفته التي تعلن عن نفسها بملبسها . وتغذى الغرور بسلطتها .

ولا يدفع موظفي المحاماة ما يدفع الإنسان الذي يعمل طبيباً أو مهندساً أو تاجراً أو محامياً أو قاضياً إلى آخر الأعمال الحرة والحكومية . . من طلب للعلا وسعى لتحقيق الآمال . ورغبة في التقدم والإثراء .

إن كاتب المحامى يظل حياته كاتب محام . وإن ارتقى فوكيل مكتب لا يخرج عن كونه كاتب محام .

وهو لا يرتقى .

ولا يحقق آمالا .

ولا يبلغ ذروة .

ولا يشبع رغبة .

— ٣٣٢ —

ولا يصل إلى مثل أعلا هدف إليه وحلم به .
 وهو أيضاً — وبعد كل شيء لا يصيب ثراء .. وإن أصاب فالقليل الذى
 لا يمكن أن يكون هدف الصبا وطموح الشباب وغاية الكهولة ..
 إذن فإشباع البطن هو الغاية التى يتغياها كاتب المحامى من التحاقه بهذا
 العمل .

ولذلك فهو لا يسعى إلى مجد . ولا يهتم أن يعاون فيه .
 وهو لا يحقق آمالا . ولا يضره أن يحطم هذه الآمال .
 وهو — عادة — ينال مرتباً منتظماً — ضئيلاً طبعاً — وعلى أحسن
 الفروض وأسوئها يكون له جزء بسيط من الدخل .
 فاذا تعرض للاتفاق مع الموكلين كان همه الأول أن ينال بقشيشاً سخياً سواء
 ارتفعت الأتعاب أم انخفضت وهمه الثانى أن لا يفلت صاحب القضية . ولهفته
 على عدم الافلات يصحبها تهاون عادة فى التقدير .

ثم

كيف يترك اللوكيل — الذى لن يعمل بمجهوده وذهنه وأعضابه وعلمه
 فى الدعوى أن يقدر الأجر على ذلك ؟
 إن تقديره يكون عادة تقدير صانع الإطار — غير الفنان — فى تقدير ثمن
 صورة زيتية من إنتاج فنان موهوب ...

ويقتضىنى الأنصاف أن أقرر أن بعض وكلاء المحامين — وخاصة فى المكاتب
 الكبرى — يختلفون فى هذا الوصف كثيراً إذ أنهم عادة يكونون قد قضوا عمراً
 مع المحامى فأصبحت تربطهم بالمحامى ألفة وصدقة والتصاق .
 ويكونون عادة أيضاً قد عرفوا مستوى أتعاب محاميهم — كما عرفوا قدرة
 الموكلين على الدفع . وميزوا مقادير الدعاوى فى ميزان الأجر .

- ٣٣٣ -

ولما كانت المساومة على الأتعاب من الأمور الشاقة على نفس المحامي .
ولما كان أصحاب الدعاوى من المصريين قد ألفوا المساومة ، فهما كان
التقدير عادلا اصطنعوا المساومة طريقاً للكسب وإن صاحب الدعوى يكون
عادة قد قدر الأجر الذي يرتضيه لقاء دعواه — بينه وبين نفسه — وحين يواجهه
المحامي بالتقدير — حتى وإن كان أقل مما قدر يهرع إلى المساومة توفيراً لقروش
أو جنيهات .

لذلك وجب أن توضع طريقة وسطاً .

فالمحامي بعد دراسة القضية يحدد لها حداً أعلا . وحداً أدنى . ويترك للوكيل
أو الكاتب الجرى بين الحدين وبتقدم المحامي في عمله . ونجاحه يستطيع
أن يؤشر بقلمه الأحمر على الملف بقيمة الأتعاب ولا يقبل مساومة وينتهي هذا
الإشكال ..

* * *

إن بعض المحامين — وكل المحامين الجدد — يتركون كتابة عريضة افتتاح
الدعوى للوكيل ..

والوكيل عادة يكتبها مقبولة لأنها صورة محفوظة صماً من عرائض سابقة
عرفها وقرأها وحفظها وكتبها سنوات .

ويزعم بعض المحامين حين يقول المتقدم منهم في التخرج المتأخر عنه أن
كتابة عريضة الدعوى لا يتقنها إلا كتبة المحامين .

ويسرف بعضهم في الزعم فيقول إن المحامين الكبار لا يكتبون
عرائض الدعوى .

وهذه الأوهام منشؤها أمور ثلاثة :

الأمر الأول :

- ما تحتويه عريضة الدعوى — عادة — من عبارات مألوفة . محفوظة .
واصطلاحات يكاد يكون متفقاً عليها .

— ٣٣٤ —

مثلاً « أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه أعلاه إلى محل إقامة المعلن إليه » .

« ومن حيث أن المطالبة الودية لم تجدى »

« ومن حيث أن المدعى عليه قد دأب على الكيد »

إلى آخر هذه المصطلحات التي يحسبها المحامي الجديد أنها أساس العريضة . وقوامها . وعامودها الفقري . ويتوهم أن عدم إثبات هذه المصطلحات ليس مبطلاً لها فقط بل مضيعاً للحق في ذاته . وباعثاً لسخرية الزملاء والقضاة .

وإنه لوهم باطل فعريضة افتتاح الدعوى قد تطلب القانون لها شروطاً وحتم فيها بيانات ثم ترك للعلم الذي علم به الله الإنسان ما لم يعلم - حرية التصرف في شرح الموضوع .

وإنني دائماً أطلب من المحامي الذي يبدأ تمرينه بمكتبي أن يقرأ عشرات من عرائض الدعاوى وعرائض الاستئناف . وعرائض المعارضة والنقض . . . وأنصح به بحزم أن لا يقيد نفسه بشكلها . بل يكون في موضوعها حراً طليقاً يكتب ما يشاء .

الأمر الثاني :

إعتقاد راسخ ذائع أن كتابة عريضة الدعوى أمر غير ذى بال لأن القاضى لا يقرأ العريضة . . . وإنما يحكم بعد سماع المرافعات وكتابة المذكرات والإطلاع على المستندات .

ولذلك هان الأمر في كتابتها وتحضيرها .

وهذا إعتبار خاطيء رغم ذبوعه .

فإن عريضة الدعوى هي الأساس الذي يظل بعدها بأبى العماره يدق عواميده

— ٣٣٥ —

ويعمق أخاذيده ، ويملاه بالأسمنت والحديد . والعناية بإعداد وتحضير وكتابة عريضة الدعوى لها فائدتان أساسيتان قد تنهار دونهما الدعوى : الفائدة الأولى أن عريضة الدعوى هي أول شيء يقرأه القاضي — الذي يقرأ الدعوى ليحكم فيها — والتأثير الأول الذي تتركه العريضة يكون نصف عقيدة القاضي .

الفائدة الثانية أن العناية بتحضير العريضة وكتابتها يكشف للمحامي طريقة . هل هو سائر في ظلام الباطل أم أنه مهتد بسراج الحق . ويوضح له الثغرات المفتوحة والجوانب التي يمكن أن تغمر ، والمستندات الناقصة ، وما يعوز الدعوى من أسانيد قانونية .

وقد درجت على أن أكتب مذكرة الدعوى قبل عريضتها . ثم إذا انتهت إلى رأى فيها كتبت عريضة الدعوى وقدمتها أو طويتها وأفهمت الموكل حقيقة موقفه .

الأمر الثالث :

إن المحامي لإرضاء لرغبة الموكل يسارع بكتابة العريضة وتقديم الدعوى خشية أن يظن الموكل أنه مقصر في رفع الدعوى والموكل المصرى يتفق على القضية ويدفع رسومها القضائية والأتعاب فى المساء وفى صباح اليوم التالى يسأل عن تاريخ الجلسة !

ومثل هذا الموكل — وهو صورة من جميع الموكلين — حتى المتعلمين والمتقنين — يجب ألا يعمل المحامى لتلهفه على تحديد جلسة حساباً وأن ينال من الوقت ما يتيح له دراسة القضية وكتابة عريضتها على أتم وجه ممكن .

* * *

هذه الأمور الثلاثة هي التي تلجئ المحامى إلى أن يكل إلى موظفيه كتابة عريضة الدعوى . وفى هذه الطامة الكبرى فإن الكاتب يكتب العريضة بطريقته

- ٣٣٦ -

لزوتينية . وهو لا يعرف تكييفاً موضوعياً ولا قانونياً . وتكون النتيجة أن أساس الدعوى يقوم ضعيفاً ، هشاً متداعياً ، ويكون البناء بعد ذلك آيلاً للسقوط بأقل مجهود من خصمه !

* * *

ولذلك على المحامي أن ينحى موظفيه عن الأمرين — الأنفاق على الأتعاب وكتابة عريضة الدعوى .

وعليه أيضاً أن يبعدهم عن اختيار المستندات اللازمة للدعوى ، وإعدادها وترتيبها وتبويبها . وعليه أن يقوم هو بهذا العمل لكي يختار من المستندات ما يفيد ويلغى مالا يفيد . ويرتب المستندات بترتيب الوقائع الواردة في عريضة الدعوى ويؤببها ويلخصها ثم يدفعها إليهم ليكونوا ناسخين ، وناقلين . . لا أكثر ولا أقل .

كانت القضية بسيطة — طلب رد حيازة — وكانت لا تستوجب إلا تقديم مستند أو اثنين ، وتركت للوكيل أمر إعداد المستندات في حافظة .

وذهبت إلى المرافعة في القضية . . . فراغني أن مكنتي قد قدم أكثر من خمسين مستنداً . وتأجلت الدعوى للرد على هذه المستندات وقبيل الجلسة التالية قدم الخصوم أكثر من سبعين مستنداً وتأجلت القضية للاطلاع على هذه المستندات .

وظل وكلاء المكتبين يتبارزان بالمستندات حتى أنحمت القضية . . . وانتفخت . وخاف القاضي أن يقربها فتأجلت مرات . وضاع الحق في غمرة التأجيلات . ولم أستطع أن أفوز بحكم فيها — ولم تبق بعد طول الأمد فائدة لصاحبها إلا بعد أن نخلت المستندات وسحبت عشرات منها . . . والعجيب أن بعضها لم يكن ذا صلة إطلاقاً بالقضية ولا بأصحابها وإنما كان خاصاً بقضايا أخرى .

وسألت الوكيل فأجابني « أنه صنع ذلك لكي يلغم المدعى عليه » .

— ٣٣٧ —

فقلت له : « لكن المدعى عليه صنع صنيعك » .

فقال « نخمنا القاضي » .

فقلت « وما الفائدة ؟ » .

قال « ليعرف الموكل أن قضيته ذات أهمية . وليست بسيطة » .

وقلت « ولكن حقه ضاع » .

وأجابني « غير أنه مسرور جداً للدور الذي بلغته القضية . . . إذ طال أمدها . فازدادت أهميتها وتحدث عنها الأهل والجيران . . . إن الموكلين لا يهمهم الحكم في ذاته . وإنما يهمهم الفخر بأن لهم قضية هامة » !!
هذا منطوق يجب القضاء عليه لأنه يدخل الحق والعدالة في تيه لا يُدرك آخره .
ولا تبلغ غايته . . . ويكون العدل فيه هو الضحية . .

اختيار الموظفين :

وصفنا الموظفين بما سبق ذكره .

وبقى أن نقول كنتيجة لذلك : إن طائفة موظفي مكاتب المحامين ككل طائفة لا بد أن فيها الحسن والأحسن ، والسيء والأسوأ ، والشريير المجرم والصالح الطيب .

ولكن الحق أنها طائفة تنبع من غير منبع معروف وتجري في نهر لا عودة منه . . . وتصب في نهاية مجهولة . . . لا يزينهم علم ولا ثقافة . ولا أمل يحدوهم ولا مثل أعلا يجذبهم نحوه .

وقصارى القول أنه ليس لهم من غاية حسنة تبرر لهم أن تكون وسيلتهم الصلاح والحسن !

وهم أيضاً بغير حاية . . فهم اليوم في هذا المكتب وغداً في غيره بل غداً في الشارع . .

- ٣٣٨ -

حالتهم المعيشية سيئة . وحالتهم النفسية أسوأ .

وفي مثل هذا الوسط الفريد في نوعه ، الذى لا يستوجب غلاماً خاصاً ، ولا يحميه استقرار . ولا يبعث الأمل فيه مرتب منتظم يتزايد حسب التقدم العملى والزمنى ، ولا معاش يصون شيخوختهم ...

فى مثل هذا الوسط يكثر السيء . ويندر الحسن .

وهذا هو الواقع . فإني أستطيع أن أعدد فى مدى ثلاثين عاماً عشرات من الموظفين الصالحين وآلافاً من السيئين .

ولما كان هؤلاء من العمود التى يقوم عليها عمل المحامى . وفى وسطهم ينتعش فنه ويزدهر . وجب أن يعمل عمل حاسم وسريع .

فيصدر قانون ينظم هذه الفئة .

ويجب إنشاء مدرسة للكتابة . .

أما الوكلاء فيجب أن يكونوا حاملين ليسانس الحقوق . ويكون عملهم عمل وكيل القضاة avoué وتوضع لهم لأئحة وامتحانات . فلا ينال هذا الحق إلا من أمضى فترة تمرين كافية . وأدى امتحاناً ويشترط على كل محام أن يكون وكيله هذا شريكاً له .

أما الكتابة فيشترط لهم كحد أدنى نيل شهادة الإعدادية على أن يقضوا سنة على الأقل بالمدرسة وينالون إجازتها . ثم يوضعون مساعدى كتابة لمدة سنتين يؤدون بعدها امتحاناً ثم لا يسمح من الآن بالترخيص لكتاب جديد حتى ينقرض الأفراد الموجودون حالياً ويقبل خريجي المدرسة فقط . ويعاقب كل من يستخدم واحداً غير مؤهل .

ثم توضع لأئحة تأديب لهؤلاء وتنظم مرتباتهم وعلاواتهم .

بهذا وحده ينصلح الاختلال الضارب فى مكاتب المحامين .

— ٣٣٩ —

وإلى أن يصدر هذا التشريع الذى أطلب به وزارة العدل . وأطلب به نقابة المحامين . وقد حاولته أيام كنت نائباً ولكن اعترضتني احتجاجات المحامين من النواب وغير النواب الذين كانوا يقولون :

« وهل نحن قادرون عليهم وهم صعايلك حتى نقدر عليهم وهم ممالكك » !

ولكن الحقيقة أن التصرف مع الجاهلين مؤذ بطبيعته . أما التعامل مع المتعلمين فإنه يوفر الوقت والجهد . ويفرض النظام وليس من الختم أن يكونوا إما « ممالكك » أو « صعايلك » فإن بين الطرفين مدى واسعاً يكون فيه الصالحون الذين ليسوا صعايلك ولا ممالكك .

وإلى أن يحين هذا الحين يجب على المحامى أن يختار موظفيه ويشترط فيهم :

(١) أن يكونوا على خلق أو على استعداد للخلق الطيب إذا حسنت

ظروفهم .

(٢) أن يكونوا على إلمام بأعمال المحاكم .

وعليه أولاً أن يوفر لهم العيش الطيب المقبول بالمرتب المعقول — وإن كان دائماً سيجد صعوبة فى ذلك فإن موظف المكتب لا يشبهه أى مرتب .. لأسباب واضحة منها أنه عادة غير مستقيم نتيجة للوسط الذى نبت فيه وللوسط الذى يعيش فيه .

ومنها أنه ينفس على المحامى دخله — وهو يعرفه — فيعقد فى عقله الباطن مقارنة بين مجهوده الجسمانى الذى يبذله ومجهود المحامى الجسمانى فيجد أن الحمل كله من نصيبه ... وأن المحامى إنما يروح إلى المحكمة فى نزهة ويعود منها فى زفة ... وهو فى ذلك لا يحسب حساباً لفن المحامى . ولذكائه . وعقله . وعلمه . ودراسته . ومتاعبه . ومسؤولياته .. فإنها معنويات ليست تحت حسه فهى بعيدة عن حسابه .

— ٣٤٠ —

وقد حاولت جاهداً أن أرضى موظفى مكتبى وأن أنظم لهم طريقة دفع مرتباتهم . وأجزل لهم المكافأة فى المناسبات وأرعام صحياً وأرعى أولادهم صحياً وتعلماً .. ولكننى أحسب أن القليل منهم من رضى والكثير منهم من سخط .

ثانياً : أن يلزمهم — بتضحية من جانبه — على الظهور باللبس المقبول . فإن بعض موظفى المكاتب يحسبون أن من أصول الصنعة أن يكون متسخ الثياب ... ولعله يعتقد أنه بهذا يستدر عطف الموكلين ... و بعضهم يؤثر الشراب والإسراف فيما لا يفيد عن اللبس المقبول النظيف .

والكاتب عنوان المكاتب .

ثالثاً : أن يكون على اتصال بحياتهم الداخلية ونفسياتهم فمنهم من يكون كتوماً ومظهره لا ينبئ عن شيء ولكنه قد يكون مضطرباً مرتبكاً بسبب ديون . أو بسبب نزاعات عائلية . وقد يكون سيئاً فاسداً ومظهره طيباً فهو يصلح ويصوم ويدعك جبهته لكي يطبع عليها « زبيبة الصلاة » وهى القرينة الظاهرة على الصلاح والتقوى التى يحب بعض الناس أن يحملوها وإن كانت فى أغلب الأحيان ليست دليلاً على الصلاح ولا على التقوى .

وفائدة ذلك الاتصال بداخلية ونفسية الموظف أن تعرفه على حقيقةه فتعاونه وتصلحه أو تبتزه قبل أن يستفحل شره ويوقعك فى شر المهالك . فكم من موظف بمكتب محام كان السبب فى ضياع المحامى سواء باختلاس الرسوم أو الودائع أو عدم دفع الرسوم وضياع مواعيد الدعاوى والاستئنافات والطعون الأخرى . أو بسبب إيهاام الموكلين بمبالغ مستحقة عليهم وهى غير مستحقة .

وليعلم المحامى أن أرباب القضايا من أكثر الناس معرفة بقيمة الرسوم فإذا زادت عليهم ناقشوا أو سكتوا للاضطرار ولكن على لسانهم تشيع قالة السوء عن المكتب حتى لو كان السبب هو أحد الموظفين . لا المحامى .

وليعلم أيضاً المحامى أن لموظفى المكاتب ولعاً بالاستجداء من الموكل فكلمنا

- ٣٤١ -

طالهم بوجهه في المكتب فكروا في استردار مبلغ منه بأسباب ملفقة .
وقد تكون مضحكة .

وكان عندي في فترة طويلة كاتب ممتاز . ذكي . منظم . مستقيم . مؤدب .
مطيع وظل على هذا الحال مدة طويلة وكنت قد اطمأنت إليه . وارتحت إلى
عمله فأتمته حتى على أموالى الخاصة ...

ونجاة . كلنى أحد الشبان الممتازين وهو من عائلة كبيرة ، وكان لوالدته
قضايا بمكتبي ، وكانت قد أمضت وقتاً طويلاً مريضة . طريحة الفراش لا تحضر
إلى المكتب — كلنى الشاب يؤكد لى أن والدته قد دفعت إلى الموظف رسوم
دعوى الاسترداد وأتعبها !

وكنت أعرف أن هناك حقيقةً دعوى استرداد ولكنها مرفوعة من شخص
مدين محجوز عليه ضد هذه السيدة . فهى المدعى عليها فى دعوى الاسترداد
لامدعية . وهى لم تكن مدينة أبداً . ولا محجوزاً عليها مطلقاً . وكانت من
الثراء بحيث لا تكون فى هذا الموقف . ولو أنها أرادت أن ترفع دعوى استرداد
لكانت دعوى مبطله . وما كنت لأشترك فى دعوى استرداد باطله .

فطلبت ملفات قضايا هذه السيدة . وبعد البحث لم أجد غير دعوى
الاسترداد المرفوعة عليها .

فأوجست خيفة . ولعبت بعقلي الظنون . وبدأت أبحث وراءه مستقصياً
حاله بطرقى الخاصة . سألت بعض أصدقائه وزملائه ثم سألت جيرانه وجعلت
بعض من أثق فيهم يتبعه . ثم سألت والدته وكانت سيدة سالحة وتقية .
ومسيحية مخلصه ... فعرفت العجب . عرفت أنه يسكر كل ليلة . وأنه عاشق
لسيدة مسالمة وهو مسيحي وأنه ينفق عليها فى سخاء . وأنه أهمل والدته وأخوته .

وحبست نفسى لىالى بعد تركى المكتب وإغلاقه أعود وأكتب إلى جميع
الموكلين الذين أعتقد أنه قد يكون استعمل معهم طريقته التى استعملها مع تلك

- ٣٤٢ -

السيدة. طالباً منهم الاتصال بي شخصياً ومعهم حساب عن قضاياهم .

وجاءني كثيرون .. واكتشفت اختلاسات وسرقات ... واضطرت لتسديدها وكانت أكثر من ٤٠٠ جنيه ثم أحضرته هو وأقاربه وكان منهم أناس طيبون صالحون وأطلعهم في حضوره على ما وقع .. واعترف كتابة وصممت على إبلاغ البوليس .

ولكن أهله تهمدوا بسداد المبلغ . وبكى ، وبكت أمة المسكينة الصالحة فرق قلبي واكتفيت بفصله . . ولم يسدد لي المبلغ واستعوضت الله فيه .

ولكنني أخذت في الحرص على معرفة شؤون كل كاتب . وكان استقصائي يوصلني إلى العجب . فعرفت مرة أن أحد الموظفين يحترف حرفة عجيبية ! حتى استطعت أن أستخلص عدداً منهم ، بعضهم ظل عندي أكثر من ثمانية عشر عاماً ولم تقل مدة أحدهم عن عشر سنوات . ومن أراد طريقاً آخر في الحياة عاونته على سلوكها .

* * *

إن معرفة المحامي بشؤون موظفيه أمر حسن . فقد يكون سبباً في إزالة هم عنه ، ومنع كرب . وقد حدث أن لاحظت أن وكيل مكنتي — وكان رجلاً فاضلاً صالحاً تقياً وذو عيال — وكانت سيئته الوحيدة أنه كسول . لاحظت أنه متبرم مهموم فسألته فتمنع أن يصارحني بالحقيقة .. ثم اكتشفت مصادفة أنه يريد أن يستأجر قطعة أرض زراعية ببلده من وزارة الأوقاف وينقصه التأمين المالي وكان المبلغ خمسين جنيهاً فسارعت بدفعه . وتعهد بسداده مقسطاً وعاد إلى حاله وزال كربه وهمه ..

فإذا كان الكاتب مصاباً بمرض أو كان أحد أفراد عائلته مريضاً فإن على المحامي أن يعاونه على المداواة . فإن في ذلك مصلحة مكتبته وعمله .

— ٣٤٣ —

وإن كان له أولاد في المدارس فعليه أن يعاونه في توفير المصروفات لهم .
ويسأل عنهم ويشاركهم همومهم ومتاعبهم وإن كان يرغب في الزواج عاونه وأمده
بالمال المعقول فإن الكاتب العائل خير من الأعزب المتصعلك .

لا شك أن هذا السلوك من المحامي يجيبه إلى نفوس موظفيه . ويشجعهم
على العمل وخاصة إذا كانوا ممن يستحقون .

ولعني أعتقد أن الموظف الصالح — وقليلون الصالحون — إذا استظل بهذه
الرعاية . وأحس بالطمأنينة من حيث ثبات مركزه في المكتب ، ومن حيث
الناحية المالية فإنه سيقترع عن الدنيا . ويعف عن مد يده للسؤال والنصب على
الموكلين .

ولقد عملت دائماً على أن أوحى إلى موظفي مكنتي بهذه الروح . ولعني
نجحت إلى حد كبير — ولا أقول إطلاقاً !

كما أن شعور الموظف بالكرامة عنصر هام . فقد دأب بعض المحامين على
إهانة موظفيه أمام الموكلين .

و بعضهم يشتمهم ويسبهم . . . وبعضهم يضربهم .

وهذا السلوك يخلق روحاً عدائية من العسير إزالتها مهما كان الكسب
المادي .

وإن من صالح المحامي أن لا يظهر احتقاره لموظفيه . ولا إلصاق التهم بهم
اعتذاراً عن أخطاء وقعت . ولا نصرة الموكل على الموظف إن كان غير مخطيء .
وهو إن وجد أحد موظفيه قد أخطأ يستطيع أن يناقشه ويهديه أو يعاقبه
في خفية من عيون الناس ، وعلى غير مسنح منهم .

وعلى المحامي دائماً أن يحفظ كرامة موظفيه . فإن من عادة الموكلين أن
يشكوا . وأن يتوهموا أموراً فيصرخون منها . والظن السيء بموظفي مكاتب

- ٣٤٤ -

المحاميين دائماً معشش بذهن الموكل وأى طلب أو حركة منه أو تأخير ينسبها للموكلون إلى رغبة الموظفين في مخادعتهم والنصب عليهم ومحاولة ابتزاز أموالهم .
فإذا تحقق المحامي أن موظفه برىء فمن واجبه أن ينتصر له وأن يجبر الموكل على الاعتذار له .

اعتاد أحد الموكلين الأثرياء — الأثرياء الجدد — أن يعتدى على موظفي مكتبتي بالقول الغليظ واللفظ الجارح ويطلب منهم ما لا يصح أن يطلبه . فمثلاً يكلف أحد الكتبة أن يحضر له كوبه ماء إذا كان الفراش غائباً . ومرة طلب من موظف صغير أن يأخذ حذاءه لينظفه عند منظم الأحذية . ومرة طلب من أحد الكتبة أن يحدث عشيقته ليعتذر إليها عن حضوره وكلفه بأن يأخذ إليها هدية حلوى !

وسكت الموظفون مقدرين أمرين (الأول) أنني لن أرض بأى حال عن هذا السلوك . وأنتى سأطرده شر طردة (الثانى) أن المكتب يستفيد منه مبالغ طائلة .

وازنوا بين الأمرين وأرادوا أن يتحملوا المرّ من باب التضحية . .

وكنت عضواً بمجلس النواب — كثير الغياب عن المكتب — أحضر إليه ساعة فى الصباح وساعة فى المساء لا تكفى لمقابلة الناس . وكان يزامننى فى المكتب عشرة من المحامين على رأسهم شقيقى وكثير منهم من أقاربى أو من عائلات تربطنى بهم روابط الصداقة والجوار — وعلم هؤلاء المحامون بالأمر وترددوا . . ولكن شقيقى وجد الشجاعة الكافية لىكى يطلعنى على الأمر بعد أن بذلوا له النصيح فلم يجدى معه نصيح فجمعت الموظفين والمحامين ونهرتهم جميعاً بعنف وأغلظت لهم القول لأنهم (أولاً) لم يثأروا لكرامتهم . (ثانياً) لأنهم أخفوا عنى الأمر طويلاً وأفهمتهم أن كرامتهم من كرامتى ، وأنتى ولدت إنساناً فى بيئة من يعتدى فيها على خادم فقد اعتدى على سيده وكثيراً ما وقعت معارك دامية

- ٣٤٥ -

لمثل هذا السبب . وأفهمتهم أيضاً أن الكرامة هي ملكنا نستطيع أن نحافظ عليها أما الرزق فهو من الله ، هو الذي يمن به علينا ، وهو الذي يحفظه لنا ، وهو الذي يمنعه عنا ، وليس لأحد فضل في رزق أحد .

ثم استحضرت هذا الموكل وجمعت له قضاياها وسلمته كل أتعابه وألقيت عليه درساً ... للأسف أنه لم يفهمه .

لم يفهم سبب غضبي . ولم يفهم معنى تنازلي عن مباشرة قضاياها . ولم يفهم طبعاً رد الأتعاب إليه . . واعتبر أن هذا الأمر إهانة له . . فقد اعتاد في المكاتب الأخرى أن يهين نفس المحامين لا الكتبة فحسب ! بل إنه افتخر بأنه اعتدى على وزير في وزارته .. لأنه كان قد دفع له !

وما ارتحت في حياتي لتصرف فقدت فيه مالا وكسبت سعادة .. سعادتى وسعادة من حولي — كتصرفي يومذاك !

* * *

حسابات المكتب :

- . الرسوم
- . الأتعاب
- . الودائع
- . الضرائب

من هذه العناصر تتألف حسابات المحامي . أو حسابات مكتبه على الأصح . ولا حاجة للقول بأنه يجب على المحامي أن يمسك دفاتر منظمة . لا لإفادته أمام مصلحة الضرائب . وإنما لكي يعرف ميزانيته فإن على توازن الدخل والمصروفات تتوقف حياة المحامي ونجاحه .

أخطر ما في المكتب :

إن الناحية المالية للمحامي هي أخطر نواحي حياته . سواء كان فقيراً أو غنياً . وهو إن كان فقيراً كان موقفه أشد عسراً . وإن كان غير نحيف ولا مفزع إذا كان قد منحه الله قوة إرادة وقوة خلق .

لعلني أكون صادقاً إذا قلت إن محامياً واحداً لم يغفلت من أن يقع في عسرة من أمره بسبب اختلاط ماله بمال موكلية .

أما الفقير فقد يدخل في جيبه عشرات من الجنيهات رسوماً لقضايا وودائع . أما الأتعاب فقد تأتيه أو لا تأتيه فيتصرف في الكسل على أساس أنه سيدخل له في الغد أو بعد الغد أتعاب موازية لما أضع . . وإذا به يفاجأ بقحط يمتد أياماً ، وقد يمتد شهوراً ، عندئذ تصبح هذه الرسوم مطارق تضرب بعنف وبغير رحمة في رأسه وفي أعصابه . . وقد يضطر إلى الاستدانة أو محاولة إيجاد مال من طريق غير مشروع . . ثم يرتبك ويا ويل المحامي من الارتباك المالي !

وقد يحصل مثل هذا للمحامي الغني ولكن على وضع مكبر . فقد تبلغ الودائع التي في خزانة مكتبه الآلاف . ثم يبدأ مشروع بناء عمارة أو شراء أرض زراعية اعتماداً على جريان نهر الأتعاب الذي اعتاده . وفجأة يقع القحط . . ويحاول أن يرد الودائع فيعجز ويرتبك . . ويا ويلتا له من الارتباك ! .

ولست منفكاً عن هذا الحديث — وهو حديث يعرفه كل محام — وأقول كل محام — ولو بينه وبين نفسه .

إن هناك ظروفاً طارئة لا يتوقعها المحامي تفريه بأن يمد يده إلى مال غيره . وما أسهل ذلك وهو في يده فعلاً .

وهو لا يخشى من ضياعه لأنه حسن الظن بالأيام ، وبالإيراد .

ولكن هناك ظروفاً طارئة أيضاً لا يتوقعها المحامي وتسد الطريق أمامه .

— ٣٤٧ —

وتوقف للنهم من إيزاده حتى يصبح قطرات .
وعندئذ يقع عجزه الذي لم يتوقعه .

وإنني لأكاد أجزم بأنه ليس هناك بين المحامين — إلا النادر الذي لا حساب له — من « يقصد » أو « يتعمد » تبديد الودائع التي في ذمته بل إن كل واحد منهم يخشى دائماً أن تضع الأمانات وتبديد . ومع ذلك فهي تبديد وتضيع نتيجة للظروف الطارئة . التي لم يكن يتوقعها فلم يتوقاها ، ولم يتحصن من سقوطها على رأسه وعلى هناءته وراحته .

ولقد كنت سكرتيراً لنقابة المحامين ثلاث سنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٠ .
وكانت تصل إلى يدي شكاوى الموكلين ضد المحامين يتهمونهم بالتبديد . . إن قلت بالآلاف لا أكون مغالياً ولا مسرفاً . ولعلها اليوم عشرات الآلاف .
وسببه كله هو ما أسلفت ذكره .

ولو اقتصر أمر المحامي على حادثة أو حادثتين ثم اعتبر لكان رجلاً صالحاً .
ولكن قليلاً منهم من يتعظ .

وإنني لا أجد غضاضة في أن أذكر حادثة وقعت لي . ولسيت أخجل منها ولم أكتبها . . وحادثة أخرى كادت تقع لولا أن أعانني الله عليها .

أما الأولى ففي صدر شبابي ولم يكن قد مضى على سنتان . أنفقت ما معي . وكان مما معي رسوم يجب أن تدفع بعد بضعة أيام . . ومرت الأيام ولم يدخل مكنتي مليم واحد . . ولم أجرؤ على أن أطلب من أبي إسعافاً عاجلاً لسببين الأول أنتى خجلت بعد أن رأيت مجاحي في المحاماة وإيراداتي منها أن أشعره بعجزتي والسبب الثاني أن أزمة ١٩٣٠ كانت خانقة وكنت أخشى ألا يكون مع أبي بضعة جنيهات هي التي كنت أنشدها .

- ٣٤٨ -

ولم أكن في حياتي قد فكرت في الاستدانة . ولم يكن لي في القاهرة من أقارب أصدقاء منهم ولم يكن حال أصدقائي خيراً من حالى فقد كانوا شباناً مبتدئين .. مفلسين !

ولست أنسى الليلة السابقة للصباح الذى يتحتم علىّ فيه أن أدفع هذه الرسوم .. لم أتم ، ولم يهدأ لي بال ، وظل قلبي يخفق خيرة ويأساً . وفيما أنا متألم أردت أن أعرف الساعة التى أنا فيها . ولم يكن لي حاجة لمعرفة الوقت . فقد كانت الحاجة للوقت قد انمحت . فما كان يهيم ظلام أو نور .. ولعله شعور داخلى أراد أن يسأل عن اقتراب ساعة الخطر !

ونظرت في الساعة فعثرت بالخرج من المأزق ، والفرج من الضيق .

لقد كانت ساعة ذهبية نفيسة ، ثقيلة الوزن وكان ملحقاتها سلسلة ذهبية غليظة . وفكرت في بيعها وشراء ساعة يد !! ولم أكن في حاجة لتبرير ذلك ولو كان وراء هذه الساعة غضب والذى أو فقدان ذكريات سعيدة فقد كانت هدية اليسانس !

وفي الصباح سارعت إلى محل جواهرجى ، وما عرفت في حياتي ساقى تمقلان ، وقدمى تتسمران مثلما عرفت وأنا أدخل محل الجواهرجى .

وأخيراً دخلت ، وبعث ، ولم أساوم ، وتقبلت المبلغ . كل هذا وأنا في شبه غيبوبة ، ثم خرجت أسرع إلى المحكمة حيث دفعت الرسوم . ثم تنفست الصعداء .

ثم تولاني هم الندم ، الندم على تعريض نفسي لهذا الموقف . فأقسمت بيني وبين نفسي ألا أعود إلى ذلك واتبعت الخطة التى ظلت أتبعها خمسة عشر عاماً حتى رزقني الله من فضله مالا وعقاراً جعل غلظتى الأخرى سخافة كما سأعرضها فيما بعد .

- ٣٤٩ -

فلقد حدث لي الحادث الآخر الذي كاد يصبح ألين من الأول .. فقد وكنتي صديق وزميل يعمل في الخارج في بيع عزبة يملكها . وبعثها له بشمن لم يكن يعلم به ثم أودعت معجل الثمن في البنك باسمه .

ولما أتممت البيع قبضت باقي الثمن وكان مبلغاً ضخماً أيضاً ولم أودعه البنك في حسابه .

وكنت مقدراً لصديقي أن يرجع بعد ثلاثة أشهر وظل المبلغ في خزانتى حتى كنت أشتري صفقة أرض زراعية فوضعت الثمن ومنه الوديعة التي كانت عندي ، وكان مقدراً أن يفي بإرادى بها ، أو على الأقل إيرادى من أراضي الزراعة والمحصول على الأبواب .

ونجاة طب صديقي . وشكرنى على مجهودى وشرحت له الأمر كله ، وتظاهر بالرضا بالانتظار فترة ، وفي اليوم الثانى وصلنى خطاب من زميل شاب يكاد فيه يلح بالتهديد ، وهدد فعلا في مكالمة تليفونية ! وكدت أصعق فقد كانت الصفقة الزراعية قد استنفدت مالى كله بما في ذلك السلفيات الزراعية المعروفة فلم يكن هناك أمل في وجه بنك من البنوك .

وكنت قد تعلمت من تجار يبي - لا من روحانيتى فقط - أن أترك حل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى وكنت قد صممت على بيع شيء من أملاكى وإن كان ذلك يستغرق زمناً ، ولكن شاء الله أن يرزقنى من حيث لا أحسب ما يسرلى دفع المبلغ وتنفس الصعداء ما جعلنى أعاود القسم .

الرسوم :

الرسوم إما أن لا يستلمها المحامى إطلاقاً ويكلف صاحب الدعوى بدفعها بنفسه مع أحد موظفى المكتب وأما إن تعسر ذلك لظروف بعض الموكلين فعليه أن يضع كل مبلغ في ظرف ويغلقه ويضعه في خزانتة ، ويقوئى عزيمته على عدم

- ٣٥٠ -

المناس بها ولو كان في أشد الحاجة ! وما ألغن شدة الحاجة ، ولكن النتائج السيئة المحتملة أشد نكراً من الحاجة نفسها .

والحق أقول إنه لا فائدة ترجى إلا إذا كان المحامي قد رزق إرادة من حديد . وخلقاً أقوى من الصلب .

الودائع :

أما الودائع فيجب على المحامي أن يودعها في حساب خاص في البنك وألا يحمل لهذا الحساب دفتر شيكات فإذا حان وقت الوفاء بالوديعة سواء المحكمة أو لأربابها سارع إلى سحبها والوفاء بها .

وإن كان يريد الخير . . . فعليه أن ينصح موكله بإبداعها هم في البنك . وما قلته عن الإرادة الحديدية والخلق الصلب في موضوع الرسوم أقوله عن الودائع وأكثر لأن قيمة الودائع عادة كبيرة .

الأتعاب :

أما تقدير الأتعاب فمتروك أمره للمحامي يزنه بميزان لا يتطلب منه غير أمرين : ألا يبالغ فيه اعتزازاً بمكانته . ولا يهبط فيه اضطراراً لحاجته . فإن المبالغة وتعجيز الخلق سواء كالهبوط بالأتعاب وابتذال قيمتها . والمحامي الصغير أو المتوسط لا يبالغ عادة ولكن المحامي الكبير هو الذي يشتط . ومطالبتي إياه بالاعتدال لمسة إنسانية محضه فهو حر والناس أيضاً أحرار إن أرادوا أن يمهروا العروس الجميلة فلا يستغلون المهر . ولكن للمحامي الكبير أقول لا تهبط بأتعابك حتى تجعل لنفسك مستوى عال سواء في القضايا أو في الموكلين . أو في القيمة المادية لفنك .

أقول هذا لسبب هام وهو أن أكثر المحامين الكبار لا يضعون حداً أدنى

— ٣٥١ —

لأتعابهم . ولا يتورع بعضهم عن قبول القضايا بما قد لا يقبله صغار المحامين . وحجتهم في ذلك أن أتعاب القضايا الصغيرة « تلم » أي تأتي بحصيلة كبيرة أو كما سماها لي أحدهم « دي حمار المكتب » أي أنها هي التي تحمل المكتب وتسير به متكلفة بنفقاته ومصروفاته .

وهذه نظرة مادية حقيرة . يهبط بها المحامي من عليا الفن إلى دنيا الارتزاق . وهو نهم للمال مؤذى . مؤذى لسمعة المحامي . ومؤذى لزملاءه .

أما أذاه لسمعة المحامي فمن ترخيصه فنه بترخيص أتعابه . والعجيب أن الموكلين يذيعون أسرارهم مع المحامين . . . فإذا عُرف عن هذا الجامي الكبير أنه متواضع الأتعاب ساومه الموكلون . وهجموا على الأذى . ولو أنه جعل لنفسه حداً أدنى لارتفع بأتعابه . وترك غيره يرتزق من الفضلة التي ترفع عن الهبوط إليها .

أما الأذى لزملائه ففي أن الجامي الكبير إذا قبض مثلاً عشرة جنيهات أتعاباً لقضية يكون بذلك منافساً غير مشروعة لشباب المحامين ومتوسطيهم . فإن الموكل إذا رفض الجامي الكبير قبول قضيته لقيمة الأتعاب لجأ حتماً إلى محام متوسط أو محام شاب . فمعنى قبول الجامي الكبير للأتعاب الضئيلة هو استلاب الرزق من المحامين الذين هم دونه . والذين يقبلون مثل هذه القيمة .

ولست أدري — كما أذكر دائماً — كيف تقسمنا الأيام والكفايات إلى درجات ثم لا نوائم بين ما نصل إليه من درجة عالية في الصيت والمجد وبين قيمة أتعابنا ؟!

ليس في المحاماة درجات كدرجات الموظفين . ولا كدرجات رجال القضاء تتدرج « رسمياً » درجة فوق درجة . ومنصباً فوق منصب . ومرتباً فوق مرتب .

ولكن بيد المحامين أنفسهم أن يرتبوا درجاتهم . ولن ترتب هذه الدرجات بالقيود أمام النقص أو الاستثناء وإنما بدرجتهم في فئتهم وقيمة أتعابهم .

- ٣٥٢ -

إن الإطباء في البلاد الأوربية منهم أساتذة ومنهم أطباء . والأستاذ لا يقابل مريضاً إلا إذا كان معه تقارير وخطابات من أطباء يرجون فيها الأساتذة قبول الحالة بعد شرحها ... وقليل منهم من يقبل كتاباً من طبيب واحد .

أما المحامون فالمكاتب الكبيرة لا يمكن أن تقبل القضايا الصغيرة ولو دفعت فيها المبالغ الطائلة . فإن سمعة المكاتب في دور المحاكم لها حساب كبير بين المحامين .

هذا حديثي إلى كبار المحامين .

أما متوسطهم وصغارهم فإنني أدعوهم إلى عدم الإسفاف . والنزول بمستوى أتعابهم .

ولست أقصد بهذا الحديث أولئك الواقفين بالأبواب أبواب المحاكم والنيابات وأقسام البوليس .. فأولئك قد انغمسوا وأصبحوا أحط من السائلين . وقد هبطوا بسمعة المحاماة إلى الدرك الذي يزكم الأنوف . ويثير الاشمئزاز . وليس لي حديث عنهم فإنهم أحقر من أن أذكرهم في كتاب مثل كتابي هذا .

وإني أقصد المحامين المحترمين . المؤمنين في النجاح ، السائرين إلى الأمام الساعين للمجد المؤمنين بأنهم يمارسون فناً .

وخير طريقة يتبعها المحامي أن يكون عادلاً بالنسبة لمجوده في كل قضية .

فإذا كانت القضية تساوي ٢٠ جنيهاً من حيث قيمتها ومن حيث الجهود فيها فليجعل الحد الأدنى ١٥ جنيهاً والحد الأعلى ٢٥ جنيهاً ولا يزيد ولا يهبط . ولا يقبلها بأتعاب خمسة جنيهات اعتماداً على أنه إذا دخل مكتبه عشرون قضية كان إirاده في الشهر مائة جنيه ، فالعبرة أن يعزز الإنسان بمجوده أولاً ويتقى الله في مجوده ثانياً فإن ما يلاقيه من صعوبات ومرافعات ومدكرات وانتقالات يبين عسيراً وثقيلاً بعد الاشتغال بها ، ولكن لا يبدو لعينه كذلك عند قبض الأتعاب .

* * *

— ٣٥٣ —

وأرجو ألا يحسبن المحامون أنني أدعوهم إلى خطة خيالية . ولكنها فعلاً
الخطوة العملية فإن من أسباب نجاح كثيرين من المحامين عدلهم في تقدير أتعابهم .
وليعلم المحامون أن الموكل لا يحترم إلا المحامي الذي يدفع له ما يوازي قيمة الدعوى .
لا حيف ولا شطط .

المجانبة :

إن من أخطر ما يمارسه المحامون هو قبول القضايا مجاناً للأصدقاء والمعارف
والأقارب .. واستجلاباً للزبائن ! إذ يحسب بعضهم أنه لو جامل واحداً وقبل
قضيته بلا مقابل فإنه سيجلب له قضايا .
وقبول القضايا مجاناً يكون عادة مجاملة .

ولم أر في الدنيا صناعة أو فناً أو مهنة يفرط أصحابها في حقوقهم كالمحاماة .
إذ أنهم يعتقدون — كما يعتقد الموكلون أن عمل المحامي لا يزيد عن أن يكون
« كلمتين » « يدشهما » المحامي في المحكمة . و « خلاص » !

وإني لأردد دائماً عبارة في هذا الصدد فأسأل محدثي :

« هل تستطيع أن تذهب إلى البقال وتطلب منه بلميم ملح دون أن تدفع
له الثمن .. المليم ! ؟

فيجيبني :

« طبعا لا » .

« فهل لا يتساوى الملح الذي قيمته مليم بدراسة المحامي — ومتاعبه في
الدراسة ، وفي العلم . وبذكائه ومرانه وتجاربه وما يلاقى من شقاء ؟ » .

وهذا مثل أقرب به « صناعة » — وأقول صناعة — عمل المحامي مجاناً .

ولسكنني هنا أقرر أن المحامي الذي يمتاز بفته لا يمكن أن يعطى هذا
الفن ... مجاناً بلا ثمن !

— ٣٥٤ —

فإن من أسوأ ما يصنعه الفنان أن يرخص فيه أو يبذله بلائمن!

إن المحامين في بلاد العالم المتمدين يعرضون تقدير أتعابهم فلا يناقشون .
وهم لا يعرفون المجانية إلا في الاستثناءات التي سنذكرها فيما بعد .

وهم يقدرون وقتهم خير تقدير .

فإن الموكل إذا طلب موعداً للقاء المحامي يعرف مقدماً أن كل دقيقة يقضيها
مع المحامي ستكلفه مالاً فإذا طلب الموعد كان ذلك بمثابة قبول لدفع أجر المقابلة —
فيما عدا المقابلة الأولى .

ولقد كان مستر فانر المحامي الانجليزي الذي عاش يمارس المحاماة زمناً طويلاً
في مصر يضع في فاتورته ضمن ما يضع من الحادثة التليفونية التي يطلبها الموكل
ويحدث فيها مستر فانر . فالموكل إذا طلب المحامي وحده دفع ثمن الوقت الذي
شغله معه عن عمله .

أما في مصر فليست القضايا المجانية وحدها هي البلاء وإنما الزيارات ...

الزيارات التي تشغل المحامي ووقته كله

إنه إذا مضى الوقت من الخامسة إلى التاسعة مساءً في مكتبه قضاءه كله في مقابلة
أصحاب الدعاوى والذين يطلبون الاستشارة على أساس أنهم سيوكلونه في القضايا .

فإذا فرض المحامي مقابلته بمواعيد سابقة ...

أو إذا جعل استشارته لقاء مبلغ يدفع مقدماً ...

أو إذا وجد أن الحديث ليس مجدداً في القضية أو لا صلة له به ونبتته الموكل
إلى ذلك قيل عنه إنه متكبر ومتعطرس . وأنه قد امتلأ — أي أصبح غنياً في غير
حاجة إلى القضايا . وأشاعوا عنه ما ينفّر فيه أصحاب الدعاوى .

— ٣٥٥ —

ومع ذلك ...

فإني أنصح ، بما عملت به في السنوات الأخيرة ، وهو أنه لا مقابلة إلا بموعد سابق .

ولا مقابلة إلا إذا استحال على موظفي المكتب أن يحلوا للموكل ما تعقد أو استعصى عليه فهمه .

وكل استشارة لها أجر . وأجر مقدم .

* * *

إن كان وقت الناس من ذهب فإن وقت المحامي أثن من ذلك لأنه ملك قضاياه ، ملك فنه .

ولا تسبيل لفن أن يتألق ويتجلى ويسفر عن نتاج باهر إلا في الهدوء ، والخلوة ، والبعد عن التثيرة والتندر والحديث عن السياسة والاقتصاد وسيرة الناس ! كما يجري الأمر في مكاتب المحامين !

استثناءات المحاماة :

إن الاستثناء الوحيد الجدير بالاحترام هو نجدة الملهوف الفقير الذي لا علك مالا . فإن التقاعد عن القيام بهذا الواجب الإنساني ندالة لا تعترف لحام كبير أو صغير فإن المحاماة كما يسمونها بالفرنسية . Défense de la veuve et de l'orphelin .

ولست أستثنى بعد ذلك إلا من كان من الأقارب الذين لهم مكاتة الوالدين فليست أجرو على طلب الأتعاب منهم وكذلك أساتذتي السابقين الذين علموني وكان لهم فضل تثقيفي فلقد رفضت دائما . واستمرار أن أتال منهم أتعابا حتى لو عرضوا وألحوا .

أما بقية الأقارب والأصدقاء فهم أحق الناس بأن يدفعوا للمحامي . وكفى

- ٣٥٦ -

أنهم يطعمون في مجهود صادق . وإخلاص في العمل . وهو أولى من غيره بما يدفعون له من أتعاب .

تحصيل الأتعاب :

إن الإتفاق على الأتعاب بسيط بجانب الحصول عليها . فإن مشكلة المشاكل في حياة المحامين هي تحصيل الأتعاب إذ أن مما يؤسف له أن الغالبية العظمى من أرباب الدعاوى يضمنون ويبخلون بالقدر المتفق على دفعه عند كسب الدعوى ضمناً يكاد يمثل مرضاً اجتماعياً يجب بحنه . فإنه بحسب تجربتي قاصر على المصريين للأسف .

وأذكر من ذلك آلاف الأمثلة ولكن مثلاً سيظل راسباً في ذهني ولن ينفك راسباً ما دمت حياً .

فقد وكل إلى رجل من أعيان الوجه البحري ومن الأثرياء المرافعة عنه أمام محكمة القضاء الإداري لأنه ابعده من كشف الترشيح للعمودية على أساس أنه لا يعرف القراءة والكتابة . وسألته عما إذا كان يعرف فعلاً القراءة والكتابة فقال « بسيط » واتضح أنه لا يعرف غير الحروف الأبجدية فنصحته بأن يتعلم القراءة والكتابة فليس مطلوباً منه إلا أن يعرفهما معرفة بسيطة ونصحته أن يبق في القاهرة ويدرس وفعلاً بقي مع ابن له طالب في الجامعة وأحضر مدرساً وتلقى الدروس وتقدم فيها حتى اطمأنت على نتيجة القضية . ثم اتفقنا على الأتعاب وتمهد كتابة بدفع المؤخر ورفعت الدعوى .

وكان قد اعتاد أن يزورني تقريباً كل يوم . وقليلاً ما كنت أظلمه ولكنه كان كلما ظلمني همس في أذني :

« إن كان يمكن حل المسألة مع وزارة الداخلية فأنا مستعد أدفع ٥٠٠ جنيه ثم ظل يرفع السعر الذى يقدره للاتهاء من هذا الموضوع إلى ١٥٠٠ جنيه . وقد أفهمته أن المسألة خرجت من يد وزارة الداخلية وأصبحت قضية أمام القضاء

- ٣٥٧ -

وليس هناك أى شخص فى استطاعته أن يحل هذه المسألة ولو كان المبلغ أضعاف ما يعرض .

وكنت عندئذ نائباً فى مجلس النواب . . ومن هنا جاء عرض الرشوة . ولم يكن من سبيل إلى نهره أو العنف معه ، فالوهم الشائع عندئذ أن كل نائب يستطيع أن يحل أصعب المسائل . وأن كل نائب تتسع ذمته للرشوة وخاصة المحامين منهم لأنهم يعتبرونها أتعاباً ! وكان الرجل منزعاً وغير مصدق أنه سيكسب الدعوى لأن خصمه كان نائباً قوياً . وصبرت على الرجل لأنه كان كبير السن . ولأنتى أردت أن أعطيه درساً .

وجاء موعد القضية واجتاز الامتحان بسهولة . وكسبنا القضية .

وانقطع الرجل عن التردد على مكنتى ، ثم فاز بالعمودية ، وأرسلت إليه برقية تهنئة فلم يرد ، فبعثت إليه بخطاب أذكره بالأتعاب فلم يرد ، وبعثت إليه بمن يذكره بما يعرض من رشوة ويوازن له بين شرف كسب القضية وبين ذلة الإرشاء والارتشاء . ولكنه رد :

« ما كان ربيحى ورييح نفسه وأخذ الفلوس بدل العذاب اللى اتعذبناه والامتحان والمرافعات وشتيمة المحامين فى » — يقصد مرافعة الخصم الثالث المتدخل .

« أنا مانيش دافع وكل حاجة راحت لحالها هم إيه يعنى ؟ مش كلمتين كتبههم وكلمتين قالم . اللى ما زعتى ولا خبط خبطة واحدة . . . » .

واستعوضت الله ولم أفكر حتى فى مقاضاته !

واقدر أردت أن أعطيه درساً فأعطاني درساً . وهو درس قاس لو هبط على إنسان لم يحصنه الله بالإيمان لتغيرت نظرتة إلى الناس وإلى القيم الأخلاقية .

* * *

أقول إنها ظاهرة مرضية يجب أن تفحص بمجه الطيب الاجتماعى .

- ٣٥٨ -

لماذا لا يفي الموكلون بمؤخر الأتعاب إن كسبوا القضية ، وهم إن خسروها
أسرعوا إلى دفع مقدم أتعاب الاستئناف . حتى أصبح بعض المحامين يسر
لخسران القضية أكثر مما يسر لكسبها !!

وهي نقيصة خلقية . تولدت من مرض أخلاقي .

هل مرد ذلك إلى الجهل ؟

لا . إن أكثر الذين يأكلون مؤخر الأتعاب من المتعلمين !

هل مأتى ذلك الجحود ونكران الجميل ؟

ولماذا يختص المصريون بهذا الخلق ؟

هل سبب ذلك استهانتهم بمجهود المحامي ؟

وقد يكون مجهد المحامي عظيماً وفائقاً ورائعاً .

هل مرد ذلك إلى الخلق السيء ؟

نعم إن مرد هذا السلوك يرجع إلى هذا كله . .

وقد يقول قائل وما فائدة الاتفاق الكتابي ؟

وكم سألتني زوجتي هذا السؤال ، وكان ردي دائماً :

« إن الاتفاقيات لا تربط ولا تخيف محتالاً أو ماطلاً ، ولا تضطر أحداً

إلى الوفاء لأصحاب الحقوق بما في ذمته » .

إن نتيجة الاتفاق المكتوب أن يرفع المحامي دعوى مطالباً بأتعابه ثم يمثل
أمام المحكمة ليسمع رعداً وقصفاً من شتائم الموكل وقصائد هجو من نكران جميله
والتهوين من مجهوده بشكل علني ، وعلى سمع الجماهير . مع أن سمعة المحامي من
مقومات عمله ونجاحه .

إذن ما الحل ؟

— ٣٥٩ —

إن في الحل راحة لنبال المحامين ، وتمهيداً لجهادهم في جواهر هادىء ، صافى .
 لاطلما فكرنا في الحلول . وانتهينا إلى وجود نقص في كل حل .
 والآن أضع حلين لا بد لهما من تشريع :
 أما الأول فأن يودع الموكل المؤخر بخزانة نقابة المحامين ، والنقابة هى التى
 تدفع للمحامى عند كسب الدعور و ترد إلى الموكل وديعته .
 وعندئذ يتجمع في خزانة النقابة مبلغ كبير تستطيع أن تستغله وتكون
 حصيلة هذا الاستغلال مورداً لصندوق الإعانات .
 أما الثانى فأن يوضع في التشريع حق امتياز لأنواع المحامى كأتعاب الخبراء
 والرسوم القضائية .
 وفي هذا ضمان للحكومة لتحصيل الضرائب المستحقة على دخل المحامى .
 ولا يفوتنى أن أنبه المحامين إلى الرأفة بمن لا يستطيع دفع مؤخر الأتعاب
 فإن أراد الوفاء منجماً فخير . أو كان في عسر من أمره فلينظره إلى ميسرة . أو
 كان لا يستطيع دفع المبلغ كله فلا بأس من ترك جزء منه .
 أما إن كان لا يستطيع الوفاء إطلاقاً وثبت ذلك فليستعوض الله خيراً .
 أما بالنسبة للقادرين ، المماطلين فإننى أنصح بالألا يترك المحامى أتعابه العادلة
 مهما طال عليها الزمن .
 وإن كنت دائماً يتولانى الحزن عند ما أرى موكلتى وصاحبى سرعان
 ما يصبح خصماً !!
 مصاببات الأتعاب :
 يجب أن يحاسب المحامى نفسه في أتعابه حساباً عسيراً فهى ليست ملكه
 وحده .

— ٣٦٠ —

فجزء منها ملك موظفيه . وصاحب الدار ومصروفات المكتب .

وجزاء منها أيضاً ملك الدولة عن طريق مصلحة الضرائب .

ولكى لا تبهظ الضريبة ذمة المحامي عليه أن يخرج كل شهر نصيب الضرائب ويودعه في حساب خاص .

— ولست أذكر المحامين بما ليس يذكرونه حين أقول لهم إنه من الخير أن يرصدوا حساب أتعابهم بالحق . وألا يحاولوا أن يتهربوا من الحقيقة خداعاً للضرائب فإنهم رسل الحق وهم أولى من غيرهم بمراعاة الحق وذكر الحقيقة ... وأن خطأهم البسيط محسوب عليهم ! ولا زال زملائي — وعلى رأسهم صديق الكبير محمد حسن — يستنكرون أنى لم أحاول أن أحمى المحامين وأنا عضو في مجلس النواب عند تقنين ضرائب المهن الحرة . ومع ذلك فأنا فخور لأننى قلت وسأقول إنه يجب على المحامي رجل القانون أن يدفع الضرائب كما يدفعها غيره ... وأما ما يثور عن سر المهنة وأسرار الناس فهذا مرده إلى أخلاق رجال مصلحة الضرائب . وهى أسرار قائمة أيضاً فى شؤون التجار والأطباء وغيرهم .

أما الخوف من مناقشة الحسابات وعدم تصديق ما أثبت فهذا أيضاً مرده إلى عقلية وأخلاق موظفي مصلحة الضرائب وإننى أشهد أنى وجدت منهم جميعاً خلقاً كريماً وتقديراً حسناً .

وأعتقد أن القانون الأخير الصادر سنة ١٩٥٦ قد حقق كثيراً من التوفيق بين مصلحة الدولة وبين مصلحة المحامين .

الرهيباطى :

إلى المحامين الأثرياء ، والناجحين ، وإلى المتوسطين ، والفقراء أسدى نصيحتى أن يجنب كل واحد منهم مبلغاً معيناً كاحتياطى يجب ألا تمتد إليه يدهم إلا للمهم من الأمور والخطوب .

— ٣٦١ —

إن هذا الاحتياطي مهم غاية الأهمية .

لأن المحاماة لها أزمان ولها مواسم وأشهر تكون فيها ضئيلة على المحامين .
وخاصة في إبان الأزمات المالية لأن إيراد مكاتب المحامين مقياس صادق للحالة
المالية في البلاد .

وفي حياة كل محامى فترات تمتاز بالركود .

وهو أيضاً معرض للمرض هو أو عائلته وأجازته دائماً غير مدفوعة .

فهذا الاحتياطي — وإن كان يكلفه في كل شهر قليلاً إلا أن نفعه عظيم
فإنه حتماً يجنبه الديون ، وإراقة ماء الوجه ، والتعرض للارتباك المالى ، واضطراب
الأعصاب واختلاط التفكير .

والمحامى المرتبك يترك أثراً من الإهمال والسوء على كل صفحة من صفحات
قضايه . فإن القضايا ومعالجتها تستوجب البال الهادىء . وتستلزم الأعصاب
المستريحة . والفكر الرائق . والقلب الخالى من الهموم .

- ٣٦٢ -

سلوك المحامي بمكتبه

تنظيم الوقت :

التنظيم — في رأى علماء الزمن الحاضر — من أهم أركان قيام المشروعات ومن أقوى أسباب النجاح . ولا جدوى من الفوضى فإنها تهدم وتخرب ، ولا تؤدي إلى فلاح .

لذلك كان على المحامي أن يعد الوقت لمقابلة الموكلين .. بمواعيد ثابتة . وعليه أن يرفض أى زائر طارئ وأى موكل يأتى في غير مواعده إلا في حالات استثنائية عاجلة .

وعليه أيضاً أن يحدد أوقاتاً للبحث العلمى الذى تستوجبه قضاياها . وأوقاتاً لكتابة العرائض والطعون والمذكرات . بحيث لا يقطع عليه تفكيره زائر أو متكلم في التليفون . أو مسامر في غير جد .

وأعرف أن الناس يفضون من ذلك .

وأعرف أن المحامين يحرصون على عدم إفلات صاحب قضية .

ولكننى أقرز ما أكرره وأؤكدده ، وأردده ولا أريم عن الإيمان به : إن المحامي الذى يسلك هذا السلوك قد يفلت منه أصحاب الدعاوى .. زمناً ، ويبطئ عليه النجاح دهنراً .. ولكنه بعد حين منتصر ، وسيأتيه الناس أفواجاً وينصب عليه الرزق انصباباً ، وينعقد له لواء المجد وينال الصيت الذائع .

وعليه أيضاً أن لا يضحى وقت مكتبه لأى سبب كان ، ومهما كان ، فلا السياسة ولا المجتمعات ، ولا السوامر ولا اللعب ولا اللهو بمجديرة كلها أن تأخذ من وقت المحامي دقائق .. لأنه أمانة ، وواجب الأمانة صيانتها .

وليكرس كل وقته منذ السادسة صباحاً إلى الليل المتأخر — كما يقول هنرى

روبير النقيب الفرنسى الخالد :

Une discipline sévère préside à ses journées sans elle, il n'arriverait point à faire face à toutes ses occupations.

- ٣٦٣ -

استقبال الموكلين :

إن الذين يترددون على مكتب المحامي خليط من الناس ، من جميع الطبقات
ويختلفون بين أميين ومتعلمين ومثقفين .

فيهم الغني وفيهم الفقير ، وفيهم صاحب السلطان وفيهم من لا سلطان
ولا حول له ، وفيهم من يعرفه وفيهم من لا يعرفه .

والواجب الإنساني يحتم على المحامي أن يقابل الجميع بصورة متساوية ، فلا
ينحني للكبير ولا يتدلل على الفقير . ولا يفضي أمام الغني . أو يتعاضم أمام الفقير .
ولا يحترم المتعلم محترماً الأحمى .

ولا يقدم صاحب سلطان على من لا سلطان له .

إياك إياك أيها المحامي من التفريق بين الناس فإن الكبير سيحتقرك ،
أما الصغير فيكرهك .

وأنت في حاجة إلى احترام الناس وحبهم .

عليك بتحديد مواعيدك مع كل إنسان من هؤلاء ، ولا تدخل الكبير أو
الغني أو المتعلم إشاراً له عن غيره ممن لا يملكون ماله أو صفاته ، ولا تدخل الأولين
في حضور الآخرين فكل واحد له أسرارته ويحب خلوته ويضايقه أن يشاركه
غيره مهما كانت مرتبته .

ويجب أن يلتقي المحامي صاحب الدعوى في بشاشة بغير تكلف ولا استنطراف
وبصورة لا تشعر الزائر أنه مرغوب فيه ، لأنه يعلم مقدماً أنه قادم « ليدفع »
فلا يفضي غروره واستعلاءه بالمبالغة في الترحيب به . وعليه أن يكون واسع الصدر
فلا يضيق بحديثه ولا بطوله وإسهابه وبعده عن الموضوع ، فلقد جاء لكي ينتفس
أولاً وينفس عما أثقل صدره . فكن كالفيسيس يستمع إلى الاعتراف ، وكن رقيقاً

— ٣٦٤ —

إذا قص عليك ما يؤلم ، فإياك أن تسخر بما تعتبره جديراً بالسخرية فقد يكون ممرقاً لفؤاد صاحبه .

وعلى المحامي أن لا يتبسط مع موكله ويبادلته النكات البذيئة والعبارات الشائنة ويقارضه الأحاديث المبتذلة .. فإن من اللازم أن يحتفظ دائماً باحترام الموكل ، وأن يجعله منه بحيث ينظر إليه نظرة التقدير والإجلال .

وما وجدت أسوأ من المخالطة بين الموكل وبين المحامي .. سواء في الحديث أو في المشاركة في السهر وقضاء الليالي الحمراء معاً ، وتلبية دعوات الطعام والشراب وغيرهما ! أو قبول الهدايا أو طلبها !

لتسكن دائماً أيها المحامي بعيداً عن منادمة موكلتك . . فسرعان ما ينقلب الموكل عدواً يملأ الطرقات والدروب تشنيعاً عليك ومباغاة في نقائصك .

وإنه حتماً سيكون عدواً لك .. — للأسف — ، فإنه إن خسر قضيتته صار لك عدواً وإن كسبها وحان موعد الوفاء بالأتعاب صار حتماً خصياً .

ليكن أصدقاؤك دائماً غير موكلتك ، ولا يغريتك ما يبذونه من ظرف وتآخٍ ومودة ، ولا يعمينك الإقبال عليك بلهفة . . إن هذا كله تمهيد لخدمة قضيتته ، ووسيلة تمثيلية لعاية هي دفعك إلى بذل مجهود استثنائي في سبيل نجاح دعواه ، أو التمهيد لأكل حقتك في مؤخر الأتعاب !

وهو بعد انتهاء القضية غالباً لن يحاول أن يرى وجهك !

والكنني لا أنصحك بأن تكون خشناً أو جافى الطبع أو نافرماً ، أو متجهماً . بل أنصحك بعكس ذلك ... بعكسه تماماً إلى الحد الذي لا يطعمه فيك . وإن رفضت قبول دعواه فكن لطيفاً وأرجع ذلك إلى ظروفك الخاصة ، وانشغالك .

— ٣٦٥ —

وأرجو — أرجو أن لا تبيح لنفسك أن تذكر أمام الموكل أسرار موكل آخر ، إنه سيضحك إذا أردت أن تضحكه ، وسيتجهم إن جعلت هذا السر عبء ، وسيلعن معك إن أردت أن تذكر السر باللعنة .

ولكنه في أعماقه سيكرهك .. لأنه يعتقد أنه الضحية التالية ، وأن كشف أسراره مرتين بحضور الزائر التالي .

وإياك أيها المحامي أن تتمسّدق بأجسادك أمام الموكل وتضرب له الأمثلة على حصافتك وبراعتك وكفاءتك وشجاعتك .. فإن ذلك سيرضيه أمامك .. ولكنه سرعان ما يدرك أنك ثرثار ، مهذار ، فشار ! دعه يدرك صفاتك كلها من أعمالك في قضيته .

السيرات :

أما بالنسبة للسيدات فالحديث أخطر ، وأجدر بالتمن والتفكير والتدبير .
فقد حيرني على ممر السنين .

إن كنتَ جاداً وصفنك بالتكبر ، وثقل الدم .

وإن تبسطت وضحكت .. قلن إنك بصباص ، عداء وراء الغانيات .

وإن رددت واحدة عن غيرها .. شكيتك إلى زوجها بأنك راودتها عن نفسها !

ومرد ذلك إلى العقد النفسية ، وإلى التريسة المقفولة ، وإلى وراثة عهد

الجواري والعبيد .

وهذا هو سر الخلاف بين .. نفس الأزواج .

إن الرجل حر منطلق من زمن بعيد .

والمرأة كانت حبيسة ، ربّتها أم كانت تعيش حياة العبيد .. ثم انطلقت

بين الرجال تقابلهم وتعاملهم ولكنها لا تفهمهم أو تسيء فهمهم .

- ٣٦٦ -

انطلقت المرأة تتمدين فتحسب أن التمدين خلاعة وتبذل !

وراحت تتعلم فلم يفدها التعليم شيئاً .

ولم يفز من نساء مصر بحسن التقدير إلا اللاتي تلقين من آباءهن وأمهاتهن
معنى الحرية ، ومعنى المحافظة ، ومعنى الأخلاق ، وقيمة الشجاعة .

إن هذا النوع وحده هو الذي نعرف كيف نعامله .

وكل نصيحتي التي خرجت بها من قرابة ثلاثين عاماً والتي أريد أن أسديها
إلى المحاميين أن يكونوا جادين مع السيدات في أدب ودون خشونة وعنف .

وإنني أحذر المحاميين عزاباً كانوا أم متزوجين من أن يتبسطوا مع السيدات
الموكلات فإن التبسط سيجعلك في دقائق خطيبتها ، وعاشقتها ، وتناك متاعب من
وراء ذلك ، متاعب لا نهاية لها .

ومهما كان المحامي رقيق الفؤاد يحب النساء ، ويموت فيهن غراماً .. فإنني
أنصحه بالألا يجعل مكتبه ميداناً لغرامياته أو عيبه ، فإن للمكتب قداسة المحراب ،
والجامع . وأنصحه بالألا يعقد صلة بأحدى موكلاته فإذا انطلق الخبر عنه ، لم يزره
إلا الراغبات !

فإن كان أعزب ، ولم يحقق لهن رغباتهن .. حاربته ..

وإن كان متزوجاً خربن بيته !

كن جاداً مع النساء في رقة وأدب .

واحذر !

واجعل لسانك ميزاناً لكلماتك وتعبيراتك ..

.. ولون وجهك بغير لون عاطفي أو بلون غير مميز ..

..

وقاك الله شر العثرات .

- ٣٦٧ -

الاستماع والتفكير والاستنتاج:

يجب على المحامي أن يستمع جيداً ، وألاّ يلتقي بأذنيه وباله إلى أمر آخر ،
فذلك أمر يفيد منه فائدة عظيمة في معالجة شؤون موكله ، وفي معالجة القضايا .

إن مثل المحامي كمثل الطبيب النفساني .

لا يتقرب كلاهما أن يفضي إليه المتكلم — صاحب الدعوى أو المريض —
بما يشكو منه صحيحاً ، صادقاً ، مخلصاً مختصراً مفيداً ، نافذاً إلى الموضوع .

لا . إن بين هؤلاء الكاذب الذي يكذب عامداً . والذي يكذب وهماً .
وبينهم المتحمس الغاضب الثائر الذي تفقده الثورة الحقائق ، وبينهم المتعصب
لرأيه فهو يكشف جزءاً من الحق ويخفي أجزاء ، ومنهم المريض الذي صرعه
الوهم ، ومنهم المحتال ، ومنهم الساذج ومنهم الذكي ، ومنهم الخبيث ومنهم السليم
النية ، ومنهم العبيّ الحصور الذي لا يستطيع الإبانة ، ومنهم اللبق الفصيح ، ومنهم
اللبق الثرثار ، ومنهم المتمكن من حيل التقاضي ، المتمرس بمعاملة المحامين والقضايا ،
ومنهم الذي يطرق هذا الباب لأول مرة ، ومنهم الشجاع ومنهم الجزوع ، ومنهم
القلق ، ومنهم الخائف .

هؤلاء هم الموكلون وأولادهم . ولست ظافراً منهم بالحقيقة التي تنسدها إلا
على أساس من الضيق وصفة الصدر وطول التفكير ، وبالاستماع الطيب ، وبالذكاء
والحيلة ، والحيلة ، والخذل .

على المحامي أن يسلط عليهم كشافات من علامة بطائع البشر . وبما أفاد
من علم النفس بجميع فروعه .

ثم عليه ألا يطلق حكمه الذي كونه سريعاً ، فإن الأمر يتطلب التريث
والتأمل . ولا أن يواجه الموكل بالحقائق التي أحفاها فإنه لن يستسلم ببساطة .
فهو غالباً عنيد متعصب لرأيه .

— ٣٦٨ —

ليكون المحامي فكرته عن موكله وعن القضية ويدخره إلى حين .. إلى أن يطلع على الأوراق سواء كانت مستندات أم محاضر تحقيق ، ويتطابق بينها وبين ما سمع .

فإنه غالباً سيغير رأيه . ويبدل ما يكون قد كونه من الحديث .

وكثيراً ما يستفيد من الحديث أموراً لم ترد في الأوراق . والعكس .

وعلى المحامي أن يضع ملخصاً بما سمع وما فكر فيه وما انتهى إليه .. ملخص سريعاً كتلك البطاقات التي يكتبها الأطباء تتضمن تاريخ المريض .

الإفادة من الموكلين :

ليس المحامي دائماً بأعلم وأذكى وأقوى تفكيراً من الموكلين . فإن هذا غير طبيعي .

وقد يكون منهم من هو أعلا فكرياً ، وأذكى عقلاً ، وأوسع تجربة .

وعلى ذلك فإن عليه أن يكون متواضعاً ، وألا يتعاطم ولا يتعالى .

بل إن عليه أن يفيد من موكله ، وأن يضيف إلى علمه علماً وإلى تجربته تجارب . فكثيراً ما يصادفك شخصٌ نابهٌ ، سواء كانت نباهته في موضوع القضية أو في غيرها . فإن كان نابهاً في فنه كأن يكون صانعاً ماهراً أو تاجراً حاذقاً أو موسيقياً أو ممثلاً أو سينمائياً أو كاتباً أو مهندساً أو كيميائياً أو طبيبياً . فدعه يلقنك من فنه واحفظ ما يقول ، بل أكتبه إن استطعت .

وإن لم يكن موضوع القضية متعلقاً بفنه فحاول أن تفيد من أخلاقه وشخصيته وتفكيره وطريقة سلوكه سواء كان ذلك كله حسناً أم سيئاً فإن الإنسان يستفيد من سيئات غيره العظة والعبرة كما يستفيد من محاسنه ما يستفاد من المحاسن ومن المثل الطيب .

— ٣٦٩ —

إن الموكلين الذين يفتدون إلى مكتبك هم مجموعة تجاريب ، فأضف إلى تجاريبك فإن الحياة تجاريب وعظات .

القضايا

تكلمنا عن كل شيء إلا أهم شيء ، وهو القضايا .
إن كل ما تحدثنا عنه هو الشكل .
أما القضايا فهي الموضوع .
وكل ما سلف هو الإخراج والديكور يُعدّان . ويهيآن .. لخدمة القضايا .
والقضايا هي المعركة بين حقّين : حق المدعى ، وحق المدعى عليه . وحق المتهم وحق المجتمع .
معركة سلاحها الفكر والقلم واللسان .
وذخيرتها العلم والفن .

* * *

فالقضايا هي الأصل ، وهي الهدف .
وعلى هذا الأساس يكون معالجة القضايا هو لب فن المحامى .

* * *

- ١ — القضايا المدنية .. والتجارية والمالية والإدارية .
- ٢ — القضايا الجنائية .
- ٣ — الاستشارات والفتاوى .
- ٤ — العقود .

القضايا المدنية

وما يجرى في فلكها من قضايا تجارية ومالية وإدارية

يلجأ إلى المحامي صاحب حق يبغي المقاضاة بداءة .

كما يلجأ إليه صاحب حق يبغي المدافعة عن نفسه والذود عن حقه بعد أن بدأ خصمه للمقاضاة .

ويلجأ إليه أيضاً شخص من مصلحته أن ينضم في قضية مرفوعة إلى هذا أو ذاك وهو ما كان يعبر عنه باسم الخصم الثالث أو المتدخل — كما يعبر عنه القانون المدني الجديد .

(الأول) يأتي الأول إلى المحامي ويشرح له موضوع قضيته . ويقدم إليه مستنداته التي يراها عندئذ كقيلة بدعم حقه وتأييده .

وأول ما يجب على المحامي مراعاته ألا يفتيه بالرأى بمجرد سماع القضية .

بل يجب أن يأخذ منه الأوراق ويمهله إلى الموعد الكافي لدراسة قضيته سواء كان أسبوعاً أو شهراً ...

واقدم أمضيت مرة ستة أشهر أبحث قضية . وانتهيت فيها إلى رأى . ثم أمضيت ستة أشهر أكتب عريضتها . والموكل محتلم لأنه كان يثق في . وأحسب أن غيره ما كان يمهلى هذا القدر من الزمن !

فإذا قرأ المحامي الأوراق إما أن يجدها كافية . وإما ناقصة . فإذا كانت الثانية طلب من الموكل استكمالها حتى إذا ما كملت وكوّن الرأى فعليه أن يصارح موكله بحقيقة الدعوى .

فإن كانت القضية خاسرة وجب أن يصارحه بذلك . ويشرح له الأسباب ولو كانت قانونية بصورة مبسطة ويحاول دائماً ألا يكون عنيفاً أو مهولاً أو مفزعاً في الإبانة عن خسران القضية . وليعلم أنه يفجع الموكل في عزيز . وأنه يهدم آمالا . ويحطم خيالا . ويصور له خسارة كان يرتقبها ربحاً .

— ٣٧١ —

فإذا أذعن الموكل تلتطف معه وأحسن وداعه .
 وإن أصر على رفع الدعوى « مهما كانت خاسرة » .
 وهذا هو الأغلب لأن صاحب القضية لا يصدق بسهولة من يصده عن
 المعركة ..

وهو لا يسلم سلاحه وينفر إلى السلام ببساطة .
 وهو — أخيراً وليس آخراً — قد يكون على علم بأن قضيبته خاسرة
 ولكنه مقدم عليها عناداً وكيداً وإرهاقاً لخصمه .
 فلا تُعنه على الباطل .
 ولا تعاونه على البهتان .
 وحاول أن تقيه شر نفسه . وتحسر عنه شر ثورته وغيظه وحقده وحسده
 ورغبته في الانتقام .

فإن هذه هي مهمتك الأولى .
 أنت تمثل القضاء . وتمثل الطب النفسى .
 تمثل القضاء بأن تفصل قبله فى الخصومة بالحق فإن أذعن فقد فزت وفاز .
 وإن أصر فاصنع صنع القاضى . واحكم وانطق بالحكم وارفع الجلسة!
 وأنت تمثل الطبيب وتقع على عاتقك مهمة أخرى هي أن تداوى الموكل
 من أدواء نفسه . فإن أقتل الداء ما كان نفسياً . ما كان حقداً وضحينة وكراهية
 وانتقاماً ... ووها !

لا تضن بالوقت ولا بالشرح والتفسير . واعلم أنك تؤدي مهمة إنسانية
 سامية حين ترده عن غيئه . وتحسم عنه وعن خصمه شر نفسه ..
 وهذا ما عبر عنه الرسول أجمل وأكمل وأسمى تعبير حين حض على أن ينصر
 المرء أخاه مظلوماً أو ظالماً — بأن يرده عن الظلم .
 وإنها رسالة سامية أن يعاون المحامون فى رد الظالمين وفى حسم الخصومات
 وفى بث الراحة فى نفوس موكلهم وخصومهم .

— ٣٧٢ —

إنه الطريق إلى توفير الرفاهية للمجتمع .
وهو بداية الطريق إلى تهيئة السلام .
فإن السلام يبدأ في نفوس الأفراد ، ثم يصبح منشوراً في المجتمع المحدود
وكما توفر السلام لمجتمع محدود نشر ألويته على العالم : المجتمع الكبير .
ولا يقولن محام نفسه إن هذا الموكل سيخرج من عندي لسكى يدخل عند
محام آخر يحسن له الخصومة ، ويؤكد له الفوز .
إذ أن طأثره في عنقه . له غم النصيحة . وجزاء الحسنى . وحسبه أن يؤدي
واجبه نحو خالقه ونحو المجتمع وعلى غيره أن يتحمل الوزر .
ولو أقنع كل فرد نفسه ... أصبح الأمر مبدأ . واعتنقه الكثيرون .
وإننى أطمع في أن يصبح الأمر مبدأ بعد حين .
ولست أحسب أن الأمر سيكون هيناً . بسيطاً . ولست أطمع في أن يصبح
المحامون بين ليلة وأخرى ملائكة أو أنصاف ملائكة . ولكننى موقن أننا
لو حاولنا سنكسب كل يوم مغماً بهذه المبادئ . وأن الزمن كفيل أن يجعل من
المحامين رسل سلام بين العالمين لا شياطين خصائم وسخائم !

* * *

~ هذا إذا اقتنع بخسارة القضية .

أما إذا اقتنع المحامى بأن موكله على حق . واتفق معه على الأتعاب .
وأصبحت القضية في حوزة المحامى ، وأمانة في عنقه فإن عليه أن يعد لها ملفاً يضمه
المستندات ، ثم يقرر موضوع البحث القانونى ، ويضع للبحث خطة . ولا يستهين
محام بأى موضوع قانونى خاص بقضية مهما كان بسيطاً في نظره وكانت القضية
بسيطة . فإن أول واجباته أن يعد البحث القانونى . ويتوسع في قراءته مهما خيل
إليه أنه يعرفه ويحفظه . فطالما خفيت أمور . وتكشفت أمور .

بعد إعداد البحث العلمى القانونى . وشعور المحامى براحته للنتائج
فليسارع — لا إلى كتابة عريضة افتتاح الدعوى — وإنما يسارع إلى كتابة

— ٣٧٣ —

مذكرة وافية عن القضية من حيث الموضوع . ومن حيث البحث القانوني .
 أعترف بأنها صدمة للقارىء من المحامين أن أقول له ذلك !
 ولكنها حقيقة استخلصتها من تجاربي .
 وسيقول الأ كثرون إن المذكرات موضوعها ومكانها وزمانها بعد
 المرافعات الشفوية !

وهذا خطأ شائع .
 وإننى أسائل كل محام وأقسم عليه بدينه وبشرفه ألم يجد في كل مرة
 — وأقول كل مرة بغير استثناء — بعد المرافعة الشفوية .. وعند كتابة المذكرات
 أن أشياء كثيرة فانتته في المرافعة الشفوية وأن أموراً كثيرة قد تكشفت له عند
 تحرير المذكرات ؟

وكم من مرة وجد أن الأهم لم يذكر !
 وكم من مرة وجد أنه أخطأ ؟!
 وكم من مرة وجد أنه كان يجب أن يقول خيراً مما قال ؟!
 إننى واثق أن الإجابة التي سيجيب بها المحامي على أسئلتى هذه ويلقيها على
 نفسه ستكون بالموافقة والإيجاب .

وسبب ذلك بسيط وواضح .
 فإن المرافعة تعورها ظروف الزمان والمكان .
 أما الزمان فليس ملكه فإن الجلسات مزدحمة ، وزملاؤه حوله يستعجلونه
 الخلوص من مرافعته ، ويطالبونه بعدم الإطالة — ولو صمتاً وإيجاء — وخصمه
 يقاطعه ويضايقه ، ويقطع عليه ولو بالحركات والهمسات سلسلة أفكاره ،
 والقضاة قد يستمعون ثم تشرّد أذهانهم . وقد يتضجرون وقد يتذمرون ويقاطعون .
 وقد يناقشون ، ويستفسرون ويجادلون .
 وهو نفسه قد يكون مشغول البال بأمر شخصية .

— ٣٧٤ —

- وقد يكون منزجماً لأن وراءه قضايا أخرى يريد أن يلحقها .
- وقد يكون عصبياً لا يحسن ضبط أعصابه .
- وقد يكون عاطفياً يستثار ولا يستطيع السيطرة على شعوره .
- وقد يكون مجهوراً مبهوراً الأنفاس .
- وقد يكون قاصر التعبير ...

أما ظروف المكان : فإنه أمام قضاة ينظرون إليه . ويحملون فيه وتعبر وجوههم بشتى التعبيرات وتسمر أعماقهم أخطر الآراء . وهو حول زملاء منهم الساخر ، ومنهم العابث ، ومنهم الصارم ، ومنهم الناقد ، ومنهم الخائق ومنهم الحاسد .

وهو بين جمهور كبير من مختلف العقليات والثقافات ، والبيئات والطبقات . يتكلم ويثرثر ، ويملاً المكان بأصوات مختلفة ... نساء يصرخن ويولولن سواء في الجلسة أو خارجها ، والترام يئز ويضرب الجرس ، والسيارات تمر بالمكان مدوية ، والعربات الكارو .. وأصوات الباعة ومعارك الشارع وقد يكون جيران المحكمة سكان العمارات الملاصقة يطلون من النوافذ ويتضاحكون أو يتخانقون .. أو يصرخ أولادهم ..

وقد تمر زفة وترن الزغاريد وينفخ في الصفافير والأبواق وتدق الطبول .
وقد تمر جنازة ووراؤها النائمات ، وأمامها الذاكرون لاسم الله .
وقد يكون ممن يتشاءمون فيتشاءم من الجنازة .. أو من وجه طالعه به صاحبه في الصباح ، في الشارع في المحكمة في الجلسة .. وهذا التشاؤم يزلزل تفكيره وأعصابه ، ويؤثر في إنتاجه من حيث لا يدري !

أما عند كتابة المذكرات ، فإنه سيكون منفرداً بنفسه ، وعادة لا يكتب المحامي إلا في الوقت الذي يناسبه ، وفي المكان الذي يعجبه ويفضله سواء في مكتبه أو في بيته أو في مكان خلوى .

- ٣٧٥ -

وعادة يكون المحامي هادئ الأعصاب ، واختلاعه بنفسه من شأنه أن يوفر له الهدوء أو يزيد .

وغالباً لا تكون هناك أصوات ولا مقاطعة ، ولا عيون تنظر ولا نفوس ترضى أو تغضب ، ولا أحد يستعجله أو يناقشه .

الخلوة والهدوء وانعدام المؤثرات والمثيرات . كل هذه كفيلاً بأن ينتج وتداعي خواطره ، ويروق تفكيره فتفتح لذهنه أبواب . وتنكشف أمور وتظهر الأخطاء .

لهذا أنصح أن يكتب المحامي مذكراته .

أما لماذا يكتبها مقدماً فلن يكون أمامه إنتاج متحصل من ذهن رائق . وخلوة هادئة .

ويكون قد ألم بالموضوع إلماً واسعاً ، وعرف مواطن الخطأ فبتجنبها ، والصواب فيسير على هداه وبعد ذلك يبتدىء في كتابة عريضة الدعوى ملخصاً ما في المذكرة ، مختصراً ، مبيناً الحق دون شرح ولا رد على الحجج المترقب أن يقدمها خصمه .

ويراعى أولاً الشكليات التي يتطلبها القانون ، من حيث المعلن إليهم وصحة عناوينهم والمحكمة المختصة ، وكثيراً ما يقع الخطأ في اختيار المحكمة من حيث الاختصاص المكاني والنوعى ، فعليه أن يمد يده إلى قانون المرافعات ويستوثق من الاختصاص ، فإذا شك فإن عليه أن يبحث في قانون المرافعات عن الحل الذى يجعله مستوثقاً من أن الاختصاص صحيح .

ثم يستوفى باقى الإجراءات الشكلية كصفة الخصوم — الأوصياء والحراس القضائيين ونظار الوقف وممثلى الشركات ، وممثلى الجهات الحكومية ، ثم تستكمل الإجراءات الشكلية من حيث تاريخ الجلسة وموقع المحكمة وساعة الحضور . الخ . ثم بعد أن يتمها عليه أن يقدمها إلى كاتب الآلة ثم يراجعها هو بنفسه فمن الخطر

- ٣٧٦ -

إلى الكاتب نفسه أو كاتب آخر فإن كلمة أو عبارة خاطئة أو ناقصة أو زائدة كفيلا بأن تغير المعنى ، وقد تتسبب في إضاعة الحق !

وليس أقدر من كاتب المذكرة على تصحيحها فقد يعن له أن يزيد منها أو ينقص .

هذا بالنسبة لعريضة الدعوى أما المذكرة فلا سبيل إلى كتابتها انتظاراً لما قد تكشف عنه مستندات الخصوم ودفاعهم فإن له رجعة إليها ، وعليه أن يحتفظ بها انتظاراً لتنقيحها حسب الظروف التي تجب .

إعداد المستندات :

حذار من تقديم عريضة الدعوى دون أن تكون مستنداتها معدة ، فإنه كما قلنا من أول واجبات المحامي أن يحكم في القضية ابتداء بضمير القاضى ، وهذا لا يتسنى له إلا إذا اطلع على المستندات .

ولا يمكن للمحامي أن يكتب المذكرة ثم عريضة الدعوى غيباً بالنسبة للمستندات . وإنه لمن الخطر أن يعتمد على قول الموكل وتأكيده وجود المستند ، فكثيراً ما يكون كاذباً أو متوهاً أو متعمداً الإيهام بوجود المستند ، وقد يكون في نيته أن يصطنعه فيما بعد .

كما قد يتصور الموكل أن الخير بالنسبة له أن لا يظهر المستند إطلاقاً ، أو أن يظهره في الوقت المناسب .

ولكن المحامي وحده هو الذى يدرك قيمة أن يقدم المستند أو لا يقدم . كما يعرف الوقت المناسب لتقديمه .

يجب أن تكون المستندات جميعها في حوزة المحامي قبل رفع الدعوى إلا إذا كان هناك عذر خارج عن إرادة صاحب القضية كأن يكون المستند ورقة رسمية يجب لاستخراجها اتخاذ إجراءات ، أو أن تكون مودعة في قضية أخرى أو في مكان آخر كشركة أو بنك أو عميل . . الخ .

- ٣٧٧ -

ويجب أن يبحث المحامي موكله على استخراج هذه المستندات الموجودة ،
أو إحضار صورها العرفية .
فإذا استتمت المستندات أو أغلبها فليقدمها المحامي في أول جلسة ، ويستكمل
الناقص منها في الجلسة التالية على الأكثر .
ومن العيب الواضح الفاضح أن يتسبب المدعى في تعطيل قضيته ، وأن يعاونه
في ذلك المحامي .

ومن المخاطر التي يجب أن يتوقاها المحامي أن يكون القاضي فكرة سيئة
عن القضية بسبب التأخر في تقديم المستندات فإن القاضي إنسان يفكر ويظن
ويستنتج ، وتأجيل الدعوى أمامه ممن يفرض فيه أصلاً أنه يستعجل الفصل فيها
يجعله يعتمد أن القضية مبطله وخاسرة .
حقيقة أنه لن يحكم فيها إلا بعد اطلاعه على أوراقها ، ولكن أن يقرأها
وهو يسيء الظن بها ليس كقراءته لها وهو يحسن الظن .
متابعة الدعوى :

بعد ذلك عليه أن يحرص على أن يقطع على خصمه كل محاولة لتأجيل
الدعوى ، وعليه أن يستमित في إنهاؤها بسرعة .
إن المحامي الذي يترك القضية ترقد في التحضير وتأسن في التأجيلات ليس
محامياً متراحياً أو كسولاً أو غير متحمس لعمله ولكنه مشارك أيضاً في قتلها .
فإن الحقوق من شأنها أن تصل إلى أربابها في أسرع وقت ممكن ، فإذا
أبطأ بها الزمن فقدت قيمتها ، وأياست صاحبها وحملته من أمره عسراً ونكراً .
ولا تنزيب على المحامي الذي أعد قضيته أن يقاتل من أجل الفصل فيها .
وموضوع التأجيلات له باب خاص في موضعه من فصل « المحامي في
الحكمة » .

مستندات الخصوم ودفاعهم :

مهما كنت واثقاً من متانة قضيتك ، ، ومتأكداً من قوة مستنداتك فافتح

— ٣٧٨ —

عينيك ، وارهدف أذنيك وأوسع عقلك وحرص وجدانك لكل كلمة في مستند خصومك ، وكل كلمة تقال على لسان المحامين الذين يترافعون عن الطرف الآخر .
فإنك إما واجداً فيها مأخذ ومغامز فتهاجمها وتكسب القضاة . وإما أن تكشف فيها نقاط قوة تستلزم الرد عليها . إما بالمستندات أو بالمنطق .
وأما المذكرات فاقرأها بامعان ، وفي تمهل ، وفكر مرة ومرات ، وما لا يستحق الاعتبار لا ترد عليه فبذلك توفر الهذر والثثرة على نفسك وعلى القضاة ، وتلفت نظر هؤلاء القضاة إلى رصانتك وجديتك ، وأنتك إنما ترد على ما يستحق الرد فقط .

أما البحوث القانونية فلا تتهاون في الرجوع بشأنها إلى المراجع التي تذكرها مذكرة خصمك .. فكثيراً ما تكون هناك مغالطات وأكاذيب .
وإذا رددت على البحث القانوني فقارع الحججة بالحجة ، والرأي القانوني بالرأي القانوني ، واحذر أن يكون ردك جملاً إنشائية وكلمات منمقة مزوقة ، وإلا تأثر القاضي ببحث خصمك واعتبرك مقلساً من الحجج .

* * *

إذا كان موكلك مدعى عليه :

إذا كان موكلك مدعى عليه فاقرأ القضية ، سواء كانت لا تزال عبارة عن عريضة افتتاح الدعوى فقط . أم كانت قد أنضمت بالأوراق والمستندات والمذكرات ومحاضر الجلسات .
وكن متمهلاً في بحثك إياها .
وكون فكرة .

كما فعلت في الحالة الأولى تماماً .

ثم صارع موكلك بالحقيقة فإن كان موقفه ميؤوساً منه فأنصحه بالصالح بل اسع إلى الصلح ، وتحدث مع زميلك محامى الخصم كما سيجيء فيما بعد .

— ٣٧٩ —

أو حاول أن تفيده فإن كان ديناً طلبت إمهاله أو تسيطه وإن كان وفاء .
لتعهد فعاونه في إعطائه الزمن اللازم .

أما إن أصر على السير في الدعوى بماطلة وكيداً فاعتذر له ولا تعاونه على
الماطلة والكيد .

فإذا كان موقفه سليماً ، وحقه أكيداً فراجع القضية لكي تسد النقص ،
وتهيئها كما ذكرنا في الحالة السابقة من حيث الرد على المستندات والمذكرات .

بدر الحكم :

يجب أن تطلع على الحكم سواء كان لمصلحتك أم ضدك ، فإنه نقطة
الوصول ، والهدف الذي صوبت أنت وخصمك نحوه ، والغاية من سير طويل ،
وإنه لنهاية المعركة ، وذلك حتى تعرف ثمرة مجهودك أولاً ، ثم لتعرف هل كنت
مخطئاً أم مصيباً ، ثم لتعرف إن كان القاضى قد أنصفك أم جانبه التوفيق .

وإن كثيراً من المحامين لا يهتمون بالاطلاع على الحكم إن كان لمصلحتهم
على أساس إن القضية وصلت إلى مرحلة أخرى هى مرحلة إعلان الحكم ثم
تنفيذه أو انتظار الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض .

ولكن هذا خطأ فإن الحكم كما قلنا مرآة لمجهودك ومجهود خصمك ،
وهو كلمة القضاء فى الفصل بين فنك وفن زميلك وبين حق موكلك وحق خصمه
فيجب أن يعرف المحامى المحكوم لمصلحته أين هو من الحكم وأين مجهوده من
أسبابه .

وذلك سواء حضر إليك الموكل أم لم يحضر فإن اهتمامك يجب أن ينصب
على الفن فى ذاته ، لا على ما تفيده منه أو لا تفيده .

فإن كان الحكم غير ما سمعت إليه . أى كان ضد وجهة نظرك فإنه أحرى
بك أن تعرف رأى القضاء .

وإياك . إياك أن تعتبر أن رأيك هو الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين

- ٣٨٠ -

بيديه ، فإنك بشر والبشر ضعاف يخطئون ، واعلم دائماً أن فوق كل ذي علم عليم ، وأنتك حتما ستستفيد من الاطلاع على الحكم فقد تجد أنك كنت مقصراً ، وأنتك أهملت بعض المسائل فلم توفها حقها من الدفاع .

تخدير :

وإياك مهما كان رأيك في الحكم أن تعيب القاضي ، أو تناله بالعبارات المهينة .. أمام الموكل ! فإنك بذلك ترتكب جريمة شنعاء ، وهي إضعاف ثقة المواطنين في قضائهم ، لأن الموكل لن يعتبر الخطأ صادراً من القاضي الذي أصدر الحكم ولكنه في غضبة الخسران وفي غيظ الفشل سيرد الخطأ والجهل والظلم إلى القضاء عامة ، وبذلك يفقد الثقة بالقضاء ، وإذا فقد المواطنون ثقتهم في القضاء فإنها النهاية السيئة ، لأن القضاء هو الملاذ للخائفين والحصن الحصين للمظلومين وهو في نظر الناس صرح عالٍ ، وارف الظل ، متين الأساس جدرانته قوية التماسك فلا تحذله فيما يعتقد به من القضاء .

إذا كان القاضي على صواب فصارحه بأن القاضي لم يخطئ .

وإن كان القاضي قد أخطأ فترفق في الحديث عن الخطأ وأفهمه أن القاضي إنسان يصيب ويخطئ ومهد له العذر بكثرة القضايا أو بظروف خارجة عن إرادته .
واشرح له أن القاضي شيء والقضاء شيء آخر لأن القضاء درجات فقد يخطئ في المرحلة الأولى فيصلح خطأه قضية المرحلة الثانية . وقد يخطئ في قضية المرحلة الثانية فيرفع الأمر إلى الهيئة الأعلى .

الطمون في الأحكام

الاستئناف :

بعد أن يطلع المحامي على الحكم الذي صدر ضد موكله . وبعد أن يبحثه . ويكون فكرة مخلصه عنه . فكرة غير متأثرة بألمه لأنه خسر الدعوى . أو فكرة ملتبهة بثورة موكله وتأنيبه — خفياً كان أم علنياً — ولومه .

— ٣٨١ —

فإن كان رأيه أن الحكم قد أصاب ، وأنه الحق الذي قضى به فإن واجبه الوحيد أن يفهم موكله أن لا فائدة من التمادي في التقاضي . فإن أصر فليرفض . توكله وإن انصاع واقتنع فذلك خير وأبقى .

وإن من الموكلين كثرة وافرة تعتبر المسألة مسألة حظ فمن خانته الحظ في الجولة الأولى فقد يكون حليفه في جولة الاستئناف . فلا يسيرنّ المحامي على هذا الوهم . إن القضايا غالباً ما تكون واضحة . فإن كانت معقدة ، وكان الرأي فيها رأيين فمن الخير أن يستمر المحامي في الدفاع عن وجهة نظره .

فإذا صمم على ذلك . ووافق موكله . وهو دائماً موافق — فعليه أن يعيد دراسة القضية . وأن يصرف همه إلى ما فات القضاة . أو ما خفي عليهم . أو ما غم أمره . في أذهانهم . أو ما قصر في تبيانه المحامي أو ما أحسن خصمه الخديعة فيه .

فإن كان الأمر يستلزم مستندات جديدة فليعدها . وقبل كتابة تقرير الاستئناف .

وإن لم يكن البحث القانوني مستوفياً أو أن وجهة نظر الحكم من الناحية القانونية لم تكن موفقة أو لم تبحث البحث الكافي فإن على المحامي أن يعيد بمحثة القانوني مستوفياً . وعليه أيضاً أن يعد المذكرة قبل تقرير الاستئناف فإذا انتهى له كل هذا كتب تقرير الاستئناف موجزاً . واضحاً . وحصر الأسباب فلا تزيد ممل ولا نقص محل . وليأخذ نفسه بالتزام المجدى من وجوه الاستئناف فلا يكتب هذراً . ولا يميز في تعداد الأوجه عبثاً . فإن ذلك مضيع لقيمة استئنافه . موجب لسأم القضاة .

ولا يحسبن أن طول التقرير — كعريضة الدعوى — وكثرة أوراقه بمزيدة . يمتته في نظر القضاة أو نظر الموكل . فإنه يقوم بعمل فني . والعمل الفني جمال . وعقل وخيال ... وكل هؤلاء يرفضون الحشو واللغو . ومن المحامين من ينبغي أن يهوش المحكّمة أو يهوش الموكل ... وهذا ليس بفنان ولكنه مرتزق . ولو تبصر الواهم لأدرك أن المحكّمة لا يجدى معها التهويش وإنما هي تنفر من كل ما يضيع وقتها من غير طائل .

— ٣٨٢ —

وأن الموكل لا يعتبر شيئاً .. إلا النتيجة !

نعم للأسف أن مجهود المحامي حتى لو كان صادقاً ، وسليماً ، وفناً رفيعاً .
فالموكل لا يقيم له وزناً ، وإنما يقيم الوزن والتقدير لكسب القضية أو خسارتها .
لو علم المحامي ذلك لقام بعمله الفنى دون نظر إلى أى اعتبار آخر .
والاستئناف معالجة . وهو يحتاج إلى مجهود مضاعف ، ولباقة وحذق .
ولا بد طبعاً من مراعاة مواعيد الاستئناف وقيده منذ إعلان الحكم حتى
لا تفوت هذه المواعيد .

أما إذا كان الاستئناف عن حكم ولم يكن المحامي مترافعاً أمام أول درجة .
فإن واجبه أن يقرأ القضية الابتدائية ورقة ورقة . دفاع موكله ومرافعة خصمه ثم
الحكم . وبعد ذلك يجرى عليه ما ذكرنا في السطور السابقة .
وكل ما نزيد وننبه إليه كل محام أن لا ينتقص من مجهود زميله الذى سبقه
في الدعوى أمام محكمة أول درجة .

ولو كان مخطئاً — وحسبه إن كان مخطئاً أن يبين أوجه الخطأ ، وإن
كان لا بد أن يذكرها للموكل — ففي رفق وفي تصوير الأمر بأنه يجوز على
أى محام . فإن انتقص المحامي لمجهود المحامي زميله ومهاجمته ورميه بالنقائص
— كالجهل وضعف الذمة .. الخ — أمر لا يليق بزملاء يجمعهم لواء فن رفيع وطائفة
لها تقاليدها ولها روح زمالة كانت ويجب أن تظل دائماً من المميزات الكريمة ،
فإن خصومة القضايا لم تكن — ونرجو ألا تكون أبداً سبباً في إثارة الخصومات
بين المحامين فإن في ذلك خطراً على كيانهم وقدرهم في المجتمع وعلى سعيهم إلى
الحفاظة على سمعة رسالتهم .

بل إن اعتداء محام على سمعة وكفاءة زميله لا تليق إلا بالمرتزة .. أو أبناء
الطوائف المتنافسة المنحطة .

— ٣٨٣ —

وليعلم المحامي الشتم والسباب أن هذا التقليد البغيض لو سرى واستقر فإنه بدوره سيُشتم حتماً ، وسيهاجم ، وسيناله القذف والانتقاص ، وبذلك يصبح المحامون جميعاً ذوى عورات أمام الموكلين .

أما إذا ساد التقدير والاحترام بين الزملاء — حضورياً وغيبياً — كان ذلك كفيلاً بظهورهم بالمظهر السامى ، مستوجباً لاحترام المجتمع لهم .
ولعلنى لم أكن وحدى الذى درجت على احترام زملائى جميعاً . كما درجت أيضاً على رفض كل قضية أسمع من صاحبها سباً أو شتماً أو انتقاصاً من قدر زميل لى .

معللاً ذلك بأنه ، رأى صاحب القضية ، رجل لا يحكم العقل ، وإنما يحكم الهوى فإن أصاب المحامى مدحه وإن أخطأ شتمه وذمه ، وأنا معرض للخطأ فكأ ننى أقبل فى مكنتى شخصاً لديه الاستعداد لشتى حين أخطىء ، ومن المحتمل أن أخطىء !

* * *

الطعن بالنقض :

جاءنى محامى وهو رجل فاضل قضى حياته كلها فى خدمة العدالة وهو أيضاً رجل فاضل صالح تقى ، جاءنى متلهلاً وقال لى :
« لقد سمعت اليوم ثناءً حليك أراخى فإنه ثناء عظيم ، فلقد قال لى صديق من مستشارى محكمة النقض أنه من العجيب أن فلاناً — سمانى باسمى — يكسب كل قضاياها فى النقض ! »
وأجبتة :

« ليس هذا صحيحاً على إطلاقه ، ولكننى أعمل على ألا أقبل الطعون ولا أقدمها إلا إذا كنت واثقاً من رأى فيها فيما أن أفوز بأكثرها وإما أن أفوز فى القليل منها باحترام المحكمة العليا » .

وقد كان هذا هدفى دائماً . ولقد أمضيت إلى اليوم ثمانية عشرة عاماً أمام المحكمة العليا ما أذكر أننى اضطررت يوماً إلى تقديم أوجه نقض لمجرد الطعن .

- ٣٨٤ -

وإنما اعتبرت دائماً أن هذه المحكمة هي معرض الفن الرفيع للمحاماة والقضاء ، وأن ذلك ليلزم المحامي أن يكون فناً لا يخضع للماديات ، ولا لجرد الشهرة . حقيقة إن هناك قضايا وطموحاً قد يكون للمحكمة العليا فيها رأياً يخالف رأيك . فقد تظن أن الطعن غير مقبول . ومع ذلك يقبل . . ولكن ذلك ليس دليلاً على أن الأمر أمر حظ . . أو جهل منك ، وإنما مرد ذلك إلى أن المحكمة العليا دائماً مبتدعة ، وخالقة ، وأنها تنظر إلى القانون نظرة فلسفية ، لا مسألة موضوع أو تقليد سائد .

وما يؤسف له أن كثيراً من المحامين يقدمون أوجه الطعن لإرضاء للموكلين وكسباً للرزق ، وهم بذلك يخسرون تقدير المحكمة ويستعجلون سخطها لأن الطعن العايب السخيف يستغرق منهم نفس الوقت الذي تستغرقه الأوجه المحترمة الوجيهة . وقد كنت مرة في جلسة محكمة النقض أنتظر دورى فإذا المحكمة تناقش طعناً لا يليق بكاتب محام أن يقدمه ، وقد هرب صاحبه وترك مذكرة زميل ، وهنا فوجئت بالأستاذ مصطفى مرعى — وكان عندئذ مستشاراً بالمحكمة — يوجه إلى الحديث وهو غاضب نائر .

« دا طعن يا (فلان) .. دا يصح ، دى الحاماة دى ؟ .. مش كده ! .. عيب ! »

فأجبتُه وأنا باسم :

« طيب وأنا مالى .. ما تشوفولكم طريقه » .

ونسيت وأنا أقول وأنا مالى أنه إنما أراد أن ينفس عن غضبه فلم يجد من يحتمل ملاحظته القاسية إلا زميل قديم .

وقد قابلت يومها هيئة المحكمة وكانوا من أعظم رجال القضاء المصرى فى تاريخه خلقاً وكفاية ومن أخلدهم ذكراً — أمثال : علوبة ، الهضبي ومرعى وعبد العزيز محمد وغيرهم ، ووجدتهم ساخطين ، وتناقشنا . . واقترحت عليهم بعد أن لمتهم على عدم التوفيق فى اختيار المحامين للرافعة أمام محكمة النقض ،

— ٣٨٥ —

وردوا اليوم بالقول بأن أغلبية لجنة القبول من المحامين اقترحت أن يوضع في التشريع نص يسمح لمحكمة النقض أن تستبعد من جدول المحامين المقبولين أمام النقض من تثبت عدم صلاحيته — وقلت لهم يومها إذا كان هذا قائماً فعلاً ومعمولاً به في القضاء فلم لا يطبق على المحامين؟!

المحاصره أمام محكمة النقض :

وإنني هنا أقرر للحقيقة والتاريخ والإنصاف أن محكمة النقض عند ما أنشئت وكان رئيسها المغفور له العالم العلامة عبد العزيز فهمي — لم تدخر وسعاً في حسن الاختيار ولم تظلم أيامها أحداً من المحامين الأكفاء البارزين . كما لم يقع اختيارها على أحد كان هناك مظنة في حسن اختياره .

وظلت الحال على هذا المنوال ولجنة القبول تدقق وتختار وتبحث حالة كل محام بحثاً دقيقاً وتطالبه بأن يقدم نماذج من مذكراته . وتستطلع آراء المستشارين عنه حتى لعبت السياسة الحزبية دورها العايب الهادف إلى إرضاء الطوائف فكان أن تغير تشكيل اللجنة بحيث أصبح عدد المحامين فيها أكثر ، والأغلبية لهم في اللجنة . وعندئذ كوفى المحامون الحزبيين . وسعى بالرجاء الفاشلون وقبل رجاء الفاشلين الخامل الذي ذكر ، العاطلين من حلى الكفاية وساء الحال وتبارى المستشارون مع المحامين فتمعصبوا لرجال القضاء الذين تركوا مناصبهم أو أجبروا على تركها . كما تعصب المحامون لأصدقائهم والساعين بالرجاء والمحسوبية على الزعماء وكبار رجال الأحزاب وقد عدل مرة القانون لقبول محام عضواً في حزب سياسي لم يكن له الحق بحسب القانون القائم في القبول ... وانتهى الأمر بأن وضع نص يجعل من حق المحامي بعد زمن معين أن يكون مجامياً أمام محكمة النقض والإبرام !

وإنه لهبوط بمستوى الكفاية ، واعتداء على حقوق المجدين المجتهدين الذين أخذوا أنفسهم بالقسوة في سلوكهم ثم صبروا على العزة وقلة الرزق حتى أصابوا المجد الروحي والفكري في ميدان هذا الفن الرفيع .

— ٣٨٦ —

وفي هذا الكتاب عاجلنا في باب إصلاح المحاماة والقضاء هذه المشكلة
برأى نرجو أن يجد من يحققه ..

* * *

إن كل ما وضعناه وسقناه من مبادئ وآراء وتوجيهات في القضايا المدنية
ينصب على القضايا التجارية والمالية — كقضايا الضرائب وعن القضايا
الإدارية ...

وبقيت موضوعات رأينا أن نفرّد لكل منها مكاناً خاصاً .

الطعن بالتزوير :

ما أخالني أجد قوماً مغرمين بالطعن بالتزوير كأرباب الدعاوى في مصر .
وقد يكون لكثرة قضايا المستندات المزورة أسباب من أهمها تفشى الأمية
في مصر زماناً طويلاً ، واعتماد الأغلبية على « الأختام » ، مع سهولة اصطناع
الأختام . كما أن منها أن أكثر الطبقات غير المتعلمة تعتمد في تحرير محرراتها على
آخرين إما محترفين أو هواة .

ولكن الذي ليس مفهوماً أن يظل التزوير قائماً حتى بين المتعلمين ،
بل بين المثقفين .

ولعل مرد ذلك في حالة صدق الطعن وكون المحرر مزوراً فعلاً إلى ضعف
الأخلاق ، وعدم الاستقامة .

فإن التزوير مجموعة من الصفات الذميمة فهو الكذب ، والاحتيال ،
والسرقة ، والخيانة ، والعدو والإضرار بالناس ، ومحاولة أكل مالهم بالباطل .

وكثرة التزوير تدل على انحطاط المجتمع . وليس صحيحاً إطلاقاً أن الفقر هو
السبب فإن كثيراً من الأغنياء والمستورين يرتكبون التزوير .

وعادة للأسف يكون التزوير متقناً . أو على الأقل غير ظاهر مما يضطر معه
القاضي إلى الاستعانة بالخبراء .

- ٣٨٧ -

وقد لا يكون هناك تزوير ولكن توجد رغبة في الكيد ، ورغبة في إظالة أمد التقاضي ، وقد يكون التزوير هو طريقة الدفاع الوحيدة لدى الخصم المبطل .
وعادة أيضاً يستعين القاضى بالخبراء .

وإلى سنوات قليلة كان هؤلاء الخبراء من الخطاطين الذين ادعوا العلم بقواعد الخطوط .

ولا شك أن منهم من كان مقتدرأ . ولكن أكثرهم كانوا مدّعين .

وعلى ضوء العلم الحديث لا يخضع الخط لقواعد خطية فقط ولكن لاعتبارات أخرى كأن يكتب الإنسان وهو غاضب ثائر أو ضيق الصدر . أو مضطراً . أو يكتب وهو واقف . أو يكتب بقلم لم يعتد الكتابة به .
وقد تتغير القواعد مع الزمن .

وأذكر أن البنك طلبنى مرة وسألنى أن أثبت له إمضاء جديدة وأحضر الموظف المختص إمضائى التى كان قد مر عليها عشرين عاماً فدهشت إذ وجدتها تغاير إمضائى تماماً .. مع أنها إمضائى فعلا .

المهم أن هؤلاء الخبراء كانوا يفرضون قواعدهم . واستنتاجاتهم واستقراءاتهم وقد سبق أن قلت فى مكان آخر من هذا الكتاب إنى اضطررت إلى دراسة هذا الفن .. وكم يؤسفنى أن أقرر أن المحاكم قد سارت سنوات وهى تعتمد على تقارير قوم أكثرهم جاهلون .

ثم حدث أن أنشئ قسم فى مصلحة الطب الشرعى لفحص المحررات . وكان يقوم بهذا العمل كيمايون .. مهمتهم معرفة عمر الورق وعمر الخبر والتفاعلات الكيماوية .. ولكنهم استطردوا إلى مقارنة الحروف والمقاطع والكلمات وتجروا على تقديم التقارير .. وأصبح الاختصاص كاملا لهذا القسم فى تحقيق الخطوط .

ولست أدرى من أين أتى العلم لهؤلاء الكيمايون الأفاضل ؟

— ٣٨٨ —

إن مسألة الخطوط مسألة لا تتعلق بالكيمياء . وقد تكون أقرب إلى فن الخطاطين . وعلم النفس منها إلى علم الكيائيين . ولا أدري إذا كان هؤلاء السادة قد درسوا هذا الفن وعرفوا قواعده ودرسوا العلوم المتعلقة بهذا الفن كعلم التشريح وعلم النفس فإن كانوا قد درسوا فإن الله يكون قد وفقهم للخير . وإن لم يكونوا — وهذا أغلب الظن — فياويل الحق من الرسميات والشكليات .

* * *

دور المحامي في الطعن بالتزوير :

إن أغلب أصحاب الدعاوى يندفعون إلى الطعن بالتزوير في ثورة غضب ، أو نتيجة للرغبة في الكيد والمماطلة ..
وفي القليل يكون الراغب في الطعن واثقاً من حقه .

وواجب المحامي أن يكون « الفرملة » لرغبات وشهوات وثورات موكله ..
وأن يصارحه بالحقيقة وهي أن الطعن غير جدوى . وأنه يعامر بالمصروفات والفرامة والوقت . واجبه دائماً أن يقنعه بعدم الجدوى وبأن ضرر الطعن العايش أشد من ضرر الحكم في القضية .

ولعل أهم ما أهدف إليه في نصيح المحامي بأن لا يجارى الموكل — حتى لو كان المحامي نفسه ثائراً وغاضباً — خشية أن يخطيء الخبراء — وكثيراً ما يخطئون — ويقررون أن المستند مزور فعلاً . هنا يقع الضرر على الخصم . وهو ضرر ظالم جائر لا يسامح فيه الله الذي يغفر الذنوب جميعاً إلا الإضرار بالناس .

والتزوير إن قُضى به له معقبات جنائية .

وكيف يتحمل ضمير المحامي أن يقضى على حق خصمه — وهو حق يعرفه المحامي — ثم يواجه الاتهام الجنائي والعقوبة المقررة .

إن مجازاة الموكل في الطعن بالتزوير اشتراك في جريمة .. أعيد المحامي أن

— ٣٨٩ —

يشارك فيها مهما كان كسبه منها ومهما كان غنمه ، ومهما كانت لذته من انتصاره .
إن الانتصار في الباطل هو السقوط وهو الخذلان ، وهو تعب الضمير ،
ولعنة الخالق المنتقم .

* * *

فإن استوثق المحامي من صدق موكله فإن عليه قبل أن يتخذ إجراءات
الطعن أن يستشير خبيراً موثقاً به وآخر إن اقتضى الحال فإن تأكد عنده أن
الطعن جدى قام باتخاذ إجراءات الطعن .

ولا يبيئس به بعد ذلك تقرير من قسم التزوير بمصلحة الطب الشرعى أو أى
تقرير من خبير آخر ، فإن عليه أن يناقشه وأن يدافع عن وجهة نظره مستميتاً .

وعلى المحامي عند كتابة أدلة التزوير — أو شواهد — أن يكون
مختصراً ، واضحاً ، وأن يقدم الشواهد الجدية .

ويلقى بالحواشى ، ولا سرفن في الإطالة وتضخيم الصحيفة بلامقتضى .

وإن شواهد التزوير تستلزم منطقاً سليماً ، وذكاءً حاداً ، وأسلوباً واضحاً ،
وإلا قضى الحشو واللغو وغموض الأسلوب وغباء الاستقراء على الحق الواضح .

فإن جنح الخصم إلى الصلح ، وإلى التنازل عن السند فلا يعاند المحامي
ولا تدفعه لذة الانتصار إلى الاجهاز على خصمه .

فإن من أدب الحرب أن تكرم خصمك المدحور وألا تمخن فيه الجراح ،
وحسبه أن سلم بالهزيمة ، ومن شرف المحارب أن يحترم إنسانية خصمه وهو يسلم
بالهزيمة .

* * *

رد الفضاة ومحامهم :

قد يعتقد الموكل أن القاضى قد أبدى في مناقشته الرأى الذى انتهى إليه .

— ٣٩٠ —

وقد يظن به الظنون ويتوهم أن له صلة بخصمه .

أو أنه ضال مع محامى الخصم .

وقد يعتقد ألا خلاص له إلا بتدحى القاضى عن نظر قضيته .

وهذا كله باطل .

فإن القاضى ليس حجراً أصم لا ينطق ولا يفكر ولا يناقش ، فإنه لى يصل إلى الحقيقة يجب أن يناقش ويستوضح .

حقيقة إن بعض القضاة مولعون باستعراض علمهم وذكائهم فهم يناقشون لمجرد إظهار ضعف المحامى أو إبراز ذكائهم وقدرتهم على الجدل أمام الجمهور من محامين ومتقاضين .

وحقيقة إن بعض القضاة يجرون مناقشتهم فى أسلوب ساخر أو عنيف .

ويجوز فعلاً أن يكون للقاضى صلة بالمتقاضين ، وقد يكون صديقاً لأحد المحامين .

ولكن هذا كله لا يزعج ، ولا يخيف .

فإن للقاضى بعد ذلك خلوة مع الأوراق ، ومع ضميره ، ومع ربه .

وهو نادراً ما يفلت من أحد هؤلاء !

ومن يفلت من خشية الله ، ومراجعة الضمير ، وقوة الأوراق ... يكون مائلاً أمامه رأى الناس فيه ، ورأى محكمة الاستئناف ، ورأى وزارة العدل ممثلة فى مفتشيها وعلى تقاريرهم تكون ترقيته أو تركه بلا ترقية وتقدم .

ومن يفلت من هؤلاء جميعاً . فهو النادر ، والنادر لا حكم له .

فإذا انزعج طلوكل فعلى المحامى أن يفسر له هذه الحقائق ، وإذا انزعج المحامى فليداوى انزعاجه بأسلوب الحكيم ، ويعتمد على أمثاله حقه ، وعلى الله . وعلى أن باب الطعن مفتوح دائماً .

- ٣٩١ -

ولذلك فإنني أنصح لا بالتريث في رد القضاة ومخاصمتهم فقط ، ولكنني أنصح بالابتعاد عن ذلك تماماً .

فإن كان الأمر خطيراً حقيقة وجب على المحامي أن يستشير محامياً كبيراً متمكناً متضلماً ، فإن كان هو محامياً كبيراً استشار زميلاً له وشاركه في وضع أسباب الرد . فإن في ذلك وقاية من عثرات الخطأ وضلال الوهم ، ونزغات الشيطان عند الغضب .

* * *

وإن بعض المحامين ليردون القضاة إخافة لهم ، وإشاعة لقدرة المحامي على مخاصمة القضاة استجلاً للموكلين وإرضاء لنزعات الانتقام والشر ، وترضية للوحوش الكامنة في أعماقهم التي تتلذذ من إيذاء الناس والكبار منهم خاصة . وهؤلاء البعض ليسوا محامين وإنما هم مرتزقة ، ولا حساب لهم ، ولا عبرة بهم ، وإن سوء المصير دائماً متربص بمستقبلهم .

ومثل رد القضاة ومخاصمتهم شكواهم إلى رؤسائهم .

ومسألة الشكاوى مرض اجتماعي خطير مصاب به المجتمع المصري .

وأغلبية الشاكنين يبعثون بشكاواهم مجهولة الاسم .

وطالما تكدست في دور الحكومة هذه الشكاوى .

وكثيراً ما أخطأ الناس النواذ التي يلقون إليها بشكاواهم .

ففي أيام الاحتلال قذفوا بهذه الشكاوى نواذ دار المعتمد البريطاني ، ودار المندوب السامي ودار السفير البريطاني .

وأيام الخديوي بين والسلطين والملوك قذفوا بها إلى نواذ قصر عابدين .

وعند ما قامت الثورة . كان من مظاهر الثورة الحقيقية شكوى الناس

لمجلس قيادة الثورة ، وللرئيس .

وقد يكون الشاكي على حق ، ولكنه بذلك لا يسلك الطريق الطبيعي .

— ٣٩٢ —

وفي الأغلبية العظمى لا يكون على حق ولكنه يقصد الإيذاء والتنكيل .

وفي كثير من الأحيان يكون الشاكي لا علاقة له بالمشكو ، ولكنه ناقد على المجتمع ، حاسد لكل ذى نعمة ، حاقد على كل ناجح .

وإن هذا المرض لا يتفشى إلا في بيئة سحقها الجهل والفقر والظلم .

بل إن من ظواهر المرض ما يكتبه الناس على الجدران . وعلى جدران دورات المياه العامة ، ودورات مياه النوادي والمدارس والمرافق العامة ودور الحكومة .

إن فيها العجب العجاب .

وهي تستمد عادة الفكرة من المكان فيتسم الكاتب المكتوب عنه في عرضه .

ولابد لعلماء الاجتماع ولرجال الحكم أن يوجهوا نظرهم إلى معالجة داء الشكوى وداء التشنيع .

وأذكر وأنا تلميذ في مدرسة القرية في عام ١٩١٩ وكان ناظر المدرسة رجلاً فاضلاً من رجال التعليم القدامى وهو المرحوم عبد العزيز بك إبراهيم أنه لاحظ كثرة ما يكتب على جدران دورات المياه فطلبني — ويظهر أنه كان مشهوراً عنى السلوك الطيب والجد ، فقد كنت وافداً من الصعيد ، وكنت أتخذ سمة الجد لا أعرف الهزل بتأثير البيئة التي نشأت فيها — وكنت ، على ما يقال ، أول فرقتي . وخطيب المدرسة وشاعرها . وكان من أساتذتي فيها ثلاثة من الأدباء الكبار الأستاذ أحمد رامي والأستاذ سليمان السرسى والأستاذ هاشم عطية والأخير كان أستاذاً في كلية دار العلوم .

وأفضى إلى الناظر بما يحزنه وكلفني بكتابة تقرير عن ذلك . وكتبت له التقرير وأخذنا مع بعض الأساتذة وضباط المدرسة نبحت عن يكتب حتى حصرنا الأمر في عشرات التلاميذ .

— ٣٩٣ —

وبدأ الناظر فأمر بطلاء الجدران طلاء يمحو السطور .

ثم جمع التلاميذ وألقى عليهم محاضرة نافعة مقنعة ثم هدد كل من يضبط بالفصل . وكان الفصل عندئذ عقوبة قاسية لأن معناه الفصل من جميع المدارس الأميرية .

وبدأنا المراقبة . .

وفي ظرف أسبوع كانت الجدران قد امتلأت مرة ثانية ! حتى اضطر الناظر أن يطليها مرة أخرى ويعين طالباً — متخفياً — على باب كل مرحاض ...

وقلت الكتابة نسيباً . ولكنها ظلت ولم يضبط تلميذ واحد .

وظهر لى أن التلاميذ يخرجون من الفصل في أثناء الدراسة ليكتبوا ما يشاؤون حين لا يكون الرقيب موجوداً .

وعرفنا كثيرين من هؤلاء . ولم أشأ أن أبلغ عنهم — فقد كنت أعتقد ، وأظنني لا زلت — أن الجاسوسية حتى فيما هو نافع للمجتمع مهنة كريهة . ولكنني كنت أفرد بالواحد منهم أو بقریب له . وزرت مرة أم تلميذ كانت جارتنا وأطلعتها على الخطر المحقق بإبنها .

وأخيراً طلبت من الناظر أن لا يتدخل وكونت جمعية من الطلاب وبعض المدرسين المحبوبين من التلاميذ ووضعنا الخطط . وأخذنا الطلبة بالنصح حيناً وبالشدة حيناً — وكنا نحن التلاميذ الذين نوقع العقوبات وننفذها — حتى انمحت هذه العادة من المدرسة .

ولو كنا نعرف قواعد علم النفس لأفدنا من ذلك كثيراً فإن أساس هذا السلوك الذميمة عقبة نفسية راسية . ولذلك فإنني أعتقد أن المسؤولين يستطيعون معالجة هذا المرض الاجتماعي لو عبأوا العلم والرجال لبحث مشا كل النفوس .

ولو عاقب المسئولون أصحاب الشكاوى الكاذبة . . أو عدداً منهم ليزدجر غيرهم فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

— ٣٩٤ —

ونعود إلى شكوى الموكلين والمحامين إلى وزارة العدل:

وبعض الشكاوى تكون عادة على حق ، وأغلبها تسببها المشادات ، وعت المناقشات ، ثم تصرف القاضى فى غضب ، أو خطأه الفنى الغير مقصود .
وقليلاً ما يخطئ القاضى عامداً للأسباب التى أوضحناها سالفاً .

وليعلم المحامى أن التسرع ضار فى كل التصرفات ، وهذا أشد ضرراً فيما يتعلق بكرامات القضاة ، ومستقبلهم . لذا لزمه أن يترث ، وأن يتمهل أياماً حتى تحمد ثورته ، ويكون الحكم هو العقل فقط ، وعليه أن يستشير محامياً متمكناً عاقلاً . فإذا أقره وكانت ثورة الغضب قد انتهت تقدم بشكواه شفوية أو كتابة محددة ، ظاهرة .

ونفى منها المسائل الشخصية كالمناقشة الحادة ، أو تبادل الألفاظ . مقتصرأ على الأخطاء التى هى من اختصاص جهة الشكوى .

وأرجو — أرجو رجاء حاراً — أن يتورع المحامون عن الشكاوى فإن كانت ظالماً كان ظالماً صادراً من رجل يعمل للعدالة ضد رجل يعمل أيضاً للعدالة وكلاهما يفنى شبابه وأيامه وأعصابه وقلبه وعقله .. فى خدمة العدالة .

وليحذر المحامين من التعجل والاندفاع فطالما كانا ظالمين ، وكان هو أيضاً من الظالمين .

ويحضرنى مثل أحب أن أضعه نموذجاً للظلم . كنت أعرف أن قاضياً ينظر قضية هامة يترافع فيها إثنان من كبار المحامين ومن المصم ذكراً وكفاءة ، وكان أحدهما يترافع فى قضايا هامة خصماً للقاضى وكان موكله قريباً من أقربائه ، وكنت أنا وكيلا عن القاضى ، وتوجست ، وقلت إنه إنسان بشرى يتأثر ، ويتألم ، وكان المحامى — خصم القاضى — متعنتاً عنيفاً فى خصومته ، وكدت أنصح القاضى بأن يتنجى عن نظر القضية ، ولكننى لم أحب أن أتدخل .

وصدر الحكم وكان فى مصلحة موكل — وقريب — المحامى خصم القاضى فى دعاواه .

- ٣٩٥ -

فقلت ما هذا بشراً إن هو إلا ملاك كريم ..

وبعد يوم ... يوم واحد كنت مع أحد كبار المسؤولين في وزارة العدل ..
وكان يعرف صلتى بالقاضى فأفضى إلىّ بشكوى تقدم بها المحامى الذى حكم ضدهم
يتهم القاضى فيها بأنه ضالع مع المحامى الآخر - خصم القاضى - وأن الحكم كتب
على الآلة الكاتبة فى مكتب المحامى الخصم !

فجئت إلى مكتبي دون كلمة وحملت خمس قضايا قيمتها أكثر من ١٠٠ ألف
جنيه يتراجع فيها المحامى ضد القاضى المتهم بأنه ضالع معه ، ومنها قضية بمبلغ
٣٠ ألف جنيه - قضية مستعجلة بصرف هذا المبلغ - ونصيب القاضى فيه
الثالث - وقد قضى فيها ضد القاضى بمغالطة المحامى قبل صدور الحكم المشكوك منه
بأسبوع واحد .

ثم أخبرت المسئول الكبير أن هذا القاضى شقيق محام وكان يستطيع كتابة
الحكم فى مكتب شقيقه ولكنه هو يملك فى بيته آلتى كتابة عربى وأخرى
أجنبية وهو يستخدم كاتباً بعد الظهر بأجر .

فرد المسئول مشدوها وقال :

إنه ليس قاضيا بل ملاك !

وكان من أثر هذه الشكوى فضل التعريف بقيمة القاضى الذى لولا الشكوى
الظالمة ما ظهر خلقه المتين للمسؤولين .

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود .

لولا هذه الشكوى لما ترقى القاضى رئيساً لدائرة بمحكمة القاهرة قبل دوره
بكثير ، وهو الآن معتبر من الصف الأول اللامع بين القضاة جميعاً .

ولكن ...

لولا مصادفة علمى بهذه القضايا ، ولولا مصادفة حديث المسئول الكبير
معى ، ألم تكن النتيجة الحتمية لهذه الشكوى ومن محام كبير محترم له قيمته ،

— ٣٩٦ —

ولكلامه وزنه أن يحقق مع القاضى وأن يأخذ المسؤولون فكرة سيئة عنه قد كانت تصيبه فوق سمعته في مستقبله .

لقد كانت هذه الشكوى ثمرة غضب جارف . ولو تريت المحامى الكبير الاستنتاج بكل بساطة أن هذا القاضى شقيق محام كبير أيضاً وصديق وزميل للمحامى الشاكى . وكان يرجح أن الحكم كتب بمكتب الشقيق لا مكتب خصمه . ولو أنه سأل وحقق لعرف من شقيقه ، أو من غيره قيام الخصومات بين القاضى وبين المحامى الذى اتهم القاضى بمآلاته .

وقد يلجأ بعض المحامين إلى تحريض الموكلين على شكوى القضاة . ولو أنهم شكوا بأنفسهم لقلنا لهم عذرهم ، ولكن إغراء الموكلين بالشكوى إضعاف لثقة هؤلاء الموكلين فى القضاة ، ويا ويل المجتمع الذى يفقد ثقته فى قضاة ، هذا علاوة على ما يصيب القضاة من آثار هذه الشكاوى .

ليس طبيعياً أن يرضى القاضى الناس جميعاً ، فما من أحد يستطيع ذلك فما بالك بالذى يقضى فيغضب حتماً قضاؤه أحد طرفى الخصومة ؟

إنه يعيش فى أتون من غضب الناس .

فلا تزيدوا — أيها المحامون — هذا الأتون ناراً وتؤثرئون اللهب . وتشترون بذلك فى حريق عمد لنفس بشرية تحترق أصلاً لتتير طريق العدالة أمام الضالين والمظلومين .

كتابة المذكرات :

حدثنى زميل وصديق من خيرة المستشارين فقال إنه إذا جلس لقراءة ملفات القضايا حسب نفسه مدرس لغة يصحح كراريس الإنشاء . إذ يرى المذكرات المقدمة من المحامين أشكالا وألواناً فمنها الذى يستحق أن يشطب عليه بالقلم الأحمر ويؤشر عليها تعاد كتابتها ، ويؤشر على بعضها بأنها « غير مفهومة » وأخرى

— ٣٩٧ —

بأنها « خارج الموضوع » ، وأخرى بعبارة « الموضوع غامض لضعف الأسلوب »
 وبعضها الإنشاء جيد ولكنه تزويق وتنميق . وبعضها « تصلح مقالة في مجلة
 رخيصة » وبعضها « إن ما يكتبه طالب خائب في السنة الأولى بكلية الحقوق أجود
 من هذا الهراء » ، وبعضها « الجهل نور » وبعضها « كيف نال كاتب هدم
 المذكرة ليسانس الحقوق » !

« وبعضها ينال صفراً .

وبعضها جُ .

وقليلاً ما يكتب على عدد منها جيداً أو ممتازاً أو جُ .

وضحك . . !

ولكنني لم أضحك فهذا صحيح .

وليس كل محام بقادر على أن يحرر المذكرة . كما يجب أن تكون .

قد يكون مترافعاً عظيماً . ولكنه كاتب عاجز .

وقد يكون باحثاً قانونياً متمكناً من القانون ولكنه غير مرتب ، ولا منظم .

وقد يكون باحثاً قانونياً متمكناً ولكنه عاجز عن التعبير .

وقد يكون كاتباً ممتازاً ولكنه ضعيف في مادته القانونية .

إن الكتابة فن . لا جدال في هذا . ولكنه مع ذلك فن يكتسب ،

ويستطيع المسلوب أن يمارسه بنجاح . أما الموهوبون فإنهم هم الذين يبرزون .

فيه ويمجدون ، ويخلدون .

الموهوب :

إن الكتابة فن ، والموهبة أساسه ، والموهبة تولد مع الإنسان وهي جزء من

تكوينه . وقد تظل مستسرة إذا لم تعالج بالعلم والدرس ، والاطلاع المستمر ،

والتمرن .

- ٣٩٨ -

والأدب القضائي لون من ألوان الأدب ، يختلف عنه من نواحى ويتصل به من نواحٍ أخرى .

فهو يتصل به فى رشاقة الأسلوب ، والوضوح ، والسهولة ، والقوة ، والابتعاد عن الحشو ، واللغو . ومحاذرة استعمال الألفاظ المهجورة ، الثقيلة وهو ما يسمى بالتقصر .

وهو يختلف عنه فى التزام الحقيقة وعدم التحليق فى سماء الخيال .

وفى الميل إلى وضع الحقائق دون زيادة عليها .

وفى البعد عن المترادفات ، والاستطراد ، والتوسع فى مفاتن الأسلوب .

لأن القضايا منطق وحقائق ، والمطلوب هو الإبانة عن الحق بشكل منطقي له أسباب ومن الأسباب نتائج ولها أصول وفيها فروع ، وحقائقها ثابتة فى الأوراق والمستندات ، وليس للخيال اتصالاً بها .

ولا يقبل من كاتب المذكرة القضائية أن يصف الناس والأماكن والطبيعة . فليس مستساغاً أن يقول الكاتب فعلاً « وكانت السيدة المدينة مشرقة الوجه ضاحكة السن ، تنطلق سعادة وبشراً وهى تمضى على سند المديونية . !

أو ...

« وعندما طلب المدعى المدعى عليه بتنفيذ تعهده تجهم واكفهرت أساريه ولعبت أطياف من الشر على قسماى وجهه وبرز من أعماقه إنسان الغاب الأول . وتجاهل آداب الحديث فاندفع كالثور الهائج يخبط بقرنيه فى الحديث ذات اليمين وذات اليسار ثم هدأ ... ولكنها هدأة الباطل فقد أنكر على المدعى حقه . وأشار إليه وقال له « أيها الحقير .. اخرج . واصنع ما بدا لك فإنك فإنك لخذول وإننى لمن المنتصرين » .

أو ...

« عندما دخل المتهم إلى بيت الجنى عليه .. كان الوقت غروباً . وكانت

— ٣٩٩ —

الشمس تتوهج كأنها العروس ترف إلى خدرها في ثوب أرجواني . وحواشيه من سحب كالفضة . وعلى رأسها تاج من الذهب » ...
 إن صح اصطناع هذا الأسلوب في الأدب الكتابي ، فإنه غير مستساغ إطلاقاً بل إنه ممجوج ومبعوض في الأدب القضائي .

وعلى المحامي أن يعد نقاط مذكرته . ويقسمها فصولاً وأبواباً . ثم يبدأ يكتب على سجيته . لا متكلفاً ولا محاولاً أن يبدو أسلوبه جميلاً . وإنما يكتب كأنه يتحدث إنساناً واحداً .

وكا قلنا في المرافعة : في باب « الخطابة القضائية — من أن الفرق بين خطيب الجماهير وبين خطيب المجتمعات ، كالمدرجات ، والبرلمان ، والمحافل ، وبين المحامي إن خطيب الجماهير يخاطب الآلاف والمئات ، وخطيب المجتمعات يخاطب العشرات والمئات أما المحامي ووكيل النيابة فهو يخاطب واحداً أو ثلاثة أو خمسة ...

وفرق كبير بين القول الذي يؤثر في الجماعات الكبيرة والذي يؤثر في المجتمعات المحصورة ، وبين الذي يحاول إقناع واحد أو ثلاثة أو خمسة .
 كذلك الكاتب .. الصحفي والمؤلف يخاطب الآلاف والملايين . يخاطب الأحياء كما يخاطب الذين لم يولدوا .. من الأجيال اللاحقة .
 أما المحامي الكاتب فإنه يخاطب واحداً أو أكثر إلى خمسة ..
 والفرق هو أن عواطف الجماعات غير عواطف الأفراد .
 وعقل الجماعة غير عقل الفرد .

وأن الجماعات لا تعرف عما يحدثهم عنه الكاتب شيئاً فهم منه يستفيدون .
 ولا سبيل إلى مناقشته .

أما الأفراد — في القضاء — فقد قرأوا الأوراق وقرأون المذكرة كآخر شيء يقرأونه فهم على علم بما يكتبه . وهم يعرفون أنه يحاول إقناعهم بوجهة نظره .

— ٤٠٠ —

وهم حذرون لئلا يخدعهم وهم أخيراً يقضون بحق ينصر فريقاً ويخذل فريقاً في
ماله وملكه أو حرته .

فليكن أسلوب المحامي في الكتابة القضائية موجهاً للاقتناع ، وليس
مقصوداً به العظة ولا العبرة ولا كشف ناحية من الحياة ولا وصف الأشخاص
ولا الطبيعة .

* * *

الأسلوب :

أما الذي لم يمنحه الخالق موهبة الأدب . فلا يبتئس ولا يحزن ، ولا ييأس .
فإن القليلين هم الذين منحوا هذه الموهبة فمن بين الآلاف الذين يشرعون الأقلام
لا يشتهر إلا الأقلية ، ولا يخلد إلا الأقلون .

ولكن كل متعلم يستطيع أن يبين عما يدور في فكره . وفي مكنته أن يعبر
عن مشاعره وعواطفه .

فليس في الأمر معجزات أو معميات أو إعجاز ، ولكن القلم بسطر كما ينطق
اللسان ، وكل إنسان مهما كان أمياً يستطيع أن يعبر عن مشاعره وآلامه ورغباته
وإخراجيه ، فإذا كان متعلماً فما أسهل أن يكون مبيناً وأن ينال الإعجاب ، وطريق
ذلك سهل ميسر .

أولاً — يجب أن يقرأ كتب الأدب باللغة العربية . واللغات التي يعرفها
والتي يجب أن يلم بها إلماماً كافياً .

والقراءة رياضة جميلة ولذة ممتعة ، وهي أمتع اللذات ، وليس المطلوب أن
يقرأ المحامي الكتب الرخيصة ، والمجلات المسلية .

ولكن المطلوب أن يقرأ للكتّاب ذوي الأساليب السليمة الرقيقة المقبولة ،
واللغة العربية في قديمها وحديثها غنية بكتابتها ، وإبه لحق أن نفخر بأساليب كتاب
العربية في العصر الحديث : طه حسين والعقاد والملازني والزيات والمنفلوطي وأحمد

- ٤٠١ -

أمين وسلامه موسى وزكى مبارك والبشرى وحسين هيكل وغيرهم فقط وإنما نفخر بكتاب مصر المحدثين ، وكتاب لبنان والعراق وسوريا وكتاب المهجر والسعودية وتونس ومراكش .

أما الأدب القديم فشعره ونثره من أرق الأساليب العالمية .

وإن في القرآن والحديث الشريف وكتب السيرة وكتب التفسير وكتب الشريعة لغنى للقارئ أى غناء لإثراء الأسلوب وتهذيبه والسمو به .

وإننى أؤكد أن قراءة المجلات المسلية تقتال من وقت القارئ الجزء الأوفى وليته يستغله في قراءة المفيد الممتع . ولست هنا أوجه الحديث للمحامي فقط ولكنى أوجهه ابتداء إلى طالب الحقوق حتى إذا ما أصبح محامياً استمر في القراءة . وليس المطلوب أن يقرأ الطالب أو المحامي أسبوعاً أو شهراً ثم يقول لقد كفايتى ما قرأت ! إن المطلوب هو إدمان القراءة والاطلاع فإنهما غذاؤه الذهني ، فكما أنه لا يتناول طعاماً أسبوعاً ثم ينقطع وإنما هو في حاجة للطعام أ. أكثر من مرة في اليوم ، كذلك الإطلاع والقراءة ... إنه في حاجة إلى هذا الغذاء الروحي مرات في اليوم .

* * *

وإننى أقرر هنا حقيقة طالما أرددها .

إن الفارق بين متعلم ومتعلم ... هو الاطلاع .

ولذلك نجد زميلين قد تخرجا معاً ... و بعد عشر سنوات تجد أحدهما يكاد يكون أمياً والآخر في ذروة النجاح ... وذلك بفضل الاطلاع .

الإطلاع أولاً ثم محاولة الحفظ : حفظ الشعر والنثر والقرآن والحديث .

و بعد ذلك المران ... ليكتب الطالب ويكتب المحامي ولا يخش أحدهما

أن يكتب ، فإن بعض الناس يخافون من الكتابة ، لأنهم ينجلون من رداءة الأسلوب .

وأذكر أن إحدى المحاميات التحقت بمكتبي وكانت تخشى الكتابة ،

— ٤٠٣ —

وعرفتُ عقدها فكنت ألقى إليها بما أريد وأطلب منها أن تعيده كتابة . وظلت مدة على هذا الحال حتى طلبت منها وأنا في الأرياف أن تكتب مذكرة وعريضة استئناف فكتبتهما اضطراراً ثم عرضتهما وهي ترتجف .. ومن العجيب أنهما كانا حسنين . فإذا بها تتشجع وتكتب من بعد ذلك بأسلوب مقبول . وكثيراً ما اصطنعت هذه الطريقة مع المحامين الذين قضوا مدة تمرينهم في مكنتي . ولا أظن واحداً منهم لا يحسن اليوم الكتابة وبعضهم وصل إلى منصب المستشار .

ولقد وصف زميل فاضل من كبار رجال القضاء أحد زملائي الذين تمرنوا بمكنتي بأنه يكتب الأحكام بأسلوب جميل . فضحكت . . إذ أن هذا القاضي الفاضل عندما جاءني محامياً مبتدئاً لم يستطع أن يكتب خطاباً . وظل هكذا لمدة عام كامل . ثم شيئاً فشيئاً تقدم ، ثم تقدم على هدى النصائح فإذا هو بعد سنتين كاتب مجيد ..

وعلى الذي يجده عسراً في الكتابة أن يملئ ، ويملي كما يتفق سواء كان بالعربية أو بالعامية . ثم يقرأ ما أملى ويصحح ما يجده خطأ . ويميل العامية عريضة . وذلك لأن الكلام أسهل دائماً من الكتابة .

ولعل المعروف أن المحامين يميلون إلى المرافعة الشفوية ويكرهون كتابة المذكرات مع أنها لذة من لذات الفن .

ولست أستطيع أن أختم هذا الباب دون أن أذكر حادثاً وقع لي أو وقع مني ولم أكن مختاراً فيه . بل إنني وجدت نفسي أقف عند ما نوديت قضيتي أمام إحدى الدوائر بمحكمة القاهرة وكان رئيسها القاضي الفاضل إبراهيم الزيات وأطلب من المحكمة استبعاد مذكرة زميلي المحامي الذي كان خصمي في القضية . . لأنها كانت مرسومة بحروف عربية ولكنها ليست من اللغة العربية في شيء . وتحمست في الحديث عن فضل اللغة العربية ، وفضل المحامين على الأدب العربي . . وقلت إذا كنا غضبنا لعدم استعمال اللغة العربية في المحاكم المختلطة فهل نبيح استعمال لغة « البرزيميط » في المحاكم المصرية !

— ٤٠٣ —

ومن حسن الحظ أن المحكمة طلبت من المحامي سحب المذكرة بعد أن قرأتها ووجدت حقاً أنها « بزرميط » وسحبها المحامي .

القضايا الجنائية :

يختلف موقف المحامي في القضايا الجنائية عنه في القضايا المدنية .
ففي القضايا المدنية كان رأي فيها كما أسلفت ألا يحضر المحامي في قضية خاسرة ولا ينصر مبطلاً .

أما في القضايا الجنائية فقد اختلفت الآراء واختلف رأي بين زمنين ، بين أيام الشباب وبين أيام وسط العمر .

فقد كنت أخذت نفسي بمبدأ ألا أحضر في القضايا التي يخزى المحامي من الحضور فيها كقضايا العاهرات سواء كن يمارسن الدعارة علناً أو سراً ، وكقضايا الخدرات ، وقضايا التسعيرة والتموين .

كما أخذت نفسي بمبدأ أن لا أحضر في أية قضية ثابتة الأدلة ، أو عرفت من الموكل أنه اقترف الجريمة فعلاً .

ولكنني انحزت بعد زمن وتجربة إلى الرأي الآخر . . . وهو القائل إن كل متهم في حاجة إلى من يقف بجانبه ، فإنه ليس دائماً مجرمًا ولكنه ضحية .
ضحية البيئة . ضحية المجتمع . ضحية التربية . ضحية العقد النفسية . ضحية الأعصاب المريضة . ضحية الجهل . ضحية الفقر .

ولقد صدمت مرة حين جاءني زميل فاضل رحمة الله عليه — وهو الأستاذ حسن مجاهد المحامي بفاقوس — يوكلني عن سيدة متهمه بإدارة منزلها للدعارة السرية فرفضت . وكان عزيزاً عليّ وكنت متألماً لرفض طلبه ولكنه ألح وأكد لي أن الاتهام غير صحيح .

ولما كنت أعرف عنه أنه مولع بالجمال والمتعة فقد أدركت أن معرفته بهذه السيدة جاء عن طريق ما هي متهمه به !

ولكنه ألح . وألح إلحاحاً شديداً وتواضع في طلبه إلى حد أن طلب مني

— ٤٠٤ —

أن أقرأ القضية . . . وكانت لا تزال في النيابة العسكرية وذلك في أيام الحرب الثانية ثم قبلت إرضاء للزميل وقرأت القضية فلم أجد فقرة ولو كسم الخياط لكي تنفذ منها هذه السيدة . . .

ولكنني فوجئت بحضورها في النيابة واستطعت أن أدرك — لا من خلال دموعها المنهمرة كالمنطر — بل من شكلها ومن دراستي لنفسيتها ، ومن فراستي أنها بريئة . . . وحادثتها فلم أستطع أن أفوز بعبارة مفيدة في وسط دموعها وتعثر لسانها بالبكاء . وفي المكتب وجدت أفواجا من أقاربها ومنهم مستشارون وضباط كبار وأطباء وأعيان معروفون لي . ثم علمت أنها سيدة ثرية ثراء موروثا وهي ناظرة وقف . عندئذ قبلت الحضور عنها وأخذت أبحث الأمر مع أهلها فتبين لي أنها بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب . . . فقد كانت أثبت مسكنها لابنتها — وكانت متزوجة بطبيب أصابه مرض عضال وجاءت به إلى القاهرة للمداواة فنصحت بإدخاله مصحة ولم يسكننا بالشقة فأعلن وكيلها عن تأجيرها مفروشة وأجرها لبعض الضباط الأمريكيين ثم استعملوها للدعارة وسلموها لغيرهم من بعدهم ثم لغيرهم . وبواب العارة يقبض الإيجار ويسلمه للسيدة المتهمه التي لم تر الشقة مطلقاً بعد تأنيثها .

وكان البوليس قد أثبت في المحضر أن الداعرات اللاتي ضبطن في المنزل « اعترفن » بأن السيدة (المتهمه) هي التي أحضرتهن واقتسمت معهن الأجر الملوث ! ولكن ثبت قطعاً كذب ذلك في جلسة المرافعة إذ كان العساكر الإنجليز قد بعثوا بتقاريرهم للمحكمة — وكان يطلب منهم أن يكتبوا تقارير ويرسلوها بدل القبض عليهم وسؤالهم — وفي هذه التقارير أجمعوا على أنهم هم الذين أحضروا البنات .

وحكم بالبراءة .

وندمت يومها ندما شديداً على رفضي الطويل عدم قبول القضية . وعاهدت نفسي ألا أرفض قضية من القضايا الملوثة إلا بعد قراءتها فإذا كان المتهم بريئاً لا أتوانى عن قبولها ..

— ٤٠٥ —

أما بالنسبة للقضايا الأخرى التي ليس فيها تلوث خلقى وهي ثابتة الأدلة ثبوتاً قاطعاً فقد سلكت فيها طريقاً هو الذى أنصح به وهو أن يكون المحامى منطقياً في موقفه فلا يحاول أن يخدع المحكمة بمرافعة خلافة أو ساخرة ، أو بمرافعة عبارة عن اختلاقات . ومغالطات ومناقضات . وسخافات . ثم يختم هذه المقيثات على رأى زميلنا الكبير عبد المجيد نافع — بطلب استعمال الرأفة !! وهو لو قصد الهدف مباشرة وأراح أعصاب المحكمة وضميرها وطلب الرأفة وبيّن أسبابها لنال بغيته وفاز بمطف المحكمة .

وقد أخذت نفسى بهذا المبدأ وأستطيع القول بأننى لم أفشل مرة واحدة . وأذكر أننى وكلت عن متهم بالقتل مع سبق الإصرار والترصد . وكانت أدلة الاتهام أقوى من الاعتراف ، وليس فى القضية سبب من أسباب استعمال الرأفة . وأخيراً الملع فى ذهنى خيال عبارة عابرة جاءت على لسان العمدة فى صدد إثبات التهمة وهى أن الإشاعة كانت منتشرة أن القتل كان ينوى قتل القاتل وأنه طالما ترصد له واستأجر على قتله . .

وطلبت أهل المتهم وسألتهم فشرحوا لى شرحاً مسهباً قصة عداء مستحکم بين الإثنين القاتل والقتيل ، ثم أسهبوا فى سرد شرور القتل وكيف كان يعد العدة مرات لقتل القاتل ، وكيف لعبت الصدف وسخر القدر مرات فأفلت من كمين وراء كمين ، ثم ذكروا لى أن هذا الأمر قد ثبت فى إحدى الجنايات التي لم يهتد البوليس فيها إلى القاتل ، وكيف قيل فيها إن الذى كان مقصوداً بالقتل فى تلك الجناية هو القاتل فى قضيتنا وأن الذى قتل عندئذ لم يكن مقصوداً ثم ذُكر أن القتل قد وقع بتحرير الجنى عليه .

وسألتهم « لماذا لم تدلوا بهذه الأقوال للمحققين » .

فردوا :

« طيب ما كانت تثبت القضية على المتهم ! وإيه الفائدة ؟ ! ما يعترف

أحسن !

— ٤٠٦ —

فطلبت منهم إعلان شهود على هذه المسألة !
وذهلوا . ولكنني أصرت .

ثم سارعت بإحضار دوسيه الجنابة السابقة ووجدت أن هذه الواقعة واضحة
فيها من أقوال الشهود .

وفي جلسة المرافعة أخذت أسأل الشهود جميعاً عن هذه الواقعة فكانوا
يردون بتأكيدها وإصرار وتحدى وإسهاب وشرح ظروف ووقائع مطولة عنها
وخاصة العمدة ومشايخ القرية وشيخ الخفراء فتنازلت عن شهود النفي .

وبدأت مرافعتي بالاعتراف بارتكاب الجريمة !

وهنا حدثت هزة في أعضاء المحكمة ، وارتفعت همهمة في القاعة من
الحاضرين .

ثم ترافعت على أساس الدافع للقتل ، وصورت إنساناً يعيش حياته في خوف
وفزع لأن الموت مترصد له ؛ وقد تربص به مرات وأقلته القدر ، ورسمت لهم حياة
المتهم ونهاره توجس ، وليله فزع ، وعيشه اضطراب ، وعمله منقطع لايهناً له نوم ،
ولا يلتذ بصحوة ، طعامه سم ، وشربه غصصة ، ليس له من فسحة تطيب بها
حياته مع زوجه وأولاده وأهله . إن خرج من داره حسب أنه سائر إلى قبره وإن
دخل بيته ظن أن الظلال أشباحاً ، تفرعه الأصوات ، وتخيفه النداءات . وساءلت
السامعين ماذا كان تصرفهم لو كانوا يعيشون مثل القاتل وهو ينتظر الموت . أليس
من المحتمل أن تهتز الأعصاب فيما أن ينتحر أو يقتل !

وظلت أصور حالة المتهم كما شاء الغوص إلى نفسية مثل هذا القاتل ، حتى
تيقنت أن كل سامع قد تصور نفسه في هذا الموقف .

وكانت المحكمة قد ارتاحت إلى الاعتراف ، فأرهفت السمع ، فلما صورت
للمتهم كما سردت كنت قد استطعت أن أفوز برثاء المحكمة . وصدر الحكم

— ٤٠٧ —

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاماً .

وخرجت فإذا بالحامين يلومني بعضهم ويدهش بعضهم لجرأتي ، وإذا بحمام كبير عظيم يقبل متهللاً ويهنئني . وكان قد اجتمع بالمستشارين فإذا بهم يبديون إعجابهم بمسلكي وبرافعتي وقد أكدوا له أن إجماعهم قبل الجلسة كان منعقداً على الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وأنهم تأثروا فعلاً برافعتي ، وهنا فقط اقتنع اللأثمون من الحامين والمدعوشين .

* *

والقضايا الجنائية ليست سهلة كما يعتقد أغلبية الحامين ، فهي القضايا التي يبين فيها فن المحامي ، أما القضايا المدنية فهي قضايا جافة تسيطر فيها المستندات والقواعد القانونية بما يجعل فن المحامي محدوداً ، أما القضايا الجنائية فهي قضايا النفس البشرية بآثامها وشروطها ، قضايا الآثمين والمظلومين ، قضايا الضحايا .

أجل قضايا الضحايا .

فليس الجني عليه فقط هو الضحية ، بل إن المتهمين هم أشد الضحايا بؤساً ، فالسارق والمسروق هما ضحية .

أما المسروق فحسارته في ماله .

أما السارق فإنه ضحية الظروف التي جعلت منه سارقاً ، فما من مخلوق يرضى عن حاله كسارق ، بل إنه ليحس بالإثم ويندم عليه .

وهو عند ارتكاب جريمته خائف ، مضطرب ، وهو بعد ارتكابها يظل خائفاً .

إن حياته ألم وندم وخوف .

إن المسروق قد يستعوض الله فيما ضاع منه ولو كان كل ماله . أما السارق

— ٤٠٨ —

فسيظل خائفاً معذباً ، فإذا قبض عليه تعرض لنذل القبض والتحقيق ومعاملة رجال البوليس ، ومرارة المحاكمة ، فإذا قضى بحبسه أمضه السجن ، والسجن عذاب ، ولو كان في غرفة من نور في قصر من الجنة !

أقول السجن وأنا أعرفه وأعرف عذابه وألمه وضيقه وكرهه .

فقد ذقت مراراً وكان في بعض هذه المرات بلا أمل !

عرفت ليله . وعرفت نهاره .

وعرفت كيف يختلط فيه الليل والنهار والظلمة والنور حتى تصبح كلها واحدة لانعدام حاجة الإنسان للزمن وقياس الزمن .

* * *

إن القاتل والقتيل ، كلاهما أمره عجيب ، أما القاتل فإنه يقضى نحبه وتنتهي آلامه ، كما تنتهي حياته في اللحظة المقدرة له كالذي يموت من غصة أو بلا سبب ظاهر على فراش من نخل وإستبرق .

أما القاتل فإنه بعد لحظات يشعر بجريمته ، ويأثمه ، وبما ارتكب ، فيشيع فيه الندم والفرع ، والخوف من الله وعقابه ، ومن البوليس ، ومن السجن ، ومن الإعدام ، ثم لا يفارقه طيف ضحيته لحظة في الليل أو النهار . في الخلاء أو في السجن .

وكم سمعت ، وكم رأيت ، وكم تعذبت نفسي مع النفوس المعذبة .

إننى لا أنسى شاباً اتهم بارتكاب جريمة خلقية : هتك عرض . إنه أمسك بفتاة وقبلها ، وقبض عليه . لقد كاد يقتله الخزي ، وقد أبأسه العار ، وظل معذباً طول حياته حتى مات وهو في شرخ الصبا ، وقد كان ضحية اضطراب وخلل في جهازه الجنسي . لم يقاوم شهوته ولم يسيطر على رغبته ، لحظات ، لحظات قاتلة أورثته هم سنوات حتى قضى مسلولاً .

* * *

— ٤٠٩ —

لهذا ولأمور كثيرة أخرى يتجلى فن المحامى فى القضايا الجنائية حيث تحاكم الأرواح الضالة ، والنفوس المريضة ، والقلوب المتهاوية ، التى لا يعترف لا المجتمع ولا القضاء بأمرضهم ولا ضلالهم ...

إنها قضايا ضحايا العقد النفسية التى عقدها لهم فى نفوسهم فى طفولتهم آباء وأمهات جاهلون وأشخاص مجهولون .

ضحايا الجهل الذى تجرعوه من مجتمع كان حكامه ظالمين فخرموه العلم ونور المعرفة .

ضحايا ظلم توارثته الأجيال . الحاكم والقوى والغنى كل منهم يظلم ولا يجد من يرده ، ومن يليهم يظلمون وكل من يُظلم يظلم حتى عم الظالمون فأصبحوا أفراد المجتمع كله .

ضحايا خلل السلطة التنفيذية التى مهمتها منع الجرائم ومنع الاعتداء واقتناص الجانى .

ضحايا طرق التقاضى العتيقة .

ضحايا التقاليد والعادات الموروثة كالقتل للنار والقتل للعرض .

وإنى وإن كنت فى صدد دور المحامى فى القضايا الجنائية إنما لا أستطيع أن أفلت تجاربي التى حصلتها من قرابة ثلث قرن من الزمان فى الاشتغال بالحماماة وعضوية مجلس النواب ، وبكونى ريفى وصعيدى ولدت ونشأت وعشت فى وسط أهل الصعيد وفى القرية المصرية عيشة الفرد منهم لا عيشة الأرسطقراطى . بل عيشة فرد فى أسرة مجموعها أكثر من عشرة آلاف نسمة ، وكابنٍ لعمدة ظل عمدة نيافاً وخمسة وأربعين عاماً ، وكانت داره ملتقى الحوادث والتحقيق وأعمال رجال البوليس ، لا أستطيع أن أفلت هذه التجارب دون أن أثبت آرائى التى أنصجتتها الأيام والأحداث ، فإنما إلى الخدمة العامة أقصد .

— ٤١٠ —

ولئن كنت قد تناولت المحامين بالنقد الجارح ، والقضاء بالآراء الصريحة المؤلمة فلست أتترك رجال الإدارة والبوليس دون أن أثبت آرائى عنهم لعل من وراء ذلك إصلاحاً يرضى على الأقل الأجيال القادمة التي لم تهزم بعد كأجيالنا .

وإن قراء العربية سيجدون تصويراً وتشريحاً للنفوس البائسة في الكتب التي أصدرها بعد هذا الكتاب . وإن امتد الأجل وطال العمر فإننى سأصور هذه النفوس المعذبة وأنشر أعماقها التي لا يراها الذين يبصرون فقط بعيونهم !

القتل والضرب والديباز :

الحقيقة التي لا أنفك أعتنقها وأؤمن بها ، والتي لا أرى أرددها هي أن أغلب جرائم القتل والإيذاء والضرب — بأنواعه المعروفة في دور القضاء والمذكورة في مواد القانون — لو وجدت عشر دقائق ... فسحة من الوقت للتروى والتفكير والتدبر لما ارتكبت ... إذ أن هذه الأغلبية من هذه الجرائم ترتكب إثر غضبة ، وثورة نفسية .

وقد جعلتنا الطبيعة — نحن المصريين — وظروف الحياة سريعي الغضب ، ضعاف في ضبط النفوس ، ناثرين مندفعين ...

والمشاهد أن أهل بلاد الشمال من الكرة الأرضية قلما يقع فيهم الضرب المفضى إلى الموت ، أو الذى يحدث عاهة مستديمة أو الذى يترك أثراً يدوم أكثر أو أقل من عشرين يوماً .

ولقد تجولت مرات كثيرة لسنوات عديدة في البلاد الأوربية . فلم تقع عيني على معركة أو ضرب إلا في الجنوب — جنوب إيطاليا وفرنسا وأسبانيا واليونان حيث يتشابه الخلقان .

في تلك البلاد إن ارتكب الشخص هفوة أو غلطة وجد التسامح ممن وقع عليه الخطأ ، فإن لم يوجد التسامح كانت كلمة اعتذار كافية لمحو كل أثر .

- ٤١١ -

أما في بلادنا فإن كلمة الاعتذار عادة تكون سبب المعركة ومبدأها ...
لأنها تغرى إذ تفهم على أنها ضعف وخوف !
وإذا أردنا العلاج الشامل فليس بمستطاع الآن إلا في البدء ... في البيت
وفي المدرسة .

أما العلاج الجزئي فيكون في التشريع . وفي رجل البوليس الواقف في
الشارع . وضابط البوليس الذي يجلس في قسم أو نقطة أو مركز البوليس
وفي القاضي .
ولنبداً بالعلاج الجزئي :

وكان بودي أن أنصح باستغلال وعاظ المراكز وخطباء الجمعة . ورجال
الإرشاد ..

ولكن للأسف ليس هناك أمل بنسبة واحد في المائة أن يصلح الوعظ هذا
الداء الوبيل أو يمحوه أو يمسح الشر من النفوس .
وعبثاً يحاول المصلحون .
وسدى ما يبذلون من مجهود .

وإنها لمشكلة معقدة ، وخطر داهم فإن الإنسان أصبح لا يأمن ركوب
السيارات العامة أو الترام أو السير في الطريق فيجد من يعاركه ويستفزه . كما
أصبحت القرية ميداناً للمعارك السريعة الدامية .

ويجب ألا يغفل المسئولون عن هذا المرض الخطير . فإن الدولة حرية
وإنتاج وأمان . والأمان أن يعيش الفرد في مجتمع هادئ . يطمئن فيه على نفسه
وماله . لا أن يعيش متوجساً يخشى كل فرد ويخاف أي معاملة . ولست أبالغ
حين أقول أن الأفراد وخاصة المتعلمين والمثقفين والوادين المهذبين أصبحوا
يتوقون المناقشة مع الباعة كالجزارين والبقالين والخضرية والفكهانية ومع العمال
أمثال النجارين والسباكين والكهربائيين .. ومع ماسحي الأحذية والخدم ..
بل مع البائعين في المحلات المحترمة تهيو هؤلاء جميعاً للاعتداء بسبب وبغير

- ٤١٢ -

1

سبب . بعد أن كان هؤلاء — من أولاد البلد — مثال الذوق والأدب حتى إنه كان يقال عن الشخص اللطيف « ده ابن بلد » بل إنني أقرر حقيقة مؤسفة وهي أنني امتنعت عن ركوب السيارات العامة والترام منذ أكثر من عشر سنين . لأنني عندئذ إما أن أشهد في كل مرة معركة مع آخرين أو يحاول أحد أن يشتبك معي في معركة . ومع رغبتى في عدم الاشتباك ، وتوطين نيتى على التسامح ، واشتمزاضى من التعارك فإننى لم أستطع مرة أن أبحج في مفاداة الأمر الذى يكاد يصبح محتوماً .

وأذكر أننى ركبت سيارة عامة . وكنت وحدى .. فإذا بشابين يجلسان ورأى يتحدثان فيقول أحدهما للآخر : « الجدع اللى قاعد قدامنا ده باين متحففظ أوى ولا بس لى بدلة شيك وبيقول يا أرض ما عليك إلا انا » ...

فإذا الثانى يرد عليه قائلاً :

« تيجى نهر بدها له !

« معا كشى قلم حبر؟

« لأ معى قلم كوييا ... والا أقول لك معاى موس حلاقة »

وهنا ركبت سيدة محترمة . فى الخامسة والأربعين من عمرها . فحيتنى وجلست وأخذت تحدثنى وكانت إحدى موكلاتى وأخذت تذكرنى بقضيتها .. فإذا الإثنين يتحدثان ثانية ويقول أحدهما للآخر :

« أهى فرصة يا عم ... نضربه ... » .

وإذا الآخر يسكنى من ظهري صائحاً :

« مش عيب يا افندى يا هزه تبصصب للست فى وسط خمسين جدع .. » .

وقبل أن أرد إذا بشاب قوى ظهر أنه يعرفنى ومن بلد يجوار بلدى — أى صعيدى — وكان يعمل صول طيران ولكنه كان يلبس ملابس العادية — إذا بهذا الشاب يقف لها ويصرخ :

« بقى اتم يا اولاد الـ ... حاتعملوها النهارده كان مع ده ... لا ده طير

- ٤١٣ -

ما يتكاش لجه ... ووالله إن ما خرستم لأنا موصلكم للاسعاف ... »
وهجم عليهما . وتلفت الراكيون فعرفني بعضهم شخصياً وعرفني بعضهم
من إسمي . وقاموا للشابين متمحزين .. ثم تحزب فتى آخر من النوع الذي يقول :
« وإيه يعني فلان ... ما كلنا أولاد تسعة » .

وكادت تحدث معركة دامية لأن أحد معارفي — وهو صعيدي أيضاً —
أخرج مطواة كبيرة ... وهنا ظهر ضابط بوليس شاب واستطاع أن يهدىء المعركة
ويفضها فلما سأل عن السبب ... لم يجد سبباً . ! إذ جبن الشبان عن الاستمرار
في اتهاجى ! خوفاً من المتعصبين لى إذ بانوا أشداء !
ولعل كل قارئء سيتمثل حوادث كثيرة وقعت له .

وأغلب هذه المشادات التافهة تتطور وتنتهى بضرب يفضى إلى موت
أو عاهة مستديمة أو ضرب عادى ...
وهى من الكثرة لدرجة أن الإحصائيات تقول إن هذه الجرائم تمثل
أرقاماً خيالية .

ولكن ما العلاج ؟ العلاج ، بقدر ما أرى :
(أولاً) بإيجاد رجل البوليس الواقف ... الذى يقف فى الشارع ، ويوجد
فى السيارات العامة والترام .
رجل البوليس المتعلم الشجاع المخلص فى عمله .

وهذا ليس موجوداً الآن ولكن قيل لى إنه فى طريق الإعداد .
إن رجل البوليس فى لندن .. حاكم مطلق عادل . مثقف . ولطالما
أردنا أن نعابشه فكنا نسأله عن أمور عويصة فكان يجيب فوراً أو بعد
إخراج كتاب من جيبيه أو يستمهلنا لحظات لى يتحدث فى التليفون .
ثم يجيب .

— ٤١٤ —

وهو عادل لا يشتم ولا يضرب ولا يؤذى إنما يعاون ويساعد ويمنع ارتكاب الجرائم . وشخصيته قوية . . وهو موضع الاحترام الكامل من أكبر كبير في الدولة إلى أصغر صعلوك شرير .

ولقد حدث لى حادث بسيط مرة في ميدان بيكاديللى وأردت أن أدفع عن نفسي العدوان فإذا عسكري البوليس يحضر وكان الذى اشتبكت معه مخموراً فصرخ في وجه العسكري فتألب عليه الناس وكان موضع إندهاشهم . وسرعان ما حضرت سيارة البوليس ، ونقل هذا المخمور إلى قسم البوليس وصدر عليه الحكم بالحبس لجرد صراخه في وجه رجل البوليس .

ورأيت العسكري الألماني كأنه هتلر بنفسه ! يتصرف كأنه الحاكم والمحقق والقاضى . فى حزم وقوة ولا معقب على إرادته وهو فى منطقته . . .

إن هذين الشعبين لم يصلا إلى هذا الحد إلا بعد زمن طويل . وهم الآن ليسوا فى حاجة إلى مثل هذا العسكري . ولكننا نحن فى حاجة ماسة . فإن الشارع اليوم هو مسرح الجرائم . القتل والضرب والشتم والسرقه وهتك العرض . . .

نريد عسكرياً يمثل وزير الداخلية فى الشارع ويأخذ العابثين بالشدة . وبالعدل . فإن ظلم العسكري للرجل الضعيف المسكين يوازى فى شره إمتناعه عن معاونة ضعيف أمام قوى . . !

وليس فى الأمر مشكلة . فإنها أيسر بكثير مما يظن الناس . وأنا أكتب هذا وفى وزارة الداخلية هم عالية ورؤوس مفكرة تريد الإصلاح . وإننى أثيرهم أن ينشئوا مدرسة ملحقة بكلية البوليس لإخراج العسكري المثالى . أريده أن يقضى سنوات أربع فى الدراسة وأن ينال إجازة دراسية تقدر بمرتب عادل كافٍ . وأن يفتح أمام النابهين والعاملين والمجدين والمخلصين باب الترقى .. أى ألا تكون الترقية بالأقدمية . . وأن يرقى إلى ضابط فأعلا .

— ٤١٥ —

وفي هذه السنوات الأربع يعطى من الدروس ما يجعله إنسانا يفهم ويعقل ويدرك ويمس ويشعر ويعدل .

وعلاج ذلك سهل ، ورغباتهم على العين والرأس . علاج ذلك أن يفصل كادر ضباط البوليس خريجي كلية البوليس . ويكون هناك كادر للضباط الذين تخرجوا من مدرسة العساكر .

ويكون هناك كادر للضباط الذين يتخرجون من مدرسة الكونستبلات التي أصر على إنشائها وألح للأسباب التي أبينها في باب حوادث المرور .

إذا أوجدنا عسكري الشارع القوي الأمين وجب أن نحيطه بالرعاية والرقابة ، والحصانة . لا نخذله إذا اشتبك مع كبير أو صغير . فإذا اعتدى عليه مثلا موظف كبير أو ذو حيثية وجب أن يقتص له .

(ثانياً) تغليظ العقوبة على الضرب الذي لا يصل إلى الموت أو إحداث العاهة المستديمة . وهو المعبر عنه بأنه اقتضى علاجاً أكثر أو أقل من عشرين يوماً . كما يضحّم التعويض .

وهذا الأمر بين أيدي القضاة فإن تفاهة العقوبة وهي الغرامة تغري بارتكاب الجريمة . والعقوبة المالية حتى على الفقراء سهلة ومحتملة . ولا تعتبر في عرف الناس عقوبة ... ولذلك كثر القائلون « والله لا ضربك وامشمشك بخمسين قرش ! » .

تكاد تصبح تسعيرة في الأوامر الجنائية التي كانت تصدر من القاضي ثم أصبحت تصدر من وكلاء النيابة .. تسعيرة الضرب !

وإنه ليفوتهم أننا لا نعاقب قوماً مهذبين . ولكننا نعاقب أشراراً معتدين . وإننا يجب أن نقتلع هذه العادات المتأصلة . ونزاع هذه الشرور من صدور وارتة الشر وتكتسب أيضاً على ممر الأيام .

- ٤١٦ -

فالشدة حاسمة . والقسوة حزم . ويجب أن يكون الحبس هو دائماً عقاب الضارب الذي يستحق . . أما الغرامة فتكون للحالات الاستثنائية .
وأخشى أن أقرر أن بعض القضاة ووكلاء النيابة يحسبون أن الغرامات دخل للدولة ! فإنها كفكرة خاطئة مضحكة !

(ثالثاً) بإيجاد قاضى المركز أو قاضى القسم الذى يعقد جلسته كل يوم لى يفصل فى هذه القضايا فور حدوثها لتكون فيها العبرة سريعة وملموسة . أما التحقيق ثم الإحالة على النيابة ثم صدور الأمر الجنائى . ثم تنفيذه ثم التهرب منه وأخيراً يتم تنفيذه بعد أشهر قد تصل إلى العام أو نصف العام . . أما هذا فهو مضيع للعبرة . مشجع على الرغبة فى الاعتداء . مسهل للمعتدين .
وسنكتبه بالتفصيل عن قاضى المركز فى باب الإصلاح القضائى .

(رابعاً) تغليظ العقوبة أيضاً فى جرائم السب والقذف فإن الممارك تبدأ عادة بالسب ثم تطور ويسهل الاعتداء اللفظى عدم العقاب عليه إذ نادراً ما يهتم البوليس أو النيابة بالسب العادى ، فإن المعتدى عليه يكلف عادة برفع دعوى الجنيحة المباشرة . وغالباً ما يعجزه رفعها أو يثنيه عنها ما يتكلفه فيها من مال ووقت وهذا يطعم الشتامين القاذفين .

يجب أن تقدم قضايا السب والقذف والصياح فى الشوارع والأمكنة العامة إلى قاضى المركز أو القسم فوراً ، حيث ينال المرتكب عقوبة فوراً وتكون العقوبة رادعة .

(خامساً) إعداد حملات صحفية مستمرة . دورية حتى تصبح هذه الحملات علاجاً إيجابياً للشعب .

(سادساً) جعل جرائم السب والقذف والضرب بأنواعه إذا تكررت فى ظرف ثلاث سنوات كسابقة مانعة من التوظيف ، أو موجبة للمحاكمة التأديبية .

مسألة هامة :

إن العمال قد كسبوا حقوقاً . . ورعاهم التشريع فحماهم من كثير من الظلم .
 ويسعدني أن أفخر بأنني كنت من الرواد الأوّل في الدفاع عن العمال وحقوقهم
 وكنت منذ ١٩٣١ إلى ١٩٣٥ مستشار عام اتحاد العمال في مصر . كما يشجعني ماضى
 مع العمال على أن أقرر أنهم كسبوا كثيراً من حقوقهم ، ولكنهم أصبحوا
 لا يعرفون واجباتهم نحو الدولة ونحو الإنتاج ونحو أصحاب الأعمال ونحو المجتمع .
 وقد وجب أن يعدل التشريع فيلزمهم بالواجب بعد أن نالوا الحقوق .

ومن ضمن التشريعات التي أطلب بإصدارها أن لا يقبل في الأعمال غير
 الحكومية من تصدر ضده أحكام وخاصة في جرائم الضرب والاعتداء والسب
 والشتم . فإذا صدرت ضد العامل عقوبة عن مثل هذه الجرائم وجبت محاكمته
 تأديبياً .

والجلاس التأديبية مسألة هامة ، وضرورية لكي تردع العمال المعتدين أو
 المخالفين للقانون والعرف ، ويجب أن تكون الأغلبية في هذه المجالس من غير
 عمال . كما هو الحال في النقابات الأخرى للمهن الحرة كالحامين والأطباء . .

ولست أدري لم لا يؤدب العمال المخالفون للقانون والعرف إذا كان الأطباء
 والمحامون يحاكمون ويؤدبون؟! .

لكيلا يظن القراء أنني أبالغ في مسألة ليست بذات خطر أرجو الرجوع إلى
 الإحصائيات ، وأحتكم أيضاً إلى تجاربهم الخاصة . وأحب أن أختم حديثي بأن في
 مصر أفراداً عديدين تحفل صحف سوابقهم . . الواحد منهم بعشرات السوابق وهم
 متخصصون في ارتكاب هذه الجرائم ، وهم يهددون أمن الناس الوادعين .
 والمواطنين المهذبن الذين يطالبون الدولة بتوفير الأمان لهم .

- ٤١٨ -

كان حديثنا أغلبه عن المدن ، وأما القرى .. فالعلاج الوحيد هو إيجاد قوة أمن في القرية غير العمدة وخفراءه الذين يخدمون العمدة والمشايخ أو ينامون في النهار .. ثم ينامون في الليل .

إن أسوأ نظام في العالم هو نظام الخفراء في القرى .

لقد كانت الفكرة أصلاً أن يكون حراس القرى من أهلها فذلك أجدى — وهذه حقيقة لا ننكرها — ولكن مع مرور الزمن أصبح الاختيار سيئاً ، فإن العمدة والمشايخ هم الذين يختارون هؤلاء وهم عادة ضعاف العقول والأجسام ، ونظامهم يسهلهم التطور نحو الضعف ، من ناحية ملابسهم المضحك الذي لا يلبسونه إلا في أوقات الزيارات الرسمية ! ثم يلبسون ملابس أهل الريف وهم يؤدون أعمالهم .

ولا شك أن المظهر مهم للتأثير في نفوس الشعب ، ولإيجائه نتائج هامة .

وإنني أقترح أن يختار الخفراء من ذوى السيرة الطيبة والقوة الجسدية بعد انتهاء مدة تجنيدهم ، وبعد أن يكونوا قد نالوا تعليم الجيش وحياته ، وأن يكون تكليفاً يُسمح بعده بالتطوع . وأن يُستبقى منهم الصالح وأن يستمروا في لبس زي الجيش .. مع بعض التغيير للتمييز ، فإنه زي يناسب الفلاحين — الشورت والقميص والبيرييه ..

وأن يعتنى بتدريبهم في معسكرات سنوية . وأن يعقد لهم امتحانات وأن يرقوا كما يرق عساكر البوليس .

إن الخفير يظل خفيراً طول عمره . والأمل في التقدم من الدوافع إلى الإخلاص والجد والاجتهاد ، وانقطاع هذا الأمل مشبط دائماً لهم .

أما مشايخ الخفراء فيجب أن يختاروا من المتعلمين المجندين أبناء عائلات القرية وأن يلحق زيارتهم أيضاً التغيير .

— ٤١٩ —

وليست وظيفة شيخ الخفراء بقليلة الأهمية ، فإنه يمثل هيبة القوة البوليسية فى القرية . وحسن تصرفه ، ومعرفته بالأشجار ومعاملته للأفراد . . هذه كلها مسائل فى منتهى الأهمية .

فاذا أوجدنا الخفير الصالح وشيخ الخفراء القوى . . وجب أن نجعل الخفراء فريقين : فريقاً يتولى الحراسة فى النهار لحماية الوادعين من المعتدين ويجب أن نستبعد من اختصاصهم خدمة بيوت العمدة والمشايخ وحمل أولادهم إلى المدرسة وقضاء مصالحهم والاشتغال فى حقولهم وفى مراقبة مبانهم والرعى بمواشيهم . . الخ . أما الأعمال الإدارية ، فيجب أن يخصص لها نوع ثالث من الخفراء كمرافقة الصراف والمخضر ، واستيفاء مطلوبات الإدارة .

هذا علاج جزئى لا أقول إنه يفلح بنسبة عالية فى توفير الطمأنينة للمجتمع من المعتدين ، الضار بين الشائمين ، الصارخين ، المثيرى الفوضى . .

ولكن العلاج الشامل هو الذى نبتدىء به فى المنزل بالنسبة للطفل وفى المدرسة عند ما يصبح الطفل تلميذاً .

إن أغلب أسباب هذه الجرائم مما يتعمد فى نفوس الأطفال الصغار فى منازلهم من سوء العلاقة بين الوالدين وبين الأخوة ، ومن قسوة المدرسين والمدرسات فى المدارس الأولى — كالحضانة والابتدائية . . كما أن من هذه الأسباب المثل والأسوة . فان الذين ينشأون فى الأحياء الصاخبة التى تخيم عليها روح الشر وتضرب فيها الفوضى يتعلمون من الشارع أن من لا يعتدى يُعتدى عايشه ، وإن البطولة فى أن يكون الإنسان صارخاً ، صياحاً شتاما ، معتدياً مؤذياً .

وإن علاج الوالدين . . للأسف متروك للزمن ، وللعلم والثقافة ، وحملات الكتاب والدعاة .

وللأسف أيضاً أن الكتاب المحدثين لا يصرفون إنتساجهم وفنهم الجميل العالى — وأعترف بذلك — إلا إلى إثارة الرغبات الجنسية . ولو أنهم رجعوا إلى

— ٤٢٠ —

مؤلفات الخالدين سواء من اغابرين أو من المحدثين . . لوجدوا أنهم حاولوا تهذيب المجتمع ، وفرض السلوك العالى السامى على القارىء إيجاءً وتزغيباً وإغراء .

أما المدرسة فإننى أوجه نظر المسؤولين إلى مدرسى ومدسات المرحلة الأولى مرحلة الحضانه والابتدائى . . فإن غير المؤهلين منهم يتركون أسوأ أثر فى نفوس الأطفال ، وهو أثر ثبت علمياً أنه هو الذى يكثيف حياة وسلوك الشاب والرجل فيما بعد .

وعلى أساس الطفولة ينشأ ناشئ الفتيان .

وللأسف أن التوسع فى التعليم قبل إعداد المدرس والمدرسة جعل المؤهلين يهتمهم التعليم الإعدادى والثانوى . ويدفع بغير المؤهلين تأهيلاً فنياً تربوياً إلى الأطفال يشتمونهم ويضربونهم ويعطونهم أسوأ المثل !

ويحزننى أن أذكر أن الفتاة المصرية نصف المتعلمة أو المتعلمة لا تزال تحمل آثار منزلها وبيتها وهى مليئة بالعقد النفسى ، كما أنها نتيجة لذلك منطلقة . . ومنطلقة فى حرية هى الفوضى . جارية نحوهم جنسى فاسد ومفسد .

جرائم القتل :

جرائم القتل لا تخرج عن الأنواع الآتية :

١ — جرائم قتل نتيجة الإثارة والغضب والخصومة .

٢ — جرائم قتل للثأر .

٣ — جرائم قتل للعرض .

٤ — جرائم قتل يرتكبها محترفون يؤجرون .

— ٤٢١ —

١ — أما جرائم النوع الأول فلا حيلة لنا فيها غير ما ذكرناه في الباب السابق فإنها نتيجة مجتمع أفراده ساخطون ، ناثرون ، مندفعون ، تثيرهم أبسط المسائل ، وتمتلاً قلوبهم بالحق الذي لا ينفك بسرعة ، وتعشى نفوسهم أوهام العار والخاوف .

والعقوبات التي توقعها محاكم الجنايات شديدة ، وإن كان ينقصها أن تكون عاجلة ، ولكن حتى تعجل العقوبة لا يجدى في مثل حالات القتل هذه لأن القاتل سرعان ما يثقل عليه الهم والعار وتسيطر عليه فكرة الانتقام فيقدم في فورة ثورته ، وغالباً ما يلحقه الندم ويقول ليتنى ما فعلت .

ومن التعبيرات الجميلة المأثورة عن دائرة محكمة جنايات كان عضواً فيها الإمام الصالح محمد عبده — وبقيناً أنه هو كاتب أسباب الحكم — ما ورد فيه من تعريف سبق الإصرار حيث قال « إنها الفترة التي يخاطب فيها العقل الروية » والروية هي التفكير والتدبر ووزن الأمور ، وتقدير النتائج .

وغالباً ما تطول هذه الفترة .

وإن مما يجافى العلم الحديث أن يقال إن الشخص إذا أثير ثم بات ليلة وقتل غريمه في الفجر يكون قد استقر على رأى من إنتاج العقل . . فإنه لو كان العقل قد بدأ يعمل لسكانت الروية مانعة ، ولكن الذي يحدث عادة أن الثورة تظل قائمة ، وأن العار — عار الإهانة والقهر — يظل يحرقه فهو يتصرف كالعائيب الوعى .

وإنى أعتقد أن تعريف القضاء والفقهاء لسبق الإصرار يتسع تطبيقه لجميع الحالات إذا نظرنا إلى أعماق النفوس بنظرة العلم الحديث فإنه يختلف بين فرد وفرد ، فقد تكون دقيقة واحدة كافية لتوفير سبق الإصرار بالنسبة لشخص في طبيعته الإقدام على ارتكاب جريمة القتل ، وقد يكون شهر غير كاف لإعتبار سبق الإصرار على القتل .

- ٤٢٢ -

وسبق الإصرار نفسه مسألة غير عادلة لأن الإصرار على القتل لا يكون دائماً دليلاً على شر القاتل بل إن استعداده، ونفسيته، وظروفه، ومقدار الدوافع هي التي تحكم في غلط القتل وعدمه .

كذلك مسألة التردد فإنها ليست دليلاً دائماً على خسة القاتل إن دلت على نيته، والنية لا لزوم فيها للتردد ما دامت قد بُيئت، ويستوى عندئذ أن يتردد القاتل أو يواجه شخصيته، فالتردد كما يدل في كثير من الأحيان على الغدر والخسة يدل على حالة نفسية ثابتة الأصول هي خوف القاتل عند مقارفته القتل ورغبته الغريزية في الإفلات .

ولقد حان أن ننظر إلى مثل هذه المسائل بنظرة فلسفية جديدة على ضوء العلم الحديث .

٢ - القتل للثأر :

هذه مشكلة مزمنة، وعلاجها كفيلاً به الزمن .
وهي لا تختص بها مصر وحدها وإنما يشار إليها بإياها أغلب دول الشرق وكثير من بلدان البحر الأبيض المتوسط كاليونان وجنوب إيطاليا وإسبانيا .
وعادة الثأر ليس أساسها فقط نفسية القاتل ولكن أحوال المجتمع .
فإن المجتمع الذي يعتبر أن عدم الثأر للقتيل عار يمشى مع الأيام، مبدأً يعتنقه الطفل والمرأة والرجل والشاب والعجوز . . هو المجتمع الذي يحرص على ارتكاب الجريمة .
ولنأخذ مصر مثلاً لتوضيح ذلك .

ففي المدن قلما يفكر واحد من سكانها في الثأر لقتيله ... إلا إذا كان صعيدياً .
وفي الوجه البحري تخف عادة القتل للثأر في مناطق ... وتزداد في مناطق .
أما في الصعيد فيكاد يكون كل فرد فيه معتقاً هذا المبدأ الخطير .

— ٤٢٣ —

إنه خطير فعلاً لأنه تمرد على القانون . ونكران لسلطان الدولة .

وهو عمل وحشى يقترب مقترفه إلى طبيعة الحيوان أو الإنسان الحيوانى منه إلى الإنسان المتمدين . وهو ظلم صارخ إذ كيف تقتل من لا يده له فى إراقة دم قتيلك .

أنا أفهم أن يغضب ولى الدم فيقتل القاتل . لكن أن يقتل ابنه أو أخاه أو قريبه ... فهو ظلم استنكرته الكتب السماوية وحرمته ، ويستنكره العالم المتمدين بل نصف المتمدين .

قلنا إنه أثر من آثار البيئة والمجتمع بحيث يكون للرابطة العائلية — القبيلية — الأساس الأول فى حياة الفرد يكون الإسراف فى اعتناق هذا المذهب .

أما فى المجتمع الذى يعيش فيه الأفراد غير مرتبطين بعائلتهم — وهى قبيلتهم — فيقل أو ينعدم اعتناقه .

وفى البلاد الأوربية والأمريكية يحيا الأفراد فى حالة استقلال عن العائلة — وهو نتيجة طبيعية لتطور المدنية . فإن الفرد الآن يعتبر نفسه عضواً فى مجتمع ، أو فرداً فى أمة ، أو إنساناً فى عالم إنسانى أكثر مما يعتبر نفسه عضواً فى قبيلة يشترك فى أفراحها وفى كروبها ، ويتحمل جزءاً من غرمها ، وينقل كاهله بتكاليفها ومسؤولياتها .

ولكن العلاج لا بد منه — أو على الأقل وعلى الأصح محاولة العلاج واجبة .

أما العلاج الشافى الوافى فلن يتم إلا بعد أن تنقشع غيوم الجهل . وتصل المدنية الفكرية إلى ظلام القرى والنجوع .

أما العلاج المؤقت فينحصر فى أمور ثلاثة :

١ — سرعة التحقيق والفصل فى قضايا القتل .

ويهمنى عندما أقول سرعة التحقيق أقصد مع الإتيان ، فإن الاستهتار بهذه

الجرائم وقيام المحققين بالتحقيق كأداء واجب — الواجب الحكومى — لا الواجب نحو المجتمع ونحو الإنسانية ونحو العدالة .

— ٤٢٤ —

وإني — وكثيرون معي — ومنهم مستشارون بمحاكم الجنايات — نرى أن مستوى التحقيقات قد هبط . ولأهمية هذه القضايا أرى أن لا يقوم بتحقيقها إلا وكلاء النيابة من الدرجة الأولى الذين يكون قد مر عليهم في وظائفهم خمس سنوات على الأقل .

وأن تكون هذه التحقيقات تحت الملاحظة المباشرة من رؤساء النيابة الذين قلما ينتقلون وإن انتقلوا في مثل هذه الجرائم فللمظهر الروتيني .

ويجب أن يتم التحقيق في أيام ، ولا لزوم لانتظار شهود لم يحضروا . ولا ترقب ورود صحيفة السوابق . بل تتخذ الإجراءات للانتهاء من التحقيق ثم الإحالة إلى غرفة الاتهام كما حدث في قضايا قتل هامة في القاهرة كان سبب الاهتمام بها دون غيرها شخصية المجنى عليهم أو بشاعة الجريمة واهتمام الصحافة بها .

إن هذا الاهتمام الذي بذلته النيابة العمومية ومحاكم الجنايات في القضايا الهامة التي اهتمت بها الصحافة يجب أن ينصرف إلى كل جرائم القتل ولو كان المجنى عليه صعلوكا مشرداً في أقاصى الريف أو الصعيد .

يجب أن تنظر قضية القتل في مدى شهر على الأكثر ، وإن لم تسعف عدد محاكم الجنايات وجب أن تزداد حتى يقتنع أولياء الدم بأن الدولة ساهرة ، متألمة ، قد أخذت بنأر القتل . عندئذ نجد نسبة كبيرة من قضايا القتل للشأرقد منعها ثأر الدولة للقتيل .

ولست أريد أن أنبه إلى ضرورة دراسة السادة المستشارين للظروف الاجتماعية للجهات التي تقع فيها جرائم القتل ، وأن لا ينظر المستشار وهو يقضى إلى كل جنائية كالأخرى فإن عادات البلاد وتفكير أهلها مختلفة متباينة .

فإذا قال شخص في القاهرة لشخص آخر مثلاً « مرة » فقد يرد السباب وقد يتماسك معه ، لكن هذه الكلمة لو قيلت من شخص لآخر في الصعيد لسكانت دافعاً للقتل . وقد سمعت مستشاراً يقول « وإيه يعنى هي ده كلمة تخلى المتهم يقتله » .

— ٤٢٥ —

ثم مسألة الشك والتوسع فيها مسألة تفلت كثيرين ممن ارتكبوا جرائم القتل . والقاضي الجنائي يقضى باقتناعه حقيقة . ولكن هناك شكوك تكون عبارة عن وسوسة وخوف واتقاء . والقاضي الجنائي يجب أن يكون قوى النفس فلا تؤثر فيه الوسوس ولا المخاوف ، ولا اتقاء الخطأ .

أما الشكوك التي تتف مع الأدلة هامة بهامة ، وقوة بقوة ، هي الشكوك التي تبريء المتهم ويفخر بها القضاء .

نوتى ارتطاب الجريمة :

إن في عنق رجال البوليس في القرى أغلب ما يقع من جرائم النار إذ أن البوليس لا يهتم عادة بإرسال قوة محافظة إلا عندما ما يكون القتل متردد بين عائلتين كبيرتين . أما قتل الأفراد العاديين فهو لا يحرك نحوه البوليس .

وجال البوليس يتجاهلون أن العائلات في القرى ليست كلها كبيرة ومنها أفراد أثرياء أو مرموقون وإنما هي عائلات فعلا . وعدد أفرادها كثروا أو قلوا على استمداد للنار .

فواجب رجال البوليس عند وقوع جريمة قتل أن يبعثوا بفرقة مدربة على حفظ النظام وأن يوكل إلى ضابطها — أو ضباطها — معرفة أهل القاتل وأهل القتل ، لكي يضع عينه عليهم ويراقبهم . وعلى هذه القوة أن تقوم بعملها أيضاً من ناحية هامة وهي ناحية كشف الأسرار والتحرى عن أفراد عائلتي القتل والقاتل وأن يكون انتشارها قرب بيوت هاتين العائلتين وفي حقوقهم . وأن تستمر القوة المدة الكافية وأن يوكل إلى العمدة والخبراء في النظام الجديد الذي أقترحه مراقبة الحالة .

ثالثاً : الابتداء في المدارس الابتدائية والاعدادية وفي الأرياف بيت روح التسامح ، واحترام القانون ، وتقدير هيبة السلطة القائمة على الحكم في نفوس التلاميذ بأسلوب مقنع ومؤثر لا بأسلوب مصطنع منفر . وقد قرأت بعض ما كتب

- ٤٢٦ -

عن جريمة الثأر وحضرت مسرحية ورواية سينمائية كان موضوعهما هذه الجريمة ، وأؤكد أنني كنت أقرب إلى السخرية بالنصائح والمواعظ منى إلى التأثر بها ، فإن براعة الكاتب أو المؤلف هي التي تؤثر في نفس القارئ ، وتسوق إليه الاقتناع دون أن يلحظ أن المقصود هو إقناعه . والنفس فيها دائماً نفور ممن يقسرها على الاتعاظ أو الفهم أو الامتناع ، إن النفس تحب الحرية في الاقتناع والفهم واستخلاص العبرة .

ولكن الكتاب والمؤلفين الذين عالجوا مثل هذه الأمور كانوا كمن يمسك بقم الطفل ويقفل أنفه ويفتح شفتيه ثم يجرعه شربة زيت الخروع !

رابعاً : العمل بكل الطرق الجديدة على إشاعة استنكار فكرة الثأر حتى ينمحي عارها ، فقد قلنا إن من الدوافع الهامة على استمرار هذه الجريمة أن المجتمع يعبر أولياء الدم ، فعار الثأر هو الذى يدفع إلى الثأر فلنعمل على محو اعتبار النكوص عن الثأر عاراً .

* * *

هذه كما قلنا أوجه العلاج المؤقت أو المسكن وأما العلاج الحاسم فلا يكون بالوعاظ واجتماع مأمير المراكز وعقد الصلح ، إن الجذور أبعدهمى في تربة النفوس . والزمن والعلم وتقدم الحضارة هي الكفيلة بمحو هذه الجريمة محواً كاملاً .

٣ - القتل للعصره :

إن فجيرة الأب أو الزوج أو الأخ . أو ابن العم والخال والأقارب في البيئات التي لا زالت تمش على نظام القبيلة في عرض بناتها فجيرة مؤلمة معذبة ، شديدة الأثر بحيث قلما يحتملها إنسان .

وليس هذا قاصراً على البلاد العربية ، بل إننى رأيت مثل هذه الفجيرة في الريف الأوربي ، وسمعت عن شبيه ذلك في ريف أمريكا .

ولكن الفجيرة تقبلور في البلاد المتمدينة إلى حزن وألم وقطيعة إلا بالنسبة للزوج فإن الزوج قد يقتل ثأراً لنفسه في أى مكان من الأرض .

- ٤٢٧ -

وقد أباح القانون نفسه للزوج المغدور في عرضه أن يقتل زوجته الزانية وشريكها يجعل عقابه هيناً .

ولست أدري كيف يباح للزوج ولا يباح للوالد والأخ والإبن ؟
إن خبيعة هؤلاء أشد ، وصلتهم بالمرأة المفرطة أوثق .

إن الزوج يملك تطليقها وانقطاع صلته بها ، ولكن الأب والإبن والأخ كيف يطلقونها؟! .

لعل المشرع قد اعتبر أن الزوج حين يفاجئ زوجته ترتكب الفحشاء يفقد سيطرته على نفسه ؟

ولكن الحال مع الأب والأخ والإبن عند المفاجأة هي نفس الحال مع الزوج .
فما الحل ؟

إن الذين يقضون بالعقوبة في مثل حوادث القتل للعرض قد يقتلون لو وجدوا في ظروف مماثلة .

وسبب هذا بسيط وهو أننا لا نزال في الجيل الذي كان يحبس المرأة بين جدران البيت لكي يحميها من الفتنة . وتربية الوالدين للبنات تخضع لعقليتين: عقلية لا تزال تعتبر عرض المرأة ليس ملكها وحدها وإنما هو ملك العائلة ، وعقلية قد زحمتها زخارف المدنية الزائفة فتهاون صاحبها في رعاية إبنته أو أختها أو زوجته وترك لهن الحرية المزيقة ، ونام عن هدايتهن نوم الذين لا يكثرثون ، حتى إذا وقعت المرأة في الخطيئة استفاق فجأة .

وعلاج هذه الجريمة يتأني بعد فوات فترة الإنحلال التي يعيش فيها المجتمع ، عندما تترجى الفتاة تربية تبث فيها روح الاستقلال ، والقدرة على الدفاع عن نفسها ، والحذر من الخادعين .

— ٤٢٨ —

إن ما ينقص الفتاة المصرية هو فقدانها روح الاستقلال ، فهى تبع لأمتها ولأبيها فى تصرفاتها وفى آرائها ، أو هى متمردة عاصية ، فهى ليست صديقة لها تفهمها ويفهمانها ، وتشكو لها ، وتقتنع أو تقنعها وهى مكشوفة النفس لها .

ثم هى عاجزة عن الدفاع عن نفسها ، سواء فى الشارع أو فى المجتمعات أو فى دور الأعمال أو دور الحكومة ، إنها فى وسط رجال عرفوا الحرية دائماً ، فعرفوا القدرة على التصرف ، وعرفوا كيف يهاجمون وكيف يدافعون أما الفتاة المصرية فأنها لم تعرف الحرية ولا تعرف التصرف ، ولا تعرف كيف تهاجم وكيف تدافع ، فهى فى أغلب الأحيان ضحية قوة الرجل .

وهى أيضاً غير حذرة ، فإنها بأنوثتها الفائزة كل هدفها فى الحياة أن تتزوج فهى تصدق أول قائل وأى قائل بأنه سيمتزوجها حتى تسلمه الجوهرة النفيسة .

عند ما تتم التربية السكاملة للفتاة من علم ، وثقافة ، واستقلال وحسن تصرف وحذر ، وتخرج فتاة الريف سافرة قوية شاعرة بذاتها وعند ما تعالج المشاكل الجنسية الأخرى كسألة ختان البنت ، وتنال الفتاة ثقافة جنسية .

وعندما تعمل الفتاة وتكسب عيشها فلا يكون هدفها الزواج وحده .

وعندما يصبح الوالدان صديقين لفتاتهما فيعرفان مشاكلها النفسية والقلبية ويشاركان فى حل ما تعقد من أمورها . عند ما يحدث ذلك ، ويرفرف العلم والثقافة على الريف والصعيد ، وترتفع أخلاق الشبان ، ويصعدون شهواتهم إلى المثل العليا فى الفن والأدب والعلم والرياضة .

عند ذلك تدمج جرائم القتل للعرض ، ولا تبقى حاجة حتى للنص على تخفيف العقوبة عن الزوج أو الأخ أو الوالد .

* * *

الفئة المحترفة :

في المدن وفي القرى كان يوجد هذا النوع من القاتلين بكثرة ، وكان سبب ذلك أن الأهالي كانوا يخشونهم من ناحية ، وينظرون إليهم بعين التقدير والاعتبار من ناحية أخرى .

أما الآن فأعتقد أن هذا النوع أخذ في الانقراض بعد أن ارتقى الوعي وأصبح الأهالي ينظرون إلى القاتل المحترف نظرتهم إلى المجرم ، وبعد أن جاءت ظروف أخذ فيها أكثر هؤلاء إلى المعتقلات بالأمر العسكري .

وكانت السجون لا تأويهم لإفلاتهم من صدور أحكام ضدهم .

وأعتقد أن دور البوليس في القضاء على هؤلاء القتل الذين يمثلون أخطر الأنواع ، فهم لا يقتلون غاضبين أو ثائرين للعرض ولا طلباً للنار وإنما يقتلون بظن ، هو الدور الأول والأخير ، فان ضابطاً جريئاً نشيطاً متيقظاً ليستطيع أن يرسل إلى الاعتقال كل من يوجد من هذا النوع في دائرة اختصاصه ، ومراقبة ظهور براعم جديدة من هذا النوع والقضاء عليه بداءة .

انتهينا من هذا الاستطراد الذي كان لابد منه ونعود إلى موضوعنا .

* * *

دراسة القضايا الجنائية وتحضيرها :

إذا كان المحامي قد حضر تحقيق هذه القضايا فلا شك أنه قد قام بواجبه فيها كما أسلفنا في باب المحامي والنيابة العمومية ، قد ألم بها ، وإذا لم يكن قد حضر جلسات التحقيق وقرأ الأوراق ووجد نقصاً في تحقيقها فإن واجبه أن يعمل على إستيفاء تحقيقها ، والفرصة مواتية له دائماً لأن التحقيق المعول عليه هو الذي تجريه المحكمة فيستطيع أن يطلب استدعاء الشهود ، سواء من سمع أو من لم يسمع منهم ، واستيفاء الأوراق وإعداد التقارير الطبية والحسابية والزراعية والهندسية ، الخ .

واستخراج الصور الرسمية للتحقيقات والمستندات التي تلزم للقضية .

- ٤٣٠ -

لا تنتظر أيها المحامي يوم الجلسة لتطلب التأجيل لضم القضايا أو لإعداد المستندات ، ولا تطلب من المحكمة تعيين الخبراء ، أعد قضيتك إعداداً كاملاً وكأنتما أنت جندي ذاهب إلى الميدان ، يحمل سلاحه وعدته وذخيرته ولا ينتظر والمركة دائرة من يسلمه السلاح والعتاد والذخيرة !

إن المثل الذي ينطبق على المحامي الذي يقصد المحكمة بلاشهود ولا مستندات ولا تقارير كساعٍ إلى المهيجاء بغير سلاح ! ومصيره هو الفشل .

إن على المحامي أن يعد المستندات على ما عسى أن يثار في المحكمة من القاضى أو من المحامي خصمه .

أما المتواكل المتواني الذي ينتظر الفيض من الظروف ، ومن سخاء المحكمة فإنه مقصر ، ولا يلومن إلا نفسه ، وتقصيره للأسف خيانة للأمانة التي في عنقه .

ولست في حاجة إلى القول بأن ما أدعو إلى إعداده وتهيئته هو ما يكون منتجاً في الدعوى مجدياً في الدفاع ، ولست أقصد اللغو والعبث ، والرغبة الخبيثة في زحم القضية بالأوراق حتى يؤمل أن يضل القاضى في تيه من الأوراق التي يخبئ بها الملف .

وبعد تهيئة الأوراق والمستندات وإعلان الشهود فإن على المحامي سواء كان حاضراً التحقيق أو أعدده لجلسة المرافعة أن يقرأ الملف بعناية مرة وأخرى وثالثة ، وأنا زعيم له بأنه في كل مرة سيجد شيئاً مفيداً ، ولست إلا مقرراً الواقع إذا قلت إن البراءة قد تكون كامنة في كلمة صغيرة يقرأها القاضى أو المحامي في ثنايا الأوراق .

فمثلاً قرأت ملف قضية مخدرات اتهم فيها ضابط بوليس قديم بحيازة مخدر وضبط معه المخدر بواسطة كبار ضباط بوليس مكتب المخدرات ، وحينئذى الملف فقد كان الموقف صعباً ، وكان التلبس واضحاً لا يترك ثغرة لأمل !

وكدت أبأس لولا أن لفت نظري في تقرير التحليل الكيماوى أن أحد

- ٤٣١ -

الحزبين كان مغلقاً وقد وجدت المادة التي يحتويها سلبية ليس فيها أثر من الكوكايين . وأما الحرز الآخر وكان مفتوحاً غير مغلق فقد وجدت فيه مادة الكوكايين بنسبة ١٪ .

وهنا تطرق الشك إلى نفسى . واتهميت إلى الظن بأن الواقعة أصلها أن هذا الضابط كان يحرز مادة ليست كوكايين ، ولعله كان يريد أن يوهم المشتريين بأنه كوكايين ، وأن مادة أضيفت من أحد أشرار رجال البوليس عند ما عرفوا أن المتهم كاد يفلت .

ولكن أين الدليل على هذا ؟ أعدت قراءة الملف مرة أخرى ومرة ثالثة . وأخيراً عثرت بسطرين معبرين ، إذ أثبت الضابط المحقق ملحوظة في أوائل التحقيق أن الضابط المتهم قد ثار وسب أحد الضباط والخبرين بألفاظ جارحة وهجم على أحد الخبرين ليضر به وأن المحقق قد حرر محضراً مستقلاً عن هذا الاعتداء .

وقلت إن هذا هو مفتاح التلفيق ! وأضفت نتيجة التحليل إلى هذه الواقعة وربطت بينهما .

ولكننى كنت لا أزال أحس أن دليل البراءة لا يزال ضعيفاً .

وقرأت الأوراق مرة أخرى . فوجدت جملة معبرة تعبيراً صريحاً ، وجدت المحقق يقول :

« وأعدنا فتح المحضر في يوم ... الساعة ... وقد قمنا بتحريز المادة المضبوطة حيث كان قد سها علينا بالأمس أن نضعها في حرز ونحتمها ثم وصف الحزبين أحدهما ورقة سلوفان مفتوحة والأخرى ورقة سلوفان مغلقة » .

ورجعت إلى ساعة إقفال المحضر فوجدتها التاسعة من مساء اليوم السابق لافتتاح المحضر ، ووجدت أن الزمن الذي مرّ حوالى ١٢ ساعة ولم يكن جسم الجريمة محفوظاً محرزاً ولم يذكر المحقق أيضاً أين كان يضع المادة المضبوطة طوال هذه المدة .

— ٤٣٢ —

وذهبت إلى المحكمة مزوداً بهذه الوقائع الصغيرة التي أسلمت المتهم البراءة بالتشكيك في إضافة المادة بنسبة ضئيلة نتيجة الاعتداء الذي وقع على الضابط والمخبرين .

ومنذ هذا اليوم وأنا أقرأ المحضر ابتداء من اسم المحقق إلى آخر كلمة . . حتى الإشارات التليفونية .

وأقرأ المحضر مرات . . ومرات . . وأؤكد مرة أخرى إنني أجد فيه جديداً دائماً .

البر محمد للمجلس :

يجب أن يلخص المحامي أقوال كل شاهد على حدة مثبتاً لب الشهادة تاركاً تفصيلاتها التي تمحشى بها أقوال الشهود عادة مقيداً أمامها رقم الصحيفة حتى إذا ما ترفع وذكر الأقوال ذكر رقم الصحيفة فتابعه القضاة أو المستشارون .

ثم يسك كل واقعة ويضع لها جدولاً مقارناً بين أقوال الشهود .

ثم يضع في مذكرة للدفاع كل فكرة تصلح للدفاع تثيرها عبارة في المحضر . . . ويكتبها كما جاءت على باله وبالعبارات التي صورها فكره أي بالعامية أو العربية .

وبعد ذلك يضع خطة الدفاع منسقة .

ولا أقول يبدأ بالمهم أو الأقل أهمية بل أقول إنه لا يذكر إلا المهم . فإذا تساوت الأمور في الأهمية فيذكرها بالتسلسل الطبيعي .

وكل دليل من أدلة الاتهام ينتهي من القضاء عليه يجب أن يثبت ما يستنتجه من الوقائع كدليل براءة .

فإن بعض المحامين ماهرون في مهاجمة أدلة الاتهام قادرون على تحطيمها . . .

- ٤٣٣ -

وهم من بعد ذلك يتركون المتهم بلا دليل على براءته . إذ لا يكفي أن تهاجم أدلة الإدانة بل يجب الإبانة عن أوجه البراءة .

وليحذر المحامي أن يكتب دفاعه فإن ذلك من أخطر الطرق فهى تقيده ولا تطلق عقله حرراً ولا وجدانه ولا لسانه . وليعلم أن العقل الباطن يمدّه أثناء المرافعة الشفوية بالوافر من الآراء والأفكار ما دام قد ألمّ بالقضية إلماماً كاملاً .

وليعلم أن جلسة المحاكمة تغير كثيراً مما أعدّ . . . فقد يعدل أحد الشهود أو بعضهم أو كلهم وقد يكون ذلك في صالح المتهم أو ضده . وقد تأتى واقعة جديدة على لسان أحد الشهود وقد تسلم النيابة فى بعض الوقائع ، وقد تزيد أدلة اتهام جديدة وقد تتنازل عن بعض الأدلة التى سبق أن قدمتها .

يجب أن يعد المحامي دفاعه إعداداً مبوباً . ولا أقول أن يعد مرافعته . فإن هناك فرقاً بين إعداد الدفاع وإعداد المرافعة .

يجب أن يكون الدفاع مبوباً ، منسقاً ، مرقماً ، فى ملف واضح . وليحذر ترك الأوراق فوضى فإنه سيزعجه أن يبحث عن عبارة أو عن كلمة أو واقعة ويظل يبحث عنها بين أوراقه المتزاحمة ، ويضيق صدر المحكمة ويعتقد البعض أنه يغالط ، وتصيح حالته أمام الجمهور تدعو للثناء . وتتغير حالته النفسية نتيجة لذلك .

كما أحذره من أن يصطنع كاتباً من مكتبه أو محامياً ممن معه لكي يقدم له الأوراق فإن ذلك علاوة على ما يثيره من الضيق فإنه سيكون عملاً آلياً . والمحامي يصور فناً وهو يترافع أو يناقش ، وقد يغير رأيه فيقدم أموراً ويؤخر أموراً وهو وحده الذى يستطيع التبديل والتحويل طبقاً لمقتضى الحال فإذا كان هناك من يساعده آلياً فإن تفكير المحامي وخطته تتصادم مع معاونة الذى رتب الأمور ترتيباً مصنوعاً .

* * *

وإذا كان هناك بحث قانونى واجبٌ إبدأؤه فى الدعوى فلا بد أن يعدّه مكتوباً إعداداً كاملاً ، فإن المرافعة فى المسائل الفقهية يجب أن تكون مكتوبة

— ٤٣٤ —

مقرونة بذكر المراجع ومجموعات الأحكام مشفوعة بالنصوص وأرقام الصفحات .
خصوصاً وأن كتبة الجلسات لا يستطيعون أن يلخصوا البحوث الفقهية كما يفعلون
في الدفاع الموضوعى .

وإذا كانت هناك مناقشة لتقرير فنى فيجب أن يكتب الرد ويُعد لتقديمه
إلى المحكمة بعد تلخيصه في المرافعة .

التركيز :

وبعد ذلك يأتي دور التركيز . . . فإن المحامى الذى يكون على موعد مع
قضية لها أهميتها ثم يخرج بعد إعداد دفاعه لى يقضى سهرة طيبة بزعم أنه يصطفى
ذهنه و « يروى » باله . . . إنما هو يفقد ثلاثة أرباع مقدرته لأنه يجب أن يكون
مستريحاً جنائياً فقط تمهيداً لى يكون قادراً على أداء واجبه فى اليوم التالى ربما
ساعات ، وإنما لأن من أهم ما تحتاجه المرافعة هو التركيز أى أن تقضى ليلتك
هادئاً تفكر فى القضية . لا شك أن الخلوة والتفكير سيجعلان المعلومات والآراء
والأفكار وهى متركة فى القضية تتبلور دائماً إلى ما هو أحسن وما هو أكثر
فائدة وأجدى .

وإنى أقر أنه طالما انصببت فى خيالى وتصورى أوجه حاسمة فى الدفاع
سواء كانت القضية مدنية أو جنائية وأنا راقد ساهر مغمض العينين ، سارح الذهن
فى قضيتى . . . فأقوم إلى المكتبة الصغيرة التى تجاور فراشى وعليها قلم وورقة
فأكتب ما يعنى لى . . . وليس بجوار سريرى كتاب أبداً فأنا لا أقرأ وأنا نائم .
أو لى أنام . وإنما بجوارى قلم وأوراق ، فإن الليل مهد الأفكار .

* * *

وبمناسبة التركيز اعلمنى أستطيع أن أكون أميناً وأنا أقل نصيحة شيخ
المحامى الأستاذ ابراهيم الهلباوى . . . وكان نقيب المحامين وكنت سكرتير النقابة
وطلب منى أن أحضر مبكراً فى اليوم التالى لعمل نقابى فأخبرته ببساطة أننى لن

- ٤٣٥ -

أنتهى قبل ساعة متأخرة بعد الظهر فسألني عن السبب فأجبتته بأنني سأترافع في أربع قضايا . فصرخ مستنكراً وقال :

« لم يجعل الله لأمريء من قلبين في جوف واحد » .

« إذا كان ربنا يا « بهيم » لم يجعل لك قلبين في جوفك تحاول أنت أن تخلق أربع قلوب . . لا يا إبني إن ذهنك لا يمكن أن يعمل إذا زاد تركيزك في أكثر من قضية . . أنا في حياتي القضائية (وكان قد أتم عندئذ - سنة ١٩٣٨ - قرابة خمسين عاماً وأكثر محامياً) لم أترافع في يوم واحد في أكثر من قضية واحدة .

قلت له :

« لقد كنت تستطيع أن تتحكم في قضاياك وفي قضاتك لكن شدة الحاجة إلى الرزق لا تترك لنا فرصة للتحكم في قضايانا . ونظام القضاء والجلسات لا يسمح لنا أيضاً بالتحكم في قضاتنا » .

فرد علىّ بطرقته اللطيفة وبصوته الحاسم :

« ليه؟! إيه اللي يمنحك؟ معاك مفكرتك ونظم زمنياً قضاياك المهمة للمرافعة وغيرك يحضر في القضايا التي ستؤجل بطبيعتها وخصص نفسك أنت للمرافعة في قضية واحدة فقط » .

ومن وقتها وأنا أحاول بقدر الاستطاعة أن لا أترافع إلا في قضية واحدة في يوم واحد . ولا أشغل نفسي في مكنتي بإعداد أكثر من قضية واحدة . ولا أكتب إلا عريضة دعوى واحدة . ولا أكتب إلا مذكرة واحدة . وأدركت مع الأيام فائدة التركيز . . ثم قرأت فيما بعد أن التركيز من أهم الأمور التي يستوجبها العلم الحديث للانتاج السليم .

فإن الرجل الموزع المجهود موزع الذهن ، والموزع التفكير لا ينتج وإن أنتج فإننتاجه سيء كالعدم .

الفتاوى والاستشارات :

إن من أعمال المحامى أن يُستشار ويُستفتى وهي المرحلة التي تسبق التقاضى . وقد يكون طالب الفتوى شخصاً يريد أن يقوم على التعاقد أو تعهد . وقد يكون طالب الاستشارة متردداً بين التعاقد وعدمه . وقد تكون للفتوى أو الاستشارة أهمية كبرى بالنسبة لثروة الشخص وحياته .

فلا يستهيننّ المحامى بالفتوى فيطلقها سريعة فور الخاطر ، وفور اللحظة التي هو فيها .

إن النتائج قد تكون خطيرة ولا علاج لها بعد الأخذ بالفتوى والاستشارة . فليترث المحامى ويصبر . فإن الصبر دائماً جميل ومفيد .

وعلى المحامى أن يلم أولاً بجميع ما يرغب الموكل استشارته في موضوعه ، فلا يكتفى بظاهر الموضوع فإن كثيراً من الموكلين يخفون أهم أجزاء الموضوع تعمية وضناً بإذاعة أسرارهم . فليحاول المحامى أن يستخلص الأمر كله بالمناقشة . ويعد مفكرة وافية بما سمع أو قرأ .

ومهما كان الموضوع ظاهراً واضحاً فإن عليه أن يراجع نفسه ، ويراجع كتبه ومراجعته ثم يصدر الفتوى مكتوبة إن أمكن .

ولا يضيره أن يكون الموكل متعجلاً الرأى ، فإن كل موكل يظهر عجولاً وكأن السماء ستنقض ، لأن كل إنسان يحسب أن مشكلته هي مشكلة الساعة .

ومع ذلك فإن الأمر لا يتطلب في حالة الاستعجال أكثر من الوقت الكافى — ساعة أو نصف ساعة — وهي مدة من الممكن الصبر عليها .

أما إذا كان الأمر خطيراً ومعقداً ، فليأخذ المحامى الزمن الكافى ولو كان أياماً .

— ٤٣٧ —

ولا يلقى المحامي بالأى إلى ما عسى أن يظن الموكل فيه من عجز أو ضعف .
فإن الموكلين — حقيقةً — يحسبون أن المحامي يجب أن يكون مستعداً . وفي
أغلب الأحيان يكون المحامي المتمكن مستعداً . ولكن الارتجال يحتمل معه
الخطأ عادة . ورأى الموكل لا علاقة له بحقيقة علم المحامي وذكاءه وقدرته . فما دام
المحامي يعرف قدر نفسه فلا يهمه ما يظن فرد أو أفراد فيه .

ومع ذلك فإن تجربتي دلتنى على أن الموكل يستريح عادة إلى المحامي الذى
ينظره إلى وقت معين ليعطيه الفتوى ويحبيه على الاستشارة .

وقد زرت مكاتب محامين عديدين بدول أوروبا وسألت عن نظام الفتوى
فوجدت أن طلب الفتوى يرسل إلى المحامي مكتوباً — ومكتب المحاماة عادة
يتكون من شركاء عديدين ومحامين موظفين — وتحول الفتوى إلى القسم المختص
ويبحثها أحد المحامين ثم يعرضها على رئيس القسم ، وإن كان لها أهمية خاصة
تعرض على المحامي الكبير أو أحد الكبراء فى المكتب . فيجيزها أو يعدلها ثم ترسل
مكتوبة إلى الموكل . ذلك لأن المحامي يتحمل من بعد نصيباً كبيراً من المسؤولية .

وفى أوروبا لكل فرد محاميه الخاص كطبيبه الخاص لا يبرم عقداً ولا أمراً
إلا بمشورته ويستودعه أسراره ووصيته .

وإننى أحذر المحامي أن يستعجل الفتوى بقصد رفع الدعوى والانتفاع من
ذلك مادياً فإننى لأعرف أنه ما من صاحب فتوى يعرض أمرها على المحامي إلا
وهو يعتزم من ورائها التقاضى . وكثيرون من المحامين يضمنون بأن يقلت « الزبون »
من بين أيديهم ، فيقتونه على حسب هواه ويبادرونه بسد الطريق عليه بيت
الطمأنينة فى نفسه ، وإعطائه أكبر جرعة من الأمل الذى يجعله يسبح فى سماء
من الأحلام !

ليس هذا من فن المحامى فى شيء ، ولا من احترام علمه ، ولا من الخلق
الكريم ، ولا من الأمانة .

- ٤٣٨ -

ليصدق المحامي موكله بالحقيقة وليبين له المزايا والمساوىء ، وببصره بالنتائج الطيب منها والسيء .

كما أنني أحذر المحامي من نوع موجود بين الموكلين ، نوع منتشر جداً . إنه يستفتي المحامي عادة ويجعله يؤمل أنه هو الذي سيباشر الدعوى ثم يأخذ الفتوى ويلجأ إلى كاتب عمومي أو كاتب محامي — وقد يكون نفس كاتب المحامي — أو إلى محامي ناشئ و يفضى إليه بالفتوى ويسير في دعواه حسب الخطة التي رسمها المحامي .. وغالباً ما ينتقض الغزل وينقض المبرم بين الأيدي المنفذة . ويخسر الموكل الدعوى إذ أن من أهم مقومات الدعوى طريقة معالجتها وتنفيذها . ومثل ذلك أن يلجأ صاحب عمارة يريد أن يقيمها إلى مهندس عظيم يضع له تصميمها ثم يلجأ إلى مهندس صغير أو إلى المقاول لكي ينفذ البناء وغالباً عندئذ تقع أخطاء تكون نتيجتها أن يحتل البناء أو ينقض !

فإذا أحس المحامي بخطر واحد من هذا النوع من الموكلين فإن له أن يطلب أتعاباً مناسبة للفتوى .

أو أن يجيب فقط « نعم » يمكن كسب الدعوى دون أن يبين الطريقة والخطة ..

كما أنني أحذر المحامي من طالبي الفتوى في الشارع أو في النادي أو في القطار أو الترام أو الأتوبيس .

فإنها طريقة مهينة للمحامي تجعل منه بائعاً سرينجاً ، كما أنها عادة تكون عن موضوع مبتسر ، وتكون دائماً على غير أساس .

* * *

العقود :

الحقيقة التي لا شك فيها أن أغلب المحامين يخطئون في كتابة العقود .

— ٢٣٩ —

وأساس هذا الخطأ هو التطويل والحشو والمبالغة ، والإسراف في وضع الجزاءات ، والإسراف في البحث عن الاحتمالات .

وقد كان أحد كبار المحامين المشهورين وهو الأستاذ عبد الكريم رؤوف قد وضع « مشقاً » لعقد إيجار ، وقد كان فخوراً به وكان المحامون الذين يعملون في مكتبه فخوريين به وينصحون باستعماله . كما كان الموكلون معجبين بطوله وعرضه وشروطه .

كما كان ولا يزال لوزارة الأوقاف عقد إيجار طويل كأنه كتاب في القانون المدني وقانون العقوبات وهو لا يتعلق بالحياة فقط ولكنه يتعلق أيضاً بما بعد الموت .

وكثير من الدوائر والشركات تصنع نفس الصنيع .

وأغلب المحامين يجارون هذا الوهم . معتقدين أن الواجب أن لا يتركوا صغيرة أو كبيرة إلا أدرجوها في العقد .

وتكون النتيجة الطبيعية المحتومة أنه إذا وقع نزاع على مثل هذا العقد استطاع كل طرف أن يستفيد من هذا الطول المخل .

ويعرف كثير من المحامين القدامى كيف كنا نكسب الدعاوى بالاستناد إلى ما ورد في هذه العقود !

والواجب أن يعرف المحامي موضوع العقد ، ثم شروطه المنفق عليها ، ثم يعد في مذكرة خاصة الأركان القانونية للعقد كأن يكون العقد عقد بيع أو إيجار أو بدل أو شركة ... الخ . ثم يضع الشروط الجزائية المعقولة بلا مبالغة ولا إسراف لأن القضاء له دائماً حق تعديل الجزاء . ولا يناقض مواد القانون سواء القانون المدني أو العقوبات أو التجارى أو الإجراءات أو المرافعات بشروط خاصة . ويقدر الاحتمالات المعقولة وهي نكول أحد الطرفين ، ويترك الظروف الطارئة

— ٤٤٠ —

والقوة القاهرة للقانون . وعند ما ينتهي من هذا كله يكتب الشروط باختصار وبوضوح ، وبعبارة سليمة صافية ، لا تحتل تأويلاً ولا تفسيراً .
حقيقة إنه لا يرضى الموكلين أن يكون العقد قصيراً مختصراً .

وقد جاءني جماعة ينوون التعاقد على توريد مواد معينة ، وكانت قيمة العقد مئات الألوف ، وكتبت العقد في ست مواد، ولم يزد عن صفحة واحدة من الفواسكاب — وذلك عدا مواصفات المواد ووزنها .

وكان اتفاقي على الأتعاب قد تم مقدماً على مبلغ كبير ، وجاءوا ليتساموا بصورة العقد مكتوباً على الآلة الكاتبة فانزعجوا — جماعةً — وكان عقرباً قد لسعهم !

ولاحظت هذا ، وسكت .

وكانوا مؤذنين فاستأذنوا للعقد حتى يقرأوا العقد ويتأملوه .

وعلمت أنهم أخذوا العقد إلى محام آخر فلطم خدوده وأبان لهم المصيبة التي كانوا سيتعرضون لها لو أمضوا هذا العقد ثم اتفق معهم على عشر ما كنت اتفقت عليه ، وكتب لهم عقداً من عشر صحف !

وكان بينهم شاب مثقف ذكي فرُوع من الفرق بين العقدين واقترح أن يؤخذ العقدان إلى محام كبير — وكان ممن يشتملون أمام المحاكم المختلطة والأهلية — ثم إلى مستشار قريبه .

أما المحامي الكبير فقد مرزق العقد الطويل . وقال لهم إنه لا يساوى ملياً . . إنه تهويش !

أما المستشار فقد اكتفى بنقل صورة من عقدي ، وقال لهم إن هذا العقد نموذج يجب أن يحفظ ! .

وعادوا إلى وقد كشفوا سرهم ، فأبنت لهم أسرار فني .

- ٤٤١ -

وكان مما قاله لهم المحامي الأول في باب تعيب العقد الذي حررته إن عقدي يحوى ضمانات للطرف الآخر مثل ضمانات موكلى . . وكان يبدى العجب لهذا ، وأعتقد أنه كان ينبغي إثارة ظنونهم في ذمتى !

وبهذه المناسبة فإننى أدعو المحامى إن لجأ إليه أحد الطرفين لكتابة عقد أن يحزره متضمناً جميع الضمانات لكل من الطرفين ، فالعقد ملك الطرفين لا ملك أحد الطرفين ، والمحامى وهو يحزر العقد إنما هو حكم عدل بين حقين . ومن الأمانة أن يحفظ كل حق بذمة وإنصاف .

الفضايا المتبادلة :

يجرى بين المحامين تبادل ، فمحامو المدن والأرياف يرسلون إلى محامى القاهرة بقضاياهم ، والعكس ويقوم المحامون عادة بما يُسكفون به من زملائهم . ولكننى ألاحظ أن قيام المحامى بالنيابة عن زميله يأخذ صورة تقليدية كأنها أداء واجب شكلى ، فالقضية إذا وردت حولت بخطابها إلى أحد المحامين بالمكتب أو إلى وكيل المكتب ويكون الحضور فيها مجرد حضور بالجسم لا بالعقل والروح ، ويكون دور المحامى أن ينفذ ما يطلبه زميله تنفيذاً آلياً .

وأنا لا أحب لهذه المبادلة التى تمثل روحاً طيبة ، وتحقق للزمالة تضامناً محبباً أن تجرى على هذه السنة التى لا روح فيها .

و يجب (أولاً) أن يحرص المحامى الذى يبعث بقضية ليست شخصية إلى زميل له أن يقدر له أتعاباً .

(ثانياً) وأن يحرص المحامى الذى ترد إليه القضية على أن يجعلها فى مستوى قضاياه من حيث الاهتمام والعناية والدراسة ، وأن يتصرف فيها التصرف الصحيح متضامناً فى رأى مع زميله .

— ٤٤٢ —

- (ثالثاً) على المحامي الذي ترد إليه القضية أن يبلغ زميله فوراً بما يتم في قضيته وما يطلب تنفيذه لأنه عادة يكون قلقاً على معرفة النتيجة .
- (رابعاً) إذا وجد المحامي أى خطأ أو نقص في الدعوى أو المذكرات أو المستندات أن يراجع زميله ولا يخشى أن يفضبه ذلك فإنه لا خشية ولا خجل ولا حياء في الحق ، خصوصاً إذا كان الحياء ستكون نتيجته خطرة .

المحامى فى حياته العامة

كان المحامون وسيظلون فى مكان الصدارة من المجتمع بنواحي نشاطه المختلفة ، ذلك لأنهم أعرف من غيرهم بالحق وبالقانون ، لأنهم رجال القانون والحق ، دراسيتهم وممارستهم تنصب على الحقوق ، والنزاع حولها .

وهم أكثر الناس إدراكاً لآمال وآلام أفراد هذا المجتمع لأنهم أقرب الناس إلى الآمال والآلام ، بل إنهم يعيشون فى نور غامر من ابتسامات الأمل وفى بحر لجى من دموع الباكين المتألمين .

وهم أشد الناس حماسة ، لأن طبيعتهم تغريهم بالحماسة .

وهم أهل شجاعة فى الرأى لأنهم يتمرسون بهذه الشجاعة ليل نهار ، حياتهم كلها اندفاع نحو الحق ، سلاحهم الماضى شجاعة الرأى .

وهم بحكم ثقافتهم وتكوين عقليتهم أقدر على قيادة الجماهير والتميز بين الصالح والضار .

* * *

واقدر تصدروا فى كل دولة ، وفى كل زمان الصفوف الأولى للعاملين .

ثم وقع كفر بهم وبقيادتهم وسياستهم .

وليس هذا الكفر قائماً على أساس حكيم ، فإنه يقوم على الظن والوهم .

إن الناس يظنون المحامى ثرثاراً ، يحسن الكلام ولا يحسن العمل .. فهو

رجل كلام فحسب .

وهذا خطأ .. فإن الكلام وسيلة المحامى ، ولكنه سيد لسانه ، فهو قادر

دائماً على توجيهه .

وهو ليس ثرثاراً ، فإنه إن لم يكن قد خلق مدركا لكيف ومتى يتكلم ،

— ٤٤٤ —

وكيف ومتى يصمت ، فإن ممارسة فنه أمام قضاة مثقفين تجعله حتماً أعرف .
 وإنه لكثرة ما يتكلم في المحكمة يستنفذ طاقته الكلامية ، فيصبح في
 خارجها أقرب إلى الصمت .

ولعل ما أتى هذه الإشاعة أن المفروض أن فنه الكلام فأصبح الكلام
 في باب الكراهية والتشنيع ثرثرة . ولأن هذا الفن الجميل الرفيع قد ابتلى في زمن
 تأخرت فيه الثقافة ومضى العلم بجماعة من النصابين والمحادعين كانوا يعلنون عن
 أنفسهم ويروجون لبضاعتهم ويرغبون في معاملتهم بإظهار الذلاقة والفصاحة في
 صورة فلسفة وتهو يش .

أما المحامي الفنان فإنه يزن الكلام بميزان الذهب ، ويضع الكلم في
 موضعه ، ويسخر البيان للأمانة ، والفصاحة للأفصاح ، والأسلوب العذب للإيضاح
 والكلم الصالح للاقناع .

أما الثرثار فهو الآلة ذات الضجيج تصدر عنها الألفاظ وهي لا تعبر عن إبانة
 ولا إفصاح ولا إيضاح .

وحسبي في باب التدليل على الفرق بين المحامي الفنان ، والثرثار أن أورد
 الآية الشريفة التي جعلت الفارق بين الكلمة الطيبة والكلمة الخبيثة كالفرق
 بين النور والظلام والإيمان والضلال .. قال عز وجل :

« ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها
 كل حين بإذن ربها ، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض
 ليس لها من قرار » صدق الله العظيم .

وحسبي في التدليل أيضاً أن رسالة الله إلى عباده جاءت على السنة الأنبياء
 والمرسلين كلاماً .

وسبحان من أنزل معجزته على نبيه محمداً كلاماً . ولقد كان في استطاعته

— ٤٤٥ —

سبحانه وتعالى أن يجعل رسالته سيفاً ورماً .

واقدم تردت أكثر الدول على المحامين فأقصتهم عن مناصب الحكم .

وقدم حورب المحامون حتى في المجالس النيابية . وأشيعت عنهم قالة السوء .

ولسكنهم مهماً حوربوا ، وأبعدوا فإنه لا غنى عن مواهبهم وعمما اكتسبوا من تفكير منطقي ، وحسن تعبير ومرونة في السياسة ، وعقلية تحسن الخروج من المأزق ، وتمنع الكوارث وتسعد الشعوب .

وبعد فهل للمحامي أن يعمل في غير عمله كالسياسة والصحافة والإذاعة والسينما والنشاط الرياضي والفني ؟

يوسفنى أن أقرر أن التجربة كانت قاسية . لقد جرّبها غيري كثيرون فأشتغلوا بالصحافة فكادوا يفشلون في الإثنتين لولا أن اختاروا بين الفنين وفضلوا واحدة . ومن هؤلاء المرحومين عبد القادر حمزة وأمين الراقى والدكتور حسين هيكل ، ومن الأحياء الأساتذة لطفى السيد وفكري أباطة ومحمود كامل وزكى عبد القادر .

أما بالنسبة للسياسة فقد كانت التجربة معى قاسية ، فقد ظلمت مدة طويلة أعمل في السياسة وعضواً بمجلس النواب فخرجت بنتيجة واحدة وهى أن الجمع بين لإثنتين يعقب الإرهاق والضنى إن لم يعقب الفشل . قد يكون الاشتغال بالسياسة عاملاً في الإسراع بالمحامى إلى الشهرة ، ولكنه بعد حين يقضى عليه ، إذ أن السياسة تحزب وتعصب ، وعمل المحامى يوجب عليه أن يكون للجميع ، كالطبيب . والمحامى الذى ليس له لون سياسى يقصده الكل ، أما المحامى ذو اللون السياسى فلا يقصده إلا زملاؤه والذين يعتقدون مذهبه ، أو الذين يحسبون أنه يفيدهم عندما يكون الحكم فى يد حزبه ، ثم ينصرفون عنه عند ما يزحزح حزبه عن كراسى الحكم ، وهذا هو الفشل بالنسبة للمحامى .

— ٤٤٦ —

هذا علاوة على الجهد والضحى الذى يبذله وقد يكون لمدة طويلة ، ثم لا يستطيع الاستمرار فيه إلا على حساب أحد النشاطين .

إن المحامى الذى يهوى فنه ويريد أن يبرز فيه يجب أن يتفرغ له ، ولا يشرك معه عملاً آخر إلا هواية لا احترافاً ، ولا إغراقاً وإسرافاً .

أما الذين يعملون بالمحاماة ويشغلون بالفنون الأخرى كالغناء والتمثيل والسينما والنشاط الرياضى فإننى أعتقد أنهم يجمعون بين المتناقضات .

إن التركيز من أهم أسباب النجاح ، وتوزع القوى والنشاط من أهم أسباب الفشل .

وإذا كان الهلباوى قد نصحنى كما ذكرت سابقاً بأن لا أجمع فى المرافعة فى يوم واحد بين قضيتين ونصح هنرى رويبر المحامين بتخصيص اليوم كله من السادسة صباحاً للمحاماة فكيف يجمع المحامى إلى عمله عملاً آخر ؟

هذا علاوة على أن شخصية المحامى يجب أن تكون مميزة ، مميزة بفنه وإلا اختلط أمره وأصبح غير موثوق به فى أى العملين .

إننى أنصح أولئك الذين يجمعون بين المحاماة وعمل آخر أن يختاروا بين العملين .

* * *

والمحامى دائماً يستطيع أن يعبر عن آرائه فى السياسة والاجتماع وفى غيرها عن طريق الصحافة . كهواٍ وليس كمحترف ، وأما العمل الذى لا يتناقض ولا يتعارض مع المحاماة بل هو جزء منها ، ومكمل لها ، وثمرة من ثمراتها فهو التأليف .. أى نوع من التأليف سواء كان التأليف فى القانون أو فى الأدب أو فى التاريخ أو فى القصة . على أن لا يكون ذلك احترافاً كاملاً .. كأولئك الذين يؤلفون للسينما والمسرح ويستغرق هذا العمل جل وقتهم .

ولقد كان أئمة الأدب فى العالم المتمدين المثقف من المحامين .

— ٤٤٧ —

إن المحامين يعيشون في أعماق الحياة ، مع الأرواح والنفوس ، مع الآمال والآلام ، مع الفجور والتقوى ، مع الآثمين والصالحين ، فهم أقدر الناس على التعبير عما يحسون ويلبسون .

ولعل من المهن التي لا تتفق مع المحاماة التجارة والصناعة .

أما الزراعة فهي هواية جميلة ومفيدة ، وقد مضى على عشرين عاما أعمل في الزراعة فأجد فيها إزجاء لأوقات فراغي ورياضة مفيدة خيراً ألف مرة من التسكع على المقاهي والمنتديات ، وهي لا تأخذ من المحامي إلا وقت فراغه .

وإنني أنصح المحامين — وخاصة في الأرياف — أن يعملوا في الزراعة فإنها علاوة على ملئها لأوقات الفراغ تزيد من دخلهم وتعطيهم إن أجذبت المحاماة زمنياً .

المحامون المتمرنون

يجب على المحامي عند قيد اسمه في جدول المحامين أن يختار محامياً للمتمرن بمكتبه — هذا أول ما يجب أن يفعله لا تنفيذاً لحكم القانون ، ولكن تأسيساً لمستقبل لا بد أن يحلم بأنه يجب أن يكون باهراً .

وفترة التمرين هي الأساس الذي يفرق بين مستقبليين ، إما مستقبل فيه النجاح والفوز ، وإما مستقبل مهما طال فهو فشل يطول مع طول الزمن .

لذلك وجب على المحامي أن يعنى بفترة تمرينه ، ويجب على المحامي الأصيل أن يعنى بالمحامين المتمرنين .

وعلى كل من المحامي المتمرن والمحامي صاحب المكتب واجبات . ولهم حقوق .

المحامي المتمرن :

قبل بيان الواجبات والحقوق يجب أن نوجه المحامين تحت التمرين توجيهين :

الأول : اختيار المكتب : فإنه المعهد الذي يبدأ فيه المحامي المتمرن تحصيل العلم والخبرة . وهو الرسم الذي يعرف فيه كيف تُمزج الألوان وتمسك الأصابع لريشة الراسمة المصورة المبدعة .

وهو القبلة التي يتخذها وجهته في صلاته الطويلة .

وهي الحراب الذي يتعلم فيه قدسية الفن .

فيجب أن يختاره وأن يكون اختياره إياه بعد بحث وتفحص ، ولا يكون اختياراً متعجلاً ، فكثيراً ما تكون رغبة الوالد أو القريب أو الأصدقاء أن يلتحق المحامي بمكتب يعرفونه ولكن قد لا يكون المكتب المناسب .

- ٤٤٩ -

وأحب أن أبين بعض الأوصاف التي يجب أن تتوفر في مكتب المحامي وفي المحامي نفسه :

يجب أن يكون المكتب من المكاتب ذات السمعة الأخلاقية الطيبة .

ويجب أن يكون فيه العمل عملاً فنياً .. لا « ورشة » . ومن الأخطاء التي يقع فيها المحامي المتمرن أن يقصد مكتباً مزدحماً بالقضايا لكي يجد فرصة للمرافعة في بعضها ولكي يستطيع أن يتعرف ببعض أصحابها حتى « يلبس » عدداً منهم وهو يترك المكتب لكي يكونوا نواة مكتبه الجديد .

وكلا الأمرين بغيض ، فليس التمرين أن يترافع المحامي الناشئ ، ولا أن يتعجل المرافعة ، فقد يكون تعجله سبباً في القضاء عليه إذا أخطأ أو لم يكن مستعداً في قضيته ، وغالباً لا يجد المحامي المزدحم مكتبه بالقضايا وقتاً للإشراف على المحامين المتمرنين وإرشادهم ومناقشتهم في القضايا .

ولذلك إذا تعجل المحامي المتمرن المرافعة كان بغير هادٍ ولا مرشدٍ حيث يُحتمل الزلل .

ويجب أن يكون المحامي الذي يقصده المحامي الناشئ هو نفسه متمرنًا فكثير من المحامين المشهورين لم يتمرنوا بعد !

إذ يجب أن لا يغتر المحامي المتمرن بالأسماء اللامعة على أفواه الناس أو على صفحات الجرائد فإن أغلبها أسماء فقاقيع .

إن المحامي الكفاء لا يعلن عن نفسه في الصحف . ولا بأي طريق من طرق الإعلان .

الواجبات :

إن على المحامي المتمرن الواجبات الآتية :

— ٤٥٠ —

أولاً — أن يكون موطناً النفس على أم يكون محامياً ، وأن يكون عاقداً العزم على أن يسير في الطريق الشائك . وألا تكون نيته أن يقضى زمناً في انتظار الوظيفة . . فإنه عندئذ أولى به أن يضيع وقته في البحث عن الوظيفة .

ثانياً — أن يكون عاشقاً لفن المحاماة . فإن كان يريد فقط للارتزاق فهو سينثنى عنه حتماً في أول المرحلة ، وإن كان كارهاً فإنه يسيء إلى نفسه ويسوء إلى فن المحاماة .

أما إن كان عاشقاً لهذا الفن فإنه سيكافح ، وسيصل حتماً إلى الهدف فإن الفلاح ثمرة الكفاح دائماً .

ثالثاً — أن يكون متواضعاً وغير مغرور ويجب أن يدرك أن ما حصله من العلم إن هو إلا أقل من القليل . وأنه سيظل يتعلم إلى أن يحال إلى المعاش ، فإن بحر العلم واسع لا شطوط له ، عميق لا يدرك قاعه ، وهو أبدأ متجدد الأمواج . فإن كان متواضعاً مستعداً للتعلم كان مطيعاً . والطاعة شرط من شروط إدراك العلم الصحيح .

رابعاً — أن يكون جلدأً وصبوراً فإن مراحل المحاماة قاسية ، ومحتتها طويلة متكررة ، ومعاناة أصول هذا الفن شديدة ، وممارسته أشق ، ولا بقاء للمتعبول ولا نجاح لذي الصبر النافذ والاحتمال الواهي .

إنها امتحانات يومية ، وتجارب مخيفة ، ليس لها إلا الشجاعة ، والصبر على المسكاره كما يقولون أسمى أنواع الشجاعة .

خامساً — أن يكون متيسر الحال ، له رزق يجري عليه ، فإن كان فقيراً يجب أن يوطن النفس على أن يحيا في فقره عفأً ، وأن يتذرع بقوة الإرادة فإن زلات الفقير المحتاج قريبة ، ومغريات المال في المحاماة كثيرة وافرة .

أقول يجب أن يكون موفور الرزق لكي تتوفر له العفة والزهادة .

فإن كان فقيراً يجب أن تتوفر له النفس اللوامة ، والإرادة الحديدية حتى يتقى الفتنة ويعلو عن المغريات .

— ٤٥١ —

ومع مرور الزمن سيأتي المال ذليلاً . فلا تتعجل الوثوب إليه وأنت ذليل !
سادساً — أن يكون ذا خلق . وأن يحسن معاملة أستاذه كما يعامل والده
يجله ويحترمه ويقدر آراءه ، وإن خالفه في الرأي كان عليه أن يناقشه بأدب وهدوء
ورغبة في الوصول إلى نتيجة يفيد منها .

وأن تكون كذلك معاملته لزملائه وموظفي المكتب حسنة حتى
فراش المكتب .

وإن كان من بين الزملاء محامية آنسة أو سيدة عليه أن يعاملها كأخت
وأن يتبعد عما يريب معها . فإن من الشائن أن يحاول المحامي أن يتخذ المكتب
الذي يتمرن فيه سبيلاً إلى غواية أو طيش .

سابعاً — أن يكون مواظباً على المواعيد ، وألا يكثر من الاعتذار أو
الاستهانة بنظام المكتب .

وألّا يتكاسل في الذهاب إلى المحكمة أو العودة إلى المكتب ، وأن ينبذ
المكتب أو المحامي الكبير بكل ما فعل ، وبكل ما حدث في الدعاوى .

ثامناً — أن يكون مجداً يقرأ ملفات القضايا ويبحث ويستزيد من العلم
وأن يحاول أن يبرز في عمله .

تاسعاً — أن يكون أميناً مع المكتب بالنسبة لعملائه فلا يحاول أن يستأثر
بعميل أو يخضع لمغريات هذا العميل فيفوز بمال قليل منه في مقابل أن يحرم
المكتب من مال أكثر . وألا يسيء إلى أحد منهم ولا يعابث السيدات
أو يعازل الفتيات .

هذه واجبات المحامي المتمرن وهي في الوقت نفسه حقوق المحامي الكبير
على تلميذه .

الفقوى :

أما حقوق المحامي المتمرن فهي واجبات المحامي الكبير وهي :

أولاً — على المحامي الكبير أن يعتبر تلميذه كإبنه وأن يعامله بالحسنى .
وأن يبعث فيه الثقة وأن لا يهون من مجهوده بل يجب أن يذكر له محاسنه كما
يذكر له عيوبه دائماً في صورة مخففة هادية مرشدة وأن لا يقسو عليه في التعبير
أو المعاملة .

ثانياً — يجب أن لا يرضن عليه بالعلم وأصول الفن فإنه وديعة وأمانة ،
والوديعة عزيزة والأمانة غالية . وليعلم المحامي الكبير أنه إذا عني بتمرين محام ناشئ
فقد أسدى يداً إلى الحماة ، وضمن معروفاً للجيل الناشئ ، ووهب الخير لأمتة
وللمجتمع .

ثالثاً — يجب أن يحفظ له كرامته ويعامله معاملة الزميل ، وأن يشركه في
الرأى وأن لا يخذله أمام عميل إذا أخطأ ، ولا ينصر عليه موظفاً من موظفي مكتبه .

رابعاً — يجب ألا يتركه إلى قضية يقرأها ويترافع فيها أو يكتب مذكرتها
وحده بل يجب أن يناقشه وأن يعرف رأيه ثم يصحح له الرأى ويهديه إلى طريقة
البحث ، وألا يتركه يذهب إلى المحكمة إلا متمكناً من قضيته وألا يخذعه في
حقيقة القضية .

خامساً — يجب أن يستحثه على مواصلة الدرس والتعلم فإن المتعلم إذا وقف
عند حد ما تعلم أسن عقله كالماء وتبخرت منه المعلومات ومضى الزمن ليقتذفه بعد
حين في عداد الأميين الجاهلين .

سادساً — أن يحاول معاونته مادياً . . فإن كان محتاجاً زوده ولو بالقليل
كمكافأة لا كحسنة .

وإن كان مجتهداً شجعه بنصيب من الأتعاب ولو ضئيل .
وإن وجد أنه بحاجة إلى مجهوده ألحقه بالمكتب دون من عليه ولا تصدق .

المحامي في حياته الخاصة

إن المحامي كأي إنسان تعتبر حياته الخاصة جزءاً من شخصيته . كما أنها ذات أثر فعال في عمله .

فهى تؤثر فيه فتمهد له النجاح أو تنتهى به إلى الفشل .

وهو يمتاز عن غيره من ذوى النشاط العام بأنه يتأثر بالسمعة سواء كانت طيبة أم سيئة .

فهو إذا كان سكيراً وعرف عنه ذلك كان أثر ذلك عليه تأثيراً مضاعفاً فهو أولاً يصبح صريع داءه . فلا وقته ملكه ولا أعصابه فى يده . فإنما ذلك كله ملك الكأس وما تصنع به .

أما الأثر الثانى فإن السكير فى رأى الناس شخص لا احترام له ، ولا يؤتمن على عمل ولا سر ولا مال .

فإن كان مقامراً فهو معرض — بلا أدنى شك — لأن يمد يده إلى مال أوتمن عليه ، وهو موزع الوقت لأن المقامر لا يحس بالزمن وهو على الطاولة الخضراء .

فإن كان مولعاً بالمغامرات النسائية فإن ما من سيدة محترمة تسمح نفسها أن تدخل مكتبه وليس من رجل محترم يسمح لزوج أو ابنته أو أمه أن تعامل محامياً له مثل هذه السمعة .

وإن كان ذا شذوذ جنسى أحيط بالكراهية والاشمئزاز والمقت والاحتقار .

والعجيب أن سمعة المحامي تسرى بين زملائه وبين رجال القضاء وبين الجمهور سريان الإذاعة العلنية .

— ٤٥٤ —

ولا ريب أن هناك فرقاً شاسعاً بين محام هو موضع احترام زملائه ورجال القضاء وأفراد الشعب وبين محام يُنظر إليه نظرة الصغار والاحتقار .

إن شخصية المحامي لها أكبر الأثر في عمله وفي فنه . ولست مجافياً للحقيقة إن قلت إن رجال القضاء أنفسهم يتأثرون بشخصية المحامي ، وأن المحامي المحترم المحبوب من زملائه ليجد يسراً عظيماً في أداء مهمته .

أما المحامي الذي مُنى بفقد شخصيته لأسباب منها انحلاله الخلقى فإنه كلما يحظى بعطف أو تقدير رجال القضاء أو زملاءه وفي هذا عسر له في أداء واجبه وعمله .

وقد يكون المحامي ذكياً أليماً وذا مقدرة فائقة في فنه ولكنه يفقد هذه المميزات نتيجة لضعفه الخلقى .

إن الاعتدال في كل شيء يوجب الاحترام والتقدير ويعطى فرصة للجسم والعقل للانتاج ، فإن لم يستطع الإنسان أن يكون مستقيماً ، قوى الخلق ، طبيعياً في إنسانيته فإنه على الأقل يستطيع أن يكون معتدلاً ومتسترأ .

إن الإنسان — حقيقة — لا يختار لنفسه الشر ، والانحلال الخلقى شر .

ولكنه دائماً يستطيع أن يقاوم ، وأن يكافح .

وإن الضعف الإنساني ليس له حدود وهو أمر واقعي معترف به ، ولكن الإنسان يستطيع أن يصطنع العزيمة الحازمة الحاسمة ويعرض قوة الإرادة بين نفسه وبين ضعفها .

وإنه ليضل حين لا يُلقى بالآلا ولا يعلق أهمية على آراء أفراد المجتمع الذي يعيش بينهم . ويتسوى به الأمر عادة إلى الهلاك .

والمحامي إنسان .

— ٢٥٥ —

وإنى لأدعوه أن يكون إنساناً في جميع تصرفاته ، وفي سلوكه وفي أخلاقه .
 وإن التزامه الجد والاستقامة ليوفر له الوقت ، والصحة ، وراحة الفكر ،
 وراحة الضمير ، ويمهد له ثقة الناس ، وإعجابهم واحترامهم ، كما يفتح له القلوب
 والأبواب .

* * *

وإن من المحامين من يعيش أعزب ، تحوطه الفوضى من كل نواحيه فلا يجد
 مأوى ولا بيتاً يسكن إليه ولا عطف الزوجة ولا مسؤولية الأولاد .
 ومنهم من يعيش حياة زوجية مضطربة قاسية .
 وكلا الإثنين مضطرب ، وكل اضطراب في حياته الخاصة مؤثر فعلاً في
 عمله وفي فنه .

وعلى المحامي إن كان أعزب أن يهيء له حياة منظمة . وأن يختار لنفسه
 سكناً مستقلاً عن مكتبه فإن الجمع بينهما غير مأمون الجانب على الأقل من ناحية
 المظنة . وإن السكن الذى يجلب الراحة ويوفر الطمأنينة ليحسن أن يكون بعيداً
 عن مقر العمل .

ويجب على المحامي أن يجعل من داره مكاناً مريحاً حقيقية فيحاول أن
 يؤثته بذوق وفن . فإن راحة المحامي في بيته تضفي عليه راحة في عمله . والعكس
 صحيح .

ولا يليق بالمحامي ولا يناسبه أن يسكن فندقاً أو بنسيوناً وأن يتناول طعامه
 في مطعم فإن حياة الفنادق حياة مضطربة توحى المرء بأنه غير مستقر . وليس فيها
 من أسباب الراحة ما يجب أن يتوفر له .

فإن اعتزم الأعزب الزواج فإننى أنصحه ألا يفعل قبل أن يستقر مركزه
 المالى فإن الزواج والأولاد مسؤوليات تستلزم مالا . والحمامة متقلبة من الناحية

— ٤٥٦ —

المالية . فإذا كان المحامي متزوجاً وذا عيال ونزلت به ضائقة مالية فإنه مضطرب حتماً خوفاً على الذين يعولهم ، وهذا مؤدّب به إلى الضيق والبرم بحيث لا يؤدي عملاً ولا يتقن فنّاً .

فإن كان قد توفر له المال المستقر وهو معتمز البناء وتكوين عائلة فليحكم عقله مع قلبه .

وليكن رجلاً في هذا التصرف الذي يتعلق بحياته ومصيره ومصير أولاده ومستقبله ، فإنه إن فشل في زواج خاطف ، عاطفيّ أو جريباً وراء مال أو جاه كان في الاحتمال الكبير أن يكون فشله في الزواج سبباً في تعرضه لأزمات نفسية . وعندئذ لا مفر من الاضطراب ، ومن الفشل في عمله وفنه .

إن اختيار زوجة صالحة أساس مكين من أسس نجاح المحامي في عمله .

« قيل ربّ اجعل لي حسنة في الدنيا وحسنة في الآخرة قيل وما حسنة الدنيا قيل الزوجة الصالحة » .

النشاط الذهني والرياضي

إن المحامي في حاجة إلى رياضة ذهنية ، ورياضة جسمية ، ذلك لأن حياة المحامي عمل بالنهار وعمل بالليل ، ولكي يكون مستعداً دائماً يجب أن يكون صحيح الجسم ، متحرك الذهن حركة نشاط واكتساب وتجديد .
ولا يكون ذلك إلا بالاشتراك في النوادي الذهنية والرياضية .

والإقبال على المحاضرات التي تلتقى في الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية وجمعيات الشبان المسلمين والشبان المسيحيين وغيرها من المؤسسات والنوادي .

وعلى المحامي أن يتعلم رياضة خفيفة — كالتنس والجولف — ويمارسها باستمرار دون تواكل أو تكاسل ، ويجب على المحامي أن يقدر يوم عطلته فيخرج إلى الريف أو الخلاء مع عائلته أو مع أصدقائه أو وحده . ولا يحاول أن يفقد الفوز بيوم عطلة معللاً ذلك بأن عمله في مكتبه يستلزم وجوده فيه ، أو أخذ أوراقه ومذكراته إلى المنزل لإنجازها .

إن الجهد الذي يبذله بمثابة تسميم للجسم وللذهن ولا بد من ترياق للسّم بالرياضة والترويح .

ولا شك أن المحامي يستطيع أيضاً أن يخصص وقتاً للألعاب الجلّاسة أو الواقعة كالطاولة والدومينو والبلياردو فإن فيها رياضة ذهنية وجسمية ، على أن لا يكون ذلك أكثر من مرة في الأسبوع . وعلى المحامي أن يدخر دائماً للقيام برحلات إلى خارج البلاد .. إلى أوروبا ودول الشرق ، فإن في السياحة لا خمس فوائد فقط ، وإنما خمسون فائدة ففيها علم وممتعة وراحة ورياضة واكتساب معرفة و لغة ...

نادى المحامين :

أنشئ نادى المحامين حوالى سنة ١٩٣١ وكنت أحد المشتركين في إنشائه . وأقبل عليه المحامون زرافات ، وكان متنفساً لهم .

— ٤٥٨ —

كما كان وقاية لهم من التردد على المقاهى والبارات ، وستراً لبعض آثامهم الخفية .

وكانت اجتماعاتهم لطيفة ومفيدة ، يسمرون فيها ويتعابثون ثم يحلون مشاكلمهم ويبتشون بعضهم بعضاً آلامهم وما يلاقون من صعوبات .

مما شجع النقابة على رصد مبلغ لبناء النادى القائم حالياً بشارع رمسيس ، وكنت لحسن الحظ المشرف على بنائه ، وكنت عندئذ سكرتيراً للنقابة .

ولكن للأسف لم يُقدر لهذا النادى نجاحاً ، لسببين :

السبب الأول : طغيان السياسة الحزبية ، فقد افتتح فى وقت كانت النقابة حزبية ، وكانت المعارك بين المحامين عندئذ محتدمة ، فتأثر الإقبال على النادى لأن الأعضاء الحزبيين فرضوا سلطانهم عليه ، وتضايق المحامون من ذلك فانقطعوا ، وعبثاً ذهبت الجهود بعد ذلك لإعاشته وإعادة النشاط إليه .

والسبب الثانى : إباحة المقامرة فيه فعظم خطرها حتى أصبح يهدد كيان الأسر .

* * *

وقد آن لنا أن نعمل لإعادة النظام إليه .

وإنى أقترح ..

١ — تنظيم حفلات سمر أسبوعية وشهرية بأجور منخفضة ورصد إيرادها لتدعيم صندوق الإعانات .

٢ — تنظيم حفلة سينمائية كل أسبوع بأجر بسيط وتختار الأفلام الجيدة ، والثقافية والعالمية .

٣ — إنشاء بار ومطعم فاخرين .

٤ — إباحة المقامرة فى حدود ضيقة بحيث تصبح تسلية لا مضاربة مضيعة

- ٤٥٩ -

العمال ، وتعيين مراقب قوى لمنع أى إسراف فيها ، ورصد المتحصل من المقامرة لمعاونة صندوق الإعانات .

٥ - تنظيم نشاط فكرى ، وإننى أقترح لذلك :

(أ) إعداد محاضرات أسبوعية - قانونية وأدبية واجتماعية .

(ب) إعداد مناظرات يشترك فيها عدد من المحامين .

(ج) إعداد مسابقات لللقاء والمحاضرة والتأليف ورصد مكافآت سخية سنوية أو نصف سنوية .

(د) إنشاء جمعية رحلات تقوم بإعداد رحلات أسبوعية إلى ضواحي القاهرة والبلاد القريبة منها وموسمية إلى الأقصر وأسوان شتاء والاسكندرية والمصايف ، وزيارة المعالم والمصانع ورحلات إلى خارج الجمهورية .

(هـ) الاتفاق مع نادى كالنادى الأهلى أو الجزيرة أو بنك مصر لجعل الاشتراك للمحامين مخفضاً على أن تكمله النقابة إن لم يكن تخفيضه ممكناً وتشجيع النهضة الرياضية بعمل مسابقات بين المحامين ، وليس هناك مانع من تكوين فرق لكرة القدم أو التنس أو كرة السلة . الخ . وإقامة حفلات رياضية سنوية .

التأمين على الحياة وفي حالة العجز :

يجب أن تشرع النقابة فوراً فى عمل تأمين جماعى على المحامين - ويدفع المحامى جزءاً وتدفع النقابة جزءاً بنسبة معينة مع المبالغ التى يستطيعها ويريدها المحامى . وذلك لتأمين شيخوخته - بدلا من المعاش الضئيل الذى يتقاضاه - وتأمين حياته لأولاده عند وفاته فى سن مبكرة ، وتأمينه أيضاً فى حالة العجز ، وهو تأمين أصبح ميسراً .

وإن النقابة لتستطيع أن تحصل على ما تدفعه من التأمين لو قامت هى بالتأمين مع الاشتراك فى إحدى شركات التأمين .

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



■



مدارس فى المحاماة

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>



مدارس ECOLES في المحاماة

- إنها مدارس مذهبية تميزت بظروف تاريخية .
- كما تميزت بشخصيات معينة معروفة .
- حتى ليتمكن أن نقول إن مدارس المحاماة قسمان .
- ١ — مدارس تاريخية .
- ٢ — ومدارس شخصية .

المدارس التاريخية :

بدأت المحاماة في مصر في العهد التركي بداية حسنة في عرضها وإن كانت سيئة في مظهرها .

حسنة لأنها نشأت في عهود الظلم والطغيان والإرهاب ، حيث كان الخاكون يقتلون ويسرقون ويسلبون ويقبضون على المصرى ويقضون بسجنه أو نفيه ، دون محاكمة .

وكان الجهل المطبق الذى فرضه الحاكم الغازى بإغلاق مدارس العلم ومحاربة المفكرين يزيد من رعب الأهالى واهلهم . فكان إن قبض على أحد اكتبى أهله وناسه وعشيرته ببكائه مستعوضين الله فى مصيره .

ويقول المرحوم فتحى زغلول فى كتابه « المحاماة » إن المحاماة قد نشأت بظهور طائفة من الناس المتنورين تتوسط فى فك أسر المأسورين ورددهم إلى أهليهم .

وقد كان فتحى زغلول - بلا شك - مصيباً فى فكرته ولكنه لم يتعمق فيها بالتقدير الكافى .

— ٤٦٤ —

فإذا استحضرننا المعلومات التاريخية عن هذا العصر فتصورنا الحاكمين . وهم غزاة فاتحون وفدوا للسلب والنهب ، وقد ترك لضباطهم وجنودهم المماليك والمرزقة أن يصنعوا ما شاءوا لمن شاءوا وأينا شاءوا دون رقيب ولا حسيب ، وقد كان جل هؤلاء الجنود من البلاد التي يسيطر عليها الأتراك وقد ذاقوا الأسر والظلم والإرهاق ، فهم ينفسون عن أنفسهم بظلم من هو أدنى منهم ومن هو أضعف . وقد كان هؤلاء الجنود من المتبريرين الذين لم ينالوا أى نصيب من التمدن ولا التدين ، وكادوا أن يكونوا حيوانات ضارية .

وإنك لو أمسكت بكتاب من كتب التاريخ — وأهمها كتاب الجبرتي وهو واصف عيان — لاستطعت أن تتصور كيف كان يهبط هؤلاء الجياع والمتوحشين على حى من الأحياء أو قرية من القرى فلا يطلبون رفداً ولا يسألون طعاماً أو شراباً ، ولكنهم يقتحمون البيوت والمتاجر والحقول يأخذون كل شيء غصباً ، ويتلفون ما لا يأخذون ويقتلون من يعارض أو يصرخ أو يئن أو يتألم . . أو حتى من يصمت ولا يتكلم . ويمزقون بسيوفهم ورماحهم وخناجرهم أجساد الشيوخ والأطفال والنساء ، ويهتكون الأعراض . . ثم يحرقون البيوت والقرى ويتكون الضحايا بلا ضمير أو خشية من الله ، أو خوف من عقاب ، فإن رؤساءهم وكانوا كانوا هم الحاكمون والمحرضون المشتركون فى الإثم .

لو تصورنا هذه الحال أدركنا أن القضاء لم يكن له أى ظل اللهم إلا ما كان باقياً من حكم الدول الإسلامية بالنسبة للأحوال الشخصية وما قد يعرض من قضايا التعزير . . السرقة والنهب والقتل بالنسبة للأهالى .

فإذا امتد التصور إلى الجهل المطبق وعدم وجود طائفة مستبيرة اللهم إلا من كان على علم من انتسابه للأزهر الشريف أو من كان محسوباً على بعض ذوى النفوذ من الأتراك ، أو من يمتون لهم بالمصاهرة .

فإذا امتد التصور والتخيل أيضاً مسافة أخرى فرأينا أن بعض الذين قبض

- ٤٦٥ -

على أهلهم مد لجأو بذكاء المصرى الفطرى إلى الوساطة لذوى القربى أو المصاهرة للحاكم ثم الوساطة بالرشوة لحاكمين لا يسعون إلا للمال . أمكننا أن ندرك أن المحاماة نشأت أولاً على أيدي الطيبين الصالحين من ذوى النفوذ الدينى . وقد كان الأتراك والمماليك يكتنون احتراماً لطائفة أهل الدين .

ويقول فتحى زغلول إن القول المتداول المجهول المعنى والأصل وهو : « يا بدوى جاب اليسرى » إنما يعنى أن السيد أحمد البدوى شيخ طنطا كان قد أحضر « أسرى » مقبوضاً عليهم من يد الحاكمين فردها الأهالى وظلوا يرددونها اعتقاداً منهم بقدرته الروحية أو نفوذه الدينى أو السياسى .

أما الوسطاء من ذوى القربى والأصهار ، فلا شك أنه كان منهم الذين يتوسطون بدافع المروءة والشهامة والنخوة — تلك المعانى والصفات التى لا يمكن أن تكون خلت القلوب والنفوس منها فى أى عصر من العصور المظلمة . ولاشك أن منهم من كان يسعى بالرشوة مستفيداً بنصيب منها .

* * *

ولا ريب أن القيام بالوساطة قد اتخذ بعد ذلك - ومع التكرار - ومع ضمان النجاح ومع المكسب المادى أو الأدبى صورة كاملة لوسطاء محترفين .

وقد عاصر قيام هذه الحرفة - حرفة الوساطة - قيام حرفة أخرى أمام المحاكم الشرعية التى كانت قائمة منذ العصر العباسى والفاطمى والتى كانت عبارة عن محاكم مختصرة فى قاضٍ للمدينة أو المقاطعة يقدم له الأهالى عرائض الشكوى ويقدم له الشرطة الآمنين فيقضى بحكم الشرع .

وقد كان من الطبيعى أن يعين الحاكمون الغزاة قضاة منهم لا يعرفون العربية .

ولا تعجبين أيها القارىء فقد رأينا ، وحضرنا القضاة الإنجليز فى مصر ومن

— ٤٦٦ —

قبلهم كان القضاة الفرنسيون .. كما كانت المحاكم المختلطة فيها الإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية والسويدية والمجرى والأمريكاني .. الخ .

فلا تعجبين حين نقول كان القضاة من الأتراك الذين لا يعرفون العربية .. وقد روى لنا قدامى المحامين كالهلباوى بك ومحمد بك يوسف والشيخ حسن عبدالقادر نواذر عن القضاة الأتراك الذين كانوا فى المحاكم الأهلية .

ولا ريب أن الحكام الأتراك قد اصطنعوا أيضاً محاسبيهم والمقربين إليهم قضاة سواء من المصريين أو من أهل الشام واليمن والعرب .

ولا ريب أن هؤلاء القضاة كان منهم الصالحون ولكن لا شك أيضاً أن غالبهم كانوا ممن يبيعون العدل بين قوم جهلة بؤساء !

هنا وجدت طائفة تتميز إما بمعرفة اللسان التركى واللسان العربى فتترجم مع التعديل والتحويل شكوى الشاكين ودفاع المتهمين إلى فهم القاضى الذكى . وتتميز أيضاً بقدرتها على الوصول إلى القضاة وإيصال الرشاوى إليهم .

* * *

ولا ريب أنه قد وقع التطور الطبيعى بعد ذلك فوجدت طائفة من الهواة الطيبين تقوم بدور الدفاع وطائفة من المحترفين الذين لا شك أنهم كانوا يتميزون بالذكاء والقدرة الكلامية وفهم النفس البشرية ومواطن الضعف فيها .

ولذلك فإن مؤرخى الحمامة لم ينفكوا يطلقون لقب « الشطار » على الفيلق الأول للمحامين .

* * *

لذلك قلت : إن الحمامة بدأت بداية حسنة فى غرضها ، إذ حقق هؤلاء الرواد الغرض من حماية الناس ، وفك أسرهم ودفع البلاء عنهم .

— ٤٦٧ —

وإن كانت هذه البداية سيئة في مظهرها لما انسم به أكثر هؤلاء الرواد من اصطناع الوسائل التي قد نعتبرها اليوم قذرة حقيرة ، ولكنها كانت عندئذ مستساغة .

فإن الرشوة داء عضال عرفه الشرق حين كان الحاكم ظالماً مستبداً لا ضمير له ولا وازع من دين أو مروءة أو نبالة . وكان المحكومون مغلوبين على أمرهم لا وسيلة لهم لرفع البلاء عن أنفسهم إلا بالافتداء بالمال .

ولعل تطور الحكم ونظمه ورجاله لم يستطع أن يحو من الشرق هذا الداء الويل إلا بقدر ، وأن الدليل واضح إذ جعلت العقوبة على جريمة الرشوة الأشغال الشاقة المؤبدة كجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار . . ومع ذلك لا تزال الرشوة موجودة !

يرحم الله الشعوب العربية من هذا الداء .

* * *

الحمامة قبيل المحاكم المختلطة والأهلية :

كان الجاه الأدبي والمكسب المادى خير دافع للكثيرين ممن أوتوا قليلاً من العلم في الأزهر أو عند «المعلمين» الذين كانوا يعلمون الخط والحساب والقرآن . وبعض الذين عاشروا ذوى الحرف أو الذين حضروا مجالس المتكلمين وكانوا يتميزون بالذكاء وفصاحة التعبير لكي يندفعوا إلى الاشتغال بالحمامة سواء أمام المحاكم الشرعية أو للتوسط لدى الحاكمين .

وقد صدرت أوامر وفرمانات خديوية منذ عهد محمد على تتحدث عن هؤلاء وتفيد قبولهم أو تحذر منهم (راجع كتاب فتحى زغلول) .

ولست أريد أن أستولى على ما كتب فتحى زغلول وأثبتته هنا بل إنى أحب أن أغرى قرأى بقراءته وقراءة ما كتب الأستاذ عزيز خانكى عن الحمامة .

— ٤٦٨ —

وما كتب حسن الجداوى ومحمد عبد الله عنان عن القضايا التاريخية وعن الخطابة القضائية .

ولكننى أريد أن أتعلم فيما كان حديث فتحى زغلول سطحياً تاريخياً فيه فأقرز . . أنه إذا كان قد أصبح لهذه الطائفة وجود فيرجع ذلك بلا شك إلى الكسب المادى والجاه الأدبى .

ولما كان انتظام هؤلاء لم يكن له رابط ، ولا شروط فقد سلكه الصالح الطيب ، والسافل والمحتمل ، ولذلك اشتهرت عنهم التسمية « المزورون » .
ولا شك أن هذه التسمية كانت نتيجة ما وقع للناس على أيدى هذه الطائفة .

ولما كان السوء هو الذى يتحدث عنه الناس ، ولا يتحدثون عن الخير فقد انقطعت عنا أخبار الطيبين الخيرين منهم .

ولا ريب أنه كان منهم الطيب الخير فليس هناك شر مطلق .

لا ريب أنه كان منهم الأتقياء الورعون الفصحاء ، الأذكياء الذين أنقذوا الأرواح والأموال من ظلم الحاكمين وطفيتانهم .

إنشاء المحاكم :

أنشئت المحاكم أول ما أنشئت باسم مجالس الأحكام ، وكان ذلك على عهد الخديو اسماعيل الذى كان متأثراً بأمرين :

الأمر الأول : اتصاله بالعالم الأوروبى سواء بالسياحة أو بمعرفة الساسة والعلماء المفكرين ورغبته فى جعل نفسه حاكماً على إقليم أوروبى لا إقليم متأخر .

الأمر الثانى : اندفاع المفكرين المصريين إلى المدنية الحديثة يرتشفون من مناهلها بالعلم والإطلاع ، واعتناق الآراء والمبادئ الجديدة بإسراف .

— ٤٦٩ —

وقد كان القرن التاسع عشر هو عصر النهضة ، والتفكير ، والعلم ، وانبثاق
فكرة الحرية ، والديمقراطية .

وكانت الثورة الفرنسية لا تزال تشع مبادئ الحرية والإخاء والمساواة .

وكان أعظم أثر للنهضة الأوربية هو الحرية . والحرية جزء من العدالة .

والمساواة وهي أيضاً جزء مكمل للعدالة .

والإخاء وهو العنصر الأول في الأمن والطمأنينة .

كما وُجد الفلاسفة الذين تحدثوا عن العدالة ، وعن المحاكمات العادلة ،

وعن القضاء .

ووجدت فعلا المحاكم ، ووضعت القوانين .

ووجد بالفعل القضاة الذين يحكمون بوحى ضمائرهم حتى قيل القول المأثور

« إن في برلين قضاة »

* * *

وكانت مجالس الأحكام قد أنشئت في مصر بقوانين على إثر الثورة

الديموقراطية التي طالبت بدستور وبرلمان . ووجد الدستور فعلا ، ووجد البرلمان

الذي قيل فيه القول المأثور عن لسان « المويلحي » حين رفض حل البرلمان وصرخ

« نحن هنا باسم الشعب ولن نخرج إلا على أسنة الزمّاح » .

وبات أعضاء البرلمان ليالى ثلاث ، وكان الشعب يغذيهم لا بالطعام فقط

ولكن بالروح المعنوية التي تدل على انبثاق روح الحرية والكفاح من نفوس

هذا الشعب ، كما دلت كلمة المويلحي على ظهور روح دستورية شعبية تهدف إلى

مقاومة سلطة الحكم المطلق بالكفاح والتضحية في سبيل الحرية والإخاء والمساواة

لسكى يحكم الشعب نفسه بنفسه .

إن لنا تاريخاً مجيداً فاقراه واعرفوه ولا تقولوا إننا عشنا مستعبدين أربعين

قرناً من الزمان . . فلقد عشنا أربعين قرناً ولكن مكافحين . مجاهدين . نطرد

— ٤٧٠ —

الغازى أو ندفنه على ضفاف النيل ، وتقاوم الطاغى حتى يتحطم . .

* * *

أنشئت مجالس الأحكام ووضعت لها القوانين . وكانت أشبه ما تكون بالمحاكم يعين لها الرؤساء والأعضاء وينعم عليهم بالرتب والمرتبات ولهم المقام الأول فى الأقاليم .

واشتغل المحامون أمام هذه المجالس اشتغالاً منظماً فعلياً ، وكان يعقد لهم امتحان فى اللغات والإجراءات واللوائح .

الغزو الإنجليزية :

وصاحب الغزو الإنجليزية إلغاء هذه المجالس ولذلك سميت فى تاريخ القضاء « بالمجالس الملقاة » وكان جميلاً أن تسمع من المحامين القدامى حديثاً يتخلله دائماً التعبير « المجالس الملتية » .

ووضع نظام القضاء المختلط لحماية الصالح الأجنبى ولكى يقضى فى المنازعات المدنية والتجارية . والقضاء القنصلى ليحكم فى الأحوال الشخصية وفى جرائم الأجانب سواء كان المجنى عليه مصرياً أو أجنبياً .

وأنشئت المحاكم الأهلية لنظر المنازعات بين المصريين والجرائم التى تقع منهم .

ونظمت المحاكم الشرعية على غرار المحاكم الأهلية تحكم باللوائح والشرع وكتاب قدرى باشا فى أحوال المسلمين الشخصية والوقف .

* * *

وبدأت المحاماة ابتداء فعلياً إذ أن تنظيم القضاء على أحدث النظم الأوروبية ووضع القوانين التنظيمية كالمرافعات وتحقيق الجنايات والقوانين العامة كالمذنى والتجارى والعقوبات كان يستدعى وجود المحامين ليسكونوا سبيل الاتصال بين القضاء الجدد والنظم المستحدثة وبين شعب أغليته العظمى من الأميين المرؤعين فى أمنهم ومالهم .

— ٤٧١ —

وكان قدوم المحامين من البلاد الأوروبية للاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة له رد فعل قوى في الاحتذاء بهم ، والتشبه بطرائقهم .
وكان العمل الواضح للمحامي عندئذ يستلزم صفتين هامتين :
١ — فصاحة اللسان . ٢ — والذكاء .

أول مدرسة :

ولذلك فقد نشأ أفذاذ المحامين كالهلباوى وسعد زغلول وأبو شادى ومحمد يوسف واللقانى والشيمى وغيرهم على أساس من الفصاحة والذكاء .

فهذه اذن أول مدرسة في المحاماة •

وليكن اسمها مدرسة الفصاحة والخطابة والذكاء •

وأغدقت المحاماة على المحامين الافذاذ فاثروا وعلا صيتهم ، وذاعت شهرتهم .

وخلقوا لأنفسهم من المحاماة والفصاحة والذكاء طبقة أرستقراطية تزاحم الطبقة الأرستقراطية التركية أو المصرية التي قامت على المال بالاستحواذ على الأراضى الزراعية عن طريق الولاء للخديويين أو الولاء للإنجليز أو شراء أراض «الدايرة السنية» وهى أملاك الخديوى إسماعيل التي بيعت بخساً تسديداً لديونه . . وقد كانت عبارة عن أراضى « القطر المصرى » فيما عدا ما وهب الخديويون وما أقطعوا وما ملك الإنجليز ووهبوا .

مدرسة الحقوق :

ولاشك أن وجود النظم القضائية الحديثة اضطر الحكومة المصرية إلى إنشاء مدرسة الحقوق لتخريج القضاة ووكلاء النيابة والمحامين .

ودون إرادة — بلا شك — لجلب لهذه المدرسة أساتذة من خيرة علماء القانون فى فرنسا وكانوا من القدرة والكفاءة والنشيع بروح الحزبية لحد أنهم أخرجوا جيلاً ثائراً يهدف للحق والحرية .

— ٤٧٢ —

ونعرف منهم الدفعات الأولى :

مصطفى كامل ، أحمد لطفى السيد ، أحمد رمزى ، عمر لطفى ، محمد على علوبة
مرقس فهمى ، عزيز خانسكى ، محمود فهمى حسين ، إسماعيل صدقى ثم محرز
وظلمت ومجدى من فطاحل القضاة والمستشارين .

وكان عجيباً ألا تنطور مدرسة الحقوق فتبدأ صغيرة ضئيلة ثم تكبر .. بل
أنها بدأت كبيرة ، وكبيرة جداً .

ويكفى تدليلاً على كبرها وعظمتها أنها أخرجت أول من أخرجت أولئك
الأفذاذ الذين بدأوا تاريخ النهضة المصرية أجمال بدءاً وأكمل افتتاح .
لم تخرج كلية الحقوق — أو كليات الحقوق .. مثل هؤلاء بعد !
ندعو الله أن تخرج .

ولاشك أن السبب الرئيسى لهذا النجاح البكر ، العظيم الخالد ، هو استعداد
المصريين للمعلم والتبريز فيه . وكذلك — والفضل يجب أن نعرفه لذويه —
للأساتذة الفرنسيين الذين ما لبث الاستعمار الإنجليزي أن أدرك خطرهم فبدأ يبعدهم
ويحاربهم بإنشاء قسم إنجليزي ! ولكن الاستعمار الإنجليزي لم يفلح . لحسن الحظ

مدرسة العلم :

بدأت المحاماة تسيطر عليها مدرسة العلم بتخرج أفواج من المتعلمين الذين
درسوا الحقوق وتاريخ الحقوق ، والقوانين وتاريخها في أيام الرومان ، والشريعة
الإسلامية ، ودرسوا حقوق الأمم ، وفهموا وآمنوا بما فهموا من حقوق الدفاع
والحرية ، والعدالة بنظر ياتها الحديثة .

وبدأ الرواد يتوافدون على دور القضاء محامين وقضاة أمثال مصطفى النحاس ،
على ماهر ، أحمد لطفى ، مرقس حنا ، ويصا واصف ، أحمد برادة ، أحمد الديوانى ،
عبد الكريم رؤوف ، توفيق دوس ، وهيب دوس ، أحمد رشدى ، أحمد ماهر ،
كامل مرسى ، أبو هيف ، عازر جبران ، حسن الشيشينى ثم نجيب الهلالى ومحمد

— ٤٧٣ —

العشماوى وصادق فهى ولطفى جمعه وعبد الفتاح السيد وعبد السلام ذهني وعلى
أيوب وغيرهم .

ولعلم المنظم ميزة .. وهى تنظيم العقلية .

وبين المحدثين من العلماء نظرية المقارنة بين من يتعلم باجتهاده وبين من
يتعلم التعليم المدرسى والجامعى .. ويتهمون إلى نتيجة حاسمة وهى أن العلم المنظم يخلق
عقليات mentalités منظمة .

بدأت هذه المدرسة تخطب فى فصاحة ، ولكن على أسس من البحث
العلمى والمنطق .

لم تعد الفصاحة وحدها مجدية ، ولانافعة . ولم يعد سحر البيان وحده شافعاً .
وتغيرت وجوه القضاة وأصبحوا « متعلمين » يحملون الاجازات الدراسية .
وأصبح المحامون والقضاة يتقنون لغة أجنبية على الأقل تعيينهم على الاطلاع ،
وانسعت آفاقهم وسرعان ما كتبت المذكرات القانونية ثمرة للاطلاع على العلم
والأدب الأوروبى . وبلغت عربية سليمة نتيجة الشغف بالأدب العربى وقراءته
وحفظه وتجويده .

وأصبحت المحاماة عملاً طاهراً نظيفاً ينظر إليه باحترام وتقدير من الأهلىن
وينظر إليه بحوف ورهبة من الحاكمين .

وأثرى المحامون واقتنوا العزب والقصور والربات .

وأصبحوا طبقة أرستقراطية .

فقد « دخلها » المثقفون ، كما دخلها أبناء البيوتات الطيبة .

وزاد من تقدير المحاماة أن عين أول محام بالقضاء وكان اسمه سعد زغلول .

وسرعان ما صاهر سعد زغلول ناظر النظار .

- ٤٧٤ -

وسرعان ما عين المحامي سعد زغلول وزيراً .
 وسرعان ما أصبح وزيراً خطيراً يبدأ بمحاربة طاغية الانجليز « دانلوب »
 ويقلب برامج التعليم من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية .
 وسرعان ما ترك سعد زغلول الوزارة لكي يعلو إلى محكمة الكفاح الشعبي
 فإذا عقد البرلمان الشعبي الذي كان يسمى الجمعية التشريعية والذي وجد نظامه
 بعد أن هتف الشعب في الطرقات :
 « الدستور يا أفندينا . الدستور ! » .

وقف الشعب مع الطغاة وجهاً لوجه في معركة مع الحرية ...
 من يكون وكيل البرلمان أمعين من الحكومة ؟ أم مُنتخب من الشعب ؟
 وفاز الشعب في المعركة وانتخب سعد زغلول المحامي وكيلاً للجمعية
 التشريعية .

ونجحت هذه المدرسة في رفع مستوى المحاماة ، ورفع مستوى القضاء فقد
 سارع القضاء للركض في مضمار التقدم والفهم والدرس وإخراج روائع الأحكام
 لكي يلحقوا بالعدائين من المحامين الذين يدفعهم إلى التكامل والتفوق جاه
 أدبي عظيم ، ومال وافر يضارع ما تدره الشفالك والإقطاعيات .

وبقيت طائفة من القدامى رسخت أقدام بعضهم حتى ظلوا أعلاماً كالهليواي
 وأبو شادي ومحمد يوسف ، استطاعوا أن يلحقوا بالركب السائر بهدي العلم والفن
 لأنهم كانوا جبابرة .

كما بقيت طائفة تعيش على هامش المحاماة تكسب وتعمل في القضايا
 الصغيرة ، وتبذر بذور الختل والحيل والخداع ، تمثل الشرب بجانب الخير ، والجهل
 بجوار العلم ، والشعوذة حذاء الفن .

ولكنها كانت أشبه بالشموع التي تضيء وهي ذبالة تنفذ وتكاد تنطفئ
 ولا ترسل إلا نوراً خافتاً باهتاً .

- ٤٧٥ -

وجاءت الحرب العظمى الأولى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .

وخيم ظلام متكاثفة كسفه على البلاد .

ثم انبثق نور قوى أنار أرجاء البلاد وغشيت منه أعين المستعمرين الطغاة :

ثورة ١٩١٩ :

لم تكن ثورة ١٩١٩ ككل ثورة شعبية . وليدة فكرة رجل واحد أو رجال معدودين ، ولا ثمرة تدير رجل أو رجال . ولكنها كانت فورة بخار محبوس في قمع الطغيان والظلم .

واندفعت جماهير الشعب تشور في كل مكان .. في القاهرة ، في الأزهر ، في المدارس العليا ، في ميدان باب الخلق ، في درب الجميز في السيدة زينب ، في شبرا ، في العتبة ، في الحارات والأزقة ، في نفوس الأفندية ، والبكوات والبشوات وفي نفوس الحفاة ، العراة ، لابسى الجلايب .. في نفوس العمال والموظفين ، والباعة والتجار والنشائين والمتسولين !

وفي الأقاليم .. وفي القرى والكفور .

هتف الجميع يطلبون الحرية .

وثار الجميع يتلفون كل شيء .. تفسيراً للثورة ، وتنقيساً عن نفوسهم المعبدة وقلوبهم المظلومة .

وإلا فقل لى بربك لماذا كسر التلاميذ زجاج النوافذ .. وحطم الشعب فوانيس النور وأحرقوا عربات الترام ، وأحرق القرويون المحطات .. وقطعوا قضبان السكك الحديدية وأتلفوا مراكز البوليس ؟

ولعل أهم ميزة لثورة سنة ١٩١٩ أنها جعلت كل مواطن يشعر بمحاجته إلى الحرية وجملته يؤمن بأن الحرية مسؤولة منه شخصياً بالكفاح والفداء والتضحية .

فتعلق الجميع بالمثل العليا ..

— ٤٧٦ —

وآمنوا بالله والدين والأخلاق ...

وآمنوا بالوطن .

وآمنوا بأنهم بعملهم ، وبحسن صنيعهم ، وبإتقان شئون وظائفهم والفنون والصناعات التي يمارسونها إنما يبنون وطناً عظيماً .

فأحسن كل واحد عمله ، وجمل نفسه بالخلق الجميل .

وأصبح الوطن المصري مجموعة من العاملين الصالحين .

فقدنا هذه المجموعة على مر الأيام وبفعل الحزبية البغيضة وبتنافس الزعماء على الحكم وتحطمت أمام الشعب المثل العليا ، فكفر بهذه المثل العليا .

مدرسة ثورة ١٩١٩ :

إندماجاً في موج الثورة التي ميزها طابع الإيمان ، واندفاعاً في تيار المبادئ السامية المتعلقة بأهداف المثل العليا سار المحامون في أداء واجبهم .

ولحسن الحظ أن المحامين قد وجدوا أنفسهم فجأة وبلا تدبير على رأس الثورة وفي الصفوف الأولى من الثائرين يقودونها بألستهم وجنائهم ووجداناتهم وبكل ما أوتي الإنسان من وطنية صادقة وإخلاص وتضحية . قادوها مظاهرات ودبروها مؤامرات ، واستهدفوا للاعتقال والسجن والقتل والإعدام .

وكان من نتائج الإيحاء لهذا الموقف الثوري الوطني أن اعتنق المحامون مبادئ المثل العليا وساروا عليها ، وطبقوها فيما بينهم وبين أنفسهم ، فكانت تجد التعاون والتعاقد والمحبة والوثام تسود أوساط المحامين وفيما بينهم وبين القضاء وكنت تجد الانسجام والتكامل والتعاون على أشدها .

وفيما بينهم وبين ربهم ، فاتقوا الله في الأمانة العظمى التي في رقابهم .

ولمعت أسماء وانجلي الصدا عن أسماء ، وأصبحت الحمامة فخرًا لمن يعمل فيها بل صارت الحمامة فناً لا يجاريه فن آخر مع تسابق الفنون في ذلك الوقت نحو

— ٤٧٧ —

الارتقاء فقد ارتقى فن التمثيل ، ووجد الأدب المصرى بأبهى صوره ، وتغنى الشاعر
 وحُلق المثل والرسام . ورحم الله حافظاً الشاعر حين قال :
 وقف الخلق ينظرون جميعاً *** كيف أبنى قواعد المجد وحدى
 وكتب التاريخ لمصر صفحة مجيدة لن تمحى على مرور الزمان ، قرأها أهل
 الشرق ففركوا عيونهم وقاموا نائرين يحتذون حدو مصر .
 نعرٌ :

بعد هذا الارتقاء ، وفي غمرة هذا البهاء الذى غمر الحماة بدأ تعثر .. تعثر
 سياسى إذ أخطأ سعد زغلول - الزعيم الخالد - فقبل رئاسة الحكومة ، فتحول
 الجهاد الوطنى إلى معارك سياسية داخلية وخارجية .
 وشتان ما بين الطرفين ! وما أبعد ما بين الوصيلتين .
 الوطنية كفاح وجهاد وتضحية وصلابة .
 والسياسة مرونة ، وأخذ وعطاء ، وتفاهم وتفاوض .
 والوطنية تجرد وجوع وحرمان وحبس ونفى .
 والسياسة حكم وأبهة ومجد وأنصار ونفع واستفادة .
 والقومية قوة مندفة لا تعرف تساهلاً ولا هواده .
 والسياسة تعصب وإرضاء وتسامح .. ورضاء بما لا يرضى .
 وبدأت الحزبية الدميمة .. وكفنت الوطنية المندفعة فى ألفاظ كاذبة ،
 وسميات خادعة ، وراح كلٌ يدعيها بمعنى ولفظ مختلفين فى ذهن عن ذهن آخر .
 وكان الحامون للأسف يسرون على رأس موكب الحزب بين .
 وهنا نشأت مدرستان جديدتان .. لم تتخلص منهما الحماة إلى الآن !
 ١ — مدرسة الحزبية .
 ٢ — مدرسة الارتزاق .

— ٤٧٨ —

مدرسة الحزبية :

أما مدرسة الحزبية فقد نشأت من ١٩٢٤ حين وجد الحزب المعارض لسعد زغلول وحين قبل الزعيم الوطني العظيم أن يتولى رئاسة الحكومة مخدوعاً بإعلان الدستور وخضوعاً لتواعد ومبادئ الديمقراطية التي تقضى بأن يتولى الحكم زعيم الأغلبية .

وترك لواء الوطنية منكساً . منفرداً .

وانقسم المحامون شيعاً وأحزاباً .

• • •

وانسأقت هذه المدرسة في الخلف والبغضاء والحقد والمخاصمة . وبعد أن كانت قد بدأت بمحاولة التفوق لإثبات الجدارة عادت فتميزت بالفوضى والتهويز والضعف العلمي والأدبي . فقد كان يكفي أن يكون المحامي صفيقاً مقتحماً فيحضر في القضايا السياسية ، وتثير الحزبية التي ينتمى إليها عاصفة من الإعلان والدعاية لإسمه حتى يصبح محامياً مشهوراً ذائع الصيت يتحدث عنه الناس ويقصده المتقاضون — فقط — أثناء قيام حزبه في الحكم .

ويتخيل المسكين أنه أصبح محامياً كبيراً فلا يقرأ ولا يطلع ولا يدرس ويقف عند مستوى أقل من المستوى الذي تخرج به في كلية الحقوق .

أصبح الجهل والغرور هما الميزان للمحامي هذه المدرسة .

وأصبحت سمة هذه المدرسة التخظيم وعدم تبجيل كبار وكرام المحامين .

وضاع فن المحاماة في ميدان الجهل والغرور .

واحتتمت المحاماة في ظل ضئيل وإن كان أصحابه مرده .

• • •

مدرسة الارتزاق :

كان من أهم ما تميزت به ثورة ١٩١٩ إيمان المصريين بالعلم فقد اندفعوا إلى المدارس الابتدائية ثم الثانوية ثم العليا حتى أنشئت الجامعة المصرية (١٩٢٤) تحت ضغط الحاجة إليها ولم يقنع المتعلمون بما حصلوا فطلبوا المزيد .

وكان على رأس مدرسة الحقوق أستاذ فاضل خالد هو المرحوم الدكتور عبد الحميد أبوهيف وكان رجلا عظيماً . ثائراً . مفكراً . وكان هو وزملاؤه : عبد السلام ذهني وعبد الفتاح السيد وأحمد أمين وصادق فهمي وكامل مرسي قد بدأوا في تعريب وكتابة القانون وتدريسه باللغة العربية .

وهنا برزت فكرة ثورية في رأسه فاندفع بثورته وحميته ينفذها وتلك فكرة هي فتح باب الانتساب إلى مدرسة الحقوق فانسب إليها الموظفون بالسكة الحديد والمساحة والمالية والمجاري والمناجم والحجر .

وكانوا موظفين كبار السن فسهلت لهم الدراسة ونجحوا ونالوا إجازة الليسانس .

وغرهم مكسب المحاماة وازدهاهم جاهها فتركوا وظائفهم . . والتحقوا بصفوف المحامين تدفعهم فكرة واحدة :

المال :

المال إلى حد الثراء والارتفاع عن مستوى موظفي السكة الحديد والمساحة والمالية والمجاري والمناجم . . الخ . إلى مستوى الأرسقراط . أو على الأقل . . إلى مستوى أعلا من مرتباتهم السابقة .

فاضطروا ساعهم الله إلى قبول القضايا أيا كانت ، وبأى سعر ، ومن أى طريق !

ووجد منهم من يتخصص في قضايا المومسات ، وقضايا المخدرات .

— ٤٨٠ —

ولما وجدت القوانين الاستثنائية — العسكرية والإيجارات والعمال — انحط مستوى المحامين بانحطاط مستوى المتهمين . . ووجد التاجر اللص المتجر بأقوات الناس سحتاً من يدافع عن جر يمته من المحامين .
ثم كثر عدد الخريجين وضاعت بهم الأرزاق .. فهبطوا إلى ما هو أدنى .

مدارس شخصية

المدرسة الأولى :

سعد زغول . اللقاني . أبو شادي . الهلباوى .

هذه المدرسة تمثل فصاحة اللسان . وقوة المنطق . وشدة المعارضة .
وقوة الجدل . مع الشخصية الطبيعية الجبارة .

واقدم سمعنا سعد زغول خطيباً سياسياً . ولكنه كان محامياً حتى في السياسة .
دائماً يترافع في قضية محددة يعدّها الأصول والفروع ويناقشها مناقشة الحق في ذاته . ومجادلة أدلة خصومه . في عبارات قوية ، نفاذة ، رقيقة ، تناسب حيناً في قوة أمواج المحيط ، وحيناً في رقة ماء الجدول العذب الرقراق .

وسمعنا أبا شادي ونحن طلبة فكان ممن تستحب الآذان الإنصات لهم :
وتشعر النفس بلذة الإرهاف إلى كلماته والاستماع إليه .

المدرسة الثانية :

أحمد لطفي ، وأحمد عبد اللطيف ، ومرقس حنا ، وتوفيق دوس ، وأحمد الحسيني ، وعبد الرحمن الرافي .

وهؤلاء سمعنا منهم أحمد لطفي ومرقس حنا وتوفيق دوس وعبد الرحمن الرافي وسمعنا عن الباقيين من معاصريهم .

وكانوا يمثلون العلم والفن واللغة والأدب في أوج مجدها وعظمتها .

— ٤٨١ —

كان الواحد منهم يقف كالمارد ثابت القدم ، هادىء الأعصاب ، خفيض الصوت يترافع كأنه يجاضر ويتحدث عن العلم في سهولة وانسياب ، وفي لغة جميلة ، قوية ، لا تلثم ، ولا تبجلج لأنه استعد لرافعته فدرس قضيته ، وحضّر عناصرها ، وأكمل العدة لها .

وترى القضاة منصفين لهم ، مقدرين تفوقهم وامتيازهم وكفايتهم وكأنهم يتحدثون إليهم بأى من التنزيل الحكيم .
وكان الباطل أبعد ما يكون عن مرافعاتهم .

كان المحامى من هؤلاء كأنه الأستاذ الجليل يلقى إلى المستمعين خلاصة تجاربيته في العلم والفن ، له احترام الأستاذ وتقدير الناس للفنان الكامل .

وقد يترافع الواحد منهم — كمرقص حنا وأحمد لطفي — في قضية كقتل السردار أو قضية ماهر والنقراشى — ساعات فلا يعلوله صوت نكر ، ولا ينجبض بيده الطاولة ، ولا يتحرك جسمه إلا بمقدار اهتزاز الوتر في العود أو الكمان !
وكان الواحد منهم يتهم الشهود ورجال البوليس بأشنع التهم ولكن في لفظ عف كأنه المرهم لا الخنجير والسهم المسم .

كان هؤلاء المحامون يمثلون كمال العلم وجمال الفن ونضوج الأدب ، وقوة الخلق .

* * *

المررة الثالثة :

أحمد رأفت . عزيز خانكى . عبد الكريم رؤوف . نجيب براده . أحمد الديوانى . محمود فهمى جندي . عازر جبران . يوسف الجندى . محمود غنام . محمد أبو العينين ابراهيم . أحمد رمزى . إدوار قصيرى . وأحمد مرسى بدر وغيرهم .

هؤلاء يمثلون قوة البحث . وقوة الاحتمال والجلد والصبر . يدرسون قضاياهم بأمانة . ويعدونها كأنها رسائل علمية مقدمة لامتحان الدكتوراه .

— ٤٨٢ —

ويترافعون بأمانة ، ودقة ، ولكن بعيداً عن الأسلوب الخطابي ، وهم كاتبون أكثر منهم مترافعون ، يجتذبك منهم غظمة الإعداد ، وغمغة اللسان ، ومثانة الجدل فيعقر لهم الأداء العادي .

وهم يؤيدون في نظري ما سبق أن كتبت من أن العجز الطبيعي في قوة الخطابة القضائية يعوضه حتماً الدرس والإعداد ، والأمانة والخلق المتين .

هؤلاء لموا بحق ، واشتهروا بحق ، وتقدموا الصفوف بحق .. رغم أنهم لم يكونوا في القمة من الناحية الخطابية .

وإني أذكركم بالتقدير لأنهم لم يعجزوا ، فلجأوا إلى الشتم ، وإنما عوضوا عجز ألسنتهم بالبحث والدرس والأدب والأمانة والخلق وحسن المعاملة .

إنهم كانوا ولا زال الأحياء منهم أطال الله عمرهم في القمة من حيث تقدير الزملاء ورجال القضاء .

المدرسة الظريفية :

وهؤلاء هم : إبراهيم الهلباوي ، عباس شريف ، زهير صبرى ، محمد لطفي جمعة ، محمد خالدباشات ، الشيخ حسن عبد القادر ، على أيوب ، فكرى أباطة . لم يكونوا مخرجين ، ولا عابثين ، ولكنهم كانوا محامين جادين ، في القمة من فهم . كانوا ظرفاء بطبعهم ، وبسليقتهم . وكانت النسكته تسيل في حديثهم كالعسل الرائق فتبدد كآبة الجلسة ، وتخفف حدة الأعصاب لدى المحامين ورجال القضاء ، فإذا كانوا في غرف المحامين تخلق حولهم زملاء ، واستمتعوا بالنكات والمساجلات التي تسهم بالخلود في عالم النسكته المصرية .

ذلك في غير سخرية مقدعة ، ولا فحش ، ولا تبذل .

إن هذه المدرسة تستوجب كتاباً منفرداً ، مضموناً له الزواج والخلود .

مرقس فهمي :

أجمع المحامون إجماعاً لم يشذ عنه واحد على أن لواء العبقرية قد عقد للمحامي مرقس فهمي . القدامي والمحدثون ، الذين سمعوه أو سمعوا عنه ، الذين أحبه أم خصموه .

كان مرقس فيلسوفاً ، عالماً وأديباً ، وخطيباً ، وكاتباً .

كان محامياً جنائياً . وكان محامياً تجارياً ومدنياً .

كان محامياً مترافعا بلسان يكفي في وصفه ما قاله على أيوب في رثائه : « لم تعرف الخطابة بعد ديموستين من هو أخطب من مرقس فهمي » وقال فيه القاضي الذي سمع مرافعة مرقس في قضية زنا « لو لم تكن إلا بقية ضئيلة من خشية المجتمع بعد مرافعة مرقس فهمي لحكمتنا بأن الزنا ليس حراماً » .

وقال عبد العزيز فهمي المتشرع الجبار والعالم الخالد ، والنمر المتوثب ، وفخر المحاماة والقضاء والسياسة والتأليف والتشريع لمرقس فهمي بعد أن قرأ مذكرته في قضية تأديب المحامين سنة ١٩٣١ وسماع مرافعته إذ غضب مرقس لمناقشة عبد العزيز فهمي له :

« انت بتزعل ليه يا مرقس ؟ إن الذي كتبتنه والذي قلته إنما هو سحر من البيان والعلم لم يصل إليه كانت ولا شوبنهاور ولا هيجل .. إنك مخلوق في السماء ولن نستطيع لا أنا ولا زملائي المستشارون اللحاق بك .. نحن في أثرك تريد أن نستفيد منك » .

كان مرقس يفلسف قضاياها . لا يتناولها من ناحيتها العادية البسيطة ولكنه يعلو بها . ثم يتعمق فيها ويأتي لها بنسجات من أعلى الفضاء ولآلىء من أعماق البحار .

كان مرقس يشتغل في قضية شهوراً ويؤجلها شهوراً حتى يثق أنه استكمل بحته فيها .

- ٤٨٤ -

فإذا كتب بعد ذلك كانت سطورهِ سحرًا ، وإن ترافع كانت عباراته إلهامًا .
 وكان أكثر من عرفنا في العالم أدبًا ورقة وتواضعًا .
 كان مؤدبًا مع الصغير والكبير ، مع الغني والفقير ، مع البريء والآثم ،
 وكان أدبه أدب الطبيعة لا أدب الذل ، فقد كان عزيزًا ومعتزًا .
 كان رقيقًا حتى لتحسبه وهو يحدثك يكاد يذوب رقة ويسيل عذوبة .
 فإذا غضب للحق كان إعصارًا .
 وكان متواضعًا إذا جلست إليه حسبت نفسك الكبير وهو الصغير .. وهو
 الذي تشع منه المهابة .
 يفضي حياءً ويُفضي من مهابته فلا يكلم إلا حين يتسّم
 وللأسف . . . كانت تقيصته الوحيدة هو إسرافه في طلب الأتعاب . . .
 وإسرافه في الإنفاق .
 أما إسرافه في الأتعاب فلعل مرده إلى اعتزازه بنفسه مع حاجته الدائمة
 للمال .
 أما إسرافه في الإنفاق فكان مرده إلى تقديره لشخصه واحتسابه أن هذه
 العبقرية يجب أن تعيش في أعلا مستوى . فعاش حياته كالمملك تمامًا .
 وكان إسرافه أيضًا بسبب مروءته وجوده ، فلا يقصد بابه أحد إلا أعطاه
 كل ما معه كاذبًا فيما يدعيه من حاجة أو كان صادقًا .
 كان عطوفًا على أهله ، عطوفًا على زملائه وأصدقائه .
 لقد كسب الملايين .. ولكنه عاش دائمًا في حاجة إلى المال .. ومات
 فقيرًا .. !

لم يرد الله أن يجمع فيه بين العلم والفن والأدب وبين ثراء المال !
 لقد كان يكفيه ثراء واحد .. ثراء الروحانيات . وغنى العبقرية ..

الهلباوى :

اختلف الناس في الهلباوى .

ولم يكن سبب الاختلاف نبوغه وأمامته في المحاماة والخطابة فقد أجمع الناس عليها . وضربت به الأمثال ، وحكيت عنه القصص والحكايات ، واخترعت عنه المفارقات .

ولكن كره الناس منه وقوفه في محكمة دنشواى مترافعاً عن المدعين بالحقى المدنى ضد المتهمين الأبرياء !

وقد تحدثنا عن ذلك في فصل سابق من هذا الكتاب .

ولم نستطع أن نستمع إلى تعليل مقبول . ولم يتحدث معى — غفر الله له ورحمه — إطلاقاً عن هذا الموضوع في الفترة التى عرفته فيها وكان أهمها أيام جمعتنا النقابة هو النقيب وأنا السكرتير .

وكتب صديقى وزميلى عبد الحليم الجندى الحمأى — رئيس أقلام قضايا الحكومة الآن — كتاباً عن الهلباوى . وعبد الحليم كاتب مبدع وفنان جياش بالعاطفة . . ولكنه رغم ذلك لم يقنعى بوجهة نظره فى ما كتب ولعله لم يقنع أحداً مع أنه كان تلميذ الهلباوى وصفيه سنوات طويلة .

فلتكن غلطة .

وقد اشترك معى فيها فتحى زغلول الرجل العظيم ، واشترك أيضاً بطرس غالى . ولعلنا نعتذر لهم بأنها غلطة وسبحان من له الكمال هو وحده الذى لا يخطئ ، وأما البشر فخطئون وأبناء خاطئين وذوو نسب فى الخطيئة عريق .

لقد قال السيد المسيح « من لم يرتكب خطيئة فليرم هذه المرأة بمجر » فلم يرمها أحد خشية من موقفهم — إن كذبوا — من النبى الرسول .

— ٤٨٦ —

وأخطأ محمد بظنة السوء حتى نزلت سورة براءة للسيدة عائشة .
وأخطأ موسى فقتل المصري .
وإنها لحكمة آلهية أن يجري الخطأ على الأنبياء والرسل . . لأنهم بشر !

أما الهلباوى المحامى فقد تزعم المحاماة حتى مات ، وكان المحامى الجنائى الذى تهتز لمقدمه الحاكم وترسل مرافعاته أصداءها من البحر الأبيض المتوسط إلى كردفان .

كان لطيفاً ، عذب الحديث ، ذكى الفؤاد ، يطاوعه جنبانه ولسانه ، يجذب السامع فيسمعه ، ويرادفه بالحجج فيقنعه .

كان كثيراً ما يضرب الأمثال اللطيفة ويقص القصص الطريفة فتفهو الأفتدة إليه .

وكان بالرغم من أنه لم ينل ثقافة قانونية فى مدرسة ولا تعلم الفرنسية إلا على كبر فى السن من أقوى المحامين تعبيراً وتحليلاً وإذابة لشهادات الشهود وتحطيماً لأدلة الاتهام .

محمد على علوبه :

عرفت « علوبه » تلميذاً وزميلاً وصديقاً . وعرفت مكانتى منه ، وعرفت مكانتى عنده ، وفى كلمة مختصرة أقول عنه إنه كان المحامى المثالى .

كان أديباً خطيباً من الطراز العالى ، طاوعته العبارة ، وأسلس التعبير له قياده ، ودانت له الأفكار والآراء .

كان كاتباً من الطراز السامى ، كان أسلوبه السهل الممتنع .

— ٤٨٧ —

وكان يتميز بهدوء الأعصاب فلقد سمعنا من سنين طويلة وكان يترافع الساعات في الجلسة الواحدة فكان يبدأ هادئاً يختم مرافعته هادئاً ، وكانت له قدرة عجيبة على ضبط أعصابه .

وكان عف العبارة إلى حد عجيب مذهل ، فكم ترافع في قضايا تستلزم الكلمات القاسية فقال أقسى ما يمكن أن يقال ولكن بألفاظ آية في الأدب .

وكان حديثه الخاص هو مرافعته من حيث الأدب والعبارة .

وإن أنسى لا أنسى يوم جمعنا « بادجشتين » في النمسا نتداوى ، وكان هو على رأس المجلس ومعنا الأستاذ جامد جوده وحق كبير من المصريين نستمع إلى أخبار ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، وانا بتنا هزة من الفرح جميعاً إلا سيدة واحدة كان لها صلة بفاروق ، صلة شريفة طبعاً لأنها كانت سيدة مسنة .

وسأل أخى محمود :

وماذا ترى يكون مصير فاروق ؟

وقال واحد منا « لا بد أن يُقتل ! »

وقال آخر « يجب أن يسجن عقاباً على جرائمه »

وقال ثالث « أظن أنهم سينفون كجده إسماعيل »

وهنا قال علو به باشا بلغته اللطيفة :

« أعتقد أنه سيذهب إلى السيدة أمه »

وكان طبعاً يريد أن يقول بالتعبير البلدى المعروف :

« حا يروح على امه » .

وكانت أمه عندئذ في أمريكا غارقة في الفضيحة

فانظر كيف استطاع حتى في هذا الموقف أن يحتفظ بأدبه !

- ٤٨٨ -

كان علوه على شهرته الواسعة في المحاماة ، وفي السياسة إذ كان أحد أقطاب الجمعية التشريعية وأحد أعضاء الوفد المصري الأول . ثم أصبح عالماً من أعلام العروبة والشرق ، وكان يتزعم حركة العروبة ونهضة الشرق وكان أشبه ما يكون وهو داعية لذلك بالسيد جمال الدين الأفغاني ، كان يتميز بوداعته ، ورقته وبتواضعه وإنها لشئائل حبيبته إلى الناس وجعلته موضع التقدير والإجلال بين زملائه وخصومه وأصدقائه . وكان مخلصاً وفيّاً إلى درجة طالما أخجلتنا نحن تلاميذه . . فقد كان دائماً البادىء بالسؤال إذا غبنا ، المسارع إلى المجاملة في الأفراح وفي الأحران .

كان يبدأ حديثه لتلاميذه وزملائه والقضاة دائماً بكلمة « سيدى الأستاذ » وكان هو دائماً السيد المبجل !

* * *

وهيب دوس :

كان إن رأيت أحبيته . وإن عرفته تفانيت في حبه .
 كان ظريفاً إلى أبعد الحدود مع أصدقائه وزملائه وخصومه . . . ولم يكن له خصوم !
 كان محامياً سمي على طول السنين « الكروان » فما كنت تسمع منه مرافعة وإنما تسمع غناء وتطريباً — إذا ترفع أو تحدث .
 كان أديباً متمكناً من الآداب العربية والأوربية .
 كان جواداً لولم يكن في كفه غير نفسه لجاد بها .
 كان بالاختصار — الذى لا أحد غيره منقذاً لى إذا تحدثت عن وهيب —
 أمير المحاماة . أمير الظرف . أمير الإخلاص . أمير النجدة والوفاء .
 كان وهيب إذا وكل في قضية في أى بلد من بلاد مصر عرف الناس أنه سيترفع فيها في اليوم المحدد وتسبقوا إلى سماعه .

— ٤٨٩ —

كانت المحاكم تستعد لاستقباله : المحامون والقضاة ورجال النيابة لكي يستمتعوا بمرافعة شيقة كأنها الكونسير الموسيقي .

وكان السعاة والحجاب والفقراء يتقربون بذله ونداه

ما صحبته يوما في بلد إلا وأفرغ جيبه قبل أن يبارح محطة السكة الحديدية .
وطالما اقترض مني لكي يكمل جوده . . وكان لي معه حوادث طريفة فقد كان يحاول سداد القروض الضئيلة وكنت آبي وكان يتعب معي ويقول مستنكراً :

« ما عرفت دائماً يا أبي قبض دينه مثلك » .

وكنت أجيبه :

« لي لذة في أن أكون دائماً لوهيب دوس دائماً » !

وكنت قد اعتدت أن أبعث إليه بعدد من « بلاليس » العسل الأسود كل عام . وكان يوزعها على أصدقائه ثم يطرق بابي — وأنا جار قريب — يطلب مزيداً وما كان أظرفه حين ينادي أولادي وزوجتي وينعتني وينعتهم بالبخل ويعيرهم بمساحة القصب الذي يؤخذ منه العسل ثم يتعب ويسألني :

« كل ده ما أترشي فيك ؟

فأجيبه .

« زد ياوهيب بك فإن من مفاخرى أن يهجونى وهيب دوس فكم خلد الهجاء أكثر مما خلد للدح ! »

وكان آخر حديث معي قبيل وفاته . . . وهو يطلب « بلاص » عسل للعقاد الكاتب العظيم وأناقصه في عدد ما استولى على بلاليس وأنا كفه استزادة لشتائمه .

فيجيبني :

يا أخى يضى هيه نقاتات . جاتك داهية أمال لوما كانتش بلاليس كنت

عملت إيه ؟

— ٤٩٠ —

إن وهيبا لن يُعوض ، وسيظل مكانه لافي المحاماة . ولكن في مصر كلها
وفي التاريخ شاغراً ..

لقد كان وهيب يشتغل بالسياسة ، ولكنه لم يخاصم في السياسة ولا في غيرها
أحداً . وكان أسبق المحامين إلى الرفاعة ... عن خصومه إن لجأوا إليه .
لقد كان يمثل فوق نبوغ الفن المروءة والنجدة والنبالة .
ياله من إنسان كامل عظيم خالد !

لقد كان يخرج من المحكمة أومن المدينة ووراءه خلق عظيم من المسحورين
بفنه ، تحوطه أمجاد وهالات من الفخر . . فإذا به متواضع كأنه أقل الموجودين
شأننا

لم يعرف الغرور السبيل إلى نفسه ، على طول مانال من مجد على طول السنين .
لم يزد هيبه فوز ولا نصر .
ولا أثار حفظيته خسران ولو كان سببه جهل غيره .
عاش يحترم القضاء وعاش ومات والقضاء يحترمه .

ويوم مات لم يشأ أن يودع الدنيا إلا في أهاب من التواضع فقضى في
الإسكندرية — في الصيف — وفي وقت الأجازات فسار في جنازة العملاق
عشرات فقط من زملائه وأحبائه وأهله .

ليست العظمة في حشود المشيعين . . ولكنها فيما خلف العظيم من ذكر عاطر
ومجد وسؤدد .

* * *

أ. طه رشدي :

العلم التزير ، الفن في وثباته إلى أعلا من القمة ، الأدب الرائق الصافي .
النفس التي تعذبها من وقاء وإخلاص ، وتفان القلب الذي يفيض بالحب والود .
التواضع إلى حد الإخجال . . . والتعالى عن الضغائر إلى حد التضحية . . .

- ٤٩١ -

كان كل هذا هو أحد رشدي . المحامي الفنان الذي دق ونخل كأنه الطيف
ولطف ورق حتى كان كأنه النسيم العليل واللحن الحالم . .
عرفناه زماناً طويلاً ، وكنا زملاء له في قضايا فإذا مودته هي هي ، ورقته
هي هي ، وأدبه لم يتغير مهما تغيرت الظروف .

كنا نعامله في بدأ علاقتنا منذ سنين طويلة كأستاذ فيادلنا المعاملة كأننا نحن
الأساتذة وهو الزميل الصغير ، كنا نحب أن نكون جادين معه تقديراً لشخصه
ومكانته فكان يداعبنا حتى نندمج معه في مساجلاته اللطيفة ودعاياته الظريفة .
حدثني مرة في التليفون وأخبرني أنه مسافر إلى المنيا في قضية وأنه سيزور
الآثار في « تونة الجبل » وطلب مني أن أهنيء له من قريتي القريبة من تونة الجبل
« خروفاً » لشواته . وشكرته على تفضله وتكرمه عليّ بما طلب . وقال إنه سيحدد
الوقت بالضبط .

ومرت الأيام وفيما أنا أسأله عن الموعد علمت أنه سافر وزار الآثار ..
وإذا به من بعد يوماً أسمع الأصدقاء تشيئاً عليّ بحجة أنه طلب مني خروفاً فهربت
منه وكان ذلك هو مقصوده من الأصل ، وأخذ يعيرني بالبخل فلم أقعد حيل تشيئاته
بل فوجيء في ليلة ومعه عليه من القوم من أصحاب الدعاوى من المصريين
والأجانب يتابع لي مشهور بالغباء وتنفيذ الأوامر بصرامة يدخل مكتبه الخصوصي
موعه خروف يأمأ !

وسرعان ما فهم أنني صاحب الخروفين ! وحاول صرف التابع بكل وسيلة
ومنها إعطاؤه خمسة جنيهات بقشيش على أن يحفظ لديه الخروف إلى الصباح .
ولكن التعليقات كانت صارمة في أن يبقى في المكتب حتى آخر شخص يخرج
من المكتب ويأخذ إيصالاً من أحمد بك رشدي الذي وصفته له بأنه طويل
وسمين وقوي وذو شارب طويل . . . وكان رشدي — رحمه الله — رقيقاً نحيلاً
ذا شارب صغير . فبقي التابع في إنتظار الطويل السمين !

- ٤٩٣ -

وفيا هو يبحث عنى لأزيل عنه هذه الغمة والكرب الشديد إذا به يفاجأ
بأصدقاء من الجنسين اللطيف والخشن يؤكدون له أنهم حاضرون لتناول الخروف
وكانت الدعوة مطبوعة وأرسلتها في نفس اليوم !

واضطر ليلتها أن يترك مكتبه إلى مكان قصي .

ومع ذلك فقد ظل يعيرني سنوات ، رغم إنني كنت أحاول أن أرسل إليه
خروفاً بمناسبة وبغير مناسبة .

وكان يرد الخرفان لكي تبقى التشنيعة قائمة !

سهرت معه ليالي في مصر ، وفي باريس . وكانت تجمعنا المجالس بخلق
كثير من الجنسين فكان دائماً هو نجم السامر .

سبب ذلك أنه ولد لسكي يُحِب ، وقد عاش محبوباً من الكل .

كان رشدي محامياً فناناً يحضر قضاياه تحضيراً دقيقاً لا يترك شاردة فيها
ولا واردة ، ويأتي فيها بالمعجب المطرب . ويترافع ويكتب في سهولة وإيجاز ، وكان
رقيق الصوت ، منغوم الجرس ، خفيض الصوت ، قليل الحركة اللهم إلا أن يشمر
كم الروب عن ذراعه .

وكان ممتع الندوة يقص النكت ويروي القصص .

وكان منصفاً يشهد للقضاة والزملاء بالحق ولو كانوا خصوماً له .

وكان ذا مروءة ونجدة .

لم يكن وفدياً طوال حياته ، فلما جاء الوفديون يطلبون منه المرافعة وثب إلى
أداء واجبه كالأسد لا خوف من حاكم ولا طمع في مال .

وكان شجاعاً في مرافعته أمام محاكم الشعب والثورة والعدو .

— ٤٩٣ —

قص على عقب خروجه من منزل حسين سرى وقد رفض دخول الوزارة
إذ اشترك فيها كريم ثابت كيف ولماذا رفض ، ثم مضت أشهر وجاءه كريم ثابت
يطلب منه المرافعة عنه أمام محكمة الثورة فنسى شخصه ولبس روبه وترافع عنه .
وكان رائعاً .

هذا هو أحمد رشدى . وأين مثل أحمد رشدى فى الناس بله المحامين !
اللهم اغفر له إن كانت له إساءة فقد كان إنساناً بكل معانى الكلمة !
وكان فناناً وكان قلباً وحباً يتمحركان على الأرض .

أبها المحاصرون :

هؤلاء بعض ملوك المحاماة وأمرء الكلام ، وأصحاب التيجان فى هذا الفن
الرفيع . نالوا الشهرة والمجد والثراء بمجدارة وحق ، لا على أساس من العلم والفن
فحسب ، ولكن بالخلق السامى ، والأدب الرفيع والهدوء ، وسعة الصدر وضبط
النفس .

كانوا جميعاً متواضعين مهذبين ذوى مروءة ونجدة ، ووفاء وإخلاص .

فإن أردتم أسوة حسنة فخذوا عن هؤلاء تفلحون فى أنفسكم ، وتفوزون
بالرضاء والمجد وبكل ما تصبو إليه أنفسكم ، وتعيدون للمحاماة مجدها ، وتثبتون
الرفاهية فى المجتمع ، وتمسكون للسلام والحرية فى البلاد .

لقد عرف هؤلاء الخالدون طريقاً واحداً ، هو طريق أداء الواجب ،
فعتروا بالمجد فى الطريق ، وبالمسال وبالشهرة ، ولم يهدفوا لأطاع جعلوا الطريق
إليها وسائل غير مشروعة !

وسلام على من أتى السمع وهو شهيد .

وأخيراً القضاء والمحاماة

إننى لقائل هنا ما يهمس به رجال القضاء والمحامون القدامى منهم والمحدثون ،
ورجال وزارة العدل ، وجمهور المتقاضين .

ولست أريد أن أقول نفاقاً أو رياء . فأردد القول المأثور « إن في مصر
قضاة ! » .

بل إن في مصر قضاة فعلا ، ما في ذلك مرء أو شك .

ولكننى أقول وبكل شجاعة .

إن الإجراءات معقدة .

والقضايا يتأخر الفصل فيها سنين حتى يضع الحق ذاته .

لأن القضايا تتراكم سنة وراء أخرى .

والحامون هبط مستواهم .

والكتابة والمحضرون والخبراء ، أصبحوا أداة تعطيل لا جهاز معاونة

ومساعدة .

وأصبحت المحاكم العليا تشكو نفس الضعف ونفس العلل .

لا أريد أن أخفي رأسى كالنعامة كما يخفيها غيرى فيتمحدثون ولكنهم

لا يكتبون .

فهم يهسون بالشكوى ويفتنون في تعداد المعايير والمثالب ، فإذا كتبوا

قالوا ليس في الإمكان أبدع مما كان ، فإن أوتوا شجاعة تحدثوا برفق وهوادة .

ولكن ... ليس بمثل هذه الطريقة تتقدم الأمم .

إن الأمم الحية هي التي تظهر العيوب لا تخفيها ، فهي إن أظهرتها سارعت

إلى البحث عن العلاج وثمرت سواعدها للإصلاح . أما إذا أخفتها فإن العلة

— ٤٩٥ —

تظل تضرب بسوسها في النظام وجروحها ناغرة بالعطب زاخرة بالجرائم حتى
تتهاوى وتقع .

إن معرفة النقص هي أول مراحل الكمال .

إنه الدونة عدل وطمأنينة وإنتاج .

فإذا فقدت الدولة أحد هذه المقومات فقدت جزءاً من كيانها .

* * *

إنني أقولها ترديداً لقول كل قائل في العشرين عاماً الأخيرة . . في مصر .

إن دخول المحاكم مصيبة .

ودخول أقسام البوليس كارثة

ودخول مكاتب المحامين نكبة

يصلى المسيحي من أجلها في كنيسته ويقول المسلم في شأنها « اللهم لا نسألك
رد القضاء وإنما نسألك اللطف فيه » .

* * *

وأنا — ولأول مرة أقول « أنا » في هذا الكتاب

وأنا وقد ارتفعت بروحي عن أطماع الدنيا ، ولم بعد في أعماق نفسي مطمع
مادى أريد أن أحققه ، ولست أحلم بشيء إلا برضاء الله ورضاء ضميري وسلامة
وطني ومجد بلادي .

أنا وقد التزمت باب الله — ممجداً ذاته راضياً بقضائه ، غازقاً عن اشهوات
النفس .

أنا . . لا أستطيع أن أقدم هذا الكتاب دون أن أكتب للمسؤولين
وللقائمين على الأمر بصراحة وشجاعة موضعاً أوجه النقص ومعارض الإصلاح .

والله ولي التوفيق

— ٤٩٦ —

الإصلاح :

عند ما نفكر في الإصلاح يجب أن نستقصى العيوب .

وفي باب العيوب نقرر أن العيوب قسمان :

عيوب في الأشخاص

وعيوب في الجهاز وتركيبه

عيوب الأشخاص :

هي عيوب مشتركة بين القضاة والمحامين

وهي :

١ — الضعف العلمي

٢ — الضعف الثقافي

٣ — فقدان الإيمان

فالضعف العلمي أساسه ضعف البرامج الدراسية في التعليم الثانوي وفي
كليات الحقوق .

بيان ذلك :

١ — الضعف الشديد في اللغات :

إذا استثنينا الذين درسوا في مدارس أجنبية فإن « جميع » المتخرجين في
كليات الحقوق لا يعرفون من الفرنسية إلا عبارات .. لعل أهمها عبارات الغزل
الرخيص !

وهم سرعان ما ينسون بعض التعبيرات القانونية الفرنسية والمجل والقسط التي
حفظوها حفظاً صماً نتيجة التكرار ثم كان نصيبها النسيان لفقدان عنصر الفهم
عند الذين حفظوها .

وقد يرى أكثرهم عيباً في أن يبتدأ تعلم اللغة الفرنسية بعد تخرجه . . مع
أننى قد رأيت كباراً من رجال القضاء عندما عينوا في المحاكم المختلطة حملوا دفاترهم
وقصدوا مدارس برلنيس .

ولقد نصحت كل محام التحق بمكتبي أن يتعلم الفرنسية . . وسمع النصيحة
إثنان من العشرات .

أما اللغة الإنجليزية فإن الطالب يصيب منها القليل حتى شهادة البكالوريا
(التوجيهية — الثانوية العامة) ثم لا يستعمل كلمة منها طوال دراسة الحقوق
وسرعان ما ينساها .

أما اللغة العربية فليس هناك فرد واحد يستطيع أن يقرر أن طالب البكالوريا
اليوم في قوة طالب البكالوريا من ثلاثين عاماً في اللغة العربية فهم لا يكادون
يكتبون سطوراً صحيحة معبرة .

وليس العيب عيب الطالب ولا عيب اللغة . ولكنه عيب البرنامج .
وعيب المدرس ، وعيب كثرة التلاميذ في الفصل الواحد .

ولعل قلة قليلة هم الذين يهتمون بتنمية مواهبهم بالاطلاع والقراءة بعد
الالتحاق بكلية الحقوق .

وإن الشكوى عامة من عدم قدرة الخريجين المحدثين على التعبير باللغة
العربية تعبيراً سليماً مؤدياً للغرض .

وإن وزارة التربية لتنسى أمراً هاماً . كان يجب أن تستغله استقلالاً حسناً
وهو أن المصري سريع تعلم اللغات ومتمقن لها Languist ولعله ينفرد دون أهل
العالم جميعاً بهذه الميزة ، وحرام أن تضيع هذه الميزة على عمر الزمن .

وإنه يجب أن تجعل اللغة الفرنسية لغة أولى في شعبة الآداب لمن يريدون
الالتحاق بكليات الحقوق .

أما في كليات الحقوق فيجب أن تدرس اللغات الثلاث : العربية بتوسع في الآداب والقراءة والنصوص ، والفرنسية بتوسع ، والإنجليزية بما يحفظها في أذهان الطلاب ويكون ذلك على حساب عدم التوسع في دراسة تاريخ القوانين . والقانون الروماني والاقتصاد السياسي الذي يدرس في ثلاث أعوام في مجلدات ضئمة !

إن طالب الحقوق يكفيه أن يلم في السنوات الأربع بمبادئ القانون دون توسع لأن موضع هذا التوسع هو في التخصص سواء في دبلومات الدكتوراه أو في المعاهد الجنائية والإدارية والسياسية .

إن إتقان اللغات هو السبيل إلى التعلم وإلى التنقف ، ولا سبيل غيره ، أما العلوم فالتوسع فيها يكون عادة في الدراسات العليا أو في العمل نفسه .

العلوم :

يجب أن يفرض باب بأكمله في كل علم يدرس بلغة أجنبية فالاقتصاد السياسي يدرس جزءه باللغة الإنجليزية ، والقانون المدني والمرافعات والجنائي والإجراءات يجب أن يدرس جزء منها باللغة الفرنسية .

إن فائدة ذلك هي التمهيد لخريج الحقوق أن يقرأ الأحكام والمؤلفات القانونية والموسوعات باللغات الأصلية .

ولا غناء في الكتب العربية .

لأنه ليس لدينا موسوعات قضائية أو قانونية كدالوز وسيري وغيرها .

ولا يمكن أن يستغنى محام أو قاض أو مشرع عن الرجوع إلى هذه الموسوعات .

ولأن المؤلفات التي يضعها المؤلفون المصريون تكون عادة إما مترجمة ترجمة عرجاء ، أو عبارة عن رسالة الدكتوراه المحصورة في موضوع معين ، ولكمها ليست مؤلفات واسعة البحث غزيرة المادة .

ويحضرني في هذا أنني أردت أن أضع كتاباً عن الملكية الفنية والأدبية

— ٤٩٩ —

وبراءات الاختراع فرجعت إلى دالوز فوجدت ما كتب فيه عن هذا الموضوع في المجموعة التي أملاكها وتاريخها ١٨٩٨ وملحقها إلى ١٩٢٠ أكثر من ١٢٠٠ صحيفة بالخط الرفيع جداً ، كما وجدت مئات الكتب الضخمة ، فطويت الأوراق إلى حين ، وأنت إذا رجعت إلى المؤلفات المصرية في هذا الموضوع لن تجد أكثر من عشر صفحات في كل كتاب .

ضعف الثقافة :

الثقافة هي مجموعة ما يكسبه المرء من قراءاته ومشاهداته وتجاربه في شتى النواحي الذهنية والعلمية والعمرانية .

وهي في مرتبة العلم فالعلم بغير ثقافة يصبح جموداً .

والثقافة لا تعلم ولا تدرس ولا تعطى عنها إجازات دراسية ويكون امتحانها لدى المحامين والقضاء عن طريق الاختبارات عند القبول وعند الترقى ، ولست أفهم أن يتدرج المحامي من محام متمرن إلى محام جزئي إلى محام كلي إلى محامي استئناف بغير امتحانات تجلبي ما كسبه من مران ومن خبرة ومن علم .. ومن ثقافة ! كيف يتاح لمحام أن يصبح محامياً في الاستئناف وهو إذا سئل عن أى جديد في الفن أو الفلسفة أو القانون أو الاقتصاد أو السياسة كان جاهلاً ؟ ولست أفهم أيضاً أن يصبح القاضى قاضياً وهو لا يعرف إلا مواد القانون يطبقها تطبيقاً ميكانيكياً .

والناس في كل عصر يتندرون على هذا النوع من القضاة الذين انحصرت معرفتهم فيما درسوا وتعلموا ، وهم بالنسبة للعالم الخارجي وبالنسبة للبيئة التي يعيشون فيها غرباء .

والقاضي يحكم في شئون الحياة بألوانها ومختلف أساليبها ونشاطها فكيف يتجنب الزلل وهو يجهل ما يقضى فيه ؟ !

قد يقال إن له أن يستعين بالخبراء ودفاع الخصمين ؟

- ٥٠٠ -

ويكون مثله في ذلك مثل الذي يسمع ولا يدرك ، ويحكم بمعلومات غيره ، وإحساس غيره ، ووجدانيات غيره !

إن القاضى عليه أن يحس وينفعل ويتصور ويفهم قبل أن يحكم .
هذه قضية لا سبيل إلى المناقشة فيها ، ولكن كيف السبيل إلى تمييز القاضى المثقف أو إيجاد القاضى المثقف ؟

لا سبيل إلا بعقد امتحانات عامة لمن يطلب التعيين فى وظيفة القضاء لا تكون محصورة على رجال النيابة يترقون بالدور والأقدمية ، وإنما تفتح المسابقة لكل حقوقى ، ولو كان كاتباً أو موظفاً فى مصلحة المناجم والمهاجر .
وتكون مواد الامتحان فى اللغات وفى القانون علماً وعملاً وفى الثقافة العامة .
ويكون الامتحان الشفوى اختباراً للصفات الخلقية والخلقية .
ويشارك فى الامتحان مستشارو محكمة النقض والاستئناف ورجال وزارة العدل ونقابة المحامين وأساتذة الجامعات .

الأخلاق :

الأخلاق تعبير عام غامض ، ولكنه بالنسبة للمحامى والقاضى يمكن تحديدها فى الآتى :

التربية السليمة :

وبذلك نضمن الأمانة والأدب ، وخلو المحامى والقاضى من العقد النفسية التى أساسها الحرمان والتى تفيض فى العمل ظلماً وعنناً وإرهاقاً على أصحاب الحقوق .

الإيمان :

إن إيمان الشخص بربه ، ووطنه والمجتمع ، والإنسانية أساس هام وحيوى بالنسبة لكل قائم بعمل عام أو وظيفة أو فن أو صناعة .

- ٥٠١ -

وإذا فقد المحامي أو القاضى إيمانه بكل هذا كان مفقود الإيمان بواجبه وعمله فهو يؤديه للارتزاق .

أما إذا كان مؤمناً فإن إيمانه ينعكس رحمة وعدلا وتفانياً وتضحية .

الاصلاح :

ولا سبيل إلى معرفة الخلق قبل العمل ، وإنما يعرف كل من المحامى والقاضى أثناء العمل .

والطريق إلى هذه المعرفة هى الرقابة .

الرقابة :

الرقابة على القاضى تتلخص اليوم فى التفتيش على القضايا ، بعض القضايا عند النظر فى ترقية القاضى !

وهذه رقابة مبتسرة غير عادلة .

ويجب أن تكون الرقابة :

(أولاً) على عمله كله ، وأداة ذلك أن يكون رئيس المحكمة هو المفتش الأول على القضاة ، يحضر الجلسات بين حين وحين ويستعرض عمل القاضى فى جلسة بأكملها ويحاول أن يتبين درجته العلمية والثقافية والنفسية من أحكامه ، وعليه أن يحضر الجلسات ويراقب كيف يدير القضاة الجلسات وكيف يعاملون الناس وكيف يتصرفون ، وكيف ينفعلون ، وكيف يقسون أو يرحمون ، وكيف يعاملون أو يكونون كالسيوف المشرعة للحق ، وللحق فقط !

(ثانياً) أما المفتشون القضائيون فيجب أن يكونوا مستشارين ويكون عددهم وافرأ بحيث يكون عدد القضاة لكل مقنن من القلة بحيث يستطيع أن يراقب أعمالهم بدقة . ويجب أن يكونوا جميعاً مستشارين وممتازين .

نتيجة الرقابة :

ويجب أن تكون نتيجة المراقبة :

- ٥٠٢ -

(أولاً) ترقية الكفاء الجدير بمنصب القضاء ، بالكفاءة والامتياز
لا بالأقدمية !

أما الترقية بالأقدمية فهي ظلم للمجتهد الكفاء الموهوب ، وتشجيع
المساوئ الكسول ، المترخي . وهي طريقة بدائية ساذجة فإن للمجتهد النصيب
دائماً ، والبقاء للأصلح ، سنة الله ، وشريعة الطبيعة .

أما ترك القاضي الذي يرى أنه غير كفاء دون ترقية سنة أو اثنتين أو ثلاث ،
فهو عمل غير صالح لأن معنى ذلك ترك هذا القاضي العاجز ، الذي أصبح بعد
تركه غاضباً ، ثأراً ، غير راض يضرب في حقوق الناس ، دون هدى !

بل يجب أن تعطى الفرصة لمن يؤمل صلاحه ويتبعه التفتيش شهراً بعد
شهر فإن صلح وأعطى له حقه كاملاً فإن لم ينصلح حاله وجب إقصاءه إلى عمل
ينصلح له ، أو إلى مصير كمصير العاجزين غير الصالحين !

عيوب الجهاز القضائي وإصلاحها

في القضاء :

إن عيوب الجهاز القضائي تتلخص :

- ١ -- في الإجراءات والتشكيل .
- ٢ -- في المستوى المادى للمرتبات .
- ٣ -- في المستوى الفنى .

ولنفصل ذلك فيما يلي :

القضاء الجزئى :

إن القضاء الجزئى (١) مثقل بقضايا لا لزوم لعارضها عليه .

(٢) مثقل بإجراءات لا معنى لها .

(١) أما القضايا فإن الجلسة يتكون جدولها - رولها - من مائة قضية في
المتوسط في جلسات الجنب ، وخمسين قضية في المتوسط في الجلسات المدنية أو

- ٥٠٣ -

التجارية والوقت المادى لا يسمح بالنظر في عشرة من هذه القضايا .
وهذه القضايا تستلزم دائماً الفصل فوراً وهي قضايا إما جنح يضيعها التأخير
في الفصل فيها شهوراً وأعواماً أو قضايا مدنية أو تجارية تقضى العدالة بالفصل فيها
في أول جلسة . ولكنها لكثرتها تجد انزلاقاً مستديماً في التأجيل مما يسبب إضراراً
بالفناً لأربابها .

إن القضية التي يتهم فيها شخص بالتبديد أو السرقة أو السب . . مهما
كانت تافهة في نظر القضاء أو نظر المسؤولين الذين يحصونها أرقاماً . . هذه القضية
لا شك أنها الشغل الشاغل الدائم لا لصاحبها فقط ولكن لعائلته أيضاً ولأصدقائه
وقد تكون سبباً في تعطل أعماله ونفاد ذخيرته وانغلاق الأبواب في وجهه .
كذلك القضية المدنية التي قد يصل نصابها إلى جنهين ، قد تكون رأس
مال عائلة بأكلها !

وقضية الأحوال الشخصية التي تطالب فيها الزوجة بنفقة لا تزيد قيمتها من
جنيه شهرياً قد تكون سبباً في انزلاق الزوجة إلى الهاوية عندما يتأخر الفصل
فيها فتجوع ولا تجد ما تسد به رمقها .

* * *

(٢) أما الإجراءات فإنها تتلخص في تحديد جلسات ، وأيام للجلسات ،
وساعات للجلسات ، وعرائض دعوى وتقديم مستندات والتأجيل لتقديم مستندات
وسماع مرافعات وتحديد مذكرات ، وإعلانات يقوم قلم المحضرين بإعلانها أو
لا يقوم ، وقرارات يقوم كاتب الجلسة بتنفيذها أو لا يقوم !

وأخيراً وليس آخراً ، كتابة الأسباب : حيثيات الأحكام ، وهذا العمل
وحده يستنفد أربعة أيام في الأسبوع من القاضي .

وأغلبية هذه الأحكام روتينية ، لجأ بعض القضاة إلى طبعها توفيراً للوقت
في تحريرها ونسخها !

* * *

الإصلاح :

ليس الإصلاح في زيادة عدد القضاة ، وهو ما تلجأ إليه وزارة العدل كدواء مسكن ، لا فائدة منه حاسمة .

إنما الإصلاح يكون بالطريقة الآتية :

(أولاً) إيجاد قاض مركزي .

يجلس في مركز البوليس - أو قسم البوليس ، ويكون بدرجة مساعد قاض أى بدرجة وكيل نيابة درجة ثانية - واحد في الصباح ، وآخر في المساء .

وتعرض عليه جميع القضايا الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية البسيطة .
ففي القضايا الجنائية المخالفات التي لا تشملها الأوامر الجنائية .

وجنح الضرب البسيط والشم والقذف والسرقات البسيطة والنشل والعمل القاضح وجنح التموين .. الخ .

وفي القضايا المدنية والتجارية والمنازعات التي لا يزيد نصابها عن خمسين جنيهاً .

وفي قضايا الأحوال الشخصية النفقات المؤقتة لحين الفصل في الدعوى ،
فمثلا زوجة تدعى على زوجها أنه تركها بلا نفقة ويقدر القاضي مثلاً أن زوجها ماسح أحذية ، فيقضى لها بسبعة قروش يومياً حتى يفصل في دعوى النفقة .

وفي القضايا المستعجلة يقضى في قضايا إثبات الحالة ويقوم هو أو الخبير فوراً ، على أن لا يقيد بمن ينتدبه للمعاينة ولا بالخبراء .

* * *

ويكون له الحق في إحالة أى دعوى جنائية أو مدنية أو تجارية أو مستعجلة

- ٥٠٥ -

أو أحوال شخصية إلى القاضي الجزئي حين يعوزه الوقت أو التحقيق أو البحث القانوني .

* * *

أما القاضي الجزئي فيعرض عليه باقى ما يخرج من اختصاص القاضي المركزي وكثير من اختصاص المحاكم الكلية مهما كانت قيمتها بحيث يكون له الحق في إحالة القضية التي يعوزه الوقت والخبرة والبحث القانوني لإنجازها إلى المحكمة الكلية المكونة من ثلاث قضاة .

ويعتبر القاضي الجزئي قاضياً كلياً منفرداً .

ويترك له جواز وضع الأسباب أو عدم وضعها .

* * *

الجلسات :

ويكون نظر القضايا كالاتي :

تقدم عريضة الدعوى للقاضي مرفقة حتماً بجميع المستندات بحيث إذا طلب المدعى بعد ذلك تقديم مستند أوقفت قضيته ثلاثة أشهر .

ويعطى فرصة خمسة عشر يوماً للمدعى بعد إرسال صورة من عريضة الدعوى وملخصاً بالمستندات (يقدمه المدعى أيضاً) كي يقدم رده ومستنداته .

ويترك للقاضي تحديد جلسات القضايا بحيث ينظر القضية في جلسة واحدة ولا يتركها من بين يديه إلا وقد حكم فيها ، وهذا نظام متبع في كثير من بلاد أوروبا وأمريكا .

ويكون للقاضي أن ينظر أى عدد من القضايا ، بحيث لا يتأخر الفصل في القضية عن ثلاثة أشهر بأى حال من الأحوال .

ولا يكون مقيداً لا بعدد من الجلسات ، ولا بأيام للجلسات ، ولا بساعات للجلسات .

- ٥٠٦ -

ولكن يقيد بعدد معين منها مثلا ٢٠ قضية في الشهر ، أى في العشرة أشهر مائتى قضية .

وهو حر في تاريخ وساعة ومدة عقد الجلسات .

الكتبة :

إن كتبة المحاكم قد أصبحوا إشكالا وحدهم .
فأكثرهم من متوسطى ومعدوى الثقافة ، ورحم الله زمانا كان من كتبة المحاكم والنيابة خطباء وشعراء وكتاب !

أتدرى أيها القارىء أن المغفور له الكاتب الفحل السيد مصطفى صادق الرافعى صاحب المؤلفات العظيمة والذي قال سعد زغلول عن كتاب له : « كأنه تنزيل من التنزيل » .

أتدرى أنه كان باشكاتب محكمة طنطا !؟

أما كتبة اليوم فهم من أصحاب إجازات الثانوية العامة أو الإعدادية أو الابتدائية ، وهم لضيق وقتهم وللكثرة العمل واضيقهم بالعمل الذى يؤدونه ويحسبونه عملا حقيرا - مع أنه معاونة للعدالة - وقللة مرتباتهم تجدهم مهملين ، كسالى نائرين ، معتدين .

حقيقة إن بعضهم قد درس ونال درجات الليسانس والدبلومات ، ولكنهم سرعان ما هجروا عملهم ، وقد أقفلت وظائف النيابة فى وجوههم لأنهم « كتبة » كأن وظائف النيابة ووظائف الاستقراط فقط ، مع أنه لو فتح المجال أمامهم لتشجع غيرهم على التنقف .

الإصلاح :

يكون بإنشاء مدرسة ثانوية للعلوم القانونية يتخرج فيها كتبة المحاكم

- ٥٠٧ -

والنيابات وكتابة المحامين ، وتكون لها شهادة دراسية ويحدد عددهم بمقدار الحاجة إليهم أو تقتصر هذه الوظائف على حملة اليسانس فقط .

ويمكن للقداى أن ينتسبوا إلى هذه المدرسة ، وتعطى الأجازات للناجحين منهم .

المحضرون :

إن الإعلانات في يد المحضرين هي في كف القدر !
وقد يضيع الاستئناف أو النقض أو مواعيد الطعن الأخرى لأن المحضر لم
يقم بالإعلان .

وقد يكون المحضر فاسداً ، وقد يكون غير فاسد .

ولكنه على كل حال برم بعمله ، محتقر له .

والإصلاح :

هو ما سبق أن اقترناه في هذا الكتاب من جعل المحضرين كالمحامين
هيئة مستقلة تحت إشراف كامل لوزارة العدل ، تسمح بإنشاء مكاتبها وتحديد
عدد أعضائها ومحاسبتهم بالتأديب .

ويصدر قانون ينظمها ويحدد الرسوم الخاصة بالإعلان منفصلة عن
الرسوم القضائية .

ويجب أن يكونوا جميعاً من حملة اليسانس .

وليس هناك عيب فإن المحضرين لا يركبون الحير الآن ، ولكنهم يركبون
السيارات .

ولا رحمة لأيام المحاكم المختلطة ، إذ كان لكل محضر سيارة ملاكي ..
لكثرة ما كان يكتسب !

- ٥٠٨ -

فإذا كان لكل مكتب سيارة أمكن إعلان أى عدد من الأوراق في يوم واحد بل في ساعات .
ويكون المكتب مسؤولاً عن نتائج عدم الإعلان في الميعاد أو سقوط الحق .

الخبراء :

وكذلك الخبراء يجب أن يكونوا هيئة مستقلة بمكاتب مستقلة كالمحامين ويكون المكتب مكون من رؤساء ذوى خبرة طويلة كموظفي الحكومة الكبار السابقين من مهندسين زراعيين أو مدنيين أو كهربائيين ومن مساعدي خبراء من المتخرجين حديثاً .

وينظم القانون قبولهم وتأديبهم والرقابة عليهم .
ويكون لهم الأجر الذى يدفعه صاحب الدعوى كاملاً .
وعليهم أن يؤدوا أعمالهم بسرعة بحيث يكونون مسؤولين عن أى تأخير .
ويكون لوزارة العدل الإشراف فقط عليهم وحق قبولهم وتأديبهم كالمحامين مع مراعاة إصلاح قانون المحاماة كما سنقترح فيما بعد بحيث يكون التأديب رادعاً وتكون أغلبية أعضاء مجالس التأديب من رجال القضاء .

- * * *

النيابة العمومية :

إن أول ما يلاحظ على رجال النيابة الآن هو عدم إعدادهم علمياً .
فمثلاً، يتخرج الحقوقي من كلية الحقوق بدرجة ممتاز أو جيد جداً . ويعين في النيابة العمومية ويصبح عضواً في النيابة ومحققاً وهو لم يدرس مطلقاً علم تحقيق الجنايات العملى . ولا الطب الشرعى ! وقد كانا يدرسان في كلية الحقوق ومدرسة الحقوق .

— ٥٠٩ —

وفي سنوات لا تزيد عن خمس أو ست سنوات يعين معاون النيابة وكيلًا
من الدرجة الأولى أو قاضياً !

هل يمكن أن ينضج الشاب في خمس سنوات حتى يصبح محققاً ممتازاً؟
لا يمكن !

وهل تعرف أيها القارئ خطر هذا الفجاجة — عدم النضوج — وعدم
الخبرة على العدالة؟

إن الجنايات التي تهدر دماء ضحاياها ونتائجها — وأهمها القتل للنار . .
إنما هي ثمرة عدم نضج المحققين .

وهذه حقيقة يعترف بها جميع المسؤولين من سدنة العدالة . . ولكنهم
لا يجهرون بها !

الإصلاح :

إصلاح النيابة يكون :

١ — إعداد عضو النيابة إعداداً علمياً كالذي اقترحه بالنسبة للقاضي
والحامي فلا يعين إلا حامل دبلومين^(١) .

٢ — حذف وظائف معاوني ومساعدى النيابة حذفاً كاملاً من سلك النيابة .

٣ — التعيين بمسابقات حتى تستبان المواهب الطبيعية والاكتمالية
للمحقق والمترافع .

٤ — الترقية بامتحانات أيضاً حتى يستبعد السوء ويرقى الكفاء . .
لا بالأقدمية ولكن بالأحقية .

(١) صدر قانون تنظيم القضاء متضمناً ذلك (١٩٥٩) وسيغير قانون المحاماة على هذا
الأساس .

- ٥١٠ -

المرتبات :

إذا أحسنتم اختيار رجال النيابة العمومية ، فأغدقوا عليهم المرتبات ، واجعلوا عيشتهم هانئاً ، ووفروا لهم الضمانات وهيثوا لهم الراحة في المسكن اللائق .

لا تتركوهم في لوكاندة الجبلالوى بقنا وفي الشقق المتداعية والفنادق الحقيرة في باقي بلاد الجمهورية بل ابنوا للقضاة ووكلاء النيابة والكتابة .. مساكن كالتى تبنيها الشركات .. لعمالها !

هيثوا لهم فرصة الطعام الطيب ، والملبس اللائق .

ووفروا لهم طرائق تعليم أولادهم إذا اغتربوا — كتفضيلهم في القبول في الأقسام الداخلية بأجر منخفض وفي المدن الجامعية وفي بيوت الطالبات .

فإذا قر القاضى عيناً أنتج وأحسن .

أما المستشارون فاجعلوا مستشارى النقض والادارية العليا مرتب وزير ومعاش وزير وحرموا عليهم الاشتغال بعد المعاش أو قبل المعاش في الشركات أو المحاماة .

واجعلوا مرتبات المستشارين الآخرين كمرتبات وكلاء الوزارات دون علاوات ، واجعلوا معاشهم كاملاً لهم ولأولادهم — ولو خدموا يوماً واحداً .

وحرموا عليهم الاشتغال بالأعمال الأخرى بعد المعاش إلا إذا تبازلوا عن معاشهم .

القضايا المتأخرة :

يجب أن يسارع المسؤولون لإنقاذ العدالة في مصر ببحث أوجه الإصلاح التى أسلفنا سردها ، وبقى أمر خطير بل هو كارثة السكوارث التى تمتلح الحقوق وتجعل العدالة في البلاد اسما يتردد على الأفواه حسرة وأسى ، ذلك الأمر هو تراكم القضايا والبطء في الفصل فيها .

— ٥١١ —

إن متوسط بقاء القضية الكلية في المحكمة الابتدائية ثلاث سنوات .
والاستئناف سنتان .

والنقض والمحكمة الإدارية أربع سنوات .
وإنه لأمر محزن مخجل !

ولا يزيد البحث في أصل الداء ، فإن البحث يسلمنا حتماً إلى نتائج مؤسفة أيضاً .

ولكنني أكتفي هنا ببيان أوجه الإصلاح .

ولست مبتدعاً ولا مبتكراً ، ولكنني قرأت في مجلة الريدر ديجست عدد يوليو سنة ١٩٥٦ — على ما أعتقد — أن محافظ إحدى ولايات أمريكا روعه ما يروغنا من تراكم القضايا ، ففكر في طريقةٍ وسرعان ما نفذها ونجحت واقتدت بعمله أكثر من عشرين ولاية .

وتلك الطريقة أنه قصر عمل القضاة على الجديد من القضايا ، وألف من كبار المحامين — بطريق التكليف — ومن القضاة المحالين على المعاش محاكمٍ منحتها سلطة الفصل في القضايا المتأخرة وحدد لها موعداً .

وسارت المحاكم العادية بالقضايا الجديدة تنجزها في شهور قليلة ، ويحاسب المتأخر عما يؤخره ، وسارت المحاكم الاستثنائية تقطع التلال المترامية حتى جعلتها صعيداً جرزاً .

وإني أقترح أن تؤلف هذه المحاكم بمرسوم جمهوري وأن يكلف عدد من المحامين ممن قضوا في المرافعة أمام محكمة النقض أكثر من ١٠ سنة ، ومن كانوا أساتذة في الحقوق بأن يعملوا مستشارين في النقض والإدارية لمدة موسم قضائي وكذلك المستشارون الذين أحيلوا على المعاش وبعضهم يلزم داره وبعضهم يعمل بالمحاماة ، وأكثرهم يتمتعون بصحة وكفاية .

- ٥١٢ -

وكذلك الحال في القضايا الاستثنائية ، والقضايا السكوية .
على أن يحاسب القضاة والمستشارون في المحاكم العادية على القضايا الجديدة
وما تركوا منها .
وأعتقد أن لوزارة العدل طرقاً في المحاسبة والمواخظة .

* * *

إصلاح المحاماة

عند ما بدأت كتابي هذا كنت متحمساً لإخراجه لكي يكون مشعلا
يهدى السارين في ليل المحاماة ، وضوءاً هادياً للتائهين في شعابها الضالة المضلة ،
وتحذيراً للذين زلت أو كادت تزل بهم أقدامهم إلى الهاوية ، وأخيراً وليس
آخرها نبراساً للذين يعشقون المحاماة ويحبون أن يعيشوا حياتهم — كما عشنا —
لهذا الفن الرفيع .

ولكن الاستطراد أخذ يدفع بي ، وأنا أتمثل سوء ما وصلت إليه المحاماة
والمحاميين ، وشرما ينبت الآن في حقل هذا الفن الصريع — أخذ يدفع بي إلى أن
كتبت في إحدى صفحات هذا الكتاب « أنى كما كتبتة رثاء للمحاماة » !

فلقد وجدت المحامين قد كثروا ، وكثر الشرّ بينهم نتيجة لكثرة العدد
وضيق الرزق ، وقد ارتكب بعضهم جرائم لا تعتبر فردية تقع من الأحاد من
كل طائفة ، ولكنها تعتبر ظواهر اجتماعية تشير إلى أدواء وأمراض يجب الفحص
عنها وتشخيصها ثم مداواتها .

ثم وجدت النقابة الأصيلة القديمة ، بل أقدم نقابة في الشرق كله يبلغ بها
الإهمال حداً يسلمها إلى العجز ، العجز عن إصلاح حالة المحاماة والمحامين .

وإذا بأبنائها البررة يكفرون بها بعد طول إيمان ويأخذون في التسرب
بعيداً عنها والنجاة بأنفسهم من شر حالها وسوء سمعتها ، وإنه هروب يمثل

- ٥١٣ -

هروب القبطان والمركب على غرق ، إنه هروب وضعف ولكنه كيفما يوصف
لا يسمى شجاعة على أى حال ، وما كان أجدرهم بأن يعاونوا في الإصلاح
ويكافحوا من أجل الإنقاذ .

ولكن أسوأ ما في الأمر كله أن المجتمع ، والناس بدأوا يكفرون بالإحمامة
وحدها ولكن بالعلوم الفكرية والآداب .

وإن هذه النظرة لتمثل النظرة المادية المحضة للحياة ، ولقد أصبح الناس يبحثون
عن المورد العذب الذى يفيض بالمال والثراء ، أما المورد الذى يرضى النفس والروح ،
ولا يشبع أو يتغم البطن والبدن فهو مورد ضحل ، قمين بأن ينصرف عنه الناس !!
وليس للناس عذر في هذا العمى عن الحقائق .

وإن الدولة حين تنساق في هذا المضمار مدفوعة بسحر التقدم العلمى الذى أحرزته
الدول الكبرى ، هادفة إلى تعويض ما مضى من إهمال الصناعة بالإسراف في تشجيع
الدراسات العلمية المحضة كالمهندسة والعلوم ، لها عذرها ولكن ليس لها كل العذر .
أما الناس فقد عموا عن حقيقة ثابتة لا تتغير وهى أنه في حلبة الصراع حول
المادة والثراء والمال ، أى إرضاء رغبات الجسد والنفس الراغبة الطامعة يجب أن
لا ننسى غذاء الروح .

إن الروحانيات لن تفقد قيمتها ولن تتحول نفاصة معدنها إلى خساسة ،
ولن يشبع الإنسان من طعام أو شراب أو بذخ وجاه ... حتى يظلم إلى سحر
الأدب وسحر الموسيقى وسحر الشعر والخيال وسحر الجمال ممثلاً في فن من الفنون
الجميلة الرفيعة .

إن الإنسان في صراعه المميت حول المادة لا بد له من حماية من التشريع ،
وعدل من القضاء ، ودفاع عن حقوقه .. من المحاماة .

إن الإنسان مرتبطة حياته أوثق رباط بحريته ، فإن الحرية جوهر العيش
وهى أساس من أسس الحياة ، فقدانها يطفىء نور الحياة ، ويجعل الدنيا على رحبها
سجناً معلقاً .

— ٥١٤ —

والحماسة هي أبداً حصن الحريات .

وإنني أنقل عن جاك أزورني J. Isorni المحامي الفرنسي في كتابه
Je suis avocat المطبوع في مجموعة mon métier .

أنقل عنه قوله :

« إنني أحب الحماسة لمساهمتها في تحقيق العدالة .

فإن تحقيق العدالة هو الحلم الدائم الذي نشعر به في أعماقنا ، ونسعى
دائماً إلى تحقيقه .

وأحب الحماسة لأنها توفر لصاحبها حرية في العمل .

نعم .

ولأنها تحقق المال ، والجاه ، والمركز الاجتماعي .

ولأنها مهنة الدفاع عن الضعفاء والأرامل واليتامى .

نعم .

هذا كله صحيح .

غير أنني في الحقيقة الكبرى لم أكن لألبس هذا الروب المزركش بالفراء ،
وأفنى ساعات يومي وأيام حياتي ، شبابها وكهولتها من أجل ذلك فقط .

إنما أحب الحماسة لأنها حصن الحريات .

إننا قد رأينا في السنوات العجاف التي مرت بنا ، ولا نزال نرى الحريات
يموت بعضها إثر بعض .

ولكن لن تموت الحريات كلها ما دامت الحماسة قائمة ، وما دمنا نلبس لها
الثوب الأسود المزركش والأحكام البيضاء ! لكي نحى بها حريات المواطنين ،
وشرفهم وأمنهم من الاضطهاد والظلم ؟ »

- ٥١٥ -

إذن ستبقى المحاماة ، المحاماة وهى فن رفيع لاصناعة ولا مهنة ولا مورد ارتزاق .
ستبقى المحاماة بمعنوياتها السامية لأن المعنويات والروحانيات ستبقى مهما
زادُ سعر الناس للمال والجاه والثراء ، وتسابقوا على الرزق فى الأرض ، ثم لم تكفهم
الأرض وقد ضاقت عليهم بما رحبت فتسابقوا فى الفضاء ، تسابقوا إلى إمتلاك
الفضاء ، استعمار الكواكب ، إلى احتلال القمر والمريخ والزهرة .

ذلك لأن الحياة روح وجسد .

أما الروح فسرمدية خالدة لأنها من الله .

وأما الجسد ففانٍ ، زائل .

وكل ثراء ، وكل مال ، وكل جاه فان وزائل .

وقد أتى فعلا العهد الذى فزع فيه الناس الخائفون المذعورون يبحثون

عن . . . الله . . .

وكان قد بدأ كفرهم بالله حين آمنوا بالمال والثراء .

ثم بدأ الآن إيمانهم بالله ، حين وجدوا المال والمجد والجاه والقوة عرضاً

زائلاً ، وقبض الريح وباطل الأباطيل !

إن الله يمثل المعنويات والروحانيات .

وكما اشتدت منافسة الأحياء على القوة المادية ، وبختمهم عن أسباب هذه

القوة المادية ، اشتد بختمهم عن القوة الروحية ، عن الله .

فالمحاماة بخير ، وستظل بخير .

والفنون بخير ، وستظل بخير .

وواجب الناس والجماعات والدول أن تزن العلوم العملية ، والعلوم النظرية

بميزان عادل ، حتى تتعادل كفتا الحياة نفسها .

لهذا أقترح إصلاح المحاماة .

لا قتلها أو أودها .

لأن فى وأد المحاماة قتل للحريات !

- ٥١٦ -

كيف نصلح المحاماة :

يجب أن يفرض امتحان عند دخول المحاماة حتى لا يقبل الشخص الذي لا استعداد عنده كالنبي أو الجاهل أو العيبي المحصور .

ويعقد امتحان آخر عند انتهاء فترة التمرين والقبول أمام المحكمة الكلية .

ويجب أن يكون امتحاناً قاسياً ، وتعطى ثلاث فرص للراغبين . بعدها يستبعدون من جدول المحامين .

ويعقد امتحان آخر للقبول أمام محكمة الاستئناف .

وكذلك عند القبول أمام محكمة النقض والمحكمة العليا للقضاء الإداري .
بالشروط الآتية :

(أولاً) أن يثبت اشتغال المحامي اشتغالا فعلياً أمام محكمة الاستئناف ،
ودليل ذلك عدد القضايا بحيث لا يكون هذا العدد صورياً ، وعلى أن تقدم صورة
صحيحة من مجهوده العلمي في مذكراته .

(ثانياً) يؤخذ رأى مستشاري المحكمة الاستئنافية التي يتراعى أمامها المحامي
كتابة تقرير وراف عن علمه وخلقه .

(ثالثاً) يؤخذ تقرير برأى نقابة المحامين .

(رابعاً) بمراجعة الشكاوى التي قدمت ضده سواء للنقابة أو النيابة .
وعلى كل من النقابة والنيابة أن ترسلا إلى محكمة الاستئناف نتيجة الشكاوى
التي تقدم ضد كل محام أمامها .

(خامساً) أن يكون العدد محصوراً بحيث لا يزيد عن ٢٠٠ محام ولا يقبل
محام إلا إذا خلا مكان محام .

ويشترك في الامتحان مستشارو محكمة النقض والاستئناف ووزارة العدل
ونقابة المحامين وأساتذة الجامعات .

* * *

- ٥١٧ -

على أن يكون للجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض والمحكمة العليا الإدارية استبعاد أى محام مقرر أمامها ثبتت عدم جدارته .

فقد لاحظنا أن كثيرين ممن سمح لهم بالرافعة أمام المحكمتين العاليتين لم يكونوا فى المستوى اللائق .

وفى وضع هذا الجواز ضمان لاستمرار المحامى فى مراعاة فنه .

اقتراحات عملية

(أولاً) إقفال الجدول جزئياً لمدة خمس سنوات بحيث لا يقبل فى كل عام أكثر من مائة محام بشرط الامتحان .

(ثانياً) عدم القبول بعد خمس سنوات إلا بقدر من يخرج من الجدول ، أو المجتهدين النبغاء الذين يحملون أجازة الدكتوراه أو دبلومين مع الامتحان أيضاً .

(ثالثاً) تغيير برامج التعليم فى الجامعات كما اقترحنا سابقاً .

(رابعاً) جعل المكاتب مجمعة بحيث لا يجوز لفرد أن يفتح مكتباً منفرداً . وتحديد المكتب بثلاثة شركاء على الأقل .

(خامساً) جعل الأتعاب من الحقوق الممتازة قبل أى حق آخر ، حتى المصروفات القضائية لأن المحامى صاحب الحق الأول فيما آل لموكله من مال أو ما عنده من مال .

(سادساً) التأمين الصحى لهم .

(سابعاً) التأمين الإجبارى الجماعى على الحياة .

(ثامناً) التأمين الإجبارى الجماعى عند العجز .

(تاسعاً) عقد امتحانات عند القبول ، وعند الترقى من هيئة إلى أخرى .

(عاشراً) إيجاد مكافآت تشجيع للمتفوقين :

١ - فى الأخلاق .

- ٥١٨ -

- ٢ - في البحث العلمي والتأليف .
 (أحد عشر) التحقيق في أية شكوى بواسطة هيئة ثابتة مكونة من :
 ١ - عضو نقابة .
 ٢ - قاض أو مستشار بالاستئناف أو مستشار بالنقض حسب درجة المحامي المشكو .
 ٣ - من مستشار بالمعاش أو محام بالمعاش .
 والخلاص من التحقيق في أسبوع من تاريخ تقديم الشكوى ولو استلزم الأمر أكثر من لجنة تحقيق .
 (إثنى عشر) عقد مجالس التأديب فوراً بحيث يفصل في قضية التأديب في ظرف شهر واحد .
 ويكون مجلس التأديب مكوناً من :
 ١ - مستشار بالاستئناف - إذا كان المحامي جزئياً أو كلياً .
 مستشار بالنقض أو العليا الإدارية - إذا كان محامياً بالاستئناف أو النقض .
 (٢) رئيس نيابة - إذا كان محامياً جزئياً أو كلياً .
 ومحام عام إذا كان محامياً بالاستئناف أو النقض .
 (٣) نقيب المحامين أو وكيل النقابة - أو أقدم عضو بالنقابة .
 ويكون الاستئناف من خمسة يزداد محام تنتدبه النقابة كل عام من غير أعضائها .
 ومن مستشار سابق تنتدبه الجمعية العمومية للمستشارين سواء بالاستئناف أو النقض .

* * *

بهذه الوسائل نستطيع أن نوجد المحامي الكفاء . والقاضي الجدير بمنصب القضاء .

ولا شك في أن مراعاة العنصر الشخصي في القضاء والحماية خير ألف ألف مرة من وضع القوانين سواء قوانين الإجراءات أو القوانين العامة .

اعطني قاضياً طامراً ... ولا تهتم بالقوانين ووضعتها .

فهما كانت القوانين صحيحة وسليمة وكفيلة بإحقاق الحق ... فإن القاضي السيء يحيلها هذراً وعبثاً .

ومهما كانت القوانين سيئة وهزيلة . وغير جديرة بتحقيق العدالة ، فإن القاضي السكامل يستطيع أن يحقق بها العدالة .

إن العدل ليس في القوانين المبوبة ولا المواد المسطورة ... ولكنه في عقل القاضي ، وضميره . ووجدانه ...

وكذلك المحامي ... إنه جزء هام من أداة تحقيق العدالة . فإن كان سيئاً اختلت الآلة وفسدت الأداة وإن كان حسناً حققت الأداة الغرض منها وأحياناً شافياً كافياً .

واعطني محامياً منقهاً على علم وخلق ... أعطك عدالة محققة . وحقوقاً مصونة . وقلوباً ونفوساً مطمئنة وأمانات محفوظة ... ومجتمعاً مستقراً على الأمن والإنتاج ...

إلى هنا وانتهى من كتابي هذا ... وأنا أشعر إنني أوفيت القليل ... وفاتني الكثير الوفير ... وإن على من يتحمس حماسي لفتى ... أن يكمل هذا الجهود المبتسر الناقص ... إن السكال في حركة التكامل . وفي الانفعال للارتقاء بعد الشعور بالنقص .

- ٥٢٠ -

خاتمة الكتاب

إن كل ماسطرته في هذا الكتاب لا شفيع له إلا أنه نبع من قلب مخلص
ونفس صفت من أى هوى وشفقت عن رغبة بريئة للحق وللحق فقط .

أما أنه صحيح أو غير صحيح ، سليم أو غير سليم ، قريب من الحقائق
أو مجاف لها ، فهذا كله ما لا أناقش في أمره ... فقد أكون أصبت وقد أكون
مخطئاً . فإنتى لم ادعى العلم الذى لا علم بعده . وأنا أقول أنها خلاصة تجارب
وتفكير وبحث أعرضها للناس . وللجيل والتاريخ ... وهى عرضة للموافقة عليها
أو إنكارها . وسيأتى حتماً الزمن الذى تصبح فيه هذه الآراء . . . قديمة بالية
ولكن على أى حال ستبقى نفاستها على أساس أنها تصور عصرًا معينًا وجيلًا
معينًا ... فهى قطعة من التاريخ .

والله يتولانا جميعاً بفضلته ورحمته وسنته ويهيء لبلادنا وللعالم وللأجيال
الخائرة من أمرها رشداً .

والسلام عليكم ورحمة الله

محمد سوكت التونى



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مرحبا بالأساتذة والزملاء الأكارم، ..
نتمنى أن يكون جميع الزملاء بخير الحمد لله وان يوفقنا في ما نسعى اليه
بفضل الله علي مدار ثلاث سنوات منذ بداية الانطلاق حاولنا نقدم محتوى
يفيد السادة المحامين وخاصة شباب المحامين في بداية الطريق ..
وان شاء الله نعودكم بمحتوي اقوي من زي قبل
و نتمنى ان يكون جروب مكتبة المحامي مرجع لأي معلومة أو كتاب في اي فرع من فروع القانون

*** لينك جروب مكتبة المحامي ***

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>

مكتبه المحامي

<https://www.facebook.com/groups/1963362150351436/>

